

ذِكْرُ الصَّحَابِيَّاتِ مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْرِهِنَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ  
فَأَوَّلُ مَنْ نَبَدَأُ بِهِنَّ: الصِّدِّيقَةُ بِنْتُ الصِّدِّيقِ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

١٣١٥ - قال الألباني في "الصحيححة" (١٣٤/٣) عند حديث يرويه سفيان عن عبد الله ابن عثمان بن خثيم عن ابن أبي مليكة قال: جاء ابن عباس يستأذن على عائشة رضي الله عنها في مرضها .. فلما دخل عليها، قال ابن عباس: (إِنَّمَا سُمِّيَتْ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ لِتَسْعَدِي، وَإِنَّهُ لَا سُمُّكَ قَبْلَ أَنْ تُوَلِّدِي، إِنَّكَ كُنْتِ مِنْ أَحَبِّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ .. وما بينك وبين أن تلقي الأُحْبَةَ إِلَّا أَنْ تُفَارِقَ الرُّوحَ الْجَسَدَ ..):  
"أخرجه الحاكم (٩/٤)<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.  
قلت: وهو على شرط مسلم"<sup>(٢)</sup>.

١٣١٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (٧١٥-٧١٦/١٠) عند حديث يرويه إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الرحمن بن الضحّاك عن عبد الله بن صفوان عن عائشة رضي الله عنها قالت في حديث طويل: (خِلَالُ لِي تِسْعٌ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ قَبْلِي إِلَّا مَا آتَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَرِيْمَ بِنْتَ عِمْرَانَ .. جَاءَ الْمَلِكُ بِصُورَتِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنَةُ سَبْعِ سِنِينَ. وَأُهْدِيْتُ إِلَيْهِ وَأَنَا ابْنَةُ تِسْعِ سِنِينَ ..):  
"أخرجه الحاكم (١٠/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبد الرحمن بن الضحّاك، وقد أورده ابن أبي حاتم (٢/٢٤٦-٢٤٧) من رواية إسماعيل بن أبي خالد هذا؛ إلا أنه وقع فيه عبد الرحمن بن أبي

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٠/٨-٢١/٢١٤٤٦٩١٤).

(٢) بل أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٧٥٣) من حديث عمر بن سعيد بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة به بنحوه مختصراً، ومن حديث القاسم عن ابن عباس (٤٧٥٤).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٨/٢٣-٢٤/٢٤٦٩١٨).

الضحاك! ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ولم أره في "ثقات ابن حبان"؛ فهو على كل حال مجهول، فهو علة الحديث"<sup>(١)</sup>.

١٣١٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٣/٣) عند حديث يرويه يوسف بن يعقوب الماجشون عن أبيه عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله مَنْ مِنْ أَزْوَاجِكَ فِي الْجَنَّةِ؟ قال: (أَمَّا إِنَّكَ مِنْهُنَّ): "أخرجه الحاكم (١٣/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وأقول: هو على شرط مسلم".

### ذُكِرَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أُمُّ سَلَمَةَ بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

١٣١٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٠٢/٥-٤٠٣) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً (إذا أصابت أحدكم مُصِيبَةٌ فليقل: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك اختسبت مُصِيبَتِي، فأجرني فيها...):

"أخرجه أبو داود (٣١١٩) .. والحاكم (١٧-١٦/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد؛ فإن ابن عمر الذي لم يُسمَّه حماد بن سلمة في هذا الحديث سماه غيره سعيد بن عمر بن أبي سلمة!"

قلت: ووافقه الذهبي، فلم يصنع شيئاً؛ لأنَّ مجرد تسمية الراوي لا يُزيل عنه الجهالة العينية، فضلاً عن جهالة الحال كما لا يخفى على أهل العلم، والذهبي نفسه قد أورد ابن عمر هذا في "الميزان"، وقال: "لا يُعرف"، لا سيما وهو قد اضطربوا عليه في إسناده على وجوه ..".

(١) قلت: وقد اختلف في إسناده على إسماعيل بن أبي خالد على وجوه كثيرة، ساقها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٤٥/٥) في ترجمة عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان. وفيه اختلاف آخر، ساقه الدارقطني في "العلل" (٣٩٢٦)، وقال في آخره: "وروى هذا الحديث إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الرحمن بن أبي الضحاك، عن عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان، عن عائشة، وليس فيها شيء صحيح".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٩٣١/٢٩/٨).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦٩٥١/٣٩-٣٧/٨).

- وقال في "الإرواء" (٢٢٠/٦) عند الحديث السابق بعد أن خرّجه من صحيح مسلم من طريق ابن سفيينة عن أم سلمة به:

"أخرجه النسائي (٧٧/٢)، والحاكم (١٦٦/٣ - ١٧) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، فإن ابن عمر بن أبي سلمة الذي لم يُسمِّه حماد بن سلمة سماه غيره سعيد بن عمر بن أبي سلمة". كذا قال، ووافقه الذهبي في "التلخيص"! وأما في "الميزان" فقال: "ابن عمر بن أبي سلمة المخزومي عن أبيه، لا يعرف. وعنه ثابت البناني" ... فهو مجهول لتفرّد ثابت بالرواية عنه، فالإسناد لذلك ضعيف، وفي الذي قبله كفاية"<sup>(١)</sup>.

### ذِكْرُ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

١٣١٩ - قال الألباني في «الضعيفة» (٧٤٦/١٣) عند حديث يرويه إسماعيل بن أبي أويس المدني عن أبيه عن يحيى بن سعيد عن عمّرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ لأزواجه: (أَسْرَعُكُمْ حُوقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا). قالت عائشة: فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمدُّ أيدينا في الجدار نَتَطَاوُلُ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش، وكانت امرأة قصيرة، ولم تكن أطولنا، فعرفنا حينئذٍ أنّ النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصّدقة ..):

"أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١٠٨/٨) .. وقال الحاكم (٢٥/٤)<sup>(٢)</sup>:

"صحيح على شرط مسلم! ووافقه الذهبي. وأقرّه الحافظ!

وأقول: عبد الله بن أبي أويس<sup>(٣)</sup> إنما أخرج له مسلم في الشواهد - كما قال المنذري في "مختصر السنن" (٢٦٠/٤) -، ثم إنّ فيه كلاماً من قبل حفظه، فقال الذهبي في "الكاشف": "قال ابن معين وغيره: صالح وليس بذلك". وقال الحافظ: "صدوق يهم".

(١) قلت: والحديث خرّجه الحاكم أيضاً فيما سبق من مسند أبي سلمة، وسبق قريباً في هذا البحث تحت رقم (١٣٠١)، فانظره لزاماً مع التعليق عليه.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٦٩٧٩/٥٨/٨).

(٣) يعني: والد إسماعيل.

فمثله يكون حسن الحديث إذا لم يخالف. وقد صحَّ مختصراً من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: (أَسْرَعُكُمْ حَقَاقًا أَطْوَلُكُمْ يَدًا). قالت: فَكُنَّ يَتَطَاوَلْنَ أَيُّهُنَّ أَطْوَلُ يَدًا. قالت: فكانت أطولنا يداً زينب، لأنها كانت تعمل بيدها وَتَصَدَّقُ). أخرجه مسلم (١٤٤/٧).

### ذِكْرُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُبَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

١٣٢٠ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٤٠/٨) عند حديث يرويه عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «لَمَّا افْتَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ، اصْطَفَى صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْبٍ لِنَفْسِهِ، خَرَجَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ يُرْدِفُهَا وَرَاءَهُ..» بعد أن خرَّجه من طريق المصنّف (أبو داود) والبخاري في صحيحه من طريق يعقوب بن عبد الرحمن الزهري عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس به: أخرجه الحاكم (٢٨/٤)<sup>(١)</sup>، وسكت عنه هو والذهبي! وإسناده جيد".

### ذِكْرُ الْكِلَابِيَّةِ أَوْ الْكِنْدِيَّةِ

فقد اِخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا، كَمَا اِخْتَلَفَ فِي قَبِيلَتِهَا، وَآخِرُ ذَلِكَ سَمَّتْ نَفْسَهَا الشَّقِيَّةَ، وَبِذَلِكَ عُرِفَتْ إِلَى أَنْ مَاتَتْ

١٣٢١ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٦٧/٥) عند حديث يرويه محمد بن عمر (الواقدي) عن هشام بن محمد عن ابن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد الساعدي عن أبيه قال: (تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَاءَ بِنْتَ التُّعْمَانِ الْجَوْنِيَّةِ، فَأَرْسَلَنِي، فَجِئْتُ بِهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لعائشة، أو عائشة لحفصة: أَخْضِبِيهَا أَنْتِ، وَأَنَا أَمْشِطُهَا. فَفَعَلْنَا، ثُمَّ قَالَتْ لَهَا إِحْدَاهُمَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُعْجِبُهُ مِنَ الْمَرْأَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَنْ تَقُولَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ ..):

(١) في طبعة دار المنهاج (٦٦٦/٨/٦٩٩٣).

"قلت: سكت عنه الحاكم<sup>(١)</sup>، وقال الذهبي: "قلت: سنده واه".  
قلت: بل هو بهذا السياق موضوع؛ لأن هشام بن محمد؛ وهو الثعلبي متروك، ومحمد بن  
عمر، وهو الواقدي؛ كذاب".

### ذِكْرُ سَرَارِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَوْهَنْ مَارِيَةَ الْقِبْطِيَّةَ أُمَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَام

١٣٢٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٨٣/٧) عند حديث يرويه شعبة عن عدي بن  
ثابت عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: لما تُوِّفِي إِبْرَاهِيمَ بِنُ النَّبِيِّ ﷺ، قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ لَهُ  
مُرْضِعاً فِي الْجَنَّةِ):  
"وحديث البراء في "صحيح البخاري" (١٣٨٢)، وابن حبان (٦٩١٠-الإحسان)،  
واستدركه الحاكم (٣٨/٤)<sup>(٢)</sup> فَوَهُمَّ".

١٣٢٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٢٩/٤) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن  
ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه: (أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُتَّهَمُ بِأُمَّ إِبْرَاهِيمَ وَوَلَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ: «أَذْهَبَ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ». فَأَتَاهُ عَلِيُّ رضي الله عنه، فَإِذَا هُوَ فِي رَكِيٍّ يَتَبَرَّدُ فِيهَا،  
فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ: أَخْرِجْ، فَنَاولَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذَكْرٌ ..):  
"والقصة عند مسلم (١١٩/٨) .. واستدركه الحاكم (٣٩/٤)<sup>(٣)</sup> على مسلم فَوَهُمَّ"<sup>(٤)</sup>.  
- وانظر: "الضعيفة" (٧٠٢/١٠).

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٠٢٦/٨٩-٨٨/٨).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٠٣٢/٩٢-٩١/٨).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٠٣٧/٩٤/٨).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤٩٨/١): "قلت: وهم في استدراكه؛ فإن مسلماً أخرجه".

ذِكْرُ بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ  
ذِكْرُ زَيْنَبَ بِنْتِ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهِيَ أَكْبَرُ بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١٣٢٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٩٤-١٩٦) عند حديث يرويه سعيد بن أبي مریم عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن الهاد عن عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ مرفوعاً، وفيه قصة طويلة في هجرة زينب رضي الله عنها وما لحقها من أذى في ذلك: (هي أفضل بناتي؛ أصيبت في):  
"أخرجه البزار (٣/٢٤٢/٢٦٦٦)، والطبراني أيضاً في "المعجم الكبير" (٢٢/٤٣١/١٠٥١)،  
والحاكم (٤/٤٣-٤٤)<sup>(١)</sup> من طرق عن سعيد بن أبي مریم به ..  
وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". وقال الذهبي:  
"قلت: هو خبر منكر، ويحيى ليس بالقوي".

قلت: هو الغافقي المصري، وهو مختلف فيه، وقد ساق أقوال العلماء فيه الحافظ في "التهذيب"، وفي "مقدمة الفتح"، ثم قال (١٣/٤٥١):  
"قلت: استشهد به البخاري في عدة أحاديث من روايته عن حميد الطويل، ما له عنده غيرها سوى حديثه عن يزيد بن أبي حبيب في صفة الصلاة بمتابعة الليث وغيره، واحتج به الباقر". وقال في "التقريب": "صدوق ربما أخطأ".

قلت: فمثله حسن الحديث على الأقل؛ إلا إذا ظهر خطؤه، وما تبين لي في سياقه لهذه القصة - على طولها - ما يقضي الحكم على الحديث بالنكارة؛ إلا أن يكون قوله في حديث الترجمة: (زينب خير بناتي ..)؛ لأنه بظاهره يعارض قوله ﷺ في مرض موته: (يا فاطمة! ألا ترَضَيْنَ أن تكوني سيِّدة نساء المؤمنين؟!).

أخرجه البخاري (٣٦٢٤ و ٦٢٨٦)، ومسلم (٧/٤٢٠١٤٤). .. واستدركه الحاكم (٣/١٥٦) فوهم!<sup>(٢)</sup> ..

(١) في طبعة دار المنهاج (١٠٣/٨-١٠٥/١٠٥٩٧).

(٢) انظر حديث رقم (١١٧١) من هذا البحث.

وقد أجاب عن التعارض؛ ووفق بين الحديثين الإمام ابن خزيمة رحمه الله فيما رواه عنه الحاكم عقب حديث الترجمة بقوله:

"معناه، أي: من أفضل بناتي .. وقد أمليتُ من هذا الجنس: أنّ العرب قد تقول: أفضل؛ تريد: من أفضل، وفي كتي ما فيه الغنية والكفاية إن شاء الله عزّ وجلّ".  
ثم ذكر الحاكم - من رأيه - وجهاً آخر في التوفيق، فليراجعه من شاء.  
وبعد تخريجه بسنين، رأيت الحافظ في "مختصر الزوائد" (٣٥٩/٢) قد سبقني إلى تصحيحه<sup>(١)</sup>.  
فالحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله".

### ذِكْرُ رُقِيَّةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١٣٢٥ - قال الألباني في "أحكام الجنائز" (ص ١٨٩) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: (لما ماتت رُقِيَّةُ بنتُ رسول الله ﷺ، قال النبي ﷺ: «لا يدخُلُ القَبْرَ رَجُلٌ قَارَفَ أَهْلَهُ اللَّيْلَةَ» . فلم يدخُل عثمانُ القَبْرَ):  
" .. أحمد (٢٢٩/٣-٢٧٠) .. والحاكم (٤٧/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال: "حديث صحيح على شرط مسلم". وهو كما قال وأقرّه الذهبي، إلا أنّ بعض الأئمة قد استنكروا منه تسميته البنت (رُقِيَّة)، فقال البخاري في "التاريخ الأوسط": "ما أدري ما هذا؟ فإن رقية ماتت والنبي ﷺ يبدر لم يشهدها". ورجح الحافظ في "الفتح" أنّ الوهم فيه من حماد بن سلمة، وأنها أمّ كلثوم زوج عثمان، فراجعهُ، وهو الذي جزم به الطّحاوي في "المشکل"، وقال: "وكانت وفاتها في سنة تسع من الهجرة"<sup>(٣)</sup>.

(١) وجود إسناده في "فتح الباري" (١٠٩/٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١١٤/٨-١١٥/١١٥-٧٠٦٧).

(٣) وقال ابن عبد البرّ في «الاستيعاب» (١٨٤١/٤): "هذا الحديث خطأً من حماد بن سلمة، لأنّ رسول الله ﷺ لم يشهد دفن رُقِيَّة ابنته، ولا كان ذلك القول منه في رُقِيَّة، وإنما كان ذلك القول منه في أمّ كلثوم".

قلت: والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٨٥ و ١٣٤٢) بنحوه - ليس فيه ذكر رُقِيَّة - من طريق فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن أنس بن مالك به. وأخرجه الحاكم أيضاً عقب حديثنا هذا، واستدركه على البخاري، فوهم.

١٣٢٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (٨٠٥/١٣) عند حديث يرويه محمد بن عبد الله ابن عمرو بن عثمان عن المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: دخلتُ على رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة عثمان رضي الله عنه وبِيدِها مُشْطُ، فقالت: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من عندي آنفاً، رَجَلْتُ رَأْسَهُ، فقال لي: (كيف تجدين أبا عبد الله؟). قلت: بخير. قال: (أكرميه؛ فإنه من أشبه أصحابي بي خلقاً):

"ضعيف. أخرجه الحاكم (٤٨/٤)<sup>(١)</sup>، وعبد الله بن أحمد في "الفضائل"، والطبراني في "المعجم الكبير" (٩٩/٣٢/١) من طريق محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ..  
وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد، واهي المتن؛ فإن رقية ماتت سنة ثلاث من الهجرة عند فتح بدر، وأبو هريرة إنما أسلم بعد فتح خيبر. والله أعلم."  
قلت: ووافقه الذهبي، وخفي عليهما علة إسناده - فقالا ما تقدم -، وهي عنعنة المطلب ابن عبد الله؛ فإنه كثير التدليس والإرسال - كما في "التقريب" -، وهو ممن فات الحافظ إيراد في رسالته الخاصة بـ "المدلسين"، وقد وصفه بالتدليس شيخه الهيثمي في "مجمعه" (١٠٠/٣) - كما نبه على ذلك الأخ القريوتي في "ملحقه" الذي ذيل به على رسالة الحافظ (١٩/١٧١/٦٦)، جزاه الله خيراً -"<sup>(٢)</sup>.

(١) في طبعة دار المنهاج (١١٦/٨-١١٧/١١٧-٧٠٦٩).

(٢) قلت: وحديثه عن أبي هريرة بالذات مرسل منقطع، قال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (ص ٢٠٩):  
"سمعت أبي وذكر المطلب بن عبد الله بن حنطب فقال: عامة روايته مرسل، روى عن عبادة مرسلًا لم يدركه، وعن أبي هريرة مرسلًا ..".

والحديث ذكره البخاري بإسناده في "التاريخ الأوسط" (رقم ٤٩) وقال: "ولا أدري حفظ؛ لأن رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم ماتت أيام بدر، وأبو هريرة هاجر بعد ذلك بنحو من خمس سنين أيام خيبر. ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة، ولا لمحمد عن المطلب، ولا تقوم به الحجة". وأعلّ الحديث بهذا أيضًا في «تاريخه الكبير» (١٣٠/١).  
ومن أعلّ الحديث بهذا أيضًا الدارقطني كما في "أطراف الغرائب والأفراد" (٢٦٤/٥)، فقال بعد أن ذكر أنه غريب: "وفي متنه نظر، ولست أدري الوهم فيه على من أدخل؛ لأن أبا هريرة أسلم زمن خيبر، ورقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفيت عام بدر، والله أعلم".

ذِكْرُ بَنَاتِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ عَمَّاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَنَاتِ عَمِّهِ وَأَقَارِبِهِ  
 ذِكْرُ أُمِّ هَانِيٍّ فَاخْتَةَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ ابْنَةِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُخْتِ عَلِيِّ  
 صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

١٣٢٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٠٨/٨-١٠٩) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن عياض بن عبد الله عن محزّمة بن سليمان عن كُريبِ مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس عن أمِّ هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنهم قالت: يا رسول الله، يَزْعُمُ ابنُ أُمِّي عليُّ أنه قَاتِلٌ مَنْ أَجْرْتُ، فقال رسول الله ﷺ: «قد أجزنا من أجزت»: "قلت: إسناده على شرط مسلم، على لِينِ فِي عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (١) - وهو الفهريُّ المدني، ثم المصري -، ولكنه قد توبع على الحديث من طرق كما يأتي.

والحديث أخرجه الحاكم (٤/٥٣-٥٤) (٢)، والبيهقي (٩/٩٥) من طرق أخرى عن ابن وهب. وسكت عنه الحاكم والذهبي! وأخرجه مالك (١/١٦٦)، وعنه البخاري (٣٥٧) و٣١٧١ و٦١٥٨)، ومسلم (٢/١٥٨) .. كلهم عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله: أن أبا مَرَّةَ مولى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب ..".

وَمِنْ نِسَاءِ قُرَيْشِ اللَّاتِي رَوَيْنَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسِ بْنِ وَهْبِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ  
 وَائِلِ بْنِ عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر

١٣٢٨ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٦٢/٧-٦٣) عند حديث يرويه ابن وهب عن ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: دخلتُ على مروان بن الحكم، فقلت له: إنَّ امرأَةً مِنْ أَهْلِكَ طَلَّقَتْ، فَمَرَرْتُ عَلَيْهَا وَهِيَ تَنْتَقِلُ، فَعَبْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فقالوا:

(١) كما في "التقريب".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٨/١٣٢/٧٠٩٠).

أَمَرْنَا فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «أَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ حِينَ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ..»:

"قلت: وهذا إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات؛ وفي عبد الرحمن بن أبي الزناد كلام يسير، لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن<sup>(١)</sup>.

والحديث أخرجه البيهقي (٤٣٣/٧) من طريق المصنف [يعني: أبا داود].  
والحاكم (٥٥/٤)<sup>(٢)</sup> من طريق أخرى عن ابن وهب... به، وقال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!<sup>(٣)</sup> وعلقه البخاري (٣٩٥/٩) على ابن أبي الزناد، وقواه الحافظ ..".

### ذَكَرَ أُمُّ حَبِيبَةَ، واسمها حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

١٣٢٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٢٣/٧) عند حديث يرويه إسحاق بن محمد الفروي عن عبد الله بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش عن أبيه عن حَمْنَةَ بِنْتُ جَحْشٍ، أنها قيل لها: قُتِلَ أَحْوَكُ. قالت: رحمه الله، إنا لله وإنا

(١) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق تغير حفظه لَمَّا قَدِمَ بَغْدَادَ، وكان فقيهاً". وحسن له الشيخ في غير موضع. والذي يظهر لي أنه ضعيف؛ فقد ضعفه أكثر الأئمة: قال يحيى بن معين: "إني لأعجب من يُعَدُّ في المحدثين فليحاً وابن أبي الزناد". وقال مرة: "ضعيف". وقال مرة: "لا يحتج به". وقال علي بن المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفاً". وقال مرة: "كان عبد الرحمن يتعجب منه". وقال عمرو بن علي الفلاس: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال عبد الله ابن أحمد: "سألت أبي عن ابن أبي الزناد، فقال: كذا وكذا، يعني: ضعيف". وقال أحمد مرة: "ضعيف الحديث". وقال مرة: "مضطرب الحديث". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وورقاء والمغيرة بن عبد الرحمن وشعيب بن أبي حمزة من أحب إليك ممن يروى عن أبي الزناد؟ قال: كلهم أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال النسائي: "ضعيف". ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٥٢/٥-٢٥٣)، "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (١٦٥)، "الضعفاء للنسائي" (٣٦٧)، "الضعفاء للعقيلي" (٤١٩/٣-٤٢٠)، "تحرير تقريب التهذيب" (٣٨٦١).

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٣٦/٨-١٣٧/٧٠٩٧).

(٣) قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التقريب بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٢٧٠).

وقد تابع ابن أبي الزناد حفص بن غياث عن هشام بن عروة به نحوه عند مسلم (١٤٨٢)، وليس فيه قصة عروة مع مروان.

إليه راجعون. فقيل لها: قُتِلَ خَالِكُ حَمْرَةَ. فقالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. فقيل لها: قتل زوجك، قالت: واخزناؤه. فقال رسول الله ﷺ: (إِنَّ لِلزَّوْجِ مِنَ الْمَرْأَةِ لَشُعْبَةً مَا هِيَ لِشَيْءٍ): "أخرجه ابن ماجه (١٥٩٠)، والحاكم (٦١/٤-٦٢) (١) ..

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ قال البوصيري في "الزوائد" (١/١٢٠): "فيه عبد الله بن عمر العمري، وهو ضعيف".

قلت: والفروي فيه ضعف؛ قال الحافظ: "صدوق، كُفَّ فَسَاءَ حَفْظِهِ".

قلت: ولعله لما ذكرنا سكت عليه الحاكم فلم يصححه، وتابعه الذهبي فلم ينبه على ضعفه! (٢).

### ذِكْرُ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَيْسَتْ بِأُخْتِ زَيْنَبَ، هَذِهِ غَيْرُهَا

١٣٣٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٢٣/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي عتبة بن الفرج عن زيد بن يحيى بن عبيد عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن حمنة رضي الله عنها مرفوعاً (أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوءَةٌ خَضِرَةٌ؛ فَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِي الدُّنْيَا مِنْ مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ) بعد أن خرجه من طريقين عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن عبيد أبي الوليد سنوطا عن خولة بنت قيس به، وذكر لعبيد سنوطا متابعا عند البخاري في صحيحه: "أخرجه الحاكم (٦٨/٤) (٣) ..

قلت: وسكت هو والذهبي عنه. وأبو عتبة اسمه أحمد بن الفرج وهو ضعيف (٤)، وأخشى أن يكون وهم في إسناده؛ فإنه عند الترمذي وأحمد من طريقين آخرين عن الليث عن سعيد المقبري عن عبيد عن خولة كما تقدم. والله أعلم".

(١) في طبعة دار المنهاج (٧١٢٣/١٥٥/٨).

(٢) وتبّه على ضعفه في "اختصار السنن الكبرى" (١٤١٣/٣) فقال: "قلت: غريب".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧١٥١/١٧٣-١٧٢/٨).

(٤) قال الشيخ في «الضعيفة» (٦٨٢/١) عند حديث يرويه أحمد هذا: "قلت: أحمد بن الفرج هذا حمصي ويلقب بـ (الحجازي) وقد ضعفه جداً محمد بن عوف، وهو حمصي أيضاً، فهو أدري به من غيره، فقال فيه: "كذاب، وليس

## ذِكْرُ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

١٣٣١ - قال الألباني في "الإرواء" (٤/٢٦٩-٢٧٠) عند حديث يرويه عبد الله بن المؤمّل المكّي عن عمر بن عبد الرحمن بن مُحيصنٍ عن عطاء بن أبي رباح عن حبيبة بنت أبي تَجْرَةَ قالت: دخلتُ على دارِ أبي حُسينٍ في نِسْوَةٍ مِنْ قريش، ورسولُ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بين الصِّفا والمروة، وهو يَسْعَى يَدُورُ به إزارُهُ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ، وهو يقول لأصحابه: «اسْعُوا؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ»:

"أخرجه الامام أحمد (٤٢١/٦) .. والحاكم (٧٠/٤)<sup>(١)</sup> .. وأخرجه الشافعي (١٠٢٥) وعنه الدارقطني (٢٧٠) .. عن عبد الله بن المؤمّل به الا أنه زاد في الإسناد فقال: (عن صفية بنت شيبه قالت: أخبرني بنت أبي تَجْرَةَ ..) وهو رواية لأحمد لكنه أسقط منه عمر بن عبد الرحمن فَجَعَلَهُ من رواية عبد الله بن المؤمّل عن عطاء بن أبي رباح. قلت: ولعلّ هذا الاختلاف من ابن المؤمّل نفسه<sup>(٢)</sup>، فإنه ضعيف، قال الهيثمي: "وثقة ابن حبان وقال: يخطئ، وضعفه غير واحد". ولذلك قال الذهبي في "التلخيص": "هذا الحديث لم يصح". وفي هذا الاطلاق نظرٌ؛ فقد جاء من طريقٍ أخرى عن معروف بن مُشكان أخبرني منصور

---

عنده في حديث بقية أصل، هو فيها أكذب خلق الله، إنما هي أحاديث وقعت له في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث في أولها مكتوب: حدثنا يزيد بن عبد ربه قال: حدثنا بقية...". ثم أتمه بشرب الخمر في كلام له رواه الخطيب (٤/٣٤١)؛ قال في آخره: فأشهد عليه بالله أنه كذاب، وكذلك كذبه غيره من العارفين به فسقط حديثه جملة ولم يجز أن يستشهد به فكيف يحتج به؟! ينظر: "الجرح والتعديل" (٢/٦٧)، "الكامل" (١/٤٣٦)، "تاريخ بغداد" (١٠٠/٥).

(١) في طبعة دار المنهاج (١٨٢/٨-١٨٣/١٨٣-٧١٦٣).

(٢) قال ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٥/١٥٨-١٥٩): "وعندي أنّ الخطأ فيه إنما هو من عبد الله بن المؤمّل .. وعبد الله بن المؤمّل يحتمل بسوء حفظه أن يحمل عليه، وقد ظهر اضطرابه في الحديث، فأسقط عطاء تارة، وابن محيصن أخرى، وصفية بنت شيبه أخرى، وأبدل ابن محيصن بابن أبي حسين أخرى، وجعل المرأة عبدرية تارة، ومن أهل اليمن أخرى، وفي الطواف تارة، وفي السعي بين الصفا والمروة أخرى، وهو دليل على سوء حفظه وقلة ضبطه". وقال الدارقطني في «العلل» (٤١١٧): "والصحيح قول من قال: عن ابن محيصن عن عطاء عن صفية عن حبيبة بنت أبي تَجْرَةَ. وهو الصواب". وانظر مزيد بيان وجوه اضطراب ابن المؤمّل في هذا الإسناد: حاشية "مسند أحمد/ط الرسالة" (٤٥/٣٦٣-٣٦٧)، "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (١/٥٦٤-٥٦٩).

ابن عبد الرحمن عن أمه صفية قالت: أخبرتني نسوة من بني عبد الدار اللاتي أدركن رسول الله ﷺ، قلن: (دخنا دار ابن أبي حسين، فاطلنا من باب مقطّع، فرأينا رسول الله ﷺ يشتم في السعي، حتى إذا بلغ زقاق بني فلان .. استقبل الناس وقال: (يا أيها الناس اسعوا؛ فإن السعي قد كتب عليكم). أخرجه الدارقطني (٢٧٠) والبيهقي (٩٧/٥).

قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات معروفون غير ابن مشكان هذا، وقد روى عنه جماعة من الثقات مثل عبد الله بن المبارك ومروان بن معاوية وبشر بن السري وغيرهم، وكان أحد القراء المشهورين، ولم يذكر فيه صاحب "الجرح والتعديل" فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذا صاحب "التهديب"، لكن شهرته هذه مع رواية الثقات عنه تغني عن نقل في توثيقه، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق". ولهذا صحح إسناده الحافظان المزي وابن عبد الهادي .." (١).

### ذِكْرُ فَضَائِلِ الْقَبَائِلِ

### ذِكْرُ فَضَائِلِ قُرَيْشٍ

١٣٣٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٧٢/٤-٢٧٣) عند حديث يرويه ابن أبي ذئب عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن عبد الرحمن بن أزهر عن جبير بن مطعم رضي الله عنه مرفوعاً «لِلرَّجُلِ مِنْ قُرَيْشٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لِلرَّجُلَيْنِ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ»: "أخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (٢٠٣/٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٥٠٨)، وابن حبان (٢٢٨٩)، والحاكم (٧٢/٤) (٢) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: ابن عوف هذا لم يخرج له مسلم شيئاً، فهو على شرط البخاري وحده.

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨٩٩/١٦): "قال ابن القطان: الاضطراب فيه من عبد الله بن المؤمل، لأنه سبى الحفظ ضعيف. قلت: قد صح من غير طريقه".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧١٦٩/١٨٩/٨).

وابن الأزهري لم يرمزوا له بأنه من رجال الشيخين، ولكن الحافظ بيّن في ترجمته من "التهذيب" أن من حقه الرّمز له بذلك، فليراجع كلامه من شاء" (١).

١٣٣٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٠٦/٤) عند حديث يرويه عبد الله بن عثمان ابن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاع بن رافع الزُّرقي عن أبيه عن جدّه: أن رسول الله ﷺ قال لعمر بن الخطاب: «يا عمر اجْمَعْ لِي قَوْمَكَ». فَجَمَعَهُمْ... فَسَمِعَتْ بِذَلِكَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، فَقَالُوا: لَقَدْ جَاءَ فِي قُرَيْشٍ وَحْيٍ، فَحَضَرَ النَّاطِرُ وَالْمُسْتَمِعُ مَا يُقَالُ لَهُمْ، فَقَامَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، فَقَالَ: «هَلْ فِيكُمْ غَيْرُكُمْ؟». قَالُوا: نَعَمْ، فِينَا حُلَفَاؤُنَا، وَأَبْنَاءُ إِخْوَانِنَا، وَمَوَالِينَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُلَفَاؤُنَا مِنَّا، وَأَبْنَاءُ إِخْوَانِنَا مِنَّا، وَمَوَالِينَا مِنَّا...»:

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٧٥) .. والحاكم (٧٣/٤) (٢)، وأحمد (٣٤٠/٤) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! وهو القائل في إسماعيل هذا: "ما علمتُ روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم". ولهذا قال الحافظ: "مقبول". يعني: عند المتابعة، وإلا فلين الحديث" (٣).

## ذِكْرُ أَهْلِ بَدْرِ

١٣٣٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٢٢-٥٢١/٦) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إن الله تعالى اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم):

---

(١) قال الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (٣٨٠/١): "صحيح ولم يخرجوه". وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٢٥٩) وقال: "هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح. وعبد الرحمن بن أزهري صحابي شهد حنيناً، كما في "الإصابة".

(٢) في طبعة دار المنهاج (١٨٩/٨-١٩٠/١٧٧٠).

(٣) وقال الشيخ في "غاية المرام" (ص ١٠١): "إسماعيل هذا قال البخاري في "التاريخ": "لم يرو عنه غير ابن خثيم". وقال الذهبي في "الميزان": "ما علمتُ روى عنه سوى عبد الله بن عثمان بن خثيم". قلت: ومعنى ذلك في علم المصطلح أنه مجهول، فكيف يصح حديثه؟! لا سيما ولم يوثقه غير ابن حبان المعروف بتساهله في التوثيق!".

"أخرجه أبو داود (٢/٢٦٥ - التازية) وابن حبان (٢٢٢٠ - موارد) والحاكم (٤/٧٧ - (٧٨)<sup>(١)</sup> .. وأحمد (٢/٢٩٥-٢٩٦) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي صالح عن أبي هريرة .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذا اللفظ على اليقين: (إنَّ الله اطَّلَعَ عليهم فغفر لهم)، وإنما أخرجاه على الظَّنِّ: (وما يدريك لعلَّ الله تعالى اطَّلَعَ على أهل بدر)". ووافقه الذهبي.

قلت: اللَّفْظُ الَّذِي أَخْرَجَاهُ هُوَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُمَا عَنْهُ .. وَقَدْ جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ .. وَكُلَّهُمْ ذَكَرُوهُ فِي قِصَّةِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ، خِلَافاً لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَإِنَّهُ ذُكِرَ فِيهِ قِصَّةٌ أُخْرَى، فَقَالَ: "إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ عَمِيٍّ، فَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنْ تَعَالَ فَاخْطُطْ فِي دَارِي مَسْجِدًا أَتَّخِذُهُ مُصَلًّى، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ قَوْمُهُ، وَبَقِيَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَيْنَ فُلَانٌ؟)، فَغَمَزَهُ بَعْضُ الْقَوْمِ فَقَالَ: إِنَّهُ وَإِنَّهُ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَلَيْسَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا؟) قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَكِنَّهُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: لَعَلَّ اللَّهَ ..). هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَانَ بِسَنَدِهِ الصَّحِيحِ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ ..".

### ذِكْرُ فَضَائِلِ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

١٣٣٥ - قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي "الصَّحِيحَةِ" (٤/٣٦٩) عِنْدَ حَدِيثِ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ عَقِيلٍ عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً (لَوْلَا الْهَجْرَةُ كُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكْتُ الْأَنْصَارَ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَكُنْتُ مَعَ الْأَنْصَارِ) بَعْدَ أَنْ خَرَّجَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنَ الصَّحِيحِينَ وَمِنْ غَيْرِهِمَا:

"أخرجه أحمد .. وعنه الحاكم (٤/٧٨)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! قلت: هو حسن الإسناد عند أحمد؛ فإنَّ له عنده طريقاً أخرى صحيحة عن ابن عقيل، وهو حسن الحديث"<sup>(٣)</sup>.

(١) في طبعة دار المنهاج (٨/٢٠٠-٢٠١/٢٠١٦٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٨/٢٠٢/٧١٨٧).

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيَّرَ بِأَخْرَجَهُ". وقال الذهبي في "الكاشف":

١٣٣٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٢٧٦/٧) عند حديث يرويه سفيان بن حسين عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه كعب بن مالك أنه قال: إِنَّ آخِرَ حُطْبَةٍ حَطَبْنَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، إِنَّكُمْ قَدْ أَصَبْتُمْ تَزِيدُونَ، وَإِنَّ الْأَنْصَارَ قَدْ أَنْتَهَوْا، وَإِنَّهُمْ عَيْبَتِي الَّتِي آوَى إِلَيْهَا، فَأَكْرِمُوا مُحْسِنَهُمْ، وَتَجَاوَزُوا عَنِ مُسِيئِهِمْ) بعد أن خرّجه عن جماعة من الصحابة من الصحيحين ومن غيرهما:

"أخرجه الحاكم (٧٨/٤)<sup>(١)</sup>، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧٩/١٩) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي!"

قلت: وسفيان بن حسين في روايته عن الزهري ضَعْفٌ<sup>(٢)</sup>. وقد خالفه معمر، فقال: عن الزهري قال: أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه - وكان أبوه أحد الثلاثة الذين تيب عليهم - عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ خُطْبَاءً ... الحديث.

أخرجه عبد الرزاق (١١/٦٣/١١٧/١٩٩١)، وعنه الطبراني (١٩/٧٩/١٥٩)، لكن لم يذكر الرجل الصحابي. ورواه شعيب عن الزهري بإسناده عن الصحابي الذي لم يسم، لكنه لم يقل: عن أبيه. أخرجه أحمد (٣/٥٠٠)، وفي "فضائل الصحابة" (٢/٧٩٠ - ١٤١٢/٧٩١).

١٣٣٧ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرّواة إلى تخرّيج أحاديث المصاييح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٤٨٩/٥) عند حديث يرويه محمد بن ثابت البناني عن أبيه عن أنس بن مالك عن أبي طلحة: أنه دخل على رسول الله ﷺ في وَجَعِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: «أَقْرَبُ قَوْمَكَ السَّلَامَ؛ فَإِنَّهُمْ مَا عَلِمْتُ أَعَفَّةً صَبْرًا»:

"قلت: وإسناده ضعيف؛ فيه محمد بن ثابت البناني، وهو ضعيف، كما قال الحافظ. ومن طريقه [يعني: الترمذي] أخرجه الحاكم (٧٩/٤)<sup>(٣)</sup> وصحّحه، ووافقه الذهبي! ..

<sup>(١)</sup> قال أبو حاتم وعده: لِيَزِيدَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: لَا أُحْتَجُّ بِهِ.

قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٢٧٠).

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٠٢/٨-٢٠٣/٧١٨٨).

(٢) قال الحافظ في "التقريب": "ثقة في غير الزهري باتفاقهم".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٨/٢٠٤/٧١٩١).

نعم الحديث صحيح دون إقراء السلام؛ فإن له طريقاً أخرى عن أنس .. وانظر "الصحيحة" (٣٠٩٦).

١٣٣٨ - قال الألباني في «الضعيفة» (٩٠١/١٣) عند حديث يرويه عبد الوارث بن عبد الصّمد عن أبيه عن عبد الله بن أبي يزيد عن موسى بن أنس عن أنس رضي الله عنه قال: إنّ الأنصار اشتدّت عليهم السّواني، فأتوا النبيّ صلى الله عليه وآله ليَدْعُو لهم، أو يَخْفِرَ لهم نحرًا، فأخبر النبيّ صلى الله عليه وآله فقال: «لا تَسْأَلُونِي اليومَ عن شيءٍ إلا أُعْطِيتُمْ». فلَمَّا سمعوا ما قال النبيّ صلى الله عليه وآله قالوا: ادْعُ اللهَ لَنَا بالمغفرة، قال: «اللهم اغفرْ للأنصار، ولأبناءِ الأنصار، ولأبناءِ أبناءِ الأنصار» بعد أن خرّجه من ثلاثة طرق عن أنس، وصحّحه:

"وأخرجه البزار (٢٨٠٨ و ٢٨٠٩) من الطريقيْن الأوّلَيْن، وأحدهما يقوّي الآخر، وصحّحه الحاكم (٨٠/٤)<sup>(١)</sup>! ووافقه الذهبي!<sup>(٢)</sup>.

### ذَكَرُ فَضِيلَةِ أَسْلَمَ وَغِفَارٍ وَمُزَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ

١٣٣٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٣٩/٣-٤٤٠) عند حديث يرويه يحيى بن جعفر عن يزيد بن هارون عن أبي مالك الأشجعي عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً (أَسْلَمَ، وَغِفَارٌ، وَأَشْجَعُ، وَمُزَيْنَةُ، وَجُهَيْنَةُ، وَمَنْ كَانَ مِنْ بَنِي كَعْبٍ مَوَالِيَّ دُونَ النَّاسِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَاهُمْ):

"وأخرجه الحاكم (٨٢/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي.

قلت: قد أخرجه مسلم (١٧٨/٧): حدثني زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون به، إلا أنه قال: (الأنصار) مكان (أسلم) والباقي مثله سواء".

(١) في طبعة دار المنهاج (٧١٩٣/٢٠٥/٨).

(٢) تعجّب الشيخ رحمه الله من تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له؛ لأنّ الحاكم خرّجه من طريق عبد الله بن أبي يزيد، وهو شبه مجهول، روى عنه اثنان فقط، وذكره ابن حبان والعجلي في الثقات، وقال ابن حجر: "مقبول".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧١٩٨/٢٠٩/٨).

١٣٤٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٧١٥/٧) عند حديث يرويه حُثَيْم بن عِرَاك عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «غَفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمَ سَأَلَهَا اللَّهُ، أَمَا إِنِّي لَمْ أَقُلْهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَالَهُ»:

"أخرجه مسلم (١٧٧/٧)، والحاكم (٨٢/٤)<sup>(١)</sup> ..

قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرج البخاري إلا مختصراً من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة به، دون قوله: (أما إني ...); وهو رواية لمسلم، وأخرجه أحمد (٤٦٩/٢). واستدرك الحاكم حديث عراك على مسلم؛ فَوَهَمَ!

١٣٤١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٧١٦-١٧١٧/٧) عند حديث يرويه علي بن يزيد بن أبي حكيم الأسلمي عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ فِي الصَّلَاةِ فَيَدْعُو عَلَى قِبَائِلِ مِنَ الْعَرَبِ، فَيَقُولُ: «لَعَنَ اللَّهُ رِعْلًا، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيْبَةَ الَّتِي عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَبَنِي حَيَّانَ». ويقول: «غَفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمَ سَأَلَهَا اللَّهُ، لَسْتُ أَنَا قُلْتُهِنَّ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَهُ»:

"أخرجه الحاكم<sup>(٢)</sup> أيضاً شاهداً لحديث عراك<sup>(٣)</sup>، وذكر أن إسناده صحيح!

وفيه نظر؛ لأنَّ علي بن يزيد هذا ذكره ابن أبي حاتم من رواية ذؤيب بن العمامة السهمي والحميدي؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن حبان؛ فذكره في "الثقات" (٢٠٦/٧)! فمثله يستشهد به، ويحسن حديثه في الشواهد على الأقل<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

(تنبيه): ابن أبي حكيم؛ هكذا وقع في "المستدرك" في هذا الحديث وآخر بعده! ووقع في "الجرح" و"الثقات": (ابن أبي حكيم)، ولعله الصواب. والله أعلم.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧١٩٩/٢١٠/٨).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٢٠٠/٢١٠/٨).

(٣) وهو الحديث السابق.

(٤) ومن شواهد حديث سلمة بن الأكوع السابق، وهو في صحيح مسلم كما رأيت، وشواهد أخرى ذكرها الشيخ في تنمة تخريجه.

## في ذكر فضائل هذه الأمة على سائر الأمم

١٣٤٢ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٥٠٥/٥) عند حديث يرويه بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه: أنه سمع النبي ﷺ في قول الله عزّ وجلّ: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}. قال: «أنتم تُتَمُون سَبْعِينَ أُمَّةً، أنتم خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

"صححه الحاكم (٨٤/٤)<sup>(١)</sup>، ووافقه الذهبي، وإسناده حسن"<sup>(٢)</sup>.

- وانظر: تحقيق "مشكاة المصايح" (١٧٧٢/٣).

## باب: في ذكر فضائل التابعين

١٣٤٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٤٢/٤) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عمرو بن أبي عمرو عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إنّ أناساً من أمّتي يأتون بعدي، يودّ أحدهم لو اشتري رؤيتي بأهله وماله):

"أخرجه الحاكم (٨٥/٤) .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وإنما هو حسن فقط للخلاف في عبد الرحمن بن أبي الزناد<sup>(٣)</sup>.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٢٠٥/٢١٥/٨).

(٢) اقتصر الشيخ على تحسين إسناده لأجل بهز بن حكيم وأبيه، فكلاهما صدوق كما في "التقريب". وقد أشار بذلك إلى خطأ الحاكم في تصحيحه لإسناده، لكن قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٢٧٠).

(٣) انظر لزماماً ما تقدّم قريباً من التعليق على حديث رقم (١٣٢٨) من هذا البحث، ففيه بيان حال ابن أبي الزناد والراجح من أقوال الأئمة فيه. وانظر التعليقة السابقة أيضاً في بيان مذهب الحاكم في عدم التفريق بين الصحيح والحسن.

والحديث أورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٦٦/١٠) وقال: "رواه البزار، وفيه عبد الرحمن بن أبي الزناد، وحديثه حسن، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات".  
قلت: قد تابعه يعقوب بن عبد الرحمن عن سهيل به نحوه. أخرجه مسلم في "صحيحه"، وقد مضى لفظه برقم (١٤١٨)".

## كِتَابُ الْأَحْكَامِ

١٣٤٤ - قال الألباني في «الضعيفة» (٧٧١/١٣-٧٧٣) عند حديث يرويه عبد الأعلى عن معمر [عن الزهري] عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (إِنَّ الْمُقْسَطِينَ فِي الدُّنْيَا عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ لَوْلُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا أَقْسَطُوا فِي الدُّنْيَا):

"قلت: وهذا إسناد ظاهره الصِّحَّة، ولذلك قال الحاكم<sup>(١)</sup>: "صحيح على شرط الشيخين، وقد أخرجه جميعاً". كذا قال! وفيه أوهام أربعة:

الأول: لم يروه من الشيخين سوى مسلم، وقد صرح بهذا ابن كثير (٢٦٩/٤).  
والثاني: إنما رواه من طريق أخرى عن عمرو بن أوس عن ابن عمرو. وهو مُخَرَّجٌ في "آداب الزفاف" (٢٨٠-٢٨١ - الطبعة الجديدة)، وبتصحيح ابن منده أيضاً، وصحَّحه ابن حبان أيضاً (٩/٧)، وكذا أبو عوانة (٤١١/٤ - ٤١٢)، وابن كثير (٣٤٩/٤).  
وعمر بن أوس ثقة تابعي كبير؛ احتجَّ به الشيخان، وقال بعضهم بصحته.  
الثالث: أنَّ لفظه مخالف للفظ مسلم وكذا الآخرين من نواح:  
الأولى: أنه قال: (نوره) ... مكان: (لؤلؤ).  
الثانية: أنه قال: (عن يمين الرحمن) ... مكان: (بين يدي الرحمن).  
الثالثة: زاد: (وكلتا يديه يمين).

الرابعة: قال: (الذين يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا) ... مكان: (بما أقسطوا...).  
الرابع: أنَّ القول بصحَّته واردٌ لولا المخالفات المذكورة، ولذا قال ابن كثير (٢١١/٤) جرياً على ظاهر الإسناد: "وهذا إسناد جيّد وقويّ، رجاله على شرط الصحيح".  
لكن يمنع من ذلك المخالفات المُشار إليها. والظاهر أنها من معمر بن راشد البصري، فقد قال الذهبي في "الميزان": "أحد الأعلام الثقات، وله أوهام معروفة، احتملت له في سعة ما

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٣٠/٨-٢٣١/٢٣٢٤).

أتقن". وقال في "السير" (١٢/٧): "ومع كون معمر ثقة ثبتاً فله أوهام، لا سيما لَمَّا قَدِمَ البصرة لزيارة أمه؛ فإنه لم يكن معه كتبه، فحدّث من حفظه، فوقع للبصريين عنه أغلاط". قلت: فلا يبعد أن يكون هذا من أوهامه. على أنّ النسائي قد أعلّله في "كُبراه" بعلّة أخرى، فقال عقب الطريق الصحيحة عن عمرو بن أوس: "باب ذكر الاختلاف على الزهري في هذا الحديث". ثم ساق حديث معمر هذا، ثم قال: "وقفه شعيب بن أبي حمزة". قلت: وهو ثقة اتفاقاً، محتج به في "الصحيحين" وغيرهما، ولم يغمز بوهم، بل قال ابن معين: "شعيب من أثبت الناس في الزهري، كان كاتباً له". قلت: فقد كشفت رواية شعيب هذه عن علّة أخرى في الحديث، وهي الوقف.

**فهما إذن علتان:**

إحدهما في المتن، وهي المخالفة في الألفاظ - كما سبق بيانه - .  
والأخرى: الوقف، وهي المخالفة في الإسناد. وبأحدهما يصير الحديث شاذاً فكيف بهما معاً؟!<sup>(١)</sup>.

١٣٤٥ - قال الألباني في «الضعيفة» (٤٥٥/٩) عند حديث يرويه مخزوم بن بكير عن أبيه عن بُسر بن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (ما مِنْ أَحَدٍ يُؤَمَّرُ عَلَى عَشْرَةِ فِصَاعِدٍ لَا يُقْسِطُ فِيهِمْ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْأَصْفَادِ وَالْأَغْلَالِ):  
"أخرجه الحاكم (٨٩/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!  
وأقول: بشر بن سعيد هذا؛ لا يُعرَف، ويحتمل أنه الذي في "الجرح والتعديل"  
(٣٥٨/١/١): "بشر بن سعيد الكندي. روى عن أبي أمامة. روى عنه معاوية بن صالح".  
فإن يكن هو؛ فهو مجهول"<sup>(٣)</sup>.

(١) قلت: وقد أعلّله أبو حاتم أيضاً بالوقف، قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٢٤١/٤): "سئل أبي عن حديث؛ رواه ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو، قال: (المقسطون لله في الدنيا يوم القيامة على منابر من نور بين يدي الرحمن، بما أقسطوا في الدنيا). فقيل لأبي: أليس يُرْفَعُ هذا الحديث؟ قال: نعم، والصحيح موقوف".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٣٢/٨-٢٣٣/٧٢٢٧).

(٣) قلت: لم يعرفه الشيخ رحمه الله؛ لأنّه وقع في طبعة المستدرک الهندية وما تلاها من طبعات (بشر) بالثنين المعجمة، وصوابه (بُسر) بالثنين المهملة كما وقع في طبعتي دار المنهاج ودار التأسيس، ويؤيد ذلك أنّ بكير بن عبد الله الأشج

١٣٤٦ - قال الألباني في "ظلال الجنة في تخريج السنة" (رقم ٤٤) عند حديث يرويه إسحاق بن محمد الفروي عن عبد الرحمن بن أبي الموالي عن عبيد الله بن موهب عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «سِنَّةٌ لَعَنَتْهُمْ، لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٍ: الْمُكَذِّبُ بِقَدْرِ اللَّهِ، وَالزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ...»: "إسناده حسن لولا أنه أُعْلِلَ بالإرسال كما يأتي، رجاله ثقات رجال البخاري غير ابن موهب واسمه عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب، وهو مختلف فيه، ولعل الأرجح أنه حسن الحديث كما هو قول ابن عدي فيه<sup>(١)</sup>، ولكنه اضطرب في إسناده، فدل على أنه لم يحفظه كما يأتي بيانه.

والحديث أخرجه الترمذي (٢٢/٢-٢٣)، والحاكم (٣٦/١ و ٥٢٥/٢ و ٩٠/٤)<sup>(٢)</sup> .. من طرق أخرى عن عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموالي به [يعني: عن ابن موهب به]. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وزاد في مكان آخر<sup>(٣)</sup>: "على شرط البخاري"، وهو خطأ؛ فإن ابن موهب لم يحتج به البخاري. ووافقه الذهبي في الموضوع الأول! وقال في الموضوع الآخر: "قلت: إسحاق (بن محمد الفروي) وإن كان من شيوخ البخاري فإنه يأتي بطامات ... وعبيد الله فلم يحتج به أحد، والحديث منكر بمرة". ولم يُصَبِّ بإعلاله بإسحاق؛ لأنه متابع عند المصنّف [يعني: ابن أبي عاصم] كما ترى، وعند الحاكم نفسه من قتيبة في الموضوع الأول، وقد ذكر ذلك الذهبي نفسه فيه ولكنه نسي! والعلة القادحة إنما هي ما أفاده الترمذي بقوله: "هكذا روى عبد الرحمن بن أبي الموالي هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ. ورواه

معروف الرواية عن بسر بن سعيد - وهو المدني الحضرمي، ثقة جليل من رجال الجماعة - روى عنه في الصحيحين وفي غيرهما. والله أعلم. وعليه فالإسناد صحيح كما قال الحاكم والذهبي.

على أنّ هذا الحديث له طرق أخرى عن أبي هريرة، وشواهد أخرى ذكرها كلّها الشيخ رحمه الله في "الصحيحة" (٢٦٢١)، بما في ذلك طريق بسر بن سعيد هذا، ثم سها ونسي تلك الطرق فأورده في "الضعيفة" كأنه غريب فرد!

(١) انظر كتابي: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٣٩٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٢٢٩/٢٣٤/٨).

(٣) يعني: هذا المكان.

سفيان الثوري وحفص بن غياث وغير واحد عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن علي بن حسين عن النبي ﷺ رسلاً، وهذا أصح<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد رواه محمد بن يوسف الفريابي حدثني أبي ثنا سفيان عن عبيد الله بن عبد الرحمن ابن عبد الله [بن] موهب قال: سمعت علي بن الحسين يحدث عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً. أخرجه الحاكم ورجح إسناده ابن موهب الأول عليه، وأنا أرى أنّ هذا الاختلاف في إسناده إنما هو من ابن موهب، الأمر الذي يدلّ على أنه لم يضبطه، وقد تفرّد به، فالحديث ضعيف منكر كما قال الذهبي. والله أعلم". وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٩/١).

١٣٤٧ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٣٥/٨-٢٣٦) عند حديث يرويه عبد الله بن بكير عن حكيم بن جبير عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً (القضاء ثلاثة: قاضيان في النار، وقاضٍ في الجنة. قاضٍ عرف الحق فقصى به فهو في الجنة، وقاضٍ عرف الحق فجار متعمداً فهو في النار، وقاضٍ قصى بغير علم فهو في النار)<sup>(٢)</sup>: "أخرجه الحاكم (٩٠/٤)<sup>(٣)</sup> وقال: "صحيح الإسناد".

ورّدّه الذهبي بقوله: "قلت: ابن بكير الغنوي منكر الحديث". قلت: وشيخه حكيم بن جبير مثله أو شر منه، فقال فيه الدارقطني: "متروك"<sup>(٤)</sup>، ولم يوثقه أحد، بخلاف الغنوي فقد قال الساجي: "من أهل الصدق، وليس بقوي". وذكر له ابن عدي مناكير". وهذا كل ما جرح به، وذكره ابن حبان في "الثقات"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وكذا رجح المرسل الحافظ أبو زرعة؛ فقال كما في "العلل" لابن أبي حاتم (٦/٥-٧): "حديث ابن أبي الموالى خطأ؛ والصحيح: حديث عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ رسلاً". ونقله عنه الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٧/٧٦٨/٢٣١٩٧).

(٢) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. وهو من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه، وله عنه ثلاث طرق ..". وانظر الحديث الآتي، فهو أحد طرقه.

قلت: وله طرق أخرى كثيرة عن عبد الله بن بريدة استقصاها صاحب "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (٣٨٥٧/٥-٣٨٦١).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٨/٢٣٤-٢٣٥/٧٢٣٠).

(٤) وقال أبو حاتم الرازي كما في "الجرح" لابنه (٣/٢٠٢): "ضعيف الحديث، منكر الحديث". وقال الجوزجاني في "أحوال الرجال" (٢١): "كذاب". وقال الذهبي في "الكاشف": "ضعفه، وقال الدارقطني: متروك".

(٥) وقال فيه ابن معين (١٩٦٥/الدوري): "لا بأس به".

فقول الذهبي: "منكر الحديث"، لا يخلو من مبالغة، وقد قال في "الضعفاء":  
"ضعفوه، ولم يترك".

١٣٤٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٣٦/٨) عند حديث يرويه شريك عن الأعمش عن سعد [وتحرّف في الإرواء إلى: سهل] بن عبّيدة عن ابن بُريدة عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً «قاضيان في النار، وقاضٍ في الجنة. قاضٍ قَضَى بالحقِّ فهو في الجنة، وقاضٍ قَضَى بِجَوْرِ فهو في النار، وقاضٍ قَضَى بِجَهْلِهِ فهو في النار...»:

"أخرى الترمذي (٢٤٨/١)، والحاكم<sup>(١)</sup>، والبيهقي، وقال الحاكم:  
"صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: شريك سيء الحفظ، وأخرج له مسلم متابعه، فليس هو على شرط مسلم<sup>(٢)</sup>، لكن الحديث بمجموع هذه الطرق صحيح إن شاء الله تعالى ..  
وللحديث شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً به نحوه .."<sup>(٣)</sup>.

١٣٤٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٦٠٣/١١-٦٠٤) عند حديث يرويه إسرائيل عن عمّار الدّهني عن ابنة<sup>(٤)</sup> مَعْقِلٍ عن أبيها مرفوعاً (ما من أحدٍ يكونُ على شيءٍ من أمورِ هذه الأمةِ قلتُ أم كثرتُ، فلا يعدلُ فيهم إلا كَبَهُ اللهُ في النارِ) بعد أن خرّجه من طريق عبد العزيز بن الحصين عن عمّار الدهني عن إبراهيم عن بنت معقل بن يسار عن أبيها معقل مرفوعاً، وأعله بضعف عبد العزيز بن الحصين:

"أخرجه الحاكم (٩٠/٤-٩١)<sup>(٥)</sup>، وقال: "هذه أمّ معقل بنت معقل بن سنان الأشجعي، وهو صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٢٣١/٢٣٥/٨).

(٢) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٣٧٣/٢) أنّ مسلماً أخرج له في الشواهد. وقد تعقّب الشيخ الحاكم في هذا عدّة مرّات.

(٣) وله عن ابن عمر طرق كثيرة استقصاها صاحب "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٣٨٦١/٥-٣٨٦٢). وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (١٧٤) من طريقين عن ابن بريدة، وقال: "هذا حديث حسن". وكذا قوّاه الشيخ شعيب ومن معه بطرقه وشواهد في حاشيتهم على "سنن أبي داود" (٣٥٧٣).

(٤) هكذا وقع في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، و"إتحاف المهرة" (٣٨١/١٣)، ووقع في الطبعة الهندية وغيرها: (عن أمّ معقل).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٧٢٣٢/٢٣٦-٢٣٥/٨).

قلت: لم أرَ من ذكر أمّ معقل هذه، وأخشى أن يكون مُحَرَّفًا من (ابنة معقل) كما في الإسناد الأوّل، وليس اعتمادى عليه فيما ذهبتُ إليه فحسب؛ فقد روى الإمام أحمد (٢٥/٤): حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت إسماعيل البصري يحدث عن ابنة معقل بن يسار عن أبيها معقل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ليس من والي أمة - قلت أو كثرت - لا يعدل فيها؛ إلا كتبه الله تبارك وتعالى على وجهه في النار).  
لكني لم أعرف إسماعيل البصري! وفي طبقتة جماعة؛ فيهم الثقة والضعيف والمجهول.  
وذكر الحافظ في ترجمة (ابنة معقل) من "التعجيل" أنه روى عنها إسماعيل الأودي ..  
ومثله ابنة معقل هذه؛ فإنّ الحافظ لم يذكر راويًا عنها غير إسماعيل المذكور ..  
وقد جاء من طرق أخرى عن معقل رضي الله عنه في "الصحيحين" وغيرهما بغير هذا اللفظ، فراجعها إن شئت في "الأحاديث الصحيحة" (١٧٥٤ ، ٢٦٣١).

١٣٥٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٣٥/٦) عند حديث يرويه عاصم بن بهدلة عن يزيد بن شريك عن مروان بن الحكم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (لَبُوشِكُ رَجُلٌ أَنْ يَتَمَنَّى أَنَّهُ خَرَّ مِنَ الثَّرِيّ وَلَمْ يَلِ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا):  
"أخرجه الحاكم (٩١/٤)<sup>(١)</sup> ، وأحمد (٣٧٧/٢ و ٥٢٠ و ٥٣٦)، والبزار (١٦٤٣/٢٥٥/٢)  
عن عاصم بن بهدلة .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.  
وأقول: إنما هو حسن، للكلام المعروف في عاصم بن بهدلة<sup>(٢)</sup>. نعم هو صحيح بطريق أخرى يرويها هشام بن حسان عن عباد بن أبي علي عن أبي حازم مولى أبي رهم الغفاري عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه. أخرجه الحاكم، وابن حبان (١٥٥٩) وأحمد (٣٥٢/٢ و ٥٢١) وغيرهم. وهذا إسناد حسن بما قبله، رجاله ثقات غير أنّ عباداً هذا لم يوثقه غير ابن حبان .."<sup>(٣)</sup> وانظر: "الصحيحة" (٧٠٣/١)، "غاية المرام" (ص ١٠٤).

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٣٦/٨-٢٣٧-٢٣٣/٧٢٣٣).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".

قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٢٧٠).  
(٣) وهو الحديث الآتي.

قلت: ثم ذكر الشيخ في تنمة تخرجه طريقاً ثالثاً عن أبي هريرة، وشاهدًا من حديث عائشة رضي الله عنها.

١٣٥١ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ١٠٣-١٠٤) عند حديث يرويه عبّاد بن أبي عليّ عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (وَيْلٌ لِلأُمَرَاءِ، وَوَيْلٌ لِلعُرَفَاءِ، وَوَيْلٌ لِلأُمَنَاءِ، لَيَتَمَنَّيَنَّ أَقْوَامٌ يَوْمَ القِيَامَةِ أَنَّ ذَوَابَهُمْ كَانَتْ مُعَلَّقَةً بِالثُّرَيَّا يُدَلِّدُونَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَأَهُمْ لَمْ يَلُوا عَمَلًا):

"أخرجه ابن حبان (١٥٥٩)، والحاكم (٩١/٤) (١) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! وهذا من عجائبه؛ فإنه أورد عبّاداً هذا في "الميزان" لهذا الحديث، وقال: "وهذا حديث منكر، وقد علّق له البخاري، وحدّث عنه حماد بن زيد. قال ابن القطان: لم تثبت عدالته" (٢).

وأبو حازم هذا كنتُ ظننتُ قديماً أنه سلمان أبو حازم الأشجعي الكوفي، فلمّا وقفتُ على الحديث عند ابن حبان، تبين لي أنني كنتُ وإهماً، وأنه غيره (٣)، وليس من رجال الشيخين، بل لم يوثقه غير ابن حبان وابن عبد البر، ولم يوثقه الحافظ بل قال في "التقريب": "مقبول" (٤) ..

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٢٣٤/٢٣٧/٨).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

قلت: ثم رأيتُ الشيخ قوّى أمره في موضع آخر وحسّن حديثه، فقال في "الصحيحة" (٦٣٦/٤):

"قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات، رجال الشيخين غير عباد بن أبي عليّ، وهو البصري، وقد روى عنه مع هشام هذا - وهو الدستوائي - غيره من الثقات، وهم حماد بن زيد وخليد بن حسان، كما في "الجرح والتعديل" (٨٤/١/٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الحافظ: "مقبول".

وانظر: «الصحيحة» (٢٣٨/٥)، «مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني» (٢٩٩).

(٣) وهو التّمّار مولى أبي رهم الغفاري.

(٤) قلت: نصّ على توثيقه أبو داود، وُستغرب من الشيخ كيف خفي عليه ذلك، والمزي قد ذكر ذلك قبل توثيق ابن عبد البر! ثم تبّهت إلى أنّ توثيق أبي داود سقط على ابن حجر في "تهذيبه" فلم يذكره، ولعلّ الشيخ اعتمد عليه في النقل، فخفي عليه ذلك. وقال عبد الله بن أحمد: "أملى عليّ أبي إمامة؛ من كنيته (أبو حازم) فقال: أبو حازم التّمّار، مدني، روى عنه محمد بن إبراهيم، لا أدري أيش اسمه ولا أظنّ أحداً روى عنه غير محمد بن إبراهيم. كلهم ثقات - يعني: من كنيته أبو حازم". «العلل» (٣٦٠٦).

قلت: والحديث ذكره الشيخ في "الصحيحة" (٢٣٥/٦) شاهداً لحديث أبي هريرة السابق هنا، وقال: "نعم هو صحيح بطريق أخرى يرويها هشام بن حسان عن عباد بن أبي عليّ عن أبي حازم مولى أبي رهم الغفاري عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ... أخرجه الحاكم وابن حبان (١٥٥٩) وأحمد (٣٥٢/٢ و ٥٢١) وغيرهم. وهذا إسناد حسن بما قبله، رجاله

١٣٥٢ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٢٠/٨-٢٢١) عند حديث يرويه عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر عن سالم بن أبي سالم الجيشاني عن أبيه عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه مرفوعاً «يا أبا ذرٍّ، إني أراك ضعيفاً؛ فلا تأمرنَّ عليّ اثنين، ولا تولينَّ مالَ يتيمٍ»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير سالم بن أبي سالم وأبيه - واسمه سفيان بن هانئ -؛ فهما من رجال مسلم وحده ..  
والحديث أخرجه أحمد (١٨٠/٥): ثنا أبو عبد الرحمن ... به.  
ومسلم (٧/٦)، وأبو عوانة (٤١٠/٤ - ٤١١) .. من طرق أخرى عن عبد الله بن يزيد المقرئ ... به. واستدركه الحاكم (٩١/٤)<sup>(١)</sup>، وقال: "صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي! فوهما مرتين: استدراكاً؛ وقد أخرجه مسلم. وتصحيحاً على شرطهما؛ وإنما هو على شرط مسلم؛ لما عرفت من حال سالم وأبيه".

١٣٥٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٩٦/٣) عند حديث يرويه إسرائيل عن عبد الأعلى عن بلال بن أبي موسى عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن الحجاج أراد أن يجعله على قضاء البصرة، فقال أنس: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: (مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ وَكَلَّ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ وَكَلَّ بِهِ مَلَكٌ يُسَدِّدُهُ):

"أخرجه أبو داود (٣٥٧٨)، والترمذي (٢٤٨/١)، والحاكم (٩٢/٤)<sup>(٢)</sup> ..  
وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب". وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. كذا، وعبد الأعلى هذا هو ابن عامر التعلبي ضعيف، أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء" وقال: "ضعفه أحمد وأبو زرعة". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهم"<sup>(٣)</sup>.

---

ثقات غير أن عبّادا هذا لم يوثقه غير ابن حبان، وقد تكلمت عليه في "التعليق الرغيب" (٢٧٩/٢)، وصحّحه الحاكم والذهبي، وكذا ابن خزيمة كما في "الفتح" (١٦٩/١٣) وأقره.

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٣٧/٨-٢٣٨/٨-٢٣٥/٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٣٩/٨-٢٤٠/٧-٢٣٩/٧).

(٣) قلت: وتعقب الشيخ رحمه الله الحافظ في ذلك، فقال في "الإرواء" (١٥٠/٤): "ضعفه أحمد وأبو زرعة وغيرهما، وابنه أحسن حالاً منه، خلافاً لما يفيدُه كلام الحافظ في «التقريب»".

قلت: وضعّفه أيضاً يحيى بن سعيد القطان وابن مهدي وأبو حاتم وابن سعد والجوزجاني والدارقطني وابن حبان وغيرهم.

قلت: ومع ضعفه، فقد اضطرب في إسناد هذا الحديث، فرواه إسرائيل عنه كما تقدم وقال أبو عوانة: عن عبد الأعلى عن بلال بن مرداس الفزاري عن خيثمة البصري عن أنس<sup>(١)</sup>.

١٣٥٤ - قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٣٦٩/١) عند حديث خرجه الحاكم من طريق عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه عن الوليد بن مسلم حدثني عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله عن سليمان بن حبيب عن عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً «لَتَنْقُضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةً عُرْوَةً؛ فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ تَشَبَّثَ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُ نَقْضِهَا الْحُكْمُ، وَآخِرُهَا الصَّلَاةُ»:

"قلت: ورواه أحمد (٢٥١/٥)، والحاكم<sup>(٢)</sup>، وصححه، وفي سنده تحريف خفي على الذهبي، فضعف الحديث من أجله! وإسناد أحمد صحيح<sup>(٣)</sup>.

١٣٥٥ - قال الألباني في «الضعيفة» (٤٨/١٠-٤٩) عند حديث يرويه حسين بن قيس الرحبي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عِصَابَةٍ، وَفِي تِلْكَ الْعِصَابَةِ مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ مِنْهُ؛ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَخَانَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ):

---

ينظر: «التاريخ الكبير» (٧١/٦)، «الجرح» (٢٥/٦)، «الطبقات» (٣٣٤/٦)، «ضعفاء العقيلي» (٥٣٥/٣)، «الكامل» (٣٩٣-٣٩٤)، «المجروحين» (١٤٠/٢)، «سؤالات البرقاني» (٣٢١)، «تهذيب التهذيب» (٢٩٣/٣)، «مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني» (٣٤٦).

(١) وساقه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٥٤٧/٣) من طريق أبي عوانة ثم قال: "وهو حديث يرويه أبو عوانة عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن بلال بن مرداس عن خيثمة - وهو البصري - عن أنس. وخيثمة بن أبي خيثمة البصري، لم تثبت عدالته. قال ابن معين: ليس بشيء. وبلال بن مرداس الفزاري، مجهول الحال، روى عنه عبد الأعلى بن عامر، والسدي. وعبد الأعلى بن عامر ضعيف". وقال الحافظ في بلال بن مرداس: "مقبول".

وفي الباب عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً: (يا عبد الرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمارة، فإنك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها). أخرجه البخاري (٦٦٢٢)، ومسلم (١٦٥٢). (٢) في طبعة دار المنهاج (٧٢٤٠/٢٤٠/٨).

(٣) وجه التحريف في إسناد الحاكم هو في قول الحاكم (عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله) ثم ما ذكره الحاكم من أن عبد العزيز هو ابن عبيد الله بن حمزة بن صهيب! وصوابه: (عبد العزيز بن إسماعيل بن عبيد الله، يعني: ابن أبي المهاجر المخزومي، كما في رواية أحمد وغيره، مع أن الحاكم رواه من طريقه!

وعبد العزيز بن إسماعيل هذا صدوق، روى عنه جمع، وقال أبو حاتم: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في "الثقات". وأما عبد العزيز بن عبيد الله الذي ذكره الحاكم وتبعه الذهبي، فضعيف، تفرد بالرواية عنه إسماعيل بن عياش. قلت: والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٤٩٠) من طريق أحمد وقال: "هذا حديث حسن".

"رواه العقيلي في "الضعفاء" (٩٠) و(١/٢٤٨-ط)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٤٦٢/١٢٦/٢)، وابن عدي (١/٩٥) و(٣٥٢/٢ - ط) .. وقال العقيلي: "لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، ويُروى من كلام عمر بن الخطاب".

وروى عن أحمد أنه قال في حسين هذا: "متروك الحديث، ضعيف الحديث". وعن ابن معين: "ليس بشيء". وقال الحافظ في "التقريب": "متروك". وقال الذهبي في "المغني": "ضعفوه، لقبه حنش". ومن طريقه: أخرجه الحاكم (٩٣-٩٢/٤)<sup>(١)</sup>، وقال: "صحيح الإسناد!" وسقط الحديث من "تلخيص الذهبي"؛ فلم ندر موقفه من هذا التصحيح، وإن كان خطأ بيناً. ولذلك تعقبه المنذري بقوله في "الترغيب" (١٤٢/٣): "حسين هذا: هو حنش، وإه".

ثم رأيت في تعليق الشيخ الفاضل سعد آل حميد على "مختصر استدراك الذهبي" (٢٥١١/٥): "هذا الحديث بكامله ليس في "التلخيص" المطبوع. وفي المخطوط قال: "قلت: حسين ضعيف...".

١٣٥٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٨٨-٢٨٩/٣) عند حديث يرويه شريك عن سماك ابن حرب عن حنّس عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: تَبَعْتَنِي إِلَى قَوْمِ دَوِي أَسْنَانٍ، وَأَنَا حَدَّثُ السِّنِّ! قال: (إِذَا جَلَسَ إِلَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِ لِأَحَدِهِمَا حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ):

"أخرجه أبو داود (١١٤/٢ - ١١٥)، والحاكم (٩٣/٤)<sup>(٢)</sup> .. وأحمد (ج ٢ رقم ٧٤٥ و ٨٨٢) .. عن شريك عن سماك بن حرب ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. كذا قالوا، وفيه نظرٌ، وحنش - وهو ابن المعتمر - فيه بعض الكلام، وفي "التقريب": أنه "صدوق له أوهام ويرسل". وشريك سيء الحفظ إلا أنه قد توبع ..<sup>(٣)</sup>.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٢٤١/٢٤١-٢٤٠/٨).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٢٤٣/٢٤٢/٨).

(٣) قلت: والحديث له طرق كثيرة عن علي رضي الله عنه ذكر الشيخ بعضها في "الإرواء" (٢٦٠٠)، واستقصى تخريجها صاحب "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (٨٨٨/٢-٨٩٣).

١٣٥٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٠٥/٢) عند حديث يرويه علي بن الحكم عن أبي حسن عن عمرو بن مرة الجهني رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْحَلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ، أَعْلَقَ اللَّهُ بَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلْتِهِ وَفَقْرِهِ وَمَسْكَنَتِهِ):  
"أخرجه الترمذي (٢٤٩/١)، والحاكم (٩٤/٤)<sup>(١)</sup> ..

وقال الحاكم: "إسناده صحيح". ووافقه الذهبي! وذلك من أوهامها؛ فإن أبا الحسن هذا هو الجزري، وقد قال الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان": "تفرد عنه علي بن الحكم".  
وقال الحافظ في "التقريب": "مجهول" .. لكن الحديث له إسناد آخر صحيح ...".

١٣٥٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٥٢/٥-٢٥٣) عند حديث يرويه أسامة بن زيد عن عبيد الله بن أبي رافع<sup>(٢)</sup> مولى أم سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم، فجاءه رجلاًن يختصمان في ميراث بينهما، وليس لواحدٍ منهما بيّنة، وقال كلُّ واحدٍ منهما لصاحبه: يا رسول الله حَقِّي هذا الذي طلبته لفلان. قال: «لا، ولكن اذْهَبَا، فَتَوَخَّيَا، ثُمَّ اسْتَهِمَا، ثُمَّ اقْسِمَا، وَلْيَخْلِلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ»:  
"أخرجه أبو داود (٣٥٨٤ و ٣٥٨٥) .. وكذا الحاكم (٩٥/٤)<sup>(٣)</sup> ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.  
قلت: وهو كما قالنا، غير أن أسامة بن زيد، وهو الليثي أبو زيد المدني في حفظه ضعفٌ يسيرٌ، فحديثه حسن<sup>(٤)</sup>.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٢٤٦/٢٤٤٤-٢٤٣/٨).

(٢) كذا وقع في إسناد الحاكم (عبيد الله بن أبي رافع)، وهو خطأ، وصوابه (عبد الله بن رافع) كما رواه عاتمة أصحاب أسامة بن زيد، وهو كذلك في جميع المصادر التي خرّجت الحديث.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٢٥٢/٢٤٧/٨).

(٤) قال الشيخ في "الصحيحة" (٤٢٦/٧): أسامة بن زيد - وهو الليثي مولاهم المدني-؛ قال الحافظ الذهبي في "الكاشف": "روى مسلم نسخة لابن وهب عن أسامة؛ أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر". وقال الحافظ العسقلاني: "صدوق يهيم". ورمز له بأنه روى له مسلم، والبخاري تعليقاً، وكذا في أصله "تهديب الكمال" للزمري، لكنه صرح في آخر ترجمته بأن البخاري استشهد به في "الصحيح"، وسكت عن رواية مسلم، فأوهم أنه احتجّ به".

قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٢٧٠).

١٣٥٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٨٠/٧) عند حديث يرويه عبد الوارث عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً ادعى عند رجلٍ حقاً، فاختصما إلى نبي الله ﷺ، فسأله البيّنة، فقال: ما عندي بيّنة. فقال للآخر: (اخلف). فحلف، فقال: والله ما له عندي شيءٌ. فقال رسول الله ﷺ: (بلى هو عندك، ادفع إليه حقّه). ثم قال له رسول الله ﷺ: (شهادتك بأن لا إله إلا الله كفارةٌ ليمينك) بعد أن خرّجه من حديث أنس، وابن عمر ...:

"أخرجه .. الحاكم (٩٥/٤-٩٦) (١) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: عطاء - وهو ابن السائب - كان اختلط ...

نعم؛ قد رواه عن عطاء سفيان الثوري - كما علّقه البيهقي، ووصله النسائي في "القضاء" من "السنن الكبرى" - من طريق محمد بن إسماعيل بن سمرة - وهو ثقة - عن وكيع عن سفيان به، كما في "تحفة المزي" (٣٩٠/٤). وبهذه الطريق يصير الحديث صحيحاً؛ لأنّ سفيان الثوري سمع من عطاء قبل الاختلاط اتفاقاً ..

١٣٦٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٥/٢-٤٦) عند حديث يرويه الحاكم من طريق سفيان عن الحسن بن عمرو عن محمد بن مسلم بن السائب (٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (إذا رأيت أمتي تهاب، فلا تقول للظالم: يا ظالم، فقد تُودّع منهم): "أخرجه أحمد (رقم ٦٥٢٠)، والحاكم (٩٦/٤) (٣) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

وأقول: كلاً ليس بصحيح؛ فإنّ أبا الزبير لم يسمع من ابن عمرو كما قال ابن معين وأبو حاتم، وكانّ الحاكم تنبّه لهذا فيما بعد، فإنه روى (٤٤٥/٤) بهذا الإسناد حديثاً آخر ثم قال: "إن كان أبو الزبير سمع من عبد الله بن عمر [و]؛ فإنه صحيح"، ووافقه الذهبي ...

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٤٧/٨-٢٤٨/٢٤٥٣).

(٢) كذا وقع عند الحاكم، وصوابه (محمد بن مسلم بن تدرس، وهو أبو الزبير المكي) كما وقع عند جميع المخرّجين لهذا الحديث من طريق الحسن بن عمرو. ثم رأيت العلامة أحمد شاكر رحمه الله قد تبّه على ذلك في حاشية "المسند" (٨٦/٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٤٨/٨-٢٤٩/٢٤٥٤).

ثم لو سلّمنا بثبوت سماع أبي الزبير من ابن عمرو في الجملة، كما لزم منه اتصال إسناد هذا الحديث وثبوته؛ لأنّ أبا الزبير مدلس يروي عمّن لقيه ما لم يسمع منه، وقصّته في ذلك مع الليث ابن سعد مشهورة. ولذلك فإني أقطع بضعف هذا الإسناد. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

- وانظر: "الضعيفة" (٤٢١/٣)، وحاشية "ضعيف الترغيب" (١٠٤/٢).

١٣٦١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩٨/٣) عند حديث يرويه عمر بن قيس المكّي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (حريم البئر العادية خمسون ذراعاً، وحريم البئر المحدثّة خمسة وعشرون ذراعاً) بعد أن خرّجه من طريقين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موصولاً، ونقل عن الدارقطني والبيهقي إعلاله بالإرسال وتضعيف الموصول:

"وقد روي من طريق ثلاثة عن الزهري به، أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٣٠٩/١)، والحاكم في "المستدرک" (٩٧/٤)<sup>(٢)</sup> ..

قلت: وسكت عليه الحاكم ثم الذهبي فأساءا؛ لأنّ عمر هذا متروك كما في "التقريب" وقال في "التلخيص": "فيه ضعف".

قلت: وفي هذا التعبير تساهل لا يخفى، وقال الزيلعي بعد أن ذكره من طريق الحاكم:

"وسكت عنه، قال عبد الحق في "أحكامه": والمراسيل أشبه".

قلت: ولا يشكُّ في هذا من شَمَّ رائحة الحديث؛ فإنّ الطُّرق كلّها واهية عن الزهري به موصولاً، مع مخالفتها لروايات الثقات الذين أرسلوه عن الزهري، منهم إسماعيل بن أمية عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرفوعاً به. أخرجه الحاكم وكذا أبو داود في "مراسيله".

---

(١) والحديث رواه البيهقي في "الشعب" شعب الإيمان (٧١٤٠) من هذا الطريق، وقال: "محمد بن مسلم هذا هو أبو الزبير المكّي، ولم يسمع من عبد الله بن عمرو بن العاص، كذا قال يحيى بن معين وغيره".

وقال ابن عدي في "الكامل" (٢٧/٦): "وهذا رواه جماعة عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عبد الله بن عمرو. وأبو الزبير عن عبد الله بن عمرو، يكون مرسلًا. وقد رواه أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنّاط عن الحسن بن عمرو عن أبي الزبير عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو. وهذا أيضا مرسل، لأنّ عمراً لم يلق عبد الله بن عمرو".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٥٢/٨/٢٢٦٠).

١٣٦٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤١٦/٣) عند حديث يرويه محمد بن الفرات التميمي عن مُحارب بن دثارٍ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (شاهدُ الزُّورِ لا تَزُولُ قَدَمَاهُ، حتى يُوجِبَ اللهُ لها النَّارَ):

"أخرجه ابن ماجه (٢٣٧٣)، والحاكم (٩٨/٤)<sup>(١)</sup>.. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! وأقرّه المنذري في "الترغيب" (١٦٦/٣)!

وكل ذلك من إهمال التحقيق، والاستسلام للتقليد، وإلا فكيف يمكن للمحقق أن يصحح مثل هذا الإسناد، ومحمد بن الفرات ضعيف بالاتفاق، بل هو واهٍ جداً.

قال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن عمار: "كذاب". وقال البخاري: "منكر الحديث، رماه أحمد بالكذب". وقال أبو داود: "روى عن محارب أحاديث موضوعة منها عن ابن عمر في شاهد الزور". كما في "التهذيب". والذهبي نفسه أورده في "الميزان" من أجل هذه النصوص وساق له هذا الحديث.

- وانظر: "الضعيفة" (١٤-١٥/٦)، حاشية "ضعيف الترغيب" (١٠٠/٢).

١٣٦٣ - قال الألباني في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٢٥٨/٣) عند حديث يرويه محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء [يعني: ابن يسار] عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «لا تجوزُ شهادةُ بدويٍّ على صاحبِ قريةٍ»:

"وهذا سند حسن، وسكت عليه الحاكم<sup>(٢)</sup>، وقال الذهبي: "لم يصححه المؤلف؛ وهو حديث منكر على نظافة سنده!" ولم يظهر لي وجه النكارة<sup>(٣)</sup>.

- وانظر: "الإرواء" (٢٩٠/٨).

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٥٢/٨-٢٥٣-٧٢٦١).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٥٥/٨-٢٥٦-٧٢٦٧).

(٣) قال البزار (٨٧٣٠) عقبه: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده حسن، والحديث لا يعرف عن رسول الله إلا من هذا الوجه".

وقال ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٨٣/٥): "إسناده جيد". وقال البيهقي في "معرفة السنن والآثار"

(٣٤٤/١٤): "وهذا الحديث مما تفرّد به محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار، فإن كان حفظه فقد قال أبو

سليمان الخطابي رحمه الله: يشبه أن يكون إنما كره شهادة أهل البدو لما فيهم من الجفاء في الدين، والجهالة بأحكام الشريعة؛ لأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها، ولا يقيمونها على حقها لقصور علمهم عما يحيلها ويغيرها عن جہتها، والله أعلم".

١٣٦٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٩/٣) عند حديث يرويه عطاء بن أبي مسلم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (مَنْ أَعَانَ عَلَى حُصُومَةٍ بغيرِ حَقِّ كَانَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ) بعد أن خَرَّجَهُ من طريق حُسَيْنِ المَعْلَمِ عن مطر الوراق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وحسّن إسناده:

"أخرجه الحاكم (٩٩/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر بين؛ فإنّ عطاء بن أبي مسلم قال في "التقريب": "صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس"<sup>(٢)</sup>. وقد رواه عن مطر أيضاً المثنى بن زيد وهو مجهول، أخرجه أبو داود بنحوه. وله عنده طريق أخرى صحيحة بنحوه أتم منه، وقد ذكرته فيما سبق بلفظ: (من حالت شفاعته ...). فراجع برقم (٤٣٧).

١٣٦٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢١٨/٥) عند حديث يرويه محمد بن غالب عن جعفر بن محمد بن جعفر المدائني عن عبّاد بن العوام عن سفیان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (ليس على ولد الزنا من وزر أبويه شيء، لا تزر وازرة وزر أخرى):

"أخرجه الحاكم (١٠٠/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، فقال: "صحيح، وصحّ ضده".

قلت: أما أنه صحيح ففيه عندي نظر؛ فإنّ المدائني هذا ترجمه الخطيب في "تاريخه" (١٧٥/٥)، فقال: "روى عنه محمد بن غالب التمام وغيره. بلغني أنه مات سنة ٢٥٩".

فلم يوثقه، ولا حكاه عن غيره، فمثله يبعد تصحيح حديثه.

نعم يمكن القول بتحسين حديثه حملاً له على السنن، ولا سيما أنّ الحديث موافق للقرآن، كما هو ظاهر. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٥٦/٨-٢٥٧-٢٢٧٠/٧٢٧).

(٢) قلت: والحديث اختلّف فيه على مطر الوراق وعطاء الخراساني، حكاه الدارقطني في "العلل" (٢٩٩٢).

وانظر: "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (٥٣٤٠/٧-٥٣٤٥).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٥٧/٨-٢٥٨-٧٢٧٢/٧٢٧٢).

(٤) قلت: قد رجح الشيخ عن تحسين هذا الحديث، وجزم ببنكارتته، فقال في "الضعيفة" (٢٦٠/١٣-٣٦٢):

١٣٦٦ - قال الألباني في "الإرواء" (٥٦-٥٥/٨) عند حديث يرويه معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه قال: إنَّ النبيَّ ﷺ «حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ»: "أخرجه أحمد (٢/٥)، وأبو داود (٣٦٣٠)، وكذا النسائي (٢/٢٥٥)، والترمذي (٢٦٦/١) والحاكم (١٠٢/٤)<sup>(١)</sup>.. وقال الترمذي: "حديث حسن، وقد روى إسماعيل بن إبراهيم عن بهز بن حكيم هذا ..". وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: وإنما هو حسنٌ فقط؛ للخلاف المعروف في بهز بن حكيم<sup>(٢)</sup>.. وتابعه إسماعيل بن إبراهيم أنبأنا بهز بن حكيم به، أخرجه أحمد (٤/٥) .."<sup>(٣)</sup>.

منكر. أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٣٢٢/٢/٢٥٠/١ - بترقيمي) من طريق جعفر بن محمد بن جعفر المدائني قال: نا عباد بن العوام ... وقال: "لم يرفع هذا الحديث عن سفيان الثوري إلا عباد بن العوام، تفرد به جعفر بن محمد المدائني". قلت: قال فيه الهيثمي (٢٥٧/٦) بعدما عزاه للطبراني: "ولم أعرفه". وفاته أنه ذكره ابن حبان في "الثقات" فقال (١٦٢/٨): "يروي عن يزيد بن هارون وأبيه، روى عنه أهل واسط" .. لكن قد استدركه الحافظ في "اللسان" (١٢٦/٢) فذكره بروايته عن يزيد بن هارون وأبي نعيم وغيرهما، ثم قال: "قال الجورقاني في كتاب "الأباطيل": مجروح". قلت: ساق له حديثاً بإسنادين له؛ أحدهما إلى علي، والآخر إلى أنس، وقال (٢٣٩/٢): "حديث باطل، وجعفر بن محمد مجروح" .. وإن كان توثيقاً ليناً لتفرد ابن حبان به، ومخالفته لتجريح الجورقاني؛ ولأنه قد خولف في رفعه، رواه البيهقي (٥٨/١٠) من طريق أبي نعيم: ثنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت: ... فذكره بتمامه موقوفاً عليها، وقال: "رفعه بعض الضعفاء، والصحيح موقوف". فكأنه يشير إلى تضعيف جعفر هذا الذي رفعه، فليضمّ إذن تضعيفه إلى تضعيف الجورقاني. والله أعلم". اهـ

قلت: رواه جماعة من الثقات أيضاً عن سفيان به موقوفاً، وهم: (عبد الله بن عثمان، ويحيى بن أبي زائدة، ومالك بن سعيد). قاله الدارقطني في "العلل" (٣٥١٨).

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٢٨٢/٢٦٢/٨).

(٢) وذلك لأجل بهز بن حكيم وأبيه، فكلاهما صدوق كما في "التقريب".

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرّد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته .. ثم إنّ من سمى الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

(٣) وتابع بهز بن حكيم: أبو قرظة سويد بن حجير الباهلي عن حكيم بن معاوية عن أبيه به. رواه أحمد (٢١٨/٣٣/الرسالة). وأبو قرظة ثقة من رجال مسلم.

- وانظر: حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٣/٣١٦)، تحقيق "إغاثة اللّهُفان" (١/٥٧٤)، التعليق على "هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة" (٣/٤٩٦).  
١٣٦٧ - قال الألباني في "الإرواء" (٥/٢٥٩-٢٦٠) عند حديث يرويه وَبُرُّ بن أبي ذُئيلة عن محمد بن عبد الله بن ميمون [ابن مسيكة] عن عمرو بن الشّريد عن أبيه مرفوعاً (لِيُّ الواجدِ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ):

"أخرجه أبو داود (٣٦٢٨)، والنسائي (٢/٢٣٣-٢٣٤)، وابن ماجه (٣٦٢٧) .. والحاكم (١٠٢/٤)<sup>(١)</sup> ... وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: بِحَسَبِهِ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا؛ فَإِنَّ ابْنَ مُسِيكَةَ هَذَا، قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "الْمِيزَانِ":  
"روى عنه وبرة بن أبي ذُئيلة فقط، وقد قال أبو حاتم: روى عنه الطّائفيون، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول"<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد أثنى عليه خيراً الرّواي عنه وبرة بن أبي ذُئيلة كما تقدّم في سند الحديث<sup>(٣)</sup>، فهو حسنٌ إن شاء الله تعالى. وقد علّقه البخاري ففي "صحيحه" (٢/٨٦). وقال الحافظ في "الفتح" (٥/٤٦): "وصله أحمد، وإسحاق في "مسنديهما"، وأبو داود، والنسائي، وإسناده حسن. وذكر الطبراني أنه لا يُروى إلا بهذا الإسناد"<sup>(٤)</sup>.

- وقال في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٣/١٩٦) عند الحديث السابق:  
"رواه أبو داود (٢/١٢٢) .. والحاكم (٤/١٠٢) .. وقال الحاكم:  
"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي ..

قلت: وفيه عندي ضعف؛ لأنّ ابن مسيكة - هذا - لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير ابن أبي ذُئيلة، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "مقبول"؛ يعني: عند المتابعة؛ وإلا فلين

(١) في طبعة دار المنهاج (٨/٢٦٣/٧٢٨٤).

(٢) وقال ابن المديني: "مجهول، لم يرو عنه غير وبرة". وانظر: "تهذيب التهذيب" (٥/١٦٩).

(٣) وقع ذلك في رواية أحمد وابن ماجه.

(٤) وصحّحه ابن الملقّن في "البدر المنير" (٦/٦٥٦)، وحسّن إسناده ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (٢/٤٧).

الحديث. وما دام أنه لم يتابع كما أفاده الطبراني؛ فالحديث لَيِّن؛ هذا هو الذي تقتضيه قواعد الحديث، وإن كانوا صحَّحوه كما رأيت، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

١٣٦٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٣٨١) عند حديث يرويه ليث بن أبي سليم عن أبي زرعة عن ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً (لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ، وَالرَّائِشَ الَّذِي يَمِشِي بَيْنَهُمَا): "أخرجه الحاكم (١٠٣/٤)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٢٧٩/٥)، والبزار (١٣٥٣) .. وقال الحاكم: "إنما ذكرت ليث بن أبي سليم في الشواهد لا في الأصول".

وأقول: لقد ذكَّر ليث في هذا الحديث زيادةً لم يَرَوْها غيره وهي (الرائش ...) كما ذكر البزار، فهي زيادة منكرة لتفرد ليث بها، وهو ضعيف لاختلاطه. وشيخه أبو الخطاب<sup>(٣)</sup>؛ قال البزار وتبعه المنذري في "الترغيب" (٣/١٤٣): "لا يعرف". وقال الذهبي: "مجهول".

أما الحديث بدون هذه الزيادة فصحيح، وله طرق ذكرتها في "إرواء الغليل".

١٣٦٩ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٨٦٠-٨٦١) عند حديث يرويه الحسن بن بشر بن سلم عن سعدان بن الوليد عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «مَنْ وُيِّيَ عَلَى عَشْرَةِ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَحْبَبُوا أَوْ كَرَهُوا، جِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولَةً يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ، فَإِنْ حَكَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَلَمْ يَرْتَشِ فِي حُكْمِهِ، وَلَمْ يَحِفْ فَكَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

:«..

"أخرجه الحاكم (١٠٣/٤)<sup>(٤)</sup>، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٧/٤٧٢/٦٩٢٩) ..

---

(١) كأدَّ الشيخ رحمه الله استقرَّ رأيه على تحسينه؛ فإنَّ تخريجه في "الإرواء" متأخَّر عن تخريجه هذا كما يُعلم من تاريخ تأليف الشيخ للكتابين. ثم رأيتُه يجزم بجهالته في "الضعيفة" (١٤/٢٧٩)، فقال: "مجهول، لم يرو عنه غير وبر هذا - كما قال ابن المديني والذهبي -، وقال الحافظ: "مقبول". والجزء الرابع عشر من الضعيفة من أواخر ماكتب الشيخ رحمه الله. فالله أعلم.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧/٢٦٤-٢٦٥/٧٢٨٧).

(٣) كما في رواية أحمد، وهو أحد أوجه الاختلاف فيه على ليث بن أبي سليم؛ فروي عنه هكذا (عن أبي الخطاب عن أبي زرعة به)، وروي عنه عن أبي زرعة به كما هي رواية الحاكم، وروي عنه عن أبي الخطاب عن أبي زرعة عن أبي إدريس الخولاني عن ثوبان. وصحَّح أبو زرعة الرازي هذا الوجه الأخير. انظر: "العلل" لابن أبي حاتم (٣/٣٣٦-٣٣٩).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٨/٢٦٥/٧٢٨٨).

وقال الحاكم: "سعدان بن الوليد البجلي كوفي: قليل الحديث".  
وأقرّه الذهبي في "تخليصه"، وكذا العسقلاني في "تخليصه" (٨/٤)!  
وهذا منهما غريب؛ فإنّ (سعدان) هذا لم يترجموا له في شيء من كتب الرّجال<sup>(١)</sup>، ووصف  
الحاكم إيّاه بأنه: "قليل الحديث" يشعر بأنه غير معروف أو مشهور! ولعله لذلك لم  
يصححه، وسكتنا عنه ..

ثم إنّ الراوي عنه (الحسن بن بشر بن سلم) - وهو: البجلي - فيه كلام - مع كونه من  
شيوخ البخاري - فقال الذهبي في "المغني": "قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن خراش: منكر  
الحديث". وقال الحافظ: "صدوق يخطئ".

قلت: فإن كان حفظه عن (سعدان)؛ فالعلّة من هذا. والله أعلم.  
وقال الهيثمي في "المجمع" (٢٠٦/٥): "رواه الطبراني في "الأوسط"<sup>(٢)</sup>، وفيه سعدان بن  
الوليد، ولم أعرفه"<sup>(٣)</sup>.

١٣٧٠ - قال الألباني في «الضعيفة» (١١٧/١٠-١١٨) عند حديث يرويه مرحوم بن  
عبد العزيز العطار عن سهل بن عطية عن بلال بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى رضي الله عنه  
مرفوعاً، وفيه قصّة (مَنْ سَعَى بِالنَّاسِ فَهُوَ لِعَيْبٍ رِشْدَةٌ، أَوْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُ):  
"أخرجه الحاكم (١٠٣/٤-١٠٤) (٤) .. وقال الحاكم: "هذا حديث عن بلال بن أبي بردة؛  
له أسانيد، هذا أمثلها!" وقال الذهبي: "قلت: ما صحّحه، ولم يصحّ".

أقول: وعلّته سهل هذا؛ فإنه لا يعرف، وأورده ابن أبي حاتم (٢٠٣/١/٢) من رواية مرحوم  
هذا عنه عن أبي الوليد مولى لقريش؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك صنع البخاري

(١) قلت: ذكره المزي في شيوخ الحسن بن بشر الهمداني من "تهذيبه".

(٢) وقال عقبه: "لم يروه عن عطاء إلا سعدان بن الوليد، تفرد به الحسن بن بشر".

(٣) قلت: وشطر الحديث الأوّل له طريق ثانٍ عن ابن عباس لم يذكره الشيخ هنا؛ يرويه الأعمش عن طريف بن ميمون  
عن ابن عباس مرفوعاً (ما من رجلٍ وُيِّ عَشْرَةٌ إِلَّا أْتِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُوبَةً يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ حَتَّى يَقْضَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ).  
أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢٦٨٩)، وفي "الأوسط" (٢٨٦، ٩٣٦٧) من طريقين عن يحيى بن سليمان الجعفي عن  
المحاري عن الأعمش به. قال الهيثمي في "المجمع" (٢٠٦/٥): "رجاله ثقات". ثم وجدت أنّ الشيخ قد أورده في  
"صحيح الترغيب" (٥٢٥/٢) وقال: "حسن صحيح".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٧٢٨٩/٢٦٦/٨).

في "التاريخ" (١٠٢/٢/٢)<sup>(١)</sup> وقال: "قاله لي ابن المثني: أخبرنا مرحوم سمع سهلاً الأعرابي عن أبي الوليد مولى لقريش سمع بلال بن أبي بردة... فذكر الحديث.. قلت: فكشفت هذه الرواية أنّ في إسناد الحاكم سقطاً؛ هو أبو الوليد هذا، ولا يعرف أيضاً، كما في "الميزان" و"اللسان" وغيرهما.

فقد رواه الطبراني في "الكبير" بلفظ "التاريخ" - كما في "الجامع الصغير" -، فقال المناوي: "قال الهيثمي: فيه أبو الوليد القرشي مجهول، وبقيّة رجاله ثقات. وقال ابن الجوزي: فيه سهل الأعرابي. قال ابن حبان: منكر الرواية، لا يقبل ما انفرد به" (٢).

١٣٧١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٣٥/٢) عند حديث يرويه عنبسة بن عبد الرحمن القرشي عن علاّق بن أبي مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (من أَرْضَى سُلْطَانًا بِسَخَطِ رَبِّهِ، خَرَجَ مِنْ دِينِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى):

"رواه أبو نعيم في "الأخبار" (٣٤٨/٢)، والحاكم (١٠٤/٤)<sup>(٣)</sup>..

وقال الحاكم: "تفرّد به علاّق بن أبي مسلم، والرواة إليه ثقات!" ووافقه الذهبي! وتبعه المناوي! وهو ذُهِوْلٌ فَاحِشٌ مِنْهُمْ جَمِيعاً، وبخاصة الذهبي؛ فقد أورد في "الميزان" عنبسة هذا وقال: "قال البخاري: تركوه، وروى الترمذي عن البخاري: ذاهب الحديث. وقال أبو حاتم: كان يضع [الحديث]". وقال ابن حبان (١٦٨/٢): "هو صاحب أشياء موضوعة لا يحلّ الاحتجاج به".

قلت: وعلاق بن أبي مسلم ما روى عنه غير عنبسة هذا، فهو مجهول العين، وقد صرح بجهالته الحافظ في "التهذيب" و"التقريب". وقال الذهبي: "وهّا: الأزدي، وما ليّنه القدماء!" قلت: فهل وثقوه؟!.

---

(١) وأورده ابن حبان في "المجروحين" (٣٤٩/١) وقال: "شيخ من أهل البصرة، قليل الحديث، منكر الرواية، وليس بالمحلّ الذي يقبل بما انفرد لغلبة المناكير على روايته، روى عنه مرحوم بن عبد العزيز العطار".

(٢) قال الحافظ العراقي في "المغني عن حمل الأسفار" (٨٢٩/٢) بعد أن ساق الحديث من رواية الحاكم: "قلت: فيه سهل بن عطية، قال فيه ابن طاهر في التذكرة: منكر الرواية. قال: والحديث لا أصل له. وقد ذكر ابن حبان في الثقات سهل بن عطية. ورواه الطبراني بلفظ (لا يسعى على الناس إلا ولد بغي وإلا من فيه عرق منه) وزاد بين سهل وبين بلال بن أبي بردة أبا الوليد القرشي".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٦٦/٨-٢٦٧-٢٦٩/٧).

- وقال في "الضعيفة" (٣١٩/١١-٣٢٠) عند الحديث السابق:  
"أخرجه الحاكم (١٠٤/٤) .. وقال: "تفرّد به علاّق بن أبي مسلم، والرواية إليه كلهم  
ثقات!"

قلت: كذا قال، ووافقه الذهبي! وهو من أوهامهما الفاحشة؛ فإنّ عنبسة بن عبد الرحمن  
هذا: هو القرشي؛ كما صرح الذهبي نفسه في ترجمة علاّق بن أبي مسلم - ويقال: عبد الملك  
بن علاّق -؛ قال الذهبي في "الميزان": "عن أنس؛ قال الترمذي: مجهول. وقال الأزدي:  
متروك الحديث. وقد تفرّد عنه عنبسة بن عبد الرحمن القرشي".

قلت: وقال في ترجمة عنبسة: "قال البخاري: تركوه، وروى الترمذي عن البخاري: ذاهب  
الحديث. وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث". وقال الحافظ في "التقريب": "متروك، رماه  
أبو حاتم بالوضع"<sup>(١)</sup>.

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٩٠/٢).

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٧٧/٣) مُتَعَقِّباً الحاكم: "قلت: بل الراوي عنه ضعيف جداً، وهو  
[يعني: علاّق] مجهول".

## كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

١٣٧٢ - قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٢٨٠/٣) عند حديث عبد الله بن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم قال: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي مَشْرُوبَةٍ، وَإِنَّهُ لَمُضْطَجِعٌ عَلَى حَصْفَةٍ، وَإِنَّ بَعْضَهُ لَعَلَى الثُّرَابِ وَتَحْتَ رَأْسِهِ وَسَادَةٌ مَحْشُوءَةٌ لَيْفًا .. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ جَلَسْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَصَفْوَتُهُ وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ، وَكَسْرَى وَقَيْصَرٌ عَلَى سُرُرِ الذَّهَبِ، وَفُرْشِ الْحَرِيرِ وَالْدِّيَبَاجِ. فَقَالَ: «يَا عُمَرُ إِنَّ أَوْلَكَ قَدْ عَجَلْتَ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ، وَهِيَ وَشَيْكَةُ الْإِنْقِطَاعِ، وَإِنَّا قَوْمٌ قَدْ أُخْرِتْ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي آخِرَتِنَا» تعليقاً على قول الحاكم<sup>(١)</sup>: "صحيح على شرط مسلم":

"قلت: فيه تقصيرٌ ووهمٌ؛ فإنَّ الحديث في "صحيح مسلم" (١٤٧٩) في آخر الحديث الطويل في إيلائه ﷺ واعتزاله نساءه، فلا وجه لاستدراك الحاكم عليه"<sup>(٢)</sup>.

١٣٧٣ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٨١٥-٨١٦) عند حديث يرويه إسرائيل عن هلال الوزان عن أبي بشر عن أبي وائل عن أبي سعيد الخدري ﷺ مرفوعاً (مَنْ أَكَلَ طَيِّبًا، وَعَمِلَ فِي سُنَّةٍ، وَأَمَّنَ النَّاسُ بِوَائِقِهِ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ ... وَسَيَكُونُ فِي قُرُونٍ بَعْدِي): "أخرجه هناد في "الزهدي" (١١٣٦)، والترمذي (٢٥٢٢)، والحاكم (١٠٤/٤)<sup>(٣)</sup> .. وذكر الترمذي .. عن البخاري أنه لم يعرف اسم (أبي بشر)<sup>(٤)</sup>، وقال الترمذي مُضَعَّفًا: "حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

قلت: وعلته (أبو بشر) هذا: قال الحافظ في "التقريب": "مجهول". وقال الذهبي في "الكاشف": "لا يعرف".

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٢٩١/٢٧١/٨).

(٢) قلت: وهو كذلك عند البخاري (٢٤٦٨) في حديث الإيلاء الطويل.

وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٣٥/١٢): "أصله في الصحيح بطوله".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٢٩٢/٢٧٢/٨).

(٤) ونقل عنه في "العلل الكبير" (رقم ٦١٩) قوله: "لا أعرف أبا بشر هذا، ولا أدري ما هذا الحديث، وعرف هذا الحديث من هذا الوجه، وضعفه".

ثم نسي هذا؛ فوافق الحاكم على قوله: "صحيح الإسناد!"  
وأورده ابن الجوزي في "العلل" (١٢٥٢/٢٦٣/٢) مُعَلَّقاً على أحمد بن حنبل بالسند المذكور  
عن أبي سعيد، وقال: "قال أحمد: ما سمعت بِأَنَّكَرَ من هذا الحديث، لا أعرف [هلال بن  
مقلاص، ولا] أبا بشر. وأنكر الحديث إنكاراً شديداً."  
قلت: وهذا القول من الفوائد التي حَلَّتْ منها كتب التراجم، فحفظه لنا ابن الجوزي. جزاه  
الله خيراً".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٦/١)، تحقيق "مشكاة المصابيح" (٦٣/١).  
١٣٧٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٥٦/٩) عند حديث يرويه طلحة بن زيد عن  
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ (يُسَمِّي التَّمْرَ  
وَاللَّبَنَ: الْأَطْيَانَ):

"روى الحاكم (١٠٦/٤)<sup>(١)</sup> عن طلحة بن زيد عن هشام بن عروة ... وقال:  
"صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: طلحة؛ ضعيف".  
قلت: بل هو شر من ذلك؛ ففي "التقريب": "متروك، قال أحمد وعلي وأبو داود: كان  
يضع الحديث"<sup>(٢)</sup>.

١٣٧٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣١٠-٣٠٩/١) عند حديث يرويه قيس بن الربيع  
عن أبي هاشم الرُّمَّانِي عن زاذان عن سلمان ﷺ قال: قال: قرأت في التَّوراة: الوضوءُ قبل  
الطَّعامِ بَرَكَةٌ الطَّعامِ. فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال: «الوضوءُ قبلَ الطَّعامِ وبعْدَ الطَّعامِ بَرَكَةٌ  
الطَّعامِ»:

"أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٦٥٥) ..  
وأخرجه أبو داود (٣٧٦١)، والترمذي (٣٢٩/١) .. والحاكم (١٠٦/٤ - ١٠٧)<sup>(٣)</sup>،  
وأحمد (٤٤١/٥) من طرق عن قيس بن الربيع به، وقال أبو داود: وهو ضعيف.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٣٠٠/٢٧٦/٨).

(٢) والحديث ذكره ابن عدي في منكرات طلحة بن زيد، وقال: "وهذا الحديث لا أعرفه رواه عن هشام بن عروة غير  
طلحة بن زيد".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٣٠١/٢٧٧-٢٧٦/٨).

وقال الترمذي: "لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس يُضَعَّف في الحديث". وقال الحاكم: "تفرّد به قيس بن الربيع عن أبي هاشم، وانفراده على غُلُوِّ مَحَلِّهِ أكثر من أن يمكن تركه في هذا الكتاب". وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: مع ضعف قيس فيه إرسال".

قلت: ولم يتبين لي الإرسال الذي أشار إليه؛ فإنّ قيساً قد صرّح بالتحديث عن أبي هاشم، وهذا من الرواة عن زاذان، وقيل لابن معين: ما تقول في زاذان؟ روى عن سلمان؟ قال: نعم روى عن سلمان وغيره، وهو ثبتٌ في سلمان".

فعلة الحديث قيس هذا، وبه أعلمه كلٌّ من ذكرنا وغيرهم، ففي "تهذيب السنن" لابن القيم (٢٩٨/٢٩٧/٥) أنّ مَهَنَّا سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: "هو منكر، ما حدّث به إلا قيس بن الربيع".

والحديث أورده ابن أبي حاتم في "العلل" (١٠/٢) فقال: "سألت أبي عنه؟ فقال: هذا حديث منكر، لو كان هذا الحديث صحيحاً؛ كان حديثاً ويشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي عمرو بن خالد، عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم". قلت: وعمرو بن خالد هذا كذاب، فإن كان الحديث حديثه؛ فهو موضوع، والله أعلم".

١٣٧٦ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٤١/٢-٢٤٢) عند حديث يرويه عمرو بن مُرّة عن عبد الله بن سلمة عن عليّ بن أبي طالب قال، وفيه قصّة: كان رسول الله ﷺ (يأتي الخلاء فيقضي الحاجة، ثم يخرج فيأكلُ معنا الحُبزَ واللحمَ، ويقرأُ القرآنَ، ولا يحجُبُهُ .. عن قراءة القرآن شيء سِوَى الجَنَابَةِ):

"أخرجه أبو داود (٢٢٩)، والنسائي (١/٥٢)، والترمذي (٢٧٣/١-٢٧٤)، وابن ماجه (٥٩٤)، وأحمد (١/٨٤ و ١٢٤) .. وابن الجارود ففي "المنتقى" (٥٢-٥٣) .. والحاكم (١/١٥٢ ، ١٠٧/٤<sup>(١)</sup>) .. وزاد ابن الجارود: "وكان شعبة يقول في هذا الحديث: نعرف وننكر. يعني: أنّ عبد الله بن سلمة كان كَبُرَ حيث أدركه عمرو".

ففي هذا النص إشارة إلى أنّ ابن سلمة كان تغيّر حفظه في آخر عمره، وأنّ عمرو بن مُرّة إنما روى عنه في هذه الحالة، فهذا مما يوهن الحديث ويضعفه، وقد صرّح بذلك جماعة من

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٣٠٢/٢٧٧/٨)، وقد تقدّم في الطهارة من هذا البحث تحت رقم (٩٣).

الأئمة، فقال المنذري في "مختصر السنن" (١/١٥٦): "ذَكَرَ أَبُو بَكْرِ الْبَزَارُ أَنَّهُ لَا يُرَوَى عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ مَرَّةٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَةَ. وَحَكَى الْبَخَارِيُّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ مَرَّةٍ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي: ابْنُ سَلْمَةَ - يَحَدِّثُنَا فَتَعْرِفُ وَتُنْكِرُ، وَكَانَ قَدْ كَبُرَ، لَا يُتَابَعُ عَلِيٌّ حَدِيثُهُ. وَذَكَرَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْحَدِيثِ يَثْبُتُونَهُ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: "وَإِنَّمَا تَوَقَّفَ الشَّافِعِيُّ فِي ثَبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَلْمَةَ الْكُوفِيُّ، وَكَانَ قَدْ كَبُرَ وَأُنْكَرَ مِنْ حَدِيثِهِ وَعَقَلَهُ بَعْضُ النُّكْرَةِ، وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بَعْدَمَا كَبُرَ، قَالَهُ شُعْبَةُ". وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُؤَهِّنُ حَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا وَيُضَعِّفُ أَمْرَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَةَ"<sup>(١)</sup>.

وخالف هؤلاء الأئمة آخرون؛ فقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وصححه أيضا ابن السكّن وعبد الحق والبغوي في "شرح السنة" كما في "التلخيص" للحافظ ابن حجر.

وتوسّط في "الفتح" فقال (١/٣٤٨): "رواه أصحاب السنن، وصحّحه الترمذي وابن حبان، وضَعَفَ بَعْضُهُمْ [أَحَدًا] رَوَاتِهِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْحَسَنِ يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ".

هذا رأي الحافظ في الحديث، ولا نوافقه عليه؛ فَإِنَّ الرَّائِيَ الْمَشَارَ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَلْمَةَ قَدْ قَالَ الْحَافِظُ نَفْسَهُ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنَ "التقريب": "صدوق تغير حفظه".

وقد سبق أنه حدّث بهذا الحديث في حالة التّغَيّرِ، فالظّاهر هو أنّ الحافظ لم يستحضر ذلك حين حَكَمَ بِحُسْنِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ولذلك لَمَّا حَكَى النَّوَوِيُّ فِي "المجموع" (٢/١٥٩) عَنِ التِّرْمِذِيِّ تَصْحِيحَهُ لِلْحَدِيثِ تَعَقُّبَهُ بِقَوْلِهِ: "وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْحُقَّاطِ الْمُحَقِّقِينَ: هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ". ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ

مَا ذَكَرَهُ الْمُنْذَرِيُّ عَنْهُمَا. وَمَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْمُحَقِّقُونَ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَنَا لِتَفَرُّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَةَ بِهِ".

(١) وقال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٢/٤٨-٤٩): "حديث عبد الله بن سلمة، عن علي ..

خرّجه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وخرجه الترمذي بمعناه، وقال: حسن صحيح، وخرجه ابن خزيمة وابن حبان في "صحيحيهما" والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. وتكلّم فيه الشافعي وغيره؛ فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلْمَةَ هَذَا رَوَاهُ بَعْدَمَا كَبُرَ، قَالَ شُعْبَةُ عَنْهُ: كَانَ يَحَدِّثُنَا، فَكُنَّا نَعْرِفُ وَنُنْكِرُ. وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: لَا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ، وَوَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، وَقَالَ ابْنُ عَدِي: أَرَجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ". اهـ.

- وقال في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٨٢-٨٠/٩) عند الحديث السابق:

"ضعفه: الإمام أحمد والبخاري والشافعي، وقال: "أهل الحديث لا يثبتونه"، قال البيهقي: "وإنما توقّف الشافعي في ثبوته؛ لأنّ مداره على عبد الله بن سلّمة الكوفي، وكان قد كبر وأُنكِر من حديثه وعقله بعض النُّكْرَة؛ وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر، قاله شعبة ..

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات؛ إلا عبد الله بن سلّمة - وهو المرادي الكوفي-، فقد اختلفوا فيه؛ وإليك خلاصة ترجمته من "التهذيب": "قال شعبة عن عمرو بن مرّة: كان عبد الله بن سلّمة يحدثنا، فيعرف وينكر، كان قد كبر. وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة يُعدُّ في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه. وقال أبو حاتم: يعرف وينكر. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال ابن حبان: يخطئ. وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم".

هذا كلُّ ما قالوه في الرَّجُل، ويظهر من ذلك أنه في نفسه ثقة، ولكنه كان سيئ الحفظ فيخطئ؛ لا سيما عند الكبر، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق تغيّر حفظه" ... وكذلك أخرجه النسائي (٥٢/١)، وابن ماجه (٢٠٧/١) .. والحاكم أيضاً (١٠٧/٤) .. من طرق عن شعبة ... به ... ثم قال الترمذي: "حديث حسن صحيح!" وقال الحاكم: "صحيح!" ووافقه الذهبي! وصحّحه أيضاً ابن السّكن وعبد الحق والبغوي وغيرهم - كما في "التلخيص" (١٤٢/٢ - ١٤٣) -! والحقُّ مع الذين ضعّفوه؛ فإنهم أعلم من هؤلاء بعلل الحديث ورجاله؛ وأيضاً فقد بينوا له علة قادحة، لم يتعرّض لإزالتها أو الجواب عنها هؤلاء".

١٣٧٧ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٥/٧-٢٦) عند حديث يرويه هشام الدّستوائي عن بُديل بن ميسرة عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أمّ كلثوم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل: بسم الله، فإن نسي في أوّلِهِ فليقل: بسم الله في أوّلِهِ وآخرِهِ) بعد أن خرّجه، وحكى الخلاف في اسم أمّ كلثوم ونسبها:

"ثم هبّ أنّها أمّ كلثوم بنت محمد بن أبي بكر الصّدّيق، فما حالها في رواية الحديث؟ ذلك ما لم يتحدّثوا عنه بشيء، فهي مجهولة، والله أعلم ..

وقد تردّد الحافظ الذهبي أيضاً في كون الثلاث واحدة.

وذكر أنه تفرّد بالرواية عن المترجمة ابن عمير، يشير بذلك إلى كونها مجهولة، كيف لا وهو قد أوردها في آخر كتابه "الميزان" في "فصل في النسوة المجهولات" ..

ومما سبق تعلم ما في قول الحاكم<sup>(١)</sup> في الحديث: "صحيح الإسناد". وموافقة الذهبي عليه! وجملة القول أنّ الإسناد ضعيف لجهالة أم كلثوم هذه حتى لو فرض أنها ابنة محمد ابن أبي بكر الصّدّيق. لكن الحديث صحيح؛ فإنّ له شاهدين:

١٣٧٨ - الأوّل: عن أمية بن محشّي - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال: "كان رسول الله ﷺ جالساً، ورجلٌ يأكل، فلم يُسمِّ حتى لم يبقَ من طعامه إلا لُقمة، فلما رَفَعها إلى فيه قال: بسم الله أوّله وآخره، (فَضِحَكَ النَّبِيُّ ﷺ) ثم قال: ما زال الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ مَعَهُ، فَلَمَّا ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ اسْتَقَاءَ مَا فِي بَطْنِهِ):

أخرجه أبو داود (٣٧٦٨)، والنسائي في "الكبرى" (ق ٢/٥٩) .. والحاكم (١٠٨/٤) - ١٠٩<sup>(٢)</sup> .. كلّهم من طريق جابر بن صُبْحٍ حدثنا المثنى بن عبد الرحمن الخُزاعي عن عمّه أمية ابن محشّي به، وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!!

قلت: وليس كما قالوا؛ فإنّ المثنى هذا، أورده الذهبي نفسه في "الميزان" وقال: "لا يعرف، تفرّد عنه جابر بن صبح، قال ابن المديني: مجهول". ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "مستور". وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٤٩/٢).

١٣٧٩ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٦٢-٦٣) عند حديث يرويه أبو أيوب الإفريقي عن عاصم عن المسيّب بن رافع عن حارثة بن وهب الخُزاعي عن حفصة رضي الله عنها: أنّ رسول الله ﷺ «كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لِبَطْنِهِ وَشَرَابَهُ وَثِيَابَهُ، وَيَجْعَلُ يَسَارَهُ لِمَا سِوَى ذَلِكَ»:

"وهذا إسناد حسن .. وعاصم: هو ابن بهدلة، وهو حسن الحديث. وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي أيوب الإفريقي - واسمه عبد الله بن عليّ -؛ قال أبو زرعة: "لين، في حديثه إنكار، ليس بالمتين". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن معين: "ليس به بأس"، ولخص ذلك الحافظ في "التقريب" فقال: "صدوق يخطئ" ..

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٣٠٦/٢٧٩/٨).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٣٠٨/٢٨١-٢٨٠/٨).

والحديث أخرجه الحاكم أيضا (١٠٩/٤)<sup>(١)</sup> .. ووقع فيه تحريف في بعض الأسماء<sup>(٢)</sup>.

ثم قال الحاكم: "صحيح الإسناد!" وردّه الذهبي بقوله: "قلت: في سنده مجهول!"  
كذا قال! وليس بصواب؛ فإن رواته كلهم معروفون، ولعله أشكل عليه بعض الأسماء المشار إليها، فتكون وقعت في نسخته - أيضا - محرّفة؛ والله أعلم ..

ثم تبين لي أن فيه اختلافاً على عاصم:

فرواه عنه أبو أيوب هكذا. ورواه أبان بن يزيد العطار فقال: ثنا عاصم عن معبد بن خالد عن سواء الخزاعي عن حفصة ... فأسقط من الإسناد (المسيب) قرين (معبد)؛ وجعل (سواء الخزاعي) مكان (حارثة بن وهب الخزاعي)، وهذا صحابي؛ وذاك تابعي وثقه ابن حبان، وأخرج له ابن خزيمة في "صحيحه". ورواه حماد بن سلمة: ثنا عاصم بن بهدلة عن سواء الخزاعي عن حفصة ... فأسقط من الإسناد (المسيب) وقرينه؛ وهما الواسطة بين (عاصم) عن (حارثة) أو (سواء). ورواه زائدة عن عاصم عن المسيب عن حفصة ... فأثبت (المسيب)، وأسقط الواسطة بينه وبين حفصة رضي الله عنها. وهذا اضطراب شديد، والظاهر أنه من عاصم؛ فإنه غير قويّ في حفظه، وقد أخرج هذه الروايات عنه: أحمد في "مسنده" (٢٨٧/٦ - ٢٨٨). وعلى كلّ حال؛ فالحديث صحيح بما بعده ...".

١٣٨٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٣٤/٦ - ٣٣٥) عند حديث يرويه مسعر قال: أخبرني رجلٌ من فهمٍ - أرى اسمه محمد بن عبد الرحمن - عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما مرفوعاً (أَطِيبُ اللَّحْمِ لَحْمُ الظَّهْرِ):

"أخرجه ابن ماجه (٣١٢/٢)، والحاكم (١١١/٤)<sup>(٣)</sup>، وأحمد (٢٠٣/١ - ٢٠٤) .. وأبو نعيم في "الحلية" .. وتابعه المسعودي قال: حدثنا شيخ قدم علينا من الحجاز ..

١٣٨١ - وتابعه أيضا رقية بن مصقلة عن رجلٍ من بني فهم عن عبد الله بن جعفر به مرفوعاً. أخرجه الحاكم [عقب حديث مسعر] وقال: "قد صحّ الخبر بالإسنادين".

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٨١/٨ - ٢٨٢ - ٧٣١٠).

(٢) حيث وقع فيه (أبو أيوب الإفريقي عن عاصم بن المسيب بن رافع ..).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٢٨٦/٨ - ٧٣١٦).

قلت: مدارهما على الرجل الفهمي؛ فإن صدق ظن مسعر أن اسمه محمد بن عبد الرحمن، لم يُفد شيئاً لأنه لا يعرف، كما يشير إلى ذلك قول أبي نعيم عقب الحديث: "محمد بن عبد الرحمن مدني، تفرد بالرواية (يعني لهذا الحديث) عن عبد الله بن جعفر، ولا أعلم رواية عنه غير مسعر".

قلت: وهو من الرواة الذين فات المصنفين في التراجم ذكره في كتبهم!<sup>(١)</sup>.

١٣٨٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢١٧/٥-٢١٨) عند حديث يرويه عبد الرحمن ابن معاوية عن عثمان بن أبي سليمان عن صفوان بن أمية قال: رأيت رسول الله ﷺ، وأنا آخذ اللحم عن العظم بيدي، فقال لي: (يا صفوان .. قَرَبِ اللَّحْمَ مِنْ فِيكَ؛ فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ): "أخرجه أبو داود (١٤١/٢ - التازية) .. والحاكم (١١٣/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال أبو داود: "عثمان لم يسمع من صفوان".

قلت: ومع انقطاعه، ففيه ضعف عبد الرحمن بن معاوية، وهو ابن الحويرث؛ قال الحافظ: "صدوق سبى الحفظ". وأورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "قال مالك: ليس بثقة. وقال

---

(١) بل ترجموا له تحت اسم (محمد بن عبد الله بن أبي رافع القهمي)، ومن ذلك قول ابن حجر في "التقريب": "محمد بن عبد الله بن أبي رافع القهمي، ويقال: اسم أبيه عبد الرحمن: مقبول، من الرابعة. تم س ق". قلت: وذلك، لأنه وقع كذلك في رواية ابن ماجه لهذا الحديث (عن مسعر حدثني شيخ من فهم، قال: وأظنه يسمى محمد بن عبد الله).

ثم وجدت العلامة أحمد شاعر قد حقق القول في ذلك فقال في حاشية المسند (٣٦١/٢-٣٦٢): "الشيخ من فهم الذي ظن مسعر أنه يسمى (محمد بن عبد الرحمن): ترجم له الحافظ في التهذيب (٢٥٤/٩) باسم (محمد بن عبد الله بن أبي رافع القهمي) وترجم له في التعجيل (٣٦٩ - ٣٧٠) باسم (محمد بن عبد الرحمن الحجازي) وذكر أنه روى عنه مسعر والمسعودي .. وقال في "التعجيل" بعد أن أشار إلى طرق هذا الحديث: "فظهر من كل هذا أنه يسمى محمداً وأن أباه إما عبد الله وإما عبد الرحمن، وأنه فهمي طائفي حجازي". والرّاجح عندي أنّ صحة اسمه: (محمد بن عبد الرحمن) وأنّ ذكره باسم (محمد بن عبد الله) إنما جاء في ابن ماجه فقط، رواه عن بكر بن خلف عن يحيى بن سعيد عن مسعر، فالخلاف بين (عبد الله) و(عبد الرحمن) جاء بين روايتي أحمد وبكر بن خلف عن يحيى بن سعيد، وبكر بن خلف وإن كان ثقة إلا أنه لا يسامي أحمد بن حنبل في الثقة والضبط والحفظ، وأنّي يكون بكر هذا بجانب أحمد! فأظن أن بكرًا أخطأ".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٣٢٢/٢٨٩/٨).

ابن معين وغيره: لا يحتج به". ثم غَفَلَ عن هذا كَلِّه مَنْ غَفَلَ، فقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!!<sup>(١)</sup>.

١٣٨٣ - قال الألباني في "الإرواء" (١٦٦/٨-١٦٧) عند حديث يرويه معمر عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم مرفوعاً (لا تَأْكُلِ الشَّرِيطَةَ؛ فَإِنَّهَا ذَبِيحَةُ الشَّيْطَانِ):

"أخرجه أبو داود (٢٨٢٦) .. والحاكم (١١٣/٤)<sup>(٢)</sup> ..

ثم قال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وليس كما قالوا؛ فإنَّ عمرو بن عبد الله هذا هو ابن الأسوار اليماني، أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء" وقال: "قال ابن معين: ليس بالقوي".

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق لين"<sup>(٣)</sup>.

(١) ثم ذكر الشيخ للحديث طريقاً آخر من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن صفوان بن أمية قال: إنَّ رسول الله ﷺ قال (اتمسوا اللحم نمسا، فإنه أهنأ وأمرأ، أو أشهى وأمرأ). رواه الترمذي وغيره. وضعفه الشيخ جداً بسبب ابن أبي المخارق، ولم يقوِّ به الحديث.

قلت: لكن للحديث طريق آخر عن صفوان بن أمية لم يذكره الشيخ، يرويه يوسف بن حماد المعني عن عثمان بن عبد الرحمن الجُمَحِي عن محمد بن الفضل بن العباس قال: كانت فينا وليمة، فدخل علينا صفوان بن أمية، فأتي بطعام، فقال: انتهشوا اللحم، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (انتهشوا اللحم، فإنه أشهى وأهنأ وأمرأ).

أخرجه الطبراني في "الكبير" (٧٣٣١). وإسناده ضعيف لضعف عثمان بن عبد الرحمن الجُمَحِي، وفي "التقريب": "ليس بالقوي". ومحمد بن الفضل بن العباس، قال الذهبي في "الميزان": "لا أعرفه".

وله شاهد من حديث عائشة عند أبي داود (٣٧٧٨) من طريق أبي مَعْشَرٍ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً (لا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسِّكِّينِ، فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْأَعَاجِمِ، وَاتَّهَسُوهُ فَإِنَّهُ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ). وفيه أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي، وهو ضعيف. ولذلك قال أبو داود عقبه: "وليس هو بالقوي". وأنكره الإمام أحمد والنسائي وغيرهما. والحديث حسنه الحافظ في "الفتح" (٥٤٧/٩) بمجموع طرقه، واستثنى منه النهي عن قطع اللحم بالسِّكِّينِ الوارد في حديث أبي معشر.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٢٨٩/٨-٢٩٠/٢٩٣٣).

(٣) وقال ابن عدي (٦١١/٧): "أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها"، وأورد له حديثه هذا في منكراته. وحكى العقيلي

في "الضعفاء" (٢٨٩/٤) عن أحمد أنه قال: "له أشياء مناكير، ومعمر قد روى عنه، وكان عنده لا بأس به". وقال

المنذري في "مختصر السنن" (١١٨/٤): "قد تكلم فيه غير واحد". وقال ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام"

(٥٩٢/٤): "لم تثبت عدالته". وقال الذهبي في "الكاشف": "ضَعْفٌ". وانظر: "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٨٤/٢).

١٣٨٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٦٤/٨) عند حديث يرويه إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (إنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ، فيقولون: ما ذُبِحَ لَهِ فَلَآ تَأْكُلُوا، وَمَا ذُبِحَتْ أَنْتُمْ، فَكُلُوهُ). فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ}:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، لكن في رواية سماك - وهو ابن حرب - عن عكرمة ضَعْفٌ<sup>(١)</sup>، لكنه قد توبع كما سأبيِّنُه إن شاء الله تعالى ..

وأخرجه ابن جرير (١٣/٨)، والحاكم (١١٣/٤)<sup>(٢)</sup> و(٢٣١) من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل ... به. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"

١٣٨٥ - قال الألباني في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٥٠/٣) عند حديث يرويه شعبة عن حاضر بن مهاجر الباهلي عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أَنَّ ذُبْبًا نَيْبَ فِي شَاةٍ، فَذَبَّحُوهَا بِمَرَّةٍ «فَرَحَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَكْلِهَا»:

"وحاضر - هذا - مجهول، كما جزم به الذهبي<sup>(٣)</sup>، ومع ذلك فقد أقرَّ الحاكم على تصحيح هذا الحديث في "التلخيص" (١١٤/٤)<sup>(٤)</sup>.

١٣٨٦ - قال الألباني في "الإرواء" (١٧٢/٨) عند حديث يرويه زهير عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً «ذُكَاةُ الْجَنِينِ ذُكَاةُ أُمِّهِ»:

"أخرجه أبو داود (٢٨٢٨) .. والحاكم (١١٤/٤)<sup>(٥)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

(١) وفي "التقريب": "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيَّرَ بِأَحْرَةٍ فَكَانَ رِمَا تَلَقَّنَ".

ولم يخرِّج له مسلم عن عكرمة شيئاً.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٣٢٤/٢٩٠/٨).

(٣) وسبقه إلى ذلك أبو حاتم الرازي كما نقله عنه المزني، ولم أجد في "الجرح والتعديل"، وقال الذهبي في "الكاشف": "لا يعرف". وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

(٤) والحديث صحَّحه الشيخ في "صحيح موارد الظمان" (٤٤٦/١) لشواهده، ومنها حديث كعب بن مالك رضي الله عنه في البخاري (٢٣٠٤): (أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ عَنَمٌ تَرَعَى بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةً لَنَا بِشَاةٍ مِنْ عَنَمِنَا مَوْتًا، فَكَسَّرَتْ حَجَرًا، فَذَبَّحَتْهَا بِهِ .. وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أُرْسَلَ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا). وانظر: "التلخيص الحبير" (٣٠٦٢/٦).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٧٣٢٧/٢٩٢-٢٩١/٨).

قلت: وهو كما قال, لولا أن أبا الزبير مدلس, وقد عنعنه في جميع الطرق عنه, وبها أعلمه ابن حزم في "المحلى" (٤١٩/٧) (١).

١٣٨٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٧٦/٨) عند حديث يرويه عبيد الله بن أبي زياد القدّاح عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ»:

"قلت: وهذا إسناد لا بأس به أيضاً في المتابعات، رجاله رجال "الصحيح"؛ غير القدّاح؛ فإنه ليس بالقويّ - كمجالد -، ولكنه قد توبع أيضاً ..

والحديث أخرجه الحاكم (١١٤/٤) (٢) من طرق عن إسحاق ... به. وقال الحاكم:

"صحيح على شرط مسلم!" ووافقه الذهبي! وفيه عنعنة أبي الزبير، لكنه قويٌّ بما قبله" (٣).

١٣٨٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٤١/٤-٢٤٢) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عمر بن سعيد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كَانَ أَحَبُّ الطَّعَامِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الثَّرِيدُ) بعد أن خرّجه من طريق عمر بن سعيد عن رجلٍ من أهل البصرة عن عكرمة به، بزيادة رجلٍ في الإسناد:

"رواه أبو داود (٣٧٨٣)، وابن سعد (٣٩٣/١) ..

قلت: وهذا سند ضعيف لجهالة الرجل البصري، ولذلك قال أبو داود عقبه:

"حديث ضعيف". وأما الحاكم، فقد صحّحه! وذلك لأنه أخرجه (١١٦/٤) (٤) من هذا الوجه، لكن لم يقع عنده: "عن رجل من أهل البصرة!" وعلى ذلك قال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي! وأقرهما المناوي في "الفيض"، وبناء عليه قال في "التيسير": "وإسناده صحيح!" فخفيت عليهم علة الحديث التي لا تظهر إلا بتتبع طرقه. والحمد لله على توفيقه" (٥).

(١) والحديث رواه جماعة من الصحابة، خرّج الشيخ حديثهم في تنمة تخريجهم، فانظره غير مأمور.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٣٢٨/٢٩٢/٨).

(٣) قلت: وقد تقدّم هذا الحديث في التعقّب الذي قبل هذا من طريق زهير عن أبي الزبير به، وأما هذا فهو من طريق عبيد الله بن أبي زياد القدّاح عن أبي الزبير، وقد أخرجهما الحاكم جميعاً، وصحّحهما على شرط مسلم.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٧٣٣٦/٢٩٦/٨).

(٥) وفي باب تفضيله ﷺ الثريد على غيره من الطعام، حديث أبي موسى الأشعري عند البخاري (٣٤١١)، ومسلم (٢٤٣١)، ولفظه: (وإن فضل عائشة على النساء، كفضل الثريد على سائر الطعام).

١٣٨٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (١١٤/٤) عند حديث يرويه سفيان [يعني: ابن عيينة] عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (إنَّ البركةَ تنزلُ في وَسَطِ الطَّعامِ، فَكُلُوا مِنْ حَافَاتِهِ، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهِ) بعد أن خرَّجه من طريق الثوري عن عطاء به:

"أخرجه الحاكم (١١٦/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وابن عيينة إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه، فالاعتماد على رواية الثوري عنه<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

١٣٩٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٤٧/١-٧٤٨) عند حديث يرويه قرة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها: أنها كانت إذا تَرَدَّتْ عَطَّتُهُ شَيْئاً حَتَّى يَذْهَبَ فَوْزُهُ، ثُمَّ تَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبُرْكََةِ):

"أخرجه الدارمي (١٠٠/٢) .. والحاكم (١١٨/٤)<sup>(٤)</sup> .. قال الحاكم: "صحيح على شرط

مسلم". ووافقه الذهبي! قلت: وذلك من أوهامهما؛ فإن قرة بن عبد الرحمن لم يحتج به

مسلم، وإنما أخرج له في الشواهد<sup>(٥)</sup>؛ كما صرح بذلك الذهبي نفسه في "الميزان"، ثم هو في

نفسه ضعيف من قبل حفظه<sup>(٦)</sup> ..

(١) في طبعة دار المنهاج (٢٩٦/٨-٢٩٧/٢٩٧-٧٣٣٧).

(٢) لأن الثوري قد سمع من عطاء قبل الاختلاط كما قال الشيخ.

(٣) قلت: ورواه شعبة أيضاً عن عطاء بن السائب به. رواه أبو داود (٣٧٧٢) وغيره. وشعبة سمع من عطاء قبل الاختلاط. ورواه الترمذي (١٨٠٥) من طريق جرير عن عطاء بن السائب به، وقال: "هذا حديث حسن صحيح، إنما يعرف من حديث عطاء بن السائب، وقد روى شعبة والثوري عن عطاء بن السائب".

وللحديث شاهد من حديث واثلة بن الأسقع، أورده الشيخ في "الصحيحة" (٢٠٣٠) من ثلاثة طرق عنه.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٣٠٠/٨-٣٠١/٣٠١-٧٣٤٣).

(٥) وقد أشار إلى ذلك الحاكم في تنمته كلامه فقال: "صحيح على شرط مسلم في الشواهد".

ثم رأيت الشَّخَّ قد أعاد تخريج الحديث في "الصحيحة" (٦٥٩) وقال: "وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم في الشواهد". ووافقه الذهبي. وهو كما قالاً" ..

(٦) قال أحمد بن حنبل: "منكر الحديث جداً"، وقال أبو داود: "في حديثه نكارة". وضعفه يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني. ووثقه يعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن عدي: "لم أر في حديثه حديثاً منكراً جداً فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به". وقال ابن حجر: "صدوق له مناكير".

نعم إنه لم يتفرد به، فقد تابعه عقيل بن خالد عن ابن شهاب به ..".  
١٣٩١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩٠/٤) عند حديث يرويه محمد بن عبيد الله  
[العرزمي] عن عطاء عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً (أَبْرِدُوا الطَّعَامَ الحَارَّ؛ فَإِنَّ الطَّعَامَ الحَارَّ غَيْرُ ذِي  
بَرَكَةٍ):

"ولفظ حديث جابر عند الحاكم<sup>(١)</sup>: (أَبْرِدُوا الطَّعَامَ الحَارَّ ..). ذكره شاهداً<sup>(٢)</sup>، ولا يصلح  
لذلك؛ لأنَّ فيه محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو شديد الضعف، قال الذهبي والعسقلاني:  
"متروك".

١٣٩٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥١٤/٥-٥١٥) عند حديث يرويه أبو أحمد  
الزبيري عن عمر بن عبد الرحمن عن زيد بن أسلم عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال:  
(نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاتَيْنِ، وَأَكْلَتَيْنِ، وَقِرَاءَتَيْنِ، وَلِبَسَتَيْنِ ..):  
"أخرجه الحاكم (١١٩/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد"، وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت:  
عمر وا".

قلت: لم ينكشف لي مَنْ هو؟ بعد مزيد البحث عنه<sup>(٤)</sup>، على أنه وقع في "تلخيص الذهبي":  
(عمرو) بالواو. فالله أعلم".  
- وانظر: "الإرواء" (٤١/٧).

---

ينظر: "الجرح والتعديل" (١٣١/٧-١٣٢)، "الكامل" (٦٤٥/٨-٦٤٦)، "سنن الدارقطني" (٢٢٩/١)، "تهذيب  
الكامل" (٥٨١/٢٣ - ٥٨٣)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٤٩٦).  
(١) في طبعة دار المنهاج (٧٣٤٤/٣٠١/٨).  
(٢) لحديث أسماء السَّابِق هنا.  
(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٣٤٩/٣٠٤-٣٠٣/٨).  
(٤) قلت: هو عمر بن عبد الرحمن بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطَّاب؛ فقد جاء مصرحاً باسمه في حديث  
رواه ابن شَبَّة في "تاريخ المدينة" (٧٣٩/٢) بهذا الإسناد الذي خرَّج به الحاكم حديثه هذا: (أبو أحمد الزبيري عن عمر  
بن عبد الرحمن بن أسيد عن زيد بن أسلم). ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٣١٣/٣) من طريق أبي نعيم عنه عن زيد  
بن أسلم، وفيه التصريح باسمه كاملاً. ترجم له البخاري في "الكبير" وابن أبي حاتم في "الجرح" برواية أبي نعيم وعبد الله  
بن نافع، ولم يذكر فيه شيئاً.

١٣٩٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤١٧/٥) عند حديث يرويه أبو عامر الخزاز عن الحسن عن سعد مولى أبي بكر قال: قَرَّبْتُ بين يدي النبي ﷺ تَمْرًا، فجعلوا يَقْرِنُون، (فَنَهَى رسولُ الله ﷺ عن الإقْرانِ) بعد أن خرَّجه من حديث ابن عمر من الصحيحين وغيرهما: "وللحديث شاهد مختصر، يرويه أبو عامر الخزاز عن الحسن ... أخرج ابن ماجة، والحاكم (١٢٠/٤)<sup>(١)</sup>، وأحمد .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!"<sup>(٢)</sup>

١٣٩٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤١٧/٥-٤١٨) عند حديث يرويه جرير عن عطاء بن السائب عن الشعبي عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (كُنْتُ فِي الصُّقَّةِ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْنَا بِتَمْرٍ عَجْوَةٍ، فَسُكِبَ بَيْنَنَا، فَكُنَّا نُقْرِنُ التَّنْتِينَ مِنَ الْجُوعِ، فَكُنَّا إِذْ قَرَنَ أَحَدُنَا قَالَ لِأَصْحَابِهِ: إِنِّي قَدْ قَرَنْتُ فَأَقْرِنُوا) بعد أن خرَّجه من حديث ابن عمر من الصحيحين وغيرهما، ومن حديث سعد مولى أبي بكر<sup>(٣)</sup>:

وأخرج الحاكم أيضاً<sup>(٤)</sup>، وابن حبان (١٣٥٠) عن جرير عن عطاء بن السائب ... وقال الحاكم ووافقه الذهبي: "صحيح الإسناد!"

قلت: عطاء كان اختلط، وجرير سمع منه في اختلاطه، لكنه قوي بما قبله. والله أعلم."

١٣٩٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٥٦/٩-٢٥٧) عند حديث يرويه العباس بن الفضل الأزرق عن مهدي بن ميمون عن شعيب بن الحباب عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (كَانَ يَأْكُلُ الرُّطَبَ، وَيُلْقِي النَّوَى عَلَى الْقِنَعِ). والقنع: الطَّبُّ):

"أخرجه الحاكم (١٢٠/٤)<sup>(٥)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وأقرهما المناوي!

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٣٥٠/٣٠٤/٨).

(٢) تعجّب الشيخ من تصحيح الحاكم؛ لأنّ في إسناده أبو عامر الخزاز صالح بن رستم، وهو مختلفٌ فيه، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، كثير الخطأ". وفيه الحسن - وهو البصري - مدلس، وقد عنعن.

(٣) وهو الحديث السابق.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٧٣٥١/٣٠٥-٣٠٤/٨).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٧٣٥٤/٣٠٦/٨).

قلت: وهو من أوهامهم الفاحشة؛ فإنَّ الأزرق هذا - مع كونه لم يخرج له الشيخان ولا غيرها من الستة؛ فإنه - واهٍ جداً؛ قال الذهبي نفسه في "الضعفاء" وغيره:  
"قال البخاري: ذهب حديثه". وقال الحافظ: "ضعيف، وقد كذبه ابن معين".  
**١٣٩٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٦٥/٣-٢٦٦)** عند حديث يرويه شعبة عن أبي إسرائيل قال: سمعتُ جَعْدَةَ يقول: سمعتُ النبي ﷺ، ورأى رجلاً [سَمِيناً]؛ فجَعَلَ النبي ﷺ يَوْمِي بِيَدِهِ إِلَى بَطْنِهِ، ويقول: (لَوْ كَانَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا كَانَ خَيْرًا لَهُ):  
"أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٣٨/٢/١)، والحاكم (١٢٢/٤-١٢٢) (١)، وأحمد (٤٧١/٣ و ٣٣٩/٤) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.  
وقال المنذري (١٢٣/٣): "رواه ابن أبي الدنيا والطبراني بإسناد جيد والحاكم والبيهقي".  
وكذا قال الحافظ العراقي في "المغني" (٨٨/٣ الطبعة التجارية) .. وقال الهيثمي (٣١/٥):  
"رواه الطبراني وأحمد، ورجاله رجال الصحيح غير أبي إسرائيل الجشمي، وهو ثقة".  
قلت: في هذا التوثيق عندي نظر؛ لأنَّ عمدته على أنّ ابن حبان ذكر أبا إسرائيل في "الثقات"، ولم يوثقه غيره كما يستفاد من ترجمته المختصرة في "تهذيب التهذيب": "أبو إسرائيل الجشمي، وعنه شعبة بن الحجاج. ذكره ابن حبان في "الثقات"، واسمه شعيب".  
ومن المعلوم تساهل ابن حبان في التوثيق كما نبهنا عليه مراراً، ولهذا نرى الذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين لا يحتجون بمن يتفرد ابن حبان بتوثيقه، ولا يوثقونه، فهذا أبو إسرائيل لم يوثقه ابن حجر في "التقريب"، وإنما قال فيه: "مقبول"، يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث كما نصّ عليه في المقدمة. ولذلك فإني أرى أنّ تجويد الحافظ المنذري والعراقي لإسناد هذا الحديث، غير جيد؛ لأنه قائم على الاعتماد على توثيق ابن حبان لرواية أبي إسرائيل، وهو بالتجهيل أولى منه بالتوثيق؛ لأنه لم يرو عنه غير شعبة، مع عدم توثيق غير ابن حبان له. والله أعلم.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٣٥٩/٣٠٩/٨).

ثم وجدتُ للحديث علة أخرى، وهي الاختلاف في صحبة جعدة وهو ابن هبيرة الأشجعي<sup>(١)</sup>، وترى تفصيل القول في ذلك في "تهذيب ابن حجر" وتعليق الدكتور عواد على "تهذيب المزني" (٥٦٦/٤) ..".

- وقال في "الضعيفة" (٤٦٥/١٠) عند الحديث السابق:

"قلت: وأبو إسرائيل هذا؛ لم يَرَوْ عنه غير شعبة، ولم يوثِّقه غير ابن حبان؛ فهو مجهول. وقال الحافظ: "مقبول". يعني: عند المتابعة؛ وإلا فلين الحديث، كما نصَّ عليه في المقدمة. فلا يغرِّتك قول الهيثمي في "المجمع" (٣١/٥) - بعد أن عزاه للطبراني وأحمد -: "ورجال الجميع رجال "الصحيح"؛ غير أبي إسرائيل الجشمي؛ وهو ثقة!" فإنَّ توثيقه إيَّاه؛ إنما هو اعتماد على توثيق ابن حبان، وهذا معروف بتساهله في التوثيق، كما شرحناه في غير هذا المكان. ونحو ذلك قول المنذري (١٢٣/٣): "رواه ابن أبي الدنيا، والطبراني - بإسناد جيد - ، والحاكم، والبيهقي!"

قلت: وهو عند الحاكم (١٢٢/٤) من هذا الوجه؛ خلافاً لما قد يوهمه كلام المنذري! وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!!".

١٣٩٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٢٤/١-٧٢٥) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً (اِتَّدِمُوا بِالزَّيْتِ وَاذْهَبُوا بِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ):  
"أخرجه الترمذي (٣٤٠/١) .. والحاكم (١٢٢/٢)<sup>(٢)</sup> ..

---

(١) كذا جزم الشيخُ بأنَّ جعدةَ هذا هو ابن هبيرة، وهو تابعٌ في ذلك للحافظ ابن حبان، فقد ترجم لأبي إسرائيل الجشمي في "الثقات" (٤٣٨/٦) وقال: "يروي عن جعدة بن هبيرة".

وهذا وهمٌ من الحافظ ابن حبان رحمه الله، فإنَّ جعدة هذا هو الجشمي، وهو ابن خالد بن الصِّمَّة البصري رضي الله عنه، من رجال النسائي، نصَّ عليه البخاري في "التاريخ الكبير"، والنسائي في "الكبرى"، والطبراني في "المعجم الكبير"، والحاكم، وابن عبد البر في "الاستيعاب" (٢٤١/١)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٥٦٢/٤-٥٦٣)، وابن كثير في "تفسيره" (١٥٥/٣)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٧٣/٤)، وذكروا له هذا الحديث. وانظر: حاشية "المسند/الرسالة" (٢٠٣/٢٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٠٩/٨-٣١٠/٧٣٦٠).

وقال الترمذي عقبه: "لا نعرفه إلا من حديث عبد الرزاق عن معمر، وكان عبد الرزاق يضطرب في رواية هذا الحديث، فرمما ذكر فيه: عن عمر عن النبي ﷺ، وربما رواه على الشَّكِّ، فقال: أحسبه عن عمر (الأصل: معمر) عن النبي ﷺ، وربما قال: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه، ولم يذكر فيه: عن عمر".

قلت: ونحوه في "العلل" لابن أبي حاتم (١٥/٢ - ١٦) عن أبيه، وهو أدقُّ في بيان مراحل اضطراب عبد الرزاق فيه، قال: "حدّث مرةً عن زيد بن أسلم عن أبيه أنّ النبي ﷺ. هكذا رواه دهرًا، ثم قال بعُد: زيد بن أسلم عن أبيه أحسبه عن عمر عن النبي ﷺ. ثم لم يمت حتى جعله: عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ بلا شكِّ".

قلت: وفيه إشعارٌ بأنّ الصّواب فيه مرسلٌ، وهو ما صرّح به ابن معين فيما روى عنه عباس الدؤوري في كتاب "التاريخ والعلل ليحيى بن معين"؛ قال: (٢/٢٣):

"سمعت يحيى بن معين يقول: حديث معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه (عن عمر) قال: قال رسول الله ﷺ: (فذكره): ليس هو بشيء، إنما هو عن زيد مرسلًا"<sup>(١)</sup>.

وأما الحاكم فقال: "صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي!

- وقال في حاشية "صحيح الترغيب" (٤٩٨/٢) عند الحديث السابق تعليقاً على صحيح الحاكم الذي نقله المنذري:

"كذا قال، وهو مردودٌ بالاضطراب الذي أشار إليه الترمذي، والرّاجح منه أنه مرسل، كما بيّنته في "الصحيحة" (٣٧٩)، وفيه تخريج شواهد له تقويه".

١٣٩٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٠٥-٢٠٤/٥) عند حديث يرويه عبد القدوس ابن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحَبَّاب عن محمد بن عبد الكبير عن عمّه عبد السلام بن شعيب عن أبيه عن أنسٍ ﷺ قال: أُتِيَ النبي ﷺ بِقَعْبٍ فِيهِ لَبَنٌ وَعَسَلٌ، فَقَالَ: (أُدْمَانٌ فِي إِنَاءٍ! لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ):

(١) وقال أبو داود: "سألت أحمد عن حديث عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ (كلوا الزيت، وادهنوا به؛ فإنه من شجرة مباركة)؟ فقال: هذا حدثنا به عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، ليس فيه عمر". "مسائل أحمد" (١٨٧٧).

وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٥٧٠): "سألتُ محمداً - يعني: البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث مرسل. قلت له: رواه أحد عن زيد بن أسلم غير معمر؟ قال: لا أعلمه".

"رواه الحاكم (١٢٢/٤)<sup>(١)</sup> ، والضياء في "المختارة" (٢/١٣١) ..  
وقال الضياء: "سئل البخاري عنه فأنكره". وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل منكر، ولم أرَ فيهم مجروحاً".

قلت: لكن يكفي أن يكون فيهم من يُجهل، وهو صالح بن عبد الكبير<sup>(٢)</sup>، فقد قال الذهبي نفسه في "الميزان": "ما علمتُ له راوياً غير ابن أخيه عبد القدوس بن محمد".  
قلت: ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "مجهول"<sup>(٣)</sup>.

١٣٩٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤١٧/٦-٤١٨) عند حديث يرويه محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي عن بشر بن المبارك الراسبي قال: ذهبتُ مع جدّي في وليمّة فيها غالبُ القطن .. فقال غالبُ: حدّثتنا كريمة بنت همّام الطّائفة عن عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها: أنّ النبي ﷺ قال: (أَكْرِمُوا الحُبْزَ، وَإِنَّ كَرَامَةَ الحُبْزِ أَنْ لَا يُنْتَظَرَ بِهِ) بعد أن خرّجه من طريق محمد بن قبيصة الأسفرائيني عن بشر العبدي عن غالب القطن به، وأعلّه بجهالة رواته هؤلاء:

".. ومحمد بن قبيصة الإسفرائيني؛ لم أجد له ترجمة، ولكنه قد توبع، فأخرجه الحاكم (١٢٢/٤)<sup>(٤)</sup> والبيهقي (٥٨٧١/٨٥/٥) من طريق محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي: حدّثنا بشر بن المبارك الراسبي (وقال البيهقي: العبدي) قال: ذهبت مع جدي في وليمّة فيها

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٣٦١/٣١٠/٨).

(٢) كذا وقع في إسناد الضياء (صالح بن عبد الكبير)، ووقع في إسناد الحاكم وتلخيص الذهبي، ومعجم الطبراني "الأوسط" وفي غيرهما (محمد بن عبد الكبير). قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٤٦/٥): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن عبد الكريم [كذا، وصوابه: الكبير] بن شعيب، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات".

قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات" (٦٢/٩) فقال: "محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب المعولي الأزدي أبو عبد الله، يروي عن عمّه عبد السلام بن شعيب، روى عنه ابنه عبد القدوس بن محمد". فالحديث كيفما دار دار على مجهول.

(٣) قلت: والحديث أورده الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥٧٣/٩) عند شرحه لقول البخاري (باب جمع اللونين أو الطعامين بمرة) وقال: "أي في حالة واحدة .. ولعل البخاري لمّح إلى تضعيف حديث أنس: أنّ النبي ﷺ أتى بإناء أو بقعب فيه لبن وعسل فقال: (أدمان في إناء! لا آكله ولا أحرمه) أخرجه الطبراني، وفيه راو مجهول".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٧٣٦٣/٣١١/٨).

غالب القطان ... الحديث مثله. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وأقره الذهبي بقوله: "قلت: المرفوع منه أكرموا الخبز".

قلت: يعني أنّ تمام الحديث (ومن كرامته ...) مدرج فيه ليس منه. وهو خلاف الظاهر من الروایتين. لكن بشر بن المبارك الراسبي لم أجد من ذكره<sup>(١)</sup>، وقد ذكره في "اللائي" (٢١٥/٢) من رواية البيهقي<sup>(٢)</sup> دون الزيادة فوقع فيه بشر بن المبارك العبدي؛ ولعله الصواب بشهادة الرواية التي قبلها".

١٤٠٠ - قال الألباني في "الإرواء" (١٨/٧) عند حديث يرويه سليمان بن قُرْم عن الأعمش عن شقيق قال: دَخَلْتُ أَنَا وَصَاحِبُ لِي عَلَى سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَفَرَّبَ إِلَيْنَا خُبْزًا وَمِلْحًا فَقَالَ: (لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا عَنِ التَّكْلِيفِ لَتَكَلَّفْتُ لَكُمْ ..): "أخرجه الحاكم (١٢٣/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: كلاً؛ فإنّ سليمان بن قُرْم أوردته الذهبي نفسه في "الضعفاء" وقال: "قال يحيى: ليس بشيء". وقال النسائي: ليس بقوي". وقال الحافظ في "التقريب": "سيء الحفظ"<sup>(٤)</sup>.

- وقال في "الصحيحة" (٥٦٩/٥) عند الحديث السابق:

"وقال - الحاكم -: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

وأقول: فيه نظر؛ فإنّ سليمان بن قُرْم، وإن كانوا قد رمزوا له بأنه من رجال الشيخين، فقد ضعّفه جمع، وقال الحافظ في "التقريب": "سيء الحفظ".

---

(١) قال الشيخ مقبل رحمه الله في "رجال الحاكم في المستدرک" (٢٥٣/١): "لعله الذي ذكره ابن حبان في "الثقات" (١٤٣/٨) فقال: "بشر بن المبارك يروي عن محمد بن مسلم الطائفي. روى عنه يوسف بن سعيد بن مسلم".

(٢) خرّجه البيهقي في "الشُّعْب" (٥٠/٨) من طريق محمد بن قبيصة الإسفراييني عن بشر بن المبارك العبدي عن غالب القطان عن كريمة بنت هشام به .. ثم قال: "رواه محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي عن بشر بن المبارك الراسبي، قال: كريمة بنت همام .."

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣١١/٨-٣١٢-٧٣٦٤).

(٤) وقال أبو زرعة: "ليس بذاك". وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين". وذكره ابن حبان والعقيلي في "الضعفاء". وذكره الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (١٢٩/٤) في باب: مَنْ عَيَّبَ عَلَى مُسْلِمٍ إِخْرَاجَ حَدِيثِهِمْ، وقال: "أخرجه مسلم شاهداً .. غمزوه بالغلوّ وسوء الحفظ جميعاً، وقال يحيى بن معين في جميع الروايات عنه أنه ليس بشيء". وليس له في مسلم سوى حديث واحد متابعة: (المرء مع من أحبّ) (٢٦٤٠).

- وقال في "الصحيحة" (٥١١/٥-٥١٢) عند الحديث السابق:

"وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي. وقال ابن عدي: "سليمان بن قرم مُفْرِطٌ في التَّشْيِيعِ، وله أحاديث حسان أفرادات، وهو خيرٌ من سليمان بن أرقم بكثير".

قلت: هو من رجال مسلم، واستشهد به البخاري، وقال الحافظ: "سيء الحفظ، يتشيع".

قلت: فحديثه يحتمل التحسين، والحديث صحيح لما له من الشواهد كما يأتي ..".

١٤٠١ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ٣٤) عند حديث يرويه نعيم بن حماد عن أبي أسامة عن حماد بن السائب عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «ذَكَاةُ كُلِّ مَسْكَ دِباغُهُ..» بعد أن خرّجه من حديث سلمة بن المحبّق وعائشة رضي الله عنهما:

"أخرجه الحاكم (١٢٤/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: نعيم بن حماد ضعيف، وحماد بن السائب لم أعرفه، ولعله مُحَرَّفٌ<sup>(٢)</sup>.

١٤٠٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٣٨/٣) عند حديث يرويه خارجة عن ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن سمرة بن جندب رضي الله عنه مرفوعاً (إِذَا رَوَيْتَ أَهْلَكَ مِنَ اللَّبَنِ غُبُوقاً، فَاجْتَنِبْ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَيْتَةٍ):

"أخرجه الحاكم (١٢٥/٤)<sup>(٣)</sup> والبيهقي (٣٥٧/٩) .. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٣٧١/٣١٥/٨).

(٢) قلت: حماد بن السائب هو محمد بن السائب الكلبي المتهم، روى عنه أبو أسامة حماد بن أسامة فسماه حماداً تدليساً. قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٠/٧) مُتَعَمِّباً تصحيح الحاكم: "قلت: بل حماد بن السائب هو ابن الكلبي، كذبوه وتركوه، وكان أبو أسامة يدلّسه". وقال الدارقطني فيما نقله عنه الخطيب بإسناده: "الذي روى عنه أبو أسامة هو محمد بن السائب الكلبي، إلا أنّ أبا أسامة كان يُسميه حماداً"، وقال الخطيب البغدادي: "هو - يعني: الكلبي - حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة بن حماد بن أسامة". ثم ساق له الخطيب هذا الحديث.

انظر: "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٣٥٧/٢-٣٥٨). وقال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٣٢٣-٣٢٤): "محمد بن السائب الكلبي صاحب التفسير .. وهو حماد بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة حديث (ذَكَاةُ كُلِّ مَسْكَ دِباغُهُ)". قلت: وأصله عند مسلم من طريق آخر (٣٦٦) بلفظ (إِذَا دَبَغَ الْإِهَابَ فَقَدْ طَهَرَ) بدون الزيادات الواردة في هذا الطريق. وحديث سلمة بن المحبّق سيأتي قريباً تحت رقم (١٤٠٩) فانظره غير مأمور.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٣٧٥/٣١٧/٨).

قلت: وهو كما قالوا، إلا أنني أخشى أن يكون منقطعاً بين راشد بن سعد وسمرة؛ فإنّ بين وفاتيهما نحو خمسين سنة<sup>(١)</sup>. وقد ذكر أبو حاتم وغيره أنه لم يسمع من ثوبان. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

١٤٠٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٠٣/٢-٢٠٤) عند حديث يرويه ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه، رواية، قال: «إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَخِيكَ الْمُسْلِمِ، فَأَطْعَمَكَ طَعَامًا، فَكُلْ وَلَا تَسْأَلْهُ، وَسَقَاكَ شَرَابًا، فَاشْرَبْهُ وَلَا تَسْأَلْ» بعد أن خرّجه من طريق مسلم ابن خالد عن زيد بن أسلم عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً:

"وقال الحاكم<sup>(٣)</sup>: .. وله شاهد صحيح على شرط مسلم حدثناه ...".

ثم ساقه من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة رواية قال: فذكره. ووافقه الذهبي. وقوله: "إنه على شرط مسلم" فيه تساهل؛ لأنه إنما روى لابن عجلان متابعة<sup>(٤)</sup>.

فالحديث بمجموع الطريقتين صحيح. وقوله (رواية) هو بمعنى مرفوعاً كما هو مُقرّر في علم المصطلح. فلا ينبغي أن يعلّ الإسناد الأوّل بهذا، بل هذا شاهد قويٌّ له، كما ذكر الحاكم. والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

١٤٠٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٠٦/٢) عند حديث يرويه ابن جريج قال: قال سليمان بن موسى: حدثني وقاص بن ربيعة عن المستورد بن شداد رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ أَكَلَ بِمُسْلِمٍ أَكَلَهُ، أَطْعَمَهُ اللَّهُ بِهَا أَكَلَهُ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ..):

(١) قلت: قد صرّحت رواية البيهقي بأنّ راشد بن سعد لم يسمع الحديث من سمرة وإنما أخذه من كتاب عن سمرة، فجاء الإسناد فيه هكذا: (عن ثور عن راشد بن سعد - وأعطاني كتاباً عن سمرة بن جندب - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ..).

(٢) قلت: وفي إسناده خارجه بن مصعب بن خارجه أبو الحجاج السرخسي، وهو متروك وكان يُدلس عن الكذابين كما قال الحافظ في "التقريب". وقال في "إتحاف المهرة" (٤٥/٦) متعقباً تصحيح الحاكم: "قلت: بل خارجه بن مصعب ضعيف". وقال البيهقي في "معرفه السنن والآثار" (١٣٠/١٤): "وفي ثبوته نظر".

ولم يذكر الشيخ رحمه الله للحديث غير هذا الطريق، ومع ذلك صحّحه! ولعلّ الشيخ ظنّ أنّ خارجه هذا هو خارجه بن مصعب بن خارجه بن مصعب حفيد الذي قبله، وهو صدوق كما في "التقريب"، وليس به فهذا متأخر الطّبقة.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣١٨/٨-٣١٩-٧٣٧٩).

(٤) قال الذهبي في "من تُكلم فيه وهو مؤثّق" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشواهد ثلاثة عشر حديثاً".

قلت: كلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث. ولم يخرج له مسلم عن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

(٥) وكذلك قوّاه الحافظ ابن حجر بمجموع الطريقتين في "الفتح" (٥٨٤/٩).

"رواه الحاكم (١٢٧/٤ - ١٢٨) (١) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.  
قلت: كيف وفيه عننة ابن جريج؟! وله مُتابع .." (٢).

- وانظر: التعليق على "هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة" (٤٥٣/٤).  
١٤٠٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٢/٣ - ١٣) عند حديث يرويه محمد بن عجلان  
عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (أُحْرِجَ مَالَ الضَّعِيفِينَ: الْيَتِيمِ  
وَالْمَرْأَةِ):

"أخرجه ابن ماجه (٣٦٧٨) .. والحاكم (٦٣/١ و ١٢٨/٤) (٣) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي. وهو كما قال، لولا أن ابن  
عجلان لم يحتج به مسلم، وإنما أخرج له في المتابعات، فهو حسن الإسناد" (٤).

١٤٠٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥١٣/٥ - ٥١٤) عند حديث يرويه جعفر بن  
بُرْقَان عن الزهري عن سالم عن أبيه رضي الله عنه قال: (كُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَطْعَمَيْنِ: الْجُلُوسُ  
عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، أَوْ يَأْكُلُ الرَّجُلُ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَى بَطْنِهِ):

"أخرجه أبو داود (٣٧٧٤) والحاكم (١٢٩/٤) (٥) .. وقال الحاكم:

"صحيح على شرط مسلم! ووافقه الذهبي!

وأعله أبو داود بقوله عقبه: "هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزهري، وهو منكر".

ثم ساق بإسناده الصحيح عن جعفر أنه بلغه عن الزهري بهذا الحديث.

قلت: وجعفر ثقة من رجال مسلم، لكنهم ضعفوا حديثه عن الزهري خاصة، ولذلك قال  
الحافظ: "صدوق، يهم في حديث الزهري". وذكر الحافظ في "التهذيب" أن هذا الحديث مما

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٢١/٨ - ٣٢٢/٨ - ٧٣٨٤).

(٢) ثم ذكر الشيخ بعض المتابعات، وشاهداً مرسلاً صحيحاً عن الحسن، ثم قال: "وبالجملة فالحديث بمجموع هذه  
الطرق صحيح. والله أعلم".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٢٢/٨ - ٧٣٨٥).

(٤) انظر ما سبق التعليق به قبل حديث واحد. وقد توبع عليه، فرواه البرّاز (٨٤٨٣) من طريق معلى بن منصور،  
قال: حدثنا عبد الله بن جعفر [المخرمي] عن عثمان بن محمد [الأخنسي] عن المقبري عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال:  
(أُحْرِجَ حَقَّ الضَّعِيفِينَ: الْمَرْأَةَ وَالْيَتِيمَ). وإسناده حسن.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٣٢٤/٨ - ٧٣٨٩).

أنكره العقيلي أيضاً من حديثه عن الزهري<sup>(١)</sup>. قلت: لكن الحديث ثابت، فشطره الأول له شواهد من حديث جابر وغيره، وهو مخرج في "الإرواء" رقم (١٩٤٩ و ١٩٨٢) و"تخريج الحلال". والشطر الثاني، له شاهد من حديث علي.. "وانظر: "الإرواء" (٤٠/٧-٤١).

١٤٠٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٧٠/١-١٧١) عند حديث يرويه إدريس بن يحيى الخولاني عن رجاء بن أبي عطاء عن واهب بن عبد الله الكعبي عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً (مَنْ أَطْعَمَ أَخَاهُ حُبْرًا حَتَّى أَشْبَعَهُ، وَسَقَاهُ مَاءً حَتَّى يَرْوِيَهُ؛ بَعَدَهُ اللَّهُ عَنِ النَّارِ سَبْعَ خَنَادِقٍ، بَعْدَ مَا بَيْنَ خَنَدَقَيْنِ مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ):

"أخرجه الدولابي في "الكنى" (١١٧/١)، ويعقوب الفسوي في "التاريخ" (٥٢٧/٢)..  
والحاكم (١٢٩/٤)<sup>(٢)</sup>.. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي!

وهذا من أغلاطهما الفاحشة؛ فإن رجاءً هذا، لم يوثقه أحدٌ، بل هو متهم، فاسمع ما قال فيه الحاكم نفسه! فيما ذكره الذهبي نفسه في "الميزان" قال: "صويلح (!)، قال الحاكم: مصري صاحب موضوعات (!)، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات، ثم ساق له الحديث الذي وقع لنا مسلسلاً بالمصريين" .. وزاد الحافظ في "لسان الميزان": "وهذا الحديث أورده ابن حبان وقال: إنه موضوع. وأخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد. فما أدري ما وجه الجمع بين كلاميه! (يعني تصحيحه للحديث وقوله في راويه: صاحب موضوعات) كما لا أدري كيف الجمع بين قول الذهبي "صويلح" وسكوته على تصحيح الحاكم في "تلخيص المستدرک" مع حكايته عن الحافظين (يعني الحاكم وابن حبان) أنهما شهدا عليه برواية الموضوعات!"<sup>(٣)</sup>. وانظر حاشية "ضعيف الترغيب" (٢٧٨/١).

١٤٠٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٩٢/٣-٤٩٣) عند حديث يرويه قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أنبئني عن أمرٍ إذا أخذتُ به دخلتُ

(١) وقال أبو حاتم كما في "العلل" (٤٤٧/٤): "هذا حديث خطأ؛ يروونه عن جعفر عن رجلٍ عن الزهري هكذا، وليس هذا من صحيح حديث الزهري، وهو مفتعل، ليس من حديث الثقات".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٢٤/٨-٣٢٥/٧٣٩٠).

(٣) وانظر قريباً من هذا الكلام في "إتحاف المهرة" لابن حجر أيضاً (٦٣٥/٩).

الجَنَّة؟ قال: (أَفْشِ السَّلَامَ، وَأَطْعِمِ الطَّعَامَ، وَصِلِ الْأَرْحَامَ، وَقُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ،  
وَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ):

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، قال الدارقطني: "أبو ميمونة عن أبي هريرة، وعنه قتادة؛ مجهول  
يترك" .. ثم رأيتُ الحديثَ في "المستدرک" (١٢٩/٤)<sup>(١)</sup> من الوجه المذكور وقال:  
"صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي! مع أنّ هذا أورد أبو ميمونة في "الميزان" ونقل عن  
الدارقطني ما ذكرته عنه آنفاً من التجهيل! وأقرّه!

وأما الحاكم فلعله ظنَّ أنّ أبا ميمونة هذا هو الفارسي وليس أبا ميمونة الأتار، أو أنه ظنَّ  
أنهما واحد، والرّاجح التفريق، وإليه ذهب الشيخان وأبو حاتم وغيرهم كالدارقطني؛ فإنه وثق  
الفارسي في "كُناه"، قال الحافظ في "التهذيب" عقبه: "وهذا مما يؤيد أنه غير الفارسي" ..  
ثم رأيت ابن كثير جرى في "التفسير" على عدم التفريق، فقال عقب الحديث وقد ساقه من  
رواية أحمد (١٧٧/٣): "وهذا إسناد على شرط الصحيحين، إلا أنّ أبا ميمونة من رجال  
"السنن" واسمه سليم، والترمذي يصحح له. وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مراسلاً.  
والله أعلم".

قلت: وهذه علة أخرى وهي الإرسال. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

١٤٠٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٨٨٩/١٤ - ٨٩٠) عند حديث يرويه سعيد بن  
المهاجر عن المقدام بن أبي كريمة<sup>(٣)</sup> مرفوعاً (أَيُّمَا مُسْلِمٍ أَضَافَ قَوْمًا، فَأَصْبَحَ الصَّيْفُ  
مَحْرُومًا، فَإِنَّ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ نَصْرُهُ حَتَّى يَأْخُذَ بِقِرَى لَيْلَتِهِ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ):

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٢٥/٨-٣٢٦-٣٢٧/٨).

(٢) قلت: والحديث له شواهد كثيرة، من حديث عبد الله بن سلام، وابن عمرو، وابن عمر، وأنس وغيرهم، استقصى  
الشيخ تخريجها في "الإرواء" (٢٣٧/٢-٢٤٢). وقال في حاشية "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (١٧/٢):  
"في إسناده جهالة بيئتها في المصدر السابق [يعني: هذا الموضوع من الضعيفة]، لكن الحديث صحيح بشواهد  
المذكورة في المصدرين قبله [يعني: "تخريج فقه السيرة" (١٩٩)، و"الصحيحة" (١٦٩ و ١٧١)]."

(٣) كذا وقع عند الحاكم، وصوابه (المقدّام أبي كريمة) كما وقع عند أبي داود، وهو (المقدّام بن معدي كرب أبي كريمة)  
كما عند أحمد وغيره.

"منكر بهذا التمام. أخرجه أبو داود (٣٧٥١)، والدارمي (٩٨/٢)، والحاكم (١٣٢/٤)<sup>(١)</sup>.. وأحمد (١٣١/٤ و ١٣٣) .. كلهم من طريق شعبة: حدثني أبو الجودي عن سعيد بن المهاجر ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" وأقرّه المنذري (٨/٢٤٢/٣)، ووافقهُ الذهبي! وغفلوا جميعاً عن جهالة سعيد بن المهاجر؛ فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية، ولذا قال الحافظ في "التقريب" - تبعاً لابن القَطَّان - : "مجهول". ثم غفل عن هذا؛ فقال في "التلخيص الحبير" (١٥٩ / ٤) - بعدما عزاه لأبي داود - : "وإسناده صحيح!" قلت: وعلى العكس منه تنبه الذهبي للجهالة؛ فقال في "السير": "هو من غرائب شعبة، وسعيد شامي لا يعرف".

وفي الحديث علة أخرى؛ وهي نكارة لفظه، ومخالفة سعيد بن المهاجر للشعبي؛ فإنه رواه عن المقدام عن النبي ﷺ مختصراً بلفظ: (ليلة الضيف حقُّ على كل مسلم، فمن أصبح بفنائهم؛ فهو عليه دين، إن شاء اقتضى، وإن شاء ترك).

رواه أبو داود أيضاً وغيره بسند صحيح، وهو مخرج في "الصحيحة" (٢٢٤).

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١٦٤/٢).

١٤١٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٦٠/٦-١٦١) عند حديث يرويه عبد الرحمن ابن إسحاق عن أبيه إسحاق بن الحارث عن عمّه إسحاق بن عبد الله، وعن أبي بكر بن زيد عن عمير مولى أبي اللّحم قال: أقبلتُ مع ساداتي نريد الهجرَةَ، حتى دَنَوْنَا من المدينة تَرَكُونِي في ظُهُورِهِمْ، ودخلوا المدينة، فأصابتني مجاعةٌ شديدة، فقال لي بعض مَنْ مَرَّ بي من أهل المدينة: لو دخلتَ بعض حوائطِ المدينة فأصَبْتَ من ثَمَرِهَا، فدخلتُ حائطاً، فأتيتُ نخلةً فقطعْتُ منها قَنَوين، فإذا صاحب الحائط، فخرج بي حتى أتى رسولَ الله ﷺ، فسألني عن أمري فأخبرته، فقال: (أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟) فَأَشَرْتُ إلى أَحَدِهِمَا، فأمرني بأخذه، وأمرَ صاحب الحائطِ بأخذِ الآخَرَ، وحلَّى سبيلي):

"قلت: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات معروفون غير عمّ إسحاق، وهو إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة العامري، فلم أعرفه، ولا يندج ذلك في السند، لأنه مقرون بأبي

(١) في طبعة دار المنهاج (٨/٣٣٤/٣٠٣٠٧٤).

بكر بن زيد بن المهاجر، وهذا ثقة من رجال مسلم، واسمه محمد، وكنيته أبو بكر كما جزم بذلك الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (ص ٤٦٩) خلافا لابن أبي حاتم .. وأخرجه الحاكم (١٣٢/٤) من طريق عبد الله موصولاً، لكن وقع في سنده شيءٌ من التحريف، لا أدري هو من الطابع أم من بعض الرواة<sup>(١)</sup>، وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: ولولا أن في عبد الرحمن [يعني: ابن إسحاق] هذا بعض الضعف من قبل حفظه لحكمتُ على الحديث بالصحة، فهو حسن فقط. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

١٤١١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٨١٥/١) عند حديث يرويه أبو بشر عن عبّاد ابن شريحيل قال: أصابتنا جماعة، فأتيتُ المدينة، فدخلتُ حائطاً من حيطانها، فأخذتُ سنبلاً، فعرّكته، فأكلتُ منه، وجعلتُ منه في ثوبي، فجاء صاحبُ الحائطِ فضربني، وأخذ ثوبي، فأتيتُ النبي ﷺ، فقال: (ما علمتُه إذ كان جاهلاً، ولا أطمعتُه إذ كان ساغباً أو جائعاً):

"أخرجه أبو داود (٤٠٨/١ - ٤٠٩)، والنسائي (٢٠٩/٢) .. والحاكم (١٣٣/٤)<sup>(٣)</sup> ..

(١) انظر التنبيه على هذه التحريفات في طبعة دار المنهاج.

(٢) قال فيه الذهبي في "الكاشف": "قال أبو داود: قدرتي ثقة، وضعّفه بعضهم، وقال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه". وقال ابن حجر: "صدوق". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث إلى أنّ من مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته .. ثم إنّ من سمى الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

قلت: وقد روي من وجه آخر مختصر عن عمير، رواه أحمد (٥٢٥/٣٩) من طريق ابن لهيعة عن محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ عن عمير مولى أبي اللحم قال: (كنت أرمى بذات الجيش، فأصابني خصاصة، فذكرت ذلك لبعض أصحاب النبي ﷺ، فدّلوني على حائطٍ لبعض الأنصار، فقطعتُ منه أفناء، فأخذوني فذهبوا بي إلى ﷺ، فأخبرته بحاجتي، فأعطاني قنواً واحداً، وردّ سائرته إلى أهله). ورجال إسناده ثقات غير ابن لهيعة، وحديثه لا بأس به في المتابعات والشواهد. وخفيت هذه الطريق على الشيخ رحمه الله.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٣٦/٨-٣٣٧/٦-٧٤٠).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا، بل هو على شرط الشيخين"<sup>(١)</sup>.

١٤١٢ - قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (١٧٠/٢) عند حديث يرويه عاصم بن سويد عن محمد بن موسى بن الحارث عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ﷺ بني عمرو بن عوف يوم الأربعاء، فرأى أشياء لم يكن رآها قبل ذلك من حصنة على التخيل، فقال: «لَوْ أَنْكُمْ إِذَا جِئْتُمْ عِيدَكُمْ هَذَا، مَكْتُمٌ حَتَّى تَسْمَعُوا مِنْ قَوْلِي...»:

"قلت: تعقبه [يعني: الحاكم]<sup>(٢)</sup> الذهبي في "التلخيص" (١٣٣/٤-١٣٤) بالإشارة إلى جهالة راويه (محمد بن موسى بن الحارث) عن أبيه. وأبوه مثله! وبيانه في "التعليق الرغيب" و"تيسير الانتفاع"<sup>(٣)</sup>.

(١) قلت: صحابيه (عباد بن شريحيل) لم يخرج له الشيخان. وأورد الحافظ ابن حجر حديثه هذا في "الإصابة" (٥٥٤/٥) في ترجمته، وقال: "روى حديثه أبو داود والنسائي، وابن أبي عاصم بإسناد صحيح".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٣٧/٨-٣٣٨/٧٤٠٧).

(٣) قلت: وقد بين ضعفه ونكارتة في "الضعيفة" (٦٩٣٤)، ومما قاله: "وقال [الحاكم]: "صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي بقوله: "قلت: عاصم - إمام مسجد قباء - خرج له النسائي؛ ولكن من شيخه؟! .. وأخرجه من الوجه المذكور ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٢/٣-١٨٣) .. وقال في الباب الذي ترجم به عن القدر المذكور منه: "إن صحّ الخبر؛ فإني لا أقف على سماع موسى بن الحارث من جابر بن عبد الله". ومن طريق ابن خزيمة أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٥٨١ - موارد)، وهذا مما يؤكد تساهله أكثر من شيخه في التصحيح والتوثيق، فإنّ هذا قد غمز في صحته - كما رأيت دون ابن حبان -؛ فإنه ساقه في "صحيحه" (٢٤٧٥/الإحسان) محتجاً به! وذكر (محمد بن موسى بن الحارث) - وهو التيمي - وأباه في كتابه "الثقات" (٤٠٥/٥ و ٣٩٧/٧)، ولم يذكر في ترجمتهما شيئاً يدل على حالهما أكثر مما جاء في هذا الإسناد! ..

وعلى كلّ حال؛ فهما مجهولان لا يعرفان، إلا بهذا الإسناد. ومن تراجم الذهبي في "الميزان": "محمد بن موسى الرواسي، عن أبيه، ومحمد بن أبي موسى، عن القاسم ابن مخيمرة - مجهولان".

فقال الحافظ في "اللسان" (٣٩٩/٥): "وفي "ثقات ابن حبان": محمد بن موسى بن الحارث عن أبيه، وعنه عاصم بن سويد الأنصاري. فيحتمل أن يكون الأول" اهـ. وقال الشيخ الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: "إسناده ضعيف؛ عاصم بن سويد فيه جهالة، ومحمد بن موسى بن الحارث التيمي لم أعرفهما". ثم وجدت الحافظ ابن رجب قد ذكر هذا الحديث في "فتح الباري" (٣٢٦/٨-٣٢٧) وقال: "خرّجه ابن حبان في "صحيحه" والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. وقال بعض المتأخرين: محمد بن موسى بن الحارث لا يعرف. وخرّجه البزار في "مسنده"، وعنده: عن موسى

١٤١٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٢٩/٧-١٣٠) عند حديث يرويه سويد بن عبد العزيز عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إنَّ الله تعالى ليدخلُ بلقمة الخبزِ وقبضة التمرِ ومثله مما ينفع المسكينَ ثلاثة الجنة: الأمرُ به، والزوجةُ المصلحة، والخادمُ الذي يُناولُ المسكينَ ..):

أخرجه الحاكم (١٣٤/٤-١٣٥) (١) .. وقال: "صحيح على شرط مسلم"! ورده الذهبي بقوله: "قلت: سويد متروك". قلت: ولم يخرج له مسلم أصلاً (٢).

١٤١٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٨١/٣-٢٨٢) عند حديث يرويه المفضل بن فضالة عن حبيب بن الشهيد عن محمد بن المنكدر عن جابر: أن النبي صلَّى الله عليه وآله (أخذ بيد مجذوم، فوضعها معه في القصعة. ثم فقال: باسم الله، ثقةً بالله، وتوكلًا عليه):

"رواه أبو داود (٣٩٢٥)، والترمذي (٣٣٥/١) .. والحاكم (١٣٦/٤-١٣٧) (٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤٢٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/٣٩٦) .. وقال الترمذي:

"هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث المفضل بن فضالة، وهو شيخ بصري، والمفضل ابن فضالة شيخ آخر مصري أوثق من هذا وأشهر، وروى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد عن ابن بريدة: أن ابن عمر أخذ بيد مجذوم، وحديث شعبة أثبت عندي وأصح".

قلت: وحديث شعبة وصله العقيلي من طريق سعيد بن منصور قال: حدثنا عبد الرحمن بن زياد قال: حدثنا شعبة عن حبيب بن الشهيد قال: سمعت عبد الله بن بريدة يقول:

"كان سلمان يعمل بيديه، ثم يشتري طعاماً، ثم يبعث إلى المجذومين فيأكلون معه".

قلت: فجعل سلمان مكان ابن عمر، ولعله الصواب؛ فإنَّ إسناده صحيح ..

وقال العقيلي عقب روايته: "هذا أصل الحديث، وهذه الزيادة أولى به، والمفضل ليس بمشهور بالنقل، قال يحيى: ليس هو بذلك". وقال ابن عدي: "ولم أر في حديثه أنكر من هذا

---

بن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبيه، عن جابر. فإن كان ذلك محفوظاً، فهو موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، وهو منكر الحديث جداً.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٤١١/٣٤٠/٨).

(٢) وابن عجلان صدوق خرج له مسلم في المتابعات والشواهد فقط، ولم يخرج له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٤٢٠/٣٤٤/٨).

الحديث، وباقي حديثه مستقيم". وقال الذهبي في "الضعفاء": "مقارب الحديث، لا يحتج به. قاله الترمذي". وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف". قلت: فقول الحاكم: "حديث صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي مما لا يخفى بعده عن الصواب".

١٤١٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٩٩-١٠٠) عند حديث يرويه حُصَيْنُ الحِمَيْرِي عن أَبِي سَعْدِ الحَيْرِ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ أَكَلَ فَمَا لَكَ بِلِسَانِهِ فَلْيَبْلَغْ، وَمَا تَخَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرْجَ):

"الحصين الحبراني<sup>(١)</sup> مجهول كما قال الحافظ في "التلخيص" (ص ٣٧)، وكذا في "التقريب" له، وفي "الخلاصة" للخزرجي. وقال الذهبي: "لا يعرف". وأما توثيق ابن حبان إياه، فمما لا يُعَوَّل عليه لما عُرف من قاعدته في توثيق المجهولين ..

وإذا عرفت هذا، فلا تغترّ بقول النووي في "المجموع" (٢/٥٥): "هذا حديث حسن!" ولا بقول الحافظ نفسه في "الفتح" (١/٢٠٦): "إسناده حسن"، ولا بما نقله الصنعاني في "سبل السلام" عن "البدر المنير" أنه قال: "حديث صحيح، صححه جماعة، منهم ابن حبان والحاكم<sup>(٢)</sup> والنووي". لا تغترّ بأقوال هؤلاء الأفاضل هنا جميعاً، فإنهم ما أمعنوا النظر في سند الحديث، بل لعلّ جمهورهم اغتروا بسكوت أبي داود عنه، وإلا فقل لي بربك كيف يتفق تحسينه مع تلك الجهالة التي صرّح بها من سبق ذكره من النقاد: الذهبي والعسقلاني والخزرجي؟ بل كيف يتمشى تصريح ابن حجر بذلك مع تصريحه بحسن إسناده لولا الوهم، أو المتابعة للغير بدون النظر في الإسناد؟!<sup>(٣)</sup>. وانظر: "ضعيف أبي داود/الكبير" (١/٢١) - (٢٥).

(١) يقال فيه: (الحبراني) ويقال: (الحميري).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٤٦/٨/٧٤٢٥).

(٣) والحديث ضعفه البيهقي، فقال في "معرفه السنن والآثار" (١/٣٤٨): "حديث حصين الحبراني، عن أبي سعيد الخير، عن أبي هريرة .. وإن كان قد أخرجه أبو داود في كتابه، فليس بالقوي".

## كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ

١٤١٦ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّوَاة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (١٨٣/٤) عند حديث يرويه سفيان بن عيينة عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كَانَ أَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحَلْوُ الْبَارِدُ» تعليقاً على قول ابن حجر: "الترمذي عن عائشة، وصحَّ إرساله":  
"وكذا قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٣٦/٢) عن أبي زرعة<sup>(١)</sup>.  
وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ الْمَعْلُول: أخرجه أحمد (٣٨/٦ ، ٤٠)، والحاكم (١٣٧/٤)<sup>(٢)</sup>، وصحَّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي!<sup>(٣)</sup>

(١) وكذا رجَّح المرسل الدَّارِقُطِيُّ في "العلل" (١١٩/١٤) فقال: "والمرسل أشبه بالصواب، ولم يُتَّبع ابن عيينة على ذلك".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٤٢٦/٣٤٩/٨).

(٣) ثم قال الشيخ في تنمَّة تخريجه: "وقد أخرجه [يعني: الحاكم] من طريق أخرى عنها، وردَّه الذهبي بأنَّ فيه عبد الله ابن محمد بن يحيى بن عروة، وهو هالك.

قلت: لكن تابعه أبو أسامة عند ابن ماجه (٣٣٢٣)، وسنده صحيح. وله شاهد في "المسند" (٣٣٨/١) عن ابن عباس. وآخر عند ابن عساکر (٢٢٦/١٠) عن أبي أمامة".

قلت: ثم وجدتُ الشيخَ قد خرَّج الحديث في "الصحيحة" (١٣٧-١٤) فقال بعد أن ذكر تعليل الترمذي: "وقد ذكر الحاكم للرواية الموصولة شاهداً من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير: ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به ..

قلت: ولكنه لا يصلح شاهداً لشدة ضعفه، ولذلك تعقبه الذهبي بقوله عقبه: "قلت: عبد الله هالك ..

قلت: فهو بهذا اللَّفْظ منكر عن هشام بن عروة، والمحفوظ ما رواه أبو أسامة وغيره عن هشام به بلفظ: (كان رسول الله ﷺ يحبُّ الحلواء والعسل). أخرجه أحمد (٥٩/٦)، والشيخان وغيرهما، وهو مخرج في كتابي الجديد "مختصر الشمائل النبوية" (١٦٤). لكنني وجدتُ لترجمة شاهداً من رواية إسماعيل بن أمية عن رجلٍ عن ابن عباس: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل: أيُّ الشَّرَابِ أطيب؟ قال: (الحلو البارد). أخرجه أحمد (٣٣٨/١).

قلت: ورجاله إسناده رجال الصحيحين، غير الرَّجُل الذي لم يُسَمَّ، وهو تابعي، فمثله يستشهد به. والله أعلم".

١٤١٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٤١/١) عند حديث يرويه الحارث بن عبد الرحمن الدؤسي عن عمه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لا يتنفس أحدكم في الإناء إذا كان يشرب منه، ولكن إذا أراد أن يتنفس فليؤخره عنه، ثم يتنفس):  
"أخرجه ابن ماجه (٣٤٢٧)، والحاكم (١٣٩/٤) (١) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وسكت عنه الحافظ في "الفتح" (٨١/١٠)، وإسناده حسن عندي (٢)؛ فإن الحارث هذا - هو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب - ليس به بأس كما قال أبو زرعة (٣).  
وعمه ذكره ابن منده في الصحابة، وسماه عياضاً كما قال الحافظ في "التهذيب" (٤).

١٤١٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (١١٨/٣) عند حديث يرويه زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((هَي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَحْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ)). وَأَنَّ رَجُلًا بَعْدَمَا هَي عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ بِاللَّيْلِ إِلَى سِقَاءٍ، فَاحْتَنَتْهُ فَخَرَجَتْ عَلَيْهِ مِنْهُ حَيَّةٌ بَعْدَ أَنْ خَرَجَ الْمَرْفُوعُ مِنْهُ مِنَ الصَّحِيحِينَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه:

"أخرجه ابن ماجه، والحاكم (١٤٠/٤) (٥) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري".  
وليس كذلك كما أشار إليه الذهبي بقوله: "كذا قال"؛ وذلك لأن زمعة وسلمة ليسا من رجال البخاري، ثم إن الأول منهما ضعيف، والثاني فيه كلام (٦).

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٤٣٣/٣٥٢/٨).

(٢) قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرة - إلى أن مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم قريباً تحت حديث (١٤١٠).

(٣) وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق بهم".

(٤) وقال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٤٧/٤): "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وعم الحارث اسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث".

قلت: عم الحارث هذا اختلفوا في اسمه: فقيل: هو عبد الله بن المغيرة بن أبي ذباب. وقيل: هو عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب. ذكره ابن منده في "الصحابة" وسماه كذلك، وتبعه ابن حجر في "الإصابة".

وقال ابن الأثير في "أسد الغابة": عياض بن عبد الله بن أبي ذباب. وقيل غير ذلك.

(٥) في طبعة دار المنهاج (٧٤٣٩/٣٥٥-٣٥٤/٨).

(٦) قال الحافظ في زمعة في "التقريب": "ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون".

وقد رواه غيره عن عكرمة بلفظ آخر بدون هذه الزيادة.  
فانظر: (نهى أن يشرب من في السقاء)".

١٤١٩ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ٣٤) عند حديث يرويه قتادة عن الحسن عن  
جون بن قتادة عن سلمة بن المحبق رضي الله عنه: أن نبي الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك دعا بماء عند امرأة،  
فقالت: ما عندي ماء إلا في قربة لي مئنة. قال: «أليس قد دبغتها؟». قالت: بلى. قال:  
«فإن ذكاتها دبغها»:

"أخرجه أبو داود (٤١٢٥) .. والحاكم (١٤١/٤) (١) ..  
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين غير جون بن قتادة وهو مجهول. قال أحمد وغيره: "لا  
يعرف" (٢). لكن له شاهد من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ: (ذكاة المئنة دبغها). أخرجه  
النسائي بإسناد صحيح. وآخر من حديث ابن عباس بلفظ (ذكاة كل مسك دبغها) (٣)  
..".

١٤٢٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٢٢/٧-١٤٢٣) عند حديث يرويه سماك عن  
عكرمة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: (لما نزل تحريم الخمر قالوا: يا رسول

---

وقد ضعّف أحمد وابن عدي وغيرهما ما يرويه زمعة عن سلمة بن وهرام خاصة. وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف  
المهرة" (٦١٦/٧) متعباً الحاكم: "قلت: رواه أيوب عن عكرمة عن أبي هريرة، وهو المحفوظ".  
قلت: أخرجه كذلك أحمد في "مسنده" (٧١٥٣) عن إسماعيل ابن عليّة عن أيوب عن عكرمة عن أبي هريرة: أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم (نهى أن يشرب من في السقاء). قال أيوب: "فأثبت أن رجلاً شرب من في السقاء، فخرجت حيّة".  
وأخرجه البخاري (٥٦٢٨)، إلا أنه لم يذكر فيه قول أيوب الذي في آخر الحديث.  
(١) في طبعة دار المنهاج (٣٥٧/٨-٣٥٨/٣٥٤٤/٧٤٤٤).

(٢) قال البخاري فيما نقله عنه مغلطي في "إكمال تمذيب الكمال" (٢٥٥/٣): "جون بن قتادة عن سلمة بن المحبق  
يُعدُّ في البصريين، تميمي سمع منه الحسن، لا يعرف إلا بهذا". وهو في "التاريخ الكبير" (٢٥٢/٢) لكن ليس فيه الجملة  
الأخيرة (لا يعرف ..). وقال الترمذي في "العلل الكبير" (ص ٢٨٤): "ولا أعرف لجون بن قتادة غير هذا الحديث. ولا  
أدري من هو". وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

(٣) وهو ضعيف جداً، وقد تقدم تحت حديث (١٣٩٠). وأصله عند مسلم من طريق آخر عن ابن عباس (٣٦٦)  
بلفظ (إذا دبغ الإهاب فقد طهر) بدون الزيادات الواردة فيه.

الله، كيف إخواننا الذين ماتوا وهم يَشْرَبُونَهَا؟ قال: فنزلت: { ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا }:

"أخرجه الترمذي (٣٠٥٢)، والحاكم (١٤٣/٤)<sup>(١)</sup> .. وأحمد (٢٩٥/١). وقال الترمذي: «حسن صحيح»! وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»! ووافقه الذهبي، وكذا الحافظ، فقال في «الفتح» (٣١/١٠) بعدما عزاه لأحمد: «وسنده صحيح»!

وكلُّ ذلك وَهُمْ؛ فَإِنَّ الحافظ نفسه قال في «التقريب»: «سماك بن حرب صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن»<sup>(٢)</sup>.

١٤٢١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٤١٨/٧) عند حديث يرويه سليمان بن قَرم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ﷺ قال: لما نَزَلَ تحريمُ الخمرِ قالت اليهود: أليس إخوانكم الذين ماتوا كانوا يَشْرَبُونَهَا؟! فَأَنْزَلَ اللهُ عزَّ وجلَّ { ليس على الذين آمنوا و عملوا الصَّالِحَاتِ جناح فيما طعموا }. فقال النبي ﷺ: «قيل لي: أنتَ منهم» بعد أن خرَّجه من صحيح مسلم من طريق عليِّ بن مسهر عن الأعمش به بسياق يخالف هذا:

"أخرجه الطبراني (١٥٠١١/٩٥/١٠)، والحاكم (١٤٣/٤-١٤٤)<sup>(٣)</sup>، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، إنما اتَّفقا على حديث شعبة عن أبي إسحاق عن البراء مختصراً»! كذا قال! ووافقه الذهبي على التصحيح، وفي ذلك نظر من وجوه:

الأوَّل: أنَّ سليمان بن أرقم<sup>(٤)</sup> سيئ الحفظ كما في «التقريب»؛ فلا وجه لتصحيح حديثه!

الثاني: أنه خالف عليَّ بن مسهر الثقة ومتابعه، فتكون زيادته عليه منكراً ..

الثالث: أنه خفي عليه أنَّ مسلماً قد أخرجَه؛ فنفيه إياه وَهُمْ مِنْ أوهامه؛ إلا أن يعني بالزيادة، وهو ما أستبعده!" .

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٦٢/٨-٣٦٣/٨-٧٤٥٢).

(٢) قلت: والحديث له طرق عن ابن عباس وشواهد كثيرة، بعضها في الصحيحين، انظرها في تنمة تخريج الشيخ هنا، ومن ذلك الحديث الآتي بعد هذا هنا.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٦٣/٨-٧٤٥٣).

(٤) كذا سَمَّاهُ الشيخ، وصوابه (سليمان بن قرم) كما في جميع المصادر التي خرَّجت الحديث، والشيخ رحمه الله كان يقصده لكن سبق قلمه فكتب ما كتب، بدليل أنه نقل فيه كلام الحافظ في «التقريب» وهو إنما قاله في ترجمة ابن قرم، وأما ابن أرقم فهو متروك شديد الضعف كما قال الذهبي في «الكاشف»، وتبعه الشيخ في تخريجاته.

١٤٢٢ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٦٦/٥-٣٦٧) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد وابن لهيعة وعبد الرحمن بن شريح الخولاني عن خالد بن يزيد عن ثابت بن يزيد الخولاني: أنه كان له عمٌ يبيع الخمر، وكان يتصدق بثمنه، فنهته عنها فلم يئته، فقدمت المدينة فلقيت ابن عباس، فسألته عن الخمر وتمنها؟ فقال: (هي حرام، وتمنها حرامٌ..):

"أخرجه الطحاوي (٣٠٥/٤ - ٣٠٦)، والحاكم (١٤٤/٤-١٤٥)<sup>(١)</sup> - ووقع في كتابه سقط من السند<sup>(٢)</sup> - .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: أما الصحة فلا، وأما الحسن فمحمّل؛ فإن الخولاني هذا ترجمه ابن أبي حاتم (٤٥٩/١/١) برواية خالد بن يزيد وحده، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأما ابن حبان فأورده في "الثقات" وقال (٦/١ - ٧):

"روى عن أبي هريرة، روى عنه عمرو بن الحارث وخالد بن يزيد".

قال الحافظ في "اللسان": "قلت: وروى هو أيضاً عن ابن عباس والأقمر. وقال ابن حزم: مجهول لا يُدرى مَنْ هو، وتبعه عبد الحق. قال ابن يونس: توفي قريباً من سنة عشرين ومائة"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٦٤/٨-٣٦٦/٨) (٧٤٥٥).

(٢) بته على هذا السقط الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٨٢/٨) فقال:

"قلت: رأيته في عدة نسخ من "المستدرک" وفي "مختصره" للذهبي: عن ابن وهب، عن عبد الرحمن بن شريح الخولاني، أنه كان له عم .. فساق الحديث والقصة فاستنكرته، واستبعدت أن يكون عبد الرحمن بن شريح أدرك ابن عباس أو ابن عمر، وجزمته بأنه سقط من الإسناد شيء، ثم وُفق لي أني نظرت في مجموع عندي فيه الأشربة من (الموطأ) لابن وهب، فوجدت الحديث فيه هكذا: قال ابن وهب: أخبرني ابن سعد، يعني: الليث، وابن لهيعة، وعبد الرحمن بن شريح عن خالد بن يزيد عن ثابت بن يزيد فذكره بتمامه. وقال في آخره: يزيد بعضهم على بعض في الحديث، فلاح لي عواره وما سقط منه. وثابت بن يزيد: ثقة مشهور، روى أيضاً عن أبي هريرة، وروى عنه عمرو بن الحارث وغير واحد. ثم وجدت الحديث في مسند ابن عباس من "معجم الطبراني الكبير" قد أخرجه: عن طاهر بن عيسى، عن أصبغ بن الفرج، عن ابن وهب عن الليث، وابن لهيعة، وعبد الرحمن؛ ثلاثتهم عن خالد، فساقه بتمامه".

(٣) قلت: والحديث صححه الشيخ بطرقه وشواهد، فانظر ذلك في تنمة تحريجه.

١٤٢٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٠٧/٦-٧٠٨) عند حديث يرويه نعيم بن حماد عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (اجْتَنِبُوا الخَمْرَ؛ فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ):

"أخرجه الحاكم (١٤٥/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: نعيم بن حماد، أوردته الذهبي نفسه في "الضعفاء والمتروكين"، وقال:

"وثقه أحمد وجماعة، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. وقال الأزدي: قالوا: كان يضع الحديث، وقال (د): عنده نحو عشرين حديثاً ليس لها أصل، وقال الدارقطني: كثير الوهم" ... وللحديث شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: (لا تشرك بالله شيئاً. ولا تشرب الخمر، فإنها مفتاح كل شر). وهو حديث صحيح خرّجته في "الإرواء" (٢٠٨٦).

ووجدت للشّطر الأوّل منه الشّواهد التالية ..

- وقال في حاشية "صحيح الترغيب" (٦٠١/٢) عند الحديث السابق تعليقاً على تصحيح الحاكم:

"قلت: ووافقه الذهبي، وفيه نظرٌ .. والعلة من .. (نعيم بن حماد)، لكن يشهد له الحديث الذي بعده ..".

١٤٢٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٢٤٣/٧-١٢٤٤) عند حديث يرويه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً (مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ سُكْرًا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَكَأَنَّهَا كَانَتْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا فُسِّلَ بِهَا ..):

"أخرجه الحاكم (١٤٦/٤)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (١٧٨/٢) .. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد!" وقال الذهبي عقبه: "سمعه ابن وهب عنه، وهو غريب جداً!"

كذا قال! وهو يعني - والله أعلم - غرابة المتن، ومع ذلك؛ فذلك لا يعني أنه ضعيف؛ كما لا يخفى على أهل العلم؛ لأنّ الغرابة قد تُجامع الصّحّة، والترمذي يجمع بينهما في كثير من

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٦٧/٨-٣٦٨/٨-٧٤٥٨).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٣٦٨/٨-٣٦٩/٨-٧٤٦٠).

أحاديثه الصحيحة. ويؤيد ما قلت؛ أن الذهبي قد أورد الحديث في كتابه "الكبائر" (ص ٧١ - تحقيق الأخ مشهور)، وقال: "سنده صحيح".

وكذا قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "المسند" (١٠/١٨٧)؛ **والصواب أنه حسن؛ للخلاف المعروف في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو**<sup>(١)</sup>.

**١٤٢٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣/٦٥٨) عند حديث يرويه الفضيل [يعني: ابن ميسرة] عن أبي حريز عن أبي بريدة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً (ثلاثة لا يدخلون الجنة، مُدْمِنُ حَمْرٍ، وقاطعُ رَحِمٍ، ومُصَدِّقُ بالسِّحْرِ، وَمَنْ مات مُدْمِنَ الحَمْرِ سَقَاهُ اللهُ مِنْ نَهْرٍ العُوطَةِ ..):**

"أخرجه ابن حبان (١٣٨٠ و ١٣٨١)، والحاكم (٤/١٤٦)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٤/٣٩٩) .. **وقال الحاكم: "صحيح الإسناد".** ووافقه الذهبي. وفيه نظر؛ فإنّ أبا حريز هذا، واسمه عبد الله بن الحسين، قال الذهبي نفسه في "الميزان": "فيه شيء". ولذلك أوردته في "الضعفاء" وقال: "قال أبو داود: ليس حديثه بشيء، وقال جماعة: ضعيف، ووثقه أبو زرعة". وفي "التقريب": "صدوق يخطئ"<sup>(٣)</sup>.

(١) قلت: وقد حرّر الشيخ رحمه الله الكلام في إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في "صحيح أبي داود/الكبير" (١/٢٢٣-٢٢٨)، وأحال ثمت على تحرير العلامة أحمد شاكر في تعليقه على "جامع الترمذي" (١/١٤٠-١٤٤). لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرّة - إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٤١٠).

والحديث حسنه الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "المسند" (٦٦٥٩). وصحّ إسناده شيخنا محمد بن علي بن آدم في "البحر المحيط النجاج" (١٣/٥٥٢).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٨/٣٦٩/٧٤٦١).

(٣) وتعقبه صاحباً "تحرير التقريب" فقالوا: "بل: ضعيفٌ يعتبر به، ضعفه يحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وأبو داود، والنسائي، والجوزجاني، وسعيد بن أبي مريم، وابن عدي، وقال: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد. واختلف فيه قول يحيى بن معين. ولم يوثقه سوى أبي زرعة، وقال أبو حاتم: حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يُكتب حديثه (يعني للاعتبار)، وقال الدارقطني: يعتبر به".

قلت: وإنما ضعف الشيخ هذا الحديث بهذا التمام كما قال في "التعليقات الحسان" (٨/٢١) وإلا فقد خرّج بعد هذا الحديث مباشرة في "الضعيفة" حديث عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً (لا يدخل الجنة صاحب خمس: مدمن خمر، ولا مؤمن بسحر، ولا قاطع رحم، ولا كاهن، ولا منان)، وقال: "قلت: ورجاله ثقات رجال البخاري غير

- وانظر: "الصحيحة" (٢/٢٨٩)، حاشية "ضعيف الترغيب" (١١٢/٢).

١٤٢٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦/٤٣٨-٤٣٩) عند حديث يرويه الدروردي عن داود بن صالح عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه: أنّ أبا بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ جلسوا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فذكروا أعظم الكبائر فلم يكن عندهم فيها علمٌ ينتهون إليه، فأرسلوني إلى عبد الله بن عمرو، أسأله عن ذلك.. فأخبرهم أنّ رسول الله ﷺ قال: (إِنَّ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَخَذَ رَجُلًا، فَخَيْرُهُ بَيْنَ أَنْ يَشْرَبَ الْحَمْرَ، أَوْ يَقْتُلَ نَفْسًا، أَوْ يَزْنِي، أَوْ يَأْكُلَ لَحْمَ الْخَنْزِيرِ، أَوْ يَقْتُلُوهُ إِنْ أَبِي، فَاخْتَارَ أَنْ يَشْرَبَ الْحَمْرَ، وَأَنَّهُ لَمَّا شَرِبَهَا لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ شَيْءٍ أَرَادُوهُ مِنْهُ ..):  
"أخرجه الطبراني في "الأوسط" (رقم - ٣٥٧ - مصورتي) والحاكم (١٤٧/٤) (١) ..

وقال الطبراني: "لا يُروى هذا الحديث عن عبد الله بن عمر، إلا بهذا الإسناد، تفرد به الدروردي". وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم!" كذا قال وفيه ما يأتي، وقال المنذري (٣/١٨٤): "رواه الطبراني بإسناد صحيح والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم".

قلت: كلاً، بل هو صحيح فقط؛ فإنّ داود بن صالح ليس من رجال مسلم مطلقاً.

ولذا قال الهيثمي (٥/٦٨): "رواه الطبراني في "الأوسط"، ورجاله رجال "الصحيح"، خلا صالح بن داود التمار، وهو ثقة" (٢).

وقد رويت القصة الأولى بين امرأة وعابد خيرته بين قتل غلام أو الزنا أو شرب الخمر، فشرب الخمر وزنى وقتل الغلام. روي مرفوعاً وموقوفاً، وهو المحفوظ كما بينته في تعليقي على الأحاديث المختار" (٣٢٠ و ٣٤٩ - ٣٥٠).

---

عطية وهو العوفي، وهو ضعيف. لكن الحديث قد جاء مفرّقاً في عدّة أحاديث، إلا المتعلّق منه (بالكاهن) فإنّي لم أجد ما يقويه، ولذلك خرّجته هنا. وأما قوله: (ولا مؤمن بسحر)، فهو في الحديث الذي قبله. وأما سائرته فهو محرّج في عدّة أحاديث، خرّجت بعضها في الكتاب الآخر (٦٧٢ - ٦٧٥).

(١) في طبعة دار المنهاج (٨/٣٧٠-٣٧١/٧٤٦٣).

(٢) قلت: وأورده ابن كثير في "تفسيره" (٢/٢٧٦) وقال: "هذا حديث غريب من هذا الوجه جدا، وداود بن صالح هو التّمار المدني مولى الأنصار، قال الإمام أحمد: لا أرى به بأسا. وذكره ابن حبان في الثقات، ولم أر أحداً جرحه".

ونحو ذلك قصة هاروت وماروت، وهي مشهورة في كتب التفسير وغيرها، ولا يصح رفعها إلى النبي ﷺ كما بينته في "السلسلة الأخرى" برقم (١٧٠).

١٤٢٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/١٨٣-١٨٤) عند حديث يرويه سعيد بن أبي هلال عن محمد بن عبد الله بن مسلم عن أبي مسلم الخولاني عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه قصّة (إنّ ناساً من أمتي يشربون الحمر، يُسمونها بغير اسمها):

"أخرجه الحاكم (١٤٧/٢)، والبيهقي (٧/٢٩٤-٢٩٥)، وقال الحاكم:

"صحيح على شرط الشيخين". وتعقبه الذهبي بقوله:

"قلت: كذا قال: "محمد"، فمحمد مجهول، وإن كان ابن أخي الزهري؛ فالسند منقطع".

قلت: وسعيد بن أبي هلال كان اختلط<sup>(١)</sup>، وقد تقدم الحديث عن عائشة بلفظ آخر قبل هذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قال ابن حجر في "التقريب": "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلقاً، إلا أنّ الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط".

قلت: وقد بينت فيما سبق تحت حديث (١٠٤) حقيقة القول باختلاط سعيد بن أبي هلال، فانظره لزماماً.

(٢) قلت: والحديث له شواهد كثيرة ذكرها الشيخ في تنمة تحريجه، فانظرها غير مأمور.

## كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ

١٤٢٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٣٣/٧) عند حديث يرويه بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه قال: قلت: يا رسول الله مَنْ أَبْرُّ؟ قال: (أُمَّكَ). قلتُ: ثمّ مَنْ؟ قال: (أُمَّكَ). قلتُ: ثمّ مَنْ؟ قال: (تَمَّ الْأَقْرَبَ فَلِأَقْرَبِ):

"حسن. أخرجه أحمد (٥/٣ و٥)، وأبو داود (٥١٣٩)، والترمذي (٣٤٦/١) .. والحاكم (١٥٠/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الترمذي: "حديث حسن، وقد تكلمت شعبة في بهز بن حكيم، وهو ثقة عند أهل الحديث". وهو كما قال رحمه الله تعالى.

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!<sup>(٢)</sup>.

١٤٢٩ - قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (١٠/٢) عند حديث يرويه مسعر ابن كدام عن أبي عتبة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، أيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟ قال: «زَوْجُهَا». قلتُ: فأَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ؟ قال: «أُمَّهُ» تعليقاً على قول المنذري: "رواه البزار والحاكم، وإسناد البزار حسن":

"قلت: لا وَجْهَ لهذا التحسين، ولا لتخصيصه بالبزار؛ فإنَّ إسناده (١٤٦٢) كإسناد الحاكم (١٥٠/٤)<sup>(٣)</sup> و(١٧٥) ليس خيراً منه؛ فإنَّ مداره عندهما على أبي عتبة وهو مجهول، كما قال الحافظ"<sup>(٤)</sup>.

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٧٩/٨-٣٨٠/٧٤٦٩).

(٢) اقتصر الشيخ على تحسينه لأجل بهز بن حكيم وأبيه، فكلاهما صدوق كما في "التقريب".

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرّة - إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٤١٠).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٣٨١/٨-٧٤٧٢).

(٤) وقال البزار عقبه كما في "كشف الأستار" (١٧٦/٢): "لا نعلمه مرفوعاً إلا بهذا الإسناد، وأبو عتبة لا نعلم حدث عنه إلا مسعر".

١٤٣٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٢٩/٤-٢٣٠) عند حديث يرويه إسماعيل بن عياش عن بَجْرِ بن سعدٍ عن خالد بن معدان عن المُقْدَام بن مَعْدِي كَرِب رضي الله عنه مرفوعاً (إنَّ الله تعالى يُوصِيكم بالأقرب فالأقرب):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٦٠) .. والحاكم (١٥١/٤)<sup>(١)</sup> ..

وقال الحاكم: "إسماعيل بن عياش أحد أئمة أهل الشَّام، وإنما نُقِمَ عليه سوء الحفظ فقط". قلت: التحقيق: أنَّ التَّعْمَةَ المذكورة إنما هي في روايته عن غير الشَّاميين، وأما روايته عنهم فهي صحيحة كما صرَّح بذلك جمعٌ من الأئمة كالبخاري وغيره<sup>(٢)</sup>. ولذلك فهذا الإسناد صحيح؛ لأنَّ شيخه بجير بن سعيد شامي<sup>(٣)</sup>.

١٤٣١ - قال الألباني في "الإرواء" (٢١/٥) عند حديث يرويه ابن جريج قال: أخبرني محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه عن معاوية بن جاهمة: أنَّ جاهمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إني أرذتُ أنَّ أعزُّو، وحيثُ أسْتَشِيرُكَ. فقال: «أَلَكِ والدَةٌ؟». قال: نعم، قال: «أذهب فالزَّمها، فإنَّ الجنَّةَ عند رجلَيْها»:

"أخرجه النسائي، والحاكم (١٠٤/٢) و (١٥١/٤)<sup>(٤)</sup> ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: كذا قالوا، وطلحة بن عبد الله لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جماعة، فهو حسن الحديث إن شاء الله، وفي "التقريب": "مقبول"<sup>(٥)</sup>.

(١) في طبعة دار المنهاج (٧٤٧٤/٣٨٢/٨).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق في روايته عن أهل بلده، مُحَلِّطٌ في غيرهم".

(٣) ولم ينفرد به إسماعيل، فقد تابعه بقية بن الوليد كما ذكر الشيخ في صدر التخريج. أخرجه أحمد (١٧١٨٤)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٦٠)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٤١)، وغيرهم من طريق بقية بن الوليد عن بجير بن سعد به، وقد صرَّح بقية بالتحديث، فالإسناد جيد.

ولم ينفرد بجير بن سعد به أيضاً، بل تابعه غير واحد عن خالد بن معدان عن المقدم ..

(٤) في طبعة دار المنهاج (٧٤٧٦/٣٨٤-٣٨٣/٨).

(٥) وقال الذهبي في «الكاشف»: "صدوق".

قلت: والحديث خرَّجه البيهقي في "الشَّعب" (٢٥٠-٢٤٨/١٠) وحكى فيه بعض الاختلاف في إسناده، ثم قال: "والصواب رواية ابن جريج عن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن معاوية بن جاهمة. وكذلك رواه أبو عاصم عن ابن جريج".

١٤٣٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٤/٢) عند حديث يرويه شعبة عن يعلى بن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (رضا الرَّبِّ في رضا الوالدِ، وَسَخَطُ الرَّبِّ في سَخَطِ الوالدِ) بعد أن خرَّجه عن جماعة من الثقات عن شعبة به مرفوعاً: "عطاء والد يعلى لم يرو له مسلم، ولا يعرف إلا برواية ابنه يعلى، وعليه فقد رجعت عن موافقتي للحاكم<sup>(١)</sup> والذهبي على تصحيح الحديث على شرط مسلم، بل رجعت عن تصحيح إسناده تصحيحاً مطلقاً ..

ولكني مع ذلك فقد أدّاني البحث والتحقيق إلى القول بأنّ الحديث لا ينزل عن رتبة الحسن بمجموع طرقه ..".

- وقال في "الصحيحة" (١٧/٢-١٨) عند الحديث السابق:

"وأخيراً أرى أن ألفت النظر إلى ما ذكرته تحت الحديث (٥١٦)<sup>(٢)</sup>، وهو أنني كنتُ واهماً مع الحاكم والذهبي في قولهما: إنّ عطاء والد يعلى على شرط مسلم. والحقيقة أنه ليس على شرطه، بل ولا يعرف إلا برواية ابنه عنه. فجَلَّ مَنْ لا ينسى .. على أنّ الحديث لا ينزل بذلك عن مرتبة الحسن لما ذكرت له من الطرق هناك ..".

١٤٣٣ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٦/١) عند حديث يرويه سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أخْضُرُوا الْمُنْبَرِ». فَحَضَرْنَا، فَلَمَّا ارْتَقَى دَرَجَةً قَالَ: «آمِينَ» .. فَلَمَّا نَزَلَ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ سَمِعْنَا مِنْكَ الْيَوْمَ شَيْئًا مَا كُنَّا نَسْمَعُهُ. قَالَ: (إِنَّ جَبْرِيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَضَ لِي، فَقَالَ: بَعْدَ مَنْ

وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣١٣/١٣-٣١٤): "قلت: فيه اضطراب كثير: فقيل: هكذا، وقيل: عن معاوية نفسه أنه هو الذي سأل، وقيل: عن طلحة بن معاوية أنه هو الذي سأل، وهذه الطريق أقرب الطرق إلى الصواب في نقدي، وجاهمة قيل: إنه ابن العباس بن مرداس السلمى، فإن يكن كذلك فلا صحبة لابنه معاوية، ولا لابن ابنه طلحة، إذ لو كان كما في ظاهر الأسانيد المختلفة، لكانوا أربعة من بيت واحد نسقا لهم صحبة ورواية، وهذا لا يعرف إلا في بيت الصديق". وانظر: "تهذيب التهذيب" (١٠٥/٤).

قلت: وللحديث شواهد في الصحيحين وغيرهما في الجهاد بإذن الأبوين أو القعود عن الجهاد لبرهما، ذكرها الشيخ في مطلع تحريجه لهذا الحديث فانظرها.

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٨٤/٨-٣٨٥/٧٤٧٧).

(٢) يعني: حديثنا هذا. وقال الحاكم عقبه: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

أَدْرَكَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرَ لَهُ. قُلْتُ: آمِينَ. فَلَمَّا رَقِيتُ الثَّانِيَةَ قَالَ: بَعْدَ مَنْ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ. قُلْتُ: آمِينَ. فَلَمَّا رَقِيتُ الثَّلَاثَةَ قَالَ: بَعْدَ مَنْ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ الْكَبِيرَ عِنْدَهُ أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَمْ يُدْخِلْهُ الْجَنَّةَ. قُلْتُ: آمِينَ):

"أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٥٣/٤) (١) وَقَالَ: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ". وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ.

وَفِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ. قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "الْمِيزَانِ": "مُسْتَوْرٌ". وَقَالَ الْحَافِظُ: "مَجْهُولُ الْحَالِ". وَهُوَ شَوَاهِدٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْمُنْذَرِيُّ فِي "التَّرْغِيبِ" (٢٨٣/٢) (٢).

١٤٣٤ - قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي حَاشِيَةِ "الضَّعِيفِ التَّرْغِيبِ" (١٤٠/٢) عِنْدَ حَدِيثِ يَرْوِيهِ زَبَّانُ ابْنِ فَائِدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً «مَنْ بَرَّ وَالِدَيْهِ طُوبَى لَهُ، زَادَ اللَّهُ فِي عُمْرِهِ» تَعْلِيقاً عَلَى تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ (٣):

"كَذَا قَالَ! وَزَبَّانُ بْنُ فَائِدٍ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ" (٤).

١٤٣٥ - قَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي "الضَّعِيفَةِ" (٣٩٨-٣٩٩/٦) عِنْدَ حَدِيثِ يَرْوِيهِ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ الصَّنْعَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ مَسْمُومٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْبَهْزِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْصِنِي. قَالَ: (أَقِمِ الصَّلَاةَ، وَأَدِّ الزَّكَاةَ، وَصُمْ رَمَضَانَ، وَحُجَّ الْبَيْتَ وَاعْتَمِرْ، وَبَرَّ وَالِدَيْكَ ..):

"أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "التَّارِيخِ" (٢٩/٢-٣٠)، وَأَبُو يَعْلَى فِي "المَفَارِيدِ" (ق ١/١٢) .. وَالْحَاكِمُ (١٥٩/٤) (٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ مَسْمُومٍ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مَخُولِ الْبَهْزِيِّ: سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْصِنِي، قَالَ: .. فَذَكَرَهُ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ". وَرَدَّهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: "قُلْتُ: ابْنُ مَسْمُومٍ ضَعِيفٌ".

(١) فِي طَبْعَةِ دَارِ الْمَنْهَاجِ (٧٤٨٤/٣٨٨/٨).

(٢) وَانظُرْ: "صَحِيحُ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ" (٥٨٣/١-٥٨٤).

(٣) فِي طَبْعَةِ دَارِ الْمَنْهَاجِ (٧٤٨٥/٣٨٩/٨).

(٤) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي "إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ" (٢٢٠/١٣) مُتَعَمِّباً تَصْحِيحَ الْحَاكِمِ: "قُلْتُ: زَبَّانُ ضَعِيفٌ".

قُلْتُ: وَسَهْلُ بْنُ مَعَاذٍ لَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ زَبَّانَ عَنْهُ - كَمَا فِي "التَّقْرِيبِ" -، وَهَذِهِ مِنْهَا.

(٥) فِي طَبْعَةِ دَارِ الْمَنْهَاجِ (٧٥٠٤/٤٠١/٨).

قلت: القاسم بن مخول لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير ابن مسمول، وببيض له ابن أبي حاتم، وأما ابن حبان فذكره له في "الثقات" على قاعدته في توثيق المجهولين. (تنبيه): وقع في إسناد الحاكم بعد (البهزي): (عن علي بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما) وكأنه مُفحَمٌ من بعض النُّسَاخِ أو الطَّابعِ. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

١٤٣٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (٢٩/١٠) عند حديث يرويه سعيد بن بشير عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ تَطُولَ حَيَاتُهُ، وَيُزَادَ فِي رِزْقِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحْمَةً)<sup>(٢)</sup>:

"رواه الحاكم (١٦٠/٤)<sup>(٣)</sup>، والبزار (١٨٨٠/٣٧٤/٢) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!! مع أنه القائل في "الضعفاء" (١/١٦٥): "سعيد بن بشير؛ وثقه شعبة، وفيه لين". وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف". ومن ذلك؛ تلعم تساهل المنذري في قوله في "الترغيب" (٢٢٣/٣): "رواه البزار بإسناد لا بأس به، والحاكم وصححه!" - وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١٤٥/٢).

١٤٣٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٦٠/١) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي داود الطيالسي عن إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه، قال: كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما، فأتاه رجلٌ فَمَتَّ إليه بِرَحِمٍ بعيدة، فقال: قال رسول الله ﷺ: (اعْرِفُوا أَنْسَابَكُمْ؛ تَصِلُوا أَرْحَامَكُمْ ..):

(١) قلت: يستبعد أن يكون ذلك من الطَّابعِ، فقد ساقه الحافظ ابن حجر من "المستدرک" بالإسناد نفسه في "إتحاف المهرة" (٦٤٠/٧). والذي يظهر أن الخطأ في ذلك وقع من جهة زيد بن المبارك الراوي عن ابن مسمول عند الحاكم، وهو وإن كان صدوقاً؛ فقد خالف الجماعة والعدد؛ فخالف يحيى بن موسى البلخي الثقة عند البخاري في "التاريخ". ومحمد بن عباد المكي الصدوق عند أبي يعلى، وابن حبان. ويونس بن موسى السامي عند الطبراني في "الكبير" (٧٦٣). ومحمد بن القاسم الحرائي، وهرم بن مسعر الصدوقان عند أبي نعيم في "معرفة الصحابة" (٦٣١٨). فهؤلاء كلهم رَوَوْا الحديث عن ابن مسمول وجعلوه من مسند مخول.

(٢) علق الناشر هنا بقوله: قال الشيخ رحمه الله في حاشيته على "ضعيف الجامع" (ص ٧٦٢): "قلت: بل هذا من قول نبينا ﷺ؛ ثبت ذلك عنه من طرق، فانظر "صحيح الجامع" (٥٩٥٦، ٦٢٩١)".

قلت: إنما صحَّح الشيخ هناك جملة (مَنْ سَرَّهُ أَنْ تَطُولَ حَيَاتُهُ ..)، وأما أول الحديث (مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ) فقد بيّن الشيخ في "ضعيف الترغيب" (١٤٥/٢) أنه باقٍ على ضعفه ولا شاهد له.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٧٥٠٧/٤٠٣/٨).

"أخرجه أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٧٥٧) .. وأخرجه الحاكم (١٦١/٤) .. من طريق الطيالسي به. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وأقول: إنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنّ الطيالسي لم يحتجّ به البخاري، وإنما روى له تعليقا<sup>(١)</sup>.

١٤٣٨ - قال الألباني في "ظلال الجنة في تخريج السنّة" (ص٥٣٦/٢٣٧) عند حديث يرويه شعبة عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «إِنَّ الرَّحْمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، تَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنِّي قَطَعْتُ، إِنِّي أُسِيءُ إِلَيْكَ يَا رَبِّ. فَيُجِيبُهَا رَبُّهَا فَيَقُولُ: أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مِنْ وَصْلِكَ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكَ» بعد أن خرّجه من طريقين عن أبي هريرة، أحدهما في صحيح البخاري:

"أخرجه أحمد .. من طريق شعبة بن الحجاج عن محمد بن عبد الجبار عن محمد بن كعب القرظي عن أبي هريرة نحوه. ورجاله ثقات رجال الشيخين غير ابن عبد الجبار هذا، فلم يرو عنه غير شعبة، ولم يوثقه غير ابن حبان، ومن طريقه أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" .. والحاكم (١٦٢/٤)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي! مع أنه قال في ترجمة ابن عبد الجبار من "الميزان": "قال العقيلي: مجهول بالنقل. قلت: شيوخ شعبة ثقات<sup>(٣)</sup> إلا النادر، منهم هذا الرجل، قال أبو حاتم: شيخ"<sup>(٤)</sup>.

١٤٣٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢١١/١-٢١٢) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد الله بن المبارك عن حيوة بن شريح عن شريح بن شريح عن شريح بن شريح عن أبي عبد الرحمن

---

(١) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٦٢٧) وقال: "هذا حديث صحيح، وليس على شرط البخاري كما قال الحاكم؛ لأنّ أبا داود الطيالسي ليس من رجال البخاري في "الصحيح"، فهو على شرط مسلم".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٧٥١٥/٤٠٧/٨).

(٣) كذا في نقل الشيخ، والذي رأيته في "الميزان" في غير طبعة (شيوخ شعبة نقاوة) وهي بمعنى (ثقات). ثم قال الذهبي: إلا النادر منهم، وهذا الرجل ..".

(٤) وقال العقيلي في تنمة كلامه (٣٢٩/٥): "حدثنا محمد بن أحمد حدثنا معاوية بن صالح قال: سمعت يحيى [يعني: ابن معين] قال: محمد بن عبد الجبار الذي روى عنه شعبة ليس لي به علم ... وهذا يروى من غير وجه بأسانيد جيد".

الحُبَلِيِّ] عن عبد الله بن عمرو<sup>(١)</sup> رضي الله عنهما مرفوعاً (خَيْرُ الْأَصْحَابِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرُهُمْ لِصَحَابِهِ، وَخَيْرُ الْجِيرَانِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرُهُمْ لِجَارِهِ) بعد أن خرّجه من مسند أحمد وغيره من طريق حيوة وابن لهيعة عن شُرْحَبِيلِ بْنِ شَرِيكٍ عن أبي عبد الرحمن الحُبَلِيِّ عن عبد الله بن عمرو به:

"هكذا أخرجوه جميعاً عنهما؛ إلا أنّ الترمذي لم يذكر ابن لهيعة، وكذا الحاكم<sup>(٢)</sup>؛ إلا أنه خالف في إسناده فقال: "... حيوة بن شريح: حدثني شرحبيل بن مسلم عن عبد الله بن عمرو". فجعل شرحبيل بن مسلم بدّل شرحبيل بن شريك، وأسقط من السند أبا عبد الرحمن الحُبَلِيِّ، وذلك من أوهامه رحمه الله، ثم وهم وهما آخر فقال:

"حديث صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

قلت: وابن مسلم لم يخرج له الشيخان، وأما ابن شريك فاحتجّ به مسلم وحده، وكلاهما ثقة<sup>(٣)</sup>.

١٤٤٠ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ٣٠١) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبان بن إسحاق عن الصَّبَّاحِ بْنِ يَحْيَى الْبَجَلِيِّ<sup>(٤)</sup> عن مُرَّةِ الهمداني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الْمَالَ مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الْإِيمَانَ إِلَّا مَنْ يُحِبُّ...»:

"وهو [الصَّبَّاحُ بْنُ مُحَمَّدٍ] ضعيف كما قال الحافظ في "التقريب"، وقال: "أفرط فيه ابن حبان". وقال الذهبي في "الضعفاء": "قال ابن حبان: يروي الموضوعات".

---

(١) علّق هنا محققو طبعة دار المنهاج بقولهم: "في جميع النسخ والتلخيص": (شُرْحَبِيلِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو!) والمثبت مما تقدّم في كتاب الجهاد (٢٥١٨) عن الحسن بن حليم بسنده ومثنته سواء، وتقدّم أيضاً في الحجّ (١٦٣٣) من حديث عبد الصّمد بن الفضل البلخي عن المقرئ به".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٢٣/٤١٢/٨).

(٣) والحديث خرّجه الحافظ ابن حجر في "الأملية المطلقة" (١٩٥) وقال: "هذا حديث صحيح".

وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٧٩٣).

(٤) علّق هنا محققو طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا في جميع النسخ والتلخيص" .. وقال مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" (٣٥٠/٦): "ولما خرّج الحاكم حديثه في مستدركه سمى أباه يحيى". والصواب: الصَّبَّاحُ بْنُ مُحَمَّدٍ، يعني: ابن أبي حازم البجلي الأحمسي، كما تقدّم في "التفسير" (٣٧١١).

وَمِنَ الْغَرِيبِ أَنَّ الذَّهَبِيَّ صَحَّحَ هَذَا الْإِسْنَادَ تَبَعًا لِلْحَاكِمِ (٤/٤٦٥) (١) (٢).

١٤٤١ - قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٦٨١/٢) عند حديث يرويه شريك عن أبي عمر الأزدي عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم يشكو جاره، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «اطْرَحْ مَتَاعَكَ فِي الطَّرِيقِ...» تعليقاً على قول المنذري: "رواه الطبراني والبخاري بإسناد حسن":

"فاته أيضاً البخاري في "الأدب المفرد" (رقم - ١٢٥)، والحاكم (٤/١٦٦) (٣) وقال: "صحيح على شرط مسلم!" ووافقه الذهبي! (٤).

١٤٤٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٧٩/١) عند حديث يرويه عبد الملك بن أبي بشير عن عبد الله بن أبي المساور عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (ليس المؤمن الذي يبيت وجاره إلى جنبه جائع):

"قلت: ورجاله ثقات؛ غير ابن المساور؛ فهو مجهول كما قال الذهبي في "الميزان" (٥)، ولم يرو عنه غير عبد الملك هذا كما قال ابن المديني، وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (١/١١٠)،

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٤١٥-٤١٦/٤٧٥٢٩).

(٢) قلت: وأخرج العُقيلي حديثه هذا في «الضعفاء» (٣/١٣١) في مناكيره، وقال: "في حديثه وهم، ويرفع الموقوف.. ورواه الثوري عن زيد عن مرة عن عبد الله، موقوفاً، حدثناه محمد بن موسى عن قبيصة، وهذا أولى". وقال الدارقطني: "يرويه زيد عن مرة عن عبد الله واختلف عنه؛ فرفعه أحمد بن حنبل عن عيسى بن يونس عن الثوري عن زيد. وتابعه عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه. ووقفه عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير عن الثوري عن زيد. وكذلك، رواه محمد بن طلحة، وزهير بن معاوية.. ورواه الصباح بن محمد الهمداني وهو كوفي أحسبي، ليس بقوي، عن مرة، عن عبد الله، مرفوعاً أيضاً. والصحيح موقوف". «العلل» (٨٧٢).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٤١٦-٤١٧/٤٧٥٣١).

(٤) تعجب الشيخ رحمه الله من تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له؛ لأنّ في إسناده شريك بن عبد الله القاضي، وهو ضعيف، وليس من رجال مسلم الذين احتجّ بهم. قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٢/٣٧٣) أنّ مسلماً أخرج له في الشواهد. وفي إسناده أيضاً أبو عمر الأزدي، ويقال: النخعي المنهبي، وهو مجهول كما قال ابن حجر في "التقريب"، ولم يخرج له مسلم شيئاً.

قلت: والحديث له شاهد قوي من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن حبان وغيره، وقال الشيخ في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٢/٢٤): "حسن صحيح". وأورده في "صحيح الترغيب".

(٥) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

وكانه هو عمدة المنذري في "الترغيب" (٢٣٧/٣)، ثم الهيثمي في "المجمع" (١٦٧/٨) في قولهما: "رواه الطبراني، وأبو يعلى، ورجاله ثقات".

وقال الحاكم<sup>(١)</sup>: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. كذا قالوا! نعم؛ هو صحيح بما له من الشواهد، فقد روي من حديث أنس وابن عباس وعائشة...".

١٤٤٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٥٤/١) عند حديث يرويه رُوْحُ بن عطاء عن سيّار أبي الحكم عن خالد بن عبد الله القسري عن أبيه عن جدّه مرفوعاً (يا يزيد بن أسد، أُنْحَبُ الجَنَّةَ؟). قلت: نعم. قال: (فَأَحِبَّ لِأَخِيكَ الْمُسْلِمَ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِكَ):

.. ورواه بن عساكر (٢٤٢/٥) عن القطيعي من الوجه الثاني، والحاكم (١٦٨/٤)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

قلت: وخالد بن عبد الله القسري هو الدمشقي الأمير؛ قال الذهبي في "الميزان": "صدوق، لكنه ناصبي بغض ظلوم، قال بن معين: رجل سوء يَقَعُ في عليٍّ ﷺ". وذكره ابن حبان في "الثقات" (٧٢/٢). وأبوه عبد الله بن يزيد أورده ابن أبي حاتم (١٩٧/٢/٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٢٣/١)<sup>(٣)</sup>. وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة..".

١٤٤٤ - قال الألباني في "مختصر العلو" (ص ١١٢-١١٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الأوزاعي عن ابن حَلْبَسٍ عن أبي إدريس عائد الله عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعاً، وفيه قصة «الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ، يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ...»: "أخرجه أحمد (٢٢٩/٥، ٢٣٦-٢٣٧) .. والحاكم (١٦٩/٤-١٧٠)<sup>(٤)</sup> .. من طريقين صحيحين عنه.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤١٨/٨-٤١٩-٧٥٣٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٢/٨-٤٢٣-٧٥٤٢).

(٣) قلت: وفي إسناد الحاكم وعبد الله بن أحمد في رواية: رُوْحُ بن عطاء بن أبي ميمونة، وهو ضعيف، لكنه مُتَابِعٌ من هشيم عند البخاري في التاريخ الكبير وعبد بن حميد وغيرهما - وقد ذكر الشيخ روايته في صدر التخریج - وللحديث شواهد ذكرها الشيخ في تمة تخریجه، أحدها في الصحيحين من حديث أنس ﷺ.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٤/٨-٧٥٤٤).

وصحّح أحدهما الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وفيه نظرٌ ذكرته في "تخريج الترغيب" (٤٧/٤) (١).

١٤٤٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٩٨/٢) عند حديث يرويه صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن محمد الأنصاري عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (المَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ) بعد أن خرّجه من طريق زهير بن محمد عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به مثله:

"أخرجه ابن عساكر في "المجلس الثالث والخمسين من الأمالي" (ق ٢/٢)، والحاكم (٢)، وقال: "صحيح إن شاء الله تعالى". ووافقه الذهبي! وهذا عَجَبٌ! فقد أورده في كتابه "الضعفاء" - أعني: إبراهيم هذا - وقال: "له مناكير".

قلت: وهذه عبارة ابن عدي فيه كما في "اللسان" لابن حجر، وقال: "وساق له ثلاثة أحاديث، ثم قال: وله غير ذلك، وأحاديثه صالحة محتملة". قلت: فهو ضعيف؛ لكنه ليس شديد الضعف فيصلح للاستشهاد به (٣).

---

(١) وجه النظر فيه، أنّ في إسناده: ابن حلبس وهو يونس بن ميسرة، وهو وإن كان ثقة فليس من رجال الشيخين، فالحديث ليس على شرط الشيخين كما زعم الحاكم.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٤٩/٤٢٧/٨).

(٣) قلت: إبراهيم بن محمد الأنصاري هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المتروك كما جاء مصرحاً باسمه في جميع المصادر التي خرّجت الحديث من هذا الطريق، وهو معروف الرواية عن صفوان بن سليم، ويروي عنه صدقة بن عبد الله، فلا يصلح للاستشهاد به. وأما الذي قال فيه الذهبي وقبله ابن عدي أنه ذو مناكير فهو إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري شيخ لعمر بن أبي سلمة التنيسي، وليست له رواية عن صفوان بن سليم.

وفيه صدقة بن عبد الله السّمين، وهو ضعيف، كما قال الذهبي في "الكاشف"، والحافظ في "التقريب". ولذلك تعقّب الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٥/١٥) تصحيح الحاكم فقال: "كلّا؛ فصدقة ضعيف، وشيخه مجهول".

وقال الدارقطني في "العلل" (١٥٩٥): "يرويه صفوان بن سليم، وقد اختلف عنه؛ فرواه محمد بن سعيد ابن بنت الأعمش عن صفوان بن سليم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة.

وتابعه إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان، وخالفهما إبراهيم بن طهمان من رواية الحكم بن عبد الله أبي مطيع، عنه. فرواه عن صفوان بن سليم عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو معروف من رواية موسى بن وردان عن أبي هريرة". وقال في "الغرائب والأفراد" (٢٩١/٢): "غريب من حديث صفوان بن سليم عن أبي الحباب سعيد بن يسار، تفرد به محمد بن سعيد ابن بنت الأعمش عن صفوان، ولم يروه عنه غير محمد بن الحجاج بن إياس بن نذير

١٤٤٦ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرواة" للحافظ ابن حجر (٤/٤٤١) عند حديث يرويه المبارك بن فضالة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: (مَرَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنِّي لِأُحِبُّهُ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَأَعْلَمْتُهُ؟» قال: لا. قال: «فَأَعْلَمْتُهُ». قال: فَلَقِيْتُ الرَّجُلَ فَأَعْلَمْتُهُ. فقال: أَحَبَّكَ اللَّهُ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي لَهُ):

"رواه أبو داود .. وسنده حسن، وصححه الحاكم (١٧١/٤)<sup>(١)</sup>، ووافقه الذهبي!"<sup>(٢)</sup>.

١٤٤٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٨١١-٨١٢) عند حديث يرويه المبارك بن فضالة عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (ما تحابَّ رجُلانِ في الله تعالى؛ إلا كان أفضلهما أشدَّ حُباً لصاحبه):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٧٩) .. والحاكم في "المستدرک" (١٧١/٤)<sup>(٣)</sup> ..

الضبي، وتابعه ابن إبراهيم بن أبي يحيى. فنصّ الدارقطني على أنه لم يروه عن صفوان إلا ابن بنت الأعمش وإبراهيم بن أبي يحيى، مما يدلّ على أنّ الحديث حديثه لا حديث إبراهيم بن محمد بن ثابت الأنصاري. والله أعلم.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٧/٨-٤٢٨/٤٧٥٥٠).

(٢) قلت: المبارك بن فضالة صدوق يدلّس، وقد صرّح بالتّحديث عند أبي داود، ولهذا اقتصر الشيخ على تحسين إسناده فقط، لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرّة - إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن .. وقد خالفه في إسناده حماد بن سلمة، قال أبو حاتم: "رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن حبيب بن سبيعة الضبي عن رجل حدثه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مرسل. قال أبي: هذا أشبه، وهو الصحيح، وذلك [يعني: المبارك بن فضالة] لزم الطريق". انظر: "العلل" (٥/٦٥٧). وقد توّبع المبارك على هذا الطريق. قال النسائي في "الكبرى" (٩٩٣٩) - بعد إخراج الحديث من طريق حسين بن واقد عن ثابت عن أنس، ثم من طريق حماد بن سلمة -: «وهذا الصواب عندنا، وحديث حسين بن واقد خطأ، وحماد بن سلمة أثبت - والله أعلم - بحديث ثابت من حسين بن واقد». وقال الدارقطني في "العلل" (٢٣٦١): «يرويه مبارك بن فضالة وعبد الله بن الزبير الباهلي والحسين بن واقد عن ثابت عن أنس. وخالفهم حماد بن سلمة فرواه عن ثابت عن حبيب بن سبيعة عن الحارث عن رجل من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والقول قول حماد».

وقال العلامة المعلمي (١٣/٤٩/آثاره): "أقول: حماد أثبت الناس في ثابت. وسلوكه غير الجادة (ثابت عن أنس) دليل أنه حفظ وأتقن. فإذا لم يكن تخطئة غير حماد ممن سلك الجادة؛ لكثرتهم، فلا مانع من صحّة الوجهين. وعلى هذا، يكون حديث أنس شاهداً لحديث حبيب عن الحارث. ومع ذلك فله شواهد أخرى في الجملة. والله الموفق".

قلت: الأمر كما قال المعلمي، فالحديث له شواهد أخرى عن جماعة من الصحابة، انظرها في "الصحيحة" (٤١٨) و(٣٢٥٣)، وقد أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٥٤) من طريق حسين بن واقد عن ثابت عن أنس به، وحسنه، ثم من طريق معمر عن عن الأشعث بن عبد الله عن أنس به نحوه، وصحّحه.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٨/٨-٧٥٥٢).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي ..

قلت: وهذا من الذهبي عجب؛ فهو الذي ذكر في ترجمة المبارك هذا من "الميزان":  
"وقال أبو داود: شديد التدليس، فإذا قال: ثنا؛ فهو ثبت. وقال أبو زرعة يدلس كثيراً، فإذا قال: ثنا؛ فهو ثقة".

قلت: وهو عند الحاكم مُعْنَعْن!

نعم؛ قد قال: "ثنا ثابت" في رواية البخاري وابن حبان، فزالت العلة، وثبت الحديث<sup>(١)</sup>.  
١٤٤٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٥٦/٧) عند حديث يرويه معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن القاسم بن عوف الشيباني عن ابن أبي ليلي عن أبيه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: أنه أتى الشام فرأى النصارى يسجدون لأسافقتهم وقسيسيتهم وبطارقتهم، ورأى اليهود يسجدون لأخبارهم وذهبهم .. فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّهُمْ كَذَبُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، كَمَا حَرَّفُوا كِتَابَهُمْ، لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عَظِيمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا ..) بعد أن خرجه من طريق حماد بن زيد وإسماعيل بن عليّة عن أيوب عن القاسم عن عبد الله بن أبي أوفى به، وحسن إسناده لأجل القاسم:

"وخالفه معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي حدثني القاسم بن عوف الشيباني حدثنا معاذ ابن جبل أنه أتى الشام فرأى النصارى ... الحديث نحوه.

"أخرجه الحاكم (١٧٢/٤)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

(١) وتابعه عبد الله بن الزبير الباهلي عن ثابت عن أنس، كما قال البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٦٣١)، وخرج حديثه هذا الطبراني في "الأوسط" (٢٨٩٩). وقد روى عنه ثلاثة، وقال الدارقطني كما في "سؤالات البرقاني" (٢٤٨): "شيخ بصري صالح". وقال أبو حاتم: "مجهول لا يُعرف". وقال ابن حجر: "مقبول".

ثم وجدت الشيخ رحمه الله قد تنبه لهذه المتابعة، فذكرها في قسم الاستدراكات (٩٤٨/١-٩٥٠) تمييزاً لتخرجه، وقوى حال الباهلي هذا، وحسن إسناده حديثه. وحكى الدارقطني في «العلل» (٢٣٦٦) الاختلاف فيه على ثابت فقال: "يرويه مبارك بن فضالة، وعبد الله بن الزبير الباهلي عن ثابت عن أنس. ورواه حماد بن سلمة عن ثابت مُرسلاً، وهو الصواب". وخرجه الذهبي بإسناده من طريق المبارك بن فضالة في "السير" (١٥١/١٩) وقال: "هذا حديث حسن الإسناد". وللحديث شاهد من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أشار إليه الشيخ في آخر تخرجه هنا، فقال: "وللحديث شاهد صحيح بلفظ (ما من رجلين تحابا ..) سيأتي تخرجه برقم (٣٢٧٣)".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢٩/٨-٤٣٠/٤٣٠-٧٥٥٤).

كذا قالوا! والقاسم لم يخرج له البخاري، ثم إنَّ معاذ بن هشام الدستوائي فيه كلام من قبل حفظه، وفي "التقريب": "صدوق ربّما وهم". فأحشى أن يكون وهم في جعله من مُسنَدِ معاذٍ نفسه، وفي تصريح القاسم بسماعه منه. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

١٤٤٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧٦/١) عند حديث يرويه جعفر بن يحيى عن عُمارة بن ثوبان عن عطاء عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِلنِّسَاءِ):

"أخرجه الحاكم (١٧٣/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

وهذا غريب منه؛ فإنَّ عمارة هذا أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال:

"تابع صغير مجهول". وقال الحافظ في "التقريب": "مستور"<sup>(٣)</sup>.

- وانظر: "غاية المرام" (ص ١٢٧).

---

(١) قلت: الواقع أنّ معاذ بن هشام لم يهّم في شيء من ذلك، وإنما وقع سقطٌ من إسناد الحاكم في بعض نسخه لعلّه من بعض النسخ، والساقط هو (القاسم بن عوف الشيباني عن ابن أبي ليلى عن أبيه عن معاذ) كما في تلخيص الذهبي وإتحاف المهرة. ورواه كذلك أحمد في "مسنده" (١٩٤٠٤) عن ابن المديني عن معاذ بن هشام به، والبخاري في "مسنده" (١٤٦١/كشف الأستار) عن محمد بن بشار عن معاذ بن هشام به. ووقع كذلك في طبعتي دار المنهاج وطبعة دار التأصيل. وقد اضطرب فيه القاسم بن عوف، فرواه على وجوه متعددة، ولذلك جزم بعض الأئمة باضطرابه فيه. قال أبو حاتم بعد أن حكى بعض وجوه الاختلاف فيه على القاسم: "والقاسم بن عوف مضطرب الحديث، وأخاف أن يكون الاضطراب من القاسم". «العلل» (٢٢٥٠). وقال البزار: "وأحسب الاختلاف من جهة القاسم". وقال الدارقطني في "العلل" (٣٩/٦) - وقد أطل في ذكر الاختلاف فيه-: "والاضطراب فيه من القاسم بن عوف". وجملة (لو أمّرتُ أحدًا أن يسجدَ لأحدٍ ..) من الحديث بدون قصّة معاذ لها شواهد كثيرة قد ذكرها الشيخ في تنمة تخريجه، فانظرها غير مأمور.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٥٦/٤٣١/٨).

(٣) قلت: وجعفر بن يحيى - وهو ابن ثوبان - فيه جهالة كما قال الذهبي في "الكاشف". وقال ابن حجر: "مقبول". قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (١١٧/٢): "هذا إسناد ضعيف، عمارة بن ثوبان ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال عبد الحق: ليس بالقوي، فردّ ذلك عليه ابن القطان وقال: إنما هو مجهول الحال. وجعفر بن يحيى قال ابن المديني: شيخ مجهول، وقال ابن القطان الفاسي: مجهول الحال، وذكره ابن حبان في "الثقات".

والحديث له شواهد يصحّ بما ذكرها الشيخ في تنمة تخريجه، فانظرها.

١٤٥٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٦١٧/٣) عند حديث يرويه مُساور بن عبد الله الحميري عن أمه عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً (أَيُّ امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوَّجَهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ):

"أخرجه الترمذي (٢١٧/١) .. والحاكم (١٧٣/٤)<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! وقال الترمذي: "حديث حسن غريب".

قلت: وكلّ ذلك بعيد عن التحقيق؛ فإنّ مساوراً هذا وأمه مجهولان كما قال ابن الجوزي في "الواهيات" (١٤١/٢)، وقد صرّح بذلك الحافظ ابن حجر في الأوّل منهما، وسبقه إليه الذهبي فقال في ترجمته من "الميزان": "فيه جهالة، والخبر منكر". يعني هذا.

وقال في ترجمة والده مساور: "نفرّد عنها ابنها". يعني أنّها مجهولة.

قلت: فتأمل الفرق بين كلاميه في الكتابين، والحقّ، أنّ كتابه "التلخيص" فيه أوهام كثيرة، ليت أنّ بعض أهل الحديث - على عزّتهم في هذا العصر - يتتبعها، إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة، وعرفوا ضَعْفَ أحاديث كثيرة صَحَّحت خطأً<sup>(٢)</sup>.

وبالجمله فالحديث منكر لا يصحّ لجهالة الأمّ والولد<sup>(٣)</sup>.

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٩/٢).

١٤٥١ - قال الألباني في "الإرواء" (٦٤/٧) عند حديث يرويه موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لا تَصُومُ الْمَرْأَةُ يَوْمًا، وَزَوَّجَهَا شَاهِدًا إِلَّا بِإِذْنِهِ) بعد أن خرّجه من طريقين عن أبي هريرة من الصحيحين وغيرهما:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٣١/٨-٤٣٢-٧٥٥٧).

(٢) قلت: قد يستر الله لي القيام ببعض ذلك في بحثنا هذا، فجمعتُ فيه - كما ترى - تعقّبات الشيخ نفسه على أوهام الحاكم في مستدرّكه والذهبي في تلخيصه، - فله الحمد والفضل والمثنة -.

(٣) قلت: وفي الباب حديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد (١٦٦١) مرفوعاً: (إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحفظت فرجها، وأطاعت زوجها، قيل لها: ادخلي الجنة من أي أبواب الجنة شئت).

وفيه ضعف، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند ابن حبان (٤١٦٣)، وآخر من حديث أنس بن مالك عند البزار (١٤٦٣) و(١٤٧٣)، ولذلك قوّاه الشيخ في "صحيح موارد الظمان" (٥٢٠/١) و"آداب الزفاف" (٢٨٦).

وحديث حصين بن محصن، عن عمّة له أتت النبي صلى الله عليه وآله في حاجة ففرغت من حاجتها، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله: (أذات زوج أنت؟) قالت: نعم، قال: (كيف أنت له؟) قالت: ما ألوّه إلا ما عجزتُ عنه. قال: (فانظري أين أنت منه، فإنما هو جنتك ونارك). أخرجه أحمد في "المسند" (١٩٠٠٣). وأورده الشيخ في "الصحيحه" (٢٦١٢).

"أخرجه الدارمي، وابن حبان (٩٥٤)، والحاكم (١٧٣/٤)<sup>(١)</sup> وأحمد (٤٤٤/٢) و٤٧٦ و٥٠٠) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: بحسبه أن يكون حسناً؛ فإنّ موسى بن أبي عثمان وأباه لم يوثقهما غير ابن حبان، وعلّقه عنهما البخاري والترمذي<sup>(٢)</sup>.

١٤٥٢ - قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (١٠/٢) عند حديث يرويه مسعر عن أبي عتبة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، مَنْ أَعْظَمُ النَّاسِ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟ قال: «زَوْجُهَا» قلتُ: مَنْ أَعْظَمُ النَّاسِ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ؟ قال: «أُمُّهُ». تعليقا على قول المنذري: "رواه البزار والحاكم، وإسناد البزار حسن".

قلت: لا وَجْهَ لهذا التحسين، ولا لتخصيصه بالبزار؛ فإنّ إسناده (١٤٦٢) كإسناد الحاكم (١٥٠/٤ و١٧٥)<sup>(٣)</sup> ليس خيراً منه؛ فإنّ مداره عندهما على أبي عتبة وهو مجهول، كما قال الحافظ<sup>(٤)</sup>.

١٤٥٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٦٩/٦) عند حديث يرويه مبارك بن فضالة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا أُتِيَ بالشّيء يقول: (أَذْهَبُوا بِهِ إِلَى فُلَانَةٍ فَإِنَّمَا كَانَتْ صَدِيقَةً خَدِيجَةَ، أَذْهَبُوا بِهِ إِلَى فُلَانَةٍ فَإِنَّمَا كَانَتْ تُحِبُّ خَدِيجَةَ):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٢٣٢) .. والحاكم (١٧٥/٤) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! كذا قالوا! وابن فضالة هذا أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "ضعفه أحمد والنسائي، وقال أبو زرعة: يدلّس. وقال أبو داود وأبو حاتم: إذا قال: "حدثنا" فهو ثقة". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، يدلّس ويُسوّي".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٥٨/٤٣٢/٨).

(٢) قلت: موسى بن أبي عثمان - وهو التّبّان - روى عنه جمع من الثقات، منهم سفيان الثوري وشعبة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة". وأبوه روى عنه أيضاً جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وروى البخاري له ولأبيه تعليقا. وقال ابن حجر في كليهما: "مقبول".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٦٦/٤٣٦/٨).

(٤) وقال البزار عقبه كما في "كشف الأستار" (١٧٦/٢): "لا نعلمه مرفوعا إلا بهذا الإسناد، وأبو عتبة لا نعلم حدث عنه إلا مسعر".

قلت: ولم يصرِّح بالتحديث كما ترى، فالسند ضعيف. ومع ذلك سكت عنه الحافظ في "الفتح" (٤٣٥/١٠) .. ففعل ذلك لأنَّ له شاهدا من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا ذبح الشاة فيقول: أرسلوا إلى أصدقاء خديجة). أخرجه البخاري (٣٨١٦ و ٣٨١٨ و ٦٠٠٤) ومسلم (١٣٤/٧) واللفظ له .. من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها<sup>(١)</sup>.

١٤٥٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٧٠/٦) عند حديث يرويه هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها: أن النَّبِيَّ ﷺ (كان يذبح الشاة فيتتبع بها صدائق خديجة بنت خويلد رضي الله عنها):

"أخرجه البخاري (٣٨١٦ و ٣٨١٨ و ٦٠٠٤) ومسلم (١٣٤/٧) واللفظ له .. واستدركه الحاكم<sup>(٢)</sup> على مسلم فوهم".

١٤٥٥ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣١٧/١٠) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن عبد الله المسلي عن الأشعث بن قيس عن عمر بن الخطاب ﷺ مرفوعاً، وفيه قصّة (لا تسأل الرجل فيم يضرب امرأته، ولا تسأله عمّن يعتمد من إخوانه ولا يعتمدهم، ولا تنم إلا على وتر):

"والسِّيَاق للحاكم<sup>(٣)</sup>. وقال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي! كذا قال! مع أنه قال في ترجمة المسلي هذا من "الميزان": "لا يعرف إلا في هذا الحديث، تفرّد عنه داود بن عبد الله الأودي"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) صدق ظلُّ الشيخ رحمه الله؛ فقد قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (٢٧٣/٤-٢٧٤): "هذا حديث حسن .. وأخرجه ابن حبان والحاكم معاً من طريق أسد بن موسى عن مبارك.

ورجال السند الأول من رجال البخاري في الصحيح، لكن لم يخرج لمبارك إلا متابعة، وهو صدوق كان يوصف بالتدليس، وقد رواه بالنعنة. وذكر البزار أنه تفرّد به، لكن يعترض بحديث عائشة". وانظر التعقب الآتي.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٣٦/٨-٤٣٧-٤٣٨/٧٥٦٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٣٧/٨-٤٣٨-٤٣٩/٧٥٧٠).

(٤) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

وقال الحافظ ابن كثير في "مسند الفاروق" (٢٤٥/١): "ورواه الإمام علي بن المدني عن ابن مهدي عن أبي عوانة عن داود الأودي به، ثم قال: وهذا إسناد مجهول، وداود بن عبد الله الأودي لا أعلم أحداً روى عنه إلا زهير وأبو عوانة. قال: وعبد الرحمن المسلي، ويكنى بأبي وبرة، لا أعلم روى عنه غير هذا".

- وانظر: "ضعيف أبي داود/الكبير" (٢٢٣/١٠).

١٤٥٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٨٢٨-٨٣٠) عند حديث يرويه محمد بن سنان القزّاز عن حماد بن مسعدة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نَبهان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ، فَصَبَرَ عَلَى لَأْوَائِهِنَّ وَسَرَائِهِنَّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ إِيَّاهُنَّ). قال: فقال رجل: وابنتان يا رسول الله!؟ قال: (وابنتان). قال رجل: يا رسول الله، وواحدة؟ قال: (وواحدة):

"أخرجه الحاكم (١٧٦/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد"! وأقره الذهبي، ومن قبله المنذري (١١/٨٥/٣)!

قلت: وهذا من العجائب؛ فإنه مسلسل بالعلل:

الأولى: عمر بن نهبان: مجهول عند البخاري وأبي حاتم، والذهبي نفسه، والعسقلاني.

الثانية: عننة ابن جريج وأبي الزبير.

الثالثة: محمد بن سنان القزّاز: كذّبه أبو داود وابن خراش - كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في "الميزان" و"المغني" - . لكنه قد توبع ..

الرابعة: الاضطراب في متنه وإسناده؛ فقال محمد بن عبد الله الأنصاري عن ابن جريج ... به إلى قوله: (الجنة)؛ دون ما بعده. أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" (٦/٤٠٥/٨٦٧٨) من طريقين عنه، أحدهما محمد بن يونس، وزاد ما بعده. لكن محمد بن يونس هذا - هو: (الكديمي) - وكان يضع الحديث على الثقات؛ كما قال ابن حبان وغيره.

وقال البخاري في "التاريخ" (٣/٢/٢٠١): قال سعيد بن يحيى: حدثنا أبي: حدثنا ابن جريج: أخ أبو الزبير عن عمر بن نهبان عن أبي ثعلبة الأشجعي رضي الله عنه: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم: مات لي ولدان؟ فقال: (من مات له ولدان في الإسلام؛ أدخله الله الجنة).

قال ابن أبي حاتم (٣/١٣٨/٧٥٥) عن أبيه: "لا أعرف عمر بن نهبان، ولا أعرف أبا ثعلبة".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٤٤٠/٧٥٧٤).

أقول: فيبدو مما تقدم أنّ آفة هذا الحديث من (عمر بن نبهان)، والاضطراب المذكور منه. والله أعلم. وهو إلى ذلك منكر جداً؛ لمخالفته للأحاديث الأخرى بنحوه، وليس فيها رفع: (وواحدة) .. ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى لا يفرح بها ..".

- وانظر: "الضعيفة" (٥٨٥/١)، وحاشية "ضعيف الترغيب" (١٨/٢).

١٤٥٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (١١٢/٣-١١٣) عند حديث يرويه محمد بن عبد العزيز الراسبي عن أبي بكر بن عبيد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تُدْرِكَا، دَخَلْتُ الْجَنَّةَ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ، وَأَشَارَ بِإصْبَعِيهِ السَّبَابَةَ وَالْوَسْطَى، وَبَابَانِ مُعْجَلَانِ عُقُوبَتُهُمَا فِي الدُّنْيَا: الْبَغْيُ وَالْعُقُوقُ):

"أخرجه الحاكم (١٧٧/٤)<sup>(١)</sup> ... وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وهو كما قال، ولكن فاتهما أنه على شرط مسلم؛ فقد أخرج في "صحيحه" هذه الزيادة فقط من هذا الوجه إلا أنه قال: (عبيد الله بن أبي بكر بن أنس) على القلب. وكذلك أخرجه الترمذي كما تقدم برقم (٢٩٧). وفي رواية أخرى له: (أبي بكر بن عبيد الله) كما في رواية الحاكم هذه، ثم قال عقبها: "والصحيح الأول"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٧٨/٤٤٢/٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣٩٦/٢) متعقباً الحاكم:

"قلت: المتن في مسلم - يعني: طرفه الأول -، أخرجه من طريق أبي أحمد الزبيري عن الراسبي عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس. وأخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن عبيد عن الراسبي كذلك. وأخرجه عن إبراهيم بن أبي العنبر فقال فيه: عن عبيد الله بن أبي بكر عن أبيه عن جدّه، وأما رواية الحاكم هذه فوهم".

قلت: وقد ذكر الشيخ في تنمة تخريجه شواهد للجملّة الأخير من الحديث، فانظرها غير مأمور.

## كِتَابُ اللَّبَاسِ

١٤٥٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٢١٢/٦-٢١٣) عند حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه ﷺ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟ قال: «أَحْفَظُ عَوْرَتِكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ...»:

"أخرجه أصحاب السنن الأربعة والبيهقي وغيرهما، وصححه الحاكم<sup>(١)</sup> والذهبي، وإنما هو حسنٌ فقط، وهو مُخرَج في كتابي "آداب الزفاف" (ص ٣٤)"<sup>(٢)</sup>.

١٤٥٩ - قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٢٦٥/١-٢٦٧) عند حديث يرويه الحاكم من طريق سفيان عن سالم أبي النضر عن زُرعة بن مسلم بن جرهد عن جدّه جرهد ﷺ: أن النبي ﷺ أبصره، وقد انكشفت فخذُه في المسجد، وعليه بُردة، فقال: «إِنَّ الْفَخْدَ مِنَ الْعَوْرَةِ»:

"وعلته الجهالة والاضطراب المؤدّي إلى عدم الثقة به؛ فقد أخرجه أبو داود (١٧١/٢) والطحاوي في "المشکل" .. وأحمد (٤٧٨/٣) كلهم عن مالك عن أبي النضر عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه عن جرهد.

ورواه الدرامي .. والطحاوي في "شرح المعاني" .. عن مالك عن أبي النضر عن زرعة بن عبد الرحمن عن أبيه مرفوعاً به. فجعله من مسند عبد الرحمن بن جرهد.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٨٦/٤٤٩/٨).

(٢) اقتصر الشيخ على تحسينه لأجل بهز بن حكيم وأبيه، فكلاهما صدوق كما في "التقريب".

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله الحافظ في تصرفاته .. ثم إنّ من سمى الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٤٧٩/١-٤٨٠).

وأخرجه الترمذي، والحاكم (١٨٠/٤)<sup>(١)</sup>، وأحمد (٤٧٨/٣) من طريق سفيان بن عيينة عن أبي النضر عن زرعة بن مسلم بن جرهد عن جدّه عن جرهد.

وأخرجه الدارقطني (٨٣) عن سفيان به، إلا أنه زاد فيه فقال: عن زرعة بن مسلم عن أبيه عن جدّه. فقد اختلف فيه على سفيان كما اختلف على مالك، واختلف هذان؛ فمالك يقول: زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد، وسفيان يقول: زرعة بن مسلم بن جرهد.

وخالفهم أبو الزناد فقال: عن عمّه زرعة بن عبد الله بن جرهد عن جدّه جرهد. فسّماه زرعة بن عبد الله. أخرجه الطحاوي في "المشكّل" (٢٨٦/٢) ..

ورواه الترمذي، وأحمد عن معمر فقال: عن أبي الزناد: أخبرني ابن جرهد عن أبيه به. وفي رواية لأحمد والدارقطني عن سفيان عن أبي الزناد. ورواه عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن جرهد عن أبيه. أخرجه الترمذي، والطحاوي فيها، وأحمد عن الحسن بن صالح عنه، وزاد الطحاوي في رواية له فقال: عن عبد الله بن مسلم بن جرهد عن أبيه: أنّ النبي ﷺ قال ... فذكره. فجعله من مسند مسلم بن جرهد.

فهذا اضطراب شديد لا يهتدى الباحث بسببه إلى ترجيح رواية على أخرى، وهو موجبٌ ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط كما ذكر العلماء في (مصطلح الحديث) وقد قال الحافظ في "شرح البخاري": "وضّعه المصنّف في "التاريخ" للاضطراب في إسناده، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في "تغليق التعليق".

قلت: وكذلك ضعفه ابن القطان ...

والعلة الثانية: أنّ زرعة وأباه غير معروفين الحال ولا مشهورين الرواية.

ومنه تعلم أنّ قولَ الحاكم: "إنه حديث صحيح الإسناد". غير صحيح وإن وافقه الذهبي<sup>(٢)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٨٨/٤٥٠/٨).

(٢) قلت: حديث جرهد هذا وإن ضعف الشيخ إسناده، فقد قوى متنه بشواهد أخرى عن جماعة من الصحابة، فقال في "الإرواء" (٢٩٧/١-٢٩٨) بعد أن خرج حديث عليّ في هذا الباب، وضعفه جداً: "لكن في الباب عن جماعة من الصحابة: منهم جرهد، وابن عباس، ومحمد بن عبد الله بن جحش، وهي وإن كانت أسانيداً كلها لا تخلو من ضعف كما بينته في "نقد التاج" رقم (٥٨)، وبينه قبلي الحافظ الزيلعي في "نصب الراية" (٢٤٣ - ٢٤٥)؛ فإن بعضها يقوى بعضاً، لأنه ليس فيها متهم، بل عللها تدور بين الاضطراب والجهالة والضعف المحتمل، فمثلها مما يطمئن القلب لصحة

١٤٦٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩٩/٥) عند حديث يرويه هشام بن سعد عن قيس بن بشر التَّغْلِي عن ابن الحنظلية رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصة (إنكم قادمون على إخوانكم، فأحسنوا لباسكم، وأصلحوا رجالكم، حتى تكونوا كأنكم شامة في الناس، إن الله لا يحب الفحش والتَّفحُّش):

"أخرجه أبو داود (٣٧٩/٢-٣٨٠ / طبع الحلبي)، والحاكم (١٨٣/٤)<sup>(١)</sup> .. والسياق للحاكم، وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وهذا من عجائبه؛ فقد قال في ترجمة قيس بن بشر: "عن أبيه، لا يعرفان!" وانظر تعليقي على "رياض الصالحين" (ص ٣٣١ - ٣٣٢ / الطبعة الأولى الشرعية)<sup>(٢)</sup>. - وانظر: "الإرواء" (٢٠٩/٧).

١٤٦١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٣٧/٢-٣٣٨) عند حديث يرويه أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعاً (مَنْ تَرَكَ اللَّبَاسَ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَوَاضَعًا لِلَّهِ، دَعَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يُخَيَّرَهُ مِنْ حُلِّ الْإِيمَانِ، يَلْبَسُ أَيُّهَا شَاءَ):

"أخرجه الترمذي (٧٩/٢)، والحاكم (١٨٣/٤)<sup>(٣)</sup>، وأحمد (٤٣٩/٣) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

---

الحديث المروي بما، لا سيما وقد صحَّح بعضها الحاكم ووافقه الذهبي! وحسن بعضها الترمذي، وعلَّقها البخاري في صحيحه فقال (١٠٥/١): "باب ما يذكر في الفخذ. وروي عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ: (الفخذ عورة). قال أنس: حسر النبي ﷺ عن فخذ. وحديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط، حتى نخرج من اختلافهم". بل قال البيهقي بعد أن ساق أحاديث هؤلاء الثلاثة: "وهذه أسانيد صحيحة ينتج بها! ..".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٥٩٩/٤٥٧/٨).

(٢) قال الشيخ هناك: "قلت: لم أر من صرح بتضعيفه [يعني: قيس بن بشر] وإنما علَّة الحديث من أبيه، فإنه لا يعرف. أنظر "الإرواء" رقم (٢١٢٣).

قلت: قيس بن بشر، قد عرفه أبو حاتم الرازي وقال فيه (٩٤/٧): "ما أرى بمحدثه بأساً". واعتمده الذهبي في "الكاشف". ونقل ابن أبي حاتم بإسناده عن هشام بن سعد أنه قال فيه: "رجلٌ صِدْقٍ". وذكره ابن حبان في "الثقات". وأما أبوه بشر بن قيس التَّغْلِي، فهو تابعي كبير، وروى عنه اثنان، وكان جليساً لأبي الدرداء، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر: "صدوق".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٠٠/٤٥٨-٤٥٧/٨).

قلت: والأقرب إلى الصواب أنه حسن كما قال الترمذي؛ فإنّ في أبي مرحوم بعض الكلام، لكنه لا يضّرّ في حديثه كما بينته في "الإرواء" (١٩٨٩).

لاسيما ولم يتفرّد به، بل تابعه زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ به. أخرجه أحمد (٤٣٨/٣) وأبو نعيم، والحاكم أيضا (٦١/١) ذكره شاهداً، وقال: "يتفرّد به زبّان! كذا قال، وكأنه نسي طريق أبي مرحوم المتقدمة<sup>(١)</sup>. وزبّان فيه ضعفٌ من قبل حفظه"<sup>(٢)</sup>.

١٤٦٢ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (١٩١/٥) عند حديث يرويه محمد بن المهاجر عن العباس بن سالم اللّخمي عن أبي سلام الأسود عن ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (حَوْضِي ما بين عدنّ إلى عمّان البلقاء، ماؤه أشدّ بياضاً من اللّبن، وأخلى من العسل، وأكوابه عددُ النّجوم ..): "قلت: ورجاله ثقات. وكذلك رواه أحمد (٢٧٥/٥)، والحاكم (١٨٤/٤)<sup>(٣)</sup>، وقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي. لكن بيّنت رواية ابن ماجه أنه منقطع؛ ففيها أنّ العباس بن سالم الدّمشقي قال: نُبِتَتْ عن أبي سلام الحبشي.

لكن له طريق أخرى صحيحة عن أبي سلام، وقد خرّجتها في "الصحيحة" (١٠٨٢)<sup>(٤)</sup>.

١٤٦٣ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٢١٣/٤) عند حديث يرويه موسى بن جبير عن عباس بن عبد الله [وقيل: عبيد الله] بن عباس بن عبد المطلب عن خالد بن يزيد بن معاوية عن دحيّة ابن

---

(١) قال الحافظ في "إتحاف المهرة" (١٣/٢١٧/١٦٦١٢): وقال - يعني: الحاكم - : تفرّد به زبّان ... ثم نقض على نفسه، فأخرجه في كتاب اللباس: عن الحسين بن الحسن بن أيوب، ثنا أبو يحيى ابن أبي مسرّة، ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا سعيد بن أبي أيوب، عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن ميمون، عن سهل، به. وقال: صحيح الإسناد.

(٢) قال الذهبي في "الكاشف" وابن حجر في "التقريب": "ضعيف".

قلت: وسهل بن معاذ فيه ضعفٌ لاسيما في روايات زبّان عنه كما قال الحافظ في "التقريب"، وهذه منها. وانظر ما سبق في بحثنا هذا تحت رقم (٤٤).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٤٥٨-٤٥٩/٧٦٠٢).

(٤) ذكر له الشيخ ثمّت طريقين عن أبي سلام، وشاهداً من حديث ابن عمر.

وأبو سلام الحبشي -وهو ممتور الأسود- لم يسمع من ثوبان فيما قاله ابن معين، وأحمد بن حنبل، وعليّ بن المدني وأبو حاتم.

خَلِيفَةَ الْكَلْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى هِرَقْلَ، فَلَمَّا رَجَعَ أَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُبْطِيَّةً، فَقَالَ: «اجْعَلْ صَدِيعَهَا قَمِيصًا، وَأَعْطِ صَاحِبَتَكَ صَدِيعًا تَحْتَمِرُ بِهِ». فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: «مُرَّهَا تَجْعَلُ تَحْتَهَا شَيْئًا لَنَا لَا يَصِفَ»:

"وإسناده ضعيف، وصححه الحاكم<sup>(١)</sup>! لكن له شاهد - بسند حسن - من حديث أسامة بن زيد .. نحوه، وهو مُخْرَجٌ في "جلباب المرأة المسلمة" (ص ١٣١)." .

- وقال في "الثمر المستطاب" (٣١٨/١-٣١٩) عند الحديث السابق بعد أن خرجه من حديث أسامة بن زيد<sup>(٢)</sup>:

"وقال [البيهقي] عقبه: "رواه يحيى بن أيوب فقال: عباس بن عبيد الله بن عباس." وهو الصواب .. قال الحافظ في "التقريب": وهو - يعني: عباساً هذا - "مقبول". والراوي عنه موسى بن جبير: "مستور"<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦١٢/٤٦٤/٨).

(٢) قال الشيخ في تحريجه: "الحديث إسناده حسن، وهو من رواية أسامة بن زيد قال: كساني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبضية كثيفة مما أهداها له دحية الكلبي فكسوتها امرأتي فقال: (ما لك لم تلبس القبضية؟) قلت: كسوتها امرأتي فقال: (مرها فلتجعل تحتها غلالة فإني أخاف أن تصف حجم عظامها). أخرجه أحمد، والبيهقي من طريق عبد الله بن محمد ابن عقيل عن محمد بن أسامة بن زيد عنه.

والحديث أورده في "المجمع" وقال: "رواه أحمد، والطبراني، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وحديثه حسن وفيه ضعف". قلت: وله شاهد من حديث دحية نفسه ..

(٣) قلت: ثم استقر رأي الشيخ رحمه الله على تحسين حديثهما، وتعقب قول ابن حجر فيهما، فقال في عباس بن عبيد الله في «الصححة» (١٤٤١/٧): "... وأما إعلال ابن القطان إياه بقوله: "لا يعرف حاله"، ونحوه قول الحافظ فيه: "مقبول"؛ فهو مردود، ومستدرك برواية أربعة من الثقات عنه، وذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٢٥٨/٥)". وانظر: «ضعيف أبي داود/الكبير» (٢٦١/٩).

وقد علقت على هذه الترجمة في كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٣٠٤) بقولي: "قال الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (١٣٢/٤): "وعباس بن عبيد الله بن عباس روى عنه أيوب السخيتاني مع جلالته وانتقاده للرجال، حتى قال أحمد: لا تسأل عن روى عنه أيوب، وذكره ابن حبان في «الثقات»". وقال الذهبي في «الكاشف»: "ثقة". وأما موسى بن جبير، فقد قال فيه في «الصححة» (٧٧١/٦-٧٧٢): "روى عنه جمع من الثقات منهم الليث بن سعد وبكر بن مضر وعمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: "ثقة"، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥١/٧) وقال: "يخطئ ويخالف". وقال الحافظ: "مستور".

قلت (الألباني): والصواب قول الذهبي المتقدم: "ثقة" لرواية الجماعة عنه، وقد يكون له أخطاء كما يشير إليه قول ابن حبان المتقدم".

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لكنه يتقوى بما قبله. والله أعلم.  
وقد رواه الحاكم أيضاً وصحّحه، وأعله الذهبي بالانقطاع"<sup>(١)</sup>.

١٤٦٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٧٣/٤) عند حديث يرويه زيد بن الحُبَاب عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بُريدة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يَخْطُبُ، فَأَقْبَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ، فَجَعَلَا يَعْثُرَانِ وَيَتَّوَمَانِ، فَنَزَلَ فَأَخَذَهُمَا فَوَضَعَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ {إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ}. رَأَيْتُمْ هَذَيْنِ فَلَمْ أَصْبِرْ، ثُمَّ أَخَذَ فِي خُطْبَتِهِ»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات كلهم على شرط مسلم ولم يخرجهم ..  
وأخرجه ابن ماجه (٣٧٧/٢) .. والحاكم (١٨٩/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وفيه نظر؛ فإنَّ الحسين بن واقد لم يخرج له البخاري إلا تعليقاً. وزيد بن الحباب لم يخرج له أصلاً! ولكنه قد توبع؛ فأخرجه النسائي (٢٠٩/١ و ٢٣٥)، والترمذي (٣٤٠/٤ - تحفة) .. والحاكم أيضاً (٢٨٧/١) .. من طرق أخرى عن الحسين بن واقد ... به. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم؛ فأصاب هنا؛ ووافقه الذهبي"<sup>(٣)</sup>.

---

وقال في «الصحيحة» (١٤٤١/٧): "ونحوه موسى - وهو ابن جبر الأنصاري-، فقد قال فيه ابن القطان أيضاً: "لا يعرف حاله"، وقال الحافظ: "مستور"! مع أنه قد روى عنه جمع كبير من الثقات، لكن قال ابن حبان في «ثقاته»: "ثقة يخطئ"! وهذا لا يضره، فهو وسط".

وقد علقت على هذه الترجمة في كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٦٠٣) بقولي: "وقال البزار في "مسنده" (٢٤٨/١٢): "ليس به بأس".

(١) يعني: بين خالد بن يزيد بن معاوية وبين دحية الكلبي، وقد صرح بذلك في "المهذب في اختصار السنن الكبرى" (٦٧٣/٢) فقال: "قلت: خالد لم يدرك دحية، والراوي عن خالد مجهول". ونقل ذلك عنه الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٢٩/٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٢٤/٤٧٠/٨).

(٣) وصحّحه على شرط مسلم - أيضاً - الحافظ ابن عبد الهادي في "تنقيح التحقيق" (٥٦٩/٢).

وقال الحافظ الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٤٣/٤): "وكذلك رواه ابن حبان .. والحاكم في مستدركه .. في كتاب اللباس وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأقره الذهبي، وهو مما ينتقد عليه فإنَّ الحسين بن واقد احتج به مسلم فقط". وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (١٤٧).

١٤٦٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٨٠/٤) عند حديث يرويه هشام عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن خالد بن معدان عن جبير بن نفيير عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما: أنّ رسول الله ﷺ رأى عليه ثوبين مُعَصْفَرَيْن، فقال: (إنّ هذه ثيابُ الكفّارِ، فلا تلبسها):

"رواه مسلم (١٤٤/٦) وأحمد (١٦٢/٢ و ٢٠٧ و ٢١١) .. من طرق عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث أنّ ابن معدان أخبره أنّ جبير بن نفيير أخبره عن عبد الله بن عمرو ..

ومن أسانيد أحمد: حدثنا يحيى عن هشام الدستوائي به. ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (١٩٠/٤)<sup>(١)</sup> إلا أنه لم يذكر جبير بن نفيير في إسناده، وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه!" ووافقه الذهبي، وقد وهما في استدراكه على مسلم".  
- وانظر: حاشية "جلباب المرأة المسلمة" (ص ١٨٣).

١٤٦٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٦١/١) عند حديث يرويه القاسم عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يلبس حريراً، ولا ذهباً):  
"أخرجه الحاكم (١٩١/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: بل هو حسن<sup>(٣)</sup>؛ فإنّ القاسم - وهو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة -، قد تكلم فيه بعضهم، والراجع من مجموع كلام العلماء فيه أنه حسن الحديث، وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق"<sup>(٤)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٧٢-٤٧١/٨-٧٦٢٧).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٧٣/٨-٧٦٣١).

(٣) قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرّة - إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم قريباً تحت حديث (١٤٥٨).

(٤) وتعقبه صاحباً "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ثقة، وثقه البخاري وابن معين، ويعقوب بن سفيان، والترمذي، والجوزجاني، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وأبو إسحاق الحربي. وضعفه المفضل بن غسان الغلابي، وابن حبان. وقد أبان غير واحد من العلماء الجهابذة مثل البخاري، وأبي حاتم، وابن معين أنّ المناكير في حديثه إنما تجيء من رواية بعض الضعفاء عنه مثل جعفر بن الزبير، وعلي بن يزيد، وبشر بن نمير، ونحوهم".

قلت: وحديث أبي أمامة هذا أصله في صحيح مسلم (٢٠٧٤) من طريق شعيب بن إسحاق الدمشقي عن الأوزاعي عن شداد أبي عمار عن أبي أمامة بلفظ: (من لبس الحرير في الدنيا، لم يلبسه في الآخرة).

١٤٦٧ - قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٣/٢) عند حديث يرويه قتادة عن داود السّراج عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ، وَإِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ لَبَسَهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَلَمْ يَلْبَسْهُ» تعليقاً على تصحيح الحاكم<sup>(١)</sup> لإسناده:

"قلت: كذا قال، وفيه داود السّراج، وهو مجهول كما قال ابن المديني وغيره<sup>(٢)</sup>. وهو بشرطه الثاني منكر، لأنه لم يرد في أحاديث الباب الصحيحة، وترى بعضها في "الصحيح"<sup>(٣)</sup>.  
- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (٤٦٤/٢).

١٤٦٨ - قال الألباني في حاشية "التعليقات الرّضية على الروضة النّدية" (١١٢/٣) عند حديث يرويه ابن جريج عن عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إِنَّمَا هَيَّ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُصْمِتِ إِذَا كَانَ حَرِيرًا»:

".. تابعه (يعني: حُصيف بن عبد الرحمن) عكرمة بن خالد - وهو ثقة - عند أحمد (رقم ٢٨٥٨)، وعنه الحاكم (١٩٢/٤)<sup>(٣)</sup>، وقال: "صحيح على شرطهما"، ووافقه الذهبي. وإنما هو على شرط البخاري فقط<sup>(٤)</sup>، وصححه أيضا الحافظ في "الفتح" (٢٤٢/١٠).

١٤٦٩ - قال الألباني في "الإرواء" (٤٨/٧) عند حديث يرويه أبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ..):

"أخرجه ابن ماجه (٣٢٨٥)، وكذا أبو داود (٤٠٢٣)، والترمذي (٢٥٧/٢) .. والحاكم (٥٠٧/١ و ١٩٢/٤)<sup>(٥)</sup> .. وقال الترمذي: "حديث حسن غريب".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٣٣/٤٧٤/٨).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٣٤/٤٧٥-٤٧٤/٨).

(٤) كذا قال الشيخ! والواقع أنّ رواته كلّهم أخرجوا لهم في الصحيحين. وعادة الشيخ أن يصحّح ما كان كذلك على شرط الشيخين. نعم لم يُجَرِّجَا لعكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير شيئاً، ولم يُجَرِّجْ مسلم لابن جريج عن عكرمة بن خالد شيئاً. فهو ليس على شرطهما من هذه الجهة.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٣٨/٤٧٧/٨).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وتعقبه الذهبي بقوله: "أبو مرحوم ضعيف"، وأورده في "الضعفاء" وقال: "ضعفه يحيى بن معين".

قلت: قد ضعفه أيضاً أبو حاتم فقال: "يكتب حديثه ولا يحتج به".

وقال النسائي: "أرجو أنه لا بأس به". وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٨٤/٢).

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، زاهد".

قلت: فمثله يتردد النظر بين تحسين حديثه، وتضعيفه، ولعلّ الأوّل أقرب إلى الصواب؛ لأنّ الذين ضعفوه، لم يُفسِّروه، ولم يبنوا [كذا، والصواب: يُبيّنوا] سبب ضعفه، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

١٤٧٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٣٧/٢) عند حديث يرويه عبد الله بن عمر عن أخيه عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها: أنّ رجلاً أتى النبي ﷺ على برذون، عليه عمامة، قد أرخى طرفها بين كتفيه، فسألت النبي ﷺ؟ فقال: (رأيتُه؟ ذاك جبريل عليه السلام)<sup>(٢)</sup>:

"أخرجه أحمد (١٤٨/٦، ١٥٢) والحاكم (١٩٣/٤-١٩٤)<sup>(٣)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: وقد وهما؛ فإنّ فيه عبد الله بن عمر العمري المكبر، وهو ضعيف<sup>(٤)</sup>.

١٤٧١ - قال الألباني في حاشية "جلباب المرأة المسلمة" (ص ٧٨) عند حديث يرويه الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة: أنّ عائشة رضي الله عنها كانت تقول لما نزلت هذه

---

(١) قلت: وفيه سهل بن معاذ؛ ضعفه ابن معين، واضطرب فيه قول ابن حبان، فذكره في "الثقات" ثم ذكره في "المجروحين". ووثقه العجلي. وقال ابن حجر في "التقريب": "لا بأس به". وقال الذهبي في "الكاشف": "فيه لين".

والحديث خرجه الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١٢٢/١-١٢٣) وقال: "هذا حديث حسن، أخرجه أبو داود عن نصر بن الفرج. والترمذي عن محمد بن إسماعيل، كلاهما عن أبي عبد الرحمن المقرئ..

وأخرجه الحاكم من وجهين عن المقرئ. وعليه درك في تصحيحه لما في سهل والراوي عنه من المقال.."

(٢) قلت: ذكره الشيخ شاهداً لحديث الباب (كان إذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه) مع شواهد أخرى.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٧٩/٨-٤٨٠/٤٢٤٢٧٦).

(٤) كما في "التقريب".

الآية: {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ}. أَخَذَنَ النِّسَاءُ أُزْرَهُنَّ، فَشَقَّقْنَهَا مِنْ قَبْلِ الْحَوَاشِي، فَاخْتَمَرْنَ بِهَا»:

"أخرجه البخاري (١٨٢/٢ و ٣٩٧/٨) .. واستدرك الحاكم (١٩٤/٤)<sup>(١)</sup> الرواية الثانية على الشيخين، فوهم في استدراكه على البخاري"<sup>(٢)</sup>.

١٤٧٢ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٢١٣/٤) عند حديث يرويه حبيب بن أبي ثابت عن وهب مولى أبي أحمد عن أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَحْتَمِرُ، فَقَالَ: «لَيْتَنِي لَا لَيْتَيْنِ»:

"وإسناده ضعيف، وصححه الحاكم (١٩٤/٤-١٩٥)<sup>(٣)</sup>، ووافقه الذهبي!"<sup>(٤)</sup>.

١٤٧٣ - قال الألباني في "تمام المنة" (ص ٧٥) عند حديث يرويه القاسم بن حسان عن عمه عبد الرحمن بن حرملة عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن نبي الله ﷺ «كَانَ يَكْرَهُ عَشْرَةَ خِصَالٍ: الصُّفْرَةَ - يَعْنِي: الخُلُقَ - وَتَغْيِيرُ الشَّيْبِ، وَجَرُّ الإِزَارِ...»:

"رواه أبو داود (١٩٧/٢)، وأحمد .. وعبد الرحمن هذا قال ابن المديني فيه: "لا نعرفه من أصحاب ابن مسعود". وقال البخاري: "لا يصح حديثه". يعني هذا؛ فقد ساقه الذهبي عقب عبارة البخاري هذه ثم قال الذهبي: "وهذا منكر". ثم سها الذهبي عن هذا فوافق في "التلخيص" الحاكم على تصحيحه للحديث في "المستدرك"<sup>(٥)</sup>!

وأما توثيق ابن حبان لعبد الرحمن هذا فلا يُعتدُّ به لما ذكرته في "المقدمة"، ولذلك لم يلتفت إلى توثيقه لهذا الرجل الذهبي في "الميزان" والحافظ في "التقريب" حيث أفاد أنه ليين الحديث"<sup>(٦)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٤٥/٤٨١/٨).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٧٠٦/١٧) متعقباً الحاكم: "قلت: قد أخرجه البخاري".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٤٦/٤٨٢-٤٨١/٨).

(٤) ضعفه الشيخ لأجل وهب مولى أبي أحمد، وهو مجهول كما في "التقريب". وقال الذهبي في "الميزان": "لا يعرف".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٤٧/٤٨٢/٨).

(٦) قلت: وابن أخيه القاسم بن حسان، قال الذهبي في "الميزان": "قال البخاري: حديثه منكر، ولا يعرف". وقال ابن حجر: "مقبول". ونقل الحافظ في "التهذيب" توثيقه عن أحمد بن صالح، وذكره ابن حبان والعجلي في "الثقات".

## كِتَابُ الطِّبِّ

١٤٧٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٦/٢) عند حديث يرويه أبو قلابة عبد الملك ابن محمد الرقاشي بإسناده عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً (ما نَزَلَ اللهُ مِنْ دَاءٍ، إِلَّا وَقَدْ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، وَفِي أَلْبَانِ الْبَقَرِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ):

"أخرجه الحاكم (١٩٦/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. وفيما قالاه نظر؛ فإنّ رجاله على شرط مسلم غير الرقاشي، ثم هو ضعيف الحفظ قال الحافظ: "صدوق يخطئ، تغير حفظه". قلت: فمثله يحتج به فيما وافق غيره، أما فيما خالف أو تفرد فلا، وقد تفرد هنا بقوله: (شفاء من كل داء)"<sup>(٢)</sup>.

١٤٧٥ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ١٤٥) عند حديث يرويه سويد بن عبد العزيز عن عيسى بن عبد الرحمن عن زرّ بن حُبَيْش عن صفوان بن عَسَّال رضي الله عنه قال: قالوا: يا رسول الله أنتدأوى؟ قال: «تَعَلَّمَنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُنَزَلْ دَاءٌ، إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ» قالوا: وما هو؟ قال: «الهُرْمُ» بعد أن خرّجه من حديث جماعة من الصحابة: "أخرجه الحاكم (١٩٧/٤)<sup>(٣)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!"<sup>(٤)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٥٢/٤٨٩/٨).

(٢) قلت: وقد اختلف فيه على قيس بن مسلم على أوجه، أشار الشيخ في تنمة تخريجه إلى بعض ذلك، ثم قال: "وجملة القول: أنّ الصواب في إسناد الحديث أنه من مسند ابن مسعود لاتفاق الجميع عليه خلافاً لأبي خالد الدالاني، وفي متنه لفظ المسعودي لمتابعة من ذكرنا له خلافاً للرقاشي. والله أعلم".

وانظر: "علل الدارقطني" (٢٨-٢٩)، "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (١٦٦٠-١٦٦٧).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٥٦/٤٩١-٤٩٠/٨).

(٤) يشير الشيخ بتعجبه إلى خطأ الحاكم في تصحيحه لهذا الحديث، مع أنّ في إسناده سويد بن عبد العزيز، وهو ضعيف كما في "التقريب".

١٤٧٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣/١٢٠-١٢١) عند حديث يرويه إبراهيم بن طهمان عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (كان سليمان بن داود عليه السلام إذا قام في رمضان، رأى شجرةً نابتةً بين يديه، فقال: ما اسمك؟ فتقول: كذا. فيقول: لأي شيء أنت؟ فتقول: لكذا. فإن كانت لدواءٍ كُنْتِ، وإن كانت لغرسٍ غُرِست ..):

"أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢٢٨١)، والحاكم (٤/١٩٧-١٩٨<sup>(١)</sup>) و(٤٠٢) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر من وجهين:

الأول: أنّ عطاء بن السائب كان اختلط، وليس ابن طهمان ممن روى عنه قبل الاختلاط، وقد خالفه جرير فقال: عن عطاء بن السائب به موقوفاً على ابن عباس. أخرجه الحاكم (٤٢٣/٢) وصححه أيضاً، ووافقه الذهبي.

الثاني: أنّ عطاء قد خولف في رفعه، فقد رواه سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير به موقوفاً على ابن عباس أيضاً. أخرجه الحاكم (٤/١٩٨) وابن عساكر من طريق الأحوص بن جواب الضبي: حدثنا عبد الجبار بن عباس الهمداني عن سلمة بن كهيل به. قلت: وهذا سند صحيح لا علة فيه، وهو يشهد أنّ أصل الحديث موقوف كما رواه جرير عن عطاء، وهو الصواب، وهو الذي رجّحه الحافظ ابن كثير<sup>(٢)</sup>. - وانظر: "الضعيفة" (١٤/١٦٧).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٤٩١-٤٩٢-٧٦٥٧).

(٢) ورجّحه قبله البرّار (١١/٢٧٠)، فقال بعد أن خرّجه من طريق ابن طهمان:

"حدثنا أحمد بن أبان، قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحوه، ولم يسنده. وهذا الحديث قد رواه جماعة عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً، ولا نعلم أسنده إلا إبراهيم بن طهمان". قلت: وسفيان بن عيينة ممن سمع من عطاء قديماً قبل الاختلاط، وترك حديثه بعد الاختلاط. قال الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/١٨١) في ذكر مَنْ سمع من عطاء بن السائب قبل أن يتغيّر: "ومنهم سفيان بن عيينة، روى الحميدي عن سفيان قال: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قَدَمَةً فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعته منه فيخلط فيه، فاتقته واعتزلته.

قال أبو داود قال أحمد: "سماع ابن عيينة مقارب - يعني من عطاء بن السائب - سمع بالكوفة".

١٤٧٧ - قال الألباني في "تخريج أحاديث مشكلة الفقر" (ص ١٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عمرو بن الحارث ويونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي خزيمة بن يعمر - أحد بني الحارث بن سعد - عن أبيه: أنه قال لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، أرأيتَ دواءً ننداوى به، ورُفَى نَسْتَرَقِيهَا، وَنُقِيَ نَتَّقِيهِ، هل يَرُدُّ ذلك من قَدَرِ الله من شيء؟ فقال رسول الله ﷺ: (إنه من قَدَرِ الله):

"تنبيه: ذكر الهيثمي الحديث في "المجمع" (٨٥/٥) هكذا: "وعن الحارث بن سعد عن أبيه .. رواه الطبراني، والحارث: لم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح غير أبي خزيمة".

هكذا في المطبوعة (خرابة). وأنا أظن أنه تحرّف على الناسخ أو الطابع وأنّ الصواب (خزيمة). والذي نبهني إلى هذا أنني رأيت في ترجمة أبي خزيمة المذكور في الطريق الأولى أنه (أحد بني سعد بن الحارث بن هذيم) فتعقبه الحافظ بقوله في "تهذيب التهذيب" بقوله: "صوابه: أحد بني الحارث بن سعد بن هذيم، كذا جاء مُصَرَّحاً به في رواية الحاكم في "المستدرک" لهذا الحديث من طريق الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه، وهو الصواب".

ورواية الحاكم<sup>(١)</sup> هذه هي التي سبقت الإشارة إليها آنفاً من طريق يونس وعمرو، ولكن وقع فيه تحريف عجيب استفدت تصحيحه من كلمة ابن حجر السابقة، وذلك أنه وقع هكذا (.. عن ابن شهاب أنّ أبا خزيمة بن يعمر حدثني الحارث بن سعد حدثه أنّ أباه حدثه). فمن الواضح أنّ قوله (حدثني) محرّف من (أحد بني)<sup>(٢)</sup>.

١٤٧٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٣/٤) عند حديث يرويه زيد بن الحُبَاب عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً (عليكم بالشفاءين: العسل، والقرآن):

"رواه ابن ماجه (٢/رقم ٣٤٥٢)، والحاكم (٤/٢٠٠<sup>(٣)</sup> و٤٠٣) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٩٦/٨-٤٩٧-٤٩٧/٨) (٧٦٦١).

(٢) وقع ذلك التحريف في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، وهو كذلك في بعض نسخ المستدرک، كما نبّه على ذلك محققوا طبعة دار المنهاج، ووقع في طبعتهم وطبعة دار التأصيل على الصواب.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٩٨/٨) (٧٦٦٤).

قلت: وإنما هو على شرط مسلم؛ فإنَّ أبا الأحوص - وهو عوف بن مالك الجشمي - لم يحتجَّ به البخاري في صحيحه، لكن أبو إسحاق هذا مدلس مع أنه كان اختلط، لكن رواه شعبة عنه عند الخطيب في "تاريخه"، فبقيت علَّة العنعنة، مع المخالفة في رفعه، فقد أخرجه الحاكم من طريق وكيع عن سفيان به موقوفاً<sup>(١)</sup>.

١٤٧٩ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّوَاة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة" (٢٧٢/٤) عند حديث يرويه عبد الحميد بن جعفر عن عتبة بن عبد الله التيمي عن أسماء بنت عميس رضي الله عنها: أنَّ رسول الله ﷺ سألها: «بِمَاذَا تَسْتَمِشِينَ؟». قالت: كُنْتُ اسْتَمِشِي بِالشُّبْرُمِ. قال: «حَارٌّ حَارٌّ». قالت: ثُمَّ اسْتَمِشَيْتُ بِالسَّنَا. فقال رسول الله ﷺ: «لَوْ أَنَّ شَيْئًا كَانَ فِيهِ الشِّفَاءُ مِنَ الْمَوْتِ، لَكَانَ السَّنَا»:

"فيه عتبة بن عبد الله - ويُقال: اسمه زرة - وهو مجهول، كما في "التقريب".

ثم هو منقطع؛ بينه وبين أسماء رجلٌ لم يُسَمَّ، كما دَكَر في "التهذيب". ومن هذا الوجه: أخرجه أحمد (٣٦٩/٦)، وصحَّحه الحاكم (٢٠٠/٤-٢٠١)<sup>(٢)</sup>، ووافقه الذهبي!

١٤٨٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٦٠/٤) عند حديث يرويه زيد بن الحُبَاب عن سعيد بن سُويد السَّابِرِي عن خالد بن رَبَاحِ البَصْرِي عن أبي الصَّدِّيقِ النَّاجِي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (خَيْرُ تَمْرِكُمُ الْبَرْئِيُّ؛ يُخْرِجُ الدَّاءَ وَلَا دَاءَ فِيهِ)<sup>(٣)</sup>:

(١) وكذا أخرجه ابن أبي شيبَةَ (١٤٢/١٢) من طريق أبي معاوية وابن نُمَيْر، والحاكم من طريق محمد بن عبيد، ثلاثتهم عن الأعمش عن خيثمة عن الأسود عن عبد الله بن مسعود موقوفاً. ووقع عند الحاكم (عن خيثمة والأسود).

وأخرجه البيهقي في "الكبرى" (٣٤٤/٩) من طريق زيد بن الحباب، ثم قال: "رَفَعَهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ، وَالصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ، وَرَوَاهُ وَكَيْعٌ عَنِ سَفْيَانَ مَوْقُوفاً". ثم رواه من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به موقوفاً. وإسرائيل من أثبت الناس في جدِّه أبي إسحاق. وقال ابن عدي في "الكامل" (١١١/٥): "ولا نحفظه عن وكيع، ولا عن غيره من أصحاب الثوري، إلا موقوفاً". وقال الدارقطني في "العلل" (٣٢٢-٣٢٣/٥): "ووقفه يحيى القطان، وأبو حذيفة، عن الثوري، وهو الصحيح". وقال ابن كثير في "تفسيره" (٥٨٤/٤): "وهو - يعني: الموقوف - أشبه".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٧٠/٥٠١/٨).

قلت: هذا الحديث ذكره الحاكم شاهداً لحديث قبله، يرويه زرة بن عبد الله بن زياد عن عمر بن الخطاب عن أسماء بنت عميس به نحوه، وصحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي، وأما هذا فقد سكتنا عنه.

(٣) قال الشيخ في مطلع تاريخه: "روي من حديث بريدة بن الحصيب، وأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، ومزينة جدِّ هود بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وبعض وفد عبد القيس".

"أخرجه الحاكم (٢٠٤/٤)<sup>(١)</sup> وسكت عنه هو والذهبي.

وإسناده ضعيف عندي؛ رجاله ثقات غير سعيد بن سويد هذا، أورده ابن أبي حاتم (٣٠-٢٩/١/٢) من رواية ابن الحُبَاب وحده ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، خلافاً لابن حبان فإنه أورده في "الثقات" كما في "اللسان".

١٤٨١ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّوَاة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (١٦٤/٤) عند حديث يرويه أَيْمَنُ المَكِّي [وهو ابن نابل] عن فاطمة بنت المنذر عن أمّ كلثوم عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «عَلَيْكُمْ بِالْبَغِيضِ النَّافِعِ: التَّلْبِينَةُ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنَّهُ لَيَغْسِلُ بَطْنَ أَحَدِكُمْ، كَمَا يَغْسِلُ الوَسَخَ عن وَجْهِهِ بالماءِ»..

"عند الحاكم (٢٠٥/٤)<sup>(٢)</sup> وصحّحه - أيضاً -، ووافقه الذهبي! وفيه كلثوم، ويقال: أمّ كلثوم. قال الذهبي: "لا تُعرَف!"<sup>(٣)</sup>.

---

قلت: حديث مزيدة جدّ هود بن عبد الله سيأتي هنا تحت رقم (١٧١٧).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٨٠/٥٠٧/٨).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٦٨٤/٥١٠-٥٠٩/٨).

(٣) وقال الحافظ في "التقريب": "لا يُعرَف حالها".

قلت: واختلف فيه على أيمن بن نابل كما قال الدارقطني: فرواه أبو أحمد الزبير عن أمّ كلثوم عن عائشة. رواه أحمد في مسنده (٢٤٥٠٠). ورواه وكيع عند أحمد أيضاً (٢٥٠٦٦) عنه عن امرأة من قريش يقال لها: أمّ كلثوم عن عائشة. ورواه روح عند أحمد أيضاً (٢٦٠٥٠) عنه عن فاطمة بنت أبي ليث عن أمّ كلثوم بنت عمرو بن أبي عقرب عن عائشة. وصوّبه الدارقطني في "العلل" (٤٤٣/١٤). وكذا سمى النسائي في "الكبرى" (٨٥/٧) فاطمة: بنت أبي ليث. وهي مجهولة أيضاً، تفرد بالرواية عنها أيمن بن نابل، وقال الذهبي في "الميزان": "مجهولة الحال". وقال ابن حجر: "مقبولة". وقال ابن حبان في "المجروحين" (١٨٣/١-١٨٤) في ترجمة أيمن بن نابل: "روى أيمن عن فاطمة عن أمّ كلثوم عن عائشة: أنّ النبي ﷺ قال: (عليكم بالبغيض النافع التلبينة ..). ولست أدري فاطمة هذه من هي، والخبر منكر بمرة، وقد قال وكيع عن أيمن بن نابل عن امرأة من قريش يقال لها أمّ كلثم عن عائشة، ولم يذكر فاطمة ولا قال (أمّ كلثم)، وقال يحيى بن سليم: عن أيمن بن نابل عن ذكره عن عائشة، وهذا التخليط كله من سوء حفظه، وأيمن كان يخطيء ويحدّث على التوهّم والحسبان".

قلت: وقد أخرج البخاري (٥٦٩٠) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أنها كانت تأمر بالتلبينة وتقول: (هو البغيض النافع).

١٤٨٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٩٢/٥) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن أبي الموالى عن أيوب بن الحسن بن علي بن أبي رافع عن جدته سلمى قالت: ما سمعتُ أحداً يشكو إلى رسول الله ﷺ وجعاً في رأسه إلا قال: (احتجم). ولا وجعاً في رجلَيْه إلا قال: (أخضبهما بالحناء):

"أخرجه أحمد .. والحاكم (٢٠٦/٤)<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح الإسناد، وقد احتج البخاري رحمه الله بعبد الرحمن بن أبي الموالى".

قلت: ووافقه الذهبي. وأيوب هذا قال الأزدي: "منكر الحديث". وذكره ابن حبان في "الثقات"<sup>(٢)</sup>.

١٤٨٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٥١/٢) عند حديث يرويه عثمان بن عبد الملك عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (عليكم بالإثم؛ فإنه يُنبتُ الشعرَ، ويجلُو البصرَ) بعد أن خرَّجه من حديث جابر وابن عباس:

"أخرجه ابن ماجه (٣٤٩٥)، والحاكم (٢٠٧/٤) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد".

وأقول: فيه عثمان بن عبد الملك، وهو لَيْن الحديث كما قال الحافظ في "التقريب"<sup>(٣)</sup>.

١٤٨٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٢٢/٢) عند حديث يرويه عمرو بن الحارث عن بُكير بن عبد الله عن عاصم بن عمر بن قتادة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥١١/٨-٧٦٨٧/٥١٢).

(٢) وقال ابن معين في رواية الدارمي عنه (١٦٧): "ليس به بأس".

قلت: واختلف في إسناده على عبد الرحمن بن أبي الموالى، حكاه الشيخ في تنمة تخريجه، وقال في ختام ذلك: "وجملة القول: أنّ الحديث حسن كما قال الترمذي؛ لأنّ مداره على فائد، ومن أسقطه فقد شدّ، وهو إما تلقاه عن سلمى مباشرة كما في الطريق الأولى، فلا إشكال فيه لولا الشذوذ عنه، وإما بالواسطة، وهي إما علي بن عبيد الله، ولا يعرف، وإما عبيد الله بن علي وهو الأصحّ كما قال الترمذي، وهو ثقة فيثبت الحديث بإذن الله".

(٣) وقال الذهبي في "الكاشف": "فيه ضعف".

فائدة: قال الترمذي عقّب حديث ابن عباس (١٧٥٧): "وفي الباب عن جابر، وابن عمر.

حديث ابن عباس حديث حسن .. وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: عليكم بالإثم، فإنه يجلو البصر وينبت الشعر" اهـ. وانظر طرقه بتوسّع في: "أنيس السناري تخريج أحاديث فتح الباري" (٧٧٧/١-٧٨٤).

أنه: عادَ الْمُقَنَّعَ، ثم قال: لا أَبْرُحُ حَتَّى يَخْتَجِمَ، فإِني سَمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول: (إِنَّ فِيهِ شِفَاءً):

"أخرجه البخاري (١٢٤/١٠)، ومسلم (٢١/٧)، والحاكم (٢٠٨/٤)<sup>(١)</sup> و (٤٠٩) ..  
وقد استدركه الحاكم على الشيخين فَوَهُمَ".

١٤٨٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٧٠/٣) عند حديث يرويه شَيْبان بن عبد الرحمن عن عبد الملك بن عمير عن حُصَيْن بن أَبِي الحُرِّ عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قِصَّة (هذا الحَجْمُ، وهو خَيْرٌ ما تَدَاوَيْتُمْ به):

"أخرجه أحمد .. والحاكم (٢٠٨/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم:  
"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: وذلك من أوْهامِهما؛ فَإِنَّ حُصَيْناً هذا - وهو ابن مالك - لم يخرج له الشيخان شيئاً، فهو صحيح فحسب.

١٤٨٦ - ثم أخرج له الحاكم<sup>(٣)</sup> شاهداً من حديث زيد بن أبي أنيسة عن محمد بن قيس حدثنا أبو الحكم البجلي - وهو عبد الرحمن بن أبي نعم - قال: (دخلتُ على أبي هريرة رضي الله عنه وهو يحتجم، فقال لي: يا أبا الحكم. احتجِم. قال: فقلتُ: ما احتجَمْتُ قطُّ. قال: أخبرني أبو القاسم رضي الله عنه أن جبريل عليه الصَّلَاة والسَّلَام أخبره: (أَنَّ الحَجْمَ أَفْضَلُ ما تَدَاوَى به الناسُ).

وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي أيضاً.

قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ محمد بن قيس وهو الأسدي الوالي الكوفي إنما روى له البخاري في "الأدب المفرد"؛ فهو على شرط مسلم وحده"<sup>(٤)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥١٦/٨-٥١٧/٨) (٧٦٩٦).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥١٧/٨) (٧٦٩٧).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥١٩/٨) (٧٧٠١).

(٤) بيّن الشيخ في موضع آخر - كما سيأتي هنا - أنّ محمد بن قيس هذا هو النخعي وليس الأسدي، وأنه ضعيف ليس من رجال الشيخين.

قلت: وهو الصواب؛ فقد جاء مُصَرَّحاً بأنه النَّخعي في رواية الطبري لهذا الحديث في "تهذيب الآثار" (٢٨٤٣)، وبذلك جزم الهيتمي أيضاً فيما نقله عنه الشيخ بعدُ.

- وقال في حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٧٨/٢) عند الحديث السابق تعليقاً على تصحيح الحاكم له على شرط الشيخين:

"كذا قال! وفيه (محمد بن قيس النخعي) ليس من رجالهما، ولا وثقه أحد غير ابن حبان، ومع ذلك فإنه قال: "يخطئ ويخالف".

- وقال في "الضعيفة" (٣٧١/٨) عند الحديث السابق:

"وقال - يعني: الحاكم -: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي. **كذا قال!** وقد أورد الهيثمي الحديث في "المجمع" (٩١/٥) وقال: "رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه محمد بن قيس النخعي؛ ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه، وبقية رجاله رجال الصحيح". وقال ابن حبان في "الثقات": "يخطئ ويخالف".

قلت: فهو - على هذا - **ضعيف**". وانظر: "الصحيحة" (٤٣/٣).

١٤٨٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٢٨/٤) عند حديث يرويه عبّاد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (خَيْرٌ ما تَدَاوَيْتُمْ به السَّعُوطُ، واللَّدُودُ، والحِجَامَةُ، والمَشِيُّ):

"رواه الترمذي (٤/٢ و ٥)، والحاكم (٢٠٩/٤)<sup>(١)</sup>.. وقال الترمذي: "حديث حسن غريب"! وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي<sup>(٢)</sup>، وليس كما قالوا؛ لأنّ عبّاد بن منصور كان تغيّر في آخره، ثم هو مدلس كما في "التقريب"، وقد عنعنه<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٠٣/٥٢٠/٨).

(٢) قلت: بل تعّبه، فقال: "قلت: عبّاد ضعّفوه".

(٣) قلت: ضعّفه الجمهور: أحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، وابن سعد، والعقيلي، والدارقطني وغيرهم. انظر: «تهذيب التهذيب» (٦٧/٣-٦٨).

ونقل العقيلي في "الضعفاء" (١٠٢/٤) بإسناده عن يحيى بن سعيد القطان قال: قلت لعبّاد بن منصور الناجي: سمعت (ما مررت بملاً من الملائكة، وأنّ النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً)؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس". وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: "وكلّ ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين، فدلسها عن عكرمة". وكذا قال أبو حاتم. وإبراهيم بن أبي يحيى كذبه ابن معين وغيره.

وقد روي من حديث الشعبي مرسلاً، فأخرجه أبو داود في "المراسيل" (تحفة الأشراف/١٣/٢٤٤) عن ابن المبارك، والبيهقي (٣٤٦/٩) عن إسحاق بن يوسف الأزرق، كلاهما عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي رفعه (خير دوائكم السَّعُوطُ، واللَّدُودُ، والمَشِيُّ، والحِجَامَةُ، والعلق). وهو مرسل رواه ثقات. وقد خرّجه الشيخ رحمه الله من طريق آخر عن

نعم، الحديث في الحجامة صحيح، وقد خرّجته في الكتاب الآخر (١٠٥٣ و ١٠٥٤) ".  
١٤٨٨ - قال الألباني في "الإسراء والمعراج" (ص ٨٧) عند حديث يرويه عبّاد بن منصور  
عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «ما مرّرتُ بملاً من الملائكة ليلة أُسري  
بي، إلا قالوا: عليك بالحجامة يا محمّد»:

"أخرجه أحمد (٣٥٤/١)، والترمذي، وابن ماجه، وصحّحه الحاكم<sup>(١)</sup> والذهبي!  
ولا وجه له لضعف عبّاد<sup>(٢)</sup>؛ إلا بالنظر لشواهده، وقد تقدم أحدها من حديث أنس، ويأتي  
آخر من حديث ابن مسعود، وقد تكلمتُ عليها في "الصحيحة" (٢٢٦٣)، "ومشكاة  
المصابيح" (٤٥٤٤)".

١٤٨٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٦٣/٤-٤٦٤) عند حديث يرويه عبّاد بن  
منصور عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (خير يومٍ تجمون فيه، يوم  
سبعة عشر، ويوم أحدٍ وعشرين):

"أخرجه الترمذي .. والحاكم (٢٠٩/٤ و ٢١٠<sup>(٣)</sup>)، وأحمد .. واللفظ له ..  
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وليس كما قالوا؛ فإنّ عبّاد بن منصور هذا  
مدلس، قال الذهبي نفسه في "الميزان": "كلُّ ما روى عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي  
يحيى عن داود عن عكرمة". وساق له أحاديث منها هذا .. وفي "التقريب": "صدوق رمي

---

الشعبي في "الضعيفة" (٤٨/٨) فقال: "ضعيف. رواه الشيخ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل في "الأمالي"  
(٢/٢) بسند صحيح، عن أبي السفر، عن الشعبي مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لإرساله. وأبو السفر اسمه سعيد بن محمد؛ وهو ثقة".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٠٤/٥٢٠/٨).

(٢) انظر بيان حاله في الحديث السابق.

قلت: وقال أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (١٧/٦): "هذا حديث منكر .. يقال: إنّ عبّاد بن منصور أخذ جزءاً من  
إبراهيم بن أبي يحيى، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ فما كان من المناكير فهو من ذلك".

ونقل العقيلي في "الضعفاء" (١٠٢/٤) بإسناده عن يحيى بن سعيد القطان قال: قلت لعبّاد بن منصور الناجي: سمعتُ  
(ما مررت بملاً من الملائكة، وأنّ النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثاً)؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن حصين عن  
عكرمة عن ابن عباس". وإبراهيم بن أبي يحيى كذّبه ابن معين وغيره كما سبق في التعليق على الحديث السابق.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٠٧/٥٢٢-٥٢١/٨).

بالقدر، وكان يدلّس، وتغير بآخه<sup>(١)</sup>. وقال في "الفتح" (١٢٢/١٠): "رواه أحمد والترمذي ورجاله ثقات، لكنه معلول". فأشار إلى التدليس. وأما قول الترمذي: "هذا حديث حسن"، فعلّه من أجل شواهد التي منها بلفظ: (من احتجم لسبع عشرة... ) وقد مضى برقم (٦٢٢)..".

١٤٩٠ - قال الألباني في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (١٥٧/٣) عند حديث يرويه قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم «يَحْتَجِمُ عَلَى الْأَخْدَعَيْنِ، وَكَانَ يَحْتَجِمُ لِسَبْعِ عَشْرَةَ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ، وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ»: "وقال الحاكم (٢١٠/٤)<sup>(٢)</sup>: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وفيه علة دقيقة؛ وهي: أنه من رواية قتادة عن أنس؛ وقاتادة يدلّس، وقد عنعنه"<sup>(٣)</sup>.

١٤٩١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٩٤/٢) عند حديث يرويه عبد الله بن صالح المصري عن عطّاف بن خالد عن نافع: أنّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال له: يا نافع تَبَيَّعَ بِي الدَّمُ، فَأَتَنِي بِحِجَامٍ لَا يَكُونُ شَيْخًا كَبِيرًا، وَلَا غُلَامًا صَغِيرًا، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (الْحِجَامَةُ عَلَى الرَّيْقِ أَمْثَلُ، وَفِيهَا شِفَاءٌ وَبَرَكَةٌ، وَهِيَ تَزِيدُ فِي الْعَقْلِ، وَتَزِيدُ فِي الْحِفْظِ ..):

(١) وانظر بيان حاله في الحديث السابق والذي قبله.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٠٨/٥٢٢/٨).

(٣) كذا أعلمه الشيخ هنا بعننة قتادة، ثم عاد فخرجه في "الصحيحة" (٩٠٨) وقال: "أخرجه الترمذي (٥/٢) والحاكم (٢١٠/٤) من طريق همام وجريير بن حازم قالوا: حدثنا قتادة عن أنس مرفوعا. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وهو كما قال". قلت: وقد استقر رأي الشيخ رحمه الله على تمشية عنعنة قتادة، وما قاله في ذلك تحريراً:

".. وضعفه المعلق على "المنتخب" بعننة قتادة! غير مبال بجريان العمل على الاحتجاج به عند الأئمة الستة وغيرهم، ومنهم الشيخان، فقد مشياً عنعنته في أحاديث كثيرة، وهذا منها على ما سأبينه، وذلك لقلّة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة، فقد كان من الحفاظ الأثبات. وقد أشار إلى ذلك الحافظ في "مقدمة الفتح" بقوله (ص ٤٣٦): "التابعي الجليل، أحد الأثبات المشهورين، كان يضرب به المثل في الحفظ؛ إلا أنه ربما دلّس، احتج به الجماعة". ولذلك اقتصر في "التقريب" على قوله فيه: "ثقة ثبت".

قلت: فمثله يغتفر تدليسه - والله أعلم - وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيراً كأنس، فلا يعلّ حديثه عنه إلا إذا ضاق الأمر، وكان هناك ما يؤكد تدليسه". "الصحيحة" (١٠٥٢/٧).

"أخرجه الحاكم (٤/٢١١-٢١٢) (١) ...

قلت: سكت عنه الحاكم والذهبي، وهو إسناد حسن في المتابعات؛ فإنّ رجاله رجال البخاري غير عطاء بن خالد، وهو صدوق يهم كما في "التقريب"، وابن صالح فيه ضعف أيضاً" (٢).

١٤٩٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٥/٣٥٦) عند حديث يرويه محمد بن القاسم الأسدي عن الربيع بن صبيح عن الحسن بن أنس رضي الله عنه مرفوعاً (إذا اشتدّ الحرُّ، فاستعينوا بالحجامة؛ لا يتبّع الدّم بأحدكم، فيقتله):

"أخرجه الحاكم (٤/٢١٢) (٣) .. وقال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي، وهذا من عجائبه؛ فإنّ الأسديّ هذا أورده هو نفسه في "الضعفاء"، وقال: "قال أحمد والدارقطني: كذاب!" والربيع بن صبيح فيه ضعف. والحسن وهو البصري مدلس، وقد عنعنه. ومن الغرائب أن يخفى حال هذا الإسناد الواهي على عبد الرؤوف المناوي، فينقل تصحيح الحاكم إياه وإقرار الذهبي له، ثم يسكت عليه!!!" (٤).

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٣٨٠).

١٤٩٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٥/٥٤-٥٥) عند حديث يرويه عبّاد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (نعم العبدُ الحجّامُ، يُخفُّ الظَّهرَ، ويَجَلو البَصَرَ):

"رواه الترمذي (٥/٢) .. والحاكم (٤/٢١٢) (٥) ومن هذا الوجه رواه .. وابن عدي (٢/٢٣٨)، وقال: "وعبّاد بن منصور هو في جملة من يكتب حديثه".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٥٢٤-٥٢٥/٧٧١٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" (٥/٤٢٤) في ترجمة عدال بن محمد:

".. ثم أخرجه [يعني: الحاكم] من حديث أيوب عن نافع عنه موقوفاً. ثم أخرج معناه مرفوعاً من طريق العطاء بن خالد عن نافع عن ابن عمر. والعطاء مختلف فيه، ورواه عبد الله بن صالح المصري، والجمهور على تضعيفه، وكان البخاري حسن الرأي فيه إلا أنه كان كثير التخليط. والبخاري يعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا يعتد بروايته عنه، والظاهر أنه وهم في رفعه".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٥٢٥/٧٧١٣).

(٤) والحديث ذكره ابن حبان في "المجروحين" (٢/٢٨٨) في منكرات محمد بن القاسم الأسدي هذا.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٥٢٦/٧٧١٤).

وقال الترمذي: "حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور".  
قلت: قال الحافظ: "صدوق، وكان يدلّس، وتغير بأخرة"<sup>(١)</sup>.

**فقول الحاكم: "صحيح الإسناد". مردود، وإن وافقه الذهبي؛ فإنه من أوهامه، كيف لا،**  
وقد وُفِّق للصواب في مكان آخر، أخرجه فيه الحاكم أيضا (٤/٤١٠)، فلما صححه، ردّه  
الذهبي بقوله: "قلت: لا".

**١٤٩٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٢٦) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم عن**  
ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً (مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعْرِفْ مِنْهُ  
طَبُّ، فَهُوَ ضَامِنٌ):

"أخرجه أبو داود (٤٥٨٦)، والنسائي (٢/٢٥٠) .. والحاكم (٤/٢١٢)<sup>(٢)</sup> ..  
وقال أبو داود: "لم يروه إلا الوليد، لا ندري هو صحيح أم لا؟".

**وأما الحاكم فقال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!**

قلت: وهو بعيد؛ فإنّ ابن جريج والوليد مُدَلِّسان وقد عنعناه؛ إلا عند ابن ماجه والدارقطني  
والحاكم فقد وقع فيه تصريح الوليد بالتحديث. فقد انحصرت العلة في عنعنة شيخه ابن  
جريج"<sup>(٣)</sup>.

**١٤٩٥ - قال الألباني في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٣/١٥٥) عند**  
حديث يرويه شعبة عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين ﷺ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ عَنِ الْكَيْبِيِّ». فَانْتَوَيْنَا فَمَا أَفْلَحْنَا وَلَا أُنْجِحْنَا):

"في "المسند" (٤/٤٢٧، ٤٣٠)، والترمذي (٣/١٦٢) .. وكذا الحاكم (٤/٢١٣)<sup>(٤)</sup> ..

(١) قلت: تقدّم بيان حاله قريباً تحت الأحاديث (١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩).

وهذه الأحاديث الأربعة التي رواها عباد بن منصور، ورفقها الحاكم وغيره، قد جمعها الترمذي (٢٠٥٣) بإسناد واحد.  
فما نقلناه سابقاً من إعلال بعض الأئمة لبعض جملته فهو يشملها جميعاً.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧١٥/٥٢٦/٨).

(٣) قلت: ولم يسمع من عمرو بن شعيب فيما حكاه الترمذي عن البخاري في "العلل الكبير" (١٨٦). وذكر  
الدارقطني له علة أخرى، فقال عقبه في "السنن" (٢٩٩٧): "لم يُسندَه عن ابن جريج غير الوليد بن مسلم، وغيره يرويه  
عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب مرسلاً عن النبي ﷺ". وقد نقل ذلك الشيخ عنه في تنمّة تخريجيه، ثم ذكر للحديث  
شاهداً مرسلاً قوّاه به.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٢٢/٥٣٠/٨).

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي! وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". قال المنذري في "اختصار السنن" (٣٥١/٥): "وفيما قاله نظر؛ فقد ذكر غير واحد من الأئمة أنّ الحسن لم يسمع من عمران"<sup>(١)</sup>.

ولكن قد صحّ متصلاً: عند أبي داود (١٥٢/٢)، وأحمد أيضاً (٤٤٤/٤، ٤٤٦)، والحاكم (٤١٦/٤)؛ عن مُطَرِّف عن عمران؛ وهذا سند صحيح على شرط مسلم، ومطرف - هذا - هو ابن عبد الله بن الشَّخِير، وقد لقي عمران؛ وليس هو ابن طريف كما توهم المنذري! ثم هو من شيوخ الحسن البصري، فلعله هو الواسطة بينه وبين عمران في هذا الحديث! ولعله لما سبق؛ قال الحافظ في "الفتح" (١٢٦/١٠): "وسنده قوي".

١٤٩٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٥١/٣) عند حديث يرويه سفيان عن دُوَيْد عن إسماعيل بن ثوبان عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (العَيْنُ حَقٌّ، تَسْتَنْزِلُ الحَالِقَ):

"أخرجه الحاكم (٢١٥/٤)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٢٧٤/١ و ٢٩٤) .. وقال الحاكم:

"صحيح". ووافقه الذهبي. مع أنه أورد دُوَيْدًا في "الميزان" وقال: "قال أبو حاتم: لَيْنٌ ولم يزد"<sup>(٣)</sup>، فمن أين جاءت الصِّحَّةُ إلى إسناده؟! وفي "المجمع" (١٠٧/٥): "رواه أحمد، والطبراني، وفيه دويد البصري، وقال أبو حاتم: لَيْنٌ، وبقية رجاله ثقات". قلت: لكن الحديث له شاهد بلفظ: (إِنَّ العَيْنَ لتتوقع الرجل)، وقد مضى برقم (٨٨٩)، فهو به حسن إن شاء الله تعالى"<sup>(٤)</sup>.

١٤٩٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٨/٦) عند حديث يرويه وكيع بن الجراح بن مليح عن أبيه عن عبد الله بن عيسى عن أمية بن هند بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: خَرَجَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ وَمَعَهُ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ يُرِيدَانِ العُغْلَ، فَاَنْتَهَبَا إِلَى

(١) انظر تحرير الشيخ لذلك في "الضعيفة" (١٠٣-١٠١/٣).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٢٩/٥٣٤/٨).

(٣) زاد الحافظ ابن حجر في "اللسان": "وذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره الأزدي في "الضعفاء"، ونسبه كوفياً، وقال: لا يصحّ حديثه، ثم ساقه من طريق الثوري عنه عن إسماعيل عن جابر بن زيد ..".

(٤) قلت: وفي الباب عند مسلم (٢١٨٨) من طريق ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: (العَيْنُ حَقٌّ، ولو كان شيء سابقَ القَدَرِ سبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا).

غديرٍ، فخرَجَ سهلٌ يُريدُ الحُمُرَ - قال وكيعٌ: يعني به السِّتْرُ - حتى إذا رأى أنه قد نزعَ جُبَّةً عليه من صُوفٍ، فوضَعَهَا، ثمَّ دَخَلَ الماءَ. قال: فنظرتُ إليه فأصَبْتُه بِعَيْنِي ... فقال النبي ﷺ: (إذا رأى أحدكم من نفسه، أو ماله، أو أخيه ما يحبُّ، فليبرك، فإن العين حقٌ):

"أخرجه الحاكم (٢١٥/٤)<sup>(١)</sup>، وأحمد .. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وفيه نظر؛ فإن أمية بن هند أورده الذهبي في "الميزان" وقال: "قال ابن معين: لا أعرفه، قلت: روى عنه سعيد بن أبي هلال وغيره".

ولم يذكر توثيقه عن أحد، وقد وثقه ابن حبان (٤١/٤ و ٧٠/٦)، فهو مجهول الحال، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "إنه مقبول"<sup>(٢)</sup>.

- وانظر: حاشية تحقيق "الكلم الطيب" لشيخ الإسلام (ص ١٧٨).

١٤٩٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٢٧/٣) عند حديث يرويه حيوة بن شريح عن خالد بن عبيد المعافري عن مِشْرَحِ بن هاعان عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ عَلَّقَ وَدَعَةً، فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ):

"أخرجه الحاكم (٢١٦/٤ و ٤١٧)<sup>(٣)</sup>، وعبد الله بن وهب في "الجامع" (١١١) .. وقال

الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي! كذا قالوا! وخالد بن عبيد المعافري أورده ابن أبي حاتم في كتابه (٣٤٢/١) من رواية حيوة هذا عنه ليس إلا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والظاهر أنه لا يعرف إلا في هذا الحديث، فقد قال الحافظ في "التعجيل": "وثقه ابن

حبان. قلت: ورجال حديثه موثقون"<sup>(٤)</sup> .. وقد صحَّ الحديث عن عقبة بن عامر بإسناد آخر

بلفظ: (من علَّقَ تيممة فقد أشرك). وهو في الكتاب الآخر برقم (٤٨٨)."

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٧٥/٢).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٣١/٥٣٥/٨).

(٢) وقال الهيثمي وقال الهيثمي (١٥٤/٥): "وفيه أمية بن هند، وهو مستور، ولم يضعفه أحد، وبقية رجاله رجال الصحيح". قلت: وللحديث طرق أخرى عن سهل بن حنيف، ذكرها الشيخ في تنمة تخريجه، فانظرها غير مأمور.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٣٢/٥٣٦-٥٣٥/٨).

(٤) ولم ينفرد به، بل تابعه ابن لهيعة عن مِشْرَحِ بن هاعان به.

أخرجه ابن عبد الحكم في "فتوح مصر" (ص ٣٢١) عن أبي الأسود النضر بن عبد الجبار المصري عن ابن لهيعة به. وابن لهيعة فيه ضعف لكن لا بأس به في المتابعات.

١٤٩٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٠٣/٣) عند حديث يرويه أبو عامر صالح بن رستم عن الحسن بن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: دخلتُ على النبي صلى الله عليه وآله وفي عَضْدِي حَلْقَةً صُفْرًا، فقال: «ما هذه؟». فقلتُ: مِنَ الْوَاهِنَةِ. فقال: «أَبْذُهَا»، بعد أن خَرَّجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ بِهِ، وَأَعْلَهُ بِتَدْلِيلِ الْمُبَارَكِ، وَالْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ الْحَسَنِ وَعِمْرَانَ، وَوَهُمُ ابْنُ فَضَالَةَ فِي ذِكْرِهِ التَّصْرِيحَ بِالسَّمَاعِ بَيْنَ الْحَسَنِ وَعِمْرَانَ:

"أخرجه ابن حبان (١٤١١)، والحاكم (٢١٦/٤)<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي! قلت: وفي ذلك ما لا يخفى من البعد عن التحقيق العلمي الذي ذكرناه آنفاً، وأيضاً فإنَّ أبا عامر هذا كثير الخطأ كما في "التقريب" فأنتي لحديثه الصِّحَّةُ؟!<sup>(٢)</sup>.

- وقال في حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٧٦/٢) عند الحديث السابق تعليقا على ما نقله المنذري من تصحيح الحاكم، ومن اختلاف في سماع الحسن بن عمران:

"قلت: الرَّاجِحُ أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَلَوْ صَحَّ؛ فَلَا يَنْفَعُ هُنَا؛ لِأَنَّ (الحسن) مَدْلَسٌ وَقَدْ عَنَعَنَهُ، وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ (المُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ) مَدْلَسٌ أَيْضًا، وَقَدْ عَنَعَنَهُ".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٣٧/٢).

١٥٠٠ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ١٤٧) عند حديث يرويه ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى قال: دخلتُ على أبي معبد الجُهني - وهو عبد الله بن عَكِيم -، وبه حُمْرَةٌ، فقلتُ: أَلَا تُعَلِّقُ شَيْئًا. فقال: الْمُؤْتُ أَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: «مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وَكَلَّ إِلَيْهِ»:

"أخرجه الترمذي (٨/٢)، والحاكم (٢١٦/٤)<sup>(٣)</sup>... وقال الترمذي: "وحدث عبد الله بن عكيم إنما نعرفه من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعبد الله بن عكيم لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله، وكان في زمن النبي صلى الله عليه وآله يقول: كَتَبَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٣٣/٥٣٦/٨).

(٢) وفيه علة ثالثة، وهي الاختلاف في وقفه ورفعته على الحسن، فقد أخرجه بنحوه عبد الرزاق (٢٠٣٤٤)، وابن أبي شيبة (٢٣٩٢٦) و(٢٣٩٢٧)، والطبراني (٣٥٥/١٨ و ٤١٤) من طرق (يونس ومنصور وإسحاق بن الربيع) عن الحسن بن عمران موقوفاً على عمران.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٣٤/٥٣٦/٨).

قلت: وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وكأنه لذلك سكت عليه الحاكم والذهبي ..  
لكن الحديث حسن عندي؛ فإنّ له شاهداً عن الحسن البصري مرسلأ ...  
قوله [يعني: المنذري]: عبد الله بن حكيم موافق لما وقع في "المستدرک" (١). وهو خطأ،  
والصواب عبد الله بن عكيم كما تقدم."

١٥٠١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١١٦٣/٦) عند حديث يرويه السريّ بن إسماعيل  
عن أبي الضحى عن أمّ ناجية قالت: دَخَلْتُ على زَيْنَبِ امرأة عبد الله أَعُوذُها مِنْ حُمْرَةٍ  
ظَهَرَتْ بِوَجْهِها، وهي مُعَلَّقَةٌ بِحِزْرِ ... ثم قال [عبد الله]: يا زَيْنَبُ، أَعِنْدِي تُعَلِّقِينَ؟ إِيَّيْ  
سَمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ (هَمَى عن الرُّقَى والتَّمَائِمِ والتَّوَلَّى) بعد أن خَرَّجه من طريق إسرائيل عن  
ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن قيس بن السكن الأسدي عن عبد الله بن مسعود  
به، وصحّحه:

"وللحديث طريقان آخران عن ابن مسعود، أحدهما أوهى من الآخر:  
الأول: يرويه السري بن إسماعيل .. أخرجه الحاكم (٢١٦/٤-٢١٧) (٢) ساكتاً عنه هو  
والذهبي! ولعلّ ذلك لظهور ضعفه؛ فإنّ السريّ بن إسماعيل قال الذهبي نفسه في  
"الكاشف": "تركوه". وفصل أقوال الأئمة حوله في "المغني".  
والطريق الآخر، كنت قد خرجته في "الصحيحة" (٣٣١) .."

---

(١) وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ رحمه الله، وهو كذلك في بعض النسخ الخطية، ووقع في نسخ  
أخرى و"إتحاف المهرة" لابن حجر (٢٦٠/٨) (عُكِّم)، وكذا وقع على الصواب في طبعتي دار المنهاج، ودار التأصيل،  
وقال الحافظ متعقباً الحاكم: "لم يتكلم عليه، وهو مرسل".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٣٥/٥٣٧/٨).

## كِتَابُ الْأَضَاحِي

١٥٠٢ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٧٦-٣٧٧/٤) عند حديث يرويه عمرو بن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً «مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ ظُفْرِهِ، وَلَا مِنْ شَعْرِهِ، حَتَّى يُضَحِّيَ»: "أخرجه مسلم (٨٣/٦-٨٤) .. والحاكم (٢٢٠/٤) (١) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي.

قلت: وقد وهما في أمرين:

الأول: في الاستدراك على مسلم وقد أخرجه!

والآخر: في تصحيحه على شرطهما؛ فإن عمرو بن مسلم وهو ابن عمارة بن أكيمة الليثي ليس من رجال البخاري (٢).

١٥٠٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٥٠/٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريقين عن الأوزاعي بإسناده عن البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً «أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الضَّاحِيَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَكْسُورَةُ بَعْضُ قَوَائِمِهَا بَيْنَ كَسْرِهَا، وَالْمَرِيضَةُ بَيْنَ مَرَضُهَا، وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي» بعد أن خرجه من طريق المصنف (أبو داود) عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء به:

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات؛ وسليمان بن عبد الرحمن: هو الخراساني البصري. والحديث أخرجه سائر الأربعة وغيرهم من طرق عن ابن فيروز، وهو مخرج في "الإرواء" (١١٤٨).

وعزاه الحاكم (٣) لمسلم من حديث سليمان بن عبد الرحمن!

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٤٧/٨-٥٤٨/٨) (٧٧٤٩).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١١٠/١٨) متعقباً الحاكم: "قلت: هو في مسلم".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٢/٨-٥٥٣/٨) (٧٧٥٨ و ٧٧٥٩).

وهو وهم؛ تبعه عليه الذهبي، وانظر "تلخيص الحبير" (ص ٣٨٤)<sup>(١)</sup>.  
 ١٥٠٤ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٦١/٤-٣٦٢) عند حديث يرويه قتادة، قال:  
 سمعتُ جُرَيَّ بْنَ كُليبٍ عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله» نَهَى أَنْ يُضْحَى بِأَعْضَبِ  
 الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ»:

"منكر. أخرجه أبو داود (٢٨٠٥)، والنسائي (٤٠٢/٢)، والترمذي (٢٨٤/١)، وابن ماجه  
 (٣١٤٥) .. والحاكم (٢٢٤/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال أبو داود: "جُرَيٌّ سدوسيٌّ بصريٌّ، لم يُحدِّث  
 عنه إلا قتادة". ونقل الذهبي في "الميزان" مثله عن أبي حاتم، وقال: "لا يحتجُّ به" فتعقبه  
 بقوله: "قلت: قد أثنى عليه قتادة"<sup>(٣)</sup>. وكأنه لذلك لما قال الحاكم: "صحيح الإسناد".  
 وافقه الذهبي في "تلخيصه". وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح".

قلت: ولعلَّ ذلك لطرقه، وإلا فأحسنُ أحواله أن يبلغ رتبةَ الحسنِ.  
 وقد رواه جابر عن عبد الله بن نجي عن عليٍّ به. أخرجه الطيالسي (٩٧) وعنه البيهقي،  
 وأحمد (١٠٩/١). وجابر هو ابن يزيد الجعفي، وهو متروك. وقال البيهقي عقب هذه الرواية  
 والتي قبلها: "كذا في هاتين الروايتين، والأولى: مثلهما"<sup>(٤)</sup>، والأخرى أضعفُهُما، وقد روي  
 عن علي رضي الله عنه موقوفاً خلاف ذلك في القرن"<sup>(٥)</sup>.

(١) وتعقبه الحافظ أيضاً في "التكت الظرف" (٣٢/٢)، فقال: "ولم نجد له في صحيح مسلم أثراً". ثم إنَّ الحاكم قد  
 أخرجه قبل في "المناسك" (١٧٣٢) وقال: "صحيح، ولم يخرجه!"

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٦١/٥٥٥/٨).

(٣) ووثقه ابن حبان والعجلي.

(٤) كذا، والصواب: (أُمَّتُهُمَا) كما في "السنن الكبرى" (٢٧٥/٩).

(٥) وقال في "معرفة السنن والآثار" (٣٦/١٤) بعد أن ساق رواية حجية بن عدي: "وفي هذا دلالة على ضعف رواية  
 جري بن كليب عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه نهي أن يضحي بعضباء الأذن والقرن. لأنَّ علياً لم يخالف النبي صلى الله عليه وآله فيما روي  
 عنه". وقال ابن عبد البرّ في "التمهيد" (١٧١/٢٠-١٧٢): "لا يوجد ذكرُ القرن في غير هذا الحديث، وبعض  
 أصحاب قتادة لا يذكر فيه القرن ويقتصر فيه على ذكر الأذن وحدها، كذلك روى هشام وغيره عن قتادة. وجملة  
 القول: أنَّ هذا حديث لا يحتج بمثله مع ما ذكرنا من مخالفة الفقهاء له في القرن خاصة".

ثم ساق عن طريق سلمة بن كهيل عن حُجَيَّة بن عديٍّ .. " (١).

- قال الألباني في "الإرواء" (٣٦٣/٤-٣٦٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريقين عن أبي إسحاق السببي:

١٥٠٥ - من طريق أبي بكر بن عيَّاش عن أبي إسحاق عن شُريح بن النعمان عن عليِّ ابن أبي طالب رضي الله عنه قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضَحِّيَ بِمُقَابَلَةٍ، وَمُدَابِرَةٍ، أَوْ شَرْقَاءَ، أَوْ حَرْقَاءَ، أَوْ جَدْعَاءَ).

١٥٠٦ - ومن طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن شُريح بن النعمان عن عليِّ رضي الله عنه قال: (أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ، وَلَا نُضَحِّيَ بِمُقَابَلَةٍ، وَلَا مُدَابِرَةٍ، وَلَا شَرْقَاءَ، وَلَا حَرْقَاءَ، وَلَا جَدْعَاءَ):

"أخرجه الإمام أحمد (١٠٨/١ ، ١٤٩) .. ورواه الترمذي (٢٨٣/١) وصحَّحه .. والحاكم (٢٢٤/٤) (٢) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وفيه نظر؛ فإنَّ أبا إسحاق وهو عمرو بن عبد الله السببي كان اختلط، ثم هو مدلس وقد عنعنه، وروى الحاكم من طريق قيس بن الربيع قال: قلتُ لأبي إسحاق: سَمِعْتَهُ مِنْ شُرَيْحٍ؟ قال: حدَّثني ابنُ أشْوَعَ عنه. قلت: وابن أشْوَعَ اسمه سعيد بن عمرو، وهو ثقة من رجال الشيخين، فإذا صحَّ أنه هو الواسطة بين أبي إسحاق وشريح، فقد زالت شبهة التدليس، وبقيت علَّة الاختلاط" (٣).

(١) وقد ختم الشيخ تحريجه بقوله: "وجملة القول: أنَّ الحديث بمجموع هذه الطَّرُق صحيح، ودكُر (القرن) فيه منكر عندي لِتَفَرُّدِ جُرَيْبٍ بِهِ، مع مخالفته لما رواه حُجَيَّة عن عليٍّ أنه لا بأس به. والطريق الأخرى لا غناء فيها لشدة ضعفها بسبب الجعفي، والله أعلم". قلت: وحديث حجة سيأتي قريباً بعد حديث.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٥/٨-٥٥٦/٥٥٦ و٧٧٦٢ و٧٧٦٣).

(٣) قلت: وقد أجاد الشيخ رحمه الله في شرح علَّة هذا الحديث في "ضعيف أبي داود / الكبير" (٣٧٨/٢-٣٨٠) فقال: "إسناده ضعيف؛ شُريح بن النعمان شبه المجهول. وأبو إسحاق السببي مدلس مختلط. وقد اضْطرب في إسناده، وخالفه الثوري؛ فأوقفه على شريح، ورجحه الدارقطني. وقال البخاري: "ولم يثبت رفعه".

قلت (الألباني): وهذا إسناد ضعيف؛ شريح بن النعمان غير مشهور، قال أبو حاتم: "لا يحتج بحديثه، هو شبه المجهول". وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (١٠٨/٣)؛ وأشار إلى رده الذهبي بقوله في "الكاشف": "وثق". وأما في "الميزان" فقال: "جيد الأمر. صالح!"

فأقول: كيف هذا! ولم يوثقه أحد ممن يَعْتَدُّ هو - فضلاً عن غيره- بتوثيقه، بل قال أبو حاتم: "لا يحتج بحديثه" - كما رأيت-، وليس له من الحديث إلا القليل - كما قال ابن سعد-؛ فلا يمكن عادة أن يُعرف به، ولم يذكر له إلا هذا

- قال الألباني في "الإرواء" (٣٦٢/٤-٣٦٣) عند حديث يرويه الحاكم من طرق عن سلمة بن كُهَيْل:

١٥٠٧ - من طريق أبي إسحاق عن سلمة بن كُهَيْل عن حُجَيَّة بن عديٍّ: أنّ رجلاً سأل عليّاً عليه السلام عن البقرة؟ فقال: عن سبعة. قال: القَرْنُ؟ قال: لا يَضُرُّكَ. قال: العَرَجَاء؟ قال: إذا بَلَغَتِ الْمُنْسَكَ. قال: وكان رسولُ الله صلى الله عليه وآله أمرنا (أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ).

١٥٠٨ - ومن طريق سفيان عن سلمة بن كُهَيْل عن حُجَيَّة بن عديٍّ قال: سأل رجلٌ عليّاً عليه السلام عن البقرة؟ فقال: عن سبعة. فقال: مَكْسُورَةُ الْقَرْنِ؟ قال: لا بأس. قال: العَرَجَاء؟ قال: إذا بَلَغَتِ الْمُنْسَكَ. وقال: أمرنا رسولُ الله صلى الله عليه وآله (أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ).

١٥٠٩ - ومن طريق شعبة عن سلمة بن كُهَيْل عن حُجَيَّة بن عديٍّ قال: سمعتُ عليّاً وسأله رجلٌ عن البقرة. فقال: عن سبعة. قال: وسأله عن الْقَرْنِ. قال: لا يَضُرُّكَ. قال: وسأله عن العَرَجِ. قال: إذا بَلَغَ الْمُنْسَكَ. أمرنا رسولُ الله صلى الله عليه وآله (أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ):

---

الحديث، وقد اختلف عليه في إسناده، ولم يُثَبِّتْ إمام المحدثين رفعه، وجاء عن علي ما يخالف بعضه من وجه قويّ عنه- كما يأتي-؛ فأُتِيَ له الصّلاح؟! والحديث أخرجه الترمذي وغيره ممن خرجتهم في "الإرواء" (٣٦٣/٤)؛ فلا داعي للإعادة؛ لأنهم جميعاً رَوَوْه عن أبي إسحاق ... به. وعللته هناك بعننة أبي إسحاق واختلاطه، لكني ذكرت أنّ في رواية للحاكم من طريق قيس بن الربيع قال: "قلت لأبي إسحاق: سمعته من شُرَيْحٍ؟ قال: حدثني ابن أشوع عنه". وقلت: "إن ابن أشوع- واسمه سعيد بن عمرو- ثقة من رجال الشيخين، فإذا صحّ أنه هو الواسطة بين أبي إسحاق وشريح؛ فقد زالت شبهة التدليس، وبقيت علة الاختلاط".

وأزيد هنا فأقول: إنّ مما يؤكد اختلاطه أنّ أبا وكيع - واسمه الجراح بن مليح؛ ثقة - رواه عن أبي إسحاق عن سعيد بن أشوع عن علي: أمرنا النبي صلى الله عليه وآله ... نحوه. أخرجه البخاري في "التاريخ" (٢٢٩/٢)، فأسقط في هذه الرواية شُرَيْحاً وأثبت سعيداً؛ خلافاً لكلّ الرواه عنه. وهذا يدلّ على اضطرابه في إسناده، وما ذلك إلا لاختلاطه.

وقد خالفه في كل هذه الروايات عنه الحافظ الثقة سفيان الثوري فقال: عن سعيد بن أشوع سمعت شُرَيْح بن النعمان الصائدي يقول ... فذكره موقوفاً عليه. أخرجه البخاري فُيَّبِلَ رواية أبي وكيع المرفوعة، وقال بعدها:

"ولم يثبت رفعه". ونقل الضياء في "المختارة"- عقب حديث الباب (رقم ٤٦٤ - بتحقيقي) - عن الدارقطني أنّ الموقوف هو الرَّاجِح. وهذا مما يشكُّ فيه من وقف على هذا للبحث إن شاء الله تعالى.

نعم؛ جملة العين والأذنين لها طريق أخرى عن علي رضي الله عنه، سأذكرها في تحريج الحديث الآتي؛ فهي لذلك صحيحة. والله أعلم. وهي مخرجة في "الإرواء" (٣٦٢/٤). اهـ. وانظر: "العلل" لابن أبي حاتم (١٦٠٦).

قلت: وقد ذكر الشيخ حديث شريح بن النعمان هذا شاهداً لحديث حُجَيَّة بن عديٍّ عن عليّ الذي بعد هذا، وقوّاه به.

"أخرجه الترمذي (٢٨٤/١) .. والحاكم (٢٢٥/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الترمذي:

"حديث حسن صحيح". وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: هو على كلّ حال أحسنُ إسناداً من الأول، ولكنه لا يبلغُ دَرَجَةَ الصَّحِّهِ؛ فإنَّ حُجِّيَّةَ هذا، وإن كان من كبار أصحاب عليٍّ رضي الله عنه كما قال الحاكم، فقد أوردَهُ الذهبيُّ في "الميزان" وقال: "قال أبو حاتم: شبه مجهول، لا يحتجُّ به. قلت: روى عنه الحكم وسلمة بن كهيل وأبو إسحاق، وهو صدوق إن شاء الله تعالى، قد قال فيه العجلي: ثقة".

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ" ...<sup>(٢)</sup>.

١٥١٠ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٧٧/١٠) عند حديث يرويه ثور ابن يزيد عن أبي حميد الرُعَيْنِيّ عن يزيد بن خالد المصري عن عتبة بن عبد السلمي مرفوعاً، وفيه قصة «كفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصفرّة، والمستأصلة، والبخقاء، والمشيعّة، والكسراء...»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ أبو حميد الرُعَيْنِيّ وشيخه يزيد ذو مضر مجهولان؛ كما قال ابن حزم، ونقله ابن حجر في "التهذيب"، وأقرّه. وأما في "التقريب" فصرّح في الأول أنه مجهول. ومثله قول الذهبي: "لا يعرف". وفي الآخر قال: "مقبول". وكأنه لتوثيق ابن حبان إياه (٢٩٢/٣) .. ولا قيمة له؛ لما تبّهنا عليه مراراً. وأشار الذهبي إلى ذلك هنا أيضاً؛ فقال: "ووثق" .. وأخرجه أحمد (١٨٥/٤): ثنا عليّ بن بحر ... به .. والحاكم (٢٢٥/٤)<sup>(٣)</sup> من طريق عليّ بن بحر، لكن وقع في إسناده تحريفات في إسناده<sup>(٤)</sup>! وصحّحه! وسكت عنه الذهبي!".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٦/٨-٥٥٨/٨ و ٧٧٦٦ و ٧٧٦٧).

(٢) انظر لزماً الحديث السابق والذي قبله.

قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرّة - إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٤٥٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٥٨/٨-٥٥٩/٨).

(٤) كأنّ الشيخ يعني: التحريف الواقع في اسم (يزيد ذو مضر)، فقد وقع في إسناد الحاكم (يزيد بن خالد المصري) خلافاً لجميع المصادر التي خرّجت حديثه هذا. قال الحافظ ابن حجر في "التهذيب" في ترجمة (يزيد ذو مضر):

"قلت: وقع في "المخلى" لابن حزم من طريق أبي جميل الرعيني عن أبي مضر بهذا الحديث فقال: وهما مجهولان. فصحّف في ذي مصر.

١٥١١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٧٦) عند حديث يرويه أبو ثفال عن رباح

ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (دَمُ عَفْرَاءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ):

"قلت: سكت عنه الحاكم<sup>(١)</sup> والذهبي، وفيه ضعف، رباح بن عبد الرحمن وأبو ثفال -

واسمه ثمامة بن وائل - فيهما جهالة، وقال الحافظ في كلِّ منهما: "مقبول"<sup>(٢)</sup>.

وقال الهيثمي في "المجمع" (٤/١٨): "رواه أحمد، وفيه أبو ثفال، قال البخاري: فيه نظر"<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر له شاهداً من حديث كبيرة بنت سفيان مرفوعاً نحوه.

رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه محمد بن سليمان بن مسمول، وهو ضعيف.

قلت: وهو مختلف فيه، وقد وثقه ابن حبان وابن شاهين، فمثله يستشهد به إن شاء الله

تعالى، فالحديث به حسن، والله أعلم."

١٥١٢ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٨/١٤٤) عند حديث يرويه حفص

ابن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «صَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ، يَمْشِي فِي سَوَادٍ، وَيَأْكُلُ فِي سَوَادٍ، وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ»:

"قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير جعفر - وهو ابن

محمد بن علي بن الحسين الهاشمي، المعروف بالصّادق -، فهو من رجال مسلم، روى له

البخاري في "الأدب المفرد" ..

والحديث أخرجه النسائي، والترمذي (١٤٩٦)، وابن ماجه (٣١٢٨)، والحاكم

(٤/٢٢٤)<sup>(٤)</sup> .. من طرق عن حفص ... به. وقال الترمذي:

---

وقد خرّج الحاكم الحديث من طريق عيسى بن يونس عن يونس عن أبي حميد حدثني يزيد بن خالد المصري. فسمى

أباه خالد بن أبي مصر، ولعله كان (يزيد بن خالد) فصَحَّفَتْ آدَاءَهُ الْكُتْبَةُ".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٥٦٢/٧٧٧٥).

(٢) ونصّ أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان على جهالته كما في "العلل" لابن أبي حاتم (١/٥٩٥/ط سعد الحميد).

وفي سماع رباح من أبي هريرة نظر، فقد قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": "في حديثه عن أبي هريرة عندي نظر".

(٣) وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/١٩٧-١٩٨) من طريق شعبة عن توبة العنبري عن سلمى بن عتاب عن

أبي هريرة موقوفاً. وقال عقبه: "ويرفعه بعضهم، ولا يصح". ورجاله ثقات رجال الصحيح غير سلمى بن عتاب

فمجهول. وقال البخاري: "أبو ثفال المري عن رباح بن عبد الرحمن، في حديثه نظر". نقله عنه العقيلي بإسناده في

«الضعفاء» (١/٤٨٤).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٥٦٤/٧٧٨٠).

"حديث حسن صحيح غريب". وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وفيه ما عرفت من التفصيل في جعفر بن محمد. ولذلك قال صاحب "الاقتراح": "وهو على شرط مسلم"؛ كما نقله عنه الحافظ في "التلخيص" (ص ٣٨٤) (١).

١٥١٣ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٥٣/٤) عند حديث يرويه زبيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جدّه ﷺ: أنّ رسول الله ﷺ (ذَبَحَ كَبْشًا أَقْرَنَ بِالْمُصَلَّى). ثم قال: اللهم هذا عتي، وعمّن لم يضح من أمتي):

"أخرجه الطحاوي، والدارقطني، والحاكم (٢٢٨/٤) (٢) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: كذا قال، ورُيِّح لم يوثقه أحد، بل قال البخاري: "منكر الحديث"، وأورده الذهبي نفسه في "الضعفاء"! وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول" (٣).

١٥١٤ - قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٣٩/١) عند حديث يرويه هشام ابن سعد عن حاتم بن أبي نصر عن عبادة بن نسي عن أبيه عن عبادة بن الصّامت ﷺ مرفوعاً «خَيْرُ الصَّحِيحَةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ، وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ»: "رواه الحاكم (٤) وصحّحه! وهو خطأ بيّنته في الأصل" (٥).

---

(١) قال الترمذي في "العلل الكبير" (رقم ٤٤٥) بعد أن ساق الحديث من طريق أبي سعيد الأشج حفص بن غياث به: "سألت محمداً - يعني: البخاري - عن هذا الحديث فقال: هذا حديث حفص بن غياث، لا أعلم أحداً رواه غيره، وحفص هو من أصحابهم كتاباً. قلت له: محمد بن علي أدرك أبا سعيد الخدري؟ قال: ليس بعجب".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٨١/٥٦٥-٥٦٤/٨).

(٣) والحديث له شواهد كثيرة عن جماعة من الصحابة، انظرها في تنمّة تخريج الشيخ رحمه الله.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٨٣/٥٦٦-٥٦٥/٨).

(٥) يقصد الشيخ بالأصل كتابه "التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب" وهو أصل كتابي الشيخ "صحيح الترغيب" و"ضعيف الترغيب" وقد أطل فيه الشيخ النفس، ولا يزال مخطوطاً، وبلغني عن الثقة أنه عند مكتبة المعارف ويستعدّ لطباعته، ونرجو أن لا يطول الأمر.

قلت: ومراد الشيخ تعليل الحديث براوييه (حاتم بن أبي نصر ونسي)، وكلاهما مجهول كما في "التقريب".

وبما أعلمه ابن الملقن في "البدور المنير" (٣٠١/٩) فقال عقب الحديث: "وقال ابن القطان: نسي لا يعرف حاله، وآخر معه في الإسناد وهو حاتم بن أبي نصر. وهو كما قال".

١٥١٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٧١/٩-٢٧٢) عند حديث يرويه الحاكم من طريق السري بن خزيمة عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي عقيل زهرة بن معبد عن جده عبد الله بن هشام - وكان قد أدرك النبي ﷺ - ذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله ﷺ وهو صغير، فمسح رأسه ودعا له. قال: كان رسول الله ﷺ (يضحى بالشاة الواحدة عن جميع أهله):

"أخرجه الحاكم (٢٢٩/٤)<sup>(١)</sup>، والبيهقي في "السنن" (٢٦٨/٩) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قال، لكن فيه علة خفية؛ وهي الوقف؛ فإنه ليس في رواية البيهقي التصريح بالرفع، بل قال بعد قوله: (ودعا له): (قال: وكان يضحى...).

وهذا ظاهره أن القائل هو زهرة بن معبد، وأن اسم (كان) يعود إلى عبد الله بن هشام، بخلاف رواية الحاكم فإنها صريحة في الرفع؛ فإن لفظه: (ودعا له، قال: كان رسول الله ﷺ يضحى...). وهي شاذة عندي؛ لأن في طريقها عند الحاكم السري بن خزيمة، وهو غير معروف عندي<sup>(٢)</sup>، وقد خالفه الترقفي عند البيهقي، وكذا علي بن عبد الله المدني عند البخاري في "الأحكام" (١٧١/١٣ - فتح) فرواه عن المقرئ مثل رواية البيهقي تماما، وقال الحافظ: "وهذا الأثر الموقوف صحيح بالسند المذكور إلى عبد الله، وإنما ذكره البخاري مع أن من عادته أنه يحذف الموقوفات غالبا؛ لأن المتن قصير".

قلت: ومما يؤيد الوقف أن عبد الله بن وهب قد تابعه عن سعيد به؛ دون ذكر الأضحية.

أخرجه البخاري في "الشركة" (١٠٢/٦)، و"الدعوات" (١٢٦/١١).

١٥١٦ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٧٢/١٠-٣٧٣) عند حديث يرويه شريك عن أبي الحسناء عن الحكم عن حنش قال: (ضحى علي ﷺ بكبشين؛ كبش عن النبي ﷺ، وكبش عن نفسه، وقال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أضحى عنه». فأنا أضحى عنه أبداً):

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٨٧/٥٦٨/٨).

(٢) قلت: هو ثقة حافظ مشهور، قال الحاكم كما في "تاريخ الإسلام" (٥٤٧/٦): "هو شيخ فوق الثقة". وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٠٢/٨) وقال: "مستقيم الحديث". وقال الذهبي في "السير" (٢٤٥/١٣): "الإمام الحافظ الحجة، محدث نيسابور".

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ لسوء حفظ شريك - كما تقدم مراراً-، وقد توبع على بعضه كما يأتي. وحشش - وهو ابن المعتمر الصنعائي - ضعفه الجمهور. وقال ابن حبان في "المجروحين" (٢٦٩/١): "كان كثير الوهم في الأخبار. ينفرد عن علي عليه السلام بأشياء لا تشبه حديث الثقات؛ حتى صار ممن لا يحتج به". وبه أعله المنذري، ثم بشريك.

وإعلاله بمن بينهما - وهو أبو الحسناء - أولى؛ فإنه مجهول؛ كما قال الذهبي والعسقلاني. والحديث أخرجه عبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" (١٥٥/١) بإسناد المؤلف ومثته. ثم أخرجه هو (١٤٩/١)، والترمذي (١٤٩٥) .. من طريق أخرى عن شريك ... به. واستغربه الترمذي، والحاكم (٢٣٠-٢٢٩/٤) (١) ..

وأما الحاكم فقال: "صحيح الإسناد، وأبو الحسناء هذا هو الحسن بن الحكم النخعي!" ووافقه الذهبي!! وأقول: كلاً! وقد تفرد به شريك، وفوقه الحنش! والنخعي كنيته أبو الحكم، وليست أبا الحسناء! (٢).

١٥١٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٥٩/٨) عند حديث يرويه معاوية ابن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال: (ذبح رسول الله ﷺ في السفر، ثم قال: «يا ثوبان، أصلح لحمها»). فلم أزل أطمع منه حتى قدِمنا المدينة):

"قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وقد أخرجه كما يأتي ..

والحديث أخرجه مسلم وغيره من طرق أخرى عن معاوية بن صالح ... به.

وله طريق أخرى عن جبير بن نفير، خرجتهما في "الإرواء" (١١٥٨)، فلا أعيده، ولكني أزيد هنا فأقول: إن من رواة الطريق الأولى: أحمد (٢٧٧/٥ و ٢٨١) .. والحاكم (٢٣٥/٤) (٣)؛ واستدركه على مسلم! فوهم."

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٨٨/٥٦٩-٥٦٨/٨).

(٢) قلت: والذهبي نفسه أورد أبا الحسناء في "الميزان" (٥١٥/٤) في الكنى ولم يسمه وقال: "لا يعرف". وأما الحسن بن الحكم فهو معروف، روى عنه جمع، ووثقه غير واحد. وأورد ابن عدي والذهبي هذا الحديث في منكرات حنش.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٧٨٩/٥٦٩/٨).

١٥١٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٧٤/٤) عند حديث يرويه عثمان بن زُفر الجُهني عن أبي الأشدِّ السُّلمي عن أبيه عن جدّه مرفوعاً، وفيه قصّة (إِنَّ أَفْضَلَ الضَّحَايَا أَغْلَاهَا وَأَسْمُنُهَا):

"أخرجه الإمام أحمد (٤٢٤/٣)، وأبو العباس الأصبم في "حديثه" (١/١٤٠/١) ومن طريقه الحاكم (٢٣١/٤)<sup>(١)</sup> .. سكت عليه الحاكم، وأما الذهبي فقال في "تلخيصه": "قلت: عثمان ثقة" **فَوَهُمَ، وَأَوْهَمَ!!**

أما الوهم؛ فإنّ عثمان هذا ليس بثقة، بل هو مجهول كما قال الحافظ في "التقريب"، ولم يوثقه أحدٌ غير ابن حبان! ولعلّ الذهبي توهم أنه عثمان بن زفر التيمي، فهذا ثقة، ولكنه آخر دون هذا في الطبقة، من شيوخ أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهما.

وأما الإيهام؛ فهو بسبب توثيقه لعثمان، وسكوته عمّن فوقه، فإنه بذلك يوهّم أنه ليس فيهم من يُعلّ به الحديث، وليس كذلك، فإنّ أبا الأشدِّ مجهول أيضاً، وبه أعله الهيثمي فقال في "المجمع" (٢١/٤): "رواه أحمد، وأبو الأشدِّ، لم أجد من وثّقه ولا جرحه، وكذلك أبوه، وقيل: إنّ جدّه عمرو بن عبس". وأورده الحافظ في "التعجيل"، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً".

١٥١٩ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٦٤/٨) عند حديث يرويه إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: {وإنّ الشياطين ليُوحونَ إلى أوليائهم}. قال: (يقولون: ما ذُبِحَ فدُكِرَ اسمُ الله عليه فلا تأكلوه، وما لم يُدكِرِ اسمُ الله عليه فكُلُّوه. فقال الله عزّ وجلّ: {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه}:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، لكن في رواية سماك - وهو ابن حرب - عن عكرمة ضعف<sup>(٢)</sup>، لكنه قد توبع كما سأبيّنه إن شاء الله تعالى ..

وأخرجه ابن جرير (١٣/٨)، والحاكم (١١٣/٤) و٢٣١<sup>(٣)</sup> من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل ... به. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٧٠/٨-٥٧١/٨-٧٧٩٣).

(٢) وفي "التقريب": "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيّر بأخرة فكان ربما تَلَقَّن". ولم يخرج له مسلم عن عكرمة شيئاً.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٧٣/٨-٧٧٩٦).

قلت: وانظر ما سبق تحت رقم (١٣٧٤).

## كتابُ الذَّبائح

١٥٢٠ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ٤٥-٤٦) عند حديث يرويه سفيان عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى ابن عامر عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً «ما من إنسانٍ يُقتلُ عُصْفُوراً فما فَوْقَها بغيرِ حَقِّها، إِلَّا سَأَلَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عنها يَوْمَ الْقِيَامَةِ...»: "أخرجه النسائي (٢٠١/٢، ٢١٠) .. والحاكم (٢٣٣/٤) (١) ..

ثم إنه [صهيب مولى ابن عامر] مجهول لم يرو عنه غير عمرو بن دينار، وقال ابن القطان وغيره: "لا يُعرف". وقال الذهبي في "الضعفاء": "مجهول" (٢).

فقول الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. من تساهلها الذي عُرفا به.

والذهبي في كتابه "تلخيص المستدرک" هو غيره في كتابه "الميزان" وغيره من كتبه القيّمة! (٣).

١٥٢١ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٧١/٨) عند حديث يرويه عبد الوهاب بن عطاء عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن محمد بن صفوان: أنه أصابَ أَرْبَينِ فلم يَجِدْ حَدِيدَةً يُدَكِّيهِمَا، فذَبَحَهُمَا بِمَرَّةٍ، فَأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إِنِّي اصْطَدْتُ أَرْبَينِ، فلم أَجِدْ حَدِيدَةً أُدَكِّيهِمَا، فذَكَّيْتُهُمَا بِمَرَّةٍ أَفَأَكُلُ؟ قال: «نَعَمْ، كُلْ» بعد أن خرَّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق مسدد عن عبد الواحد بن زياد وحماد عن عاصم عن الشعبي عن محمد بن صفوان به، وصحّحه على شرط البخاري:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٨٠/٨-٥٨١-٥٨٠/٦/٧٨٠٦).

(٢) وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

(٣) ضعّفه الشيخ هنا وفي "ضعيف الجامع" (٥١٥٧)، ثم حسّنه لغيره في "صحيح الترغيب" (١٠٩٢-٢٢٦٦). قلت: لعلّ الشيخ حسّنه وقوّاه بما رواه أحمد (١٩٤٧٠) ومن طريقه النسائي في "الكبرى" (٤٥٢٠)، وابن حبان (٥٨٩٤) وغيرهم من طريق عامر الأحول عن صالح بن دينار عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعاً (من قتل عصفورا عبثاً، عَجَّ إلى الله عزَّ وجل يوم القيامة منه يقول: يا ربِّ إنَّ فلاناً قتلني عبثاً، ولم يقتلني لمنفعة).

وإسناده ضعيف لجهالة صالح بن دينار -وهو الجعفي، أو الهلالي- قال الذهبي في "الميزان": "روى عنه عامر الأحول فقط". وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول". وباقي رجاله ثقات، وعامر الأحول -وهو ابن عبد الواحد- فيه كلام لا ينزل به عن رتبة الصدوق.

"رواه أحمد، والنسائي، والبيهقي، والحاكم<sup>(١)</sup>، وقال: "صحيح على شرط مسلم"! ووافقه الذهبي!"<sup>(٢)</sup>.

١٥٢٢ - قال الألباني في "الإرواء" (٤/١٢٤) عند حديث يرويه عبد الوهاب - وهو ابن عبد المجيد الثقفي - عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن نُبَيْشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قال: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ، فقال: يا رسول الله إنا كُنَّا نَعْتَرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ، فما تَأْمُرُنَا؟ فقال رسول الله ﷺ: «اذْبَحُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ مَا كَانَ، وَبَرُّوا لِلَّهِ وَأَطَعُوا»:

"أخرجه أبو داود (٢٨٣٠)، والنسائي (١٩٠/٢)، وابن ماجه (٣١٦٧) .. والحاكم (٢٣٥/٤) ... وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: وهو قصورٌ مِنْهُمَا؛ فإنه صحيحٌ على شرط الشيخين"<sup>(٣)</sup>.

١٥٢٣ - قال الألباني في "الإرواء" (٤/١١٣) عند حديث يرويه ابن جريج عن ابن خُثَيْم عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَمَرَ فِي الْفِرْعِ فِي كُلِّ خَمْسَةٍ وَاحِدَةً»:

"هكذا أخرجه أحمد (٨٢/٦) عن وهيب، وأبو يعلى (١/١٥) عن يحيى بن سليم، والحاكم (٢٣٥-٢٣٦/٤)<sup>(٤)</sup> عن حجاج بن محمد: حدثنا ابن جريج (ثلاثتهم) عن ابن خيثم عن يوسف بن ماهك عن حفصة بنت عبد الرحمن عنها. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قالنا، لكن اضطرب في متنه؛ فرواه مَنْ ذَكَرْنَا هَكَذَا بِلَفْظِ: (الخمسَة). ورواه عبد الرزاق أنبأ ابن جريج به بلفظ: (خمسین). أخرجه البيهقي (٣١٢/٩) وقال: "كذا في كتابي، وفي رواية حجاج بن محمد وغيره عن ابن جريج: (في كلِّ خمسٍ واحدة).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨١٣/٥٨٤/٨).

(٢) يريد الشيخ رحمه الله بتعجبه: أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ لَيْسَ عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ صَحَابِيَّهٖ مُحَمَّدَ بْنَ صَفْوَانَ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ مُسْلِمٌ وَلَا الْبَخَارِيُّ، كَمَا قَالَ هُوَ نَفْسَهُ فِي مَطْلَعِ تَخْرِيجِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(٣) قلت: نبیشة صحابيُّ الحديث لم يخرِّج له البخاري، فهو على شرط مسلم فقط كما قال الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "المسند" (٣٢٣/٣٤). وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (١١٤٩) وقال: "هذا حديث صحيحٌ على شرط الشيخين"! وللحديث شواهد أخرى ذكرها الشيخ في تنمته تخريجه، فانظرها غير مأمور.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨١٥/٥٨٥/٨).

ورواه حماد بن سلمة عن عبد الله بن عثمان بن خيثم قال: (من كلِّ خمسين شاةً، شاةٌ).  
قلت: ثم ساقه من طريق أبي داود، وقد أخرجه هذا في سننه (رقم ٢٨٣٣): حدثنا موسى  
ابن إسماعيل: حدثنا حماد عن عبد الله بن عثمان بن خيثم به.

قلت: ولعلَّ هذا اللَّفْظُ: (خمسِين) هو الأَرْجَحُ؛ لأنه يَبْعُدُ جداً أن يكونَ في الزَّكَاةِ مِنْ كُلِّ  
أربعين شاةً، وفي الفَرَعِ مِنْ كُلِّ خَمْسِ شاةً. فتأمل".

١٥٢٤ - قال الألباني في "الإرواء" (٤/٤١١) عند حديث يرويه عمرو بن شعيب عن  
أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: سئِلَ رسول الله صلى الله عليه وآله عن الفَرَعِ؟ فقال: (الفَرَعُ حَقٌّ،  
وأن تتركه حتى يكونَ ابنٌ مَخاضٍ أو ابنٌ لَبُونٍ، تَحْمِلَ عليه في سَبِيلِ الله، أو تُعْطِيَهُ أَرْمَلَةً  
خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذْبَحَهُ يَلْصِقُ لَحْمُهُ بِوَبْرِهِ وتُولَهُ نَاقَتَكَ):

"أخرجه أبو داود (٢٨٤٢) .. والنسائي (١٨٩/٢-١٩٠)، والحاكم (٢٣٦/٤) (١) ..  
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وإنما هو حسنٌ فقط للكلام المعروف في إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جده" (٢).

١٥٢٥ - قال الألباني في "الإرواء" (٤/٤١٠-٤١١) عند حديث يرويه يحيى بن زُرارة بن  
كريم السَّهْمِي عن أبيه عن جدّه الحارث بن عمرو السَّهْمِي رضي الله عنه قال: رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وآله،  
فقلت: اسْتَغْفِرْ لي. قال: «غَفَرَ اللهُ لَكُمْ» .. فقال رجلٌ: يا رسول الله، ما تَرَى في العَتَائِرِ  
والفَرَائِعِ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَنْ شَاءَ عَتَرَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعْتَرَ، وَمَنْ شَاءَ فَرَعَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ  
يُفَرِّعْ، وفي الشَّاةِ أَضْحِيَّتُهَا»:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٨٥/٨-٥٨٦/٨) (٧٨١٦).

قلت: وتصحيح الحاكم ذكره عقب الحديث الذي يلي هذا عنده.

(٢) قلت: وقد حرَّر الشيخ رحمه الله الكلام في إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في "صحيح أبي داود/الكبير"  
(١/٢٢٣-٢٢٨)، وأحالَ ثَمَّتَ على تحرير العلامة أحمد شاکر في تعليقه على "جامع الترمذي" (١/١٤٠-١٤٤).

وسبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرّة - إلى أنّ مِنْ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله  
عدم التّفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرّد نوع  
الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندرجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أبي عبد الله  
الحافظ في تصرفاته .. ثم إنّ مَنْ سَمَى الحَسَنَ صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلف في العبارة دون  
المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠).

"أخرجه أحمد (٤٨٥/٣)، والنسائي (١٩٠/٢) .. والحاكم (٢٣٦/٤) (١) ..  
قلت: وهذا سند ضعيف، يحيى بن زرارة وأبوه، حالهما مجهولة، ولم يوثقهما أحد غير ابن  
حبان، وهو [يعني: يحيى] أشهر من أبيه. قال ابن القطان: "لا تُعرف حاله" (٢).  
وقال عبد الحق الأشبيلي في "الأحكام الكبرى" (رقم بتحقيقي): "وزارة هذا لا يحتج  
بحديثه". قال ابن القطان: "يعني: أنه لا يُعرف" (٣).

قلت: وأما الحاكم فإنه قال: "صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي، وأقره الحافظ في "الفتح"  
(٥١٦/٩)! لكن يشهد لمعنى الحديث أحاديث أخرى (٤) ..".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (١٣٧/٨).

١٥٢٦ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٨١/٤) عند حديث يرويه محمد بن عمرو اليافعي  
عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت: (عق رسول  
الله ﷺ عن الحسن والحسين يوم السابع، وسماههما، وأمر أن يُمَاطَ عن رؤوسهما الأذى):

"قلت: لكن تابعه عبد المجيد بن أبي رواد كما تقدم عن ابن عدي مُعلِّقاً، ووصلها البيهقي  
(٣٠٣/٩). وتابعه أيضاً أبو قرة واسمه موسى بن طارق، وهو ثقة. أخرجه البيهقي، وفي  
روايته: (عن الحسن شاتين، وعن حسين شاتين، ذجهما يوم السابع وسماههما).

أخرجه البيهقي (٣٠٣/٩ - ٣٠٤).

قلت: فهاتان المتابعتان تُقَوِّيانِ رواية اليافعي، وتدلان على أنه قد حفظ الحديث عن ابن  
جريج، فلولا عننة هذا لقلت كما قال الحاكم (٥): "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

وصححه ابن السكن أيضاً كما ذكر الحافظ في "التلخيص" (١٤٧/٤).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٨٦/٨-٥٨٧/٨) (٧٨١٨).

(٢) وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "مقبول"، فتعقبه صاحباً "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: صدوق حسن  
الحديث، فقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، ولا نعلم فيه جرماً".  
قلت: وقال الذهبي في "الكاشف": "ثقة".

(٣) وتعقبه العراقي في "ذيل ميزان الاعتدال" (رقم ٣٨٦) فقال: "قلت: روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في ثقات  
التابعين، وقال: ومن زعم أن له صحبة فقد وهم". وقال ابن حجر في "التقريب": "له رؤية، وذكره ابن حبان في ثقات  
التابعين".

(٤) وهي أحاديث: نُبِيشَةُ المَدَلِي، وعائشة، وعمرو بن شعيب، وقد سبقت كلها قريباً قبل هذا الحديث.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٥٨٨/٨) (٧٨٢١).

وقال في "الفتح" (٤٨٣/٩): "وسنده صحيح"<sup>(١)</sup>.

١٥٢٧ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٨٤/٤) عند حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «عق رسول الله ﷺ عن الحسين بشاة. وقال: يا فاطمة، اخلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره» بعد أن خرجه من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب، وأعله بالانقطاع بين محمد بن علي وعلي: "قلت: قد وصله الحاكم فقال (٢٣٧/٤)<sup>(٢)</sup>: حدّثنا أبو الطيّب محمد بن علي بن الحسن الحيرى - من أصل كتابه - حدّثنا محمد بن عبد الوهاب الفراء حدّثنا يعلى بن عبيد حدّثنا محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جدّه عن علي بن أبي طالب به. وسكت عليه هو والذهبي، ورجاله ثقات معروفون غير أبي الطيّب هذا، فلم أجد له ترجمة. وقد ذكره البيهقي من الطريق الأولى مُعلّقاً، ثم قال (٣٠٤/٩): "وهذا منقطع". ثم ذكره من الطريق الأخرى الموصولة ثم قال: "ولا أدري محفوظ هو أم لا".

قلت: ومداره من الطريقين على محمد بن إسحاق وهو ابن يسار صاحب السيرة، وهو مدلس وقد عنعنه. ولعلّ تحسين الترمذي إياه من أجل ما له من الشواهد مثل حديث ابن عباس المتقدم من الطريق الثالثة، والله أعلم".

١٥٢٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٧٨٤-٧٨٦/١٢) عند حديث يرويه سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن ثابت عن أمّ كُرْزِ رضي الله عنها مرفوعاً («أَقْرُوا الطَّيْرَ عَلَى مَكَانَتِهَا»<sup>(٣)</sup>). وسمّته يقول: «عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة، ولا يضرك دُكْرَانَا كُنَّ أَوْ إِنَاثَا»:

(١) والحديث له شواهد كثيرة، انظرها في تنمة تخريج الشيخ.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٨٨/٨-٥٨٩/٨) (٧٨٢٢/٥٨٩).

(٣) اقتصر الشيخ على هذا الشطر من الحديث، إشارة منه إلى صحّة الشطر الثاني المتعلّق بالعقيقة، وهو كذلك، وقد تقدّمت شواهد قريباً في بحثنا هذا.

وعلق الناشر هنا بقوله: "صحّح الشيخ الألباني - رحمه الله - هذا الحديث في "صحيح الجامع" (١١٧٧)، و"صحيح سنن أبي داود"، و"الإرواء" (٣٩١/٤). والتخريج هنا متأخر عن تخريجه هناك - كما يظهر من خلال خط الشيخ -، أضف إلى هذا: أنّ كلامه هنا فيه زيادة بيان وتحقيق؛ مما يرجّح أنّ التضعيف هو الصواب".

"أخرجه أحمد (٣٨١/٦)، والحميدي (٣٤٧) قالوا: ثنا سفيان: ثنا عبيد الله بن أبي يزيد .. فذكره ... والحاكم (٢٣٧/٤)<sup>(١)</sup> - من طريق الحميدي - عن سفيان به.

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وفي "التلخيص": (د، س)!

فلم يصنع شيئاً! فقد قال في ترجمة سباع بن ثابت هذا: "لا يكاد يعرف، تفرّد به عبيد الله بن أبي يزيد المكي. وله علة؛ فرواه ابن عيينة عن عبيد الله عن أبيه عن سباع عنها، فقيل: وهم ابن عيينة. وقال ابن جريج: عن عبيد الله عن سباع عن محمد بن ثابت عنها في شطر من الحديث في العقيقة، صححه الترمذي. وقال حماد بن زيد: عن عبيد الله عن سباع عنها. والصحيح عن ابن جريج، بحذف محمد بن ثابت" ..

وبالجملة؛ فالحديث فيه علتان. الاضطراب، والجهالة.

أما الاضطراب فكما تقدم عن الذهبي، وخلاصته: أنه من رواية عبيد الله بن أبي يزيد، فمنهم من يرويه عنه عن سباع عن أمّ كرز، ومنهم من يدخل بين عبيد الله وسباع أبا يزيد والد عبيد الله، ومنهم من يدخل بين سباع وأمّ كرز محمد بن ثابت - وهو ابن سباع -.

فإن كان المحفوظ الأوّل<sup>(٢)</sup>؛ فالعلة جهالة سباع: وإن كان المحفوظ الثاني؛ كان فيه علة ثانية، وهي جهالة أبي يزيد، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان (٦٥٧/٧). وإن كان المحفوظ الوجه الأخير، كان فيه علة ثالثة، وهي جهالة محمد بن ثابت هذا؛ فإنه لم يرو عنه غير ابنته جبرة، وإلا سباع بن ثابت إن كان محفوظاً. وبرواية ابنته عنه ذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٦٩/٥)، وقد أشار الذهبي إلى ضعف توثيقه إياه في "الكاشف"، وأما الحافظ؛ فقال في "التقريب": "صدوق"<sup>(٣)</sup>. وفيه نظر عندي. والله أعلم."

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٨٩/٨-٥٩٠/٤٧٨٢٤).

(٢) وهو الذي رجّحه أحمد عقّب الحديث (٢٧١٤٢)، وأبو داود عقب الحديث (٢٨٣٦)، وكذا الدارقطني وشيخه أبو بكر النيسابوري كما في "العلل" (٤٠٤/١٥).

قلت: وقد توسّع الدارقطني جداً في حكاية الخلاف في حديث أمّ كرز هذا، فانظره في "العلل" (٣٩٤/١٥-٤١٠).

(٣) وتعقبه صاحباً "تحرير التقريب" فقالوا: "بل: مجهول الحال، فقد تفرّد بالرواية عنه ابن عمه سباع بن ثابت، وابنته جبرة بنت محمد بن ثابت، وذكره ابن حبان وحده في "الثقات".

١٥٢٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢١٣/٤) عند حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ﷺ قال: سئل رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال: (لا أحبُّ العُقوقَ، مَنْ وُلِدَ لَهُ مِنْكُمْ مَوْلُودٌ فَأَحَبُّ أَنْ يُنْسَكَ عَنْهُ فَلْيَفْعَلْ، عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ): "أخرجه أبو داود (٢٨٤٢) والنسائي (١٨٨/٢) والحاكم (٢٣٨/٤) (١) .. وقال:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وإنما هو حسن فقط، للخلاف المعروف في عمرو بن شعيب (٢). نعم له شاهد أخرجه مالك (١/٥٠٠/٢) عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه أنه قال: فذكره بلفظ الحاكم.

قلت: وهذا شاهد لا بأس به، فالرجل الضمري شيخ زيد بن أسلم الظاهر أنه تابعي إن لم يكن صحابياً، فإن زيد هذا من التابعين الثقات، فالحديث به صحيح (٣).  
- وانظر: "الإرواء" (٣٩٢/٤)، "صحيح أبي داود/الكبير" (١٩٣/٨).

١٥٣٠ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٩٩/٤) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن عبد الله بن المختار عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (إنَّ مع الغلام عَقِيْقَةً، فَأَهْرِيْقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيْطُوا عَنْهُ الْأَذَى) بعد أن خرّجه من طريق حفصة بنت سيرين وأخيها محمد عن سلمان بن عامر الضبي مرفوعاً:  
"أخرجه الحاكم (٢٣٨/٤) (٤) .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: ومحمد بن جرير بن حازم لم أجد له ترجمة (٥)، ولم يذكره في "التهذيب" في الرواة عن جرير ابن حازم، وقد ذكر فيهم ابنه وهيباً .. وله شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً ..

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٢٥/٥٩٠/٨).

(٢) قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم قريباً تحت حديث (١٥٢٤).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٥٨٨/٩) بعد أن ذكر طريق مالك عن زيد بن أسلم: "وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، أخرجه أبو داود، ويقوى أحد الحديثين بالآخر".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٢٦/٥٩١-٥٩٠/٨).

(٥) لم يعرفه الشيخ، لأنه لا وجود له، وقد وقع في إسناد الحاكم في الطبعة الهندية التي يعتمد عليها الشيخ - وهو كذلك في بعض النسخ الخطية - سقطٌ وتحريفٌ لم ينتبه له الشيخ، وصوابه ما أثبتناه فوق كما في بعض النسخ الخطية، وكما في "إتحاف المهرة" (٥٤١/١٥)، وهو الذي أثبتته محققوا طبعتي دار المنهاج، ودار التأصيل، وتبها على هذا السقط.

١٥٣١ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٨٨/٤-٣٨٩) عند حديث يرويه علي بن الحسن ابن شقيق عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: (كُنَّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا وُلِدَ لَنَا غُلَامٌ ذَبَحْنَا عَنْهُ شَاةً، وَحَلَقْنَا رَأْسَهُ، وَلَطَّخْنَا رَأْسَهُ بِدَمِهَا، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ كُنَّا إِذَا وُلِدَ لَنَا غُلَامٌ ذَبَحْنَا عَنْهُ شَاةً، وَحَلَقْنَا رَأْسَهُ، وَلَطَّخْنَا رَأْسَهُ بِزَعْفَرَانٍ):  
"أخرجه أبو داود (٢٨٤٣) .. والحاكم (٢٣٨/٤) (١) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: إنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإنَّ الحسين بن واقد لم يخرج له البخاري إلا تعليقاً.

- وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٩٤/٨) عند الحديث السابق:

"قلت: إسناده حسن صحيح، وصححه الحاكم على شرط مسلم (٢) ووافقه الذهبي! ..  
قلت: وهذا إسناده حسن، رجاله ثقات رجال مسلم؛ على ضعف يسير في علي بن الحسين (٣)، وأبيه الحسين بن واقد. ولحديثه شاهد من رواية عائشة رضي الله عنها، وهو مُخَرَّجٌ مع حديث الباب في "الإرواء" (٣٨٨/٤ - ٣٨٩)."

١٥٣٢ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ٤٢) عند حديث يرويه عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِيُّ عن سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله صلَّى الله عليه وآله سئل عن جِبابِ أَسْنِمَةِ الْإِبِلِ، وَأَلْيَاتِ الْغَنَمِ، فقال: «مَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ، فَهُوَ مَيْتٌ»:

"أخرجه الحاكم (٢٣٩/٤) (٤) .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

---

وقد علّق الذهبي في "التلخيص" إسناده عن جرير بن حازم به، فعلم أنّ صوابه عند الذهبي أيضاً (جرير بن حازم) لا (محمد بن جرير بن حازم).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٢٧/٥٩١/٨).

(٢) كذا سبق قلم الشيخ فنقل عن الحاكم تصحيحه على شرط مسلم! والواقع أنّ الحاكم صحّحه على شرط الشيخين كما نقله الشيخ في الموضوع الأوّل من هذا التعقّب، والشيخ قد صرّح هنا فيما بعد أنّ رجاله رجال مسلم، مما يدلّ على أنه أراد الرّدّ على الحاكم في تصحيحه على شرط الشيخين.

(٣) قلت: قد تابعه علي بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد كما في رواية الحاكم.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٣١/٥٩٣/٨).

قلت: الأويسي هذا لم يخرج له مسلم شيئاً، فالحديث على شرط البخاري فقط، ثم هو ثقة، فالإسناد صحيح<sup>(١)</sup>.

- وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢١٣/٨) عند الحديث السابق بعد أن خرّجه من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه مرفوعاً به، وصحّحه على شرط البخاري:

"قلت: لكنه [يعني: عبد الرحمن بن عبد الله] لم يتفرّد به؛ فقد تابعه جمع؛ منهم سليمان بن بلال عند الحاكم (٢٣٩/٤)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وإنما هو على شرط البخاري؛ كما بينته في "غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام" (ص ٤١-٤٤)؛ وتوسّعتُ هناك في تخريج متابعاته وطرقه، فليرجع إليه مَنْ شاء الوقوف عليها". وانظر: حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٦٢/٣).

١٥٣٣ - قال الألباني في "الإرواء" (١٦٦/٨) عند حديث يرويه سماك بن حرب عن مُرَيِّ بن قَطْرِيٍّ عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، إِنَّا نَصِيدُ الصَّيْدَ فَلَا نُحْدُ سَكِينًا إِلَّا الظَّرَارَ، وَشِقَّةَ العَصَا. فقال: «أَمِرُّ الدَّمِّ بِمَا شِئْتَ، وَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» بعد أن خرّجه من حديث رافع بن خديج بنحوه من الصحيحين وغيرهما:

"أخرجه أبو داود (٢٨٢٤)، والنسائي (٢٠٦/٢)، وابن ماجه (٣١٧٧)، والحاكم (٢٤٠/٤) وقال: "صحيح على شرط مسلم". وهذا مِنْ أَوْهَامِهِ الَّتِي لَمْ يُبَيِّنْ عَلَيْهَا الذَّهَبِي؛ فَإِنَّ مُرَيِّ بْنَ قَطْرِيٍّ لَمْ يُخْرِجْ لَهُ مُسْلِمٌ شَيْئاً، ثُمَّ هُوَ لَا يَعْرِفُ كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ".

- وقال في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٧٣/٨-١٧٤) عند الحديث السابق: "وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير مُرَيِّ بْنَ قَطْرِيٍّ، فهو - كما قال الذهبي -: "لا يعرف، تفرّد عنه سماك". وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٦٦/٣)؛ على قاعدته المعروفة! وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". يعني: عند المتابعة، وقد توبع كما سأبيّنه.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣٣١/٥): "قلت: اختلف فيه على زيد بن أسلم". قلت: صحّح البخاريُّ كما في "علل الترمذي الكبير" (٤٣٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٥١/٨) حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد.

وانظر بيان الاختلاف بتوسّع في حاشية المسند (٢٣٣/٣٦-٢٣٥/ط الرسالة). وانظر: "العلل" لابن أبي حاتم (١٤٧٩)، و"العلل" للدارقطني (١١٥٢).

والحديث أخرجه النسائي، وابن ماجه، والحاكم وصححه على شرط مسلم! فوهم؛ كما ذكرت في "الإرواء" (١٦٦/٨) .. لكن يشهد للحديث قوله ﷺ المتقدم قريباً (٢٥١٢): (ما أنهر الدم، وذُكِرَ اسم الله عليه؛ فكلوا...)". وانظر: "غاية المرام" (ص ٣٨).

## كِتَابُ التَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ

١٥٣٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (١١٥٧/٧-١١٥٨) عند حديث يرويه سفيان عن سلمة بن كهيل عن عمران بن الحكم (وفي رواية: أبي الحكم) السلمي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قالت قريش للنبي ﷺ: ادع ربك أن يجعل لنا الصفا ذهباً، ونؤمن بك. قال: (أفتفعلون؟). قالوا: نعم. (فدعا)، فأتاه جبريل فقال: (إن الله تعالى يقرأ عليك السلام ويقول: إن شئت أصبح الصفا ذهباً، فمن كفر بعد ذلك منهم؛ عذبتُه عذاباً لا أعذبُه أحداً من العالمين، وإن شئت فتحتُ لهم بابَ التوبة والرحمة. قال: بل بابُ التوبة والرحمة):

"أخرجه الحاكم (٥٣/١ و ٢٤٠/٤<sup>(١)</sup>) .. وأحمد (٢٤٢/١ و ٣٤٥) .. وقال الحاكم: "صحيح محفوظ من حديث الثوري عن سلمة بن كهيل".

وهو كما قال، ورجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير عمران أبي الحكم السلمي - وهو الصواب من الروایتين<sup>(٢)</sup> -؛ فهو من رجال مسلم، وكأنَّ الحاكم ذهلَ عن ذلك؛ فإنه في الموضع الثاني اقتصر على قوله: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي! والصواب أنه صحيح على شرط مسلم<sup>(٣)</sup>.

١٥٣٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٧٣٢/١٠-٧٣٣) عند حديث يرويه كثير بن زيد عن الحارث بن أبي يزيد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (إنَّ مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٩٧/٨-٥٩٨/٨) (٧٨٣٤).

(٢) قال الحافظ في "تعجيل المنفعة" (٨١/٢): "عمران بن الحكم السلمي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، كذا وقع، والصواب: عمران بن الحارث أبو الحكم، كما في صحيح مسلم وغيره".

(٣) وجودُ إسناده الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٣١/٤).

أَنْ يَطُولَ عُمُرُهُ، وَيَرْزُقَهُ اللَّهُ الْإِنَابَةَ) بعد أَنْ خَرَجَهُ مِنْ مَسْنَدِ أَحْمَدَ، وَأَعْلَهُ بضعف كثير بن زيد واضطرابه في اسم والد الحارث:

"ثم إنَّ الحارث بن يزيد - على الخلاف في أبيه كما رأيت - ليس بالمشهور؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٩٤). وقال: "روى عن جابر. روى عنه كثير بن زيد، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم". فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. نعم؛ وثقه ابن حبان كما في "التعجيل"! وتساهله في التوثيق مشهور، ولذلك لا يعتمد عليه المحققون.

ومما سبق تعلم تساهل المنذري (٤/١٣٦) في قوله: "رواه أحمد بإسناد حسن، والبيهقي!" .. ومثله قول الحاكم (٤/٢٤٠)<sup>(١)</sup> - وقد أخرج الشَّطر الثاني منه - :  
"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!"

- وقال في حاشية "ضعيف الترغيب" (٢/٢٩١) عند الحديث السابق مُتَعَبِّباً تصحيح الحاكم:

"قلت: فيه الحارث بن أبي يزيد، فيه جهالة لم يوثقه غير ابن حبان، وعنه كثير بن زيد صدوق يخطيء"<sup>(٢)</sup>.

١٥٣٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٢٢٥) عند حديث يرويه هشام بن الغاز عن حيَّان أبي النَّضر عن وائلة بن الأسقع رضي الله عنه مرفوعاً (قال الله تبارك وتعالى: أنا عند ظنِّ عَبْدِي بي فَلْيَظُنِّ بي ما شاء):

"أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٩٠٩) .. وأحمد (٣/٤٩١ و ٤/١٠٦) .. والحاكم (٤/٢٤٠)<sup>(٣)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي في "تلخيصه"، لكن وقع فيه "صحيح (م)"، وهو خطأ من النَّاسخ أو الطَّابع"<sup>(٤)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٥٩٨/٧٨٣٥).

(٢) والحديث أعلاه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٤/٦٤٣-٦٤٤) بجهالة الحارث بن أبي يزيد، وضعف كثير بن زيد. وذكره ابن عدي (٨/٦٧١) في منكرات كثير بن زيد. وانظر: "علل الدارقطني" (٣٢٤٣) فقد حكى شيئاً من الخلاف على كثير بن زيد.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٥٩٨/٧٨٣٦).

(٤) قلت: وذلك لأنَّ حيَّان أبا النَّضر ليس من رجال "التهذيب" أصلاً، كما قال الشيخ في مطلع تخرجه، وهشام بن الغاز ليس من رجال مسلم.

١٥٣٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٤٠/٧) عند حديث يرويه الحاكم من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن واسع عن شُتير بن نهار<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ حُسْنِ عِبَادَةِ اللَّهِ):

"أخرجه أحمد .. والحاكم (٢٤١/٤)<sup>(٢)</sup> و(٢٥٦) .. وقال الحاكم:  
"صحيح على شرط مسلم!" ووافقه الذهبي!

قلت: وهو من أوهامهما؛ فإنَّ سُميراً هذا نكرة؛ كما قال الذهبي نفسه "الميزان"، ولم يرو عنه غير ابن واسع<sup>(٣)</sup>. وانظر: "الضعيفة" (٢٨٧/٢-٢٨٨، ٣٠٠).

١٥٣٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٥١/١) عند حديث يرويه عاصم عن المعرور ابن سويد عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: حَدَّثَنَا الصَّادِقُ المصدوق رضي الله عنه فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى أنه قال: (الحسنةُ بعشرِ أمثالها أو أزيدُ، والسَّيئةُ واحدة أو أغفرها، ولو لقيتني بقُرَابٍ الأرضِ خطايا ما لم تُشركْ بي، لقيتُك بقُرَابِها مغفرةً):

"رواه الحاكم (٢٤١/٤)<sup>(٤)</sup>، وأحمد (١٠٨/٥) عن عاصم عن المعرور بن سويد ..  
وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: عاصم هو ابن بحدلة، وهو حسن الحديث، وبقية الرجال ثقات رجال الشيخين، فالإسناد حسن<sup>(٥)</sup>.. وهو عند مسلم [(٢٦٨٧)] بتمامه وأتم منه".

---

(١) وقال غير حماد بن سلمة: (عن محمد بن واسع عن سمير بن نهار). قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٠١/٤):

"قال لي محمد بن بشار: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ليس أحدٌ يقول: (شتير بن نهار) إلا حماد بن سلمة".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٥٩٨/٨-٥٩٩/٧٨٣٧).

(٣) قال الإمام أحمد: "لا أعرفه". وقال الدارقطني: "مجهول". وقال ابن حجر: "صدوق!"

ينظر: "العلل ومعرفة الرجال/عبد الله" (٩٨٣)، "سؤالات البرقاني" (٢١٢)، "ميزان الاعتدال" (٢/٢١٧)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٢٤٠).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٥٩٩/٨-٧٨٣٨).

(٥) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٥٧/٢): "هو عاصم بن بحدلة الكوفي مولى بني أسد، ثبت في القراءة، وهو في

الحديث دون الثبوت صدوق بهم ..

قلت: هو حسن الحديث. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة .. خرَّج له الشيخان لكن مقرونا بغيره لا أصلاً وانفراداً. اهـ

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".

١٥٣٩ - قال الألباني في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٨٢/٢) عند حديث يرويه أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى أنه قال: (يا عبادي، إنكم الذين تُخطئون بالليل والنهار وأنا الذي أَغْفِرُ الذُّنُوبَ ولا أُبالي، فاستغفروني أَغْفِرْ لكم ..):

"عبد الأعلى بن مسهر وهو ثقة فاضل من رجال الشيخين، وكذلك سائر مَنْ فوقه، إلا أنّ سعيد بن عبد العزيز - وهو التَّنُوخي - لم يَخْرِجْ له البخاري في "صحيحه"، وكأنّ ذلك لأنّ أبا مسهر نفسه قال عنه: "كان قد اختلط قبل موته".

وإذا كان كذلك فإني أستبعد جداً أن يكون أبو مسهر روى عنه هذا الحديث في حال اختلاطه، ولعل هذا وجه إخراج مسلم لحديثه هذا من طريق أبي مسهر عنه في "صحيحه" (١٧/٨) .. ومن طريقه: البخاري في "الأدب المفرد" (٤٩٠)، والحاكم (٢٤١/٤) (١) - وصحّحه على شرط الشيخين (!)" (٢).

١٥٤٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٩٦/١) عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إنّ عبداً أصابَ ذنباً فقال: يا ربِّ، أذنبْتُ ذنباً فاغْفِرْ لي. فقال له ربُّهُ: عَلِمَ عَبْدِي أنّ له ربّاً يَغْفِرُ الذَّنْبَ ويأخُذُ به، فغَفَرَ له ..):

"أخرجه الحاكم (٣) .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا. لكن استدراكه على الشيخين وَهْمٌ، كما كنت ذكرت في تعليقي على "صحيح الجامع" (٢٠٩٩)، فقد أخرجه البخاري (رقم ٧٥٠٧) ومسلم (٩٩/٨) ..".

---

وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٩٩/٨ - ٧٨٣٩/٦٠٠).

(٢) قال الحافظ الذهبي في "التلخيص": "قلت: فذكر حديث (يا عبادي)، وهو في مسلم".

وقال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٤١/١٤): "قلت: بل أخرجه مسلم من حديث أبي مسهر".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٦٠١/٨ - ٧٨٤١/٦٠٢).

١٥٤١ - قال الألباني في حاشية "صحيح الترغيب" (٢١٩/٣) عند حديث عبد الله بن مَعْقِل قال: دخلتُ أنا وأبي على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فقال له أبي: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: «النَّدْمُ تَوْبَةٌ؟». قال: نعم، أنا سمعته يقول: «النَّدْمُ تَوْبَةٌ» تعليقاً على كلمة (مَعْقِل): "الأصل: (مُعَقَّل)، وكذا وقع في "المستدرک" (٢٤٣/٤)<sup>(١)</sup>، وهو تصحيفٌ، والصَّواب ما أنبأنا<sup>(٢)</sup>، وأبوه معقل هو ابن مقرن المزني صحابي معروف، وعلى الصواب أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٢)، وأحمد (٣٧٦/١ و ٤٢٣ و ٤٣٣)".

١٥٤٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٣٠/٣) عند حديث يرويه أبو السَّمِيط سعيد ابن أبي سعيد المهري عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: أنّ معاذ بن جبل أراد سَفَرًا فقال: يا رسول الله أوصني. قال: (اعْبُدِ اللَّهَ وَلَا تَشْرِكْ بِهِ شَيْئًا). قال: يا نبيَّ الله زدني. قال: (إِذَا أَسَأْتَ فَأَحْسِنْ ..):

"أخرجه ابن حبان (١٩٢٢)، والحاكم (٢٤٤/٤)<sup>(٣)</sup> عن حرملة بن عمران التَّجِيبِي أنّ أبا السَّمِيط سعيد بن أبي سعيد المهري حدّثه عن أبيه عن عبد الله بن عمرو .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: ورجاله ثقات رجال مسلم غير سعيد بن أبي السَّمِيط<sup>(٤)</sup>، ذكره ابن حبان في "الثقات" وروى عنه أسامة بن زيد أيضاً<sup>(٥)</sup>، فالحديث حسن إن شاء الله تعالى<sup>(٦)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٤٥/٦٠٤/٨).

(٢) وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمد عليها الشيخ، ولم يقع ذلك في طبعتي دار المنهاج ودار التأصيل، بل وقع فيهما على الصَّواب، وهو كذلك - على الصواب - في "إتحاف المهرة" (٢٩٦/١٠)، وكذلك رواه البيهقي في "الشُّعب" (٦٦٢٩) عن الحاكم بإسناده ومثنته سواه.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٤٩/٦٠٦/٨).

(٤) كذا، وصوابه: سعيد بن أبي سعيد أبي السَّمِيط كما ذكره الشيخ في الإسناد قبل.

(٥) قلت: ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٤٧٤/٣)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٢/٤)، ولم يذكر فيه شيئاً. وذكره يعقوب بن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٥٢٤/٢) في ثقات تابعي أهل مصر، وقال العجلي: "مصري، تابعي، ثقة". وذكره ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" (١٤٩٦).

(٦) قال الحافظ ابن حجر في "الأُمالي المطلقة" (ص ١٣٢-١٣٣): "هذا حديث حسن. أخرجه الحاكم عن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد عن جده وعن محمد بن صالح بن هانيء عن الفضل بن محمد وسهل بن بشر كلاهما عن عبد الله بن صالح ..

١٥٤٣ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّوَاة إلى تخرِيج أحاديث المصاييح والمشكاة" (٤٤٩/٢) عند حديث يرويه عليّ بن مسعدة الباهلي عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَائِينَ التَّوَابُونَ»: "وإسناده حسن، وصححه الحاكم (٢٤٤/٤)<sup>(١)</sup>. وتعقبه الذهبي بقوله: "عليّ بن مسعدة الباهلي فيه لين".

قلت: ولذلك قال الترمذي: "حديث غريب"؛ أي: ضعيف.

ولعلّ الأقرب إلى الصّواب ما ذهبنا إليه، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

١٥٤٤ - قال الألباني في حاشية تخرِيج "فقه السيرة" للغزالي (ص ٨٣) عند حديث يرويه ابن إسحاق: حدثني محمد بن عبد الله بن قيس بن مخزّمة عن الحسن بن محمد بن عليّ [عن

وأبو السميّط بمهملتين مُصعّر قليل الحديث ما روى عنه إلا حرمة فيما قاله الحاكم أبو أحمد في الكنى، لكن وجدت له رايًا غير حرمة وهو أسامة بن زيد الليثي، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه هذا في صحيحه من طريق عبد الله بن وهب عن حرمة بن عمران. فظهر أن عبد الله بن صالح لم ينفرد به، وسلم مما فيه من مقال والله أعلم". قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفرقة بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦٠٦/٨-٦٠٧-٦٠٧/٨). (٧٨٥٠/٦٠٧-٦٠٦/٨).

(٢) وأكّد الشيخ تحسينه في "الضعيفة" (٩٤٥/١٤)، وفي "صحيح الترغيب والترهيب" (٢١٦/٣).

قلت: حديث (كل بني آدم خطاء ..) مداره على عليّ بن مسعدة عن قتادة، وقد تفرّد به عن سائر أصحاب قتادة، وهو سبب إنكار الأئمة له كما سيأتي، لا سيما وهو مختلف فيه، وليس من أصحاب قتادة المختصّين به، وثقّه الطيالسي، وقوّاه ابن معين وأبو حاتم. وضعّفه آخرون، قال البخاري: "فيه نظر". وقال النسائي: "ليس بالقوي". وقال أبو داود: "ضعيف". وأورده العقيلي في "الضعفاء" (٢٧٤/٤) وقال: "لا يتابع على حديثه". وقال ابن حبان في "المجروحين" (١١١/٢): "كان ممن يخطئ، على قلّة روايته، وينفرد بما لا يتابع عليه، فاستحقّ ترك الاحتجاج به بما لا يوافق الثقات من الأخبار". ثم أورد له من مناكيره، حَدِيثِيهِ عن قتادة عن أنس مرفوعاً: (كل بني آدم خطاء ..)، وحديث: (الإسلام علانية، والإيمان في القلب ..). وكذلك أوردهما له ابن عدي (١٣٧/٨)، وقال: "ولعليّ بن مسعدة غير ما ذكرت عن قتادة، وكلّها غير محفوظة". وكذلك أوردهما الذهبي في ترجمته من "الميزان" (١٥٦/٣). وأخرج أبو أحمد الحاكم حديثه (كل بني آدم خطاء ..) في "الأسامي والكنى" (١٩٤٨/٧/٣)، وقال: "هذا حديث منكر لا يتابع عليه عليّ بن مسعدة، وله من هذا الضرب أحاديث عن قتادة رواها عنه الثقات". وضعّفه الترمذي كما حكاها الشيخ فوق. وحكم الإمام أحمد رحمه الله بنكارتته، فقال كما في "المنتخب من علل الخلال" (رقم ٣٧): "هذا حديث منكر".

أبيه<sup>(١)</sup> عن جدّه عليّ بن أبي طالب عليه السلام مرفوعاً «ما هَمَمْتُ بما كان أهلُ الجاهليّةِ يَهْمُونَ به إلا مَرَّتَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ، كِلَاهُمَا يَعِصِمُنِي اللهُ تعالى منهما ..»:

"حديث ضعيف، أخرجه الحاكم: (٢٤٥/٤)<sup>(٢)</sup> من طريق ابن إسحاق ... فذكره، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو وهمٌ منهما معاً لأمرين:

الأول: أنّ ابن إسحاق إنما يروي له مسلم مقروناً بغيره، كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في "الميزان"<sup>(٣)</sup>، والحاكم لم يروه عنه مقروناً بغيره كما ترى، فليس هو على شرط مسلم.

الثاني: أنّ محمد بن عبد الله بن قيس ليس مشهور العدالة، فلم يوثقه غير ابن حبان. وتوثيقه عند ما ينفرد به لا يوثق به .. ولهذا لَمَّا أوردَ الحافظُ ابنَ قيس هذا في "التقريب" لم يوثقه، بل قال فيه: "مقبول"<sup>(٤)</sup> .. ثم هو ليس من رجال مسلم خلافاً لمن وهم. وقد ضَعَّفَ هذا الحديث الحافظ ابن كثير في تاريخه "البداية والنهاية" (٢٨٧/٢)، بعد أن ساقه بالسند المذكور من رواية البيهقي، حيث قال: «وهذا حديث غريب جداً» ..

- وانظر: "دفاع عن الحديث النبوي" (ص ١٤).

١٥٤٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٥٦/٢) عند حديث يرويه عمرو بن الحارث عن ذرّاج عن ابن حُجيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لو أنكم لا تُخطئون لأتَى اللهُ بقومٍ

(١) علّق هنا محققو طبعة دار المنهاج بقولهم: "قوله: (عن أبيه) ساقطٌ من النسخ الخطيّة كلّها، و"التلخيص"، والمثبت من "دلائل النبوة" للبيهقي (٣٣/٢) حيث رواه عن المصنّف بسنده ومتنه سواء، وكذا رواه ابن حبان من حديث وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق به".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٠٧/٨-٦٠٨-٧٨٥٢).

(٣) بل صرّح بذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢).

(٤) قلت: لكن روى عنه ثلاثة من الثقات، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وهذا كافٍ في توثيقه عند الشيخ رحمه الله، فكيف وقد ذكره ابن حبان أيضاً في "مشاهير علماء الأمصار" (١٠٣٠) ونصّ على أنه: "من متقني أهل المدينة".

فأقلّ أحواله أن يكون صدوقاً حسن الحديث، ولذلك حسن حديثه هذا الحافظ ابن حجر، فقد أورده في "المطالب العالية" (٢٠٩/١٧) وقال: "قلت: هكذا رواه محمد بن إسحاق في السيرة، وهذه الطريق حسنة جلييلة، ولم أره في شيء من المسانيد الكبار إلا في مسند إسحاق، وهو حديث حسن متصل، ورجاله ثقات". ونقله عنه السيوطي في "الخصائص" (٨٨-٨٩)، وأقرّه. ونقله أيضاً البوصيري في "إتحاف الخيرة" (٥٥/٧) وأقرّه.

وتبعهم الشيخ شعيب رحمه الله في حاشيته على "صحيح ابن حبان" (١٧٠/١٤).

يُخْطِئُونَ يَغْفِرُ لَهُمْ) بعد أن خرّجه من صحيح مسلم من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً<sup>(١)</sup>:

"أخرجه الحاكم (٢/٤٦٤) (٢) وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.  
قلت: ودرّاج متكلمٌ فيه، وفي "التقريب": "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف"<sup>(٣)</sup>.  
قلت: فهو حسن إن شاء الله تعالى بشواهده السّابقة والآية ..".

١٥٤٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٢/٥-٧٣) عند حديث يرويه إسماعيل بن أبي  
أويس عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً  
(لَتَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبِي وَشَرَدَ عَلَى اللَّهِ كَشَرَادِ الْبَعِيرِ) بعد أن خرّجه من حديث أبي  
إمامة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما:

"أخرجه الحاكم<sup>(٤)</sup> من طريق إسماعيل بن أبي أويس ..  
وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"<sup>(٥)</sup>، ووافقه الذهبي.  
وأقول: إسماعيل هو ابن عبد الله بن أبي أويس، وهو وإن كان من رجال الشيخين ففيه كلام  
كثير، فَبِحَسْبِهِ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُهُ حَسَنًا، وَأَمَّا الصَّحَّةُ فَلَا<sup>(٦)</sup>.  
وقد قال الحافظ فيه: "صدوق أخطأ في أحاديث".  
نعم؛ حديثه هذا صحيح بما تقدم. والله سبحانه وتعالى أعلم".  
- وانظر: "الصحيحة" (٣٩٣/٧).

---

(١) ولفظه: (لو أنكم لم تكن لكم ذنوب يغفرها الله لكم، لجاء الله بقوم لهم ذنوب يغفرها لهم)  
(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٠٩/٨-٦١٠/٨). (٧٨٥٥/٦١٠-٦١١/٨).  
(٣) وقد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظر ذلك في هذا البحث  
تحت رقمي (٤١٥) و(٩٥٦).  
(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٦١١/٨-٦١٢/٨). (٧٨٥٩/٦١٢-٦١٣/٨).  
(٥) وتتمة كلامه: "وقد أخرجه البخاري رحمه الله عن محمد بن سنان العوفي عن فليح بن سليمان عن هلال بن علي  
عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "كلّ أمّتي يدخلون الجنة إلا من أبي. قيل: يا رسول الله  
ومن أبي؟ قال: من عصاني فقد أبي".  
(٦) وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق  
بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

١٥٤٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٢-٧١/٥) عند حديث يرويه سعيد بن أبي هلال عن علي بن خالد عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصة (كُلُّكُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ شَرَدَ عَلَى اللَّهِ شَرَادَ الْبَعِيرِ عَلَى أَهْلِهِ):

"أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٢٤٧/٤)<sup>(١)</sup>، وأحمد (٢٥٨/٥) ..

ذكره الحاكم شاهداً لحديث أبي هريرة الآتي<sup>(٢)</sup>، وسكت عليه هو والذهبي. وقال الهيثمي في

"مجمع الزوائد" (٧١/١٠): "رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير علي بن خالد، وهو

ثقة". قلت: لكن سعيد بن أبي هلال كان اختلط<sup>(٣)</sup>.

لكن الحديث صحيح، فإن له غير شاهد واحد كما يأتي ..".

١٥٤٨ - قال الألباني في "أصل صفة الصلاة" (١٠٠٨/٣) عند حديث يرويه محمد بن

إسحاق: حدثني عبد الواحد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن

عائشة رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في بعض صلواته: «اللهم حاسبني

حساباً يسيراً...»:

"أخرجه أحمد (٤٨/٦)، والحاكم (٢٥٥/١) و٢٤٩/٤-٢٥٠<sup>(٤)</sup> من طريق محمد بن

إسحاق قال: ثني عبد الواحد بن حمزة بن عبد الله بن الزبير .. وهذا إسناد جيد. وقول

الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. ليس بصحيح - كما سبق بيانه مراراً

-"<sup>(٥)</sup>.

١٥٤٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٣١/٣) عند حديث يرويه سليمان بن هريم عن

محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً في حديث طويل (خَرَجَ مِنْ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦١٢/٨-٦١٣-٧٨٦٠).

(٢) وهو السابق هنا.

(٣) قال ابن حجر في "التقريب": "صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أنّ الساجي حكى عن أحمد أنه اختلط". وقد بيّنت فيما سبق تحت حديث (١٠٤) حقيقة القول باختلاط سعيد بن أبي هلال، فانظره لزاماً.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٦١٧/٨-٦١٨-٧٨٦٩).

(٥) يعني: أنّ الحديث ليس صحيحاً على شرط مسلم، لأنّ ابن إسحاق لم يحتجّ به مسلم وإنما خرّج له متابعة، كما صرح بذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢). والذهبي نفسه أيضاً في "الميزان".

وقد تابعه عند أحمد (١٨٥/٦) يونس بن محمد: ثنا عبد الواحد بن زياد: ثنا عبد الواحد بن حمزة ... فهذه الزيادة صحيحة". قاله الشيخ في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٤٧٢/٢).

عندي خليلي جبريل أنفاً فقال: يا محمد، والذي بعثك بالحق، إن الله عبداً من عبده عبد الله خمسمائة سنة على رأس جبلٍ .. وأخرج الله تعالى له عيناً عذبةً بعرض الإصبع تبض بماءٍ عذبٍ .. وشجرة رمانٍ تُخرج له كلَّ ليلة رمانةً، فتغذيه يومه، فإذا أمسى نزل فأصاب من الوضوء، وأخذ تلك الرمانة فأكلها، ثم قام لصلاته .. فنجد له في العلم أن يُبعث يوم القيامة، فيوقف بين يدي الله عز وجل فيقول له الربُّ: أدخلوا عبدي الجنة برحمتي، فيقول: ربِّ، بل بعملي .. فيقول الله عز وجل للملائكة: قايسوا عبدي بنعمتي عليه وبعمله، فتوجد نعمة البصر قد أحاطت بعبادة خمسمائة سنة، وبقيت نعمة الجسد فضلاً عليه، فيقول: أدخلوا عبدي النار ..):

"أخرجه الخرائطي في "فضيلة الشكر" (١٣٣ - ١٣٤) .. والحاكم (٤/٢٥٠-٢٥١) (١) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". كذا قال! وتبعه ابن القيم في "شفاء العليل" (ص ١١٤)، وهو منه عجيب؛ فإن سليمان هذا مجهول كما يأتي عن العقيلي، وقول الحاكم عقب تصحيحه المذكور: "والليث لا يروي عن المجهولين" مجرد دعوى لا دليل عليها، والحاكم نفسه أول من ينقضها، فقد روى في "المستدرک" (٤/٢٣٠) حديثاً آخر من رواية الليث عن إسحاق بن بزرج بسنده عن الحسن بن علي، وقال عقبه: "لولا جهالة إسحاق لحكمتُ للحديث بالصحة"! وهذا مناقض تمام المناقضة لدعواه السابقة، ولذلك تعقبه الذهبي بقوله: "قلت: لا والله، وسليمان غير معتمد" (٢).

١٥٥٠ - قال الألباني حاشية "ضعيف الترغيب" (١/٤٦٨) حديث يرويه أحمد بن أبي سريج (٣) عن عمر (٤) بن يونس اليمامي عن يحيى بن سعيد بن يزيد (٥) عن إسحاق بن عبد

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٦١٨-٦٢٠-٧٨٧٠).

(٢) قلت: الأصل أن هذا التعقب ليس على شرطي، لأن الذهبي قد تعقب الحاكم في تصحيحه، وإنما ذكرته ضمن التعقبات لأجل تعقب الشيخ قول الحاكم: "والليث لا يروي عن المجهولين". وهذا لم يتعقبه الذهبي فيه.

(٣) علّق هنا محققوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "في جميع النسخ: (أحمد بن سريج)، والمثبت من "الإتحاف" ومصادر ترجمته، وهو أحمد بن الصباح النهشلي، أبو جعفر ابن أبي سريج الرازي المقرئ .. من رجال التهذيب". قلت: وهو ثقة حافظ من رجال البخاري كما في "التقريب".

(٤) علّق هنا محققوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "في جميع النسخ و"التلخيص": (محمد)! والمثبت من "الإتحاف".

(٥) علّق هنا محققوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "في (ز) و(م) و"التلخيص": (يحيى بن شعبة بن يزيد) .. والمثبت من "الإتحاف".

الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً (مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ .. وَمَنْ قَالَ: سَبَّحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةً، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ حَسَنَةٍ وَأَرْبَعًا وَعِشْرِينَ أَلْفَ حَسَنَةً ..) تعليقاً على تصحيح الحاكم<sup>(١)</sup> له:

"قلت: ووافقه الذهبي، ولم تطمئن النفس لذلك؛ لأنّ مَنْ بين إسحاق وشيخ الحاكم فيه جمعٌ من الرواة لم أعرفهم، ومن المحتمل أن يكون وقع فيهم تحريف أو تصحيف، ضيع علينا هويّتهم<sup>(٢)</sup>، ومنهم محمد بن يونس اليمامي، فإني أخشى أن يكون هو (محمد بن يونس الكديمي السامي) المتهم بالوضع، تحرفت (السامي) إلى (اليمامي). والله أعلم".

- وقال في «الضعيفة» (٢٨٤/١٤) عند الحديث السابق:

"أخرجه الحاكم (٢٥١/٤) وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: وهذا التصحيح ككثيرٍ من أمثاله لا أجد له وجهاً؛ فإنّ محمد بن يونس اليمامي ويحيى بن شعبة بن يزيد لم أجد لهما ترجمة<sup>(٣)</sup> ..

ثم قلت: لعلّ نسبة: (اليمامي) محرّفة من: (السامي)، فإذا صحّ هذا، فيكون هو: (محمد بن يونس السامي) .. المعروف ب: (الكديمي)، وهو كذاب وضاع. والله أعلم".

- وانظر: "الضعيفة" (٤٧٥/٣).

١٥٥١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٨٢/٥) عند حديث يرويه محمد بن عبد العزيز ابن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن حسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عامر بن سعد عن أبيه ﷺ مرفوعاً (الْمُؤْمِنُ مُكْفَرٌ):

"أخرجه الحاكم (٥٨/١ و ٢٥١/٤)<sup>(٤)</sup> .. وقال: "قد اتّفقا على عبد الرحمن بن حميد، وهذا حديث غريب صحيح، ولم يُجَرِّجْاه، لجهالة محمد ابن عبد العزيز الزهري هذا".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٧١/٦٢٠/٨).

(٢) قلت: صدق الشيخ رحمه الله، وقد عرفت التحريف الواقع في هذا الإسناد.

(٣) لم يعرفهما الشيخ بسبب التحريف الذي وقع في اسميهما كما رأيت، وإلا؛ فعمر بن يونس اليمامي ثقة مشهور خرّج له الجماعة. ويحيى بن سعيد بن يزيد ذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٥٣/٩) برواية عمر بن يونس اليمامي، وفيه جهالة، وهو علّة الحديث.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٧٣/٦٢١/٨).

كذا قال، ووافقه الذهبي، وهو أمر عَجَبٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوّل: أنه إذا كان مجهولاً، فكيف يصحّ حديثه؟!

والآخر: أنه ليس مجهولاً، بل هو معروف بالضعف الشديد عند البخاري وغيره، فقال الذهبي نفسه في "الميزان": "قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف" (١).

١٥٥٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٤٩/٢) عند حديث يرويه صدقة بن المثنى عن رياح بن الحارث عن أبي بردة عن رجلٍ من الأنصار عن أبيه مرفوعاً، وفيه قصّة (إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ؛ لَيْسَ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ حِسَابٌ وَلَا عَذَابٌ، إِنَّمَا عَذَابُهَا فِي الْقَتْلِ وَالزَّلَازِلِ وَالْفِتَنِ) بعد أن خرّجه من طرق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى:

"أخرجه البخاري في "التاريخ"، والحاكم (٣٥٣/٤-٣٥٤) (٢) وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: هو كما قالوا لولا الرّجل الأنصاري الذي لم يُسمَّ.

١٥٥٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٤٩/٢) عند حديث يرويه أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردة عن عبد الله بن يزيد الخطمي رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (إِنَّ عَذَابَ هَذِهِ الْأُمَّةِ جُعِلَ فِي دُنْيَاهَا) بعد أن خرّجه من طرق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى:

"أخرجه الحاكم (٤٩/١ و ٤٠٤/٤) (٣) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي، وإنما هو على شرط البخاري وحده؛ فإنّ أبا بكر بن عياش لم يخرج له مسلم" (٤).

(١) ينظر: "التاريخ الكبير" (١٦٧/١)، "المرج والتعديل" (٧/٨)، "الضعفاء والمتروكون" للنسائي (٥٢٨)، "لسان الميزان" (٣٠٥/٧).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٨٢/٦٢٦/٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٨٣/٦٢٧-٦٢٦/٨).

(٤) قلت: ولم يخرج البخاري لأبي بردة عن عبد الله بن يزيد الخطمي شيئاً. وعبد الله بن يزيد الخطمي مختلف في صحبته، وجزم بها المتأخرون كالزمي والذهبي وابن حجر.

١٥٥٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٨٤/٩) عند حديث يرويه الأعمش عن عبد الله ابن عبد الله عن سعد مولى طلحة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (كان الكفل من بني إسرائيل لا يتورع عن ذنب عملة، فأتته امرأة فأعطاهما ستين ديناراً على أن يطأها، فلما فعد منها مقعد الرجل من امرأته أرعدت، فبكت ..):

"قال ابن كثير في "التاريخ" (٢٢٦/١-٢٢٧) عقب حكايته تحسين الترمذي إياه: "فهو حديث غريب جداً، وفي إسناده نظر؛ فإنَّ سعداً هذا؛ قال أبو حاتم: "لا أعرفه إلا بحديث واحد"، ووثقه ابن حبان، ولم يرو عنه سوى عبد الله بن عبد الله الرازي، فالله أعلم، وإن كان محفوظاً فليس هو (ذا الكفل)، وإنما لفظ الحديث (الكفل) من غير إضافة، فهو رجل آخر، غير المذكور في القرآن. والله أعلم". ونحوه في تفسيره لسورة (الأنبياء) (١٩١/٣). قلت: وسعد هذا؛ مجهول كما في "التقريب"؛ لم يرو عنه غير عبد الله بن عبد الله هذا وهو الرازي، فقول الحاكم<sup>(١)</sup>: "صحيح الإسناد"؛ هو من تساهله الذي اشتهر به، وإن وافقه الذهبي؛ فإنه من غير تحقيق منه كما هو شأنه في كثير من موافقاته!".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (١٢٧/٢).

١٥٥٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٨٧/٢-٢٨٨) عند حديث يرويه صدقة بن موسى عن محمد بن واسع عن سُمير بن نهار عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (قال ربكم عز وجل: لو أن عبادي أطاعوني لَأَسْقِيَهُمْ الْمَطَرَ بِاللَّيْلِ، ولَأَطْلَعْتُ عَلَيْهِم الشَّمْسَ بِالنَّهَارِ، ولَمَا أَسْمَعْتُهُمْ صَوْتَ الرَّعْدِ ..):

"رواه الطيالسي (٢٥٨٦) وعنه أحمد (٣٥٩/٢)، وكذا الحاكم (٢٥٦/٤)<sup>(٢)</sup> ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: صدقة ضعّفوه".

قلت: وشُتير، ويقال فيه سُمير، قال الذهبي في "الميزان": "نكرة".

قلت: وصدقة بن موسى السلمي الدقيقي، أوردته الذهبي في "الضعفاء" وقال أيضاً:

---

ينظر: "العلل" (١٨٩/٢-١٩١) و"المراسيل" (ص١٠٢) كلاهما لابن أبي حاتم، "تهذيب الكمال" (٣٠١/١٦)-

(٣٠٤) مع الحاشية، "الكاشف" للذهبي (٣/٢١٤-٣٠٥)، "الإصابة" (٦/٤٢٤-٤٢٦)، "تقريب التهذيب".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦٢٧/٨-٦٢٨/٨) (٧٨٨٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٣٠/٨-٦٣١/٨) (٧٨٩٠).

"ضعّفوه". وقال في "الميزان": "ضعّفه ابن معين والنسائي وغيرهما. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه وليس بالقوي". ثم ساق له مما أنكر عليه ثلاثة أحاديث، هذا أحدها".

- وانظر: "الضعيفة" (٣٠٠/٢)، و(١٤٠/٧).

١٥٥٦ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة" (٤٤٩/٢) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن مكحول عن جُبَيْر بن نُفَيْر عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفِرُ لِعَبْدِهِ - أَوْ: يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ - مَا لَمْ يُعْرِغْ»:

"وقال [الترمذي]: "حسن غريب"، وصحّحه ابن حبان (٢٤٤٩)، والحاكم (٢٥٧/٤)<sup>(١)</sup>، ووافقه الذهبي. والأقرب قول الترمذي<sup>(٢)</sup> لولا عنعنة مكحول! نعم له شاهد عند الحاكم، وأحمد (٤٢٥/٣)، و(٣٦٢/٥) عن رجلٍ من الصحابة، فهو به حسن"<sup>(٣)</sup>.

١٥٥٧ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة" (٤٥٨/٢) عند حديث يرويه مكحول عن عمر بن نُعَيْم عن أسامة بن سلمان عن أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِعَبْدِهِ مَا لَمْ يَقَعِ الْحِجَابُ». قيل: يا رسول الله، وما الحِجَابُ؟ قال: «أَنْ تَمُوتَ النَّفْسُ مُشْرِكَةً»:

"أخرجه ابن حبان (٢٤٥٠)، والحاكم (٢٥٧/٤)<sup>(٤)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!! وهذا منه عجيب؛ فإنه أورد عمر هذا وشيخه في "ذيل الضعفاء"، ووصفهما بالجهالة. وأما ابن حبان، فذكرهما في "الثقات" على قاعدته المعروفة!<sup>(٥)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٩٢/٦٣٢/٨).

(٢) وذلك لأنّ فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وهو صدوق يخطئ كما في "التقريب".

(٣) روي أيضاً من حديث أبي هريرة، ومن حديث عبادة بن الصامت، ومن حديث الحسن البصري مرسلًا، ومن حديث أبي أيوب بشير بن كعب مرسلًا. انظر تخريجها في "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٢٧٤٠/٤) - (٢٧٤٢). والحديث خرّجه الذهبي في "السّير" (١٦٠/٥) بإسناده عن علي بن الجعد عن ابن ثوبان عن أبيه به، وقال: "هذا حديث عالٍ، صالح الإسناد".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٧٨٩٣/٦٣٢/٨).

(٥) عمر بن نعيم ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٠٢/٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٣٧/٦)، ولم يذكر في جرحاً ولا تعديلاً، وقال أحمد كما في "العلل" لابنه عبد الله (١٦٥١): "لا أذكره". وقال الذهبي في "الميزان" (٢٢٨/٣): "لا يُدرى من هو". وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٧٩/٧).

١٥٥٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٣/١٥٤-١٥٥) عند حديث يرويه عبد الحميد بن سنان عن عبيد بن عمير عن أبيه رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ الْمُصَلُّونَ، مَنْ يُقِمِ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ الَّتِي كُتِبْنَ عَلَيْهِنَّ، وَيَصُومُ رَمَضَانَ يَحْتَسِبُ صَوْمَهُ، يَرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ حَقٌّ، وَيُعْطِي زَكَاةَ مَالِهِ يَحْتَسِبُهَا، وَيَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ الَّتِي هَيَّ اللَّهُ عَنْهَا). ثم إن رجلاً سأله فقال: يا رسول الله ما الكبائر؟ ..):

"حسن. رواه أبو داود (٢٨٧٥) وكذا النسائي (١٦٥/٢) .. والحاكم (٥٩/١) و٤/٢٥٩<sup>(١)</sup>، والبيهقي (٣/٤٠٨-٤٠٩) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. كذا قال، وعبد الحميد هذا قال الذهبي نفسه في "الميزان": "لا يعرف، وقد وثقه بعضهم (يعني: ابن حبان) قال البخاري: روى عن عبيد بن عمير، في حديثه نظر. قلت: حديثه عن أبيه: الكبائر تسع .."<sup>(٢)</sup>. وله شاهد من حديث ابن عمر ..".  
- وانظر: "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (١/٤٢٢).

١٥٥٩ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/١٠٨) عند حديث يرويه أبو جعفر الرّازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ حَشْيَةِ اللَّهِ حَتَّى يُصِيبَ الْأَرْضَ مِنْ دُمُوعِهِ، لَمْ يُعَذِّبْهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ):  
"أخرجه الحاكم (٤/٢٦٠)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!

---

وأسماء بن سلمان ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/٢١)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/٣٨٤) ولم يذكر في جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/٤٥). وقال الذهبي في "ذيل ديوان الضعفاء" (٥٥):  
"روى عن أبي ذر، تفرد عنه عمر بن نعيم". ويغني عنه الحديث السابق هنا (إن الله تعالى يغفر لعبده ما لم يغفر).  
(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٦٣٦-٦٣٧/٧٨٩٩).

قلت: ولم يصححه الحاكم في الموضع الأول، بل قال: "قد احتجنا برواة هذا الحديث غير عبد الحميد بن سنان ..".  
وقال الذهبي في "تلخيصه": "قلت: لجهالته، ووثقه ابن حبان".

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". وقال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى {إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكُفْرَ عَنْكُمْ سِئَاتِكُمْ وَنَدْخَلَكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا} بعد أن ساق الحديث بطوله: "وهكذا رواه الحاكم مطولاً .. ثم قال الحاكم: رجاله كلهم يحتاج بهم في الصحيحين إلا عبد الحميد بن سنان. قلت (ابن كثير): وهو حجازي لا يعرف إلا بهذا الحديث، وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال البخاري: في حديثه نظر".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٦٣٨/٧٩٠١).

قلت: وهذا تساهل واضح؛ خصوصاً من الذهبي؛ فقد أورد الذهبي أبا جعفر هذا في "الضعفاء"؛ وقال: "قال أبو زرعة: يهيم كثيراً. وقال أحمد: ليس بقوي". وقال مرة: صالح الحديث. وقال الفلاس: سيئ الحفظ. وقال آخر: ثقة". وقال الحافظ: "صدوق سيئ الحفظ". قلت: فمثله لا يُحَسَّن حديثه؛ فكيف يُصَحَّح؟! (١).

١٥٦٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢١٢/١-٢١٣) عند حديث يرويه عمرو بن الحارث عن درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً (إنّ الشيطان قال: وعزّتك يا ربّ لا أبرح أُغوي عبادك ما دامت أرواحهم في أجسادهم. فقال الربّ تبارك وتعالى: وعزّتي وجلالي، لا أزال أغفر لهم ما استغفروني):

"رواه الحاكم (٢٦١/٤) (٢)، والبيهقي في "الأسماء" (ص ١٣٤) من طريق عمرو بن الحارث عن درّاج .. وقال - يعي: الحاكم - "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وذلك من أوهامه؛ فإنّ درّاجاً عنده واهٍ كما يأتي. ورواه ابن لهيعة عن درّاج به وزاد: (وارتفاع مكاني). أخرج البغوي في "شرح السنة" (١٤٦/١)، وأحمد (٢٩/٣) بدونها وأوردها الذهبي في "العلو" (ص ١١٦) من هذا الوجه ولم يعزّه لأحدٍ وقال: "درّاج واه" (٣).

قلت: وعلة هذه الزيادة عندي من ابن لهيعة وهي من تخاليطه لا من درّاج، فقد رواه عنه عمرو بن الحارث بدونها كما رأيت. وقد توبع على الحديث، فأخرجه الإمام أحمد (٤١/٢٩/٣) من طريق ليث عن يزيد بن الهاد عن عمرو عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ... قلت: هذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين لكنه منقطع بين عمرو - وهو ابن أبي عمر مولى المطلب - وبين أبي سعيد الخدري .. (٤).

---

(١) قلت: والربيع بن أنس صدوق له أوهام، كما في "التقريب"، ورواية أبي جعفر الرازي عنه ضعيفة، قال ابن حبان في "الثقات": "والناس يتّقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأنّ في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً". وقال في "مشاهير علماء الأمصار" (٩٨٧): "وكلّ ما في أخباره من المناكير، إنّما هي من جهة أبي جعفر الرازي".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٠٥/٦٤٠/٨).

(٣) خاصة في روايته عن أبي الهيثم كما في "الكاشف" و"التقريب".

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "الأمالي المطلقة" (ص ١٣٧): "وعمر بن أبي عمرو هو مولى المطلب بن حنطب، وهو من رجال الصحيح لكنه كثير الإرسال، ولم يسمع من أبي سعيد، فالحديث منقطع مع ثقة رجاله، لكن فيما تقدم ما يشهد له ..".

١٥٦١ - قال الألباني في "الضعيفة" (١١٦/٩-١١٧) عند حديث يرويه فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة عن عبيد الله بن سلمان الأغر عن أبيه عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً (كلُّ شيءٍ تكلم به ابنُ آدمَ فإنه مكتوبٌ عليه ..):

"أخرجه الطبراني في "الدعاء" (٢/٢٣/١)، والحاكم (٥١٦/١ و ٢٦١/٤) (١) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري ومسلم". ووافقه الذهبي في الموضوعين من "تلخيصه"! قال المناوي: "لكنه قال في "المهذب": إنه منكر".

قلت: وهذا هو الصواب؛ لأنَّ الفضيل هذا، وإن كان من رجال الشيخين؛ فقد ضعفه بعضهم من قبل حفظه، ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، له خطأ كثير" (٢).

١٥٦٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٣٩/٨-٢٤٠) عند حديث يرويه سعيد بن سنان عن أمِّ الشعثاء عن أمِّ عصمة العوصية مرفوعاً (ما من مسلمٍ يعملُ ذنباً إلا وقفَ الملكُ المؤكَّلُ بإحصاءِ ذنوبه ثلاثَ ساعاتٍ، فإن استغفرَ الله من ذنبه ذلك في شيءٍ من تلك الساعاتِ، لم يُوقفه عليه، ولم يُعذب يومَ القيامةِ):

"موضوع. أخرجه الحاكم (٢٦٢/٤) (٣) .. وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي!

قلت: وهو عجيبٌ منه؛ فإنَّ سعيد بن سنان هذا - وهو أبو مهدي الحمصي - أورده الذهبي نفسه في "الضعفاء والمتروكين"، وقال: "هالك"!

وقال الحافظ: "متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع".

وقد ثبت الحديث بلفظ: (إنَّ صاحبَ الشِّمالِ ليرْفَعُ القَلَمَ سِتَّ ساعاتٍ عن العَبْدِ المسلمِ المخطئِ ...) بنحوه من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، فانظر "الصحيحة" (١٢٠٩).

- وانظر: "ضعيف الترغيب" (٤٩٩/١).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦٤٠/٨-٦٤١/٦-٧٩٠).

(٢) قلت: ولم يخرِّج مسلم لعبيد الله بن سلمان الأغر.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٦٤٢/٨-٧٩٠).

## كِتَابُ الْأَدَبِ

١٥٦٣ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٤٤/٣) عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إنَّ الله تعالى يُحِبُّ الْعَطَسَ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. فَحَقُّ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَ أَنْ يُشَمِّتَهُ، يَقُولُ: يَرْحَمَكَ اللَّهُ. وَالتَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُرِدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا تَثَاءَبَ فَقَالَ: هَا هَا، يَضْحَكُ مِنْهُ الشَّيْطَانُ):

"أخرجه البخاري (١٦٥/٤)، وفي "الأدب المفرد" (رقم ٩١٩، ٩٢٨) ..

واستدركه الحاكم (٢٦٣/٤-٢٦٤)<sup>(١)</sup> وصحَّحه، ووافقه الذهبي، فَوَهَمَ فِي اسْتِدْرَاكِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ".

١٥٦٤ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّوَاةِ إِلَى تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَصَابِيحِ وَالْمَشْكَاةِ" للحافظ ابن حجر (٣٤٩/٤) عند حديث يرويه عبد الله بن عياش عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ كَفِّهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَلْيُخْفِضْ صَوْتَهُ»: " .. الحاكم (٢٦٤/٤)<sup>(٢)</sup> .. وصحَّحه، ووافقه الذهبي. وسنده - عندي - حسن، والله أعلم"<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩١٦/٦٤٩-٦٤٨/٨).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩١٧/٦٤٩/٨).

(٣) قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنَّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤). وإنما اقتصر الشيخ على تحسينه لأجل حال عبد الله بن عياش، وهو القُتَيْبَانِيُّ الْمَصْرِيُّ، فقد قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يغلط، أخرج له مسلم في الشَّوَاهِدِ". ومشى الشيخ في تخارجه على تحسين حديثه. والذي يظهر من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه أنه ضعيف يعتبر به، فقد ضعفه أبو داود والنسائي. وقال ابن يونس: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين، صدوقٌ يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة". وما وثَّقه سوى ابن حبان وابن خلفون. ينظر: "الجرح والتعديل" (١٢٦/٥)، "تاريخ ابن يونس" (رقم ٧٥٩)، "تهذيب الكمال" (٤١١/١٥)، "إكمال تهذيب الكمال" (١٠٩/٨-١١٠)، "تحرير تقريب التهذيب".

ويشهد للحديث ما ثبت من فعله رضي الله عنه عند أحمد (٩٦٦٢) وأبي داود (٥٠٢٩)، والترمذي (٢٧٤٥) -واللَّفْظُ لَهُ - من طرق عن ابن عجلان عن سُمِّيَ عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (إِذَا عَطَسَ غَطَّى وَجْهَهُ

- وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٥٠٥/١).

١٥٦٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٨٧/٥) عند حديث يرويه عبد الحميد بن

جعفر عن أبيه عن حكيم بن أفلح عن أبي مسعود رضي الله عنه مرفوعاً (للمسلم على المسلم أربع خلال: يُجيبُهُ إذا دَعَاهُ، وَيَعُوذُهُ إذا مَرِضَ، وَيُسَمِّتُهُ إذا عَطَسَ، وَيُشَيِّعُهُ إذا مات):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٩٢٣) .. والحاكم (٣٤٩/١ و ٢٦٤/٤) (١) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي!

كذا قالوا، وهو من أوهاهما؛ لأمر:

الأول: أن حكيماً هذا لم يخرج له الشيخان في "صحيحيهما"، وإنما أخرج له البخاري في "الأدب المفرد" كما رأيت.

الثاني: أنه في عداد المجهولين، قال الذهبي في ترجمته من "الميزان":

"نفرّد عنه والد عبد الحميد بن جعفر".

قلت: ولذلك لم يوثّقه، الحافظ وإنما قال: "مقبول".

الثالث: أن عبد الحميد بن جعفر إنما روى له البخاري تعليقاً. وأبوه جعفر - وهو ابن عبد

الله بن الحكم الأنصاري - إنما روى له البخاري في "الأدب المفرد" أيضاً ..

نعم، صحّ الحديث من حديث أبي هريرة بلفظ: (حقّ المسلم على المسلم خمسٌ ..).

وفي رواية: (ستٌ). فذكر هذه الأربع وزاد: (إذا لقيته فسلم عليه، وإذا استنصحك فانصح

له). وهو مخرّج فيما تقدم برقم (١٨٣٢) (٢).

---

بيده أو بثوبه وغَضَّ بها صوته). وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". وهو في "صحيح الترمذي" و"صحيح أبي داود" و"صحيح الجامع". ويشهد لحديث أبي هريرة هذا حديث ابن عمر، أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٤٤٨) عن محمد بن أبان الأصبهاني ثنا إسماعيل بن عمرو ثنا مندل عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا عطس خمر وجهه وخفض صوته). وقال: "لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا مندل، تفرد به إسماعيل بن عمرو". وقال الهيثمي (٥٦/٨): وفيه إسماعيل بن عمرو البجلي ومندل بن علي وقد وثّقوا وضعفهما جماعة، وبقيّة رجاله رجال الصحيح". قلت: إسماعيل بن عمرو ضعّفه أبو حاتم والدارقطني وابن عدي والعقيلي وغيرهم.

ومندل بن علي ضعّفه أحمد والبخاري والنسائي والدارقطني وابن حبان والجوزجاني ويعقوب بن شيبه وغيرهم، واختلف فيه قول ابن معين. انظر: "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٤١٤١/٦).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩١٨/٦٥٠-٦٤٩/٨).

(٢) وهو في صحيح مسلم (٢١٦٢).

١٥٦٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٥٢/٧) عند حديث يرويه القاسم بن مالك المزني عن عاصم بن كليب عن أبي بردة بن أبي موسى قال: (شَهِدْتُ أبا موسى، وهو في بَيْتِ أُمِّ الْفَضْلِ<sup>(١)</sup>، فَعَطَسْتُ فَشَمَّتْهَا، وَعَطَسْتُ فَلَمْ يُشَمِّتْنِي .. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتُوهُ، وَإِذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ فَلَا تُشَمِّتُوهُ):

"أخرجه مسلم (٢٢٥/٨)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٩٤١) .. والحاكم (٢٦٥/٤)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"! ووافقه الذهبي! كذا قالوا، وقد وهما في استدراكه على مسلم!"

- وقال في حاشية "صحيح الأدب المفرد" (ص ٢٥١/٧٢٤/٩٤١) عند الحديث السابق: تعليقا على لفظة (ابنته):

"سقطت من الأصل وغيره كـ "المستدرک"، واستدركته من "مسلم" و"المسند"، و"الدعاء للطبراني، ولم يتنبه الشارح لهذا السقط".

١٥٦٧ - قال الألباني في حاشية "جلباب المرأة المسلمة" (ص ١٩٦-١٩٧) عند حديث يرويه عيسى بن يونس عن ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ مُتَكِيٌّ عَلَى أَلْيَةِ يَدِهِ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَقَالَ: «تَقْعُدُ قَعْدَةَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ؟!»:

"أخرجه أبو داود (٢٩٥/٢)، والحاكم (٢٦٩/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: بل هو على شرط البخاري<sup>(٤)</sup>، وابن جريج قد صرح بالتحديث عند عبد الرزاق .. في "مصنف عبد الرزاق" (٣٠٥٧/١٩٨/٢)، فزالت العلة<sup>(٥)</sup>، وصح الحديث والحمد لله ..

---

(١) علّق هنا محققوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا في النسخ، و"التلخيص" وعند مسلم: (في بيت بنت الفضل بن عباس) يعني: أم كلثوم بنت الفضل بن العباس بن عبد المطلب".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٢٣/٦٥٢/٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٣٦/٦٦٠/٨).

(٤) قلت: الشريد بن سويد صحابي الحديث لم يخرج له البخاري.

(٥) قلت: نعم صرح ابن جريج بالتحديث في هذه الطريق، لكن هي مرسلّة؛ فقد رواها عبد الرزاق عن ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن النبي ﷺ ... مرسلّاً لم يقل عمرو بن الشريد: (عن أبيه).

ويشهد له حديث ابن عمر: أنّ رسول الله ﷺ رأى رجلاً ساقطاً يده في الصلاة، فقال: (لا تجلس هكذا، إنما هذه جلسة الذين يعذبون). أخرجه أحمد (رقم ٥٩٧٢) بسند حسن صحيح".

١٥٦٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٨٦/٢) عند حديث يرويه عبد العزيز بن محمد (الدرّاوردي) عن مصعب بن ثابت عن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً (خيرُ المجالسِ أوسعُها) بعد أن خرّجه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ وصحّح إسناده: "قلت: وهذا سند لا بأس به في الشّواهد، رجاله ثقات؛ غير مصعب بن ثابت - وهو الأسدي الزبيري - ضعيف من قبل حفظه، قال الحافظ: "لین الحديث، وكان عابداً".  
وأما قول الحاكم<sup>(١)</sup>: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

فهو وهم؛ لأنّ مصعباً هذا مع ضعفه المذكور لم يخرّج مسلم شيئاً".

١٥٦٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٩٢/٢-٤٩٣) عند حديث يرويه عبد الله بن رجاء عن همام عن قتادة عن كثير بن أبي كثير عن أبي عياض عن أبي هريرة ﷺ قال: (نَهَى رسولُ الله ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظَّلِّ) بعد أن خرّجه من طريق بهز وعفان عن همام به عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ، وصحّح إسناده:  
"أخرجه الحاكم (٢٧١/٤)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: عبد الله بن رجاء - هو العُدّاني - صدوق يهم قليلاً كما قال الحافظ، وأخشى أن يكون قد وهم في تسمية الصحابي (أبا هريرة) لمخالفته لشيخه أحمد: بهز وعفان؛ لاسيما وقد تابعهما محمد بن كثير: حدثنا همام به. أخرجه أبو بكر الشافعي في "حديثه" (ق ٢/٤). وتابعه شعبة عن قتادة به وقال: (مقعد الشيطان). أخرجه الشافعي".  
- وانظر: "الصحيحة" (٣١١٠).

١٥٧٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٥٢/١) عند حديث يرويه شعبة عن عبد ربّه ابن سعيد عن أبي عبد الله مولى أبي موسى الأشعري عن سعيد بن أبي الحسن قال: كنّا في بيتٍ في شهادةٍ، فدخل علينا أبو بكر، فقام إليه رجلٌ عن مجلسه، فقال أبو بكر ﷺ: قال

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦٦٠/٨-٦٦١/٨) (٧٩٣٧).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٦٥/٨-٦٦٦/٨) (٧٩٤٣).

رسول الله ﷺ: (لا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنَ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَقْعُدُ فِيهِ، وَلَا تَمْسَحَ يَدَكَ بِثَوْبٍ مِنْ لَا تَمْلِكُ) بعد أن خرّجه من حديث أبي هريرة وحسن إسناده، ومن حديث ابن عمر في صحيح مسلم:

"وأما حديث أبي بكرة، فرجاله ثقات أيضاً من رجال الشيخين، غير أبي عبد الله مولى آل أبي بردة فحاله كحال أبي الخصيب، أورده ابن أبي حاتم أيضاً (٤/٢/٤٠١) ولم يذكر فيه جرحاً، وقال الحافظ: "مقبول". وفي "الفتح" (١١/٥٣): "بصري لا يعرف".

ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم (٤/٢٧٢)<sup>(١)</sup>.. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: ومداره على شعبة عن عبد ربه بن سعيد عن أبي عبد الله مولى آل أبي بردة عن سعيد بن أبي الحسن. وقد اختلف عليه [يعني: شعبة] مسلم بن إبراهيم عند أبي داود، وعمرو بن مرزوق عند الحاكم، فقال الأول عنه بلفظ نحو لفظ ابن عمر عند أبي داود كما تقدم<sup>(٢)</sup>، وقال عمرو بن مرزوق مثل لفظ ابن عمر في "الصحيح"، وإذا اختلف هذا مع مسلم بن إبراهيم؛ فمسلم أرجح رواية من عمرو؛ لأنّ مسلماً ثقة مأمون، وأما عمرو؛ فنقطة له أوهام كما في "التقريب"، فروايته مرجوحة. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وجملة القول: أن حديث أبي هريرة صحيح بشاهديه المذكورين.

١٥٧١ - قال الألباني في حاشية "مختصر الشمائل المحمدية" (ص ١٢٠) عند حديث أنس

بن مالك ﷺ: أن رسول الله ﷺ «كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا، لِيُتَعَقَلَ عَنْهُ»:

"قلت: .. وهو في البخاري (رقم ٦٥ - مختصره) بلفظ (حتى تُفْهَمَ عنه). واستدركه الحاكم (٤/٢٧٣)<sup>(٤)</sup> بلفظ الكتاب، وقال: "صحيح على شرط الشيخين". فتعقبه الذهبي بقوله: "أخرجه البخاري سوى قوله (لتعقل عنه)".

قلت: المعنى واحد، فلا وَجَهَ لهذا الاستثناء والتعقب. فتأمل.

- وانظر: "الصحيحة" (٧/١٣٨٧).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٦٦٦-٦٦٧/٧٩٤٦).

(٢) لفظه عند أبي داود (٤٨٢٧): عن سعيد بن أبي الحسن قال: (جاءنا أبو بكرة في شهادة، فقام له رجلٌ من مجلسه، فأبى أن يجلس فيه، وقال: إن النبي ﷺ (نهي عن ذا. ونهى النبي ﷺ أن يمسح الرجلُ يده بثوبٍ من لم يكسسه).

(٣) علّق الشيخ هنا بقوله: ثم رأيتُ أبا داود الطيالسي قد تابعهما (٥٠/٢) لكنه جمع بين اللفظين على التردّد بينهما!

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٦٦٩/٧٩٤٩).

١٥٧٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٢٥/٣-١٢٦) عند حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً (لَئِن عِشْتُ إِذَا شَاءَ اللَّهُ لِأُتَمِّنَنَّ أَنْ يُسَمِّيَ رَبَّيَّ، وَأَفْلَحُ، وَنَجِيحُ، وَيَسَارٌ. وَلَئِن عِشْتُ إِذَا شَاءَ اللَّهُ لِأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ):

"أخرجه مسلم (١٦٠/٥) .. والحاكم (٢٧٤/٤)<sup>(١)</sup> .. من طريق سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وأخرجه مسلم من طريق معقل وهو ابن عبيد الله عن أبي الزبير بهذا الإسناد مثله ..  
والحديث استدركه الحاكم على مسلم فوهم، وعذره في ذلك أنّ مسلماً رحمه الله لم يسق لفظه، وإنما أحال فيه على اللفظ المتقدم هناك".  
- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (٣٦٧/٨).

١٥٧٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧٣/٢) عند حديث يرويه الحاكم من طريقين عن شعبة قال: سمعت أبا إسحاق، يحدث عن خيثمة: أنّ جدّه سمى أباه عُزَيْرًا، فذكر ذلك للنبي صلّى الله عليه وآله «فسمّاه عبد الرحمن» بعد أن خرّجه مطوّلاً من مسند أحمد:

"أخرجه أحمد (١٧٨/٤)، وابن حبان (١٩٤٥) مختصراً، وكذا الحاكم (٢٧٦/٤)<sup>(٢)</sup> وقال:  
"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: لكن ظاهره الإرسال، وقد وصله أحمد في رواية له من هذا الوجه عن خيثمة بن عبد الرحمن عن أبيه به نحوه.

قلت: فهذا موصول، وكذلك رواه الطبراني، قال الهيثمي (٥٠/٨): "ورجاله رجال الصحيح"<sup>(٣)</sup>.

١٥٧٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٤٤/١٠) عند حديث يرويه حمّال بن بشير بن أبي حذرد الأسلمي عن عمّه عن أبي حذرد رضي الله عنه: أنّ النبي صلّى الله عليه وآله قال: (مَنْ يَسُوقُ إِبِلَنَا هَذِهِ؟). فقام رجلٌ. فقال: (ما اسمك؟). قال: فلان. قال: (اجلسن) ... ثمّ قام آخر، فقال: (ما اسمك؟). قال: ناجية، قال: (أنت لها فسقها):

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٥٤/٦٧١/٨).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٦١/٦٧٥-٦٧٤/٨).

(٣) وللحديث شواهد ذكرها الشيخ في تنمة تخريجه، فانظرها غير مأمور.

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٨١٢)، والحاكم (٢٧٦/٤)<sup>(١)</sup>.. والسياق للحاكم،  
وقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

وأقول: **حمل هذا مجهول**، ولم يرو عنه إلا ابن قتيبة هذا، ولم يوثقه غير ابن حبان (٢٤٤/٦).  
ولذا قال الذهبي نفسه في كتابه "الميزان": "لا يعرف". وعمه؛ لم أعرفه!<sup>(٢)</sup>.

١٥٧٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٢٣/١-٤٢٤) عند حديث يرويه عمران  
القطّان عن قتادة عن زُرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة رضي الله عنها: أنّ النبيّ  
ﷺ قال لرجلٍ: (ما اسمك؟). قال: شهابٌ. قال: (أنت هشامٌ):  
"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٨٢٥) ..

وقال الحاكم (٢٧٧/٤)<sup>(٣)</sup>: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: بل هو حسن، رجاله ثقات رجال البخاري، غير عمران، وهو ابن داور، وهو صدوق  
يهم كما في "التقريب"<sup>(٤)</sup>. لكنه يصحّ بطريق عليّ بن زيد عن الحسن عن هشام بن عامر ..  
أخرجه الحاكم أيضاً .. وعليّ هو ابن جدعان، ولا بأس به في الشواهد".

١٥٧٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٦٩/٦-٤٧٠) عند حديث يرويه الحاكم من  
طريق هلال بن العلاء الرّقيّ عن أبيه عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمد بن عقيل  
عن أبيه عن عليّ بن أبي حمزة: أنه سمى ابنه الأكبر باسم عمّه حمزة، وسمى حسينا بعمّه جعفر، فدعا

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦٧٥/٨-٦٧٦-٦٧٦/٧٩٦٣).

(٢) قال المزيّ في "تهديب الكمال" (٣٤٨/٧-٣٤٩) في ترجمة حمل بن بشير: "ومن وُلِدَ أبي حدرد: عبد الرحمن بن  
أبي حدرد، يروي عن أبي هريرة، ويروي عنه أبو مودود، كما سيأتي في ترجمته، فإن كان عمُّ حمل بن بشير هذا، وإلا  
فهو آخر". وقال أبو زرعة العراقي في "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" (١٧٨١/٣): "حمل بن بشير بن أبي  
حدرد الأسلمي عن عمه عن أبي حدرد: لأبي حدرد ولد اسمه عبد الرحمن، فيحتمل أنه المراد هنا".

قلت: وعبد الرحمن بن أبي حدرد، قال الدارقطني: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في «الثقات»، كما قال الشيخ في  
"صحيح أبي داود/الكبير" (٣٧٦/٢-٣٧٧).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٦٧٦/٨-٦٧٧-٦٧٦/٧٩٦٥).

(٤) قال الهيثمي (٥١/٨): "وفيه عمران القطّان، وثقه ابن حبان وغيره، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح".  
قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق  
بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

رسول الله ﷺ علياً، فقال: (إني قد أمرت أن أُغَيَّرَ اسْمَ هَٰذِينَ .. فَسَمَّاهُمَا حَسَنًا وَحُسَيْنًا):

"أخرجه أحمد في "المسند" (١٥٩/١) .. وأبو يعلى في "مسنده" (١٤٧/١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (رقم ٢٧٨٠ ج ١) والحاكم (٢٧٧/٤)<sup>(١)</sup> من طرق عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن عليّ عن عليّ .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: قال أبو حاتم: العلاء منكر الحديث".

قلت: هو الرّواي للحديث عن عبيد الله بن عمرو عند الحاكم، لكنه قد توبع عند الآخرين كما أشرتُ إلى ذلك بقولي: "من طرق"، فالسند حسن<sup>(٢)</sup>، رجاله ثقات، وفي ابن عقيل كلام لا يضّر<sup>(٣)</sup>، ولذلك قال الهيثمي (٥٢/٨): "وحدِيثه حسن، وبقيّة رجاله رجال الصحيح" ..

قلت: وقد خالف الطُّرُقَ كلّها العلاء الرّقيّ عند الحاكم فقال: (.. ابن عقيل عن أبيه) بدل قوله: (.. عن محمد بن عليّ)، وهو ابن الحنفية، وذلك مما يدل على ضعف الرقي، لكن متن الحديث ثابت برواية الجمع كما ذكرنا.

**١٥٧٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (٧٧٧/١١-٧٧٨)** عند حديث يرويه فطر بن خليفة عن مُنذِرِ الثوري عن محمد ابن الحنفية عن أبيه عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (قلت: يا رسول الله أَرَأَيْتَ إِنْ وُلِدَ لِي بَعْدَكَ وَوَلَدٌ، أُسَمِّيهِ بِاسْمِكَ، وَأُكْنِيهِ بِكُنْيَتِكَ؟ قال: «نعم».) قال عليّ: فكانت هذه رخصة لي) بعد أن خرّجه من عدّة طرق عن فطر بن خليفة به<sup>(٤)</sup>: "أخرجه البيهقي، وكذا الحاكم (٤٧٨/٤)<sup>(٥)</sup>، وقال: "صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٦٧/٦٧٧/٨).

(٢) أي: وليس صحيحاً كما زعم الحاكم، وقد عرفت في الحاشية السابقة أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن.

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغَيَّرَ بِأَحْرَةٍ". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وعدّه: لَيِّنَ الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتجّ به".

(٤) قلت: وقد ذكر الشيخ هذه الطرق ليعلّ بها رواية عليّ بن هاشم عن فطر المخالفة لجميع الطرق في لفظ الحديث.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٦٧٨/٨-٦٧٩/٧٩٧٠).

وأقول: إنما هو على شرط البخاري وحده؛ فإنّ فطر بن خليفة لم يخرج له مسلم شيئاً؛ على أنّ البخاري روى له مقروناً".

١٥٧٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٣٨/٨) عند حديث يرويه قيس بن الربيع عن المقدم بن شريح عن أبيه عن جدّه ﷺ قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أَيُّ وَلَدِكَ أَكْبَرُ؟» قلتُ: شُرَيْحٌ، قال: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ» بعد أن خرّجه من طريق يزيد بن المقدم بن شريح عن أبيه به بسياق أطول، وجوّد إسناده:

"قلت: وقد تابعه على هذه الزيادة دون الدّعاء قيس بن الربيع عن المقدم به. أخرجه الحاكم (٢٧٩/٤)<sup>(١)</sup> وقال: "تفرّد به قيس عن المقدم، وليس من شرط الكتاب". كذا قال<sup>(٢)</sup>.

- قال الألباني في "الصحيحة" (٢٤٢/٣-٢٤٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريقين عن سليمان بن المغيرة:

١٥٧٩ - من طريق شيبان عن سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني عن شعيب بن محمد ابن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو.

١٥٨٠ - ومن طريق أميّة بن خالد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ (يَكْرَهُ أَنْ يَطَأَ أَحَدٌ عَقْبَهُ، وَلَكِنْ يَمِينٌ وَشِمَالٌ):

"أخرجه الحاكم (٢٧٩/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: شعيب ليس من رجال مسلم، فالحديث صحيح فقط، وكذلك عمرو بن شعيب، لكن أظنّ أنّ ذكْرَهُ في هذا الإسناد وهم؛ فقد رواه حماد بن سلمة عن ثابت مثل رواية شيبان عن سليمان لم يذكر عمراً إلا أنّ حماداً قال: عن ثابت عن شعيب بن عبد الله بن عمرو عن أبيه قال: (ما رُئي رسول الله ﷺ يأكل مُتَّكِنًا قَطُّ، ولا يَطَأُ عَقْبَهُ رَجُلَانِ). أخرجه أبو داود (٣٧٧٠) وابن ماجه (٢٤٤) وأحمد (١٦٥/٢ و١٦٧).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٧٤/٦٨١/٨).

(٢) يشير الشيخ إلى خطأ الحاكم في دعواه تفرّد قيس عن المقدم، فقد تابعه يزيد بن المقدم عن المقدم كما سبق في تخريج الشيخ.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٧٧/٦٨٢/٨) و(٧٩٧٨).

فظاهر هذا السياق أنّ الحديث مرسل؛ لأنّ أبا شعيب هو محمد بن عبد الله بن عمرو كما صرّح به شيبان في روايته - ولا صحبة له، ولذلك قال المنذري في "مختصر السنن" (٣٠٢/٥): "وشعيب هذا هو والد عمرو بن شعيب، ووقع هنا وفي كتاب ابن ماجه: شعيب بن عبد الله بن عمرو عن أبيه. وهو شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، فإن كان ثابت البناني نسبه إلى جدّه حين حدّث عنه، فذلك سائغ، وإن كان أراد بأبيه محمداً فيكون الحديث مرسلًا؛ فإنّ محمداً لا صحبة له، وإن كان أراد بأبيه جدّه عبد الله فيكون مسندًا، وشعيب قد سمع من عبد الله بن عمرو".

قلت: والراجح عندي الثاني، وهو أنه أراد بأبيه جدّه عبد الله بن عمرو لرواية سليمان بن المغيرة المصّرحة بأنّ الحديث من مسنده. ويؤيده أنّ في رواية لأحمد بلفظ: (ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يأكل...). فهذا نصٌّ على ما ذكرنا، والله الموفق".

- وانظر: تحقيق "كتاب العلم" لأبي خيثمة (ص ٤٣).

١٥٨١ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٢٠/١٠-٣٢١) عند حديث يرويه قُرَيْش بن أنس عن أشعث عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه «هَيَّ أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ»:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير أن قريشاً هذا كان اختلط، فقال ابن حبان في "الضعفاء" (٢٢٠/٢): "كان شيخاً صدوقاً، إلا أنه اختلط في آخر عمره؛ حتى كان لا يدري ما يُحدّث به، وبقي لسِتّ سنين في اختلاطه، فظَهَرَ في روايته أشياء مناكير، لا تشبه حديثه القديم؛ فلمّا ظهر ذلك من غير أن يتميّز مستقيم حديثه من غيره، لم يَجْزِ الاحتجاج به فيما انفرد، فأما فيما وافق الثقات؛ فهو المعتر بأخباره تلك". ثم ساق له هذا الحديث إشارةً إلى أنه مما أنكر عليه. وصرّح بذلك في "الميزان"؛ فقال - بعد أن ساق كلامه والحديث بعده - "هذا حديث منكر".

ثم تناقض. فإنه وافق في "التلخيص" الحاكم على قوله في الحديث (٢٨١/٤)<sup>(١)</sup>: "صحيح الإسناد!".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٨٤/٦٨٥/٨).

- وقال في تعليقه على "هداية الرّواة إلى تخرّيج أحاديث المصاييح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٤٠٠/٣) عند الحديث السابق:

"وصحّحه الحاكم (٢٨١/٤)، ووافقه الذهبي! وأما في "الميزان" فقال: "حديث منكر"، وهذا هو الصواب؛ لأنّ فيه - مع عنعنة الحسن - قريش بن أنس، وقد اختلط".

١٥٨٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩٧/٢) عند حديث يرويه شعبة عن قتادة عن أبي مجلز قال: رأى حذيفة رضي الله عنه إنساناً قاعداً وسَطَ حَلْقَةٍ فقال: (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنْ قَعَدَ وَسَطَ حَلْقَةٍ)، بعد أن خرّجه بلفظ آخر عن شعبة به، وأعلّه بالانقطاع بين أبي مجلز وحذيفة، ونقل ذلك عن ابن معين وأحمد<sup>(١)</sup>:

"أخرجه الترمذي (٧/٤) .. والحاكم أيضا (٢٨١/٤)<sup>(٢)</sup> وأحمد .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". والحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي! قلت: وقد ذهلوا جميعاً عن الانقطاع الذي ذكرناه، وبه أعله أحمد؛ فإنه روى بسند الصحيح عن شعبة أنه قال عقب الحديث: "لم يدرك أبو مجلز حذيفة"<sup>(٣)</sup>.

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٢٧٥/٢).

١٥٨٣ - قال الألباني في حاشية "صحيح الأدب المفرد" (ص ٢١٦/٢٢١/٨٠٤) عند حديث يرويه عليّ بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة قال: سمعت أبي بريدة يقول: كنت في المسجد وأبو موسى الأشعري يقرأ، فخرّج رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: «مَنْ هَذَا؟». فقلت: أنا بريدة جُعِلْتُ لَكَ الْفِدَاءَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ. قال: «لَقَدْ أُعْطِيَ هَذَا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»:

"والحديث صحّحه الحاكم (٢٨٢/٤)<sup>(٣)</sup> على شرط الشيخين، وإنما هو على شرط مسلم فقط"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: «تاريخ الدوري» (٣٦٢٩)، «المراسيل» لابن أبي حاتم (٨٧٠).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٨٧/٦٨٦/٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٩٠/٦٨٨/٨).

(٤) وذلك لأنّ الحسين بن واقد أخرج له البخاري تعليقاً، ولم يحتجّ به.

قلت: والحديث أصله في "صحيح مسلم" (٧٩٣) بدون دَكر التّفدية من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً (إنّ عبد الله بن قيس - أو الأشعري - أعطي مزمارة من مزامير آل داود).

١٥٨٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٣/٤) عند حديث يرويه يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن عطاء بن يسار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (إذا سمعتم نباح الكلاب ونهيق الحمير من الليل، فتعوذوا بالله من الشيطان الرجيم؛ فإنها ترى ما لا ترون، وأقلوا الخروج إذا حدث؛ فإن الله تعالى يبث في ليله من خلقه ما شاء ..) بعد أن خرجه من ثلاثة طرق عن الليث بن سعد بأسانيد مختلفة عن جابر به:

"أخرجه أحمد (٣٠٦/٣)، والبخاري في "الأدب" (١٢٣٤) .. والحاكم (٤٤٥/١) و٢٨٣/٤ - ٢٨٤<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.  
قلت: ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعة، ثم هو مدلس وقد عنعنه<sup>(٢)</sup>.  
وجملة القول أن طرق الحديث الأربعة كلها معلولة، لكن الحديث بمجموعها قوي يرتقي إلى درجة الصحة. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٦٥/٢): "وهو عند مسلم من طريق آخر عن مالك بن مغول".  
وخرجه البخاري (٥٠٤٨) من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.  
قال له: (يا أبا موسى لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود).  
(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٩٥/٦٩١/٨).  
قلت: وقد تقدّم في بحثنا هذا تحت رقم (٤٨٤) من طريق جرير عن ابن إسحاق بسياق مختصر.  
(٢) والحاكم نفسه صرح بأن مسلماً خرّج له في الشواهد؛ فقد ذكر في "المدخل إلى الصحيح" (١٠٢-١٠١/٤) أن مسلماً أخرج له خمسة أحاديث كلّها في الشواهد ثم ساقها رحمه الله.  
قلت: قد صرح ابن إسحاق بالتحديث من محمد بن إبراهيم عند أبي يعلى في "مسنده" (٢٣٢٧)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥١٨). ولذلك قال الشيخ في "الصحيحة" (٥٦٢/٧) بعد أن خرّج الحديث من طريق أبي يعلى هذه: "قلت: وهذا إسناد جيد، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير محمد بن إسحاق وهو صاحب "السيرة"، وهو مدلس، ولكنه قد صرح في رواية يزيد بن زريع عنه بالتحديث، ويزيد ثقة ثبت، وهذه فائدة لم أكن وقفت عليها يوم خرجت فقرة الخروج في المجلد الرابع من هذه السلسلة (١٥١٨)، فقد خرجته هناك من رواية جمع منهم الحاكم وصححه ووافقه الذهبي".

(٣) وصحّحه البغوي فقال في "شرح السنة" (٣٠٦٠/٣٩٢-٣٩١/١١): "هذا حديث حسن صحيح".  
وله شاهد من حديث أبي بكر رضي الله عنه، يرويه الخليل بن زكريا عن حبيب بن الشهيد عن الحسن عن أبي بكر مرفوعاً «اتقوا الخروج بالليل إذا هدأت الرجل ..». خرجه العقيلي في "الضعفاء" (١٦٨٩)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٥٤١). وفي سننه الخليل بن زكريا - وهو الشيباني - قال فيه الحافظ في "التقريب": "متروك". وفي ترجمته خرّجه

١٥٨٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٦/٤) عند حديث يرويه محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (إِيَّاكَ وَالسَّمَرَ بَعْدَ هَدَاةِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا يَأْتِي اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ):

"أخرجه الحاكم (٢٨٤/٤) (١) .. وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. وأقول: إنما هو حسن فقط؛ لأن ابن عجلان فيه ضعفٌ يسير، وإنما أخرج له مسلم متابعة" (٢).

- وقال في حاشية "صحيح الأدب المفرد" (ص ١٢٣٠/٩٣٨/٣٤٣) عند الحديث السابق تعليقاً على لفظة (السمر):

"كذا الأصل و"الشرح"، وكذا في "المستدرک"، ولعله وهمٌ من بعض رواته؛ فإن فيه محمد ابن عجلان، وفيه كلام، والصواب (السمر) كما يدلُّ عليه السياق، وصريح الرواية الآتية بعد بابين بلفظ: (أَقْلُوا الخُرُوجَ بَعْدَ هَدْوِ اللَّيْلِ) (٣).

١٥٨٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤١٣/٣) عند حديث يرويه أسباط بن نصر عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت فأرةٌ فأخذت بجرُّ القَيْبِلة، فذهبت الجارية تَزْجُرُها، فقال نبيُّ الله ﷺ: «دَعِيهَا ... إِذَا نَمْتُمْ فَأَطْفِنُوا سُرْجَكُمْ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدُلُّ مِثْلَ هَذِهِ عَلَى هَذَا فَيُخْرِقُكُمْ»:

"أخرجه أبو داود (٥٢٤٧) .. والحاكم (٢٨٤-٢٨٥) (٤) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

---

العقيلي، وقال: "يحدّث بالبواطيل عن الثقات، منها ..". ثم ذكر حديثه هذا وآخر، ثم قال: "وكلا الحديثين يُروى بغير هذا الإسناد من طريق صالح".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٩٧/٦٩٢/٨).

(٢) قال الذهبي في "من تُكَلِّمُ فِيهِ وَهُوَ مُؤْتَقٌ" (٣٠٨) في ترجمة ابن عجلان: "صدوق. قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ، وخرّج له مسلم في الشواهد ثلاثة عشر حديثاً". وكلام الحاكم موجود في "المدخل إلى الصحيح" (٩٥/٤-٩٨)، وقد ساق هذه الأحاديث.

قلت: وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(٣) انظر الحديث السابق.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٧٩٩٩/٦٩٣/٨).

قلت: هو على شرط مسلم، غير أن أسباب هذا قد ضَعُف، ولذلك أنكَّر أبو زرعة على مسلم إخراجه لحديث أسباط هذا، وقال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ"<sup>(١)</sup>.

نعم الحديث صحيح؛ فإن له شاهداً من حديث عبد الله بن سرجس بنحوه مخرج في "المشكاة" (٤٣٠٣).

١٥٨٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٩٠/٥-٩١) عند حديث يرويه المغيرة بن عبد الرحمن عن يزيد بن أبي عُبَيْد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه مرفوعاً: كان - ﷺ - إذا اشتدَّتِ الرِّيحُ يقول: (اللهمَّ لَقْحاً لا عَقِيماً):

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٧١٨) .. والحاكم في "المستدرک" (٢٨٦/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظرٌ من وجهين:

الأوَّل: أن المغيرة بن عبد الرحمن - وهو ابن الحارث بن عبد الله بن عياش، أبو هاشم المدني - لم يخرِّج له مسلم.

الثاني: أنه مختلف فيه، ولذلك أورده الذهبي في "الميزان" وقال: "وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: ضعيف الحديث". وقال الحافظ: "صدوق فقيه كان يهتم".

قلت: فحسبُ حديثٍ مثله أن يكون حسناً، وأما الصِّحَّة فلا<sup>(٣)</sup>.

١٥٨٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٤٦/٣-١٤٧) عند حديث يرويه أبو مَطَرٍ عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا سمِعَ صَوْتَ الرَّعْدِ والصَّوَاعِقِ قال: (اللهمَّ لا تَقْتُلْنَا بِغَضَبِكَ، ولا تُهْلِكُنَا بِعَذَابِكَ، وعافِنَا قَبْلَ ذَلِكَ):

---

(١) وسماك صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة كما قال الحافظ في "التقريب"، وهذه منها، ولم يخرِّج مسلم روايته عن عكرمة، فالحديث بهذا الإسناد ضعيف، وليس على شرط مسلم.

نعم هو صحيح بما ذكره الشيخ، وبما صحَّ في الباب عن جابر في "مسند أحمد" (١٤٢٢٨)، والبخاري في "صحيحه" (٦٢٩٥)، ومسلم (٢٠١٢). ولفظه عند أحمد: (أغلقوا أبوابكم، وخمروا آئيتكم، وأطفئوا سُرُجكم، وأوكوا أسقيتكم، فإنَّ الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً، ولا يكشف غطاءً، ولا يجلُّ وكاءً، وإنَّ الفؤيسقة تُضرم البيت على أهله). يعني: الفأرة. ولفظ البخاري في "صحيحه": (وأطفئوا المصابيح، فإنَّ الفؤيسقة ربما جرَّت الفتيلة فأحرقت أهل البيت).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٦٩٥/٨٠٠٣).

(٣) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٤٤٧) وقال: "هذا حديث صحيح".

"أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (رقم ٢٧١)، والترمذي (٢٤٥/٤) .. والحاكم (٢٨٦/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الترمذي: "حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

وأما الحاكم فقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي!

ونقل ابن علان شارح "الأذكار" (٢٨٤/٤) عن ابن الجزري أنه قال في "تصحيح المصايح": "ورواه النسائي في "عمل اليوم والليلة" والحاكم وإسناده جيّد، وله طرق، وعن الحافظ أنه قال - يعني في "تخريج الأذكار" - متعباً على النووي تضعيفه للحديث:

"أخرجه أحمد و .. وأخرجه الحاكم من طرق متعددة (بيّنها الحافظ ثم قال: ) فالعجب من الشيخ يطلق الضّعف على هذا وهو متماسك، ويسكت عن حديث ابن مسعود - أي السابق فيما يقول إذا انقضّ الكوكب - وقد تفرّد به من اتهم بالكذب".

قلت: لا شك أنّ سكوت النووي رحمه الله عن الحديث المشار إليه، مما لا يحسن من مثله، غير أنّ إطلاقه التضعيف على هذا الحديث فهو مما لا غبار عليه؛ ذلك لأنّ مداره عندهم جميعاً على أبي مطر هذا، وهو كما قال الذهبي نفسه في "الميزان": "لا يُدرى من هو". ومثله قول الحافظ في التقریب: "مجهول". فأنيّ لحديثٍ مثله الصّحّة أو الجودة أو التماسك؟!!

وأما الطرق المتعددة التي عزاها الحافظ للحاكم، فلا أدري أين أخرجها من كتابه "المستدرک"، فإنه لم يذكر في المكان الذي سبقت الإشارة إليه إلا طريق أبي مطر الوحيدة هذه .. فأنيّ في شكٍ كبير أن يكون للحديث طرق متعددة خاصة في "مستدرک الحاكم"، فأنيّ قد بحثت عنه في عدة مواضع مظنونة منه، فلم أعثر عليه إلا في الموضع الذي سبقت الإشارة إليه، وهو في "كتاب الأدب" منه، والله أعلم. ثم رجعت إلى فهرسي الذي وضعته لـ "المستدرک" أخيراً فلم يدلني إلا على الموضع المشار إليه، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٦٩٥/٨-٦٩٦/٨٠٠٥).

(٢) قلت: وسقط من إسناد الحاكم (حجاج بن أرطاة) بين عبد الواحد وأبي مطر كما عند أحمد والبخاري في "الأدب المفرد" والترمذي، وغيرهم من طرق عن عبد الواحد عن حجاج عن أبي مطر به.

قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤٣٣/٨): "قلت: سقط بين عبد الواحد وأبي مطر: (حجاج بن أرطاة)؛ كذا أخرجه في (الأدب المفرد)، وصرّح فيه بالتحديث بين الحجاج وبين أبي مطر وسالم، وأبو مطر لا يعرف اسمه، وقد ذكره ابن حبان في (الثقات)، وكذا أخرجه الترمذي والنسائي بذكر حجاج فيه. ورواه الإمام أحمد: ثنا عفان، ثنا عبد

١٥٨٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٧٧٢-٧٧٣) عند حديث يرويه الربيع بن سليمان عن عبد الله بن وهب عن أبي هانئ عن عمرو بن مالك الجنبي عن فضالة بن عبيد عن عبادة بن الصّامت رضي الله عنه: أن رسول الله صلّى الله عليه وآله خرج ذات يوم على راحلته وأصحابه معه بين يديه .. فقال معاذ: .. رأيت إن كان شيء - ولا نرى شيئاً إن شاء الله تعالى - فأبي الأعمال نعملها بعدك؟ فصمت رسول الله صلّى الله عليه وآله، فقال: «الجهاد في سبيل الله» .. قال: وهل نؤاخذ بما تكلمت به ألسنتنا؟ قال: فضرب رسول الله صلّى الله عليه وآله فخذ معاذ، ثم قال (يا معاذ، تكلمت أمك .. وهل يكب الناس على مناخرهم في جهنم إلا ما نطقت به ألسنتهم ..): "أخرجه الحاكم (٤/٢٨٦-٢٨٧) (١) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وأقول: كلا؛ بل هو صحيح فقط؛ فإن الربيع بن سليمان وعمرو بن مالك الجنبي لم يخرج لهما الشيخان، وإنما أخرج البخاري للجنبي في "الأدب المفرد"، وكذلك أخرج لأبي هانئ - واسمه حميد بن هانئ -، وهو من رجال مسلم فقط.

والحديث أورده الهيثمي (١٠/٢٩٩) بطوله وقال: "رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح غير عمرو بن مالك الجنبي وهو ثقة" (٢).

١٥٩٠ - قال الألباني في "الإرواء" (٨/٢٠٦) عند حديث يرويه عبد العزيز بن يحيى (الحراني) عن محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن ابن طاوس وأيوب السخيتاني عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (اتَّقُوا بَيْتًا يُقَالُ لَهُ الْحَمَامُ). قالوا: يا رسول الله، إنه يُذهِبُ الدَّرَنَ وَيَنْفَعُ الْمَرِيضَ. قال: (فَمَنْ دَخَلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ): "أخرجه الطبراني (٣/١٠٣/١ - ٢) .. والحاكم (٤/٢٨٨) (٣) ..

---

الواحد بن زياد، ثنا الحجاج، عنه، بهذا". قلت: وحجاج بن أرطاة ضعيف، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الخطأ والتدليس".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٦٩٦-٦٩٨-٨٠٧).

(٢) وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٥٣٨) وقال متعباً الحاكم: "كذا قال، وهو صحيح، لكنه ليس على شرطهما؛ لأنهما لم يخرج لعمرو بن مالك الجنبي، كما في "الصحيح".

والحديث له طرق كثيرة عن معاذ -مختصراً ومطوّلاً-، ذكر الشيخ بعضها في "الإرواء" (٤١٣)، وبعضها في "الصحيحة" (٣٢٨٤)، وصححه لغیره في "صحيح الترغيب" (٢٨٦٦)، واستقصى تخريجها صاحب "أنيس السناري في تخريج أحاديث فتح الباري" (٣/٢٣٠٨-٢٣١٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٦٩٩/٨٠١١).

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!

قلت: الحرّاني لم يخرّج له مسلم أصلاً، وهو صدوق ربما وهم، وابن إسحاق إنما أخرج له استشهاداً، ثم هو مدلس وقد عنعنه، لكنه قد توبع. فأخرجه يحيى بن صاعد في "أحاديثه" (١/٩) وعنه المخلص في "الفوائد المنتقاة" في "الثاني من السادس منها" (ق ٢/١٨٧) وعن هذا الضياء في "المختارة" قال ابن صاعد: أخبرنا يوسف بن موسى أخبرنا يعلى بن عبيد أخبرنا سفيان عن ابن طاوس به.. وهذا إسناد ثقات رجاله رجال البخاري، إلا أن يعلى بن عبيد مع ثقته وكونه من رجال الشيخين فإنّ فيه ضعفاً في روايته عن سفيان -وهو الثوري- خاصة. قال الحافظ: "ثقة إلا في حديثه عن الثوري، ففيه لين"<sup>(١)</sup>.

١٥٩١ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ١٠٨) عند حديث يرويه عطاء عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلُ حَلِيلَتَهُ الْحَمَامَ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَامَ إِلَّا بِمِزْرٍ...»:  
"حسن. أخرجه النسائي (٧٠/١)، والحاكم (٢٨٨/٤)<sup>(٢)</sup> وأحمد (٣٣٩/٣)..

(١) قلت: الحديث صحّحه الشيخ هنا وفي غير موضع، ثم ضعفه وأعله بالشذوذ في حاشية "ضعيف الترغيب والترهيب" (٨٢/١)، فقال متعباً قول الحافظ ابن حجر: "ورواته كلهم محتج بهم في "الصحيح": "قلت: نعم، ولكنه شاذ مخالف لرواية الجماعة مرسلأ كما قال البزار، لكنه قد توبع عند ابن حبان (٢٠٥/٨ - ٢٠٧)، وقد كنت جريئاً على ظاهر إسناده المتصل، فصحّحته في بعض التعليقات القديمة، فرجعت عنه لما تبينت شذوذه، ولذلك لم أذكره في "صحيح الكلم الطيب"، ولا في "صحيح الترغيب" الطبعة الجديدة".

ووجه الشذوذ فيه، هو مخالفة ابن إسحاق للثقات عن ابن طاوس وأيوب، ومخالفة يعلى بن عبيد للثقات من أصحاب سفيان، حيث روه كلهم عن ابن طاوس عن أبيه مرسلأ ليس فيه ابن عباس.

قال أبو حاتم كما في "العلل" لابنه (٦٠٨/٥) بعد أن ساقه ابنه من رواية يعلى بن عبيد الموصولة: "إنما يروونه عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ". وقال البزار (٤٨٨٨) بعد أن رواه طريق يعلى بن عبيد موصولأ: "وهذا الحديث إنما يرويه الناس عن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ، ولا نعلم أحداً قال فيه: (عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم) إلا يوسف عن يعلى عن الثوري، ورواه غير يوسف عن يعلى عن الثوري عن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم".

وقال البيهقي في "الكبرى" (٣٠٩/٧) بعد أن رواه عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه مرسلأ به: "هكذا رواه أبو نعيم وغيره مقطوعاً، ورواه يعلى بن عبيد موصولأ. ثم رواه من طريق يعلى بن عبيد الموصولة، ثم قال عقبها: "رواه الجمهور عن الثوري على الإرسال، وكذلك رواه أيوب السخيتاني وسفيان بن عيينة وروح بن القاسم وغيرهم عن ابن طاوس مرسلأ، وروي عن محمد بن إسحاق بن يسار وغيره عن ابن طاوس موصولأ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٩٩/٨ - ٧٠٠/٧٠١). (٨٠١٢)

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي! وأبو الزبير مدلس، وقد عنعنه. لكن تابعه طاوس، أخرجه الترمذي (١٣١/٢) من طريق ليث ابن أبي سليم عنه به. وقال: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث طاووس، عن جابر إلا من هذا الوجه.." (١).

١٥٩٢ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ١٠٩) عند حديث يرويه درّاج أبو السّمح عن السّائب [مولى أم سلمة] عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً، وفيه قصّة (أَيُّ امْرَأَةٍ نَزَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا، حَرَقَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا سِتْرَهُ) بعد أن خرّجه من حديث عائشة، وصحّحه:

"صحيح بما قبله" (٢). أخرجه أحمد (٣٠١/٦)، والحاكم (٢٨٩/٤) (٣) ..

سكت عنه الحاكم والذهبي، ودرّاج فيه ضعف (٤)، والسّائب هذا أورده ابن أبي حاتم في كتابه (٢٤٣/١/٢) بهذه الطريق ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك أورده ابن حبان في "الثقات" (٧٦/١) وسمّى أباه عبد الله".

١٥٩٣ - قال الألباني في "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (١٥٤/٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق الليث بن سعد عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن جبير عن محمد بن ثابت بن شرحبيل القرشي عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَدْخُلِ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمَنْزَرٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ فَلَا تَدْخُلِ الْحَمَّامَاتِ» بعد أن

(١) والحديث له شواهد كثيرة كما قال الشيخ في "آداب الزفاف" (ص ١٤٠) وقال: "تراها في "الترغيب والترهيب" (٨٩/١-٩١)". وقد استقصى تخريجها صاحب "أنيس السّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٥٢٥٣/٧-٥٢٥٦).

وقال الجورقاني في "الأباطيل" (٣٣٥): "هذا حديث مشهور وصحيح". وصحّحه ابن حجر في "الفتح" (١١/١٥٩).

(٢) يعني: حديث عائشة. وانظر: "صحيح الترغيب" (١٧١).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٧٠١/١٥٠٨).

(٤) قد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظر ذلك في هذا البحث تحت رقمي (٤١٥) و(٩٥٦).

خرّجه من طريق المصنّف (ابن حبان) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق عن يحيى بن أيوب عن يعقوب بن إبراهيم به:

"هو [يعني: يعقوب بن إبراهيم] الأنصاري المصري، ذكره ابن أبي حاتم (٢٠١/٢/٤) برواية يحيى بن أيوب - هذا -، تبعاً للبخاري، وكذا المؤلف في "ثقافته" (٦٤٢/٧-٦٤٣).

فهو في عداد المجهولين<sup>(١)</sup>. ومثله محمد بن ثابت بن شرحبيل، بل هو خير منه؛ فقد روى عنه أربعة؛ كما في "الجرح" (٤٠٨/٧)، وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

وأقول: بل هو صدوق؛ لرواية جمع من الثقات عنه؛ كما في "التهذيب".

وعبد الله بن يزيد الخطمي من رجال الشيخين، وهو صحابي صغير.

وبالجملة؛ فالسند ضعيف؛ لجهالة يعقوب<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك صحّحه الحاكم (٢٨٩/٤)<sup>(٣)</sup>

والذهبي!! نعم، الحديث صحيح لشواهد؛ فالجملة الأولى والثالثة في "الصحيحين" من

حديث أبي هريرة .. ومن حديث أبي شريح، وتقدم (٥٢٦٣). وسأثره عند الترمذي -

وحسنه -، والنسائي وغيرهما، وهو مخرّج في "غاية المرام" (١٩٠).

ولابن خزيمة (٢٤٩/١٢٤/١) منه جملة المنزّر.

١٥٩٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٢٧/٤) عند حديث يرويه ميمون بن أبي شبيب

عن قيس بن سعد بن عبادة: أنّ أباه دَفَعَهُ إلى النبي ﷺ يَخْدُمُهُ. قال: فَأتَى عَلَيَّ النبي ﷺ،

وقد صَلَّيْتُ ركعتين، فَضَرَبَنِي بِرِجْلِهِ، فقال (أَلَا أَدُلُّكَ على بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ؟).

قلتُ: بلى يا رسول الله، قال: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله):

"أخرجه الترمذي (٢٨٤/٤)، والحاكم (٢٩٠/٤)<sup>(٤)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط

الشيخين". ووافقه الذهبي! كذا قالوا، وميمون هذا لم يحتج الشيخان به، وإنما روى له

البخاري تعليقاً ومسلم في المقدمة، فهو صحيح فقط<sup>(٥)</sup>.

(١) قلت: وقد وهم الحاكم - ولم يتعقبه الذهبي - حين قال: "ويعقوب بن إبراهيم هذا الذي روى عنه الليث بن سعد

هو أبو يوسف القاضي". وهو خلاف ما جزم به البخاري وابن أبي حاتم، وهما أعلم منه.

(٢) وفي إسناده اختلاف حكاه ابن أبي حاتم في "العلل" (رقم ١٩٢).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٠١/٨-٧٠٢/٧٠١/٨).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٠٢١/٧٠٥/٨).

(٥) قلت: وفي سماعه من قيس بن سعد وقفة، فقد قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الإرسال".

١٥٩٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (١/٦٢٥-٦٢٦) عند حديث يرويه بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه عن أبي بكرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أتاه بشيرٌ يبشّره بظفرٍ خيلٍ له ورأسه في حجرٍ عائشة رضي الله عنها (فقام فخرَ لله تعالى ساجداً). فلما انصرف أنشأ يسأل الرسول، فحدّثه، فكان فيما حدّثه أمرُ العدوِّ - وكانت تليهم امرأةٌ - فقال النبي ﷺ: (هَلَكَتِ الرِّجَالُ حِينَ أَطَاعَتِ النِّسَاءَ):

"أخرجه ابن عدي (١/٣٨) .. والحاكم (٤/٢٩١) (١)، وأحمد (٤٥/٥) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.

قلت: وهذا ذهولٌ منه عمّا ذكره في ترجمة بكار هذا من "الميزان":

"قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم". وقال في "الضعفاء": "ضعيف، مشاه ابن عدي" (٢).

قلت: وأنا أظن أن هذا الحديث عن أبي بكرة له أصل بلفظ آخر، وهو ما أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٦/١٣ - ٤٧) عنه: لما بلغ النبي ﷺ أن فارساً ملكوا ابنة كسرى قال: (لن يُفْلِحَ قومٌ ولّوا أمرهم امرأة). وأخرجه الحاكم أيضاً .. هذا هو أصل الحديث، فرواه حفيده عنه باللفظ الأوّل فأخطأ، والله أعلم.

وبالجملة، فالحديث بهذا اللفظ ضعيف لضعف راويه، وخطئه فيه" (٣).

---

وقال عمرو بن علي فيما نقله عنه المزني في "التهذيب" (٢٩/٢٠٧): "ولم أخبر أنّ أحداً يزعم أنه سمع من أصحاب النبي ﷺ". ولذلك تعقّب الحافظ ابن حجر في "مختصر زوائد البزار" (٢/٨٠٥) الهيثمي حين قال في "المجموع" (٩٨/١٠): "رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، غير ميمون بن أبي شبيب، وهو ثقة". بقوله: "قلت: ولكنه لم يسمع من قيس". قلت: والحديث له شواهد، ذكرها الشيخ تحت حديث (١٥٢٨) من "الصحيحه".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٧٠٦/٢٣/٨٠).

(٢) وقال الذهبي في "الكاشف": "فيه لين". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق بهم". وتعقّب صاحبنا "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيف، ضعفه يحيى بن معين في أكثر الروايات، والعقيلي، والساجي، وأبو العرب القيرواني، والبزار في رواية، ويعقوب بن سفيان الفسوي". وانظر: "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٧١) مع الحاشية.

(٣) قلت: والحديث خرّجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/٩٧٥) وقال: "سئل يحيى بن معين عن بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة؟ قال: ليس حديثه بشيء". وقال العلامة المعلمي في حاشيته على "الفوائد المجموعة" (ص ١٣٠):

- وقال في "الإرواء" (٢٢٧/٢) عند الحديث السابق:

"أخرجه أحمد (٤٥/٥) .. والحاكم (٢٩١/٤) وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.  
قلت: وهو ذهولٌ منه عن حال بكار هذا الذي حكاه في كتابه "الميزان" كما سبق نقله  
عنه، فسبحان من لا ينسى. ومن أجل بكار هذا أوردتُ الحديث في "الأحاديث الضعيفة  
والموضوعة" (٤٣٥) وذكرتُ هناك أنه إنما يصحُّ من الحديث شطرٌ منه بلفظ (لن يُفْلِحَ قومٌ  
وَلَوْ أَمَرَهُم امرأةٌ)، فليرجع إليه مَنْ شاء. لكن موضع الشاهد من الحديث، وهو السجود  
شكراً ثابتٌ فقد جاء فيه أحاديث أخرى تشهد لهذا المعنى ..".

- وانظر: "صحيح أبي داود/الكبير" (١٢٥/٨-١٢٧).

١٥٩٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٠٥/٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق  
السري بن خزيمة [ثقة] عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه عن معبد بن خالد الأنصاري  
عن أبيه عن جابر بن عبد الله<sup>(١)</sup> رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصة (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ  
واليوم الآخر؛ فإذا أتاه كريمٌ قومٌ فأكرموه)<sup>(٢)</sup>:

"أخرجه الحاكم (٢٩١/٤-٢٩٢)<sup>(٣)</sup> وقال: "صحيح الإسناد".

قلت: سكت عليه الذهبي، ومعبد وأبوه لم أجد من ذكرهما<sup>(٤)</sup>.

---

"ليس بصحيح، بكار ضعيف، وأبوه لم يوثق توثيقاً معتبراً، والصحيح عن أبي بكرة مرفوعاً (لن يفلح قوم ولو أمرهم  
إمرأة)".

(١) ورواه أبو صفوان نصر بن قديد - كذبه يحيى بن معين - عن حفص بن غياث فقال: عن معبد بن خالد عن أبيه  
عن أنس بن مالك به، فجعله من مسند أنس. رواه أبو الشيخ في "الأمثال" (ص ١٨٣)، والخراطي في "مكارم  
الأخلاق" (ص ٢٣٧)، والبيهقي في "الشعب" (٣٦٧/١٣) وغيرهم. وتابعه على ذلك يزيد بن نصر البصري عن  
حفص بن غياث به عند أبي العباس السراج كما في "السير" للذهبي (٥٣٢/٢)، ونصّ الذهبي على توثيق يزيد بن نصر  
هذا، ولم أعرفه.

(٢) وقد ذكر الشيخ في مطلع تخريجه: أنه "روي من حديث عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله البجلي، وجابر بن  
عبد الله، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، ومعاذ بن جبل، وعدي بن حاتم، وأبي راشد عبد الرحمن بن عبد، وأنس بن  
مالك".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٠٧/٨-٧٠٨/٨). (٨٠٢٥/٧٠٨).

(٤) معبد بن خالد هو ابن أنس بن مالك، ترجم له الذهبي في "الميزان" وقال: "لا يدرى من هو". وقال ابن حجر في  
"التقريب": "مجهول". وأبوه خالد بن أنس ترجم له العقيلي في "الضعفاء" (١٩٦/٢) وقال: "لا يعرف". وقال الذهبي  
في "الميزان": "عن أنس بن مالك، لا يعرف، وحديثه منكر جدا".

١٥٩٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٣٠/١٢-٣٣١) عند حديث يرويه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن درّاج أبي السّمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (لا حليم إلا ذو عثرة، ولا حكيم إلا ذو تجربة):

"أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢/٥٦٥)، والترمذي (٢٠٣٤) .. والحاكم في "المستدرک" (٢٩٣/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الترمذي: "حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه!" وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!

وقال أبو نعيم: غريب من حديث عمرو بن الحارث، لم يروه عنه إلا عبد الله". قلت: هو ثقة معروف، وكذلك من فوقه، غير درّاج، وكنيته أبو السّمح، قال الحافظ في "التقريب" مُلخّصاً أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه - كعاداته -: "صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف". ولذلك؛ استنكر له ابن عدي في "الكامل" أحاديث، هذا أحدها، وقال المناوي في "الفيض" عَقِبَ تصحيح الحاكم والذهبي المتقدم: "وليس كما قال! ففي "المنار" ما حصله: أنه ضعيف. وذلك؛ لأنه لما نقل عن الترمذي أنه: حسن غريب، قال: ولم يبين المانع من صحته! وذلك، لأنّ فيه درّاجاً، وهو ضعيف. وقال ابن الجوزي: تفرّد به درّاج. وقد قال أحمد: أحاديثه مناكير. وحكم القزويني بوضعه، لكن تعقبه العلائي بما حصله أنه ضعيف لا موضوع".

قلت: ومع ضعف درّاج، فقد خالفه ابن زحر - وهو ضعيف أيضاً -، فرواه عن أبي الهيثم عن أبي سعيد قال: .. فذكره موقوفاً عليه. ولعله الصواب. أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (١/٥٦٥)<sup>(٢)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧١١/٨-٧١٢/٧١٣-٨٠٣٣).

(٢) وقوله: (لا حكيم إلا ذو تجربة)، علّقه البخاري في "صحيحه" عن معاوية موقوفاً في كتاب الأدب، باب: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. وأخرجه متصلاً في "الأدب المفرد" (٥٦٤) عن معاوية موقوفاً أيضاً بلفظ: (لا حلم إلا تجربة).

## كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

١٥٩٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٠٩١٢/٧-١٠٩٢) عند حديث يرويه محمد بن سنان القزّاز عن عبد الله بن حُمران عن عبد الحميد بن جعفر عن عبد الله بن ثعلبة عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ثعلبة والد عبد الله بن ثعلبة رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (مَنْ أَقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ كاذِبَةٍ، كَانَتْ نُكْتَةً سَوْدَاءَ فِي قَلْبِهِ، لَا يُغَيِّرُهَا شَيْءٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ):

"أخرجه الحاكم (٢٩٤/٤)<sup>(١)</sup> من طريق محمد بن سنان القزّاز .. وقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي!

قلت: وفيه نظر؛ فإنّ القزّاز هذا مختلفٌ فيه اختلافاً شديداً؛ فمن قائلٍ فيه: "كذاب"، ومن قائل: "ثقة"! وقال الذهبي في "المغني": "مشهور، رماه بالكذب أبو داود وابن خراش". وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف".

لكنه قد توبع، فقال الطبراني في "المعجم الكبير" (٨٠١/٢٥٠/١): حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي: ثنا أحمد بن عنبسة العبّاداني: ثنا عبد الله بن حمران به دون القصة ..<sup>(٢)</sup>.

١٥٩٩ - قال الألباني في "الإرواء" (٣١٣/٨) عند حديث يرويه هاشم بن هاشم بن عتبة عن عبد الله بن نسطاس مولى كثير بن الصّلت عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْبَرِي هَذَا عَلَى يَمِينِ آثِمَةٍ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ .. وَلَوْ عَلَى سِوَاكِ أَخْضَرَ):

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٠٣٤/٧١٥/٨).

(٢) قلت: وتابعه أيضاً خالد بن الحارث الثقة الثبت عن عبد الحميد بن جعفر به، ومحمد بن المثني الثقة الثبت عن عبد الله بن حمران به عند أبي نعيم في "المعرفة" (١٣٨٧) و(١٣٩٠). وتابعهم أيضاً الثقة محمد بن بشار عن عبد الله بن حمران به عند أبي أحمد الحاكم في "الأسامي والكنى" (١٢٢-١٣).

تنبيه: أورد الشيخ رحمه الله الحديث في "الضعيفة" (٣٣٦٦) وأعله بجهالة عبد الله بن ثعلبة، وأنه لم يجد له ترجمة! والظاهر أنّ هذا التخرّيج متقدم على ما هنا، بدليل أنه حَقَّقَ هنا الكلام في ترجمة عبد الله بن ثعلبة، وعرفه ووثّقه، فانظر تنمة تخرّيج الشيخ هنا لتعرف ذلك، ولذلك أوردته أيضاً في "صحيح الترغيب" (١٨٣٨).

"أخرجه أبو داود (٣٢٤٦)، وابن ماجه (٢٣٢٥) .. والحاكم<sup>(١)</sup> أيضا ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر؛ فإنَّ عبد الله بن نسطاس قال الذهبي في "الميزان": "لا يعرف، تفرّد عنه هاشم بن هاشم"<sup>(٢)</sup>.

وللحديث طريق أخرى عند أحمد (٣٧٥/٣) من طريق محمد بن عكرمة بن عليّة: حدثني رجل من جهينة .. وهذا إسناد مجهول. لكن للحديث شاهد من حديث أبي هريرة ..

١٦٠٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٨٢/١) عند حديث يرويه عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن معاوية بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إنَّ الله أذن لي أن أُحدِّثَ عن ديكٍ رجلاه في الأرض، وعُنُقُهُ مَثْبِيَّةٌ تحت العرشِ، وهو يقول: سبحانك ما أعظم ربُّنا ..) بعد أن خرّجه من طريق إسحاق بن منصور عن إسرائيل به، وصحّح إسناده:

"ثم إنَّ في قول الطبراني: "تفرّد به إسحاق" نظراً، فقد تابعه عبيد الله بن موسى أنبأ إسرائيل به. أخرجه الحاكم (٢٩٧/٤)<sup>(٣)</sup>، وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. ووقع في "المستدرک" (عبد الله)<sup>(٤)</sup> مُكَبَّرًا، وهو خطأ مطبعي".

١٦٠١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٥٤/٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق محمد بن عبيد عن المسعودي عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قُتَيْبَةَ بنتِ صَيْفِي الجهنية رضي الله عنها: إنَّ حَبْرًا جاء إلى النبي صلّى الله عليه وآله، فقال: إنَّكم تُشْرِكُونَ تقولون: (ما شاء الله وشئتَ). وتقولون: (والكعبة). فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «قولوا: ما شاء الله ثمَّ شئتَ. وقولوا: وربّ الكعبة»:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٧٢٠/١٠٤٤).

(٢) قال الحافظ في "التقريب": "وتّفقه النسائي". وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" (٧/١٢٦): "تابعي ثقة".

وانظر: "تهذيب التهذيب" (٣/٢٧١)، "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٣٣٦).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٧٢١/١٠٤٧).

(٤) وقع ذلك في جميع نُسخ "المستدرک"، ووقع على الصواب في "إتحاف المهرة" (٤/٧٠٦). أفاده محققوا طبعة دار المنهاج.

"أخرجه الطحاوي في "المشكل" (٩١/١)، أحمد (٣٧١/٦ و ٣٧٢) .. والحاكم (٢٩٧/٤)<sup>(١)</sup> ..

قلت: وهو إسناده رجاله ثقات إلا أن المسعودي - وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود - كان اختلط. وقد ذكره الحافظ برهان الدين الحلبي في رسالته "الاغتباط بمن رمي بالاختلاط" (ص ١٦)<sup>(٢)</sup>. وأما الحاكم فقال: "صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! وهذا منه غريب؛ فقد أورد هو المسعودي هذا في "الضعفاء" وقال: "قال ابن حبان: كان صدوقاً إلا أنه اختلط بآخره".

نعم إنه قد توبع، فقد أخرجه النسائي (١٤٠/٢) من طريق مسعر عن معبد بن خالد به نحوه. وإسناده صحيح، وذكر الحافظ في "الفتح" (٤٥٧/١١) أن النسائي صححه في "كتاب الإيمان والندور" وأقره، لكنني لم أر فيه التصحيح المذكور، فلعل ذلك في "السنن الكبرى" للنسائي<sup>(٣)</sup>.

- وانظر: "الصحيحة" (٢٦٣/١).

١٦٠٢ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٠٢-٢٠١/٨) عند حديث يرويه الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا):

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٧٢٢/٤٩٠٨٠).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط".

قلت: قد روى عنه هذا الحديث يحيى بن سعيد القطان في رواية أحمد، وهو ممن حمل عنه قبل اختلاطه.

(٣) نعم الحديث في "الكبرى" (٤٦٩٦) و(١٠٧٥٦)، وليس فيه التصحيح المذكور، وبوّب على الموضوع الثاني بقوله: (ذكر الاختلاف على عبد الله بن يسار فيه)، ثم ساقه من حديث شعبة عن منصور عن عبد الله بن يسار عن حذيفة مرفوعاً (لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء فلان). ثم ساقه من حديث مسعر عن معبد بن خالد عن عبد الله بن يسار عن قتيبة، ولم يرجح بينهما.

قلت: ورجح البخاري حديث منصور، فقال كما في «علل الترمذي الكبير» (٤٥٧ و ٤٥٨): "حديث منصور أشبه عندني وأصح". بينما رجح الدارقطني حديث مسعر والمسعودي، فقال كما في "العلل" (٤١١٢):

"وأشبهها بالصواب حديث قتيبة، من رواية مسعر والمسعودي عن معبد بن خالد".

"صحيح. أخرجه أحمد (٣٣٥/٥ و ٣٥٦)، والنسائي (١٤٠/٢)، وابن ماجه (٢١٠٠)، وكذا أبو داود (٣٢٥٨) من طريق أحمد، والحاكم (٢٩٨/٤)<sup>(١)</sup>، وعنه البيهقي (٣٠/١٠) من طريق الحسين بن واقد .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وأقول: الحسين بن واقد إنما أخرج له البخاري تعليقاً، فهو على شرط مسلم وحده"<sup>(٢)</sup>.

١٦٠٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٠١/٥) عند حديث يرويه أبو الأشعث عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا حلف على يمين لا يحنث، حتى أنزل الله تعالى كَفَّارَةَ الْيَمِينِ، فقال: (لا أخلف على يمين، فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني، ثم أتيت الذي هو خير):

"أخرجه الحاكم (٣٠١/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي. كذا قال، وأبو الأشعث - واسمه أحمد بن المقدم - والطفاوي لم يخرج لهما مسلم شيئاً. ثم إن الطفاوي فيه كلام، وقال الذهبي في "الميزان": "شيخ مشهور ثقة". وقال الحافظ: "صدوق يهيم". فالحديث حسن إن شاء الله تعالى"<sup>(٤)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٧٢٣/٨-٧٢٤/٧٢٤-٨٠٥٢).

(٢) وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (١٧٥) وصححه على شرط مسلم.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٢٩/٨-٨٠٦٠).

(٤) قلت: نعم إسناد الحديث حسن، لكنه معلول، ورفعه وهم، والصواب فيه وقفه على أبي بكر ﷺ.

قال الترمذي: "سألت محمداً - يعني: البخاري - عن حديث محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام بن أبيه عن عائشة .. فقال: حديث الطفاوي خطأ، والصحيح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: كان أبو بكر ..". "علل الترمذي الكبير" (ص ٢٥١). وقال أبو الحسن الدارقطني: "يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه: فرواه محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ، ووهم في رفعه.

وخالفه يحيى القطان، ومفضل بن فضالة، والليث بن سعد، وأبو معاوية الضرير، والثوري، والنضر بن شمیل، وعمرو بن الحارث، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي، فرووه عن هشام عن أبيه عن عائشة: أن أبا بكر كان إذا حلف ... وهو الصحيح". "العلل" (٣٥٠٦). وقال ابن رجب في "الفتح" (١٧٠/٥-١٧١): "وقد ثبت من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: (كان أبو بكر إذا حلف على يمين لا يحنث، حتى نزلت آية الكفارة، فقال: لا أخلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير، وكفرت يميني). كذا رواه يحيى القطان والليث والثوري وابن المبارك وغيرهم عن هشام. وخرجه البخاري في صحيحه هذا [٤٦١٤] من رواية النضر بن شمیل عن هشام [وفي (٦٦٢١) عن ابن المبارك].

- وانظر: "الإرواء" (١٦٨/٧-١٦٩)، "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٥٤٧/٢).  
**١٦٠٤ - قال الألباني في "الإرواء" (١٦٦/٧) عند حديث يرويه يحيى بن أبي كثير عن**  
**عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ اسْتَلَجَّ فِي أَهْلِهِ بِيَمِينٍ، فَهُوَ أَعْظَمُ إِثْمًا):**  
**"أخرجه البخاري (٢٥٨/٤) .. والحاكم (٣٠١/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الحاكم:**  
**"صحيح على شرط البخاري". فَوَهُمَ فِي اسْتِدْرَاكِهِ عَلَى الْبُخَارِيِّ، كَمَا وَهَمَ فِي اسْتِدْرَاكِ**  
**الذي قبله على الشيخين.**

- وانظر: "الصحيحة" (٢٣١/٣ ثم ٤٩١ من الاستدراكات).

**١٦٠٥ - قال الألباني في "الإرواء" (١٦٦/٧) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن معمر**  
**عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إِذَا اسْتَلَجَّ أَحَدُكُمْ بِالْيَمِينِ فِي أَهْلِهِ؛ فَإِنَّهُ آثَمٌ**  
**عند الله مِنَ الْكُفَّارَةِ الَّتِي أَمَرَ بِهَا):**  
**"وَهُمَ [الحاكم]<sup>(٢)</sup> فِي اسْتِدْرَاكِهِ عَلَى الشَّيْخَيْنِ"<sup>(٣)</sup>.**

**١٦٠٦ - قال الألباني في "الإرواء" (١٩٩/٨) عند حديث يرويه ابن وهب عن عمرو بن**  
**الحارث عن كثير بن فرقد عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً (مَنْ حَلَفَ**  
**عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، فَإِنَّ لَهُ تُنْيَاهُ) بعد أن خرّجه من طريق عن أيوب عن نافع**  
**عن ابن عمر به:**

"أخرجه ابن حبان في "الثقات" (٢٥١/٢)، والحاكم (٣٠٣/٤)<sup>(٤)</sup> ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: بل هو على شرط البخاري؛ فإنّ كثير بن فرقد من رجاله، وهو ثقة، قال أبو حاتم:  
"كان من أقران الليث". وبقية الرجال من رجال الشيخين".

---

وخالفهم الطّفاوي، فرواه عن هشام عن أبيه عن عائشة. ورفّعه وهم منه، والصحيح: كان أبو بكر .. كذا قاله  
البخاري والدارقطني". اهـ. وصوّب الحافظ ابن حجر أيضاً الوقفَ في "الفتح" (٥١٨/١١).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٠٦١/٧٢٩/٨).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٠٦٢/٧٣٠-٧٢٩/٨).

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٢٥) ومسلم (١٦٥٥) من طريق عبد الرزاق به.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٠٦٦/٧٣٢/٨).

## كِتَابُ النَّذْرِ

١٦٠٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٨٦٢) عند حديث يرويه فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصة: (إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَدَّمُ شَيْئاً، وَلَا يُؤَخَّرُهُ، فَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ) بعد أن خرّجه من حديث أبي هريرة من الصحيحين وغيرهما دون القصة:

"أخرجه الحاكم (٤/٣٠٤) (١) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. قلت: وهو عند البخاري (٢) دون القصة من هذا الوجه، وفليح يقول الحافظ في "التقريب" عنه: "صدوق كثير الخطأ".

قلت: فلا ضير على أصل حديثه ما دام أنه لم يتفرد به. والله أعلم.

١٦٠٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (١/٦٩٦-٦٩٧) عند حديث يرويه أبو عامر الخزاز عن كثير بن شنظير عن الحسن بن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حُطْبَةً إِلَّا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ، وَهَانَا عَنِ الْمُثَلَّةِ. قال: وقال: «إِنَّ مِنَ الْمُثَلَّةِ أَنْ يَحْرِمَ الرَّجُلُ أَنْفَهُ، وَإِنَّ مِنَ الْمُثَلَّةِ أَنْ يَنْذِرَ الرَّجُلُ أَنْ يَحْجَّ مَاشِياً، فَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَحْجَّ مَاشِياً، فَلْيُهِدْ هَدِياً، وَلْيَرْكَبْ):

"أخرجه الحاكم (٤/٣٠٥) (٣)، وأحمد (٤/٤٢٩) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، وأقره الذهبي، ثم الزيلعي في "نصب الراية" (٣/٣٠٥) ثم الحافظ العسقلاني في "الدراية" (٢٤٢). وهذا الذي حملني على إيراده كيلاً يعترّ بذلك من لا علم عنده؛ فإن لهذا الإسناد علتين: الأولى: ضعف أبي عامر هذا، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الخطأ".

والأخرى: عننة الحسن وهو البصري، وكان مُدلساً.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٧٣٧/٨٠٧٢).

(٢) برقم (٦٦٩٢)، رواه عن يحيى بن صالح عن فليح بن سليمان به.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨/٧٤٠/٨٠٧٩).

وقد روى أحمد وغيره من طرق عن الحسن عن عمران النهي عن المثلة، وليس فيه هذا الذي رواه أبو عامر، فدلّ على ضعفه، وكذلك جاءت أحاديث كثيرة في أمر مَنْ نَدَرَ الْحَجَّ ماشياً أن يركب ويُهدى هدياً، وليس في شيء منها أن نَدَرَ الْحَجَّ ماشياً من المثلة<sup>(١)</sup>.

## كِتَابُ الرَّقَاقِ

١٦٠٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٨٠/٥) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بن زَحْرٍ عن الوليد بن عمران عن عمرو بن مُرَّةَ الْجَمَلِيِّ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه إلى اليمن: يا رسول الله أوصني. قال: (أَخْلِصْ دِينَكَ، يَكْفِكَ الْعَمَلُ الْقَلِيلُ):

"أخرجه الحاكم (٣٠٦/٤)<sup>(٢)</sup>، وعنه البيهقي في "شعب الإيمان" ..

قلت: وهذا إسناد ضعيف منقطع؛ عمرو بن مُرَّةَ لم يدرك معاذاً، بين وفاتيهما مئة سنة، وبذلك أعلاه البيهقي. وعبيد الله بن زحر ضعيف<sup>(٣)</sup>. وشيخه ابن أبي عمران اسمه خالد. لكن وقع في "المستدرک": (الوليد بن عمران)، ولم أعرفه، ولعله تحرف على الحاكم أو أحد رواته. فقد أخرجه الديلمي في "مسند الفردوس" (٥١/١/١) من طريق النضر بن عبد الجبار: حدثنا إبراهيم عن خالد بن أبي عمران به<sup>(٤)</sup>. وإبراهيم هذا لم أعرفه. والحديث عزاه المنذري (٢٣/١) للحاكم، وقال: "وقال: صحيح الإسناد".

(١) وانظر: "الإرواء" (٢٢٣٠) فقد صحّح فيه الشيخ جملة الأمر بالصدقة والنهي عن المثلة من حديث جماعة من الصحابة.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٠٨٠/٧/٩).

(٣) انظر ترجمة عبيد الله بن زحر في كتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٣٩٤). ففيه نقل وحكاية تضعيف الشيخ الألباني له تضعيفاً شديداً، وتعزيز كلامه بكلام الأئمة، خلافاً للحافظ الذي اقتصر على قوله فيه: "صدوق يخطئ".

(٤) وهو كذلك - على الصواب - عند ابن أبي حاتم في "التفسير" (٦١٦٢).

ولم أر هذا التصحيح في نسخة "المستدرک" المطبوعة<sup>(١)</sup>. ثم أشار إلى ردّه بقوله: "كذا قال".  
**١٦١٠ - قال الألباني في تحقيقه لـ "اقتضاء العلم العمل" (ص ٩٨/ط - المعارف) عند**  
**حديث يرويه عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً**  
**«نِعْمَتَانِ مَغْبُونٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصِّحَّةُ وَالْفَرَاغُ»:**  
**"إسناده صحيح، وقد أخرجه البخاري في "صحيحه" [٦٤١٢] .. وقد استدرکه الحاكم**  
**(٣٠٦/٤)<sup>(٢)</sup> على البخاري فَوَهُم".**

**١٦١١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٦/٥) عند حديث يرويه هشام بن سعد عن**  
**زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: دخلتُ على النبي صلى الله عليه وسلم وهو**  
**مَحْمُومٌ، فوضعتُ يَدِي مِنْ فَوْقِ القَطِيفَةِ، فوجدتُ حرارةَ الحُمَى، فقلت: ما أشدَّ حُمَاكَ يا**  
**رسول الله. قال: «إِنَّا كذآك مَعَشَرَ الأنبيآءِ، يُضَاعَفُ عَلَيْنَا الوَجَعُ لِيُضَاعَفَ لَنَا الأَجْرُ».**  
**قال: فقلت: يا رسول الله، أيّ النَّاسِ أشدُّ بلاءً؟ قال: «الأنبيآء ..»:**

**"أخرجه ابن ماجة (٤٩٠/٢) .. وقال البوصيري في "الزوائد" (١/٢٤٥): "هذا إسناد**  
**صحيح رجاله ثقات". وصححه الحاكم<sup>(٣)</sup> أيضاً والذهبي كما تقدم برقم (١٤٤)، وإنما هو**  
**حسنٌ للكلام المعروف في هشام بن سعد<sup>(٤)</sup>. نعم هو صحيح بالشاهد الذي بعده .."<sup>(٥)</sup>.**

(١) بل هو في "المستدرک"، وفي جميع طبعاته، حتى الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ رحمه الله، وقد تعقبه الذهبي في "التلخيص" بقوله: "لا". وقد تنبه الشيخ لذلك في حاشية "ضعيف الترغيب" (١٩/١) فأقرّ نُقْلَ المنذري لتصحيح الحاكم، وزاد فأشار إلى تعقب الذهبي.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٧/٩-٨/٨٠٨١).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٩-١٠/٨٠٨٤).

(٤) هشام بن سعد، مختلف فيه، وفيه ضعفٌ، قال فيه الذهبي في "الكاشف: "حسن الحديث"، وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق له أوهام"، لكن روايته عن زيد بن أسلم - وهذه منها - قوية صحيحة، بل قال أبو داود - كما في «تهديب الكمال» (٢٠٨/٣٠)-: "هو أثبت الناس في زيد بن أسلم".

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(٥) ثم ذكر له الشيخ في تنمة تحريجه شاهداً من حديث عبد الله بن مسعود في الصحيحين وغيرهما.

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله من طريق هشام بن سعد به في "الصحيح المسند" (٤٠٨) وقال: "هذا حديث حسنٌ".

١٦١٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٧٠/٧) عند حديث يرويه سويد بن سعيد عن بقيقة بن الوليد عن بَجِير بن سعد عن خالد بن معدان عن أبي عُبَيْدة بن الجراح رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ مِثْلُ الْعُصْفُورِ، يَتَقَلَّبُ فِي الْيَوْمِ سَبْعَ مَرَّاتٍ):

"أخرجه ابن أبي الدنيا في "الإخلاص"، ومن طريقه الحاكم (٣٠٧/٤)<sup>(١)</sup> و (٣٢٩) .. وقال: "صحيح على شرط مسلم!" وردّه الذهبي بقوله: "قلت: فيه انقطاع".

قلت: يعني بين خالد بن معدان وأبي عبيدة؛ فإنه لم يلقه؛ كما قال يعقوب بن شيبة وأبو نعيم. وبقيقة بن الوليد مدلس وقد عنعنه. وسويد بن سعيد فيه ضعف<sup>(٢)</sup>.

١٦١٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٤٢/٥-٤٤٣) عند حديث يرويه أبو عَقِيل الثَّقَفِي عن يزيد بن سنان عن بُكَيْر بن فيروز عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ خَافَ أَدْجًا، وَمَنْ أَدْجًا بَلَغَ الْمَنْزِلَ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ):

"رواه البخاري في "التاريخ" .. والترمذي (٢٤٥٢) والحاكم (٣٠٧/٤-٣٠٨)<sup>(٣)</sup> .. والعقيلي في "الضعفاء" (٤٥٧) .. وقال العقيلي: "يزيد بن سنان أبو فروة الرَّهَآوِي، لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، قال يحيى: ليس بشيء". وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف".

وتساهل الترمذي فقال: "حديث حسن غريب!"

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٠/٩-١١/١١-٨٠٨٦).

(٢) قلت: قد صرح بقيقة بن الوليد بالتحديث من بجير بن سعد، وقد تابع سويداً الإمام الحجة إسحاق بن راهوية، فقد روى هذا الحديث أبو نعيم في "الحلية" (٢١٦/٥) من طريق موسى بن هاون، والبيهقي في "الشعب" (٧٤٠) من طريق عبد الله بن شيرويه كلاهما عن إسحاق بن راهويه، أنبأنا بقيقة بن الوليد قال: أخبرني بجير بن سعد عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة عن رسول الله ﷺ. قال موسى بن هارون [عند أبي نعيم]: "حدثناه إسحاق في مسنده عن أبي عبيدة بن الجراح، وخالد لم يلق أبا عبيدة". وقد أعاد الشيخ رحمه الله تخريج هذا الحديث في "الضعيفة" (٤٠٦٤)، ولم يعلِّه إلا بالانقطاع، وحكم على رجاله بالثقة، فقال: "ضعيف. أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢١٦/٥) عن بقيقة بن الوليد قال: أخبرني بجير بن سعد عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة مرفوعاً، وقال: "وخالد لم يلق أبا عبيدة" .. فالسند ضعيف لانقطاعه، ورجاله ثقات". وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (٢٢٤/١٢): "إسناده حسن، لكنه منقطع". نعم فيه علة خفية غير الانقطاع، فقد رواه سفيان الثوري عن ثور بن يزيد [ثقة ثبت] عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة بن الجراح موقوفاً عليه. رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٧٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠٢/١)، والبيهقي في "الشعب" (٧٣٩).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١١/٩-١٢/١٢-٨٠٨٧).

والحاكم فقال: "صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي!

قلت: لا عَجَبَ مِنَ الْحَاكِمِ، فَتَسَاهَلَهُ مَعْرُوفٌ، وَإِنَّمَا الْعَجَبُ مِنْ مُتَابَعَةِ الذَّهَبِيِّ إِيَّاهُ وَغَفَلَتَهُ عَنْ قَوْلِهِ هُوَ نَفْسُهُ فِي "المغني": "يزيد بن سنان أبو فروة الرَّهَآوِيُّ، مشهور، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ!" نعم، للحديث شاهد جيّد يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب عن أبيه مرفوعاً به .. أخرجه الحاكم (٣٠٨/٤) .. وأحمد (١٣٦/٥) .. وكذا الترمذي (٢٤٥٩) وقال: "حديث حسن صحيح".

وأقول: إنما هو حسن فقط للخلاف المعروف في ابن عقيل<sup>(١)</sup>.

وبالجمله، فالحديث بهذا الشاهد صحيح". وانظر: التعليق على "هداية الرواة" (٧٢/٥).

١٦١٤ - قال الألباني في "الصحيحه" (١/٨٠٠-٨٠١) عند حديث يرويه هلال بن خَبَّابٍ عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دَخَلَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَلَى حَصِيرٍ قَدْ أَثَرَ فِي جَنْبِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْتَ فِرَاشًا أَوْثَرَ مِنْ هَذَا، فَقَالَ: (مَا لِي وَلِلدُّنْيَا، وَمَا لِلدُّنْيَا وَمَا لِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مَثَلِي وَمَثَلُ الدُّنْيَا، إِلَّا كَرَائِبٍ سَارَ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ، فَاسْتَنْظَلْتُ تَحْتَ شَجَرَةٍ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا) بَعْدَ أَنْ خَرَّجَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه وَصَحَّحَهُ:

"أخرجه ابن حبان (٢٥٢٦)، والحاكم (٣٠٩/٤ - ٣١٠)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٣٠١/١) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري". ووافقه الذهبي. كذا قالوا! وهلال بن خَبَّابٍ؛ قال في "التقريب": "صدوق، تغيّر بآخره". ورمز له بأنه من رجال السنن الأربعة .. فلم يخرج الشيخان لهلال شيئاً؛ كما في "رجال الصحيحين". والله أعلم .. ويقويه شاهده الذي قبله".

١٦١٥ - قال الألباني في حاشية "هداية الرواة" (٢٨/٥) عند حديث يرويه عدي بن الفضل عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {فَمَنْ يَرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ

(١) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغيّر بآخرة". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وعدة: لَيِّنَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: لَا أَحْتَجُّ بِهِ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٥/٩-١٦-١٠٩٤).

يشرح صدره للإسلام} فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ التُّورَ إِذَا دَخَلَ الصَّدْرَ  
انْفَسَحَ ..):

"إسناده ضعيف؛ وقد أخرجه الحاكم - أيضاً - (٣١١/٤)<sup>(١)</sup> وسكت عنه، وتعقبه الذهبي  
بقوله "قلت: عدي بن الفضل ساقط"<sup>(٢)</sup>.

قلت: وشيخه المسعودي مختلط"<sup>(٣)</sup>.

١٦١٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣/١٧٥-١٧٦) عند حديث يرويه حُرَيْث بن  
السائب عن الحسن عن حُمُرَانَ بن أبان عن عثمان بن عَفَّان رضي الله عنه مرفوعاً (ليس لابنِ آدَمَ  
حَقٌّ فِيمَا سِوَى هَذِهِ الحِصَالِ: بَيْتٌ يَسْكُنُهُ، وَثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ، وَجِلْفٌ مِنَ الحَبْرِ  
والماء):

"رواه الترمذي (٥٥/٢) .. والحاكم (٣١٢/٤)<sup>(٤)</sup> .. وقال الترمذي:

"حديث حسن صحيح". وصححه الحاكم أيضاً ووافقه الذهبي!! وأقرهما المناوي!

كذا قالوا! وحُرَيْث هذا مختلف فيه، فقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٨/٩-١٩/١٩-١٠٩٩).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "متروك".

(٣) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه: أنّ من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط".  
وهكذا ذكر صاحب "الكواكب النيرات" (ص ٢٩٢) في ضابط من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده: أنّ كلّ من سمع  
منه بالكوفة والبصرة قبل أن يقدم بغداد يقبل حديثه.

قلت: والحديث له طرق أخرى كلّها ضعيفة لا ينجبر بها، وقد توسّع الشيخ في تحريجها في "الضعيفة" (٩٦٥) وقال في  
مطلع تحريجه: "روي من حديث عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، ومن حديث الحسن البصري، وأبي جعفر  
المدائني كلاهما مرسلًا .." ثم قال في خاتمة التحريج: "وجملة القول: أنّ هذا الحديث ضعيف لا يطمئن القلب لثبوته عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لشدة الضعف الذي في جميع طرقه، وبعضها أشدّ ضعفاً من بعض، فليس فيها ما  
ضعفه يسير يمكن أن ينجبر. خلافاً لما ذهب إليه ابن كثير، وإن قلده في ذلك جماعة ممن ألفوا في التفسير، كالشوكاني  
في "فتح القدير" (١٥٤/٢)، وصديق حسن خان في "فتح البيان" (٢١٧/٢)، وجزم الآلوسي في "روح المعاني" بنسبته  
إليه صلى الله عليه وسلم، ومن قبله ابن القيم في "الفوائد" (ص ٢٧ - طبع دار مصر)، وعزاه للترمذي! فجاء بوهم  
آخر، والعصمة لله وحده".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٠٣/٢٠/٩).

وقال الساجي: ضعيف<sup>(١)</sup>. وقال أحمد: روى حديثاً منكراً عن الحسن عن حمران عن عثمان. يعني هذا. وذكر أنّ قتادة خالفه فقال: عن الحسن عن حمران عن رجل من أهل الكتاب، قال أحمد: حدثنا روح: حدثنا سعيد يعني عن قتادة به<sup>(٢)</sup>.

قلت: فثبت أنّ الحديث من الإسرائيليات أخطأ الحريث هذا في رفعه .. وذكر الضياء عن الدارقطني أنه سئل عن الحديث فقال: "وهم فيه حريث، والصواب عن الحسن بن حمران عن بعض أهل الكتاب"<sup>(٣)</sup>. وقد خفيت هذه العلة على من صححه بالإضافة إلى الضعف الذي ذكرته في الحديث، والعجب من المناوي، فإنه لم يكتف بإقراره لتصحيح الحاكم والذهبي، بل زاد على ذلك في "التيسير" فقال: وإسناده صحيح". - وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣١٥/٢).

١٦١٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٥٧/٣-٤٥٨) عند حديث يرويه سعيد بن محمد الورّاق عن صالح بن حسّان عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (يا عائشة إن أردت اللّهُوقَ بي، فليُكفِكِ مِنَ الدنْيَا كَزَادِ الرُّكْبِ ..): "أخرجه الترمذي (٣٢٩/١) .. والحاكم (٣١٢/٤)<sup>(٤)</sup> .. وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسّان، وسمعت محمداً (يعني البخاري) يقول: هو منكر الحديث" ..

(١) وفي "التقريب": "صدوق يخطئ".

(٢) انظر: "تهذيب التهذيب" (٢١٦/٢).

(٣) انظر: "علل الدارقطني" (٢٦٥).

قلت: والحديث أخرجه العُقيلي، في «الضعفاء» (١١٦/٢)، وقال: "حريث بن السائب عن الحسن، ولا يُتابع على حديثه". وقال الشيخ رحمه الله في «نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة» (ص ٢٢): "هذا حديث ضعيف السند منكر المتن، تفرد برفعه حريث بن السائب، وهو مختلف فيه، رواه عن الحسن عن حمران عن عثمان به، وخالفه الثقة، فقال أحمد في حريث هذا: «روى حديثاً منكراً عن الحسن عن حمران عن عثمان. يعني هذا، وذكر أنّ قتادة خالفه، فقال: عن الحسن عن حمران عن رجل من أهل الكتاب. قال أحمد: ثنا سعيد يعني عن قتادة به».

قلت: فعاد الحديث إلى أنه من الإسرائيليات التي تشبه الرقائق من الصوفيات، وأين هو من قول الله تبارك وتعالى في بعض المحكمات من الآيات: {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ، قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ}. وانظر: "أحاديث معللة ظاهرها الصحة" (رقم ٣٢٠).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٠٤/٢١/٩).

قلت: وقول البخاري المتقدم فيه يشعر أنه في منتهى الضعف عنده، على ما عُرف من اصطلاحه في هذه الكلمة. ولهذا قال الحافظ في "التقريب": "متروك".

ولذلك فقد أخطأ الحاكم خطأ فاحشاً حين قال: "هذا حديث صحيح الإسناد!" واغترّ به الفقيه الهيثمي، فصحّحه في كتابه "أسنى المطالب في صلة الأقارب" (ق ١/٤١) ولم يدّر أنّ الذهبيّ قد تعقبه بقوله: "قلت: الوراق عدم". وهو كما قال، لكن الوراق لم يتفرد به فيما يبدو، فقد رأيت الحديث في "أحاديث محمد بن عاصم" لعبد الغني المقدسي (ق ١/١٥٢) من طريق أبي يحيى الحماني: حدثنا صالح بن حسان به.

وأبو يحيى اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن، وهو صدوق يخطئ من رجال الشيخين، فهو خير بكثير من مثل الوراق، فإعلال الذهبي الحديث به دون حسان مما لا يخفى ما فيه! (١).

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣١٦/٢).

١٦١٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٧٣/٦-٢٧٤) عند حديث يرويه إسحاق بن ناصح عن قيس بن الربيع بإسناده عن طارق بن عبد الله المحاربي رضي الله عنه مرفوعاً (يا طارق، استعدّ للموت قبل نزول الموت):

"موضوع. أخرجه الحاكم (٣١٢/٤) (٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (ص ٣٧) ..

وقال العقيلي: "ليس بمحفوظ من حديث قيس ولا غيره، ولا يتابع هذا الشيخ عليه أحد". يعني إسحاق بن ناصح، وقد قال ابن أبي حاتم [في "الجرح"] (٢٣٥/١/١): "سمعت أبي وذكر حديثاً رواه إسحاق بن ناصح عن قيس بن الربيع، فقال: كذب على قيس بن الربيع".

قلت: وأما الحاكم فقال: "صحيح"! ووافقه الذهبي! وهو من عجائبه؛ وهو القائل في ترجمة إسحاق هذا في كتابه "الضعفاء": "كذابٌ مُفْتَرٌّ!".

(١) وقال الدارقطني: "يرويه صالح بن حسان، واختلف عنه: فرواه إبراهيم بن عيينة عن صالح بن حسان عن هشام عن أبيه عن عائشة. وخالفه سعيد بن محمد الوراق، وأبو يحيى الحماني، وخالد بن عمرو القرشي، فرووه عن صالح بن حسان عن عروة عن عائشة، لم يذكروا بينهما أحداً. وصالح بن حسان ضعيف". «العلل» (٣٥٤٠).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢١/٩-٢٢/١٠٥/٨١).

١٦١٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٩٧/٦-٣٩٨) عند حديث يرويه عمار بن زُرِّي عن بشر بن منصور عن شعيب بن الحبحاب عن أبي العالية عن مُطَرِّف بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً (أَقْلُوا الدُّخُولَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ؛ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعَمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ):  
 "رواه العقيلي في "الضعفاء" (٣٢١-٣٢٢) .. وقال العقيلي: "عمار بن زُرِّي الغالب على حديثه الوهم ولا يعرف إلا به". قال الذهبي: "وقد سمع من عمار بن زُرِّي عبدان الأهوازي وتركه ورماه بالكذب" (١).

والحديث عزاه السيوطي للحاكم والبيهقي عن عبد الله بن الشخير، وهو في "المستدرک" (٣١٢/٤) (٢) وقال: "صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي، لكن سقط منهما إسناده (٣)، فلم نعرف هل هو من هذه الطريق أم من طريق أخرى، وإن كان يغلب على الظن الأول.  
 ثم تأكد ظني حين رأيته في "الشعب" (٢٧٣/٧-٢٧٤/٢٧٤-١٠٢٨٧/٢٧٤) من طريق الحاكم عن عمار بن زُرِّي به".

- وقال في حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٢٣/٢) عند الحديث السابق تعليقا على تصحيح الحاكم:

"كذا قال! وفيه (عمار بن زُرِّي)، رماه عبد الله الأهوازي بالكذب، وهو مُخَرَّجٌ في "الضعيفة" (٢٨٦٨)".

١٦٢٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧٢/١) عند حديث يرويه الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ مَاتَ عَلَى شَيْءٍ، بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ):

"أخرجه مسلم (١٦٥/٥)، والحاكم (٣١٣/٤) (٤) .. وقال: "صحيح الإسناد على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قال، لكنهما وهما في استدراكه على مسلم".

(١) قال ابن أبي حاتم (٣٩٢/٦): "سألت أبي عنه؟ فقال: "كذاب متروك الحديث"، وضرب على حديثه، ولم يقرأه علينا".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٠٦/٢٢/٩).

(٣) وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمد عليها الشيخ رحمه الله، وأثبتته محققوا طبعتي دار المنهاج ودار التأسيس في طبعتهما.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٠٩/٢٣/٩).

١٦٢١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٨٨/٤-٢٨٩) عند حديث يرويه درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (لو أنّ رجلاً عمِلَ عملاً في صحرة لا باب لها، ولا كوة، لخرَجَ عمله إلى الناس كائناً ما كان):

"رواه أحمد (٢٨/٣) .. والحاكم (٣١٤/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! وليس كما قالوا؛ فإنّ درّاجاً هذا أورده الذهبي في "الميزان"، وقال: "قال أحمد: أحاديثه مناكير، وليّته. وقال يحيى: ليس به بأس، وفي رواية: ثقة. وقال فضلك الرازي: ما هو ثقة ولا كرامة. وقال أبو حاتم: ضعيف.. إلخ".

وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف". قلت: وهذا من روايته عنه .. "٢".

١٦٢٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٩/٥) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (ما يزالُ البلاءُ بالمؤمنِ والمؤمنةِ في جسدهِ وماله، حتى يلقى الله تعالى، وما عليه خطيئة):

"أخرجه الترمذي (٢٤٠١) والحاكم (٣٤٦/١) و٣١٤/٤<sup>(٣)</sup> .. وقال الترمذي:

"حديث حسن صحيح". وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو حسنٌ فقط؛ لأنّ محمد بن عمرو هذا، فيه كلام يسير من قبل حفظه، ولم يخرّج له مسلم إلا متابعة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨١١٤/٢٦/٩).

(٢) قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٢٢٩/٤): "هذا إسناد ضعيف، دراج بن سمعان أبو السّمح المصري وإن وثّقه ابن معين وأخرج له ابن حبان في "صحيحه" فقد قال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم. وقال ابن عدي: عامة أحاديث دراج مما لا يتابع عليه. قلت: وضعفه أبو حاتم والنسائي والدارقطني". وقد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظر ذلك في هذا البحث تحت رقمي (٤١٥) و(٩٥٦).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨١١٦/٢٧/٩).

(٤) ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله. وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤). قلت: والحديث صحّحه ابن عبد البر في "التمهيد" (١٨٠/٢٤)، والبغوي في "شرح السنّة" (٢٤٦/٥).

١٦٢٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٧/٦) عند حديث يرويه عبد الله بن جنادة المعافري عن عبد الرحمن الحُبَيْبِيِّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (الدنيا سجنُ المؤمنِ وسنتُهُ، فإذا فارَقَ الدُّنيا، فارَقَ السِّجْنَ والسَّنَةَ):

"رواه ابن المبارك في "الزهد" (٢/١٨٣ - من الكواكب ٥٧٥) .. والحاكم (٣١٥/٤)<sup>(١)</sup>، وأحمد (١٩٧/٢) .. وهذا سند ضعيف، عبد الله بن جنادة؛ أورده ابن أبي حاتم (٢٥/٢/٢) فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما ابن حبان فأورده في "الثقات" (١٥١/٢) على قاعدته! وسكت عليه الحاكم والذهبي!"<sup>(٢)</sup>.

١٦٢٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٥-٣٨٤/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي جميل<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لُئِنْتُنَّ كَمَا يُنْتَقَى التَّمْرُ مِنَ الْجَفْنَةِ، فَلْيَذْهَبَنَّ خِيَارُكُمْ، وَلْيَبْقَيْنَ شِرَارُكُمْ، فَمُوتُوا إِنِ اسْتَطَعْتُمْ)<sup>(٤)</sup>: "أخرجه البخاري في "التاريخ" (كنى - ٢٥) وابن ماجه (٤٠٣٨) والحاكم (٣١٦/٤)<sup>(٥)</sup> و (٣٣٤) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: أبو حميد هذا مجهول، وقيل: هو عبد الرحمن بن سعد المقعد، وثقه النسائي، والله أعلم"<sup>(٦)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨١١٩/٢٩/٩).

(٢) قلت: وللحديث أصل في صحيح مسلم (٢٩٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه: (الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر).

(٣) قلت: وقع في هذا الموضع عند الحاكم (أبو جميل) بدل (أبي حميد) كما في الموضع الثاني عنده، وكما عند ابن ماجه والبخاري .. فعلق محققو طبعة دار المنهاج هنا بقولهم: "كذا، وقال [يعني: الحاكم] عقبه: أبو جميل هو الطاعي، وسيأتي بعدُ برقم (٨٥٨١) .. عن إسماعيل به، فقال: (عن أبي حميد) .. ثم رواه من حديث طلحة بن يحيى عن يونس، فقال: (عن أبي حميد مولى مسافع)، وكذا رواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبه عن طلحة به. وأبو حميد قال المزني: "يقال: هو عبد الرحمن بن سعد المقعد". يعني: أبا حميد المدني الأعرج، وبذلك جزم الدارقطني في "العلل" (١٥٩/٩).

(٤) ذكره الشيخ شاهداً لحديث رويغ بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه ولفظه (تذهبون الخير فالخير، حتى لا يبقى منكم إلا مثل هذا - وأشار إلى نواة - وما لا خير فيه) [وسيأتي في بحثنا هذا تحت رقم (١٧٣٦)]، وقال في ختام تحريجه: "وبالجملة، فحديث الترجمة حسن بحديث أبي هريرة، ولا عكس لأنَّ الشَّاهد فيه ما ليس في المشهود له، فتأمل".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٢٣/٣٢-٣١/٩).

(٦) قال الحافظ في "التقريب": "أبو حميد، مولى مسافع، قيل: هو عبد الرحمن بن سعد المقعد، وإلا فمجهول".

١٦٢٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٢٠/١) عند حديث يرويه حَيَوَةُ عن بكر بن عمرو عن عبد الله بن هُبَيْرَةَ عن أَبِي تَمِيمِ الْجَيْشَانِيِّ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً (لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقْنَاكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَعْدُو خِمَاصاً، وَتَرُوحُ بِطَاناً):

"أخرجه أحمد (٣٠/١)، والترمذي (٥٥/٢ - بولاق)، والحاكم (٣١٨/٤)<sup>(١)</sup> ...

وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وأقره الذهبي.

وأقول: بل هو صحيح على شرط مسلم؛ فإن رجاله رجال الشيخين؛ غير ابن هبيرة وأبي تميم؛ فمن رجال مسلم وحده<sup>(٢)</sup>. وقد تابعه ابن لهيعة عن ابن هبيرة به. أخرجه أحمد (٥٢/١)، وابن ماجه (٤١٦٤)، وهو عنده من رواية عبد الله ابن وهب عنه. فالسند صحيح أيضاً.

١٦٢٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٩/٢) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي صالح عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جُبَيْرِ بن نُفَيْرِ عن أبيه عن كعب بن عياض رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ، وَفِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ):

"أخرجه الترمذي (٥٤/٢)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢٢٢/١/٤)، وابن حبان (٢٤٧٠)، والحاكم (٣١٨/٤)<sup>(٣)</sup>، وأحمد (١٦٠/٤) .. من طرق عن الليث بن سعد<sup>(٤)</sup> عن معاوية بن صالح .. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب".

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٥/٩-٣٦-٨١٣١).

(٢) لكن مسلماً لم يخرج حَيَوَةَ بن شريح عن بكر بن عمرو شيئاً، ولا لهذا عن عبد الله بن هُبَيْرَةَ شيئاً. فائدة: قال الحافظ ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (٤٩٦/٢): "هذا الحديث خرجه هؤلاء كلهم من رواية عبد الله بن هُبَيْرَةَ، سمع أبا تميم الجيشاني، سمع عمر بن الخطاب .. وأبو تميم وعبد الله بن هبيرة خرجهما مسلم، ووثقهما غير واحد، وأبو تميم ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم .. وقد روي هذا الحديث من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن في إسناده من لا يُعرف حاله. قاله أبو حاتم الرازي. وهذا الحديث أصل في التوكل، وأنه من أعظم الأسباب التي يُستجلب بها الرزق ..". والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٩٨٦).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٣٣/٣٧/٩).

(٤) باستثناء الحاكم، فقد خرجه من طريق أبي صالح - كاتب الليث - عن معاوية بن صالح كما رأيت. ورواه كذلك من طريق أبي صالح: الطبراني في "الكبير" (٤٠٤)، وفي "الأوسط" (٣٢٩٥)، والقضاعي (١٠٢٣)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٢٧).

قلت: وهو كما قالوا، بل هو عندي على شرط مسلم<sup>(١)</sup>.

١٦٢٧ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ١٠٥) عند حديث يرويه الحاكم من طريق هاشم بن القاسم عن أبي عقيل الثقفي عبد الله بن عقيل عن ربيعة بن يزيد<sup>(٢)</sup> وعطيّة بن قيس عن عطية بن سعد رضي الله عنه مرفوعاً «إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَكُونُ مِنَ الْمُتَّقِينَ، حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ، حَدَرًا لِمَا بِهِ بَأْسٌ»:

"ضعيف". أخرجه الترمذي (٧٤/٢)، وابن ماجه (٤٢١٥)، والحاكم (٣١٩/٤)<sup>(٣)</sup> .. من طريق أبي عقيل الثقفي عبد الله بن عقيل حدثنا عبد الله بن يزيد: حدثني ربيعة بن زيد .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! وهذا عَجَبٌ منه خاصة؛ فإنَّ عبد الله بن يزيد - وهو الدمشقي - لم يوثِّقه أحدٌ، بل قال الجوزجاني<sup>(٤)</sup>: "روى عنه ابن عقيل أحاديث منكرة" كما في "الكامل" لابن عدي .. نقلاً عن ابن حماد - وهو الدُّولابي - . وأورده الذهبي نفسه في "الضعفاء"، وذكر قولَ الجوزجاني هذا. وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف"<sup>(٥)</sup>. وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٥٣٤/١).

١٦٢٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٦٤-١٦٥/٤) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا قَلِيلًا، وَمَا بَقِيَ مِنْهَا إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ الْقَلِيلِ، وَمَثَلُ مَا بَقِيَ مِنْهَا كَالثَّغْبِ - يَعْنِي الْعَدِيرَ - شَرِبَ صَفْوُهُ وَبَقِيَ كَدْرُهُ):

---

(١) قلت: صحابِيُّ الحديث (كعب بن عياض) ليس من رجال مسلم، وأبو صالح عند الحاكم ليس من رجال مسلم.  
والحديث صحَّحه ابن عبد البر في "الاستيعاب" (٢٥١/٩)، وأورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٠٩٣)، وقال: "هو حديث حسنٌ، وهو من الأحاديث التي ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا أن يخرجها".  
(٢) علّق هنا مُحَقِّقُوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "هكذا في جميع النسخ، و"التلخيص"، و"الإتحاف": عبد الله بن عقيل عن ربيعة بن يزيد وعطيّة، ليس بينهما أحد، والصواب أنّ بينهما عبد الله بن يزيد الدمشقي، كذا أخرجه الترمذي وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي النضر هاشم بن القاسم به".  
(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣٨/٩-٣٩/٨١٣٦).  
(٤) في "أحوال الرجال" (ص ١٦٣).  
(٥) وبه أعلّى ابن القطّان الفاسي الحديث في "بيان الوهم والإيهام" (٦٠٨/٣). وأورده الحافظ ابن رجب في "الفتح" (١٦/١) وقال: "وفي إسناده بعض مقال".

"أخرجه الحاكم (٣٢٠/٤)<sup>(١)</sup> من طريق الفضل بن محمد الشعرائي حدثنا عبيد الله بن محمد العبسي حدثنا حماد بن سلمة .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وإنما هو حسن فقط؛ لأنّ عاصماً - وهو ابن أبي النجود - في حفظه بعض الضّعف<sup>(٢)</sup>. والفضل بن محمد الشعرائي، قد تكلم فيه بعضهم بغير حجة، وهو ثقة كما قال الذهبي في "الميزان"، وقد توبع فأخرجه الديلمي (٢٢٦/٢/١) من طريق السلمي بسنده عن أبي الأحوص حدثنا أبو سلمة عن حماد بن سلمة به.

والحديث أخرجه البخاري (٢٣٩/٢) من طريق منصور عن أبي وائل به الشطر الآخر منه لكنه أوقفه على ابن مسعود".

١٦٢٩ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣٤٤/٩-٣٤٥) عند حديث يرويه مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن يزيد بن حمير عن سليمان بن مرثد عن أبي الدرداء رضي الله عنه مرفوعاً (لو تعلمون ما أعلم، لبكيتكم كثيراً، ولضحكتكم قليلاً، ولخرجتكم إلى الصُّعداتِ تجأرون إلى الله عز وجل، لا تدرؤون تنجون أو لا تنجون):

"أخرجه البزار (ص ٣١٣)، والحاكم (٣٢٠/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: رجاله ثقات غير سليمان بن مرثد؛ قال الذهبي: "لا يعرف له سماع من عائشة وأبي الدرداء، وعنه أبو التّياح فقط". وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (٩٣/١)! ولا اعتداد بذلك، ولهذا أورده الذهبي في "الضعفاء"، ومع ذلك وافق الحاكم على تصحيحه، فما

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٤١/٤١/٩).

(٢) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٥٧/٢): "هو عاصم بن بحدلة الكوفي مولى بني أسد، ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهيم. قال يحيى القطان: ما وجدت رجلاً اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ. وقال النسائي: ليس بحافظ. وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال ابن خراش: في حديثه نكرة. قلت: هو حسن الحديث. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة .. خرج له الشيخان لكن مقروناً بغيره لا أصلاً وانفراداً". اهـ. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام". لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرة - إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٤٢/٤٢/٩).

أكثر تناقضه!! ومن هذه الطريق أخرجه البزار (ص ٣١٣)؛ إلا أنه قال: عن سليمان بن مرثد عن ابنة أبي الدرداء، عن أبي الدرداء.. (١).

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٥٦/٢).

١٦٣٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٦٣/٤-١٦٤) عند حديث يرويه عبد الله عن معمر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (ما يَنْتَظِرُ أَحَدُكُمْ إِلَّا غِنَى مُطْغِيًا، أَوْ فَقْرًا مُنْسِيًا، أَوْ مَرَضًا مُفْسِدًا .. أَوْ السَّاعَةَ وَالسَّاعَةَ أَذْهَى وَأَمْرٌ) بعد أن خرّجه من حديث محرز بن هارون عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ (بادروا بالأعمال سبعاً، هل تنتظرون إلا فقراً منسياً أو غنى مطغياً ..) وضعفه جداً براويه محرز بن هارون:

"أخرجه الحاكم (٣٢١/٤) (٢) .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وهو كما قال في ظاهر السند، ولكني قد وجدت له علة خفية؛ فإنّ عبد الله الراوي له عن معمر هو عبد الله بن المبارك، وقد أخرجه في كتابه "الزهد" وعنه البغوي في "شرح السنة" (٣) بهذا الإسناد إلا أنه قال: "أخبرنا معمر بن راشد عمّن سمع المقبري يحدث عن أبي هريرة ...". فهذا يبيّن أنّ الحديث ليس من رواية معمر عن المقبري، بل بينهما رجل لم يُسمّ.

---

(١) وقال البزار عقبه: "ولا نعلم هذا الحديث أسنده عن شعبة إلا مسلم. وقد رواه جماعة غير مسلم عن شعبة فأوقفوه عن أبي الدرداء".

قلت: وهذه علة ثانية - وهي الوقف - غير جهالة سليمان بن مرثد، وانقطاعه.

قال ابن أبي حاتم في "العلل" (٤٤/٥ - ٤٥): "وسألت أبي عن حديث رواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن يزيد بن خمير عن سليمان بن مرثد عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً)؟ قال أبي: كذا حدثنا مسلم. وحدثنا أبو عمر الحوضي عن شعبة عن يزيد بن خمير عن سليمان بن مرثد عن ابن بنت أبي الدرداء عن أبي الدرداء قال: لو تعلمون ... ، موقوف. قال أبي: وهذا أشبه، وموقوف أصح، وأصحاب شعبة لا يرفعون هذا الحديث".

قلت: وجملة (لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة ومن حديث أنس ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهم.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٢/٩-٤٣-٤٣/٨١٤٣).

(٣) وعنه أيضاً هناد بن السري في "الزهد" (رقم ٥٠٤)، والبيهقي في "الشعب" (١٠٠٨٩).

وقال الترمذي (٢٣٠٦) عقب الرواية الأولى (رواية محرز بن هارون): "وقد روى معمر هذا الحديث عمّن سمع سعيدا المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وقال: تنتظرون".

ويؤيد ذلك أنهم لم يذكروا في شيوخ معمر المقبري ولا في الرواة عن هذا معمر، ولو كان ذلك معروفاً لذكروه لجلالة كلٍ منهما، فهذا الرجل المجهول هو علة هذا السند. والله أعلم".

١٦٣١ - قال الألباني في "ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ٩٨-٩٩/٢١٩) عند حديث يرويه الحاكم من طريق بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني عن النّوّاس بن سمعان الكلابي رضي الله عنه مرفوعاً «ما من قلب إلا بين أصبعين من أصابع الرحمن؛ إن شاء أقامه، وإن شاء أزاعه» بعد أن خرّجه من طريق الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن بسر به، وصحّحه على شرط الشيخين:

"أخرجه ابن حبان (٢٤١٩)، والحاكم (٣٢١/٤)<sup>(١)</sup> من طريقين آخرين عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". وأقرّه الذهبي. وإنما هو على شرطهما كما ذكرنا؛ فإنّ رجاله كلّهم من رجالهما. ثم رأيت أنه أخرجه في مكان آخر (٢٨٩/٢) وصحّحه على شرطهما، ووافقه الذهبي أيضاً!"<sup>(٢)</sup>.

١٦٣٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٨١/٤) عند حديث يرويه حبان بن عليّ عن سعد بن طريف عن الأصبع بن نُبّاته عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: (يا عليّ، اطلبوا المعروف من رُحماء أمتي، تعيشوا في أكنافيهم، ولا تطلبوا من القاسية قلوبهم، فإنّ اللعنة تنزل عليهم ..):

"أخرجه الحاكم (٣٢١/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد"! وردّه الذهبي فقال:

"قلت: الأصبع وا، وحبان ضعّفوه".

وأقول: الأصبع قد كذّبه أبو بكر بن عياش، وقال الحافظ في "التقريب": "متروك".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٤٤/٤٣/٩).

(٢) قلت: نعم هو على شرطهما من طريق الوليد بن مسلم عن ابن جابر، وأما من طريق بشر بن بكر عن ابن جابر - وهي رواية الحاكم - فليس كذلك؛ لأنّ بشر بن بكر هذا - وهو التّنبسي - خرّج له البخاري ولم يخرج له مسلم شيئاً. وللحديث شواهد من حديث أم سلمة وعائشة خرّجها الشيخ مع حديث النّوّاس هذا في "الصحيحة" (٢٠٩١)، وشواهد أخرى من حديث أنس، ومن حديث بلال، ومن حديث شهاب الجرّمي، ومن حديث أسماء، ومن حديث عروة بن الزبير مرسلًا. خرّجها كلّها صاحب "أنيس السّاري في تخريج أحاديث فتح الباري" (٦٦٤٧/٩). ولأجل هذا قال ابن منده في "الرد على الجهمية" تحت رقم (٢٥): "حديث النّوّاس بن سمعان حديث ثابت، رواه الأئمة المشاهير ممن لا يمكن الطعن على واحد منهم".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٤٥/٤٤/٩).

وقد فاتَ الذهبيَّ أن سعد بن طريف شرَّ منه؛ فإنه مع اتِّفاقهم على ضعفه وتصريح بعضهم بأنه متروك الحديث، فقد قال ابن حبان: "كان يضع الحديث".

فالحديث بهذا السِّياق إن لم يكن موضوعاً، فهو ضعيف جداً. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

١٦٣٣ - قال الألباني في "الإرواء" (١٤٥/٣) عند حديث يرويه يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ):

"أخرجه النسائي (٢٥٨/١)، والترمذي (٥٠/٢)، وابن ماجه (٤٢٥٨/٢) .. والحاكم (٣٢١/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم! ووافقه الذهبي!

قلت: بل هو سند حسن<sup>(٣)</sup>. قال الترمذي: "حديث حسن غريب".

قلت: بل هو حديث صحيح، فإنَّ له شواهد كثيرة كما يأتي ..

١٦٣٤ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٦١/٣) عند حديث يرويه خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً (اللَّهُمَّ أَحْيِي مَسْكِينًا، وَتَوَقَّيْ مَسْكِينًا، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ، وَإِنَّ أَشْقَى الْأَشْقِيَاءِ مَنْ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ فَقْرُ الدُّنْيَا وَعَذَابُ الْآخِرَةِ):

"أخرجه ابن بشران .. والحاكم (٣٢٢/٤)<sup>(٤)</sup>، والبيهقي (١٣/٧)، وقال الحاكم:

---

(١) وجزم الصَّغاني بأنه موضوع كما نقله عنه الشوكاني في "الفوائد المجموعة" (ص ٦٦-٦٧).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٤٦/٤٥/٩).

(٣) وذلك لأنَّ فيه محمد بن عمر، وهو صدوق حسن الحديث كما قال الذهبي، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام". قلت: ولم يحتجَّ به مسلم وإنما روى له في المتابعات، وقد ذكر الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠): أنَّ مسلماً أخرج له ثمانية أحاديث كلَّها في الشواهد والمتابعات، ثم ساقها رحمه الله.

قال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" (١٦١-١٦٢/٤): "ومدار طرقة كلَّها على محمد بن عمرو، وليس من شرط الصحيح إذا انفرد .. أما تصحيح ابن حبان والحاكم فهو على طريقتهما في تسمية ما يصلح للنجاة صحيحاً، وأما على طريقة من يفصل بين الصحيح والحسن كالشيخ فلا ... ومن ثمَّ قال الترمذي هنا: حسن فقط".

وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه على ما تبَّه عليه ابن حجر هنا من أنَّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفریق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٤٨/٤٦/٩).

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! ثم السيوطي! وهذا عجيبٌ منهم خاصة الذهبي؛ فقد أوردَ يزيد بن خالد [كذا، وصوابه: خالد بن يزيد] هذا في "الضعفاء" وقال: "قال النسائي: ليس بثقة". وذكره في "الميزان" وساق أقوال الأئمة فيه، وكلّها تتفقُ على تضعيفه، وساق له أحاديث مما أنكرت عليه هذا أحدها.

وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف مع كونه فقيهاً، وقد اتَّهمه ابن معين".

- وقال في "الضعيفة" (٢٦٦/١-٢٦٧) عند الحديث السابق:

"أخرجه الحاكم (٣٢٢/٤) .. والطبراني في "الأوسط" (٩٤٢٣/١/٢٩٤/٢) ..

وقال الطبراني: "لا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد".

قلت: وهو ضعيف متَّهم، ولكنه لم يتفرد به كما يأتي قريباً.

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وهذا من أوامهما الفاحشة؛ فإنَّ خالداً هذا قال أحمد: "ليس بشيء". وقال ابن أبي الحواري: "سمعت ابن معين يقول: بالشَّام كتاب ينبغي أن يُدفن؛ كتاب الديات لخالد بن يزيد بن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة" .. وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٥٩/٢/١): "سئل أبي عن خالد هذا؟ فقال: يروي أحاديث مناكير"<sup>(١)</sup>.

١٦٣٥ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّواة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (١٨٣/٢) عند حديث يرويه أبان بن إسحاق عن الصَّبَّاح بن محمد عن مُرَّة الهمداني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً «**اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ...**»:  
"رواه الحاكم (٣٢٣/٤)<sup>(٢)</sup> وصحَّحه، ووافقه الذهبي!

(١) قلت: وقد ذكر الشيخ في تحريجه طرقاً وشواهد لهذا الحديث، وحسنه بمجموعها ما خلا الشطر الأخير منه (وإنَّ أشقى ..). ونصَّ على ضعف هذا الشطر في حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٠٦/٢).

والحديث ضعفه جماعة من الأئمة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ ابن حجر.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٤٨/٩-٤٩-٨١٥٢).

مع أنه قال في الصَّبَّاحِ هذا: "رَفَعَ حَدِيثَيْنِ هُمَا مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ ابْنُ حَبَّانَ: يَرُوي الْمَوْضُوعَاتِ"<sup>(١)</sup>! ثم وجدتُ له بعض الشَّواهد؛ مما جعلني أميلُ إلى تحسينه، وشرَّح ذلك مما لا يتَّسع له المقام، ومحلّه في "الروض النَّضير" (٦٠١)"<sup>(٢)</sup>.

١٦٣٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٥٢/٣-١٥٣) عند حديث يرويه أحمد بن بكر البالسي عن زيد بن الحباب عن سفيان الثوري عن عوفٍ عن الحسن بن أبي الحسن عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (يأتي على الناس زمانٌ يتحلَّقون في مساجدهم، وليس همتهم إلا الدنيا، ليس لله فيهم حاجةٌ، فلا تجالسوهم) بعد أن خرَّجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وصحَّحه:

"رواه الحاكم (٣٢٣/٤)<sup>(٣)</sup>.. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: وليس كما قالوا؛ فإنَّ البالسي هذا متَّهم وقد أورده الذهبي نفسه في "الميزان" وقال: "قال ابن عدي: روى مناكير عن الثقات. وقال أبو الفتح الأزدي: "كان يضع الحديث". وزاد عليه في "اللسان": "وقال الدارقطني: ضعيف. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: "كان يخطئ". وله حديث موضوع بسند صحيح"<sup>(٤)</sup>.

(١) وقال ابن حجر في "التقريب": "ضعيف، أفرط فيه ابن حبان".

(٢) قلت: روي من حديث عائشة، وقد خرَّجه الشيخ في "الضعيفة" (٤٢٥/١١)، وحكم عليه بالوضع، لأنَّ في إسناده خالد بن يزيد العمري الكذاب. وروي أيضاً من حديث الحكم بن عمير عند الطبراني في "الكبير" (٣١٩٢) وأبي نعيم في "الحلية" (٣٥٨/١)، وفي إسناده عيسى بن إبراهيم القرشي وهو متروك كما قال الهيثمي في "المجمع" (٢٨٤/١٠). وقال البخاري والنسائي: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "متروك الحديث".

والحكم بن عمير ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" وقال: "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يذكر السَّماع ولا لقاء أحاديث منكرة من رواية ابن أخيه موسى بن أبي حبيب، وهو شيخ ضعيف الحديث، ويروي عن موسى بن أبي حبيب عيسى بن إبراهيم وهو ذاهب الحديث، سمعت أبي يقول ذلك".

وانظر: "أنيس السَّاري تخريج أحاديث فتح الباري" (٤٩٠١/٧-٤٩٠٣).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٥٣/٤٩/٩).

(٤) قلت: وزيد بن الحباب صدوق يخطئ في حديث الثوري، كما قال الحافظ في "التقريب"، وهذا منه.

وخالفه محمد بن يوسف الفريابي، فقال: ذكر سفيان عن بعض أصحابه عن الحسن، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يأتي على الناس زمان يكون حديثهم في مساجدهم في أمر دنياهم، فلا تجالسوهم، فليس لله فيهم حاجة). رواه البيهقي في "شعب الإيمان" (٢٧٠١) وقال عقبه: "هكذا جاء مرسلًا".

- وانظر: "الثمر المستطاب" (٦٨٢/٢)، والتعليق على "هداية الرُّوَاة إلى تخرِيج أحاديث المصاييح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٣٤٦/١).

١٦٣٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٥/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق هارون بن معروف عن مخلد بن يزيد عن بشير بن زاذان عن سيّار أبي الحكم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً (اقتربت الساعة، ولا يزداد الناس على الدنيا إلا حرصاً، ولا يزدادون من الله إلا بُعداً):

"أخرجه الحاكم (٣٢٤/٤)<sup>(١)</sup> وكذا الدولابي في "الكنى" (١٥٥/١) .. والطبراني في "المعجم الكبير" (٩٧٨٧) .. من طريق مخلد بن يزيد عن بشير بن سلمان عن سيّار أبي الحكم عن طارق بن شهاب عن ابن مسعود مرفوعاً. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وهو كما قال، أو قريب منه؛ فإنّ في مخلد بن يزيد كلاماً يسيراً. لكن وقع عنده (بشير بن زاذان) ولذلك تعقبه الذهبي بقوله: "قلت: هذا منكر، وبشير ضعّفه الدارقطني، واتّهمه ابن الجوزي".

قلت: وهذا غير بشير بن سلمان، هذا ضعيف، وذاك ثقة من رجال مسلم، وهو صاحب هذا الحديث كما وقع في المصادر المذكورة، فلا تغتزر بتعقب الذهبي المذكور، ولا بمتابعة المناوي له بقوله عقبه: "فأنتي له الصّحة؟!"<sup>(٢)</sup>.

١٦٣٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٠/٥-١٤١) عند حديث يرويه قيس بن أنيف عن قتيبة عن أبي عوانة عن سماك عن التّعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قد كان رسول الله صلّى الله عليه وآله (لا يجد ما يملأ بطنه من الدّقل، وهو جائع):

"أخرجه الحاكم (٣٢٤/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

قلت: ورجاله كلهم ثقات من رجال مسلم غير قيس بن أنيف، فلم أعرفه، وهو قيس بن أبي قيس البخاري، فقد ذكره المزي في الرواة عن قتيبة وهو ابن سعيد. ولم أجد له ترجمة

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٤٩/٩-٥٠/٥٠٠-٨١٥٤).

(٢) وأعلّه الدارقطني بعلّة أخرى فقال (٧٦٢): "يرويه بشير بن سلمان، عن سيّار واختلف عنه:

فرواه جماعة، منهم: مخلد بن يزيد، ووكيع، ويحيى بن آدم، وعبد الله بن داود الخريبي، وأبو أحمد الزبيري، فقالوا كلهم: عن سيّار أبي الحكم. وقولهم: سيّار أبو الحكم وهم، وإنما هو سيّار أبو حمزة الكوفي. كذلك رواه عبد الرزاق عن الثوري عن بشير عن سيّار أبي حمزة، وهو الصواب. وسيّار أبو الحكم لم يسمع من طارق بن شهاب شيئاً، ولم يرو عنه".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥١/٩-٥٢/٥٢-٨١٥٧).

أيضاً، ومن طبقته قيس بن مسلم بن منصور الأزرق البخاري، ترجمه الخطيب في "تاريخه" (٤٦٣/١٢) وذكر أنه حدّث ببغداد عن عليّ بن حجر وغيره. روى عنه محمد بن مخلد والطبراني وغيرهما، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: فيحتمل أنه هو راوي هذا الحديث، ويكون اسم أبيه مسلم، وكنيته أبو قيس، وأما أنيف في "المستدرک" فلعله مُحَرَّف من ابن أبي قيس، والله أعلم، فإنّ فيه كثيراً من التحريف والتصحيف. لكن رأيتُ له حديثاً آخر<sup>(١)</sup> قد عزوته في "صحيح الترغيب" (٥٦٤/٢٢٧/١) للحاكم من طريق ابن أنيف هذا وصححه. وقال الذهبي: "إسناده صالح". فالله أعلم. وأياً ما كان، فهو لم يتفرد بالحديث، فقد أخرجه أبو الشيخ .. ومسلم (٢٢٠/٨) والترمذي (٢٣٧٣) وأحمد (٢٦٨/٤) من طرق آخر عن سماك بن حرب به نحوه. وقال الترمذي: "حديث صحيح". وخالفهم شعبة فقال: عن سماك عن النعمان بن بشير عن عمر قال: فذكره، فجعله من مسند عمر، وهو شاذ عندي، والصواب أنه من مسند النعمان كما رواه الجماعة".

١٦٣٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٨٣/٢-٤٨٤) عند حديث يرويه زافر بن سليمان عن محمد بن عيينة عن أبي حازم - قال مرة: عن ابن عمر، وقال مرة: عن سهل ابن سعد - قال: جاء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ فقال: (يا محمد، عش ما شئت فإنك ميت، وأحبب من أحببت فإنك مفارقة، واعمل ما شئت فإنك مجزي به ..)<sup>(٢)</sup>: "أخرجه الطبراني في "الأوسط" .. والحاكم (٣٢٤/٤ - ٣٢٥)<sup>(٣)</sup> ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!

قلت: وهو من تساهلتهما، وخاصّة الذهبي! فإنه أورد زافراً هذا في "الضعفاء" وقال: "قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه". وقال الحافظ: "صدوق كثير الأوهام"<sup>(٤)</sup>.

(١) بل له أحاديث أخرى في "المستدرک" تبلغ العشرة، كلّها عن قتيبة بن سعيد، وعنه فيها كلّها أحمد بن سهل الفقيه، وله ترجمة في "الأنساب" للسمعاني، و"رجال الحاكم" للشيخ مقبل، ولم يذكرها فيه شيئاً.

(٢) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "روي من حديث سهل بن سعد، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٥٨/٥٢/٩).

(٤) قال السخاوي في "الجواهر والدرر" (٩٤٥/٢) متعقباً تصحيح الحاكم لهذا الحديث:

"وقال: صحيح الإسناد. كذا قال! ولم يتعقبه الذهبي، ففعل عنه، فإنّ سنده ضعيف، والله أعلم".

١٦٤٠ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٧١/٦) عند حديث يرويه سلام بن أبي مطيع عن قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً (الحَسْبُ الْمَالُ، وَالكَرْمُ التَّقْوَى):  
"أخرجه الترمذي (٢٢٢/٢)، وابن ماجه (٤٢١٩) .. والحاكم (١٦٣/٢) و(٣٢٥/٤)<sup>(١)</sup>  
.. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث سلام بن أبي مطيع".

قلت: قال الحافظ في ترجمته من "التقريب": "ثقة صاحب سنة، في روايته عن قتادة ضعف".  
قلت: وهذا من روايته عنه كما ترى<sup>(٢)</sup>، ومنه تعلم ما في قول الحاكم:  
"صحيح على شرط البخاري! ووافقه الذهبي! وقال في الموضوع الآخر: "صحيح الإسناد!"  
ووافقه الذهبي أيضاً. على أن فيه علة أخرى وهي عنينة الحسن البصري فإنه كان يدلّس،  
مع اختلافهم في سماعه من سمرة، كما تقدّم ذكره أكثر من مرّة<sup>(٣)</sup> ..  
نعم للحديث شاهدان، فهو بهما صحيح".

- وانظر: حاشية "التعليقات الرضية على الروضة التّدية" (١٤٥/٢).

١٦٤١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٣٧/٨-٣٣٩) عند حديث يرويه محمد بن أبي حميد عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال: يا رسول الله! أوصني وأوجز، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: (عليك بالإيأس مما في أيدي الناس، وإيّاك والطّمع؛ فإنه الفقرُ الحاضرُ، وصلِّ صلاتك وأنت مُودّعٌ، وإيّاك وما يُعتدُّ منه):

"ضعيف بتمامه. أخرجه الروياني في "مسنده" (١/٢٦٧)، والحاكم (٣٢٦/٤-٣٢٧)<sup>(٤)</sup>، والبيهقي في "الزهد الكبير" (ق ٢/١٣) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي على ما في نسختنا من "تلخيصه".

وأما المناوي فقال - تعليقا على قول السيوطي: "رواه الحاكم عن سعد" -:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٥٢/٩-٥٣/١١٥٩).

(٢) قال ابن عدي في «الكامل» (٣٢٨/٥): "ولسلام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أحاديث لا يُتابع عليها، فمنها: «المستشار مؤتمن»، ومنها: «الحسب المال، والكرم التقوى».

(٣) ومن ذلك ما تقدّم تحت التّعقب رقم (٦٨٥)، فانظره في كلام الشيخ وفيما أضفناه في الحاشية.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٥٦/٩-٥٧/١١٦٥).

"ظاهر صنيع المصنف أنه سعد بن أبي وقاص؛ فإنه المراد عندهم إذا أطلق، لكن ذكر أبو نعيم<sup>(١)</sup> أنه سعد أبو محمد الأنصاري غير منسوب، وذكر ابن منده أنه سعد بن عمارة، قال الحاكم: "صحيح"، وتعقبه الذهبي بأن فيه محمد بن سعد المذكور؛ وهو مُضَعَّف. وقال السنخاوي: فيه أيضاً محمد بن حميد؛ مجمع على ضعفه".

قلت: وفيما نقله عن الذهبي من تضعيف محمد بن سعد؛ فيه نظر ...

ولكن لا يبعد عندي أن يكون هذا الاختلاف من محمد بن أبي حميد الراوي له عن إسماعيل؛ فإنه ضعيف اتفاقاً، فمن ضَعَفِه في حفظه، وقِلَّةِ ضبطه؛ أنه كان تارة ينسبه أنصارياً، ولا يُسَمِّي أباه وجدّه، وتارة يسميهما، ولا ينسبه أنصارياً!

وجملة القول؛ أنّ علة الحديث محمد بن أبي حميد هذا، ولعله المُضَعَّف الذي عناه الذهبي في نقل المناوي، لكن تحرّف على بعض النسخ "ابن أبي حميد" إلى "ابن سعد"، وهذا احتمال قويّ عندي. والله أعلم.

وقد أشار المنذري إلى خطأ الحاكم في تصحيحه لحديثه، فقال في "الترغيب" بعد أن حكاه عنه (١٢/٢): "كذا قال". وله شاهد؛ إلا فقرة الطّمع، مخرّج في "الصحيحة" (٤٠١) (٢).

١٦٤٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٣٣/٤-٥٣٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن عبد الوهاب بن بُحْت عن عبد الله بن ذكوان عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (قَلْبُ الشَّيْخِ شَابُّ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ: طُولُ الْحَيَاةِ وَكَثْرَةُ الْمَالِ) بعد أن خرّجه من صحيح مسلم وغيره من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد به:

"وهكذا أخرجه الترمذي (٥٤/٢) وصححه، وابن ماجه (٤٢٣٣)، والحاكم (٣٢٨/٤) (٣) وقال: "صحيح على شرط الشيخين!" (٤) وأخرجه البخاري (٢١٢/٤) بلفظ: (لا يزل قلب الكبير شاباً في اثنتين: في حبّ الدنيا، وطول الأمل). وله شاهد من حديث أنس مرفوعاً:

(١) في "معرفة الصحابة" (١٢٨٥/٣)، وخرّج له حديثه هذا.

(٢) وانظر أيضاً "الصحيحة" (١٩١٤).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٥٨/٩-٥٩/٨١٦٨).

(٤) قلت: عبد الوهاب بن بخت لم يخرّج له الشيخان، ولم يخرّج البخاري لمحمد بن سلمة ولأبي عبد الرحيم. فتصحيح الحاكم إياه على شرط الشيخين خطأً ووهماً، ولذلك تعجّب الشيخ منه. وقد يكون تعجّب الشيخ لأجل أنّ الحاكم لم ينتبه إلى أنّ مسلماً قد أخرجه من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد به.

يهرم ابن آدم وتشبّ معه اثنتان: الحرص على المال، والحرص على العمر). أخرجه مسلم،  
والترمذي وصحّحه .. وأخرجه البخاري أيضاً بنحوه".

١٦٤٣ - قال الألباني في "تخريج أحاديث مشكلة الفقر" (ص ٧٩) عند حديث يرويه  
كثير بن زيد عن المطّلب بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ ذِي  
طَمْرَيْنِ، تَنْبُو عَنْهُ أَعْيُنُ النَّاسِ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ):

"صحيح. أخرجه الطّحاوي في "المشكل" (٢٩٢/١)، والحاكم (٣٢٨/٤) (١) .. وقال:  
"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر؛ فإنّ المطّلب بن عبد الله صدوق كثير التدليس كما في "التقريب" وقد  
عنعه، وكثير بن زيد - وهو الأسلمي - قال الحافظ: "صدوق يخطئ".

قلت: وله شاهد من حديث أنس .. وإسناده جيد .. وله طرق أخرى عن أنس".

- وقال في "الصحيحة" (٢٩٧/٦-٢٩٨) عند الحديث السابق بعد أن خرّجه من صحيح  
مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة (٢):

"وتابعه كثير بن زيد عن المطّلب بن عبد الله عنه [يعني: عن أبي هريرة] مرفوعاً نحوه، وزاد:  
(تنبو عنه أعين الناس). أخرجه الحاكم (٣٢٨/٤) وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: بل هو حسن فقط؛ فإنّ كثير بن زيد - وهو الأسلمي - فيه كلام من قبل  
حفظه" (٣).

---

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٦٩/٥٩/٩).

(٢) وكان قد خرّجه قبل ذلك من حديث ثوبان، ومن حديث أنس رضي الله عنهما.

(٣) قال الشيخ في "الصحيحة" (١٥٥٦/٧): "كثير بن زيد - وهو الأسلمي المدني - مختلف فيه، وقد قال فيه أبو  
زرعة - وتبعه الذهبي في "الكاشف" -: "صدوق، فيه لين". وقال العسقلاني: "صدوق يخطئ".

وقد ساق له ابن عدي في "الكامل" (٦٧-٦٩/٦) أحاديث من رواية بعض الثلاثة [ذكرهم الشيخ قبل ذلك] عنه،  
وقال: "ولم أر بحديثه بأساً" .. ويبدو لي من قوله هذا، وأقوال الأئمة الآخرين: أنه وسط حسن الحديث ما لم يخالف".

وانظر: "تهذيب التهذيب" (٤١٤ - ٤١٥).

قلت: وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه - غير مرّة - التنبيه على أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين  
رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥١٣).

١٦٤٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٧٠/٧) عند حديث يرويه سويد بن سعيد عن بقية بن الوليد عن بجر بن سعد عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه مرفوعاً (إنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ مِثْلُ الْعُصْفُورِ، يَتَقَلَّبُ فِي الْيَوْمِ سَبْعَ مَرَّاتٍ):

"أخرجه ابن أبي الدنيا في "الإخلاص"، ومن طريقه الحاكم (٣٠٧/٤) و (٣٢٩<sup>(١)</sup>) .. وقال: "صحيح على شرط مسلم!" وردّه الذهبي بقوله: "قلت: فيه انقطاع".

قلت: يعني بين خالد بن معدان وأبي عبيدة؛ فإنه لم يلقه؛ كما قال يعقوب بن شيبة وأبو نعيم. وبقية بن الوليد مدلس وقد عنعنه. وسويد بن سعيد فيه ضعف<sup>(٢)</sup>.

١٦٤٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٠٤/١١) عند حديث يرويه عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن شداد بن أوس رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ صَلَّى وَهُوَ يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ وَهُوَ يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ تَصَدَّقَ يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ):

أخرجه أحمد (١٢٥-١٢٦) .. والحاكم (٣٢٩/٤)<sup>(٣)</sup> ..

وسكت عليه الحاكم والذهبي. وهو إسناد ضعيف يحتمل التحسين. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٧٢/٦١/٩).

(٢) قلت: قد صرح بقية بن الوليد بالتحديث من بجر بن سعد، وقد تابع سويداً الإمام الحجة إسحاق بن راهوية، فقد روى هذا الحديث أبو نعيم في "الحلية" (٢١٦/٥) من طريق موسى بن هاون، والبيهقي في "الشعب" (٧٤٠) من طريق عبد الله بن شيرويه كلاهما عن إسحاق بن راهويه، أنبأنا بقية بن الوليد قال: أخبرني بجر بن سعد عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال موسى بن هارون [عند أبي نعيم]: "حدثنا إسحاق في مسنده عن أبي عبيدة بن الجراح، وخالد لم يلق أبا عبيدة". وقد أعاد الشيخ رحمه الله تخريج هذا الحديث في "الضعيفة" (٤٠٦٤)، ولم يعلّه إلا بالانقطاع، وحكم على رجاله بالثقة، فقال: "ضعيف. أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٢١٦/٥) عن بقية بن الوليد قال: أخبرني بجر بن سعد عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة مرفوعاً، وقال: "وخالد لم يلق أبا عبيدة" .. فالسند ضعيف لانقطاعه، ورجاله ثقات". وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (٢٢٤/١٢): "إسناده حسن، لكنه منقطع". نعم فيه علة خفية غير الانقطاع، فقد رواه سفيان الثوري عن ثور بن يزيد [ثقة ثبت] عن خالد بن معدان عن أبي عبيدة بن الجراح موقوفاً عليه. رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٧٦٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٠٢/١)، والبيهقي في "الشعب" (٧٣٩).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٧٦/٦٢/٩).

(٤) في إسناده شهر بن حوشب قال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الإرسال والأوهام".

وقال صالح بن محمد البغدادي: "روى عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث طويلاً عجائب". وهذا منها.

انظر: "تهذيب الكمال" (٥٨٥/١٢-٥٨٦).

١٦٤٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤٣/٨-١٤٥) عند حديث يرويه موسى بن داود الضبي عن يعقوب بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن أبي مسلم الخولاني عن عبید بن عمير عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الْقُبُورُ تُذَكَّرُ زَائِرِيهَا الْآخِرَةَ، وَاغْسِلِ الْمَوْتَى؛ فَإِنَّ مُعَالَجَةَ جَسَدِ خَاوٍ مَوْعِظَةٌ بَلِيغَةٌ، وَصَلِّ عَلَى الْجَنَائِزِ لَعَلَّ ذَلِكَ أَنْ يُحْزِنَكَ؛ فَإِنَّ الْحَزِينَ فِي ظِلِّ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ):

"أخرجه الحاكم (٣٧٧/١) و٤/٣٣٠<sup>(١)</sup> .. إلا أنه قال في الموضع الأول<sup>(٢)</sup>:

(في ظلّ الله يتعرض كلّ خير)، وقال فيه: "رواته عن آخرهم ثقات". وقال في الموضع الآخر: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي هنا [يعني: في هذا الموضع]، وأما هناك؛ فتعقبه بقوله: "قلت: لكنه منكر، ويعقوب هو القاضي أبو يوسف؛ حسن الحديث، ويحيى لم يدرك أبا مسلم، فهو منقطع، أو أنّ أبا مسلم رجل مجهول".

وأبو يوسف القاضي؛ أورده الذهبي في "الضعفاء"، وقال: "قال البخاري: تركوه، وقال الفلاس: كان كثير الغلط صدوقاً". قلت: ولعل قول الفلاس هذا، هو أعدل الأقوال فيه. والله أعلم. لكن تبين لي فيما بعد أنه ليس (أبا يوسف القاضي)، وإنما هو الدورقي الحافظ، وسيأتي تحقيق ذلك برقم (٧١٣٨)<sup>(٣)</sup>. ولقد أبعد البيهقي التّجعة! فقال عقب الحديث: "(يعقوب بن إبراهيم) هذا أظنه المدني المجهول، وهذا متن منكر"<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا منه عجب! وذلك؛ لأنّ المدنيّ هذا متقدم على الدورقي؛ روى عن هشام بن عروة! هذا من جهة، ومن جهة أخرى: لم يذكره في الرواة عن (يحيى بن سعيد) وهو: القطان، وإنما ذكروا فيهم (يعقوب بن إبراهيم الدورقي). ومثله قول الذهبي: "أنّ أبا مسلم

وأخرج حديثه هذا ابن عدي في «الكامل» (١٧٥/٦-١٧٦) في مناكيره، وقال: "ولشهر بن حوشب هذا غير ما ذكرت من الحديث، ويروي عنه عبد الحميد بن بمرام أحاديث غيرها، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر هذا ليس بالقويّ في الحديث، وهو ممن لا يحتجّ بحديثه، ولا يتدين به".

وقال صالح بن محمد البغدادي: "روى عنه عبد الحميد بن بمرام أحاديث طوالا عجائب".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٧٩/٦٤/٩).

(٢) انظر: التّعقب رقم (٣٩٩) من بحثنا هذا.

(٣) سيأتي نقل ذلك قريباً.

(٤) وتبعه على ذلك الحافظ ابن حجر في "اللسان" فأورد الحديث في ترجمة يعقوب بن إبراهيم الزهري المدني.

رجل مجهول! فإنه يدفعه أنّ في الإسناد نفسه أنه الخولاني، وهو ثقة من رجال مسلم. والله أعلم. وإنما العلة الانقطاع بينه وبين (يحيى بن سعيد)؛ كما سيأتي تحقيقه تحت الرقم المذكور آنفاً. وخفي هذا التحقيق على الحافظ العراقي، فجَوَّد إسناد الحاكم في "تخريج الإحياء" (٤/٤٩٠)؛ وتعقبه العلامة الزبيدي في "شرح الإحياء" (٣٦٢/١٠) بكلام الذهبي والبيهقي؛ دون أن يبين ما فيه من الخطأ!

- وقال في «الضعيفة» (١٤/١٢٥٠-١٢٥١)<sup>(١)</sup> عند الحديث السابق:

"وقال الحاكم: "صحيح الاسناد". ووافقه الذهبي ..

ويعقوب بن إبراهيم هو: الدورقي الحافظ الثقة من رجال الشيخين.

ويعقوب بن إبراهيم الذي لا يعرف إنما هو آخر وهو: القاضي الزهري؛ متقدم على هذا،

يروى عن هشام بن عروة. ويحيى بن سعيد - هو: القطان - من رجال الشيخين ..

لكن في النفس توقّف بسبب ما يشعر به كلام المناوي المتقدم أنّ يحيى بن سعيد رواه عن

رجل مجهول، ومن المؤسف أنّ ترجمة أبي ذرّ في "تاريخ ابن عساكر" فيها خرم من أولها؛ فلم

نَحْظَ بالحديث فيها .. ثم وقفتُ على إسناده - بدلالة بعض الإخوان جزاه الله خيراً -؛ ساقه

السيوطي في رسالته "تمهيد الفرش بذكر الخصال الموجبة لظلّ العرش" (ص ٨٠ - ٨٢).

أخرجه ابن عساكر بالسند المتقدم عن الحاكم من طريق عليّ بن الفرائضي: حدثنا موسى بن

داود: حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن رجلٍ عن أبي مسلم الخولاني عن أبي

ذر؛ فذكر فقرة الحزين فقط. وقال السيوطي: "هذا حديث غريب، أخرجه ابن شاهين في

"الترغيب" (الأصل: التخريج)؛ قال شيخ الإسلام: والرجل المبهم ما عرفته، وأخرجه الحاكم

في "المستدرک" بحذفه، وزاد بين (أبي مسلم) و(أبي ذر): (عبيد بن عمير). وكذا أخرجه ابن

أبي الدنيا في كتاب "القبور"، وموسى وثقه أحمد وغيره."

قلت: وهو من رجال مسلم؛ فقول بعضهم: إنه مجهول.. مردود - كما سبق آنفاً، وفيما

مضى تحت الحديث رقم (٣٦٦٣) -.

(١) وهو الموضوع الذي قال الشيخ في الموضوع الأوّل من التعقّب أنه "سيأتي تحقيق ذلك برقم (٧١٣٨) .. كما سيأتي تحقيقه تحت الرقم المذكور آنفاً".

وإنما علة الحديث (شيخ يحيى بن سعيد) الذي لم يُسَمَّ بينه وبين (أبي مسلم الخولاني)"<sup>(١)</sup>.  
- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٣٩٤/٢).

١٦٤٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧٩٠/٦) عند حديث يرويه محمد بن غالب عن  
عفان عن همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه: أنه أتى النبيَّ  
ﷺ فقال: إني أُحِبُّكم أهلَ البيتِ، فقال له النبي ﷺ: (آله؟) قال: آله. قال: (فَأَعِدِّ لِلْفَقْرِ  
تَجْفَافاً؛ فَإِنَّ الْفَقْرَ أَسْرَعُ إِلَى مَنْ يُجْبِنَا مِنَ السَّبِيلِ مِنْ أَعْلَى الْأَكْمَةِ إِلَى أَسْفَلِهَا):

"أخرجه الحاكم (٣٣١/٤)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو صحيح فقط؛ فإنه من طريق محمد بن غالب: حدثنا عفان .. إلخ، فإن غالباً  
ليس من رجال الشيخين، وإنما عفان، لكن هذا ليس من شيوخهما، وإنما يرويان عنه  
بالواسطة"<sup>(٣)</sup>.

١٦٤٨ - قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٧٤/٢) عند حديث يرويه يزيد بن  
هارون عن أزهر بن سنان أبي خالد عن محمد بن واسع الأزدي عن أبي بردة بن أبي موسى  
عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً «في جَهَنَّمَ وادٍ، وفي الوادي بئرٌ يُقالُ له: هَبْ هَبْ، حَقٌّ على  
الله أن يُسْكِنَهَا كلَّ جَبَّارٍ» تعليقاً على تصحيح الحاكم لإسناده:

"كذا قال! ووافقه الذهبي (٣٣٢/٤)<sup>(٤)</sup>، وهو عجيب؛ فإنه من رواية أزهر بن سنان عن  
محمد بن واسع بسنده عن أبي موسى. وأزهر هذا قال الذهبي نفسه في "الكاشف":  
"ضَعْفٌ". ولم يوثقه أحدٌ، وابن عدي الذي ألانَ القولَ فيه ذَكَرَ هذا الحديثَ فيما أنكرَ

---

(١) قلت: وقال الحافظ ابن حجر في الأمالي المطلقة (ص ١١٤) بعد أن خرَّجه بإسناده من طريق ابن عساكر: "هذا  
حديث غريب. أخرجه ابن شاهين في "الترغيب" عن أحمد بن إسحاق بن بهلول عن أبيه عن موسى بن داود، فوقع لنا  
عالياً. والرجل الملبهم في الإسناد ما عرفته. وفيه استدراك على الحاكم في استدراكه هذا الحديث. لكن وقع عنده  
بجذفه فخفيت عليه علته، مع أنه أخرجه من طريقين إلى موسى ابن داود، وزاد عنده وعند الحاكم بين أبي مسلم وأبي  
ذر: (عبيد بن عمير)، وهذا يؤذن بأنه ما ضبط إسناده".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٨٢/٦٦/٩).

(٣) وعبد الله بن أبي طلحة لم يخرِّج له البخاري.

قلت: وللحديث شواهد ذكرها الشيخ في تمة تحريجه، فانظرها غير مأمور.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٨٤/٦٧/٩).

عليه<sup>(١)</sup>. وأيضاً فقد خالفه الثقة هشام بن حسان فقال: عن محمد بن واسع قال: بلغني أنّ في النار جُبّاً .. إلخ، وهذا أولى كما قال العقيلي. وهو مخرج في "الضعيفة" (١١٨١)<sup>(٢)</sup>.

١٦٤٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣١٨/٤-٣١٩) عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (أَحَبُّوا الْفُقَرَاءَ وَجَالِسُوهُمْ، وَأَحَبَّ الْعَرَبَ مِنْ قَلْبِكَ، وَلِيُرِدَّكَ عَنِ النَّاسِ مَا تَعْلَمُ مِنْ قَلْبِكَ):

"ضعيف. أخرجه الحاكم (٣٣٢/٤)<sup>(٣)</sup>: أخبرنا أبو بكر بن أبي نصر المروزي، حدثنا محمد ابن غالب، حدثنا عمر بن عبد الوهاب الرياحي عن الحجاج بن الأسود عن محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. وقال: "صحيح الإسناد، إن كان عمر الرياحي سمع من حجاج بن الأسود". وقال الذهبي: "حجاج ثقة".

قلت: هو كما قال الذهبي، ولكنه لم يَحْمِ حول العلة التي أشار إليها الحاكم، وهي الانقطاع، لا نفيًا، ولا إثباتًا، ولم تتبين لي؛ فإنّ الرياحي ثقة أيضا من رجال مسلم، وقد روى عن إبراهيم بن سعد، وجويرية بن أسماء وغيرهما من هذه الطبقة، وقد روى عن بعض التابعين مثل نافع والزهري وصالح بن كيسان وغيرهم، وحجاج بن الأسود من طبقتهم، فإنه روى عن التابعين أيضا مثل ثابت البناني وأبي نضرة وجابر بن زيد، فهو ممن يمكن للرياحي أن يلقاه ويسمع منه، فلماذا شكَّ الحاكم في سماعه منه؟ لست أدري<sup>(٤)</sup>، ولكن القلب لم ينشر لصحة الحديث، فإنّ عليه طابع التّصوف! ويمكن أن تكون العلة من محمد بن

(١) وكذلك ذكره ابن حبان (١٧٩/١) فيما أنكر عليه، وقال: "هذا متن لا أصل له". وقد أساء القول فيه.

(٢) قلت: قد أخرجه الحاكم في موضع آخر (٩٠٢١/المنهاج) ولم يصححه، وإنما قال: "تفرّد به أزهر بن سنان عن محمد بن واسع". ووافقه الذهبي. وهذا كما ترى إلى التعليل أقرب، ولذلك أشاد به الشيخ في "الضعيفة" في الموضوع الذي أحال عليه فوق.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٦٧/٩-٦٨/٨١٨٥).

(٤) قلت: بالرجوع إلى تاريخ وفاتيها يتضح سبب شكِّ الحاكم؛ فأما الحجاج الأسود فقد ترجم له الذهبي في "السير" (٧٦/٧) وذكر أنه توفّي سنة بضع وأربعين ومائة، وأما عمر الرياحي فقد توفّي سنة (٢٢١) كما في "تهذيب الكمال" وفروعه. فبين وفاتيها أكثر من سبعين عاماً، فحقُّ للحاكم وغيره أن يتردّد في إثبات سماعه منه. خاصة وأنّ كلّ من ترجم للرياحي لم يذكر في شيوخه حجاجاً الأسود، وكلّ من ترجم للحجاج لم يذكر الرياحي فيمن روى عنه.

غالب، فإنه وإن كان ثقة، فقد وهم في أحاديث كما قال الدارقطني<sup>(١)</sup>، على أي لم أعرف أبا بكر المروزي هذا<sup>(٢)</sup>.

### كِتَابُ الْفَرَائِضِ

١٦٥٠ - قال الألباني في "الإرواء" (١٠٣/٦-١٠٤) عند حديث يرويه النَّضْرُ بن شميل عن عوف بن أبي جميلة عن سليمان بن جابر الهَجْرِي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً (تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ ..):  
"أخرجه الحاكم (٣٣٣/٤)<sup>(٣)</sup> من طريق النضر بن شميل، والدارقطني (٤٥٩) والواحدي في "الوسيط" (٢/١٥٣/١) عن عمرو بن حمران كلاهما<sup>(٤)</sup> عن عوف بن أبي جميلة ..  
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، وله علة".

١٦٥١ - ثم ساقه من طريق هُوذَةَ بن خليفة حدثنا عوف عن رجلٍ عن سليمان بن جابر به.

ثم قال: "وإذا اختلف النَّضْرُ بن شميل وهُوذَةُ، فالْحُكْمُ لِلنَّضْرِ".

(١) انظر: «سؤالات السلمي» (٣١٣).

(٢) ترجم له صاحب كتاب "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" (٨٨٠/٢-٨٨١) فقال:

"محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن حاتم، أبو بكر بن أبي نصر، المَرْوَزِي، الدَّارِئُرِي.

حدَّث عن: أبي الموجه محمَّد بن عمرو المَرْوَزِي، وأبي عبد الله محمَّد بن إبراهيم البوشنجي .. وغيرهم.

وعنه: أبو عبد الله الحاكم في "مستدرکه" ووصفه المعدل، ومرةً بالمركبي، وذكر أنه حدثه بمرو، وعبد الجبار بن محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن الجراح، أبو محمَّد الجراحي .. قال الحاكم في "سؤالات السجزي": "وأما شيخنا أبو بكر بن أبي نصر فإني رحلت إلى مرو، وأول ما دخلتها سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، وليس بها من يُقَدَّم عليه في الصدق والعدالة، وكان من مزيكها. وسمعت أبا عبد الرحمن محمَّد بن مأمون الحافظ - وشكوت إليه عسرًا في أبي العباس المحبوبي - فقال لي: ينبغي أن تغنم السَّماع من أبي بكر بن أبي نصر، وليس في مدينتنا هذه أروع منه، ولا أقدم ثروة، ولا أصدق لهجة منه .. قلت: [ثقة عابد فاضل] ولولا شهرته لاكتفيت بكونه صدوقًا". اهـ

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٨٨/٧٢/٩).

(٤) وتابعهما شريك القاضي عند النسائي في "الكبرى" (٦٢٧١)، والطبراني في "الأوسط" (٥٧٢٠) من طريقين عن شريك به.

قلت: لكن هودة قد تابعه أبو أسامة عن رجل به<sup>(١)</sup>.

أخرجه الترمذي (١١/٢)، والبيهقي (٢٠٨/٦)، وقال الترمذي: هذا حديث فيه اضطراب". قلت: وسليمان بن جابر مجهول<sup>(٢)</sup>.

ومن الاضطراب فيه، ما رواه المثني بن بكر العطار عن عوف حدثنا سليمان عن أبي الأحوص عن عبد الله، فذكره مرفوعاً.. أخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup>.

ومنه، ما رواه الفضل بن دهم حدثنا عوف عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره مختصراً: (تعلموا القرآن، والفرائض، وعلموا الناس؛ فإني مقبوض).<sup>(٤)</sup>

أخرجه الترمذي من طريق محمد بن القاسم الأسدي حدثنا الفضل بن دهم به، وأعله بالاضطراب كما سبق وقال: "ومحمد بن القاسم الأسدي قد ضعفه أحمد بن حنبل وغيره".

قلت: وشهر ضعيف أيضاً<sup>(٥)</sup>. وانظر: تحقيق "مشكاة المصابيح" (٨١/١).

١٦٥٢ - قال الألباني في "الإرواء" (١٠٧/٦) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي الوليد الطيالسي عن أبي هلال الراسبي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: كتبت عمر بن الخطاب ﷺ إلى أبي موسى الأشعري: (إذا هَوُّمٌ، فالهَوُّ بِالرِّمِيِّ، وَإِذَا تَحَدَّثْتُمْ، فَتَحَدَّثُوا بِالْفَرَائِضِ):

"أخرجه الحاكم (٣٣٣/٤)<sup>(٥)</sup>.. وقال: "هذا وإن كان موقوفاً، فإنه صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، وفيه نظرٌ، فإنَّ أبا هلال الرّاسبي واسمه محمد بن سليم، صدوق فيه لين، كما

---

(١) وكذا تابعه ابن المبارك لكنه قال: أخبرنا عوف، قال: بلغني عن سليمان بن جابر. أخرجه النسائي في "الكبرى" (٦٢٧٢).

(٢) كما في "التقريب".

(٣) في "السنن الكبرى" (٢٠٨/٦)، وفي "الشعب" (١٥٤٨) وقال هنا عقبه مشيراً إلى هذا الاضطراب: "سليمان هذا هو ابن جابر، وقد قيل: عن عوف عنه عن ابن مسعود. وقيل: عن عوف عمّن حدثه عن سليمان".

(٤) قال أبو الحسن الدارقطني في "العلل" (٧٢٦): "يرويه عوف الأعرابي واختلف عنه: فرواه شريك بن عبد الله، وعمرو بن حمران البصري، عن عوف، عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود.

ورواه ابن المبارك، وأبو أسامة، وهودة عن عوف، قال: بلغنا عن سليمان. ومنهم من قال: عن رجل عن سليمان.

وخالفهم المثني بن بكر، فرواه عن عوف عن سليمان بن جابر عن أبي الأحوص عن عبد الله.

وخالفهم الفضل بن دهم، رواه عن عوف عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة، والقول قول ابن المبارك ومن تابعه".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٩٠/٧٣/٩).

في "التقريب"<sup>(١)</sup>. وأورده الذهبي نفسه في "الضعفاء" وقال: "صدوق، قال النسائي: ليس بالقوي" .. وقال في "الخلاصة" [كذا، وصوابه: "التلخيص"] (٨٥/٣): "رواه الحاكم والبيهقي، ورواته ثقات إلا أنه منقطع"<sup>(٢)</sup>.

**١٦٥٣ - قال الألباني في "الإرواء" (١٠٦/٦)** عند حديث يرويه أبو إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ الْقُرْآنَ، فَلْيَتَعَلَّمِ الْفَرَائِضَ ..):  
"أخرجه [الدارمي] (٣٤٢/٢) هو والحاكم (٣٣٣/٤)<sup>(٣)</sup> والبيهقي من طريق أبي عبيدة عن عبد الله ..

ورجاله ثقات، لكنه منقطع؛ فإنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود، ومع ذلك صحَّحه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) وتعقبه صاحباً "تحرير التقرير" بقولهما: "بل: ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، فقد ضعفه يحيى بن سعيد، ويزيد بن زريع، والبخاري، والنسائي، وأبو زرعة الرازي، وابن سعد، وابن حبان، والبخاري، والدارقطني. وقال ابن معين: صدوق، ووثقه أبو داود. وقال ابن عدي بعد أن ساق له جملة أحاديث في "الكامل": "ولأبي هلال غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه، وهو ممن يكتب حديثه" (كأنه يعني في المتابعات والشواهد). وقد طلب أبو حاتم تحويله من كتاب "الضعفاء" للبخاري، لأنه عنده، والله أعلم، ممن لم يبلغ الضعف الشديد، وهذه عادة له معروفة".

(٢) قلت: رواية البيهقي تخالف رواية الحاكم؛ فقد رواه البيهقي (٢٠٩/٦) من طريق وكيع عن أبي هلال عن قتادة قال: (كتب عمر ..). ليس فيه ذكر ابن المسيب. ولعلَّ هذا هو الانقطاع الذي قصده الحافظ ابن حجر.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٧٣/٩-٧٤/٧٤-٨١٩١).

(٤) ولم يخرج الشيخان لأبي عبيدة عن أبيه شيئاً.

قلت: نعم؛ أبو عبيدة لم يسمع من أبيه في قول الأكثرين، لكنهم قبلوا حديثه عنه وصحَّحوه؛ لأنه كان عارفاً بحديث أبيه، وسمع أحاديثه من أهل بيته، ومن أصحاب أبيه الكبار، ولم يأت فيها بما يُنكر.

قال أبو الحسن الدارقطني في "السنن" (٢٢٥/٤): "أبو عبيدة أعلم بحديث أبيه، وبمذهبه وفتياه ...".

وقال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٣٤٢/٧): "وأبو عبيدة، وإن لم يسمع من أبيه، إلا أنَّ أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه - قاله ابن المديني وغيره".

ونقل في "شرح العلل" (٥٤٤/١) عن يعقوب بن شيبه قوله: "إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل، لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - كما في "مجموع الفتاوى" (٤٠٤/٦) -: "ويقال: إنَّ أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، لكن هو عالم بحال أبيه مُتَلَقِّ لآثاره من أكابر أصحاب أبيه .. ولم يكن في أصحاب عبد الله من يتهم عليه حتى يُخاف أن

١٦٥٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٤٩/٨-٢٥٠) عند حديث يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة سعد ابن الربيع فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع قُتِلَ أبوهما معك يوم أُحُدٍ شهيداً، وإنَّ عمَّهُما أُحِدَ ما لهُما، فلم يدعْهُما مالا. فقال: «يَقْضِي اللهُ فِي ذَلِكَ» فنزلت آية الميراث .. بعد أن خرَّجه من طريق بشر بن المفضل عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله لكن بذكر (ثابت بن قيس) بدل (سعد بن الربيع)، وخطأ هذه الرواية: "قلت: وهذا إسناد حسن، لما سبق بيانه في الرواية الأولى" (١) ..

وتابعه - عنده - فُرات بن سليمان عن ابن عقيل ... به.

وعبيد الله بن عمرو عنه. أخرجه الترمذي (٢٠٩٣)، والحاكم (٣٣٣/٤) (٢) و (٣٤٢) .. وصححه الترمذي والحاكم والذهبي! (٣). وانظر: "الإرواء" (١٢٢/٦).

١٦٥٥ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٤٦/٨-٢٤٧) عند حديث يرويه سفيان عن أبي قيس الأودي، عن هُرَيزل بن شُرَحْبِيل، قال: أتيتُ أبا موسى وسلمان بن ربيعة، في ابنة، وابنة ابن، وأخت لأب وأم، فقالا: للابنة النصف، وللأخت النصف، وقالوا: أتت ابن مسعود، فإنه سئتابعنا، فأتيتُه فأخبرته فقال: لقد ضللتُ إذاً وما أنا من المهتدين،

---

يكون هو الواسطة، فهذا صار الناس يحتجون برواية ابنه عنه وإن قيل: إنه لم يسمع من أبيه". وانظر: كتاب "مرويات أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود" (ص ١٠٠) لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري.

(١) حيث قال رحمه الله في رواية بشر بن المفضل: "وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير ابن عقيل، وهو مختلف فيه، والمعتمد أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، أو يتبين خطؤه، كما في هذا الحديث؛ فإن قوله: ثابت بن قيس .. خطأ، كما قال المؤلف [يعني: أبا داود]، وتبعه البيهقي والخطابي. فمن المحتمل أن يكون منه، أو ممن دونه؛ لرواية جمع إياه عنه على الصواب كما يأتي. والأول أرجح عندي؛ لأن من دونه ثقات حقاظ، فهو أولى بالخطئة".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٩٢/٧٤/٩).

(٣) يشير الشيخ بتعجبه إلى خطأ الترمذي والحاكم في تصحيحهما الحديث، والحال أن ابن عقيل لا يرقى حاله إلى تصحيح حديثه كما سبق، بل حسبه أن يكون حسناً. وقد قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وعده: لين الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به".

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أن مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

ولكنني أَقْضِي بما قَضَى به رسولُ الله ﷺ: «لِلابْنَةِ التَّصْفُ، وَلابْنَةِ الابْنِ السُّدُسُ، وما بَقِيَ فَلَأُحْتِ»:

"وهذا إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير ابن زرارة، فهو على شرط مسلم، وقد توبع كما سأذكره. والحديث أخرجه الترمذي (٢٠٩٤) .. وابن ماجه (٢٧٢١) .. والحاكم (٣٣٤/٤)<sup>(١)</sup> ..

من طريق سفيان الثوري عن أبي قيس الأودي ... به. وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح". والحاكم: "صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي! وهو من أَوْهَامِهِمَا؛ فَإِنَّ مَنْ فَوْقَ الثوري لم يَخْرُجْ لهما مسلم. وقد رواه البخاري (٦٧٤٢) عن سفيان ... به مختصراً جداً .. وأخرجه هو (٦٧٣٦) وغيره من طريق شعبة: حدثنا أبو قيس ... به؛ إلا أنه لم يذكر فيه: سلمان بن ربيعة ..".

- وقال في "الإرواء" (١٢٧/٦-١٢٨) عند الحديث السابق:

"أخرجه أبو داود (٢٨٩٠)، والترمذي (١١/٢) .. والحاكم (٣٣٥-٣٣٤/٤) ..

قلت: وهو على شرط البخاري، وقول الحاكم: "على شرطهما، ولم يخرجاه" وهم، وقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٨٧/٤) مختصراً ..".

١٦٥٦ - قال الألباني في "الإرواء" (١٢٢/٦-١٢٣) عند حديث يرويه شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه دَخَلَ على عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقال: (إِنَّ الْأَخْوَيْنِ لَا يَرُدَّانِ الْأُمَّ عَنِ الثُّلُثِ. قال الله عزَّ وجلَّ: { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّه السُّدُسُ } . فَلِأَخْوَانِ بِلِسَانِ قَوْمِكَ لَيْسَا بِإِخْوَةٍ). فقال عثمان بن عفان: (لا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ ما كان قَبْلِي، وَمَضَى في الْأَمْصَارِ، وَتَوَارَثَ بِهِ النَّاسُ):

"أخرجه الحاكم (٣٣٥/٤)<sup>(٢)</sup>، والبيهقي (٢٢٧/٤) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. ورَدَّهُ الحافظ في "التلخيص" (٨٥/٣): "وفيه نظر؛ فَإِنَّ فيه شعبة مولى ابن عباس، وقد ضعَّفه النسائي". وقال في "التقريب": "صدوق سيئ الحفظ"<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٩٦/٧٦/٩).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨١٩٨/٧٧/٩).

(٣) قلت: وبه أعلمه الحافظ ابن كثير، فقال في "تفسيره" (٢٢٨/٢):

١٦٥٧ - وعارضَ حديثه هذا، ما أخرجه الحاكم أيضا عقبه من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه كان يقول: (الإخوة في كلام العرب، أخوان فصاعداً).

وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وأقول: ابن أبي الزناد لم يحتج به الشيخان، وإنما أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم في المقدمة، وهو حسن الحديث<sup>(١)</sup>.

١٦٥٨ - قال الألباني في "الإرواء" (١٣٣/٦-١٣٤) عند حديث يرويه أبو أمية بن يعلى التَّقفي عن أبي الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت في المِشْتَرَكَةِ، قال: (هَبُوا أَنْ آبَاهُمْ كَانَ حِمَارًا، مَا زَادَهُمُ الْأَبُ إِلَّا قُرْبًا، وَأَشْرَكَ بَيْنَهُمْ فِي الثُّلُثِ):

"أخرجه الحاكم (٣٣٧/٤)<sup>(٢)</sup>، وعنه البيهقي (٢٥٦/٦) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وتعقبه الحافظ في "التلخيص" (٨٦/٣) بقوله: "وفيه أبو أمية بن يعلى التَّقفي، وهو ضعيف".

قلت: وقد أورده الذهبي في "الميزان" وقال: "ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه إلا للخواص".

---

"وفي صححة هذا الأثر نظر؛ فإنَّ شعبة هذا تكلم فيه مالك بن أنس، ولو كان هذا صحيحاً عن ابن عباس لذهب إليه أصحابه الأخصاء به، والمنقول عنهم خلافه".

(١) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً". وحسن له الشيخ في غير موضع. والذي يظهر أنه ضعيف؛ فقد ضعفه أكثر الأئمة: قال يحيى بن معين: "إني لأعجب ممن يعُدُّ في المحدثين فليحاً وابن أبي الزناد". وقال مرة: "ضعيف". وقال مرة: "لا يحتج به". وقال علي بن المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفاً". وقال مرة: "كان عبد الرحمن يتعجب منه". وقال عمرو بن علي الفلاس: "كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال عبد الله ابن أحمد: "سألت أبي عن ابن أبي الزناد، فقال: كذا وكذا، يعني: ضعيف". وقال أحمد مرة: "ضعيف الحديث". وقال مرة: "مضطرب الحديث". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وورقاء والمغيرة بن عبد الرحمن وشعيب بن أبي حمزة من أحب إليك ممن يروى عن أبي الزناد؟ قال: كلهم أحب إلي من عبد الرحمن بن أبي الزناد". وقال النسائي: "ضعيف".

ينظر: "الجرح والتعديل" (٢٥٢/٥-٢٥٣)، "سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني" (١٦٥)، "الضعفاء" للنسائي (٣٦٧)، "الضعفاء" للعقيلي (٤١٩/٣-٤٢٠)، "تحرير تقريب التهذيب" (٣٨٦١).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨١/٩-٨٢/٧) (٨٢٠٧).

١٦٥٩ - قال الألباني في "الإرواء" (١٣٢/٦-١٣٣) عند حديث يرويه علي بن عاصم عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (أَحْفُوا الْمَالَ بِالْفَرَائِضِ، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ) بعد أن خرّجه من "الصحيحين" وغيرهما من طرق عن عبد الله بن طاوس به:

"أخرجه البخاري (٢٨٧/٤)، ومسلم (٥٩/٥) ..

(تنبيه): استدرّك الحاكم هذا الحديث على الشيخين فوهم، فأخرجه (٣٣٨/٤)<sup>(١)</sup> من طريق علي بن عاصم حدثنا عبد الله بن طاوس به .. وقال: "صحيح الإسناد؛ فإنّ علي بن عاصم صدوق، ولم يخرجاه". وأقرّه الذهبي على التّقي، ولكنه تعقّبهُ على تصحيحه بقوله: "قلت: بل أجمعوا على ضعف علي بن عاصم". ثم قال الحاكم: "وقد أرسله سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وابن جريج، ومعمر بن راشد عن عبد الله بن طاوس".

قلت: ثم ساق أسانيدهم إليهم بذلك، لكن وقع في سياق [لعلها: في سياقه] ذكُر ابن عباس، فصار مسنداً، وهو وهم من الطّابع أو النّسّاخ<sup>(٢)</sup>.

وعلى ما ذكر الحاكم يعود الحديث إلى أنه ضعيف؛ لأنّ الثقات الذين سماهم أرسلوه، والذي وصله عنده علي بن عاصم ضعيف، لكن الشيخين وغيرهما ممن ذكرنا قد أخرجوه من طريق جماعة آخرين من الثقات، ومنهم معمر نفسه عند مسلم ..

١٦٦٠ - قال الألباني في "الإرواء" (١٢٤/٦-١٢٥) عند حديث يرويه الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقالت: إنّ لي حقّاً؛ ابن ابن أو ابن ابنة لي مات. قال: ما علمت لك في الكتاب حقّاً، ولا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله فيه شيئاً، وسأسأل. فشهد المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله (أعطاها السُّدُسَ):

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣/٩-٨٤/١١/٨٢١١).

(٢) وقع ذلك في بعض نسخ المستدرک، ولم يقع في أخرى كما قال محققوا طبعة دار المنهاج، ولذلك لم يقع ذلك في طبعتهم وطبعة دار التّأصيل.

"ضعيف. أخرجه الترمذي (١٢/٢)، وكذا مالك (٤/٥١٣/٢)، وأبو داود (٢٨٩٤)، وابن ماجه (٢٧٢٤) .. والحاكم (٣٣٨/٤)<sup>(١)</sup>، والبيهقي (٢٣٤/٦) من طرق عن قبيصة به. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر؛ لأنّ فيه انقطاعاً، وقد اختلفَ في إسناده، فرواه سفيان بن عيينة عن الزهري عن قبيصة به. أخرجه الحاكم.

وأخرجه الترمذي فقال: حدثنا الزهري، قال مرّة: قال قبيصة، وقال مرّة: رجلٌ عن قبيصة. وقال يونس بن يزيد: سألت ابن شهاب الزهري .. فقال: أخبرني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله وقبيصة بن ذؤيب ... وهي رواية الدارقطني.

وقال مالك: عن ابن شهاب عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة. قال الترمذي: "وهو أصحّ من حديث ابن عيينة".

قلت: وعلى هذا فليس هو على شرط الشيخين؛ لأنّ عثمان هذا ليس من رجال الشيخين، ولا هو مشهور بالرواية، قال الذهبي في "الميزان": "شيخ ابن شهاب الزهري، لا يعرف، سمع قبيصة بن ذؤيب وقد وثق".

قلت: فهو يعلّ طريق الحاكم التي سقط منها عثمان هذا، فصار ظاهره الصّحة على شرط الشيخين. واغترّ به الذهبي أيضاً<sup>(٢)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٥/٩-٨٦/٨٢١٦).

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢٤٨/١ - ٢٤٩) بعد أن حكى الاختلاف فيه على الزهري: "يشبه أن يكون الصواب ما قاله مالك وأبو أويس، وأنّ الزهري لم يسمعه من قبيصة، وإنما سمعه من عثمان بن إسحاق بن خرشة عنه". وقال الشيخ في "ضعيف أبي داود/الكبير" (٣٩٤/٢): "قلت: وهذا إسناده ضعيف، رجاله ثقات؛ غير عثمان هذا، فإنه غير مشهور بالرواية؛ كما قال ابن عبد البر، وقال الذهبي: "لا يعرف". ثم هو منقطع بين قبيصة وأبي بكر؛ فإنه ولد عام الفتح على الصحيح. وقد اضطرب على الزهري في إسناده كما هو مبين ومخرج في "الإرواء" (١٦٨٠)."

قلت: خفي على الشيخ رحمه الله توثيق ابن معين لعثمان بن إسحاق، فقد قال الدوري (٨٨٠): "سمعت يحيى بن معين يقول: عثمان بن إسحاق بن خرشة، ثقة". وذكره ابن حبان في "الثقات" (١٩٠/٧).

وتبقى علّة الانقطاع قائمة؛ لأنّه لم يذكر أنه سمع ذلك من أبي بكر ولا شهد القصة، ويحتمل أنه أخبر بها والمخبر مجهول فالإسناده ضعيف، والله أعلم. وممن أعلّه بالانقطاع ابن حزم، فقال في "المحلى" (٢٩٢/٨): "حديث قبيصة منقطع، لأنّه لم يدرك أبا بكر ولا سمعه من المغيرة ولا من محمد". وتبعه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٦١٧/٢). وقال ابن حجر "التلخيص الحبير" (٢٠٣١-٢٠٣٢): "إسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أنّ صورته مرسل، فإنّ

١٦٦١ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥٢/٨) عند حديث يرويه وهيب عن يونس بن عبيد عن الحسن عن مَعْقِلِ بن يسار قال: قال عمر: «مَنْ عنده في الجَدِّ عن رسول الله ﷺ؟ قلتُ: عندي. قال: ما عندك؟ قلتُ: «أَعْطَاهُ السُّدُسُ». قال: مع مَنْ؟ قلتُ: لا أدري، قال: لا ذَرَيْتَ» بعد أن خرَّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق خالد عن يونس عن الحسن أنّ عمر قال ..:

"أخرجه النسائي في "فرائض الكبرى" - كما في "التحفة" (٤٦٢/٨) -، وابن ماجه (٢٧٢٣)، والحاكم (٣٣٩/٤)<sup>(١)</sup> .. من طرق أخرى عن يونس ... به.

وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي!

وهذا مردودٌ بعنينة الحسن - وهو البصري -، لو كان سمع من عمر<sup>(٢)</sup>. قال المنذري (١٦٩/٤): "وحديث الحسن عن عمر بن الخطاب منقطع؛ فإنه ولد في سنة إحدى وعشرين، وقتل عمر ﷺ سنة ثلاث وعشرين، ومات فيها. وقيل: مات سنة أربع وعشرين. وذكر أبو حاتم الرازي أنه لم يصحّ للحسن سماعٌ من معقل بن يسار. وقد أخرج البخاري ومسلم في "صحيحيهما" حديث الحسن عن معقل بن يسار" .. لكن قد جاء من طريق أخرى موصولة عن عمرو بن ميمون ..".

١٦٦٢ - قال الألباني في "الإرواء" (١٢٦/٦-١٢٧) عند حديث يرويه إسحاق بن يحيى ابن الوليد بن عبادة عن عبادة بن الصّامت ﷺ قال: إنّ مِنْ قَضَاءِ رَسولِ اللهِ ﷺ لِلجَدَّتَيْنِ مِنَ الميراثِ «السُّدُسَ بينهما بالسَّوِيَّةِ»:

---

قبیصة لا یصحّ له سماع من الصّدیق ولا یمكن شهوده للقصة، قاله ابن عبد البر بمعناه، وقد اختلف في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح، فبعد شهوده القصة".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٦/٩-٨٧/٨٢١٨).

(٢) هذا بناء على رواية أبي داود التي فيها أنّ الحديث من مسند الحسن عن عمر، وهي رواية عبد الأعلى وخالد بن عبد الله عن يونس، وأما رواية الحاكم فهي من مسند معقل بن يسار عن عمر، وهي رواية هشيم وهيب عن يونس. والحسن قد سمع من معقل، لكنه لم يصحّ هنا بالسماع، فتبقى علّة عنعته قائمة، لكنه متابع على كلّ حال كما ذكر الشيخ في تنمّة تخريجه.

"ثم رأيت الحاكم قد أخرج الحديث (٣٤٠/٤)<sup>(١)</sup> من طريق إسحاق بن يحيى به، وقال: "صحيح على شرط الشيخين".

قلت: ووافقه الذهبي. وذلك من أوامهما الفاحشة؛ فإنَّ إسحاق هذا لم يخرج له من السنته سوى ابن ماجه، والذهبي نفسه أورده في "الميزان" وقال: "قال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة". ثم ذكر أنه لم يدرك عبادة. وقال في "الضعفاء": "ضعفه الدارقطني"<sup>(٢)</sup>.

١٦٦٣ - قال الألباني في "الإرواء" (١٤٦/٦) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق قال: ثنا محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (أَوَّلُ مَنْ أَعَالَ الْفَرَائِضَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإيَّم الله لَوْ قَدَّمَ مَنْ قَدَّمَ الله، وَأَخَّرَ مَنْ أَخَّرَ الله ما عَالَتْ فَرِيضَةٌ ..):

"أخرجه الحاكم (٣٤٠/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط مسلم". وأقره الذهبي، وإنما هو حسن فقط من أجل الخلاف في ابن إسحاق كما سبق التنبيه عليه مرارا"<sup>(٤)</sup>.

١٦٦٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٦٤/٨) عند حديث يرويه يحيى ابن أبي بكير عن إبراهيم بن طهمان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (اِحْتُصِمَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَادٍ الْمِلاَعَنَةِ، فَأَعْطَى مِيرَاثَهُ أُمَّهُ، وَجَعَلَهَا عَصَبَتَهُ) بعد أن خرَّجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً، وعن بعض التابعين مرسلًا<sup>(٥)</sup>:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٢٢/٨٨/٩).

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "أرسل عن عبادة، وهو مجهول الحال".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٢٣/٨٩-٨٨/٩).

(٤) ومسلم إنما خرَّج له في الشواهد والمتابعات كما تبّه على ذلك الشيخ مراراً، والحاكم نفسه صرح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠١/٤-١٠٢). وقال الحافظ ابن كثير في "مسند الفاروق" (١٠٤/٢): "هذا إسناد جيد صحيح إلى عمر، وهو مشهور عنه". وقال الحافظ ابن حجر في "موافقة الخبر الخبر" (١٢٣/١): "هذا موقوف حسن".

قلت: وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(٥) ثم خرَّجه الشيخ في خاتمة البحث من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفاً عليه، وصحّح إسناده.

"أخرجه الدارمي (٣٦٥/٢)، والحاكم (٣٤١/٤)<sup>(١)</sup> و(٣٤٧) من طريق يحيى بن أبي كثير<sup>(٢)</sup> عن إبراهيم بن طهمان عن سيماء بن حرب عن عكرمة عنه. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي! لكن سيماء مُضعَّفٌ في روايته عن عكرمة خاصة"<sup>(٣)</sup>.

١٦٦٥ - قال الألباني في "ضعيف أبي داود/الكبير" (١٠/٢٤٨-٢٤٩) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عمرو بن حصين العقيلي عن معتمر بن سليمان عن سلم بن أبي الذئال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «لا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ، مَنْ سَاعَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ أَحَقَّتْهُ بِعَصَبَتِهِ، وَمَنْ ادَّعَى وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ، لَمْ يَرِثْ، وَلَمْ يُورَثْ» بعد أن خرَّجه من طريق المصنّف (أبو داود) من طريق يعقوب بن إبراهيم<sup>(٤)</sup> عن معتمر عن سلم عن بعض أصحابه عن سعيد بن جبير به:

"قلت: وهذا سند ضعيف؛ لجهالة الواسطة بين سلم وسعيد. وإليه أشار المنذري بقوله: "في إسناده رجل مجهول"، وسقط هذا من إسناده الحاكم؛ فصححه كما يأتي!

والحديث أخرجه الحاكم (٣٤٢/٤)<sup>(٥)</sup> من طريق عمرو بن حصين العقيلي: ثنا معتمر بن سليمان: ثنا سلم بن أبي الذئال عن سعيد بن جبير ... به، فأسقط من الإسناده الرجل الذي لم يسم، وقال: "حديث صحيح على شرط الشيخين!"

وهذا من أوهامه الفاحشة؛ ذلك لأنّ عمرو بن حصين - مع ضعفه الشديد - ليس من رجال الشيخين. وقد تعقّب الذهبي فقال: "قلت: لعله موضوع؛ فإنّ ابن الحصين تركوه"<sup>(٦)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٢٧/٩١/٩).

(٢) كذا قال الشيخ، وصوابه (بكير) كما في مصادر التخريج التي أحال عليها، وفي غيرها.

(٣) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيّر بأخرة فكان ربما تَلَقَّن."

(٤) وتابعه أحمد في "مسنده" عن معتمر به.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٣٠/٩٣-٩٢/٩).

(٦) قلت: وقد ذكر الحاكم له شاهداً بعده من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقد رواه أيضاً أحمد (٦٦٩٩) و (٧٠٤٢)، وأبو داود (٢٢٦٥) عقب الحديث الأول .. وهو شاهد لا بأس به، وبه قوى الحديث الأول الشيخ شعيب رحمه الله في حاشيته على سنن أبي داود، ومسند أحمد.

١٦٦٦ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٤٩/٨-٢٥٠) عند حديث يرويه عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع، فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنتا سعد بن الربيع، قُتِلَ أبوهما معك يوم أُحُدٍ شهيداً، وإنَّ عمَّهُما أَحَدٌ ماهُمَا، فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالاً، فقال: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ». قال: فَتَزَلَّتْ آيَةُ المِيراثِ ..) بعد أن خرَّجه من طريق بشر بن المفضَّل عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله لكن بذكر (ثابت بن قيس) بدل (سعد بن الربيع)، وخطأ هذه الرواية:

"قلت: وهذا إسناد حسن، لما سبق بيانه في الرواية الأولى<sup>(١)</sup> ..

وتابعه - عنده - فُراتُ بن سليمان عن ابن عقيلٍ ... به.

وعبيد الله بن عمرو عنه. أخرجه الترمذي (٢٠٩٣)، والحاكم (٣٣٣/٤ و ٣٤٢/٢) ..

وصحَّحه الترمذي والحاكم والذهبي!<sup>(٣)</sup>. وانظر: "الإرواء" (١٢٢/٦).

١٦٦٧ - قال الألباني في "الإرواء" (١٣٨/٦-١٣٩) عند حديث يرويه بُدَيْل بن مَيْسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المُقْدَام الكِنْدِي رضي الله عنه مرفوعاً (أنا مَوْلَى مَنْ لا مَوْلَى له، أَرِثُ مَالَهُ، وَأَفْكَ عَانِيَهُ، وَالْخَالُ وَاِرِثُ مَنْ لا وَاِرِثَ له، يَرِثُ مَالَهُ، وَيَفْكَ عَانِيَهُ)<sup>(٤)</sup>:

"أما حديث المقدام، فله عنه طريقان:

(١) حيث قال رحمه الله في رواية بشر بن المفضل: "وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال البخاري؛ غير ابن عقيل، وهو مختلف فيه، والمعتمد أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، أو يتبين خطؤه، كما في هذا الحديث؛ فإن قوله: ثابت بن قيس .. خطأ، كما قال المؤلف [يعني: أبا داود]، وتبعه البيهقي والخطابي. فمن المحتمل أن يكون منه، أو ممن دونه؛ لرواية جمع إياه عنه على الصواب كما يأتي. والأول أرجح عندي؛ لأن من دونه ثقات حقاظ، فهو أولى بالخطئة".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٣٣/٩٤/٩).

(٣) يشير الشيخ بتعجبه إلى خطأ الترمذي والحاكم في تصحيحهما الحديث، والحال أن ابن عقيل لا يرقى حاله إلى تصحيح حديثه كما سبق، بل حسبه أن يكون حسناً. وقد قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وعدة: لين الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به".

لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أن مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(٤) الحديث خرَّجه الشيخ من حديث عمر، والمقدام، وعائشة، وصحَّحه.

الأول: عن راشد بن سعد، وقد اختلف عليه فيه على وجوه:

أ- رواه علي بن أبي طلحة عنه عن أبي عامر عن المقدم .. أخرجه سعيد بن منصور .. وأبو داود (٢٨٩٩)، وابن ماجه (٢٧٣٨) .. والحاكم (٣٤٤/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: علي، قال أحمد: له أشياء منكرات. قلت: لم يخرج له البخاري".

قلت: وهو من رجال مسلم وحده، وهو صدوق قد يخطئ كما قال الحافظ في "التقريب".

وراشد بن سعد لم يخرج له الشيخان، وكذا عبد الله بن يحيى [هو أبو عامر الهوزني]، وهما ثقتان. فالإسناد حسن، لولا ما عرفت من حال ابن أبي طلحة، لاسيما وقد خولف ..

قال أبو داود عقبه: "رواه الزبيدي عن راشد بن سعد عن ابن عائذ عن المقدم".

قلت: وصله ابن حبان (١٢٢٦)<sup>(٢)</sup> من طريق عبد الله بن سالم عن الزبيدي به.

قلت: وهذا سند صحيح، فإن الزبيدي - واسمه محمد بن الوليد - ثقة ثبت، وكذا عبد الله بن سالم وهو الأشعري الحمصي ثقة، ومثله ابن عائذ عبد الرحمن الثمالي الكندي ثقة أيضاً.

ثم قال أبو داود: "ورواه معاوية بن صالح عن راشد قال: سمعت المقدم".

قلت: وصله الإمام أحمد (١٣٣/٤) من طريقين عن معاوية به، لكن ليس فيه تصريح راشد بالسمع من المقدم، وإنما في أحدهما تصريح معاوية بالسمع منه، فإن كان السماع فيه حفظه معاوية فيكون راشد سمعه أولاً من ابن عائذ عن المقدم، ثم اتصل بالمقدم فسمعه منه مباشرة<sup>(٣)</sup>، وإلا فمعاوية في حفظه شيء، ففي "التقريب": "صدوق له أوهام"، فتترجح عليه وعلى رواية ابن أبي طلحة رواية الزبيدي لثقتة وضبطه"<sup>(٤)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩٧/٩-٩٨/٩٨-٨٢٤٠).

(٢) وكذا أبو عوانة (٦٠٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٦٥/٢٠ - ٦٢٧/٢٦٦) من طريقين عن عبد الله بن سالم.

(٣) وهو ما رجحه ابن حبان فقال عقب رواية الزبيدي: "سمع هذا الخبر راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم، وسمعه من عبد الرحمن بن عائذ الأزدي عن المقدم بن معدي كرب، فالطريقان محفوظان، ومتناهما متباينان".

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٣٤٢٢): "يرويه راشد بن سعد، واختلف عنه؛ فرواه بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم. حدث به شعبة، وحماد بن زيد، وإبراهيم بن طهمان. وخالفهم معاوية بن صالح، فرواه عن راشد بن سعد عن المقدم ولم يذكر أبا عامر، والأول أشبه بالصواب [يعني: حديث بديل]. وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (١٦٣٦): "سمعت أبا زُرعة، وذكر حديث المقدم من معدي كرب عن النبي ﷺ: (الحال وارث من لا وارث له). قال: هو حديث حسن".

١٦٦٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٤٧/٧) عند حديث يرويه يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن هانئ وهبيرة بن يريم عن علي بن مرفوعاً (دَعُوا الجاريةَ مع خالَتِها؛ فَإِنَّ الخالَةَ أُمٌّ):

"أخرجه الحاكم .. (٣٤٤/٤)<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!<sup>(٢)</sup>.. وأبو إسحاق هو عمرو بن عبد الله السبيعي، وهو ثقة من رجال الشيخين، لكنه مدلس، وكان اختلط وسمع منه زكريا بآخره، كما قال الحافظ في "التقريب". ومثله عندي إسرائيل وهو حفيده، فإنه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، توفي سنة (١٦٠)<sup>(٣)</sup> ومع ذلك فالبخاري قد احتج بروايته عن أبي إسحاق كما تقدم. والله أعلم. لكن الحديث في نفسه صحيح لشواهده الآتية، ولأن له طريقاً أخرى عن علي بن مرفوعاً .."<sup>(٤)</sup>.

---

وقال الحافظ ابن عبد الهادي في "المحرر في الحديث" (٩٦٤): "وقد روى حديث: (الخال وارث من لا وارث له) غير واحد، منهم: المقدم بن معدي كرب، وقد حسن أبو زرعة حديثه".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٤١/٩٨/٩).

(٢) لم يخرج الشيخان لهانئ بن هانئ ولا هبيرة شيئاً، وأبو إسحاق السبيعي مدلس، وكان اختلط كما ذكر الشيخ فيما بعد، ولذلك تعجب من تصحيح الحاكم للحديث على شرط الشيخين.

(٣) أشار إلى ذلك الإمام أحمد بقوله: "إسرائيل عن أبي إسحاق؛ فيه لين، سمع منه بأخرة".

قلت: وخالف أحمد في ذلك أكثر الأئمة، ورأوا أنّ إسرائيل من أثبت الناس في أبي إسحاق؛ قال حجاج الأعور: قلنا لشعبة: حدثنا حديث أبي إسحاق، قال: سألوا عنها إسرائيل فإنه أثبت فيها مئتي. وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة والثوري. وقال أبو عيسى الترمذي: وإسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحاق. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق من أتقن أصحاب أبي إسحاق. وقال أبو زرعة: أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري وشعبة وإسرائيل. وقال عيسى بن يونس: كان أصحابنا سفيان وشريك وعدّ قوماً إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل فهو أروى عنه مني وأتقن لها مني، هو كان قائد جدّه". وقال الحافظ في "الفتح" (٣٥١/١): "وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه لأنه جدّه، وكان خصيصاً به". ينظر: "الجرح والتعديل" (٦٦/١) و (٣٣١/٢)، "جامع الترمذي" (١١٠٢)، "تهذيب التهذيب".

(٤) قلت: الحديث - كما قال الشيخ - له شواهد كثيرة ذكرها هنا في "الإرواء" من حديث البراء بن عازب - وهو في البخاري -، وأبي مسعود البدر، وأبي هريرة، ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وابن شهاب مرسلاً. فانظرها غير مأمور. وانظر ما تقدم تحت رقم (١١٣١).

١٦٦٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٥٢/٣-٢٥٣) عند حديث يرويه شعبة عن عمرو بن أبي حكيم عن ابن بُريدة عن يحيى بن يَعْمُر عن أبي الأسود عن معاذ بن جبل رضي الله عنه:  
أنه أُتِيَ في ميراثٍ يهوديٍّ وله وارثٌ مسلمٌ، فقال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الإسلامُ يزيدُ ولا ينقصُ):

"أخرجه أبو داود (٢٩١٣) .. والحاكم (٣٤٥/٤)<sup>(١)</sup> .. وأحمد (٢٣٠/٥ و٢٣٦)، والجوزقاني في "الأباطيل" (١٥٧/٢) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.  
قلت: لكنه معلول بالانقطاع؛ فقد أخرجه أبو داود من طريق عبد الوارث عن عمرو بن أبي حكيم الواسطي: حدثنا عبد الله بن بريدة أنّ أخوين اختصما إلى يحيى بن يعمر: يهودي ومسلم، فَوَرَّثَ المسلمَ مِنْهُمَا، وقال: حدثني أبو الأسود أنّ رجلاً حَدَّثَهُ أنّ معاذاً حَدَّثَهُ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: فذكره، فَوَرَّثَ المسلم. فهذا يدلّ على أنّ أبا الأسود لم يسمعه من معاذ، بينهما رجل لم يسم، فهو مجهول، فهو علة الحديث، وبه أعله البيهقي، فقال بعد أن ساقه من طريق أبي داود: "وهذا رجل مجهول، فهو منقطع". وقال الحافظ في "الفتح" (٤٣/١٢) بعدما ذكر تصحيح الحاكم له: "وَتُعْقَبُ بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ، ولكن سماعه منه ممكن، وقد زعم الجوزقاني أنه باطل، وهي مجازفة".

قلت: الذي يبدو لي أنّ حكم الجوزقاني عليه بأنه باطل، إنما هو باعتبار ما فيه من توريث المسلم من اليهودي الكافر، فإنّ الأحاديث الصحيحة على خلاف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يتوارث أهل ملتين شتى)، وهو مخرج مع غيره مما في معناه في كتابي "إرواء الغليل" (١٦٧٣).

١٦٧٠ - قال الألباني في "الإرواء" (١٥٥/٦) عند حديث يرويه محمد بن عمرو [اليافعي] عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (لا يرث المسلم النصراني، إلا أن يكون عبده أو أمته):

"ضعيف. أخرجه الدارقطني (٤٥٦)، وكذا الحاكم (٣٤٥/٤)<sup>(٢)</sup> ..

وقال الحاكم: "اليافعي هذا من أهل مصر، صدوق الحديث صحيح". ووافقه الذهبي.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٠/٩/٨٢٤٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٠/٩/٨٢٤٥).

كذا قالوا. واليافعي قال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام"<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد خالفه عبد الرزاق فقال: أنبأنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير عن جابر قال: فذكره موقوفاً عليه، وقال الدارقطني بعد أن أخرجه: "وهو المحفوظ"<sup>(٢)</sup>.

قلت: وأبو الزبير مدلس، وقد عنعنه، وقد تابعه الحسن عن جابر قال: قال النبي ﷺ فذكره. أخرجه الدارمي (٣٦٩/٢)، والدارقطني (ص ٤٥٧) من طريق شريك عن الأشعث عن الحسن به، والحسن هو البصري، وهو مثل أبي الزبير في التدليس"<sup>(٣)</sup>.

١٦٧١ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٧٦/٨) عند حديث يرويه الحسين بن واقد عن يزيد النَّحْوِيِّ عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: {والذين عَقَدَتِ إِيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ}. قال: (كان الرَّجُلُ يُحَالِفُ الرَّجُلَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ، لِيَرْتَأَى أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. فَنَسَخَ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْأَنْفَالِ: {وَأَوْلُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ}):

"قلت: وهذا إسناد حسن<sup>(٤)</sup>؛ كما تقدّم مراراً، وسيعيده المؤلف بعدُ بلفظ آخر .. وأخرجه الحاكم (٣٤٦/٤)<sup>(٥)</sup> من طريق أخرى عن عليّ بن الحسن بن شقيق: أبنا الحسين بن واقد ... به. وسكت عنه هو والذهبي!!"<sup>(٦)</sup>.

(١) وتعقبه صاحباً "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيف يعتبر به، فقد تفرد ابن وهب بالرواية عنه، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن يونس: "حدّث بغرائب"، وقال ابن عدي: "في حديثه مناكير"، وقال ابن معين: "غيره أقوى منه"، وقال ابن القطان: "لم تثبت عدالته". وقال يعقوب بن سفيان: "لا بأس به". روى له مسلم حديثاً واحداً".

(٢) وقال في "العلل" (٣٢٣٥): "يرويه ابن جريج، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن عمرو اليافعي عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ مرفوعاً. وغيره يرويه عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً. والموقوف أصحّ".

(٣) قلت: وأما جملة (لا يَرْتَأَى الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ) فهي صحيحة، وقد قال الشيخ هنا في ختام تحريجه: "وهذه الجملة منه صحيحة، لأنّ لها شاهداً من حديث ابن عمرو وآخر من حديث أسامة بن زيد كما سبق تحريجه عند الحديث". (٩٦٧٥).

(٤) لأجل علي بن الحسين بن واقد راويه عن أبيه عند أبي داود، وهو صدوق يهيم كما في "التقريب". وأما عند الحاكم فقد رواه عليّ بن الحسن بن شقيق عن الحسين بن واقد به كما ذكر الشيخ فوق، وهو ثقة حافظ، فإسناد الحاكم صحيح.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٤٩/١٠٢/٩).

(٦) كنت ذكرت في المقدمة أنّي لم أذكر ضمن تعقبات الألباني على أوهام الحاكم والذهبي ما سكنا عنه وكان صحيحاً وصحّحه الشيخ؛ لأنّ هذا هو الأصل في كتاب اشترط فيه صاحبه الصحّة، فالأصل أنه صحيح عنده ضمناً وإن لم

١٦٧٢ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥٠/٨-٢٥١) عند حديث يرويه الحاكم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي حسان عن الأسود بن هلال<sup>(١)</sup> أنه سمع معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول - وهو على المنبر - : «وَرِثَ مَالِ رَجُلٍ تَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ، فَجَعَلَ لِابْنَتِهِ النِّصْفَ، وَلِأُخْتِهِ النِّصْفَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ» بعد أن خرجه من طريق المصنّف (أبو داود) عن موسى بن إسماعيل عن أبان عن قتادة عن أبي حسان عن الأسود بن يزيد عن معاذ به. وفيه (الأسود بن يزيد) بدل (الأسود بن هلال): "قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، رجاله رجال الشيخين؛ غير أبي حسان - واسمه مسلم بن عبد الله الأعرج -، فهو من رجال مسلم وحده، وقد توبع. والحديث أخرجه الدارقطني (٥٠/٨٣/٤)، والحاكم (٣٤٦/٤)<sup>(٢)</sup> من طريق قتادة: نا أبو حسان الأعرج ... به. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!<sup>(٣)</sup> وأخرجه البخاري (٦٧٤١) .. عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن الأسود .. به .. وتابعه أيضاً أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود .. به. أخرجه البخاري (٦٧٣٤) ..".

١٦٧٣ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٥٢/٨) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن طهمان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (اِحْتَصَمُوا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ، فَجَاءَ عَصَبَةُ أَبِيهِ يَطْلُبُونَ مِيرَاثَهُ، فَقَالَ:

---

ينصّ على تصحيحه، ولهذا أنكر عليه الأئمة إدخاله بعض الأحاديث المنكرة مع سكوته عليها وجعلوا ذلك مخالفاً لشرطه. قال ابن الملقن في "البدر المنير" (٢٠٤/٧): "وعجيب من الحاكم في إخراج له في «مستدرکه» لكنه سكت عنه، فلم يصححه ولم يضعفه". وحديثنا هذا من هذا القبيل، إلا أنني ذكرته ضمن التعقبات لأجل أنّ الشيخ تعجّب من الحاكم والذهبي لعدم التنصيص على تصحيحه، فوضع علامة التعجب مرتين كأنه يلزمهما بذلك، وإلا فعادة الشيخ أن لا يلزمهما بذلك كما سبق.

(١) علّق هنا مُحَقِّقُوا طَبْعَةَ دَارِ الْمَنَهَاجِ بِقَوْلِهِمْ: "كذا، وأبو حسان هو: مسلم بن عبد الله الأعرج .. يروي عن الأسود بن يزيد، والحديث حديث الأسود بن يزيد النخعي، لا الأسود بن هلال الحاربي؛ كذا رواه أبو داود .. وكذا تقدم قريباً (٨٢١٠) من حديث الأعمش عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد، وأخرجه البخاري .. من حديث أشعث بن أبي الشعثاء، وإبراهيم عن الأسود بن يزيد".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٠٢/٩-١٠٣/١٠٣-٨٢٥٠).

(٣) تقدم في كلام الشيخ أنّ الحديث على شرط مسلم فقط، ولهذا تعجّب الشيخ من تصحيح الحاكم له على شرط الشيخين.

إِنَّ أَبَاهُ قَدْ كَانَ تَبَرُّاً مِنْهُ. فَأَعْطَى أُمَّهُ المِيرَاثَ، وَجَعَلَهَا عَصَبَةً، وَلَمْ يُعْطِهِمْ شَيْئاً) بعد أن خرَّجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه مرفوعاً، وعن بعض التابعين مرسلأ<sup>(١)</sup>:

"أخرجه الدارمي (٣٦٥/٢)، والحاكم (٣٤١/٤) و٣٤٧ (٢) .. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي! لكن سَمَّاكَ مُضَعَّفٌ في روايته عن عكرمة خاصة"<sup>(٣)</sup>.

١٦٧٤ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٣٠/٨) عند حديث يرويه أبو

معاوية عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال: أَتَتِ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم امرأةٌ فقالت: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِصَدَقَةٍ، فَمَاتَتْ، وَرَجَعَتِ الصَّدَقَةُ إِلَيَّ. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«وَجَبَ أَجْرُكَ، وَرَجَعَ إِلَيْكَ صَدَقَتُكَ» بعد أن خرَّجه من طريق المصنّف (أبو داود) ومسلم

وغيرهما عن زهير عن عبد الله بن عطاء به بزيادة في متنه فيها ذُكِرَ الصيام والصدقة والحجّ:

"(تنبيه): سَيُعِيدُ المصنّف هذا الحديث في آخر "النُدُور" دون قضية الحجّ، وتقدم في "الزكاة"

برقم (١٤٦٠) بقضية الصدقة فقط، والسند هو هو.

وهذا القُدْرُ [وهو ذُكِرَ قضية الصدقة] أخرجه الحاكم (٣٤٧/٤)<sup>(٤)</sup> - وصحّحه هو والذهبي

-، واستدركه على مسلم! فَوَهْمٌ"<sup>(٥)</sup>. وانظر: "الصحيحة" (٩٩١/٦).

١٦٧٥ - قال الألباني في "الإرواء" (١٤٨/٦-١٤٩) عند حديث يرويه أبو الزبير عن

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (إِذَا اسْتَهَلَّ الصَّبِيُّ وَرِثَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ) بعد أن

خرَّجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وصحّحه:

"أخرجه الترمذي (١٣٢/١) .. والحاكم (٣٤٩/٤)<sup>(٦)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط

الشيخين"! ووافقه الذهبي.

(١) ثم خرَّجه الشيخ في خاتمة البحث من حديث ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه، وصحّح إسناده.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٥٤/١٠٤/٩).

(٣) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيّر بأخرة فكان ربما تَلَقَّن."

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٥٥/١٠٥-١٠٤/٩).

(٥) قلت: لم أجد هذا التصحيح والاستدراك على مسلم في جميع طبعات "المستدرک"، ولا نقله عنه الحافظ في "إتحاف

المهرة" (٥٨٢/٢)!

(٦) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٦١/١٠٨/٩).

قلت: إنما هو على شرط مسلم فقط؛ لأنَّ أبا الزبير لم يرو عنه البخاري إلا متابعة كما ذكر ذلك الذهبي نفسه في "الميزان"، غير أنه مدلس وقد عنعنه<sup>(١)</sup>. وانظر: "الصحيحة" (٢٨٥/١).

## كِتَابُ الْحُدُودِ

١٦٧٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨/٢) عند حديث يرويه ثور بن يزيد عن أبي عون عن أبي إدريس الخولاني عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه مرفوعاً (كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ، إِلَّا رَجُلٌ يَمُوتُ كَافِرًا، أَوْ الرَّجُلُ يَقْتُلُ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا) بعد أن خرَّجه من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وصحَّحه:

"وللحديث شاهد من حديث معاوية بن أبي سفيان مرفوعاً به.

أخرجه النسائي (١٦٣/٢)، والحاكم<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٩٩/٤) من طريق ثور عن أبي عون .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: أبو عون هذا لم يوثِّقه غير ابن حبان، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٤١٤/٤ - ٤١٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً<sup>(٣)</sup>. وانظر: حاشية "هداية الرواة" (٣٧٨/٣).

---

(١) قال ابن دقيق العيد في "الإمام" (ص ٤٨٨/رقم ٩٥٨): "أخرجه النسائي، ثم الحاكم في "مستدرکه"، وزعم أنه على شرط الشيخين، وليس أبو الزبير عن جابر من شرط البخاري في الأصول".

قلت: ورجَّح النسائي في "الكبرى" (٦٣٥٩) وغيره وقفه على جابر رضي الله عنه. قال الترمذي في "جامعه" (١٠٣٢): "هذا حديث قد اضطرب الناس فيه؛ فرواه بعضهم عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً. وروى أشعث بن سوار وغير واحد عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً. وروى محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر موقوفاً، وكأنَّ هذا أصحَّ من الحديث المرفوع". وقال الدارقطني في "العلل": "لا يصحَّ رفعه". نقله عنه ابن حجر في "التلخيص" (١١٨٤/٣). ثم وقفت عليه في "العلل" (٣٢٧١). وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٤٨٩/١١): "والصواب أنه صحيح الإسناد، لكن المرَّجَّح عند الحُفَّاظ وقفه".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١١٤/٩-١١٥/٩-٨٢٦٩).

(٣) هذا ما كان قاله الشيخ في أبي عون هذا، ثم تبين له أنه ثقة، فقال في "الضعيفة" (٨٦١/١٢):

"وأبو عون: هو ابن أبي عبد الله الأنصاري؛ وهو ثقة؛ كما قال الذهبي [في "الكاشف"] على ما رجَّحته في "تيسير الانتفاع"؛ خلافاً للحافظ". اهـ

١٦٧٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١١٨/٨-١١٩) عند حديث يرويه أسباط بن نصر الهمداني عن إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «لا يَفْتَنُكَ الْمُؤْمِنُ، الإِيْمَانُ قَيْدَ الْفِتْنَةِ» بعد أن خرَّجه من طريق المصنِّف (أبو داود) من طريق آخر عن أسباط به:

"قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ على ضعفٍ في أسباط<sup>(١)</sup>.  
غير ابن حُزَّابة، وهو ثقة. وأبي السُّدِّي - واسمه عبد الرحمن بن أبي كريمة -؛ وهو مجهول الحال، كما قال الحافظ. لكن الحديث صحيح بما له من الشواهد، وسأذكر بعضها، ولعله لذلك جزم بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في "الإيمان" (ص ٨٤).  
وأعله المنذري بغير أبي السُّدِّي، فقال: "في إسناده أسباط بن نصر الهمداني، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي، وقد أخرج لهما مسلم، وتكلم فيهما غير واحد من الأئمة!"  
قلت: وإعلاله بوالد السُّدِّي - عبد الرحمن - كما فعلنا أولى؛ لأمرين:  
أحدهما: أنه لم يخرج له مسلم.

والآخر: أنه لم يوثقه أحد - اللهم إلا ابن حبان؛ وهو معروف بتساهله في التوثيق -، وما حدَّث عنه سوى ولده - كما قال الذهبي في "الميزان" -، وسكت عنه في "الكاشف"؛ فلم يوثقه. وقول الحافظ في "التقريب": "مجهول الحال!" لا يتماشى مع القواعد؛ لأن شرط مجهول الحال أن يروي عنه اثنان فصاعداً؛ فتنبه!  
والحديث أخرجه الحاكم (٣٥٢/٤)<sup>(٢)</sup> من طريق أخرى عن أسباط بن نصر ... به، وقال:  
"صحيح على شرط مسلم!" ووافقه الذهبي! فغفلاً عن حالِ والدِ السُّدِّي! ..".

---

قلت: وهو حريٌّ بالثقة؛ فقد روى عنه جماعة، وقال ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٢١/٤) بعد أن أورد له حديثاً من رواية الأحوص بن حكيم عنه: "أبو عون الأنصاري جليل"، حدَّث عنه الثقات، وقد سمع من ابن عمر رضي الله عنهما". وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال العجلي: "شامي ثقة".  
وللحديث شاهد ثالثٌ من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، خرَّجه البرَّاز (٢٧٣٠) من طريق خالد بن دهقان عن هانئ بن كلثوم عن محمود بن الربيع عنه به. قال الهيثمي في "المجمع" (٢٩٦/٧): "رجالها ثقات".  
وأورده الشيخ مقبل في "الصحيح المسند" (١٠٥٣) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.  
(١) قال الشيخ في "الضعيفة" (١١٣٩/١٣): "وأسباط مختلف فيه، وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الخطأ، يغرب".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٧٥/١١٨/٩).

١٦٧٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٦١٠-٦١٢) عند حديث يرويه أبو عتبة أحمد بن الفرّج عن ابن أبي فُديك عن هارون بن هارون التّيمي عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لَعَنَ اللهُ سَبْعَةً مِنْ خَلْقِهِ .. مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لَوْطٍ، مَلْعُونٌ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَابْنَتِهَا ...) بعد أن خرّجه من ثلاثة طرق عن مُحَرَّر بن هارون عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً:

"وخالف أبو عتبة أحمد بن الفرّج فقال: حدثنا ابن أبي فديك: حدثنا هارون التّيمي عن الأعرج به. أخرجه الحاكم (٣٥٦/٤)<sup>(١)</sup>، وسكت عنه! وتعقبه الذهبي، فقال: "قلت: هارون ضعّفوه".

قلت: هو هارون بن هارون بن عبد الله بن مُحَرَّر بن الهُدَيْر القرشي التيمي، فهو أخو مُحَرَّر بن هارون، وكلاهما ضعيف جداً. لكن أبو عتبة أحمد بن الفرّج ضعيف<sup>(٢)</sup>، فلا يحتج به عند التّفرد، فكيف عند المخالفة؟ .. لكن الحديث قد صحّ عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ آخر، وفيه ذكر السبعة غير: (.. ملعون من جمع بين امرأة وابنتها)، وذكر مكانه: (لعن الله من كمه أعمى عن الطريق)".

١٦٧٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٧/٢) عند حديث يرويه أبو واقد عن إسحاق مولى زائدة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان<sup>(٣)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ حَفِظَ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ) بعد أن خرّجه من طريق ابن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً مثله، وحسنه، وذكر له شاهدين آخريّن:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٢٦/٩/٨٢٩٢).

(٢) انظر: "إكمال تهذيب الكمال" (١/١٠٤-١٠٧)، "تهذيب التهذيب" (١/٦٧-٦٩).

(٣) كذا وقع عند الحاكم: (عن إسحاق مولى زائدة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة)!

وأخرجه ابن أبي الدنيا في "الصمت" (٦٩٢) من طريق أحمد بن إسحاق الحضرمي ثنا وهيب ثنا أبو واقد الليثي عن إسحاق مولى زائدة عن أبي هريرة به. وأخرجه البيهقي في "الشعب" (٥٠٢٣) من طريق معلي بن أسد البصري ثنا وهيب عن أبي واقد عن إسحاق مولى زائدة ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة به.

"ثم رأيت الحديث قد أخرجه الحاكم (٣٥٧/٤)<sup>(١)</sup> من الطريق الأولى عن أبي هريرة، ومن طريق أبي واقد عن إسحاق مولى زائدة .. وقال: "صحيح الإسناد، وأبو واقد هو صالح بن محمد". ووافقه الذهبي.

قلت: صالح هذا قال الذهبي في "الميزان": "مقارب الحال". ثم ذكر أقوال الأئمة فيه، وكلها متفقة على تضعيفه إلا قول أحمد الآتي، وقد أورده في "الضعفاء" وقال: "قال أحمد: ما أرى به بأساً. وقال الدارقطني وجماعة: ضعيف". وقال الحافظ في "التقريب": "ضعيف"<sup>(٢)</sup>.

١٦٨٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٤٠/٦ - ٤٤٢) عند حديث يرويه شداد بن سعيد عن سعيد بن إياس الجزي عن أبي نضرة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (يا شباب قريش، احفظوا فروجكم لا تزنوا، ألا من حفظ فزجه فله الجنة):

"أخرجه الطبراني في "الأوسط" (رقم - ٦٩٩٣ - بتقريمي) والحاكم (٣٥٨/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم".

قلت: بيض له الذهبي، وأما المنذري فنقل عنه في "الترغيب" (١٩٧/٣) أنه قال: "صحيح على شرطهما"، وأقره! ولعله وهم من المنذري رحمه الله؛ فإن كونه على شرطهما أبعد ما يكون عن الصواب مع مخالفته لما في "المستدرک"؛ فإن شداد بن سعيد - وهو أبو طلحة الراسبي - لم يخرج له البخاري شيئاً، وإنما أخرج له مسلم فقط، وفي الشواهد<sup>(٤)</sup> كما صرح به الحافظ في "التهذيب"، وفيه كلام من قبل حفظه، وأشار إلى ذلك في "التقريب" بقوله:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٢٩٧/١٢٨/٩).

(٢) وقال الحافظ في "إتحاف المهرة" (٥٨١/١٥) متعباً تصحيح الحاكم:

"قلت: العجب أنه لا يخفى عليه حال الرجل، ويصح حديثه، فلو لم يعرف أن أبا واقد هو صالح بن محمد بن زائدة، لجوزنا أن يكون ظن أنه رجل آخر ثقة، وصالح: ضعيف".

قلت: والحديث خرجه البخاري (٦٤٧٤) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظه: (من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجليه، أضمن له الجنة). ولم يذكره الشيخ رحمه الله ضمن الشواهد!

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣٠١/١٣١-١٣٠/٩).

(٤) فهو إذن ليس على شرط مسلم، أضف إلى ذلك أن مسلماً لم يخرج له شيئاً عن سعيد بن إياس.

"صدوق يخطئ"<sup>(١)</sup>. وقال الذهبي في "الميزان": "صالح الحديث". فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى. وأما قول الحافظ في "مختصر زوائد البزار" (٥٦٥/١): "إسناده صحيح"! فيه تساهل ظاهر .. وفي معناه قوله ﷺ: (من يضمن لي ما بين لحييه وما بين رجله أضمن له الجنة). أخرجه البخاري (٦٤٧٤) .. من حديث سهل بن سعد.

١٦٨١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٩٧٦/٦-٩٧٧) عند حديث يرويه مروان بن عثمان عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف: أن خالته (وقال الطبراني: العجماء) أخبرته، قالت: (لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم: {الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ، بِمَا قَضَى مِنَ اللَّذَّةِ}) بعد أن خرَّجه من حديث عمر، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب: "أخرجه النسائي (٧١٤٦)، والحاكم (٣٥٩/٤)<sup>(٢)</sup>، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨٦٧/٣٥٠/٢٤). وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: رجاله ثقات رجال الشيخين، غير مروان بن عثمان، وهو ابن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري الزُّرقي، غمزه النسائي، وقال أبو حاتم: ضعيف. وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (٤٨٢/٧)! وقال الذهبي في "الكاشف": "مختلف في توثيقه"! قلت: فلم يصنع شيئاً. وقد أورده في "المغني"، وذكر تَضْعِيفَ أَبِي حَاتِمٍ إِيَّاهُ، وَغَمَزَ النَّسَائِيَّ لَهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِ تَوْثِيقِ ابْنِ حَبَانَ، وَهُوَ الصَّوَابُ هُنَا، وَلِذَلِكَ جَزَمَ الْحَافِظُ فِي "التقريب" بأنه "ضعيف". وقال في "الإصابة": "متروك". انظر "الضعيفة" (٦٣٧١).

١٦٨٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٦٤١/٣) عند حديث يرويه إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب الحَيْرِيُّ ﷺ مرفوعاً (حَدَّ السَّاحِرِ ضَرْبَةً بِالسَّيْفِ): "أخرجه الترمذي (٢٧٦/١) .. والحاكم (٣٦٠/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال الترمذي:

(١) وتعقبه صاحباً "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: صدوق حسن الحديث، وإنما أنزل عن مرتبة التوثيق المطلق بسبب أخطاء وقع فيها على قلة حديثه، فقد وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وابن شاهين، والبزار، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وروى له مسلم حديثاً واحداً في الشواهد، وقال ابن عدي: لا بأس به، وقال الذهبي: صالح الحديث. وضعفه عبد الصمد بن عبد الوارث، وقال العقيلي: في حفظه بعض الشيء، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣٠٩/١٣٤/٩).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣١٢/١٣٦-١٣٥/٩).

"لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يُضَعَّف في الحديث، والصحيح عن جندب موقوف". وأما الحاكم فقال: "صحيح الإسناد؛ وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم؛ فإنه غريب صحيح!"

قلت: ووافقه الذهبي! وهذا هو الغريب حقاً؛ فإنّ الذهبي نفسه قد أورد إسماعيل هذا في "الضعفاء والمتروكين" وقال: "متفق على ضعفه". وقال في "الكاشف": "ضعّفوه، وتركه النسائي"<sup>(١)</sup>... والصحيح عن جندب موقوف كما تقدم عن الترمذي ..

١٦٨٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦١٦/٦) عند حديث يرويه الأعمش عن ثمامة ابن عقبة عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: (كان رجلٌ يدخلُ على النبي ﷺ، فأخذه رجلٌ، فعقد له، فوضعه وطرحه في بئرٍ رجلٍ من الأنصارِ...):

"أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٥٠١١/٢٠١/٥) والسياق له، والحاكم (٤/٣٦٠ - ٣٦١)<sup>(٢)</sup> والزيادة الرابعة والخامسة والسادسة له .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: لم يخرجوا لثمامة شيئاً، وهو صدوق".

قلت: بل هو ثقة كما قال الذهبي نفسه في "الكاشف"، تبعاً لابن معين والنسائي، وكذا قال الحافظ في "التقريب"، فالسند صحيح"<sup>(٣)</sup>.

١٦٨٤ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٥٣/٧) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قيل للنبي ﷺ: إنّ ماعزاً حينَ وجدَ مَسَّ الحِجارةِ والموتِ فَرَّ، فقال: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ» بعد أن خرّجه من الصحيحين من طريق آخر عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup>:

(١) قلت: وقد تعقّب الحافظ ابن حجر تصحيحَ الحاكم في "إتحاف المهرة" (٩٢/٤) فقال: "وقال: صحيح الإسناد. قلت: بل إسماعيل ضعيف جدا". والحديث خرّجه الترمذي أيضاً في «العلل الكبير» (٤٣٠) وقال: "سألت محمداً - يعني: البخاري - عن هذا الحديث، فقال: هذا لا شيء، وإنما رواه إسماعيل بن مسلم، وضعف إسماعيل بن مسلم المكي جداً". وأخرجه ابن عدي، في «الكامل» (٤٦٢/١) في مناكير إسماعيل بن مسلم. وقال البيهقي في "الكبرى" (١٣٦/٨) عقب الحديث: "إسماعيل بن مسلم ضعيف".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣١٣/١٣٦/٩).

(٣) يعني: فهو صحيح فقط، وليس على شرط الشيخين كما ادّعى الحاكم.

والحديث أصله في الصحيحين - كما ذكر الشيخ في تنمّة تخريجه - من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في قصة سحر لبيد بن الأعصم اليهودي للنبي ﷺ.

(٤) وله طرق أخرى عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرها، خرّجها الشيخ في تنمّة تخريجه.

"أخرجه الترمذي (٢٦٨/١) .. والحاكم (٣٦٣/٤)<sup>(١)</sup> ..

وقال الترمذي: "حديث حسن، وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة".

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم!" ووافقه الذهبي<sup>(٢)</sup>.

١٦٨٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٥٨/٧) عند حديث يرويه الحاكم من طريق

سفيان عن زيد بن أسلم عن يزيد بن نعيم [بن هزال] عن أبيه قال: جاء معاذ بن مالك إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إني زنيْتُ، فأقيم فيّ كتاب الله، فأعرضَ عنه، حتى جاء أربع

مرّاتٍ، قال: «أذهبوا به فارجموه...»<sup>(٣)</sup>.

"وقال الحاكم<sup>(٤)</sup>..: «صحيح الإسناد»؛ ووافقه الذهبي، وأقرّه الحافظ في «الفتح»

(١٢٧/١٢)! وبدونها أيضا ساقه الحافظ في «التلخيص» (٥٨/٤)، وقال:

«رواه أبو داود، وإسناده حسن».

قلت: وهذا هو الأقرب؛ فإنّ فيه هشام بن سعد<sup>(٥)</sup>، وهو: «صدوق، له أوهام»، كما قال

الحافظ في «التقريب». لكن نعيم بن هزال في صحبته اختلاف، قال ابن عبد البر في

«الاستيعاب»: «روى عنه المدنيون قصة رجم (معاذ الأسلمي)، وقد قيل: إنه لا صحبة له،

وإنما الصحبة لأبيه هزال، وهو أولى بالصواب».

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٤٠/٩-١٤١/١-٨٣٢٠).

(٢) يشير الشيخ بتعجبه إلى وهم الحاكم في تصحيحه على شرط مسلم؛ لأنّ محمد بن عمرو صدوق حديثه حسن لا

يرقى إلى التصحيح، ولأنّ مسلماً لم يخرّج له احتجاجاً، وإنما خرّج له في الشواهد والمتابعات، وقد نبّه الشيخ على ذلك

مراراً، والحاكم نفسه صرّح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩-١٠٠).

(٣) قال الشيخ في مطلع تخرّجه: "روي من حديث نعيم بن هزال، ومحمد بن المنكدر، وسعيد بن المسيب، كلاهما

مرسلاً".

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٤١/٩-٨٣٢١).

(٥) قلت: نعم، هو في إسناد أحمد من رواية وكيع عنه عن يزيد بن نعيم به، وأما رواية أبي داود والحاكم، فليس فيها

هشام بن سعد، وإنما فيها سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث عن زيد بن أسلم به.

ولو قال الشيخ: (يزيد بن نعيم) بدل (هشام بن سعد) لكان أقرب؛ فإنّ مدار الإسناد عندهم جميعاً على (يزيد بن

نعيم) وهو حسن الحديث، روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وأخرج له مسلم في "الصحيح"، وإن قال فيه

الحافظ: "مقبول".

وقوله: «المدنيون» يخالف ما في «تهذيب الكمال» وفروعه، و«تجريد الذهبي»، و«إصابة العسقلاني»؛ فإنهم لم يذكروا عنه راويا غير ابنه (يزيد)، وصرح بذلك الحافظ في «التقريب» مع جزمه بصحبته؛ فقال: «صحابي، نزل المدينة، ماله راو إلا ابنه يزيد».

قلت: ولعل سبب المخالفة هو اختلاف الروايات عن نعيم بن هزال، كما يأتي ..

١٦٨٦ - قال الألباني في "الثمر المستطاب" (٧٠٢/٢-٧٠٣) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق قال: حدثني محمد بن طلحة بن يزيد بن زكّانة عن إسماعيل بن إبراهيم الشيباني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ زَنِيَا، وَقَدْ أُحْصِنَا، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمَا، (فَحَكَمَ فِيهِمَا بِالرَّجْمِ. فَرَجَمَهُمَا فِي قُبْلِ الْمَسْجِدِ فِي بَنِي غَنَمٍ ..):

"أخرجه أحمد (٢٦١/١) والحاكم (٣٩٥/٤)<sup>(١)</sup> من طريق ابن إسحاق ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم"، قال: "ولعلّ مُتَوَهِّمًا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ يَتَوَهَّمُ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ الشَّيْبَانِي هَذَا مَجْهُولٌ، وَليْسَ كَذَلِكَ، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ". وأقرّه الذهبي.

قلت: والشيباني هذا ليس بمجهول كما قال الحاكم، بل هو معروف، ولكنه ليس من رجال مسلم فكيف يصححه على شرطه؟ بل لم يرو عنه أحدٌ من أصحاب الكتب الستة، وإنما هو من رجال "التعجيل"، وقد ذكر في ترجمته: "قال أبو زرعة: ثقة يُعَدُّ فِي الكُوفِيِّينَ، وَذَكَرَهُ ابن حبان فِي "الثقات". وكذلك محمد بن طلحة ليس من رجال مسلم وإن كان ثقة، وابن إسحاق إنما روى له مقروناً بغيره.

وبالجملة؛ فإسناد الحديث حسن، وقد سكت عليه الحافظ في "الفتح"<sup>(٢)</sup>.

- وانظر: "الإرواء" (٩٥/٥).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/١٤٤-١٤٥/٨٣٢٧).

(٢) قلت: وأصل قصة اليهوديين في الزنا والرجم دون ذكر الإحصان في "الصحيحين" من حديث ابن عمر، كما قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٦/٢٧٣٦). وقد خرّجه الشيخ في "الإرواء" (٥/٩٣-٩٥)، وذكر له من الشواهد حديث ابن عباس هذا.

١٦٨٧ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (١٨٧/٢-١٨٨) عند حديث يرويه هشام بن حسان عن الحسن عن سمرة بن جندب رضي الله عنه مرفوعاً «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَا، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعَنَا» بعد أن حرّر مسألة سماع الحسن من سمرة ورجح أنه لم يسمع منه سوى حديث العقيقة<sup>(١)</sup>:

".. ألا ترى أنّ الحاكم قد روى (٣٦٧/٤)<sup>(٢)</sup> بهذا الإسناد - الحسن عن سمرة مرفوعاً-: (من قتل عبده قتلناه... ) الحديث، ثم حكّم بصحّته؛ فقال: "صحيح على شرط البخاري"! ووافقه الذهبي! وليس كما قالوا؛ فإنّ الحسن لم يسمع هذا الحديث من سمرة؛ كما صرح بذلك قتادة أيضاً في رواية عنه، كما أخرجه أحمد (١٠/٥) عن شعبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة - ولم يسمعه منه- أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال... فذكره<sup>(٣)</sup>.

لذلك؛ كان الصواب من الأقوال الثلاثة القول الأول. وعليه؛ فكلّ حديث تفرد بروايته الحسن عن سمرة معنعناً غير مُصَرَّحٍ بالتّحديث؛ فهو في حكم الأحاديث الضعيفة".

١٦٨٨ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٠٦/١٠-١٠٧) عند حديث يرويه قتادة عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ أَحْصَى عَبْدَهُ أَحْصَيْنَاهُ): "أخرجه أبو داود (٢٤٦/٢) .. والحاكم (٣٦٧/٤-٣٦٨)<sup>(٤)</sup> .. وقال الحاكم:

(١) قال الشيخ في "الضعيفة" (٣٦٢/١٣): "الحسن - وهو: البصري - اختلف في سماعه من سمرة، والزّاجح أنه سمع منه بعض الأحاديث، ولكنه مدلس - كما يشهد بذلك أهل العلم منهم الهيثمي نفسه في بعض أحاديثه (٨١/٣) ..". وانظر مسألة تحرير سماع الحسن من سمرة: "نصب الرّاية" للزّيلعي (٨٨/١-٩٠)، "البدر المنير" (٦٨/٤-٧٥) لابن الملّين، "تهذيب السنن" (٣٤٤/٩-٣٤٥) لابن القيم، "صحيح أبي داود/الكبير" (١٨٥/٢-١٨٨)، "ذخيرة العقبي في شرح المجتبى" لشبخنا محمد بن علي بن آدم رحمه الله (١٣١/١٦-١٣٢). وانظر التّعقب رقم (٦٨٥) من هذا البحث، فقد نقلت كلام الأئمة في ذلك في الحاشية.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣٣٧/١٥٠/٩).

(٣) قال الحافظ ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (٣١٦/١) بعد أن حكى الخلاف في حكم قتل الحرّ بالعبد، وأنّ قول الأكثرين عدم قتله به: "وقيل: يقتل بعبده وعبد غيره، وهي رواية عن الثوري، وقول طائفة من أهل الحديث؛ لحديث سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله: (من قتل عبده قتلناه ..)، وقد طعن فيه الإمام أحمد وغيره. وقد أجمعوا على أنّه لا قصاص بين العبيد والأحرار في الأطراف، وهذا يدلّ على أنّ هذا الحديث مطرّح لا يُعمل به ..".

وانظر فقه هذه المسألة في "شرح السنة" للبعوي (١٧٧/١٠-١٧٨)، و"المغني" لابن قدامة (٤٧٤/١١-٤٧٥)، و"ذخيرة العقبي في شرح المجتبى" (٢٦/٣٦) للإثيوبي.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣٣٩/١٥١/٩).

"صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

قلت: الحسن البصري مدلس، وقد عنعنه؛ مع اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة، والراجح أنه سمع منه في الجملة؛ فلا يقبل منه إلا ما صرح بالسماع. ولذلك قال البيهقي:  
"وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيدة"<sup>(١)</sup>.

١٦٨٩ - قال الألباني في "الإرواء" (٧/٢٧٠-٢٧١) عند حديث يرويه عمر بن عيسى القرشي عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت جارية إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت: (إِنَّ سَيِّدِي أَهْمَنِي فَأَقْعَدَنِي عَلَى النَّارِ حَتَّى اخْتَرَقَ فَرَجِي ... قال [عمر]: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ أَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «لَا يُقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ» لَأَقْدُمُهَا مِنْكَ ..).

"أخرجه الحاكم (٢/٢١٦، ٤/٣٦٨)<sup>(٢)</sup>، والعقيلي في "الضعفاء" (٢٥٨)<sup>(٣)</sup>، وابن عدي في "الكامل" (١/٢٤٩)<sup>(٤)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!"  
ورَدَّه الذهبي في الموضوع الأول فقال: "قلت: بل عمر بن عيسى منكر الحديث"<sup>(٥)</sup>.

ثم نسي ذلك فوافقَ الحاكمَ على تصحيحه في الموضوع الثاني!"

١٦٩٠ - قال الألباني في ردّه على المفتي محمود شلتوت في فتواه بقتل الوالد بولده المنشور ضمن "مجلة التمدن الإسلامي" (٢٠/٧٧٥-٧٨١)<sup>(٦)</sup> عند حديث يرويه سعيد بن بشير عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «لَا يُقَادُ وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ، وَلَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ»:

(١) انظر لزاماً الحديث السابق والتعليق عليه.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/١٥١-١٥٢/٨٣٤٠).

(٣) وقال: "عن ابن جريج، مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به. حدثني آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري قال: عمر بن عيسى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، منكر الحديث".

(٤) وقال: "وهذا الحديث لا أعلم رواه عن ابن جريج بهذا الإسناد غير عمر بن عيسى، وعن عمر بن عيسى هذا الليث وهو معروف بهذا".

(٥) وقال النسائي: "ليس بثقة منكر الحديث". وقال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات فكيف إذا انفرد عن الأثبات بالطّامات".

(٦) ونقلته أنا من "مقالات الألباني" (ص١٠٢-١٠٣) للباحث نور الدين طالب.

"أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٣٦٩/٤)<sup>(١)</sup> عن سعيد: حدثنا عمرو بن دينار به، وسكت عليه هو والذهبي، وسعيد هذا حسن الحديث<sup>(٢)</sup> لا سيما عند المتابعة، وأخرجه عنه الدارقطني أيضاً، إلا أنه أدخل بين سعيد وعمرو بن دينار: قتادة، وكذلك أخرجه البزار، ولعله الصواب"<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٣٤٣/١٥٣/٩).

(٢) قلت: حُكِمَ الشيخ هنا على سعيد هذا يخالف ما قرره هو نفسه في مواطن كثيرة من كتبه، حيث حكم عليه بالضعف المطلق موافقةً للحافظ ابن حجر في "التقريب"، بل ومستشهداً بكلامه، ومُنْكَرًا على من وثّقه. قال رحمه الله في «الإرواء» (٨٧/٢) بعد أن أورد حديثاً من طريق سعيد هذا، ونقل عن الحاكم قوله: "صحيح الإسناد، وسعيد بن بشير إمام أهل الشام في عصره إلا أن الشيخين لم يخرجاه بما وصفه أبو مسهر من سوء حفظه ومثله لا ينزل بهذا القدر"، ووافقه الذهبي: "قلت (الألباني): وفي ذلك نظر، فإن سعيداً هذا ضعفه الجمهور، والذهبي نفسه أوردته في كتاب «الضعفاء» .. وقال: "وثقه شعبة، وفيه لين، قال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: فاحش الخطأ". قلت: فهذا جرح مفسر يقدم على توثيق شعبة، ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه "ضعيف". وانظر أيضاً تضعيف الشيخ لسعيد هذا مطلقاً في «الصحيح» (٣٤٨/٢)، (٤٨/٣)، (١١٧/٤)، و«الضعيفة» (١١٥/٢) (٢٠٧/٤) (٤٩٣/٧)، وغيرها من المواطن الكثيرة. ولا شك أن العمل على تضعيف سعيد هذا، ومن قرأ ترجمته في «التهذيب» وغيره يجزم بصواب حكم الحافظ، وحكم الشيخ في غير موطن.

(٣) قلت: وتابع سعيد بن بشير على روايته الأولى (بدون ذكر قتادة) عبيد الله بن الحسن العنبري. رواه الدارقطني في "السنن" (٣٢٧٩)، والبيهقي في "الكبرى" (٣٩/٨) من طريق أبي حفص عمر بن عامر السعدي التمار، عن عبيد الله بن الحسن العنبري عن عمرو به، وقال البيهقي: "ورواه أيضاً سعيد بن بشير، عن قتادة، عن عمرو بن دينار موصولاً". لكن في إسناده أبو حفص التمار، وهو متهم كما في "الميزان". وتابعه أيضاً إسماعيل بن مسلم المكي عن عمرو بن دينار به، رواه البيهقي أيضاً قبل رواية عبيد الله بن الحسن، والترمذي (١٤٠١)، وابن ماجه (٢٥٩٩)، والبزار (٤٨٣٥) من طرق عن إسماعيل بن مسلم به. وقال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً، إلا من حديث إسماعيل بن مسلم وإسماعيل بن مسلم المكي قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه". وقال البزار: "وإنما ذكرناه عن إسماعيل بن مسلم، وإن كان إسماعيل بن مسلم قد تكلم فيه لأن حديث سعيد لم نحفظه إلا عن أبي المغيرة، فأردنا أن نبين أن غيره رواه".

وللحديث شواهد يرتقي بها إلى الحسن، كما حكم بذلك الشيخ في "صحيح سنن الترمذي". فأما شطره الأول فقد ورد من طرق كثيرة، منها حديث عمر عند الترمذي (١٤٠٠)، وهو صحيح بمجموع طرقه، وصححه الشيخ في "الإرواء" (٢٦٩/٧). وأما الشطر الثاني، فقد جاء من حديث حكيم بن حزام عند أحمد في المسند (٣٤٤/٢٤) وغيره بإسناد فيه ضعف، وأورد له الشيخ طرقاً وشواهد وحسنه في "الإرواء" (٣٦١/٧).

١٦٩١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٣٤/٧) عند حديث يرويه عبد الملك بن هارون ابن عنتره عن أبيه عن جدّه عن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (أَيُّمَا عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ قَالَ أَوْ قَالَتْ لَوْلِيَدَتِيهَا: يَا زَانِيَةٌ، وَلَمْ تَطَّلِعْ مِنْهَا عَلَى زِنَا؛ جَلَدَتْهَا وَلِيَدَتْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لِأَنَّهُ لَا حَدَّ لَهَا فِي الدُّنْيَا):

"أخرجه الحاكم (٣٧٠/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: بل عبد الملك متروك باتّفاق، حتى قيل فيه: دجال".  
قلت: وقد اتّهمه الحاكم نفسه فقال في "المدخل": "روى عن أبيه أحاديث موضوعة!"  
فكانّ الحاكم نسي. وقال ابن حبان: "كان يضع الحديث".

١٦٩٢ - قال الألباني في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٢٧٢/٣) عند حديث يرويه مسلم بن خالد عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه: "أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ سَمَّاهَا، وَأَنْكَرْتُ، «فَحَدَّهُ وَتَرَكَهَا»:  
"حديث سهل بن سعد عند الحاكم (٢٧٠/٤)<sup>(٢)</sup>؛ وصحّحه، ووافقه الذهبي.  
وفيه نظر؛ لأنه من طريق مسلم بن خالد الرّنجي؛ وفيه ضعف<sup>(٣)</sup>، لكن لا بأس فيه في الشّواهد"<sup>(٤)</sup>.

١٦٩٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٧-٣٤٨/٣) عند حديث يرويه عاصم بن بهدلة عن ذكوان أبي صالح عن معاوية رضي الله عنه مرفوعاً «إِنْ شَرِبُوا الْحَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا فَاجْلِدُوهُمْ، ثُمَّ إِنْ شَرِبُوا الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُمْ»:  
"أخرجه أبو داود (٤٧٣/٢ - الحلبي) .. والحاكم (٣٧٢/٤)<sup>(٥)</sup> .. وسكت عنه.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٥/٩-١٥٦/٩) (٨٣٤٧/٩).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٦/٩) (٨٣٤٨/٩).

(٣) وفي "التقريب": "صدوق، كثير الأوهام".

قلت: وقد تابعه متابعة نائمة عبد السلام بن حفص عن أبي حازم عند أبي داود ت الأرنبوط (٤٤٣٧). وإسناده صحيح.

(٤) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٤٦٦) من طريق أبي داود، وقال: "هذا حديث حسن".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٠/٩-١٦١/٩) (٨٣٥٦/٩).

وقال الذهبي: "قلت: صحيح". وهو كما قال إن كان يعني: صحيح لغيره وإلا فهو حسن للخلاف المعروف في عاصم بن بحدلة<sup>(١)</sup>.

وله طريق أخرى يرويه المغيرة عن معبد القاص عن عبد الرحمن بن عبد عن معاوية ... أخرجه أحمد (٩٣/٤ - ٩٧).

قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين .. ثم إن الحديث غاية في الصِّحَّة، فقد رواه جماعة آخرون من الصَّحابة، منهم أبو هريرة، وجريز بن عبد الله البجلي، وعبد الله بن عمر، والشَّريد أبو عمرو، وعبد الله بن عمرو، وشرحبيل بن أوس .. وقد قيل إنه حديث منسوخ، ولا دليل على ذلك، بل هو محكم غير منسوخ كما حَقَّقَه العلامة أحمد شاكر في تعليقه على "المسند" (٩٢ - ٤٩/٩) واستقصى هناك الكلام على طرقه بما لا مزيد عليه ..".

١٦٩٤ - قال الألباني في "الإرواء" (٤٦/٨ - ٤٧) عند حديث يرويه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن وَبَرَةَ الْكَلْبِيِّ<sup>(٢)</sup> قال: (أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنه، فأثبته وهو في المسجد معه عثمان بن عفان، وعليّ، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير رضي الله عنهم .. فقلت: إن خالد بن الوليد أرسلني إليك، وهو يقرأ عليك السلام، ويقول: إن الناس قد أتهمكوا في الحمرِ وتحاقرُوا العُقُوبَةَ. فقال عمر: هم هؤلاء عندك فسألهم، فقال عليّ رضي الله عنه: نراه إذا سكر هذى، وإذا هذى افتري، وعلى المقتري ثمانون. فقال عمر: أبلغ صاحبك ما قال ..):

"ضعيف. أخرجه الدارقطني (٣٥٤)، وكذا الطحاوي (٨٨/٢)، والحاكم (٣٧٥/٤)<sup>(٣)</sup> ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

(١) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٥٧/٢): "هو عاصم بن بحدلة الكوفي مولى بني أسد، ثبت في القراءة، وهو في الحديث دون الثبت صدوق يهيم. قال يحيى القطان: ما وجدت رجلا اسمه عاصم إلا وجدته ردى الحفظ. وقال النسائي: ليس بحافظ. وقال الدارقطني: في حفظ عاصم شيء. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.

قلت: هو حسن الحديث. وقال أحمد وأبو زرعة: ثقة .. خرج له الشيخان لكن مقرونا بغيره لا أصلا وانفرادا". اهـ وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام".

(٢) قلت: كذا وقع عند الحاكم (وبرة الكلبي) في أكثر نسخ "المستدرک"، و"التلخيص"، وصوابه (ابن وبرة) كما وقع عند سائر المخرِّجين، وفي "تحاف المهرة" (٥٨٩/١٠)، وبذا ترجم له ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٠/٦٨).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (١٦٧/٩ - ١٦٨ - ٨٣٧٠).

كذا قالوا، وابن وبرة، أو وبرة لم أجد مَنْ وثَّقه، وقد أوردَهُ الحافظ في "اللِّسان" باسم (وبرة) مُشيراً إلى هذا الرواية وقال: "قال ابن حزم في "الإنصاف"<sup>(١)</sup>: مجهول. قلت: دَكَّرَ<sup>(٢)</sup> له ترجمة في "تهذيب التهذيب"، لأنه وَقَعَتْ له رواية عند النسائي في (الكبرى)". قلت: لم أَرُهُ في "تهذيب"، لا في الأسماء، ولا في الأبناء!<sup>(٣)</sup>

١٦٩٥ - نعم لم يتفرَّد به، فقد أخرجهُ الحاكم<sup>(٤)</sup> والبيهقي من طريق يحيى بن فليح عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه. ورجاله ثقات غير يحيى هذا، قال الحافظ في "اللِّسان": "قال ابن حزم: مجهول. وقال مرّة: ليس بالقويّ."

قلت: حديثه في (الكبرى) للنسائي، وأغفله في (تهذيب)"<sup>(٥)</sup>.

ومع ذلك قال الحاكم أيضاً: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!

ومع جهالة يحيى بن فليح، فقد خالفه الإمام مالك، فأخرجه في "الموطأ" (٢/٨٤٢/٢) عن ثور بن زيد الدَّيْلِي: أنّ عمر بن الخطاب استشار في الخمر ... نحوه. هكذا رواه مالك عنه معضلاً، وهو الصَّواب. قال الحافظ في "التلخيص" (٧٥/٤): "ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة، لم يذكر ابن عباس. وفي صحَّته نظر؛ لما ثبت في "الصحيحين" عن أنس (قلت: فذكر الحديث الذي قبله، وفيه: أنّ عبد الرحمن بن عوف هو الذي أشار ليس عليّاً)، ولا يقال: يحتمل أن يكون عبد الرحمن وعلي أشارا بذلك جميعاً، لما ثبت في "صحيح مسلم" عن عليّ في جلد الوليد بن عقبة أنه جلده أربعين، وقال: جَلَدَ رسول الله أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين وكلُّ سنّة، وهذا أحبُّ إليّ. فلو كان هو المشير بالثمانين ما أضافها إلى عمر ولم يعمل بها<sup>(٦)</sup>. لكن يمكن أن يقال: إنه قال لعمر باجتهاد ثم تغيّر اجتهاده". وانظر: "الإرواء" (٣٦١/٧).

(١) كذا، والصواب: الإيصال كما في "اللِّسان".

(٢) كذا، والصواب: ذكرْتُ كما في اللِّسان، لأنَّ القائل هو ابن حجر نفسه.

(٣) والحديث سبق للشيخ أن خرَّجه في "الإرواء" أيضاً قبل هذا الموضوع (١١١/٧) فقال: "قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات رجال مسلم، غير ابن وبرة الكلبي فلم أعرفه."

(٤) عَقِبَ حديث وبرة مباشرة.

(٥) وبه أعلَّه الذهبي في "اختصار السنن الكبرى" (٣٤٦٧/٧) فقال: "قلت: لا أعرف ابن فليح."

(٦) كذا الأصل، والصواب (لعمل بها) كما يقتضيه السياق.

١٦٩٦ - قال الألباني في "الإرواء" (٦٨/٨) عند حديث يرويه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ؛ إِنْ يَسْرِقْ بَيْضَةً قُطِعَتْ يَدُهُ، وَإِنْ يَسْرِقْ حَبْلًا قُطِعَتْ يَدُهُ):

"أخرجه البخاري (٣٩٤/٤ ، ٣٩٧)، ومسلم (١١٣/٥) .. واستدركه الحاكم (٣٧٨/٤)<sup>(١)</sup> على الشيخين فَوَهُم. ولم ينتبه لذلك الذهبي رحمه الله تعالى".

١٦٩٧ - قال الألباني في «الضعيفة» (٤١٦/٩-٤١٧) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق عن محمد بن طلحة بن يزيد بن زكانة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها مسعود رضي الله عنه قال: لما سَرَقَتْ تِلْكَ الْمَرْأَةُ الْقَطِيفَةَ مِنْ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْظَمْنَا ذَلِكَ، وَكَانَتْ امْرَأَةً مِنْ قُرَيْشٍ، فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَلَّمْنَاهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَحْنُ نَقْدِيهَا بِأَرْبَعِينَ أُوقِيَةً... فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِدَّ النَّاسِ فِي ذَلِكَ قَامَ حَطِييًّا، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا إِكْتَارَكُمْ فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ وَقَعَ عَلَى أُمَّةٍ مِنْ إِمَاءِ اللَّهِ؟ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ نَزَلَتْ بِالَّذِي نَزَلَتْ بِهِ هَذِهِ الْمَرْأَةُ، لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا):

"أخرجه ابن ماجه (١١٣/٢)، والحاكم (٣٧٩/٤-٣٨٠)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! وأقول: كلاً؛ فإن ابن إسحاق مدلس؛ وقد عنعنه. نعم؛ الحديث في "الصحيحين" وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها نحوه، ليس فيه الطرف الأول منه، ولذلك خرّجته هنا. وقد اضطرب في إسناده ومنتنه ابن إسحاق، فرواه هكذا عنه غير واحد. ورواه يزيد بن أبي حبيب عنه عن محمد بن طلحة بن يزيد بن زكانة أن خالته أخت مسعود بن العجماء حدثته: أن أباهما قال لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المخزومية التي سرقت قطيفة: نفيديها بأربعين أوقية... أخرجه أحمد (٤٠٩/٥ و ٣٢٩/٦).

قلت: فاختصر متنه كما ترى، وجعل إسناده عن أخت مسعود بن العجماء؛ مكان أمه عائشة، والاضطراب مما يدل على عدم حفظ الراوي وقلة ضبطه"<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٣/٩-١٣٧٩).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٦/٩-١٧٧-١٣٨٦).

(٣) قلت: قد حكى البخاري هذا الاضطراب، فقال في "التاريخ الكبير" (٤٢١/٧): "روى زهير، ومحمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق عن محمد بن طلحة بن يزيد عن عمته عائشة بنت مسعود عن أبيها. وقال جرير بن حازم: عن ابن إسحاق عن محمد عن أمه عائشة بنت مسعود عن أبيها.

١٦٩٨ - قال الألباني في "الإرواء" (٣٤٧/٧) عند حديث يرويه أبو عاصم الضحّاك بن مخلد الشيباني عن زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنّ صفوان بن أمية أتى النبي ﷺ برجلٍ قد سَرَقَ حُلَّةً له، ثمّ قال: يا رسول الله هَبْهُ لي، فقال رسول الله ﷺ: «فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِينَا بِهِ» بعد أن خرّجه من طرق كثيرة عن صفوان ابن أمية<sup>(١)</sup>:

"أخرجه الدارقطني (٣٧٥)، والحاكم<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. قلت: وهو كما قالوا، ولكنني أتعجبُ منهما كيف لم يصحّحاه على شرط الشيخين؛ فإنه من طريقين عن أبي عاصم الضحّاك بن مخلد الشيباني حدثنا زكريا بن إسحاق. وهذا رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين. وزكريا هذا ثقة اتفاقاً..".

١٦٩٩ - قال الألباني في "الإرواء" (٨٤-٨٣/٨) عند حديث يرويه عبد العزيز بن محمد [الدراوردي] عن يزيد بن حُصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ أُتِيَ بسارقٍ قد سَرَقَ شَمْلَةً، فقالوا: يا رسول الله: إنّ هذا سَرَقَ، فقال رسول الله ﷺ: «ما إخالهُ سَرَقَ». فقال السّارقُ: بلى يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فاقْطَعُوهُ ثُمَّ احْسِمُوهُ، ثُمَّ ائْتُونِي بِهِ...»:

---

وقال ليث: عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن إسحاق عن محمد بن طلحة، أنّ خالته بنت مسعود بن العجماء حدثته عن أبيها". وحكاها - أيضاً - الدارقطني في «العلل» (٣٤٠٦) فقال: "يرويه محمد بن إسحاق، واختلف عنه: فرواه عباد بن العوام، وجريز بن حازم، وسعيد بن يحيى اللخمي، وأحمد بن خالد الوهبي، عن ابن إسحاق عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن أمه عائشة بنت مسعود عن أبيها. وخالفهم محمد بن سلمة، فقال فيه: عن أمه عائشة بنت مسعود عن أبيها. وقال يزيد بن أبي حبيب: عن ابن إسحاق عن محمد بن طلحة، أنّ خالته بنت مسعود بن العجماء حدثته، أنّ أباهما قال لرسول الله ﷺ... فأرسله. والباقون كلهم قالوا: عن أبيها، وأسدوده عن مسعود، والصواب قولهم. وقول محمد بن سلمة: عن أمه عن عائشة، غير محفوظ".

(١) وقال في خاتمة تخرجه: "وجملة القول: أنّ الحديث صحيح الإسناد من بعض طرقه، وهو صحيح قطعاً بمجموعها، وقد صحّحه جماعة، منهم من تقدم ذكره، ومنهم الحافظ محمد بن عبد الهادي، فقد قال في "تنقيح التحقيق" (٣٦٧/٣): "حديث صفوان صحيح، رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٧/٩-١٧٨-١٧٨٧/٨٣٨٧).

"ضعيف. أخرجه الطّحاوي (٩٦/٢)، والدارقطني (٣٣١)، وكذا الحاكم (٣٨١/٤)<sup>(١)</sup>، والبيهقي (٢٧٥/٨ - ٢٧٦) من طرق ثلاث عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي ..  
وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم".

قلت: وهو كما قال، وأقرّه الذهبي. لكن أعلّله الدارقطني بقوله: "ورواه الثوري عن يزيد بن خصيفة مرسلًا، ثم ساق إسناده إليه بذلك. وكذلك رواه الطّحاوي من طريق أخرى عن سفيان به<sup>(٢)</sup>. ثم أخرجه من طريق ابن إسحاق وابن جريج كلاهما عن يزيد بن خصيفة به. فهذا يؤكد أن المرسل هو الصواب<sup>(٣)</sup>، وأنّ وصله وهمّ من الدراوردي؛ فإنه وإن كان ثقة في نفسه، ففي حفظه شيء، قال الحافظ: "صدوق يخطئ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر".

وقال الذهبي في "الميزان": "صدوق، غيره أقوى منه. قال أحمد: إذا حدّث من حفظه يهيم، ليس هو بشيء، وإذا حدّث من كتابه فنعم، وإذا حدّث جاء ببواطيل، وأما ابن المديني فقال: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به .."<sup>(٤)</sup>.

١٧٠٠ - قال الألباني في "الإرواء" (٧٠/٨) عند حديث يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أنّ رجلاً من مُزَيِّنَةِ أُمِّي النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف ترى في حريسة الجبل؟ قال: «هي ومثلها، والنكال ليس في شيء من

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٨/٩-١٧٩/٨٣٨٩).

(٢) وكذا رواه عبد الرزاق في "المصنف" (١٣٥٨٣)، وأبو داود في "المراسيل" (٢٤٤) من طريق سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلًا.

(٣) وصوّبه غير واحد من الأئمة، قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٧٤/٤): "ورجح ابن خزيمة وابن المديني وغير واحد إرساله". وانظر: "السنن الكبرى" للبيهقي (٢٧١/٨).

(٤) وقد اختلف فيه على الدراوردي، فروي عنه مرسلًا أيضاً، قال الدارقطني في "العلل" (١٨٧١):

"يرويه يزيد بن خصيفة عن ابن ثوبان عن أبي هريرة، واختلف عن الدراوردي، فرواه عبد الله بن عبد الوهاب الحجي ويعقوب الدورقي عن الدراوردي متصلاً. وخالفهما سريح بن يونس، وسعيد بن منصور، فروياه عن الدراوردي مرسلًا، لم يذكر فيهما أبا هريرة. وكذلك رواه ابن عيينة، والثوري، وابن جريج، وإسماعيل بن جعفر عن يزيد بن خصيفة مرسلًا. ورواه سيف بن محمد عن الثوري متصلاً. والمرسل أصحّ".

الْمَاشِيَةَ قَطَعُ، إِلَّا مَا آوَاهُ الْمَرَاخُ فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمَجَنِّ فِيهِ الْقَطْعُ، وَمَا لَمْ يَبْلُغْ ثَمَنَ الْمَجَنِّ فِيهِ  
غَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَجَلَدَاتُ نَكَالٍ ..»<sup>(١)</sup>:

"أخرجه النسائي (٢٦١/٢) .. وكذا الحاكم (٣٨٠/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال:

"وهذه سنة تفرّد بها عمرو بن شعيب بن محمد عن جدّه عبد الله بن عمرو بن العاص، إذا  
كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر". ووافقه الذهبي.  
وفيه مبالغة لا تخفى، والحق أنه حسن الحديث<sup>(٣)</sup>، ولذلك قال الترمذي في حديثه هذا:  
"حديث حسن" كما سبقت الإشارة إليه".

١٧٠١ - قال الألباني في "الإرواء" (٨٨/٨) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن يوسف  
بن سعد عن الحارث بن حاطب: (أن رجلاً سرق على عهد رسول الله ﷺ، فأتي به النبي  
ﷺ، فقال: «أفتلوه». فقالوا: إنما سرق. قال: «فأقطعوه». ثم سرق أيضاً فقطع، ثم سرق  
على عهد أبي بكر ﷺ فقطع ..) بعد أن خرّجه من حديث أبي هريرة، ومن حديث جابر  
رضي الله عنهما وصحّحه بمجموع طرقه مع بعض الاختلاف في المتن:

"أخرجه النسائي (٢٦٢/٢)، والحاكم (٣٨٢/٤)<sup>(٤)</sup> ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". قلت [الذهبي]: "بل منكر" .. كذا قال، لم يبيّن وجه  
نكارتة، ولعلّها من جهة متنه لمخالفته لحديث جابر من طريقين<sup>(٥)</sup>، لا سيما وقد خولف

(١) قلت: خرّجه الشيخ من طريق كثيرة عن عمرو بن شعيب، وقال عقب الطريق الثامن - وهو الأخير -: "قلت:  
وهذا إسناد ضعيف إلى عمرو، من أجل سويد بن عبد العزيز، فإنه لين الحديث.

وأما سائر الطرق فكلها صحيحة إلى عمرو بن شعيب. ويشهد له ما أخرجه مالك (٢٢/٨٣١/٢) عن عبد الله بن  
عبد الرحمن بن أبي حسين المكي: أن رسول الله ﷺ قال: (لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريشة) [كذا، وصوابه:  
حريسة] جبل، فإذا آواه المراح أو الجرين، فالقطع فيما يبلغ ثمن المجن). وهذا سند مرسل صحيح، فإنّ عبد الله هذا ثقة،  
محتج به في "الصحيحين" وهو تابعي صغير، روى عن أبي الطفيل الصحابي، وعن التابعين".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (١٧٩/٩-١٨٠/١٨٠-٨٣٩٠).

(٣) قلت: وقد حرّر الشيخ رحمه الله الكلام في إسناد عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في "صحيح أبي داود/الكبير"  
(٢٢٣/١-٢٢٨)، وأحال ثمت على تحرير العلامة أحمد شاکر في تعليقه على "جامع الترمذي" (١٤٠/١-١٤٤).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٨٠/٩-١٨١/٨٣٩٢).

(٥) والظاهر أنّ ذلك لما فيه من الأمر بقتل السارق، ومعارضته لحديث ابن مسعود ﷺ في الصحيحين (لا يحل دم  
امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ..). قال الخطّابي في "معالم السنن" (٣١٣/٣-٣١٤) عند حديث جابر: "قلت هذا في  
بعض إسناده مقال، وقد عارض الحديث الصحيح الذي بإسناده، وهو أنّ النبي ﷺ قال: (لا يحل دم امرئ مسلم

حماد في إسناده، فقال خالد الحذاء: عن يوسف بن يعقوب عن محمد بن حاطب: أنّ الحارث بن حاطب ... فذكر نحوه. أخرجه الطبراني.

ويوسف بن يعقوب هذا لم أعرفه، بخلاف يوسف بن سعد فقد وثقه ابن معين وابن حبان، وقد ذكروا في الرواة عنه عنه خالد الحذاء، فلعل قوله في روايته في "المعجم" .. (ابن يعقوب) تحريف، والله أعلم.

والخلاصة أنّ الحديث من رواية جابر ثابت بمجموع طريقه، وهو في المعنى مثل حديث أبي هريرة فهو على هذا صحيح إن شاء الله تعالى".

١٧٠٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٨٢/٤) عند حديث يرويه شعبة عن يحيى الجابر عن أبي ماجدة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: إني لأذكرُ أوَّلَ رَجُلٍ قَطَعَهُ رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله، أُتِيَ بسارقٍ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ، فكأنما أَسِفَ وَجْهَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وآله، فقالوا: يا رسول الله كأنك كرهتَ قَطْعَهُ. قال: (وما يمنعني؟! لا تكونوا أَعْوَاناً للشيطانِ على أَخيكم. إنه لا ينبغي للإمام إذا انتهى إليه حَدٌّ إلا أن يُقِيمَهُ ..):

"أخرجه أحمد (٤٣٨/١)، والحاكم (٣٨٢-٣٨٣) (١) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". وسكت عنه الذهبي وما يحسن ذلك منه؛ فإنه أوردَ أبا ماجدة هذا في "الميزان" وقال: "لا يعرف، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال البخاري: ضعيف" (٢). لكن الحديث عندي حسن؛ فإنَّ جُلَّهُ قد ثبت مُفَرَّقاً في أحاديث ..".

---

إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنى بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس)، والسارق ليس بواحد من الثلاثة، فالوقوف عن دمه واجب. ولا أعلم أحداً من الفقهاء يبيح دم السارق وإن تكررت منه السرقة مرة بعد أخرى".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٨٢/٩/٨٣٩٤).

(٢) وقال في "الكاشف": "تركوه". ويحيى الجابر لئن الحديث كما في "التقريب".

قلت: وقال علي ابن المديني: "هذا حديث رواه يحيى بن عبد الله الجابر، وهو معروف، عن رجل يكنى أبا ماجد الحنفي. ولا نعلم أحداً روى عن أبي ماجد هذا، إلا يحيى الجابر، فسمعت سفيان بن عيينة، قال: قلت ليحيى الجابر، وامتحنته: من أبو ماجد هذا؟ فقال: شيخ طراً علينا من البصرة. وقد روى أبو ماجد غير حديث منكر".

«علل ابن المديني» (٢٢٩).

١٧٠٣ - قال الألباني في حاشية "التعليقات الرضية على الروضة الندية" (٣٠١/٣) عند حديث يرويه ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه ﷺ مرفوعاً «تَعَاَفُوا الحُدُودَ بَيْنَكُمْ، فما بَلَغني مِنْ حَدٍّ، فَقَدْ وَجَبَ»:

.. وأبو داود (٢٢٣/٢) .. والحاكم (٣٨٣/٤)<sup>(١)</sup>، وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وفيه نظر؛ فإن مداره على ابن جريج عن عمرو بن شعيب، ولم يصرح بسماعه منه عند الجميع، وهو مدلس، كما بيّنه الذهبي نفسه وغيره<sup>(٢)</sup>. ولهذا؛ فقول الحافظ ابن حجر في "الفتح"<sup>(٣)</sup> - فيما نقله الشوكاني (١١٤/٧) -: "وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح؛ ليس بصحيح، ولو كان كذلك لكان الحديث حسناً".

وانظر: التعليق على "هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة" (٤٢٠/٣).

١٧٠٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٥١/٥) عند حديث يرويه محمد بن واسع عن أبي صالح عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (مَنْ سَتَرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فِي الدُّنْيَا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ..) بعد أن خرّجه من "صحيح مسلم" من طريق الأعمش عن أبي صالح به: "أخرجه الحاكم (٣٨٣/٤)<sup>(٤)</sup>، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي!"<sup>(٥)</sup>.

١٧٠٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٥٠/٥) عند حديث يرويه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً (لا يَسْتُرُ عَبْدٌ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ): "رأيت في "صحيح مسلم" (٢١/٨) من هذا الوجه .. واستدركه الحاكم (٣٨٣/٤) - (٣٨٤)<sup>(٦)</sup> على مسلم، فَوَهُم".

١٧٠٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٢٣/٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد الله بن وهب عن إبراهيم بن نسيط عن كعب عن علقمة عن كثيرٍ مولى عقبة بن عامر عن

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٨٢/٩-١٨٣-١٨٣٩٥).

(٢) قلت: بل قد صرح البخاري بأنه لم يسمع من عمرو بن شعيب. كما في «العلل الكبير» للترمذي (١٨٦).

(٣) (٨٧/١٢).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٨٤/٩-١٣٩٨).

(٥) قلت: لم يخرّج البخاري لمحمد بن واسع، ولذلك تعجب الشيخ من تصحيحه على شرط الشيخين.

(٦) وفي طبعة دار المنهاج (١٨٤/٩-١٣٩٩).

عقبة بن عامر<sup>(١)</sup> رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ رَأَى عَوْرَةً فَسَتَرَهَا، كَانَ كَمَنْ اسْتَجَى مَوْءُودَةً مِنْ قَبْرِهَا) بعد أن خرّجه من طريق عبد الله بن المبارك عن إبراهيم بن نشيط عن كعب بن علقمة عن أبي الهيثم [كثير] عن عقبة بن عامر مرفوعاً، وأعلّه بجهالة أبي الهيثم<sup>(٢)</sup>:

"وتابع ابن المبارك عبد الله بن وهب .. إلا أنه لم يذكر فيه (عقبة بن عامر) فلا أدري أسقط ذلك من الناسخ أم هكذا وقعت الرواية عنده؟<sup>(٣)</sup> أخرجه الحاكم (٣٨٤/٤)<sup>(٤)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! وقد علمت أن كثيراً هذا مجهول بشهادة الذهبي نفسه!

وقال ابن شاهين: "حديث غريب من حديث إبراهيم بن نشيط".

قلت: هو ثقة، ولم يتفرّد به كما يأتي، وإنما علة الحديث أبو الهيثم كثير هذا. وقد اضطرب فيه على كعب بن علقمة ..".

١٧٠٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٧/٤-٣٤٨) عند حديث يرويه أسامة بن زيد عن محمد بن المنكدر عن ابن خزيمة بن ثابت عن أبيه خزيمة بن ثابت رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّمَا عَبْدٌ أَصَابَ شَيْئاً مِمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّهُ، كُفِّرَ عَنْهُ ذَلِكَ الذَّنْبُ):

"أخرجه الحاكم (٣٨٨/٤)<sup>(٥)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو حسن فقط؛ لأنّ أسامة بن زيد - وهو الليثي - فيه كلام يسير<sup>(٦)</sup>.

(١) علّق هنا مُحَقِّقُوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "ما بين المعقوفين غير موجود بالتّسخ الخطي، وضبّب الذهبي في "التلخيص" فوق (مولى عقبة بن عامر)، والمثبت من "الإتحاف"، وقد رواه النسائي في "الكبرى" [٧٢٤٢] عن يونس بن عبد الأعلى، وأحمد بن عمرو بن السرح عن ابن وهب به متصلاً بذكر عقبة، وصحّح المصنّف [يعني: الحاكم] إسناده عَقِبَهُ، ولو كان عنده مراسلاً بدون عقبة ما فعل".

(٢) نقل الشيخ قول الذهبي فيه: "لا يعرف". وقول ابن حجر في "التقريب": "مقبول". قلت: وتفرّد بالرواية عنه كعب بن علقمة التنوخي، وقال ابن يونس في "تاريخه" (١٤٤٩): "حديثه معلول". يعني: هذا الحديث.

(٣) انظر التعليقة السابقة.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (١٨٦/٩/٨٤٠١).

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (١٩٤/٩/٨٤٠٦).

(٦) قال الحافظ الذهبي في "الكاشف": "روى مسلم نسخة لابن وهب عن أسامة؛ أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر". وقال الحافظ العسقلاني: "صدوق يهم". لكن قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

وابن خزيمة اسمه عمارة وهو ثقة. نعم، الحديث صحيح، فإنه له شواهد كثيرة في "الصحيحين" وغيرهما..<sup>(١)</sup>.

## كِتَابُ تَعْيِيرِ الرُّؤْيَا

١٧٠٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٣٨/١-٢٣٩) عند حديث يرويه يعلى بن عطاء عن وكيع بن عُدس عن عمّه أبي رزين العُقيلي رضي الله عنه مرفوعاً (رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ، وَهِيَ عَلَى رَجُلٍ طَائِرٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ بِهَا، فَإِذَا حَدَّثَ بِهَا وَقَعَتْ): "أخرجه البخاري في "التاريخ" (١٧٨/٢/٤)، وأبو داود (٥٠٢٠)، والترمذي (٤٥/٢) .. والحاكم (٣٩٠/٤)<sup>(٢)</sup> .. وأحمد (١٠/٤ - ١٣) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. ونقل المناوي في "الفيض" عن صاحب "الاقتراح" أنه قال: "إسناده على شرط مسلم"! وكل ذلك وهم، لاسيما القول الأخير منها؛ فإن وكيع ابن عدس لم يخرج له مسلم شيئاً، ثم هو لم يوثقه أحد غير ابن حبان ولم يرو عنه غير يعلى بن عطاء، ولذلك قال ابن القطان: "مجهول الحال". وقال الذهبي: "لا يعرف"<sup>(٣)</sup>.

١٧٠٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٣٧/١-٢٣٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق يحيى بن جعفر البخاري عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس

---

(١) نعم الحديث صحيح باعتبار شواهد، وأما بهذا الإسناد، فقد تكلم فيه البخاري وضعفه جداً، فقال في "التاريخ الأوسط" (٧١١): "لا تقوم به حجة". وقال الترمذي في "العلل الكبير" (٤١٤): "سألت محمداً -يعني: البخاري- عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث فيه اضطراب، وضعفه محمد جداً". وانظر: "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (٤٩١٠/٧-٤٩١٢).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٠١/٩-٢٠٢/٤١٤/٨).

(٣) قال الشيخ رحمه الله في «الضعيفة» (٥٠١/١١): "والذهبي نفسه لما أورده في "الميزان"؛ قال: "لا يعرف، تفرد عنه يعلى بن عطاء". فهو مجهول العين، وليس مجهول الحال؛ كما قال ابن القطان فيما نقل عنه في "التهذيب".

قلت: وقال ابن حجر: "مقبول". وقال ابن حبان في "المشاهير" (رقم ٩٧٣): "من الأثبات"، وقال الجورقاني في "الأباطيل" (٢٣٢/١): "صدوق صالح الحديث". وصح له الترمذي وابن خزيمة.

والحديث له شواهد صححه الشيخ بها، فانظرها في تنمّة تخريجه، ومنها حديث أنس الآتي هنا بعده.

ابن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ الرُّؤْيَا تَقَعُ عَلَى مَا تُعْبَرُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ رَفَعَ رِجْلَهُ، فَهُوَ يَنْتَظِرُ مَتَى يَضَعُهَا، فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ رُؤْيَا، فَلَا يُحَدِّثُ بِهَا إِلَّا نَاصِحاً أَوْ عَالِماً):

"أخرجه الحاكم (٣٩١/٤)<sup>(١)</sup>، وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وحقهما أن يُضيفا إلى ذلك: "على شرط البخاري"؛ فإنّ رجاله كلهم من رجال الشيخين؛ سوى الراوي له عن عبد الرزاق - وهو يحيى بن جعفر البخاري -؛ فمن شيوخ البخاري وحده. على أنّ في النفس وقفة في تصحيحه؛ لأنّ أبا قلابة قد وُصف بالتدليس وقد عنعنه، فإن كان سمعه من أنس فهو صحيح الإسناد، وإلا فلا"<sup>(٢)</sup>.

١٧١٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٨١/٥) عند حديث يرويه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه: أنّ أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال: يا رسول الله، إني حلّمتُ أنّ رأسي قُطِعَ فأنا أتبعُهُ، فزجرَهُ النبي صلى الله عليه وآله وقال: (لَا تُخْبِرُ بِتَلَعِبِ الشَّيْطَانِ بِكَ فِي الْمَنَامِ):

"أخرجه مسلم (٥٥/٧) والنسائي [في عمل اليوم والليلة] (٩١٢)، واستدركه الحاكم (٣٠٢/٤)<sup>(٣)</sup>، فَوَهُمَّ".

١٧١١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٩٥/٣) عند حديث يرويه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً (إِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ الرُّؤْيَا يَكْرَهُهَا، فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، وَلْيَتَحَوَّلْ عَنْ جَنْبِهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ):

"أخرجه مسلم (٥٢/٦)، وأبو داود (٦٠١/٢ - حلبية) .. والحاكم (٣٩٢/٤)<sup>(٤)</sup> .. من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر. وقال الحاكم:

"صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه". فَوَهُمَّ فِي اسْتِدْرَاكِهِ عَلَى مُسْلِمٍ!".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٠٢/٩-٢٠٣/٢٠٣-٨٤١٦).

(٢) صدق الشيخ رحمه الله في توقّفه؛ فقد أخرجه عبد الرزاق في "مصنّفه" (٢٠٣٥٤) بالإسناد نفسه عن أبي قلابة مرسلًا. لكن إسحاق بن إبراهيم الدَّبْرِي الراوي عن عبد الرزاق في سماعه منه كلام معروف، بخلاف مخالفه هنا يحيى بن جعفر البخاري، فهو ثقة كما في "التقريب". والحديث له شواهد ذكرها الشيخ في تنمّة تخريجها كما ذكرنا في الحديث السابق.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٢١/٢٠٥/٩).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٢٢/٢٠٦/٩).

١٧١٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢١٨/٤) عند حديث يرويه دراج أبو السّمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (أَصْدَقُ الرَّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ):

"أخرجه الترمذي (٤٤/٢ - ٤٥) .. والحاكم (٣٩٢/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد!" ووافقه المناوي، ثم الغماري، ومن قبلهما الذهبي! مع أنه أوردَ دَرَجاً هذا في "الضعفاء" وقال: "ضعفه أبو حاتم، وقال أحمد: أحاديثه مناكير". ولهذا ذكر ابن عدي أنّ هذا الحديث مما أنكر من أحاديث درّاج هذا<sup>(٢)</sup>.

١٧١٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٧٧/٧-١٤٧٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد الله بن صالح عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن عطاء جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعاً (إني رأيتُ في المنام كأنّ جبريلَ عليه السّلام عند رأسي، وميكائيل عند رجليّ، يقول أحدهما لصاحبه: اضرب له مثلاً...) بعد أن خرّجه من جامع الترمذي وتفسير الطبري من طريق قتيبة وحجاج عن الليث به بدون ذكر عطاء فيه:

"وقال الترمذي: "وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله بإسناد أصحّ من هذا؛ هذا حديث مرسل؛ سعيد بن أبي هلال لم يدرك جابر بن عبد الله".

وعلقه البخاري (٧٢٨١/م) عَقِيبَ حديث سعيد بن ميناء عن جابر - الآتي ذكره -.

وقال الحافظ ابن حجر في "النكت الطّرف" (١٨٤/٢) مُعَقِّباً على كلام الترمذي: "قد أخرجه الحاكم في "المستدرک" من طريق أبي صالح كاتب الليث عن الليث؛ فزاد فيه بين سعيد بن أبي هلال وجابر: (عطاء)".

قلت: هو فيه (٣٩٣/٤)<sup>(٣)</sup>، وصححه، ووافقه الذهبي!

ورواية الترمذي - من غير ذكر عطاء - أصحّ؛ لوجوه:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٢٣/٢٠٦/٩).

(٢) ونصّ كلامه في "الكامل" (٤٩٣/٤): "ومما يُنكر من أحاديثه بعض ما ذكرت، وهو قوله: (أصدق الرؤيا بالأسحار)". وقد سبق تحرير رواية درّاج وبيان ضعفها سواء كانت عن أبي الهيثم أو كانت عن غيره، فانظر ذلك في هذا البحث تحت رقمي (٤١٥) و(٩٥٦).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٢٨/٢٠٩-٢٠٨/٩).

**الأول:** أنّ أبا صالح هذا - واسمه عبد الله بن صالح - صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة؛ كما قال الحافظ في "التقريب".

**الثاني:** أنّ اثنين من الثقات - وهما قتيبة والحجاج - كما سبق رَوِيَاهُ عن الليث بدونه!  
**الثالث:** أنّ أبا صالح اضطرب فيه؛ فرواه هكذا - مرة-، وجعله - مرة أخرى- من طريق محمد بن علي بن الحسين عن جابر!

وفوق هذا كله؛ فإنّ أصل الإسناد - عند سائر المخرّجين فيه سعيد بن أبي هلال، وهو **مختلط**<sup>(١)</sup>؛ كما تقدم مرارا في هذه "السلسلة"، و"السلسلة" الأخرى.

ولكن .. للحديث شاهد يقويه، فقد أخرج البخاري (٧٢٨١) من طريق سُلَيْمِ بْنِ حَيَانَ: حدثنا سعيد بن ميناء: حدثنا - أو سمعت - جابر بن عبد الله يقول: (جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إنّ العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: إنّ لصاحبكم هذا مثلاً، قال: فاضربوا له مثلاً ..) ..  
والحديث في "صحيح مسلم" (٦٥/٧) من طريق سليم به ..<sup>(٢)</sup>.

**١٧١٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٥/٣)** عند حديث يرويه الحاكم من طريق هاشم بن القاسم عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً «رأيتُ غنماً كثيرةً سوداً، دَخَلْتُ فِيهَا غَنَمٌ كَثِيرَةٌ بِيضٌ». قالوا: فما أوَلَتْهُ يا رسول الله؟ قال: «العجم، يَشْرِكُونَكُمْ فِي دِينِكُمْ وَأَنْسَابِكُمْ». قالوا: العجمُ يا رسول الله؟ قال: «لو كان الإيمانُ مُعلَّقًا بالثُرَيَّا لَنَالَهُ رِجَالٌ مِنَ الْعَجَمِ، وَأَسْعَدَهُمْ بِهِ النَّاسُ»:  
"أخرجه الحاكم (٣٩٥/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط البخاري"، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قال، لولا أنّ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار تكلم فيه غير واحد من قبل حفظه، وقد أورده الذهبي في "الضعفاء" وقال: "ثقة، قال ابن معين وغيره: في حديثه

(١) قلت: قد بينتُ فيما سبق تحت حديث (١٠٤) حقيقة القول باختلاف سعيد بن أبي هلال، فانظره لزماً.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٦١/٣): "قلت: هذا الحديث أخرجه الترمذي عن قتيبة عن الليث، فلم يذكر في الإسناد عطاء، وقال: إنه منقطع بين سعيد بن أبي هلال، وجابر. وذكره البخاري في كتاب (الاعتصام) تعليقا: عن قتيبة، عقب طريق سعيد بن ميناء، عن جابر".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٣٤/٢١٣/٩).

ضعف". وقال في "الميزان": "صالح الحديث، وقد وثِّق". وقال الحافظ في "التقريب":  
"صدوق يخطئ".

قلت: فَحَسْبُ مثله أَنْ يُحَسِّنَ حديثه، أَمَا الصَّحَّةُ فلا<sup>(١)</sup>.

نعم للحديث شواهد يتقوى بها .. وأما الشَّطْر الثاني من الحديث فهو في "الصحيحين"  
وغيرهما من طرق أخرى عن أبي هريرة نحوه كما تقدم تخريجه قبل هذا".

١٧١٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٧٤/٧-١٧٥) عند حديث يرويه معاوية بن  
صالح عن ربيعة بن يزيد عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ أَعْظَمَ الْفِرْيَةِ أَنْ يَفْتَرِيَ الرَّجُلُ  
عَلَى عَيْنَيْهِ، يَقُولُ: رَأَيْتُ وَمَ يَرَى، أَوْ يَفْتَرِي عَلَى وَالِدَيْهِ، أَوْ يَقُولُ: سَمِعَنِي وَلَمْ يَسْمَعَنِي)  
بعد أن خرَّجه من صحيح البخاري من طريق عبد الواحد بن عبد الله النصرى عن واثلة بن  
الأسقع به نحوه:

"أخرجه ابن حبان في "صحيحه" .. والحاكم (٣٩٨/٤) .. وقال الحاكم:

"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي.

وأقول: إنما هو على شرط مسلم فقط؛ معاوية لم يخرِّج له البخاري في "الصحيح"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) قلت: قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم  
التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

والظاهر أنّ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار اضطرب فيه، فقد رواه عنه هنا هاشم بن القاسم أبو النضر عن زيد بن  
أسلم به موصولاً، وهاشم ثقة ثبت كما في "التقريب"، ورواه عنه إسماعيل بن جعفر في أحاديثه (٤٤٩) عنه عن زيد بن  
أسلم مرسلًا ليس فيه (ابن عمر). وإسماعيل ثقة ثبت أيضاً كما في "التقريب".

(٢) قلت: والحديث له طرق كثيرة عن واثلة، انظرها في تنمة تخريج الشيخ.

## كِتَابُ الطَّبِّ (١)

١٧١٦ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص ١٤٤) عند حديث يرويه أبو الزبير عن جابر مرفوعاً «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرَأَ بِإِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»:

"أخرجه مسلم (٢١/٧)، والحاكم (٤٠١/٤) (٢) مُسْتَدْرَكًا عَلَيْهِ فَوَهْمًا. ووافقه الذهبي".

١٧١٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٠٧/٤) عند حديث يرويه شبيب بن شيبه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً، أَوْ لَمْ يَخْلُقْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ أَوْ خَلَقَ لَهُ دَوَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهَلَهُ مَنْ جَهَلَهُ إِلَّا السَّامَ). قالوا: يا رسول الله وما السَّام؟ قال: (الموتُ):

"أخرجه الحاكم (٤٠١/٤) (٣) .. سكت عليه الحاكم والذهبي. وإسناده ضعيف من أجل شبيب هذا، ففي "التقريب": إنه "صدوق يهم في الحديث" (٤). إلا أن له شواهد .. قد خرجتهما في "غاية المرام" (٢٩٢) فالحديث بشواهد صحیح".

١٧١٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٨٨/١) عند حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: (إِنَّ أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله: (اسْقِهِ الْعَسَلَ). فقال: قد سقيته، فلم يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلّى الله عليه وآله فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ: (صَدَقَ اللَّهُ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ). فذهب فسقاه، فبرأ):

(١) قال الذهبي في "التلخيص": "قد مرَّ كِتَابُ الطَّبِّ فِيْجَمْعَانِ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٦٢/٢٣٤/٩).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٦٣/٢٣٥-٢٣٤/٩).

(٤) واستنكر عليه ابن عدي (٥٠/٥)، والعقيلي (٧٣/٣) حديثه هذا. وخالفه في إسناده عمر بن سعيد بن أبي حسين، فرواه عن عطاء عن أبي هريرة بشطره الأوّل فقط. رواه البخاري (٥٦٧٨) وغيره.

وأشار إلى هذه العلة البرّار، فقال كما في «كشف الأستار» (٣٠١٦): "قال فيه شبيب: عن عطاء عن أبي سعيد. وقال عمر بن سعيد بن أبي حسين: عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلّى الله عليه وآله".

"أخرجه مسلم (٢٦/٧) .. وأخرجه البخاري (١٣٨-١٣٧/١١٥/١٠) بشيء من الاختصار، واستدركه الحاكم (٤٠٢/٤)<sup>(١)</sup> على الشيخين، وأقره الذهبي!!".

١٧١٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣/١٢٠-١٢١) عند حديث يرويه إبراهيم بن طهمان عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (كان سليمان نبي الله عليه السلام إذا قام في مُصَلَّاه رأى شجرةً نابتةً بين يديه، فيقول: ما اسمك؟ فتقول: كذا، فيقول: لأي شيء أنت؟ فتقول: لكذا وكذا. فإن كانت لدواء كُتِبَتْ، وإن كانت لِعَرْسٍ غُرِسَتْ ..):

"أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢٢٨١)، والحاكم (٤/١٩٧-١٩٨ و ٤٠٢)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر من وجهين:

الأول: أنّ عطاء بن السائب كان اختلط، وليس ابن طهمان ممن روى عنه قبل الاختلاط، وقد خالفه جرير فقال: عن عطاء بن السائب به موقوفاً على ابن عباس.

أخرجه الحاكم (٤٢٣/٢) وصححه أيضاً ووافقه الذهبي.

الثاني: أنّ عطاء قد خولف في رفعه، فقد رواه سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير به موقوفاً على ابن عباس أيضاً. أخرجه الحاكم (٤/١٩٨) وابن عساكر من طريق الأحوص بن جواب الضبي: حدثنا عبد الجبار بن عباس الهمداني عن سلمة بن كهيل به.

قلت: وهذا سند صحيح لا علة فيه، وهو يشهد أنّ أصل الحديث موقوف كما رواه جرير عن عطاء، وهو الصواب، وهو الذي رجّحه الحافظ ابن كثير<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٦٤/٢٣٥/٩).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٦٥/٢٣٦-٢٣٥/٩).

(٣) ورجّحه قبله البزار (٢٧٠/١١)، فقال بعد أن خرّجه من طريق ابن طهمان: "حدثنا أحمد بن أبان، قال: حدثنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحوه، ولم يسنده. وهذا الحديث قد رواه جماعة عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً، ولا نعلم أسنده إلا إبراهيم بن طهمان". وانظر ما سبق تحت رقم (١٤٧٦) من هذا البحث. وابن عيينة ممن سمع من عطاء قديماً قبل الاختلاط، وترك حديثه بعد الاختلاط. قال الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (١٨١/٢) في ذكر مَنْ سمع من عطاء بن السائب قبل أن يتغيّر: "ومنهم سفيان بن عيينة، روى الحميدي عن سفيان قال: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قَدْماً فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعته منه فيخلط فيه، فاتقيته واعتزلته.

- وانظر: "الضعيفة" (١٤/١٦٧).

١٧٢٠ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٢٣) عند حديث يرويه زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً (عليكم بالشفاءين: العسل، والقرآن):

"رواه ابن ماجه (٢/رقم ٣٤٥٢)، والحاكم (٤/٢٠٠ و ٤٠٣<sup>(١)</sup>) ..  
وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: وإنما هو على شرط مسلم؛ فإنّ أبا الأحوص - وهو عوف بن مالك الجشمي - لم يحتجّ به البخاري في صحيحه، لكن أبو إسحاق هذا مدلس مع أنه كان اختلط، لكن رواه شعبة عنه عند الخطيب في "تاريخه"، فبقيت علة العننة، مع المخالفة في رفعه، فقد أخرجه الحاكم من طريق وكيع عن سفيان به موقوفاً<sup>(٢)</sup>.

١٧٢١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩/٢٠٠) عند حديث يرويه إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن سمرة بن جندب رضي الله عنهما مرفوعاً «إِنَّ الْحُمَّى قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَأَبْرِدُوهَا عَنْكُمْ بِالْمَاءِ». قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم «إِذَا حُمَّ؛ دَعَا بِقِرْبَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَفْرَغَهَا عَلَى قَرْنِهِ، فَاغْتَسَلَ»:

"أخرجه الأنصاري في "جزئه" (٦/٢)، ومن طريقه الحاكم (٤/٤٠٣-٤٠٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

---

قال أبو داود قال أحمد: "سماع ابن عيينة مقارب - يعني من عطاء بن السائب - سمع بالكوفة".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٢٣٧-٢٣٨/٨٤٦٨).

(٢) وكذا أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١٤٢) من طريق أبي معاوية وابن ثُمير، والحاكم من طريق محمد بن عبيد، ثلاثتهم عن الأعمش عن خيثمة عن الأسود عن عبد الله بن مسعود موقوفاً. ووقع عند الحاكم (عن خيثمة والأسود).

وأخرجه البيهقي في "الكبرى" (٩/٣٤٤) من طريق زيد بن الحباب، ثم قال: "رَفَعَهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ، وَالصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ، وَرَوَاهُ وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ مَوْقُوفًا". ثم رواه من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق به موقوفاً. وإسرائيل من أثبت الناس في جدّه أبي إسحاق. وقال ابن عدي في "الكامل" (٥/١١١): "ولا نحفظه عن وكيع، ولا عن غيره من أصحاب الثوري، إلا موقوفاً". وقال الدارقطني في "العلل" (٥/٣٢٢ - ٣٢٣): "ووقفه يحيى القطان، وأبو حذيفة، عن الثوري، وهو الصحيح". وقال ابن كثير في "تفسيره" (٤/٥٨٤): "وهو - يعني: الموقوف - أشبهه".

وانظر ما سبق تحت رقم (١٤٧٨) من هذا البحث.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٢٣٩/٨٤٧٢).

قلت: كذا قالوا! والحسن مدلس وقد عنعنه، على اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة.  
وإسماعيل بن مسلم - هو أبو إسحاق المكي - وهو ضعيف<sup>(١)</sup>.

١٧٢٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٨٣/٨) عند حديث يرويه سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري عن معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (عليكم بالهلبيج الأسود، فاشربوه؛ فإنه شجرة من شجر الجنة، طعمه مر، وهو شفاء من كل داء):

"قلت: سكت عنه الحاكم<sup>(٢)</sup>، وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: سيف وهما ابن حبان"<sup>(٣)</sup>.  
قلت: هو أسوأ حالاً مما تُفیده هذه العبارة عند ابن حبان وغيره؛ فقد قال ابن حبان في "الضعفاء": "كان شيخاً صالحاً مُتَعَبِّدًا؛ إلا أنه يأتي عن المشاهير بالمناكير، كان ممن يُدخَلُ عليه، إذا سمع المرء حديثه شهد عليه بالوضع". وكذّبه جمع، وقال أحمد: "كان يضع الحديث". والذهبي نفسه قال في "الضعفاء": "قال أحمد وغيره: كذاب".

١٧٢٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٠٦/٧) عند حديث يرويه خالد الحذاء عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن أرقم رضي الله عنه مرفوعاً (تداووا من ذات الجنب بالقسط البحري والزيت):

"أخرجه الترمذي (٩/٢)، والحاكم (٤٠٥/٤)<sup>(٤)</sup> - واللفظ له - .. وقال الترمذي: "حديث حسن غريب صحيح!" وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي، وهو من عجائبه؛ فإنّ الجمهور قد ذهبوا إلى تضعيف ميمون هذا، ولم يخالف فيه غير ابن حبان، ولذلك جزم الحافظ في "التقريب" بضعه!

---

(١) قلت: نقل العقيلي (٢٨١/١-٢٨٢) بإسناده عن أحمد بن حنبل أنه قال في إسماعيل بن مسلم: "عنده عجائب عن الحسن ومحمد بن المنكدر"، ثم ساق له العقيلي هذا الحديث من عجائبه عن الحسن.  
وبه أعلمه البزار في "مسنده" (كشف/٣٠٢٧)، وابن حجر في "الفتح" (١٧٧/١٠)، وأبو زرعة العراقي في "تكملة طرح التثريب" (١٨٨/٨)، والهيتمي في "المجمع" (٩٤/٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٧٣/٢٤٠/٩).

(٣) قلت: هذه العبارة قالها الذهبي في حديث آخر بعد هذا يرويه سيف بن مسكين، فانقل بصر الشيخ إليه. وأما حديثنا هذا فقد قال فيه الذهبي: "قال أحمد وغيره: سيف كذاب"، وهو ما أراده الشيخ من الذهبي رحم الله الجميع.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٧٧/٢٤٢/٩).

على أنه قد اضطرب في متنه: فرواه خالد عنه هكذا. وقال قتادة عنه بلفظ: (أَنَّ النبي ﷺ كان ينعت الزيت والورس من ذات الجنب). أخرجه الترمذي وصححه أيضاً!".

١٧٢٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٠١٦/٧) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - حين قالوا: حَشِينَا أَنَّ الَّذِي بَرَسُولَ اللَّهِ ذَاتِ الْجَنْبِ -: (إِنَّمَا مِنَ الشَّيْطَانِ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُسَلِّطَهُ عَلَيَّ) بعد أَنْ خَرَّجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَائِشَةَ وَصَحَّحَهُ:

"أخرجه الحاكم (٤٠٥/٤)<sup>(١)</sup>، وأحمد (٢٧٤/٦) ..

قلت: وهذا إسناد حسن؛ صرح فيه ابن إسحاق بالتحديث. وقال الحاكم: "هذا حديث على شرط مسلم؛ ووافقه الذهبي! وابن إسحاق إنما أخرج له مسلم متابعه<sup>(٢)</sup>، لكن قد توبع في الطريق الأولى، فهو بهذا الاعتبار على شرط مسلم، والله أعلم"<sup>(٣)</sup>.

١٧٢٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٦٨/٣-٣٦٩) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه محمد بن صالح بن هانئ عن السري بن خزيمة عن أحمد بن يونس عن مسلم بن خالد عن عبد الرحمن بن محمد المدني عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً (إِنَّ الْخَاصِرَةَ عِرْقُ الْكُلَيْبَةِ، إِذَا تَحَرَّكَ آذَى صَاحِبِهَا؛ فَدَاوُوهَا بِالْمَاءِ الْمُحْرَقِ وَالْعَسَلِ):

"قال الحاكم (٤٠٥/٤)<sup>(٤)</sup>: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! وهذا منه عجيب؛ فإن مسلم بن خالد - وهو الزنجي - ضعيف، وقد ساق له الذهبي نفسه في ترجمته من "الميزان" أحاديث كثيرة منكرة، ثم قال: "فهذه الأحاديث وأمثالها يُرَدُّ بِهَا قُوَّةُ الرَّجُلِ وَيُضَعَّفُ".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٧٨/٢٤٢/٩).

(٢) وقد تبه الشيخ على ذلك مراراً، والحاكم نفسه صرح بذلك في "المدخل إلى الصحيح" (١٠٢-١٠١/٤).

(٣) ثم ذكر الشيخ للحديث شاهداً من حديث أسماء بنت عميس، وقال: "وإسناده صحيح؛ كما قال الحافظ في "الفتح". وقال الهيثمي (٣٣/٩): "ورجاله رجال الصحيح".

وأقول: هو على شرط الشيخين. ورواه الطحاوي أيضاً عن عبد الرزاق.

وقد أخرجه البخاري (٤٤٥٨)، ومسلم (٢٤/٧) من طريق أخرى عن عائشة مختصراً ..

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٨٠/٢٤٣/٩).

وفي السند جماعة آخرون لم أعرفهم: محمد بن صالح بن هانئ شيخ الحاكم، وشيخه السري بن خزيمة<sup>(١)</sup> .. وعبد الرحمن بن خالد المدني لم أعرفه أيضاً، وفي طبقة عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي المصري روى عن الزهري وعنه الليث وغيره، وهو ثقة من رجال الشيخين، لكنه مصري والمترجم مدني. والله أعلم.

ثم رأيته عند أبي نعيم في "الطب" (٢/٢/٢) من طريق مسلم بن خالد عن عبد الرحيم بن يحيى المدني عن ابن شهاب به. وعبد الرحيم بن يحيى لم أعرفه أيضاً. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

- وقال في "الضعيفة" (٥٦٨/٦) عند الحديث السابق:

"أخرجه الحاكم (٤٠٥/٤) .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وهذا منه عجيب؛ فإنه قد أورد مسلم بن خالد هذا - وهو الزنجي - في كتابه "الضعفاء والمتروكين" وقال: "قال البخاري وأبو زرة: منكر الحديث".

وعبد الرحمن بن محمد المدني؛ الظاهر أنه الأنصاري، قال الذهبي أيضاً في "الميزان": "قال البخاري: روى عنه الواقدي عجائب، وقواه ابن حبان".

١٧٢٦ - قال الألباني في "الإرواء" (٣١٢/٨) عند حديث يرويه يحيى بن سعيد عن المشتمل عن عمرو بن سليم المزني عن رافع بن عمرو المزني رضي الله عنه مرفوعاً «الشجرة والعجوة من الجنة»: من الجنة»:

"أخرجه أحمد، والحاكم (٤٠٦/٤)<sup>(٣)</sup> وقال: "صحيح الإسناد على شرط مسلم".

(١) قلت: محمد بن صالح قد عرفه الشيخ في "الصحيحة" (٨١٩/٦) فقال في الحاشية: "ثم وجدت في بعض كتاباتي على "المستدرک" أنه مترجم في "الطبقات الكبرى" للسبكي (١٦٤/٢)، وأن ابن كثير وثقه في "تاريخه" (٢٢٥/١١). وكذا السري بن خزيمة عرفه الشيخ فيما بعد فقال في "الصحيحة" (٢٤٨/٢): "ثم رأيت ابن حبان قد ذكره في "الثقات" (٣٠٢/٨) وقال: "مستقيم الحديث". وله ترجمة جيدة في "سير الذهبي" (٩٨/٤)، ووصفه بـ "الإمام الحافظ الحجة". وذكر عن الحاكم أنه قال: "هو شيخ فوق الثقة".

(٢) ورواه الطبراني في "الأوسط" (١١٣) من طريق يحيى بن بكير عن الزنجي، فقال: (عن عبد الرحمن بن عمر) به. ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٥٧١/٣) من طريق أحمد بن محمد القواس عن الزنجي، فقال: (عن عبد الرحيم بن عمر) به، وقال العقيلي فيه: "حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به".

قلت: وهذا اضطراب ظاهر من الزنجي. وحكم بنكارتة أبو حاتم الرازي، فقال كما في "العلل" لابنه (٥٦٩/٥): "لم أزل ألتمس هذا الحديث، وهو حديث منكر".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٨٤٨٥/٢٤٦-٢٤٥/٩).

كذا قال! وسكت عنه الذهبي، والمشمعل لم يخرج له مسلم<sup>(١)</sup>.

١٧٢٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٤٦١) عند حديث يرويه طالب بن حُجَيْر عن هُوذَةَ بن عبد الله عن جدّه مَزِيدَةَ مرفوعاً، وفيه قصّة «هذا البرّيُّ، وهو خَيْرُ ثَمُورِكُمْ، وهو دَوَاءٌ لا داءَ فِيهِ»<sup>(٢)</sup>:

"أخرجه الحكيم الترمذي، والطبراني، والحاكم (٤/٤٠٦-٤٠٧) (٣)، وسكت عنه، وكذا الذهبي.

قلت: وسنده ضعيف، هود هذا [هو هُوذَةَ بن عبد الله] قال في "الميزان":  
"لا يكاد يعرف، تفرد عنه طالب بن حجير"<sup>(٤)</sup>.

١٧٢٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/١٢٨) عند حديث يرويه فليح بن سليمان عن أيوب بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن يعقوب بن أبي يعقوب عن أمّ المنذر بنت قيس الأنصارية رضي الله عنها قالت: دخل عليّ رسولُ الله ﷺ ومعه عليٌّ وهو ناقةٌ.. ثم صنعتُ لهم سِلْقاً وشعيراً، فقال النبي ﷺ: (مَنْ هَذَا أَصِيبِ الْآنَ يَا عَلِيُّ):  
"رواه أبو داود (٣٨٥٦)، والترمذي (٢/٢، ٣)، وابن ماجه (٢٤٤٢)، وأحمد (٦/٣٦٤) .. وقال الترمذي: "حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث فليح".

(١) وكذا عمرو بن سُليم لم يخرج له مسلم. وقد خرّجه الحاكم قبل في "الأطعمة" و"الطّبّ الأوّل" وصحّح إسناده فحسب. قلت: والحديث أعلّه الشيخ هنا باضطراب راويه المشمعل - وهو ثقة - في متنه، فرواه عنه عبد الرحمن بن مهدي بلفظ (الصخرة)، ورواه عنه يحيى بن سعيد كما رأيت هنا عند الحاكم بلفظ (الشجرة)، ورواه عنه عبد الصمد بن عبد الوارث وتردد في لفظة بين (الشجرة) و(الصخرة) .. ثم ختم الشيخ بحثه بقوله: "وكلّ هؤلاء الرواة عن المشمعل ثقات حفاظ، وقد اختلفوا عليه في هذه اللفظة، وذلك يدل على أنه لم يكن قد حفظها، فكان يضطرب فيها فتارة يقول (الصخرة) وتارة (الشجرة) وتارة يتردّد بينهما ويشكّ. والاضطراب دليل ضعف الحديث كما هو مقرر في المصطلح. والله أعلم".

وقوله: (والعجوة من الجنة) صحيح، ورد من حديث أبي هريرة، ومن حديث جابر، ومن حديث أنس، ومن حديث بُريدة، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث عمرو بن حُرَيْث.

(٢) قال الشيخ في مطلع تحريجه: "روي من حديث بريدة بن الحصيب، وأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، ومزينة جدّ هود بن عبد الله، وعليّ بن أبي طالب، وبعض وفد عبد القيس".

قلت: حديث أبي سعيد الخدري قد سبق في بحثنا هذا تحت رقم (١٤٨١).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٢٤٦-٢٤٧/٨٤٨٦).

(٤) وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

قلت: وهو مختلف فيه، وقد ضعفه جماعة، ومشاه بعضهم، واحتج به الشيخان في "صحيحيهما"، والراجح عندنا أنه صدوق في نفسه، وأنه يخطئ أحياناً، فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يتبين خطؤه. وقد أخرج حديثه هذا الحاكم في "المستدرک" (٤/٤٠٧)<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وإنما هو حسن فقط كما قال الترمذي. والله أعلم<sup>(٢)</sup>. وانظر: حاشية "مختصر الشمائل المحمدية" (ص ١٠٢).

١٧٢٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٢٢/٢) عند حديث يرويه عاصم بن عمر بن قتادة: أنّ جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عادَ الْمُفَنِّعَ، ثم قال: لا أَخْرُجُ حتى تَحْتَجِمَ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إِنَّ فِيهِ شِفَاءً):

"أخرجه البخاري (١٠/١٢٤)، ومسلم (٧/٢١)، والحاكم (٤/٢٠٨ و ٤٠٩)<sup>(٣)</sup>.. وقد استدركه الحاكم على الشيخين فَوَهَمَ". وانظر: "الصحيحة" (١/٤٩٠).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٢٤٧/٨٤٨٧).

(٢) سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

قلت: ومدار هذا الحديث على فليح بن سليمان، والذي استقرّ عليه عمل الشيخ رحمه الله في تخارجه تضعيفه، وتضعيف ما انفرد به من الأحاديث، فمن ذلك قوله في "الصحيحة" (٧/٧٨) - وهذا الجزء من آخر ما كتبه الشيخ وخرّجه -: "فليح هذا فيه كلام من جهة حفظه، ولذلك لم يزد الذهبي في "الكاشف" على قوله فيه: "قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي". وقال الحافظ: "صدوق كثير الخطأ". وقد تفرّد - فيما علمت - بجملة نسيانه ﷺ لساعة الإجابة يوم الجمعة، ولذلك كنت خرجتها في "الضعيفة" (١١٧٧).

ومن ذلك قوله في "الضعيفة" (١٣/١٠٢٥) - وهذا الجزء من آخر ما كتبه الشيخ وخرّجه -:

"قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات، إلا أنّ فليحاً سيئ الحفظ كثير الخطأ - كما في "التقريب" -، فقول الهيتمي في "المجمع" (٣/٢٦١): "رواه البزار ورجاله ثقات رجال الصحيح". فهذا غير صحيح لما علمت، ولذلك تعقبه الحافظ في "مختصر الزوائد" بقوله (١/٤٥٩): "قلت: فليح لا يمتحج بما تفرّد به". وانظر: "الضعيفة" (٩/٣٢٤)، و(١٤/١٠٣١، ١٠٣٨، و١٠٤٣).

وقد ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وأبو زرعة الرازي. ووثقه الدارقطني في رواية، وقال في رواية أخرى: يختلفون فيه، وليس به بأس. وقال ابن عدي: "وهو عندي لا بأس به".

وضعّف حديثه هذا الشيخ شعيب ومن معه في حاشيتهم على "سنن ابن ماجه" (٢٤٤٢)، وعلى "مسند أحمد" (٢٧٠٥١).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٢٥٢/٨٤٩٦).

١٧٣٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٨/٢) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن أبا هند، حجّم النبي صلى الله عليه وآله بوجٍّ من وجعٍ كان به، وقال: (إن كان في شيءٍ مما تداؤون به من خيرٍ، فالحجامة):

"أخرجه أبو داود (١٥١/٢) .. والحاكم (٤١٠/٤) (١) ..

وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر؛ فإنّ محمد بن عمرو إنما أخرج له مسلم متابعه، وهو حسن الحديث (٢) .. وله شاهد مضى برقم (٢٤٥) (٣).

١٧٣١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٥٦-٣٥٥/٢) عند حديث يرويه إبراهيم بن المنذر الحزامي عن محمد بن العلاء [النّبقي] عن خاله الوليد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جدّه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه مرفوعاً (لا تُكْرَهُوا مَرَضًاكُمْ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُطْعِمُهُمْ وَيَسْقِيهِمْ) (٤):

"أخرجه الحاكم (٤١٠/٤) (٥) وقال: "صحيح الإسناد، رواه كلهم مدنيون، وعندنا فيه حديث مالك عن نافع الذي تفرد به محمد بن محمد (٦) بن الوليد اليشكري عنه".

قلت: كذا قال! ووافقه الذهبي! وهو عجّبٌ منهما؛ فإنّ ما بين عبد الرحمن بن عوف والحزامي لم أجد من ترجمهم.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٥/٩-٢٥٦/٨٥٠١).

(٢) وقد صرح بذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠).

قلت: والحديث أصله الدارقطني بالإرسال، فقال: "يرويه محمد بن عمرو واختلف عنه:

فرواه حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة. وغيره يرويه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة مرسلًا، والمرسل أشبهه. قيل: من يقدم في حديث محمد بن عمرو؟ قال: إسماعيل بن جعفر". "العلل" (١٧٦٦).

(٣) وهو حديث جابر رضي الله عنه المتقدم هنا قبل هذا، وهو في الصحيحين، ولفظه في أحد طريقه: (إن كان في شيء من أدويتكم خير ففي شرطة محجم ..). وله شاهد أيضاً من حديث أنس بن مالك عند البخاري (٥٦٩٦)، ومسلم (١٥٧٧)، ولفظه: (إن أمثل ما تداويتم به الحجامة والقسط البخرى). وله شواهد أخرى عند أحمد وغيره.

(٤) قال الشيخ في مطلع تحريجه: "روي من حديث عقبة بن عامر الجهني، وعبد الرحمن بن عوف، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله". وحسنه الحافظ ابن حجر لشواهده، فيما نقله عنه ابن علان في "الفتوحات الربانية" (٩٠/٤).

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٢٥٦/٩-٢٥٧/٨٥٠٣).

(٦) علق الشيخ هنا بقوله: كذا الأصل، ولعل الصواب: (محمد بن عمر بن الوليد) كما يأتي في أعلى (ص ٣٥٧).

وقوله: "الوليد بن عبد الرحمن بن عوف" كأنه نُسب إلى جدّه ولم أدر اسم والد الوليد، وقد ذكر الحافظ في ترجمة عبد الرحمن بن عوف أنه "روى عنه أولاده: إبراهيم وحמיד وعمر ومصعب وأبو سلمة".

وقد راجعتُ ترجمة الوليد منسوبةً إلى كلِّ من هؤلاء الخمسة في "الجرح والتعديل" وغيره فلم أعرّض عليه. والله أعلم<sup>(١)</sup>. وأما قوله (يعني: الحاكم): "وعندنا فيه... الخ؛ فيعني الحديث الآتي، ومما سترى في تخريجه يتبيّن لك أنّ قوله: "تفرّد به اليشكري" إنما هو على مبلغ علمه؛ وإلا فقد تابعه جمعٌ كما يأتي".

١٧٣٢ - قال الألباني في "غاية المرام" (ص٣٦) عند حديث يرويه الثوري وشعبة عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إنّ الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرّم عليكم»:

"أخرجه البخاري معلقاً مجزوماً.. وقد وصله الإمام أحمد في "الأشربة" .. والحاكم (٢١٨/٤) .. من طريق أبي وائل .. وإسناده صحيح على شرط الشيخين كما قال الحافظ في "الفتح" (٦٩/١٠) .. وذكر الحاكم في مكان آخر (٤١٠/٤)<sup>(٢)</sup> أنّ الشيخين اتّفقا على إخراجِه! ووافقه الذهبي. وذلك من أوهامهما".

---

(١) قلت: قد جاء التصريح باسم والده عند البزار (١٠١٠)، والطبراني في "الأوسط" (٩٠٩٣)، وأبو نعيم في "الطبّ" (٧٠٩) فقد خرّجوا الحديث من طريق محمد بن العلاء، قال: نا الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جدّه .. فسماه إبراهيم. وصرّح بذلك ابن ماكولا في "الإكمال" (٢٥٥/٧)، فذكر في باب نبقة: "أما نبقة بالقاف، فهو محمد بن العلاء بن الحسين بن عبد الله بن أبي نبقة عن خاله الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف". والحمد لله أولاً وآخراً.

ثم وجدتُ الحافظ ابن حجرٍ قد خرّج الحديث بإسناده في "نتائج الأفكار" (٢٤٠/٤)، وفيه: محمد بن العلاء عن الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جدّه .. هذا حديث غريب من هذا الوجه.

ثم قال الحافظ متعباً بالحاكم: "وأما تصحيحه ففيه نظر؛ فإنّ الوليد لم يترجم له البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا غيرهما ممن صنّف في الثقات ولا الضعفاء، ولم نجد عنه راوياً إلا محمد بن العلاء، وهو شيخ مستور، روى عنه جماعة من المدنيين والغرباء، ولم أر من أفرد له ترجمة إلا الدارقطني في ذيله على تاريخ البخاري، ولم يزد في ترجمته على ما في هذا الحديث .."

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٥٠٤/٢٥٧/٩).

## كِتَابُ الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ

١٧٣٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦١/٦) عند حديث يرويه سفيان عن معبد بن خالد عن عبد الله بن شدّاد عن عائشة رضي الله عنها قالت: (أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُسْتَرْقِيَ مِنَ الْعَيْنِ):

"أخرجه مسلم. ورواه ابن ماجه (٣٥٦/٢) والحاكم (٤١٢/٤)<sup>(١)</sup> وأحمد (٦٣/٦ و ١٣٨) من هذا الوجه نحوه. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي، وقد وهما في استدراكهما على مسلم، وكذا في استدراكهما على البخاري، فقد وجدته عنده أيضاً من هذا الوجه (١٠٠/١٦٤)".

١٧٣٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٣٥/٤) عند حديث يرويه عثمان بن حكيم عن جدّته الرّباب عن سهل بن حنيف رضي الله عنه قال: مَرَرْنَا بِسَيْلٍ فَدَخَلْتُ، فَاغْتَسَلْتُ فِيهِ، فَخَرَجْتُ مَحْمُومًا، فَنُيِّمِي ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مُرُوا أَبَا ثَابِتٍ يَتَعَوَّذُ». قال: فقلت: يا سَيِّدِي، والرُّقَى صَالِحَةٌ؟ فقال: «لَا رُقَى إِلَّا فِي نَفْسٍ أَوْ حُمَةٍ أَوْ لَدَغَةٍ»:

"أخرجه أبو داود (١٥٤/٢)، والحاكم (٤١٣/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وفيه نظر؛ فإنّ عثمان بن حكيم وجدّته الرّباب غير مشهورين بالعدالة، وهما من المقبولين عند الحافظ في "تقريبه"، وذلك عند المتابعة، كما نصّ عليه في المقدمة<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦٣/٩-٢٦٤/٩) (٨٥١١/٢٦٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٦٦/٩) (٨٥١٤/٢٦٦).

(٣) قلت: أما الرّباب، فالأمر كما قال الشيخ، فهي مقبولة عند الحافظ في "التقريب"، وصرّح الذهبي في "الميزان" بأنّها مجهولة، فقد تفرّد بالرواية عنها عثمان بن حكيم بن عبّاد، ولم يوثقها أحد.

وأما حفيدها عثمان بن حكيم -وهو ابن عبّاد بن حنيف - فهو ثقة عند الحافظ، خرّج له مسلم والبخاري تعليقياً، وباقي الأربعة. فلعلّ الشيخ انتقل بصره إلى ترجمة عثمان بن حكيم بن ذبيان الذي قبل هذا عند الحافظ، وقال فيه: "مقبول". وقد وردت قصّة اغتسال سهل بن حنيف من إصابته بالعين من طرف عامر بن ربيعة من طريق آخر صحيح يعضد هذه الرواية عند مالك في "موطئه" (٩٣٨ / ٢ و ٩٣٩)، وابن ماجه (٣٥٠٩)، والنسائي في "الكبرى" (٧٥٧١) و (٧٥٧٢)، وأحمد (١٥٩٨٠).

وقد توبعا على الشَّطْر الثاني منه، فانظر "المشكاة" (٤٥٥٧ - ٤٥٥٩) (١).  
**١٧٣٥ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّوَاة" للحافظ ابن حجر (٢٨٠/٤) عند**  
**حديث يرويه شريك عن العباس بن ذَرِيح عن عامرٍ عن أنس بن مالك مرفوعاً (لا رُقِيَةَ إِلَّا**  
**من عَيْنٍ، أو حُمَّةٍ، أو دَمٍ يَرَقاً):**  
**"وإسناده ضعيف؛ فيه شريك - وهو ابن عبد الله القاضي.**  
**ومن طريقه: أخرجه الطبراني .. والحاكم (٤١٣/٤) (٢) وصحَّحه على شرط مسلم! (٣).**

ويشهد للمرفوع منه حديث عائشة في الصحيحين الذي تقدّم هنا قبل هذا، وحديث عائشة أيضاً عند البخاري (٥٧٤١) بلفظ: (رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّقِيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَّةٍ) وحديث أنس عند مسلم (٢١٩٦) بلفظ: (رَخَّصَ فِي الْحَمَةِ وَالنَّمْلَةَ وَالْعَيْنَ).

(١) قلت: وقد وردت قصّة اغتسال سهّل بن حنيف من إصابته بالعين من طرف عامر بن ربيعة من طريق آخر صحيح يعضد هذه الرواية عند مالك في "موطئه" (٩٣٨/٢ و ٩٣٩)، وابن ماجه (٣٥٠٩)، والنسائي في "الكبرى" (٧٥٧١) و (٧٥٧٢)، وأحمد (١٥٩٨٠).

ويشهد للشطر الثاني من الحديث كما أشار الشيخ: حديث عائشة في الصحيحين الذي تقدّم هنا قبل هذا، وحديث عائشة أيضاً عند البخاري (٥٧٤١) بلفظ: (رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّقِيَةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَّةٍ) وحديث أنس عند مسلم (٢١٩٦) بلفظ: (رَخَّصَ فِي الْحَمَةِ وَالنَّمْلَةَ وَالْعَيْنَ). والحديث صحَّحه كلّهُ بشواهد الشيخ شعيب رحمه الله في تعليقه على "سنن أبي داود" (٣٦/٦)، وفي تعليقه هو ومن معه على "مسند أحمد" (٣٥٢/٢٥).  
(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٥١٥/٢٦٦/٩).

(٣) شريك بن عبد الله القاضي ضعيف، وليس من رجال مسلم الذين احتجّ بهم.  
قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٣٧٣/٢) أنّ مسلماً أخرج له في الشواهد. وقد تعقّب الشيخ الحاكم في هذا عدّة مرّات.  
قلت: وعباس بن ذَرِيح ثقة لكن لم يخرّج له مسلم.

والحديث صحيح دون قوله: (أو دم لا يرقاً)، وهذا إسناد وهم فيه شريك، فجعله من مسند أنس بن مالك، واختلف عنه أيضاً في وصله وإرساله، قال أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه في "العلل" (٣٣١/٦): "لا معنى لذكر أنس فيه، لأنّ الحفاظ يُرسلونه من حديث شريك، إلا أن يكون هذا من شريك".

والحديث محفوظ مشهور من حديث عمران بن حصين، قال المزني في "تحفة الأشراف" (٧٧/٢): «ورواه غير واحد عن حصين عن الشعبي عن عمران بن حصين. وهو المحفوظ». وخرّجه البخاري في "صحيحه" من حديث عمران بن حصين موقوفاً عليه، ومسلم من حديث بريدة بن الحصيب موقوفاً عليه.

قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٥٦/١٠): «كذا رواه محمد بن فضيل عن حصين موقوفاً، ووافقه هشيم وشعبة عن حصين على وقفه، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم، ورواية شعبة عند الترمذي تعليقا، ووصلها ابن أبي شيبه، ولكن قالوا: (عن بريدة) بدل (عمران بن حصين)، وخالف الجميع مالك بن مغول عن حصين، فرواه مرفوعاً، وقال:

١٧٣٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥١٢/٧) عند حديث يرويه يوسف بن عطية عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصابه رَمْدٌ أو أحدًا من أهله وأصحابه، دعا بهؤلاء الكلمات: «اللهم متعني ببصري، واجعله الوارث، وأرني في العدو ثأري، وانصُرني على من ظلمني»:

"أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" .. والحاكم (٤١٤/٤)<sup>(١)</sup>، وسكت عنه! وقال الذهبي: "فيه ضعيفان".

قلت: بل الأول: وهو يوسف بن عطية: متروك، وهما اثنان؛ هذا أحدهما وهو البصري، والآخر: الكوفي، وهو متروك أيضاً، ولعله شرٌّ منه؛ فقد كذبه بعضهم، وهما من طبقة واحدة، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الخلط بينهما".

- وقال في "الضعيفة" (١٩٢/٩-١٩٣) عند الحديث السابق:

"أخرجه ابن السني (٥٥٩)، والحاكم (٤١٣-٤١٤) ..

قلت: سكت عليه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: فيه ضعيفان".

وأقول: أحدهما ضعيف جداً، وهو يوسف بن عطية، وهو الصّقار البصري؛ قال الحافظ: "متروك"<sup>(٢)</sup>.

١٧٣٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (١١٦٤/٦) عند حديث يرويه الحاكم من طريق محمد بن مسلمة الكوفي عن الأعمش عن عمرو بن مَرّة عن يحيى بن الجزار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زينب امرأة عبد الله: أنها أصابها حُمرةٌ في وجهها، فدخلت عليها عجوزٌ، فرقتها في حَيْطٍ، فعَلَّقَتْهُ عليها، فدخَلَ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه، فرأه عليها .. فمَدَّ يَدَهُ فَقَطَعَهَا .. ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدّثنا: (إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتَّوَلَّاةَ شِرْكَ) بعد أن خرّجه من طريق

(عن عمران بن حصين)، أخرجه أحمد وأبو داود، وكذا قال ابن عيينة: (عن حصين) .. واختلف فيه على الشعبي اختلافاً آخر: فأخرجه أبو داود من طريق العباس بن ذريح - بمعجمة وراء، وآخره مهملة، بوزن عظيم - فقال: (عن الشعبي عن أنس) ورفع، وشدّ العباس بذلك. والمخفوظ: رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه، وهل هو عن عمران أو بريدة؟ والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعاً". اهـ.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٥١٦/٢٦٧/٩).

(٢) قلت: والضعيف الثاني هو يزيد بن أبان الرقاشي، قال فيه الحافظ في "التقريب": "زاهد ضعيف".

أبي معاوية عن الأعمش به، إلا أنه قال (ابن أخي زينب) بدل (عبد الله بن عتبة). ومن طريق عبد الله بن بشر، فقال في إسناده: عن (ابن أخت زينب) بدل (ابن أخي زينب)<sup>(١)</sup>: "وخالفهما محمد بن مسلمة الكوفي، فجعل عبد الله بن عتبة بن مسعود، مكان ابن أخي أو أخت زينب. أخرجه الحاكم (٤/٤١٧-٤١٨)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح الإسناد على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! وهذا من أوهامهما؛ فإنّ يحيى بن الجزار ليس من رجال البخاري مطلقاً، ومحمد بن مسلمة الكوفي لم نجد له ذكراً في كتب الرجال<sup>(٣)</sup>، بل ولم يذكره المزي في الرواة عن الأعمش، ولا في شيوخ الراوي عنه: موسى بن أعين، فكيف يكون إسناده على شرط الشيخين، بل كيف يكون صحيحاً؟! بل إنّ إسناده منكر لمخالفته لأبي معاوية وعبد الله بن بشر، وهما ثقتان".

---

(١) وكان الشيخ قد خرّجه قبل ذلك من طريق آخر عن ابن مسعود وصحّحه، فانظر تنمة تخريجه.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٢٧٥-٢٧٦/٢٧٦-٨٥٣٤).

(٣) قلت: محمد بن سلمة الكوفي ويقال: البناني صاحب الأعمش، ترجم له ابن أبي حاتم في "المرح" (٧/٢٧٦) فقال: "محمد بن سلمة الكوفي صاحب الأعمش، روى عن الأعمش، روى عنه موسى بن أعين، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: هو شيخ لا أعرفه، وحديثه ليس بمنكر".

وترجم له ابن حبان في "المجروحين" (٢/٢٦٦) وقال: "يروى عن الأعمش ما ليس من حديثه، لا تحلّ الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار، ولا الاحتجاج به بحال".

## كِتَابُ الْفِتَنِ

١٧٣٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٦٨/٢-٢٦٩) عند حديث يرويه الوليد بن المغيرة عن عبد الله بن بشر الغنوي عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً (لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، وَلَنِعْمَ الْأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ):

"رواه أحمد وابنه في زوائده (٢٣٥/٤) .. والبخاري في "التاريخ الصغير" (ص ١٣٩) .. والحاكم (٤٢٢/٤)<sup>(١)</sup>، والخطيب في "التلخيص" (ق ١/٩١) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي ..

وعبد الله بن بشر الغنوي لم أجد من ترجمه، وإنما ترجموا لِسَمِيَّهِ (عبد الله بن بشر الخثعمي)، وهذا أورده ابن حبان في "ثقات أتباع التابعين" وقال (١٥٠/٢): "من أهل الكوفة، يروي عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير، روى عنه شعبة والثوري". وأخرج له الترمذي والنسائي.

فهو متأخر عن الغنوي هذا فليس به، ومن الغريب أنّ الإمام أحمد أورد الحديث في مسند "بشر بن سحيم" مشيراً بذلك إلى أنه هو بشر الغنوي في هذا الحديث، ولم أجد من وافقه على ذلك، والله أعلم<sup>(٢)</sup>. وكذلك وقع في روايته (عبد الله بن بشر الخثعمي) بينما وقع عند الآخرين (الغنوي).

ثم رجعت إلى "تعجيل المنفعة" للحافظ ابن حجر فرأيت ترجم لعبد الله بن بشر الغنوي هذا ترجمة طويلة وذكر الاختلاف في نسبه وفي اسمه أيضاً، وحكى أقوال المحدثين في ذلك ثم جنح إلى أنه غير الخثعمي الثقة الذي أخرج له الترمذي والنسائي، وأنه وثقه ابن حبان وحده، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٧/٩-٢٨٨-٢٨٩/٤٤٤).

(٢) قلت: كأنّ ذلك وقع في بعض نسخ المسند وبعض طبعاته، وإلا فقد وقع الحديث في طبعتي الرسالة والمكنز - وهما أتقن الطبعات - تحت مسند بشر الخثعمي، وكذلك أورده الحافظ ابن حجر في "إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي" (١/٦٣٤) تحت عنوان: "ومن مسند أبي عبد الله بشر الخثعمي".

(٣) وقال علي بن المديني: "مجهول". نقله عنه بإسناده ابن عساكر في "تاريخه" (٣٦/٥٨).

وجملة القول أنّ الحديث لم يصحّ عندي لعدم الاطمئنان إلى توثيق ابن حبان للغنوي هذا، وهو غير الخثعمي كما مال إليه العسقلاني، والله أعلم".

١٧٣٩ - قال الألباني في "تخريج أحاديث مشكلة الفقر" (ص ٧٥) عند حديث يرويه عبد الرزاق عن معمر عن ابن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أنّ النبي ﷺ قال لكعب بن عُجْرَةَ: «أَعَاذَكَ اللَّهُ يَا كَعْبُ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ ..» بعد أن خرّجه من طريق طارق بن شهاب عن كعب بن عجرة:

"وله طريق أخرى عند ابن حبان (١٥٦٩)، والحاكم (٤٢٢/٤)<sup>(١)</sup>، وأحمد (١٩٩/٣) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: بل هو على شرط مسلم، رجاله رجال مسلم<sup>(٢)</sup>.

١٧٤٠ - قال الألباني في "الإرواء" (١٠١/٨-١٠٢) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصّامت عن أبي ذرّ ﷺ مرفوعاً (يا أبا ذرّ، كيف تَصْنَعُ إِذَا جَاعَ النَّاسُ، حَتَّى لَا تَسْتَطِيعَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَسْجِدِكَ إِلَى فِرَاشِكَ، وَلَا مِنْ فِرَاشِكَ إِلَى مَسْجِدِكَ؟ ...) <sup>(٣)</sup> بعد أن خرّجه من طريق حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن المشعّث بن طريف عن عبد الله بن الصّامت عن أبي ذرّ به بزيادة رجلٍ في الإسناد.

"وقال أبو داود: "لم يذكر المشعّث في هذا الحديث غير حماد بن زيد".

قال الحافظ في "التهذيب": "وقد رواه جعفر بن سليمان وغير واحد عن أبي عمران عن عبد الله بن الصّامت نفسه ..".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٨٩/٩-٢٩٠/٢٩٠-٨٥٤٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "الأمالي المطلقة" (ص ٢١٤): "هذا حديث صحيح، وابن خثيم حسن الحديث، وأصل هذا الحديث قد وقع لنا في رواية كعب بن عجرة نفسه، وهو شاهد قويّ بهذا الطريق، وباقيه وقع مفرقاً في عدة أحاديث من غير هذا الوجه". وقال الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين" (رقم ٢٤٥): "هذا حديث حسن. وإن كان ابن معين يقول: إنّ حديث عبد الرحمن بن سابط عن جابر مرسل، كما في "تهذيب التهذيب"، فقد أثبت له ابن أبي حاتم السّماع من جابر، والمثبت مقدم على النافي. وابن خثيم هو عبد الله بن عثمان بن خثيم، حسن الحديث".

قلت: لم يخرّج مسلم لعبد الرحمن بن سابط عن جابر، ولعلّ ذلك للاختلاف في سماعه منه، فالإسناد ليس على شرطه.

(٣) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. وهو من أحاديث جمع من الصحابة رضي الله عنهم ..".

قلت: أخرجه ابن حبان (١٨٦٢) عن مرحوم بن عبد العزيز، والحاكم (٤٢٣/٤)<sup>(١)</sup>، وابن حبان أيضا (١٨٦٣) عن حماد بن سلمة، وأحمد (١٦٣/٥) عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، ثلاثتهم قالوا: حدثنا عبد الله بن الصامت به.

قلت: فهؤلاء ثلاثة ثقات، ورابعهم جعفر بن سليمان<sup>(٢)</sup> كلهم لم يذكروا في الإسناد المشعّث ابن طريف، فهم أحفظ من حماد بن زيد، وعليه فالسند صحيح، وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي!

قلت: وحماد بن سلمة إنما احتجّ به مسلم وحده، ومثله عبد الله بن الصامت".

١٧٤١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٩٧/٤) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه مرفوعاً (لَنْ يُعْجِزَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ):

"أخرجه أبو داود (٤٣٤٩) والحاكم (٤٢٤/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: معاوية بن صالح لم يحتجّ به البخاري، وإنما روى له في "جزء القراءة"، وهو صدوق له أوهام، فهو على شرط مسلم وحده<sup>(٤)</sup>.

وقد أخرجه أحمد (١٩٣/٤) من طريق ليث عنه به إلا أنه ليس صريحاً في الرفع<sup>(٥)</sup>.

وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً، وله عنه طريقان ..".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٢٩٢/٩-٢٩٣-٨٥٤٨).

(٢) علق الشيخ هنا بقوله: "ثم وجدت له متابعا، وهو شعبة، أخرجه البيهقي.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٩٥/٩-٨٥٥٠).

(٤) وكذلك عبد الرحمن بن جبير وأبوه لم يحتجّ بهما البخاري.

(٥) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٥٣/١٤): "وصورته موقوف".

قلت: وجزم البخاري بإعلاله بالوقف في "التاريخ الكبير" (٢٥٠/٢)، وفي "الأوسط" (٩٧/١)، وذلك لأجل الاختلاف فيه على معاوية بن صالح في رفعه ووقفه، فرواه عبد الله بن وهب عن معاوية مرفوعاً كما في رواية أبي داود والحاكم هذه. وخالفه الليث بن سعد عند أحمد (١٧٧٣٤)، وعبد الله بن صالح كاتب الليث عند الطبراني في "الكبير" (٥٧٢)، وعند البخاري في "تاريخه"، فروياه عن معاوية موقوفاً على أبي ثعلبة. وقال الطبراني: "رفعه معاوية مرة، ولم يرفعه أخرى". وذكره ابن حجر في "الفتح" (٣٥١/١١)، وقال: "رواه ثقات، ولكن رجح البخاري وقفه".

١٧٤٢ - قال الألباني في "صحيح أبي داود/الكبير" (٢٩٠/٧) عند حديث يرويه معاوية بن صالح عن ضمرة بن حبيب أن ابن زغب الإيادي حدثه، قال: نزلت على عبد الله بن حوالة الأزدي، فقال لي: لا أم لك، أما يكفي ابن حوالة مائة تجري عليه في كل عام، ثم قال: بعثنا رسول الله ﷺ حول المدينة على أقدامنا لنغنم، فرجعنا ولم نغنم، وعرف الجهد في وجوهنا، فقام فينا، فقال: «اللهم لا تكلهم إني فأضعف عنهم، ولا تكلهم إلى أنفسهم فيعجزوا عنها، ولا تكلهم إلى الناس فيستأثروا عليهم...»:

"قلت: إسناده صحيح<sup>(١)</sup>، رجاله ثقات معروفون؛ غير ابن زغب الإيادي - واسمه: عبد الله - ، مختلف في صحبته، وقد كنت ملث في تعليقي على "المشكاة" (٥٤٤٩) إلى نفيها! والآن أجد نفسي تميل إلى إثباتها؛ لأنه صرح بسماعه من النبي ﷺ لحديث: (من كذب علي...): عند الطبراني، وإسناده لا بأس به، كما قال الحافظ في "التهذيب"<sup>(٢)</sup>.

وأسد بن موسى صدوق، وفيه كلام لا يضر، لا سيما وقد تابعه عبد الرحمن بن مهدي: ثنا معاوية ... به. أخرجه أحمد (٢٨٨/٥)، والحاكم (٤٢٥/٤)<sup>(٣)</sup>، وقال: "صحيح الإسناد، وعبد الرحمن (!) بن زغب الإيادي معروف في تابعي أهل مصر!" كذا قال! ووافقه الذهبي! المذكور في "التهذيب" أنه شامي؛ وأن اسمه عبد الله، كما تقدم".

- وقال في حاشية "هداية الرواة" (١١٧/٥-١١٨) عند الحديث السابق: "وقد أخرج الحديث: أحمد - أيضاً - (٢٨٨/٥) .. والحاكم (٤٢٥/٤) وقال: "صحيح الإسناد، وعبد الرحمن بن زغب الإيادي معروف في تابعي مصر". ووافقه الذهبي. كذا أسماء (عبد الرحمن)! ولم يقع ذلك في إسناده، فهو بيان من عنده. والله أعلم".

١٧٤٣ - قال الألباني في «الضعيفة» (٢٩١/٩-٢٩٢) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يونس بن يوسف بن حماس عن عمه عن أبي هريرة مرفوعاً (لَتَتَرَنَّ الْمَدِينَةَ عَلَى حَيْرٍ مَا كَانَتْ، الْعَوَافِي تَأْكُلُهَا الطَّيْرُ وَالسَّبَاعُ) بعد أن

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢٩/٦): "رواه أبو داود بإسناد حسن".

(٢) وجزم بصحبته في "التقريب". وقال الذهبي في "الكاشف": "ليس بمشهور". وقال في "الميزان": "ما روى عنه سوى ضمرة بن حبيب".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٢٩٦/٩-٢٩٧/٩) (٨٥٥٣).

خرّجه من طرق عن مالك بزيادة جملة (حتى يدخل الكلب فيغذّي ..) ويبيّن اضطراب الرواية فيه عن مالك في تسمية شيخه، ورجّح رواية من قال (يونس بن يوسف بن حماس):  
"ومجمل القول: أنه قد اضطرب الرواية على مالك اضطراباً كثيراً، وأنّ الصواب منه: أنه يونس ابن يوسف بن حماس كما تقدم وأنه ثقة. وإنما علة الحديث عمّه الذي لم يُسمّ في كلّ الروايات عن مالك، فهو غير معروف<sup>(١)</sup>. وعليه؛ فقول الحاكم<sup>(٢)</sup> عقب الحديث: "صحيح الإسناد على شرط مسلم"، ليس بصحيح وإن وافقه الذهبي، وبخاصة قوله: "على شرط مسلم"؛ فَشَخَّصْ مثل (العمّ) هذا لا يعرف عينه؛ كيف يكون على شرط مسلم؟!  
نعم؛ الحديث صحيح دون جملة الكلب؛ فقد أخرجه الشيخان من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة نحوه، وهو مخرج في "الصحيحة" (٦٨٣)، وله فيه (١٦٣٤) شاهد من حديث محجن بن الأدرع الأسلمي، وكلاهما ليس فيهما تلك الجملة، فهي منكّرة".  
١٧٤٤ - قال الألباني في حاشية "صحيح الجامع" (٢٩٦٩) عند حديث نافع بن عتبة مرفوعاً **«تُقَاتِلُونَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ فَيَفْتَحُهُمُ اللَّهُ، ثُمَّ تُقَاتِلُونَ الرُّومَ فَيَفْتَحُهُمُ اللَّهُ، ثُمَّ تُقَاتِلُونَ فَارِسَ فَيَفْتَحُهُمُ اللَّهُ، ثُمَّ تُقَاتِلُونَ الدَّجَالَ فَيَفْتَحُهُ اللَّهُ»** بعد أن عزاه إلى "مسند أحمد" و"صحيح مسلم" و"سنن ابن ماجه":  
"واستدركه الحاكم (٤٢٦/٤)<sup>(٣)</sup> بلفظ مسلم، وبإسناده أيضاً"<sup>(٤)</sup>.

(١) قلت: قال أبو العباس الدّاني في "الإمام إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ" (٥٤٤/٣-٥٤٥):  
"وعمّ ابن حماس هذا لا أعرفه حقيقةً، ولعله أبو الوليد بن عمرو بن حماس، ذكره زكريا بن يحيى السّاجي في الضعفاء، وزعم أنّ ابن معين ضَعَفَه .. وأما أبو عمرو بن حماس بن عمرو اللّيثي المدني وهو الحنّدي، فلا أعلمه يروي عن أبي هريرة، وقد قيل: إنّه عمّ شيخ مالك هذا، والله أعلم". وأبو عمرو بن حماس "مجهول" كما قال الذهبي في "الميزان". وقال ابن حجر: "مقبول". ونقل محقق "الإمام" الدكتور بوشامة وفقه الله عن ابن خلفون قوله: "قال ابن صالح الكوفي: يوسف بن يونس بن حماس مدني ثقة، روى عن عمّه، عن أبي هريرة، وعمّه ثقة". "أسماء شيوخ مالك" (ل: ١٨٨/أ) [قلت: وهو في المطبوع بتحقيق الدكتور بوشامة نفسه (ص ٣٩٣)].  
ثم قال المحقّق: "فإن صحّ هذا فسنند الموطأ صحيح، وإن كان أبا الوليد الذي ذكره السّاجي -وهو ضعيف- فللحديث طريق آخر في الصحيحين كما سيأتي".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٢٩٨/٩-٢٩٩/٨٥٥٥).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٣٠٠/٩-٨٥٥٦).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤٩١/١٣) متعقباً الحاكم: "قلت: قد أخرجه مسلم".

١٧٤٥ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ٨٩) عند حديث يرويه عبد الله بن شقيق العقيلي عن محجن بن الأدرع رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله صلوات الله عليه لحاجة، ثم عارضني في بعض طرُق المدينة، ثم صعد على أحد وصعدت معه، فأقبل بوجهه نحو المدينة، فقال لها قولا، ثم قال: «وَيْلٌ أَمِّكَ - أو وَيْحٌ أُمِّهَا - قَرْيَةٌ يَدْعُهَا أَهْلُهَا أَيْنَعُ مَا تَكُونُ، تَأْكُلُهَا عَافِيَةُ الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ، يَأْكُلُ ثَمَرَهَا، وَلَا يَدْخُلُهَا الدَّجَالُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، كُلَّمَا أَرَادَ دُخُولَهَا تَلَقَّاهُ بِكَلِّ نَقَبٍ مِنْ نِقَائِهَا مَلَكٌ مُصَلِّتٌ، يَمْنَعُهُ عَنْهَا»:

"أخرجه أحمد (٣٣٨/٤) .. والحاكم (٤٢٧/٤) (١) و (٥٤٣) وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. وهو كما قالوا إِنْ سَلِمَ مِنَ الْانْقِطَاعِ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ وَمُحَجَّنٍ؛ فَقَدْ أُدْخِلَ بَيْنَهُمَا رَجَاءُ ابْنِ أَبِي رَجَاءٍ الْبَاهَلِيِّ (٢) فِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (١/٤٦) وَإِسْنَادُهَا أَصَحُّ مِنْ إِسْنَادِ الرِّوَايَةِ الْأُولَى (٣)؛ لَكِنَّهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا بَأْسَ بِهَا فِي الشُّوَاهِدِ" (٤).

١٧٤٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٥٨/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق جرير عن عبد العزيز بن زُفيع عن عبيد الله بن القُبَيْطِيَّةِ قال: دخل الحارث بن أبي ربيعة، وعبد الله بن صفوان وأنا معهما، على أم سلمة رضي الله عنها، فسألاها عن الجيش الذي يُخَسَفُ به، وكان ذلك في أيام ابن الزبير، فقالت أم سلمة رضي الله عنها: سمعتُ رسولَ الله صلوات الله عليه يقول: (يَعُودُ عَائِدٌ بِالْحَرَمِ، فَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بِجَيْشٍ، فَإِذَا كَانُوا بَبِيدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِهِمْ ..):

(١) وفي طبعة دار المنهاج (١٥٥٩/٣٠٢/٩).

(٢) قال الشيخ في "الصحيحة" (١٧٩/٤): "ورجاء هذا لا يعرف .. ولم يوثقه غير العجلي وابن حبان".

قلت: وذكره الذهبي في "الميزان" (٤٦/٢) وقال: "وما روى عنه سوى عبد الله بن شقيق. وثقه ابن حبان". وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٣٣٩٠): "يرويه عبد الله بن شقيق عن رجاء بن أبي رجاء الباهلي عن محجن بن الأدرع. حدّث به كذلك عنه أبو عوانة، وشعبة. ورواه الأعمش عن أبي بشر عن عبد الله بن شقيق، فلم يقل: عن رجاء بن أبي رجاء. ورواه كهيمس عن عبد الله بن شقيق عن محجن، فلم يذكر فيه: رجاء بن أبي رجاء.

والصحيح حديث شعبة، وأبي عوانة عن أبي بشر".

(٤) انظر هذه الشواهد في تنمة تخريج الشيخ.

"وحدیث أم سلمة له طریق أخرى عند مسلم<sup>(١)</sup> (٢٨٨٢/٤) وأحمد (٢٩٠/٦) بلفظ: (يعوذ عائذ بالبيت ...). وأخرجه أبو يعلى (١٦٦٥/٤) مختصراً، والحاكم (٤٢٩/٤)<sup>(٢)</sup> بتمامه، وقال: "صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه!" ووافقه الذهبي<sup>(٣)</sup>.

١٧٤٧ - قال الألباني في حاشية "تحذير الساجد" (ص ١٥٨-١٥٩) عند حديث يرويه صفوان بن عمرو عن سليم بن عامر عن تميم الداري رضي الله عنه مرفوعاً «لَيَبْلُغَنَّ هذا الأَمْرُ مَبْلَغَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَلَا يَتْرُكُ اللهُ بَيْتَ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ، إِلَّا أَدْخَلَهُ هذا الدِّينَ، بَعْرَ عَزْرٍ أَوْ بَدْلٍ ذَلِيلٍ، يُعْزِرُ بَعْرَ اللهِ في الإسلامِ، ويُدِلُّ به الكُفْرَ»

"رواه أحمد (١٠٣/٤) .. والحاكم (٤٣٠/٤-٤٣١)<sup>(٤)</sup> وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وإنما هو على شرط مسلم فقط<sup>(٥)</sup>. وله عنده وعند ابن منده شاهد من حديث المقداد بن الأسود، وهو على شرط مسلم أيضاً<sup>(٦)</sup>.

١٧٤٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٤٤/٦-٥٤٥) عند حديث يرويه أبو عامر صالح بن رستم عن حميد بن هلال عن عبد الرحمن بن قُرْط عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما في حديثه الطويل المشهور في الفتن قال: (كانوا يسألون رسول الله صلوات الله عليه عن الخير، وكنْتُ أسأله عن الشَّرِّ كيما أعرفه فأَتَّقِيه ..) بعد أن خرَّجه من طرق كثيرة عن حذيفة من الصحيحين وغيرهما:

"أخرجه النسائي في "الكبرى" (٨٠٣٣/١٨/٥) .. والحاكم (٤٣٢/٤)<sup>(٧)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

(١) من طريق جرير به، وهو طريق الحاكم نفسه. ولهذا تبه الشيخ على وهم الحاكم في استدراكه على مسلم.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٥٦٥/٣٠٦/٩).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٤٤/١٨) متعقباً الحاكم: "قلت: قد أخرجه مسلم".

قلت: عبید الله بن القنطري لم يخرجه له البخاري.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٥٧٠/٣٠٩/٩).

(٥) وذلك لأن صفوان بن عمرو وسليم بن عامر وتمام الداري كلهم من رجال مسلم فقط.

(٦) والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١١٤٣) من حديث المقداد بن الأسود، وقال: "هذا حديث صحيح".

(٧) وفي طبعة دار المنهاج (٨٥٧٤/٣١٣-٣١١/٩).

وهو من أوهامهما؛ فإنَّ عبد الرحمن بن قرط مجهول كما في "التقريب"، وأشار إلى ذلك الذهبي نفسه بقوله في "الميزان": "تفرَّد عنه حميد بن هلال".

وصالح بن رستم صدوق كثير الخطأ، وأخرج له مسلم متابعة، وقد خالفه في إسناده من الثقات سليمان بن المغيرة فقال: عن حميد بن هلال عن نصر بن عاصم الليثي قال: أتينا اليشكري .. الحديث. فجعل نصر بن عاصم مكان عبد الرحمن بن قرط، وهو الصواب. أخرجه أبو داود وأحمد وغيرهما<sup>(١)</sup>.

١٧٤٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٤/٤) عند حديث يرويه بكر بن سوادة الجذامي عن سحيم عن زُوَيْفِع بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه قال: قُرِبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَمْرٌ وَرُطْبٌ، فَأَكَلُوا مِنْهُ حَتَّى لَمْ يُبْقُوا شَيْئًا إِلَّا نَوَاءً، وَمَا لَا خَيْرَ فِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَدْرُونَ مَا هَذَا؟ تَذَهَبُونَ الْحَيْرَ فَالْحَيْرُ، حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْكُمْ إِلَّا مِثْلُ هَذَا»:

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (٣٠٩/١/٢)، وابن حبان (١٨٣٢)، والحاكم (٤٣٤/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي! كذا قالوا، وسحيم هذا أورده ابن أبي حاتم (٣٠٣/١/٢) من رواية بكر هذا فقط عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (٨١/١)<sup>(٣)</sup> من هذه الرواية أيضاً! وذكر فيه أيضاً "سحيم مولى بني زهرة القرشي، يروي عن أبي هريرة. روى عنه الزهري". قلت: ويحتمل عندي أن يكون هذا هو الأول. والله أعلم. نعم الحديث ثابت؛ فإنَّ له شاهداً من حديث أبي هريرة<sup>(٤)</sup> ..".

---

(١) قال المزي في "تهديب الكمال" (٣٥٤/١٧) في ترجمة عبد الرحمن بن قُرْط، وذكر له حديثه هذا: "وقد اختلف فيه على حميد بن هلال. روي عنه هكذا، وروي عنه عن نصر بن عاصم الليثي عن اليشكري عن حذيفة، وهو المحفوظ".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣١٦/٩-٣١٧-٨٥٨٠).

(٣) وكذا العجلي (٥٥٥)، وقال: "سحيم مصري، تابعي ثقة".

(٤) وهو الحديث الآتي، وقد تقدّم أيضاً تحت رقم (١٦٢٤).

١٧٥٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٤/٤-٣٨٥) عند حديث يرويه الزهري عن أبي حميد مولى مسافع عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لَتُنْتَفَيْنَ كَمَا يُنْتَقَى التَّمْرُ مِنَ الْجَفْنَةِ، فَلْيَذْهَبَنَّ خِيَارُكُمْ، وَلْيَبْقَيْنَ شِرَارُكُمْ، فَمُوتُوا إِنْ اسْتَطَعْتُمْ)<sup>(١)</sup>:

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (كنى - ٢٥) وابن ماجه (٤٠٣٨) والحاكم (٣١٦/٤) و٣٣٤<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: أبو حميد هذا مجهول، وقيل: هو عبد الرحمن بن سعد المقعد، وثقه النسائي، والله أعلم. ورواه ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به مختصراً بلفظ: (تُنْقَوْنَ كَمَا يُنْقَى التَّمْرُ مِنْ حُثَالَتِهِ). أخرجه ابن حبان (١٨٣٣).

قلت: وابن أبي العشرين اسمه عبد الحميد بن حبيب، قال الحافظ: "صدوق ربما أخطأ". قلت: فأخشى أن يكون أخطأ في إسناده حين قال: سعيد بن المسيب، مكان أبي حميد كما في رواية يونس بن يزيد وهو ثقة. والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

١٧٥١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥١٨/٤) عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ، يُوشِكُ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللَّهِ، وَيَبْرُؤُونَ فِي لَعْنَتِهِ، فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ):

---

(١) ذكره الشيخ شاهداً لحديث رويغ بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه السابق (تذهبون الخير فالخير ..)، وقال في ختام ترجمته: "وبالجملة، فحديث الترجمة حسن بحديث أبي هريرة [يعني: حديثنا هذا]، ولا عكس لأن الشاهد فيه ما ليس في المشهود له، فتأمل".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣١٧/٩-٣١٨/٩-٨٥٨١).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١٥٧/٩-١٥٩): "يرويه الزهري واختلف عنه؛ فرواه عبد الحميد بن أبي العشرين عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ... قاله جنادة بن محمد بن أبي يحيى المري عنه.

وتابعه هشام بن خالد الأزرق عن الوليد عن الأوزاعي، ووجهما فيه. ورواه إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، وعمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي هريرة مرسلاً موقوفاً. ورواه طلحة بن يحيى الأنصاري عن يونس عن الزهري عن أبي حميد عن أبي هريرة. قال ذلك عثمان بن أبي شيبة عن طلحة بن يحيى ..

أبو حميد هذا: هو عبد الرحمن بن سعد المقعد عند الزهري عنه أحاديث، ويقال له: الأعرج، وهو الذي روى عنه الزهري. وقال الحافظ في "التقريب": "أبو حميد، مولى مسافع، قيل: هو عبد الرحمن بن سعد المقعد، وإلا فمجهول".

"أخرجه مسلم (١٥٥/٨)، وأحمد (٣٠٨/٢ و ٣٢٣)، والحاكم (٤٣٥/٤-٤٣٦) (١) وصحّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وقد وهما في استدراكهما إياه على مسلم، وقد أخرجه كما رأيت".

١٧٥٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤١٢/٦-٤١٣) عند حديث يرويه عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عياش القتباني عن أبيه عن عيسى بن هلال الصّدفي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (سَيَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ رِجَالٌ يَرْكَبُونَ عَلَى الْمَيَّاتِ، حَتَّى يَأْتُوا أَبْوَابَ مَسَاجِدِهِمْ، نِسَاؤُهُمْ كَأَسِيَاتِ عَارِيَاتٍ ..):

"رواه الحاكم (٤٣٦/٤) (٢) وقال: "صحيح على شرط الشيخين". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: عبد الله وإن كان قد احتجّ به مسلم، فقد ضعّفه أبو داود والنسائي، وقال أبو حاتم: هو قريب من ابن لهيعة".

قلت: قد روى عنه الليث بن سعد الإمام، وهو من أقرانه، وذكره ابن حبان في "الثقات"، فهو مع هذا واحتجاج مسلم به وسطٌ حسنٌ الحديث (٣) (١٠١/٣) إلى تقويته بتصديده إياه بصيغة (عن)، ووقع عنده أنّ الحاكم قال: "صحيح على شرط مسلم"، وينبغي أن يكون هذا هو أصل "المستدرک" و"تلخيصه"؛ لأنه لو كان كما سبق نقله: "على شرط الشيخين" لم يقل الذهبي

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٥٨٧/٣٢١/٩).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٥٨٩/٣٢٢/٩).

(٣) وقال فيه الحافظ: "صدوق يغلط، أخرج له مسلم في الشواهد"، ومشى الشيخ في تخارجه على تحسين حديثه. والذي يظهر من أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه أنه ضعيف يعتبر به، فقد ضعّفه أبو داود والنسائي. وقال ابن يونس: "منكر الحديث". وقال أبو حاتم: "ليس بالمتين، صدوقٌ يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة". وما وثّقه سوى ابن حبان وابن خلفون. ينظر: "الجرح والتعديل" (١٢٦/٥)، "تاريخ ابن يونس" (رقم ٧٥٩)، "تهذيب الكمال" (٤١١/١٥)، "إكمال تهذيب الكمال" (١٠٩/٨-١١٠)، "تحرير تقريب التهذيب".

قلت: ولم يخرج له البخاري ولا لأبيه. وعيسى بن هلال، لم يخرج له الشيخان، وهو صدوق كما في "التقريب".

(٤) ويشهد لبعضه ما أخرجه مسلم في صحيحه (١٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (صنفان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات، عاريات، مميلات، مائلات، رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا، وكذا).

في ردّه إيّاه ما سبق، ولقال: "وإن كان قد احتج به الشيخان..."، فقوله: (.. مسلم ..) دليل على أنّ الذي في نسخته من "المستدرک" "صحيح على شرط مسلم"، وعلى هذا فما في المطبوعة من "المستدرک" خطأ من النَّاسِخِ أو الطَّابِعِ"<sup>(١)</sup>.

- وانظر: "التعقيب على كتاب الحجاب" للمودودي (رقم ٦).

١٧٥٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٢/٧٤٧-٧٤٨) عند حديث يرويه الحاكم وأحمد من طريق سفيان الثوري، وأبو يعلى من طريق عبد الرحيم بن سليمان؛ كلاهما عن داود بن أبي هند عن شيخ عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (سيأتي على الناس زمانٌ يُخَيَّرُ فيه الرجلُ بين العَجْزِ والفُجورِ، فمن أدرك ذلك الزمانَ، فليختر العَجْزَ على الفُجورِ):

"أخرجه الحاكم (٤/٤٣٨)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٢/٢٧٨، ٤٤٧) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد؛ فإنَّ الشَّيْخَ الذي لم يُسَمِّه سفيان عن داود بن أبي هند هو سعيد بن أبي خيرة". الأصل: (جبيرة).

١٧٥٤ - ثم ساقه من طريق الحسن بن ميمون: ثنا سعيد بن سليمان: أنبأ عباد بن العوام عن داود بن أبي هند عن سعيد بن أبي خيرة (الأصل: جبيرة أيضا) عن أبي هريرة به.

قلت: الحسن بن ميمون هذا؛ لم أجد له ترجمة فيما لديّ من المراجع<sup>(٣)</sup>، فإن كان محفوظاً عن سعيد بن سليمان - وهو الضَّبِّي -؛ فهو شاذ؛ لمخالفة عباد بن العوام للثوري وعبد الرحيم، وكلهم ثقة، فإن وُجِدَ لعباد متابع؛ فقد يكون الوهم من داود بن أبي هند؛ فإنه مع كونه ثقة من رجال مسلم؛ فقد تكلم فيه أحمد وابن حبان من قبل حفظه، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في "التقريب": "ثقة متقن؛ كان يهم بأخرة".

---

(١) قلت: وقع في جميع طبعات المستدرک تصحيحه على شرط الشيخين، وكذلك نقله البوصيري في "إتحاف الخيرة" (٨٨/٨). ولو كان هناك اختلاف في النسخ لنبه عليه محققوا طبعة دار المنهاج ومحققوا طبعة دار الميمان كما هي عادتهم. والله أعلم.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٢٦/٨٥٩٥ و٨٥٩٦).

(٣) قلت: لم يعرفه الشيخ هنا، لأنه سقط من قلمه بعض اسمه، فهو إسحاق بن الحسن بن ميمون، وهكذا وقع في المستدرک في جميع طبعاته، وقد عرفه الشيخ ووثقه في بعض كتبه، فقال في "الصحيحة" (٧/٣٦٣): "إسحاق الحربي هذا، وهو ثقة؛ كما قال إبراهيم الحربي وعبد الله بن أحمد والدارقطني وهو مترجم في "تاريخ بغداد" (٦/٣٨٢). وانظر: "الضعيفة" (٢/١٦٤).

قلت: فعلل عبادا سمعه منه بآخر حياته. فإن حفظه بذكر سعيد بن أبي خيرة بينه وبين أبي هريرة؛ فالجواب من وجهين:

**الأول: الانقطاع بينه وبين أبي هريرة؛** فإنهم لم يذكروا له رواية عن غير الحسن البصري، وله في "السنن" حديث آخر من رواية داود عنه عن الحسن عن أبي هريرة، وهو مخرج في "أحاديث البيوع" وغيره، ولذلك؛ أورده ابن حبان في (أتباع التابعين) من كتابه "الثقات" (٣٦٠/٦).

**والآخر:** أنه لم يذكر له هو والبخاري راوياً غير داود هذا، وجزم ابن المديني بأنه لم يرو عنه غيره؛ لكن تعقبه الحافظ في "التهذيب" بأنه روى عنه أيضاً عباد بن راشد وسعيد بن أبي عروبة.

وأقول: لعل ذكر عباد من الرواة عنه سبق نظر أو قلم؛ فإنك تراه في هذا الإسناد راوياً عن داود، وليس عن سعيد بن أبي خيرة. وكأنه لذلك أشار الذهبي إلى تليين توثيق ابن حبان إياه - كما هي عادته - بقوله في "الكاشف": "وَوَقَّ". والحافظ بقوله في "التقريب": "مقبول". يعني: عند المتابعة، وإلا؛ فليّن الحديث.

وجملة القول؛ أن الحديث ضعيف الإسناد؛ لجهالة شيخ داود من الطريق الأولى، أو الانقطاع وعدم ثبوت عدالة سعيد بن أبي خيرة من الطريق الأخرى إن كانت محفوظة. والله سبحانه وتعالى أعلم<sup>(١)</sup>. وانظر: "الضعيفة" (١٩٠/٨-١٩١).

**١٧٥٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٥٢٣/١)** عند حديث يرويه زبّان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً (لا تزال الأمة على شريعة ما لم تظهر فيهم ثلاث: ما لم يُقبض منهم العلم، ويكثر فيهم ولد الحبث، ويظهر فيهم السقارون ..):  
"أخرجه الحاكم (٤٤٤/٤)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٤٣٩/٣) .. وقال الحاكم:

(١) قال الدارقطني في «العلل» (٢٢٣٣): "يرويه داود بن أبي هند، واختلف عنه؛ فرواه علي بن عاصم عن داود عن أبي عثمان عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وغيره يرويه عن داود عن رجل لم يسمه عن أبي هريرة. وقال ابن فضيل: رجل من بني ربيعة بن كلاب عن أبي هريرة. واختلف عن الثوري؛ فقيل: عنه عن داود عن أبي صالح عن أبي هريرة، وذلك وهم من قائله. والحفوظ عن الثوري عن داود عن شيخ عن أبي هريرة، وهو الصواب".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣٣٩/٩-٣٤٠/٨٦١٥).

"صحيح على شرط الشيخين". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: منكر، وزبان لم يخرج له".  
قلت: وزبان قال الحافظ في "التقريب": "ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته"<sup>(١)</sup>.

١٧٥٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٤٨/٢) عند حديث يرويه يزيد بن هارون عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً (أُمِّي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، لَا عَذَابَ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ، جَعَلَ اللَّهُ عَذَابَهَا فِي الدُّنْيَا: الْقَتْلَ، وَالزَّلَازِلَ، وَالْفِتْنَ):

"أخرجه أبو داود (٤٢٧٨)، والحاكم (٤٤٤/٤)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٤١٠/٤ و ٤١٨) من طريق المسعودي .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! وقال الحافظ ابن حجر في "بذل الماعون" (٢/٥٤): "سنده حسن". كذا قالوا، والمسعودي كان اختلط<sup>(٣)</sup>. ولكن الحديث صحيح، فقد أخرجه أحمد (٤٠٨/٤) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣٨/١/١) - (٣٩)، والطبراني في "المعجم الصغير" (ص ٣) ... من طرق أخرى كثيرة عن أبي بردة به. ولأبي بردة فيه إسناد آخر .."<sup>(٤)</sup>.

١٧٥٧ - قال الألباني في "الإرواء" (١٠٢/٨) عند حديث يرويه الحسين بن حفص عن سفيان عن منصور عن ربعي بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه قال: قيل: يا أبا عبد الله، ما تأمّرنا إذا اقتتل المصلّون؟ قال: (أَمْرُكَ أَنْ تَنْظُرَ أَقْصَى بَيْتٍ فِي دَارِكَ، فَتَلِجَ فِيهِ، فَإِنْ دُخِلَ عَلَيْكَ فَتَقُولُ: هَا بُوٌّ بِأَيْمِي وَإِثْمُكَ، فَتَكُونَ كَابِنِ آدَمَ):

(١) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٢٢٠/١٣) متعقباً تصحيح الحاكم: "قلت: زبان ضعيف".

قلت: وسهل بن معاذ لا بأس به في غير رواية زبان عنه - كما في "التقريب" -، وهذه منها.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٨٦١٦/٣٤٠/٩).

(٣) قال الذهبي في "الكاشف": "ثقة اختلط بأخرة". وقال ابن حجر: "صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن مَنْ سَمِعَ مِنْهُ يَبْغِدَادَ فَبَعْدَ الْاِخْتِلَاطِ".

قلت: والراوي عنه هنا يزيد بن هارون، وهو ممن سمع منه في حال الاختلاط، كما نصّ عليه الإمام أحمد فيما نقله عنه ابنه عبد الله في "العلل" (٤١١٤ و ٥٣٤٥)، وغيره.

(٤) ثم قال الشيخ في تيممة تخريجه هنا: "ثم أخرجه الحاكم (٤٩/١ و ٢٥٤/٤) وكذا الطحاوي في "المشكّل" (١٠٥/١) من طريق أبي حصين عن أبي بردة عن عبد الله بن يزيد مرفوعاً بلفظ (جعل عذاب هذه الأمة في دنياها). وقال الحاكم والزيادة له: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي، وإنما هو على شرط البخاري وحده فإنّ أبا بكر بن عياش لم يخرج له مسلم". قلت: وقد تقدّم هذا الحديث في بحثنا تحت رقم (٣٤) فانظره غير مأمور.

"أخرجه الحاكم (٤/٤٤٤-٤٤٥) (١) .. وقال: "حديث صحيح على شرط الشيخين".

قلت: الحسين بن حفص لم يخرج له البخاري، فهو على شرط مسلم وحده".

١٧٥٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٩/٤) عند حديث يرويه عمرو بن مرزوق عن شعبة عن حصين عن عبد الأعلى بن الحكم - رجل من بني عامر - عن خارجة بن الصلت البرهمي قال: دَخَلْتُ مع عبد الله [يعني: ابن مسعود] يوماً المسجدَ، فإذا القَوْمُ زُكُوْعٌ، فَمَرَّ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عليه، فقال: صَدَقَ اللهُ ورسولُهُ، صدقَ اللهُ ورسولُهُ، فسألتهُ عن ذلك، فقال: (إنه لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُتَّخَذَ الْمَسَاجِدُ طُرُقًا، وَحَتَّى يُسَلِّمَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ بِالْمَعْرِفَةِ .. وَحَتَّى تَغْلُو الْخَيْلُ وَالنِّسَاءُ، ثُمَّ تَرُخُّصَ، فَلَا تَغْلُو إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ):

"أخرجه الحاكم (٤/٤٤٦) (٢) .. وقال: "صحيح الإسناد، وقد أسند هذه الكلمات بشير بن سلمان في روايته (٣)، ثم صار الحديث برواية شعبة هذه صحيحاً".

قلت: كلاً، وأعله الذهبي بأنه موقوف وليس بشيء، وإنما علتة أمران:

الأول: جهالة حال عبد الأعلى بن الحكم، وخارجة بن الصلت، فقد ترجمهما ابن أبي حاتم (١/٣٧٤ و ٣/١/٢٥) ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً.

والآخر: الاختلاف في إسناده، فقد رواه شعبة هكذا، وتابعه زائدة: أخبرنا حصين به نحوه مُقتصرًا على الفقرة الأولى منه. أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١/٣٦١/٢).

وخالفهما الثوري، فقال: عن حصين عن عبد الأعلى قال: "دخلت المسجد مع ابن مسعود فركع ... الحديث نحوه بتمامه. أخرجه الطبراني.

والثوري أحفظ من شعبة، لكن هذا معه زائدة، ومعهما زيادة، فالواجب قبولها.

وبالجملة فالحديث علتة الجهالة، وإنما أوردته من أجل قوله: وحتى تغلو الخيل ... إلخ، فإني لم أجد له شاهداً مفيداً يقويه، وأما سائرُه فصحيح ثابت من طرق، فانظر الكتاب الآخر رقم (٦٤٧-٦٤٩) (٤).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٤١/٨٦١٨).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٤٣-٣٤٤/٨٦٢٣).

(٣) خرَّجها الحاكم قبل رواية شعبة هذه، وخرَّجه الشيخ في "الصحيحة" (٦٤٦).

(٤) قال الدكتور سعد الحميد في تعليقه على "مختصر تلخيص الذهبي" (٧/٣٣٠١) عند هذا الحديث: "وبتأمل الحديث، والروايات الأخرى يترجح أنَّ الحديث مرفوع إلى النبي ﷺ، وليس بموقوف، بدليل الآتي:

- وقال في "الصحيحة" (٣٦٩/٥) عند الحديث السابق:

"أخرجه الحاكم (٤٤٦/٤) .. وقال: "صحيح الإسناد".

قلت: **وتعقبه الذهبي بما لا طائل تحته**، بل إنه خلط بين هذا الإسناد وبين إسناد آخر قبله. وهذا لا يَحْتَمِلُ الصَّحَّةَ، وإنما الحُسْنَ فقط؛ لأنَّ عبد الأعلى - وهو ابن الحكم - ترجمه ابن أبي حاتم (٢٥/١/٣) برواية ثقتين عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو على شرط ابن حبان، فلعله أخرجه في "ثقاته"، فليراجع.

١٧٥٩ - قال الألباني في حاشية "تحذير الساجد" (ص ١٥٩-١٦٠) عند حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «لا يذهب الليل والنهار حتى تُعبدَ اللَّاتُ والعُزَّى ..»: "رواه مسلم (١٨٢/٨) ..

قلت: وراه أبو يعلى في "مسنده" .. والحاكم (٤٤٦/٤-٤٤٧<sup>(١)</sup> و٥٤٩) مُسْتَدْرِكاً له على مسلم فَوَهُمَّ".

١٧٦٠ - قال الألباني في "الإرواء" (١٠٣/٨) عند حديث يرويه أبو إسحاق عن عمارة ابن عبد عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما قال: (إِيَّاكَ وَالْفِتْنِ، لَا يَشْخَصُ لَهَا أَحَدٌ، فَوَ اللَّهُ مَا شَخَصَ مِنْهَا أَحَدٌ إِلَّا نَسَفَتْهُ كَمَا يَنْسِفُ السَّيْلُ الدِّمْنَ، إِنَّهَا مُشَبَّهَةٌ مُقْبِلَةٌ ..):

---

١ - قول ابن مسعود في الحديث: "صدق الله ورسوله، صدق الله ورسوله"، وبعد أن سئل عن سبب قوله هذا، ذكر الحديث، فهذه قرينة قوية على أن ابن مسعود قصد تفسير قوله هذا بما يناسبه.

٢ - بقية الطرق الأخرى فيها التصريح برفع ابن مسعود الحديث إليه ﷺ، ومنها الحديث السابق برقم (١١٠٠).

٣ - لو سلمنا بأنه موقوف على ابن مسعود، فإنه مرفوع حكماً، لأن هذا أمر غيبي لا يقال من قبل الرأي.

هذا ومدار الحديث على عبد الأعلى بن الحكم الكلبي، ويقال: الكلبي، وهو مجهول الحال، ذكره البخاري في تاريخه (٧٠/٦ رقم ١٧٣٩)، وسكت عنه، وذكره ابن أبي حاتم (٢٥/٦ رقم ١٣٠)، وبيض له، وذكره ابن حبان في ثقاته (١٢٨/٥)، وروى عنه حصين بن عبد الرحمن، وجعفر بن برقان". اهـ

قلت: رواه غير واحد عن شعبة بهذا الإسناد عن ابن مسعود قال: كان يقال: إنَّ من أشرط الساعة ..

وهكذا رواه عبد الله بن إدريس وزائدة بن قدامة وهشيم عن حصين عن عبد الأعلى عن الصلت عن ابن مسعود قال: كان يقال. ورواية الحاكم الثانية تكاد تكون صريحة في الوقف، حيث رواه (٨٨٥٢/المنهاج) من طريق وهب بن جرير عن شعبة به، وفيه: (.. فقال عبد الله: صدق الله ورسوله، ثم وصل إلى الصف، فلما فرغ سأله عن قوله: صدق الله ورسوله، فقال: إنه كان يقال ..). فلأجل هذه الروايات قال الذهبي: إنه موقوف.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٦٢٥/٣٤٥/٩).

"أخرجه الحاكم (٤/٤٤٨) (١) .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.  
قلت: عمارة بن عبد قال الذهبي في "الميزان": "مجهول لا يحتج به. قاله أبو حاتم. وقال  
أحمد: مستقيم الحديث لا يروي عنه غير أبي إسحاق" (٢).  
قلت: وهو بهذا اللفظ شاهد للحديث الأول كما هو ظاهر، وهو شاهد جيد إن شاء الله  
تعالى".

١٧٦١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٦٥٢) عند حديث يرويه سماك بن حرب عن  
جابر بن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً (لا يزال هذا الدين قائماً، يُقاتل عليه المسلمون حتى تقوم  
الساعة):

"وهذا سند صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في "صحيحه" (٦/٥٣) ..  
واستدركه الحاكم (٤/٤٤٩) (٣)، فَوَهُمَ" (٤).

١٧٦٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٥٩٧-٥٩٩) عند حديث يرويه همام عن  
قتادة عن ابن بريدة عن سليمان بن الربيع العدوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً (لا تزال  
طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، حتى تقوم الساعة):

"أخرجه الحاكم (٤/٤٤٩) (٥)، والطيالسي (ص ٩ رقم ٣٨)، وعنه الدارمي (٢/٢١٣) ..  
وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: ورجاله ثقات رجال الستة، غير الربيع بن سليمان [كذا، والصواب: سليمان بن  
الربيع] العدوي فلم أعرفه (٦) ...

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٤٨/٨٦٢٩).

(٢) وجزم الشيخ في "الضعيفة" (١٢/٤٢١) بأنه مجهول، فقال: "عمارة بن عبد؛ مجهول؛ لم يرو عنه غير أبي إسحاق،  
وهو السبيعي". وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": "مقبول"، فتعقبه صاحباً "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: صدوق  
حسن الحديث، تفرد بالرواية عنه أبو إسحاق السبيعي، لكن قال أحمد: مستقيم الحديث لا يروي عنه غير أبي  
إسحاق. وذكره ابن حبان في "الثقات". أما قول أبي حاتم: "شيخ مجهول لا يحتج بحديثه"، فمدفوع بمعرفة أحمد له".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٤٩-٣٥٠/٨٦٣٢).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٣/٨٠) متعقباً الحاكم: "قلت: هو في مسلم".

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٥٠/٨٦٣٣).

(٦) قلت: ذكره البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/١٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٤/١١٧)، ولم يذكر فيه  
شيئاً، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٤/٣٠٩).

ويشهد له الحديث الذي قبله<sup>(١)</sup>، وأحاديث أخرى بنحوه يأتي بعضها بعده".

١٧٦٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (١١١/٤) عند حديث يرويه الحاكم من طريق إسحاق بن إدريس عن أبان بن يزيد عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرّحبي عن ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ رَبِّي زَوْي لِي الْأَرْضَ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَأَعْطَانِي الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ ..) بعد أن خرّجه من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة به، وصحّح إسناده على شرط مسلم:

"وتابعه يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو قلابة .. أخرجه الحاكم (٤٤٩/٤)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: أبو أسماء - واسمه عمرو بن مرثد - لم يحتجّ به البخاري".

- وقال في حاشية "تحذير السّاجد" (ص ١٦٠) عند الحديث السابق:

".. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي! وإنما هو على شرط مسلم فقط<sup>(٣)</sup>، وقد أخرج أصل هذا الحديث في "صحيحه" (١٧١/٨)".

١٧٦٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٥٣/٦-٥٥٤) عند حديث يرويه ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (يُبَايِعُ رَجُلٌ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَلَنْ يَسْتَحِلَّ الْبَيْتَ إِلَّا أَهْلَهُ، فَإِذَا اسْتَحْلَوْهُ فَلَا تَسْأَلُ عَنْ هَلَكَةِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَحِيءُ الْحَبْشَةَ فَتُخْرِبُهُ خَرَابًا لَا يَعْمُرُ بَعْدَهُ أَبَدًا، وَهَمَّ الَّذِينَ يَسْتَخْرِجُونَ كَنْزَهُ):

"أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٢/١٥ - ٥٣)، والحاكم (٤٥٢/٤ - ٤٥٣)<sup>(٤)</sup> ..

---

وخرّج البخاري حديثه هذا في ترجمته، وقال: "ولا يعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا ابن بريدة من سليمان".

(١) وهو حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً (لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون).

قال الشيخ في تحريجه: "أخرجه البخاري (١٨٧/٤ و ١٤٩/٨ و ١٨٩) ومسلم (٥٣/٦) وأحمد (٤/٢٤٤ و ٢٤٨ و ٢٥٢) من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً. وله شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة، مضى ذكر بعضها تحت حديث (٢٧٠) ويأتي بعض آخر قريباً بإذن الله".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣٥٠/٩-٣٥٢/٨٦٣٤).

(٣) قلت: في إسناده الحاكم: إسحاق بن إدريس وهو أبو يعقوب الأسواري، متروك، وكذّبه ابن معين.

فإسناده الحاكم ضعيف جداً، فضلاً أن يكون على شرط مسلم. نعم الحديث صحيح من الطريق الأولى، وصحيح بما له من الشواهد التي ذكرها الشيخ في تنمة تحريجه.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٣٥٧/٩-٣٥٨/٨٦٤٠).

.. والطيالسي (٢٣٧٣)، وأحمد (٢/٢٩١ و ٣١٢ و ٣٢٨ و ٣٥١) من طرق عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان ..

قلت: وهذا إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير سعيد بن سمعان، وهو ثقة كما في "التقريب" .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين!" وردّه الذهبي بقوله: "قلت: ما حَرَّجَ لابن سمعان شيئاً، ولا روى عنه [غير] ابن أبي ذئب، وقد تُكَلِّم فيه". قلت: لم يتكلم فيه غير الأزدي، ولذلك ردّه الحافظ في "التقريب": "ثقة، لم يُصَبِّب الأزدي في تضعيفه".

قلت: والأزدي عنده تشدّد في التضعيف، نَبّه على ذلك الذهبي نفسه في بعض التراجم، وابن سمعان وثقه النسائي والدارقطني وابن حبان. وأما قوله: "ولا روى عنه ابن أبي ذئب" أَظُنُّ سَقَطَ مِنْ قَلَمِهِ أَوْ النَّاسِخَ لَفْظَ (غَيْرِ)، فقد أثبت هو نفسه روايته عنه في "الكاشف"! وقَرَنَ معه آخر!!<sup>(١)</sup>.

١٧٦٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٤٠٢-٤٠٣) عند حديث يرويه زهير بن محمد عن موسى بن جبير عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً (اتركوا الحبشة ما تركوكم، فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السؤيفتين من الحبشة):

"رواه أبو داود (٢/٢١٢) .. والحاكم (٤/٤٥٣)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٥/٣٧١) من طريق زهير بن محمد .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وقد وهما؛ فإن زهيراً هذا فيه ضعف كما يأتي. وعزاه عبد الحق في "الأحكام الكبرى" (١/١١٠) لابن أبي شيبة ثم قال: "زهير بن محمد سيء الحفظ، لا يحتج به"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وقال الحاكم عَقِبَ حديث (٧٧٠): "تابعي معروف". والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (١٣٣١) وقال: "هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، إلا سعيد بن سمعان، وقد وثقه النسائي والدارقطني، وضعفه الأزدي، ولكن الأزدي يسرف في التجريح، ثم هو متكلم فيه، كما في ترجمته من "الميزان".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٥٨/٨٦٤١).

(٣) قلت: أطلق الشيخ هنا الضعف على زهير بن محمد على خلاف عاداته، وهي التفصيل في حاله؛ فما رواه عنه الشاميون فهو ضعيف وما رواه عنه غير الشاميين كالبصريين فصحيح، قال الأثرم عن أحمد: "في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير". ثم قال: "أما رواية أصحابنا فمستقيمة عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر، وأما أحاديث أبي

قلت: وموسى بن جبير فيه جهالة؛ قال ابن القطان: "لا تعرف حاله".

وقال ابن حبان في "الثقات": "كان يخطئ ويخالف"! وقال الحافظ: "مستور"<sup>(١)</sup>.

والشطر الأول .. له شاهد .. بلفظ: (دعوا الحبشة ما ودعوكم. واتركوا الترك ما تركوكم).  
أخرجه أبو داود (٢١٠/٢) من طريق السيباني عن أبي سكينه رجلٍ من المحررين عن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: فذكره، وأخرجه النسائي (٦٤/٢ - ٦٥) في حديث طويل.

قلت: وهذا إسناد لا بأس به في الشواهد، رجاله كلهم ثقات غير أبي سكينه هذا قال الحافظ في "التقريب": "قيل اسمه محلم، مختلف في صحبته".

---

حفص ذاك التنيسي عنه فتلک بواطيل موضوعه أو نحو هذا. فأما بواطيل فقد قاله". وقال البخاري: "ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح". وقال النسائي: "ليس به بأس، وعند عمرو بن أبي سلمة التنيسي عنه مناكير". فما قاله هؤلاء الأئمة هو خلاصة القول في زهير، وهو قول الشيخ رحمه الله في أكثر تخاريجهم، ومن ذلك قوله في «الضعيفة» (١٠٣٥/١٣) عند حديث يرويه عبد الملك بن عمرو العقدي هذا نفسه الراوي عنه هنا عن زهير بن محمد: "وأقول: زهير - هو: ابن محمد التميمي أبو المنذر المروزي -، قال الذهبي في "المغني": "ثقة له غرائب، ضعفه ابن معين، وقال البخاري: روى أهل الشام عنه مناكير". ولهذا؛ فلا وجه لإعلاله بزهير، لأنّ هذا ليس من رواية الشاميين عنه، بل هو من رواية أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي البصري الثقة". اهـ.

قلت: وهنا روى عنه من نصّ عليهما الإمام أحمد، فقد رواه أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن زهير به، ورواه الباقون - ومنهم الحاكم - من طريق أبي عامر العقدي.

(٢) قلت: هذا ما قاله الشيخ هنا في بيان حال موسى بن جبير، ثم تغير اجتهاده فيما بعد، وتعقب ابن حجر في حكمه، فقال في "الصحيح" (٧٧١-٧٧٢): "روى عنه جمع من الثقات منهم الليث بن سعد وبكر بن مضر وعمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: "ثقة"، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٥١/٧) وقال: "يخطئ ويخالف". وقال الحافظ: "مستور". قلت: والصواب قول الذهبي المتقدم: "ثقة" لرواية الجماعة عنه، وقد يكون له أخطاء كما يشير إليه قول ابن حبان المتقدم".

وقال في «الصحيح» (١٤٤١/٧): "ونحوه موسى - وهو ابن جبر الأنصاري-، فقد قال فيه ابن القطان أيضاً: "لا يعرف حاله"، وقال الحافظ: "مستور"! مع أنه قد روى عنه جمع كبير من الثقات، لكن قال ابن حبان في «ثقافته»: "ثقة يخطئ"! وهذا لا يضره، فهو وسط". اهـ.

قلت: وقال البزار في "مسنده" (٢٤٨/١٢): "ليس به بأس".

وانظر: «الصحيح» (١٢/٣). "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٦٠٣).

قلت: إذا لم تثبت صحبته، فهو تابعي مستور روى عنه ثلاثة، فالحديث شاهد حسن للشطر الأول من حديث الترجمة، والشطر الثاني منه له شاهد بلفظ (يخرّب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة). أخرجه الشيخان وأحمد (٣١٠/٢، ٣١٧) من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً.

١٧٦٦ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٩٧/٧-١٩٨) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن إياس الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: يُوشكُ أهلُ العراقِ أن لا يُجيبَ إليهم دَرهمٌ ولا فقيزٌ، قالوا: ممّ ذلك يا أبا عبد الله؟ قال: من قبل العجمِ يمتنعون ذلك .. ثم قال: قال رسول الله ﷺ: (يكون في أمّتي خليفةٌ، يَحْتِجِي المَالَ حَتِيًّا؛ لا يَعُدُّهُ عَدًّا ..):

"أخرجه مسلم (١٨٥/٨)، وابن حبان (٦٦٤٧) من طرق عن إسماعيل ابن علية به .. وتابعه عبد الوهاب بن عطاء: أنبا سعيد بن إياس الجريري به.

أخرجه الحاكم (٤٥٤/٤)<sup>(١)</sup> بزيادات في المتن وقال: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه السِّيَاقَة؛ إنما أخرج مسلم حديث داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ: (يكون في آخر الزّمان خليفةٌ يعطي المَالَ ولا يعدُّهُ عَدًّا). وهذا له علة ..".

١٧٦٧ - ثم ساقه من طريق عبد الوهاب بن عبد الحميد - وهو الثقفى - (وفي الأصل: عبد الحميد، وهو تصحيف<sup>(٢)</sup>): ثنا داود بن أبي هند به؛ لكنه قال: (عن جابر أو أبي سعيد .. على الشكِّ).

وأقول: لي على هذا الكلام ملاحظات:

الأولى: أنه أوهم أنّ مسلماً لم يخرّج حديث الجريري مطلقاً، وليس كذلك كما ترى.

الثانية: أنّ العلة التي أشار إليها ليست قادحة؛ لأنّ مسلماً قد أخرج الحديث من طريق عبد الصّمد بن عبد الوارث: حدثنا أبي: حدثنا داود به؛ إلا أنه قال: "عن أبي سعيد وجابر بن عبد الله قالا .."، هكذا بدون شكِّ. وكذلك أخرجه أحمد (٣٣٣/٣).

وهذا أصحّ؛ لأنّ عبد الوارث والد عبد الصّمد ثقة ثبت؛ بخلاف عبد الوهاب بن عبد الحميد (وفي الأصل: عبد الحميد، وهو خطأ مطبعي)؛ ففيه ما يأتي.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٦٠/٩-٣٦١/٩) (٨٦٤٥).

(٢) وتبّه على ذلك محققوا طبعة دار المنهاج.

الثالثة: أنّ عبد الوهاب هذا - وإن كان ثقة من رجال الشيخين؛ فإنه - مذكورٌ فيمن كان اختلط، فلا يعلّ بروايته ما رواه الثقة الثبت عبد الوارث" (١).

١٧٦٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣/٣٣٥) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي أويس المدني عن ثور بن زيد الكِناني وموسى بن ميسرة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (لَتَرْكَبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ إِنْ أَحَدَهُمْ دَخَلَ جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمْ، وَحَتَّىٰ لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ جَامَعَ امْرَأَتَهُ بِالطَّرِيقِ لَفَعَلْتُمُوهُ) بعد أن خرّجه من مصادر عدّة بلفظ (أُمَّهُ) بدل (امْرَأَتُهُ):  
"تنبيه):

قوله: (أُمَّهُ) هكذا وقع في كلّ المصادر التي تقدّم عزّو الحديث إليها: ابن نصر، الدولابي، البزار، وهو الصّواب، ووقع في "مستدرك الحاكم" (٢): (امْرَأَتُهُ). وهو خطأً من أحد زوّاته أو نسأخه، فإني أن أتبّه عليه في "صحيح الجامع الصغير وزيادته" (٤٩٤٣).

١٧٦٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٢١٥-٢١٦) عند حديث يرويه صفوان بن سليم عن عبد الله بن سلمان الأغرّ عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ رِجَالًا مِنَ الْيَمَنِ، أَلَيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ، فَلَا تَدْعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ):  
"أخرجه مسلم (١/٧٦) .. والحاكم (٤/٤٥٥) (٣) .. وقال الحاكم:  
"صحيح الإسناد ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي.

قلت: فَوَهُمَا مرتين: استدراكه على مسلم، وقد أخرجه.

وتصحيحه تصحيحاً مطلقاً غير مُقيّد بكونه على شرط مسلم".

---

(١) قال الحافظ في "التقريب": "ثقة تغيّر قبل موته بثلاث سنين". وتعقبه الشيخ في «الصحيحة» (١/٦٢٨) فقال: "قلت: لكن قال الذهبي: "قلت: لكن ما ضرّ تغيّره حديثه؛ فإنه ما حدّث بحديث في زمن التغيّر". وتعقبه أيضاً صاحباً "تحرير التقريب" فقالوا: "الثابت أن الناس حُجّبوا عنه عند تغيّره، فلم يحدث في حال اختلاطه، كما ذكر أبو داود فيما نقله العقيلي في "الضعفاء" (٣/٧٥) .. ، فلا معنى لذكر اختلاطه بعد هذا لأنه يلبّس". اهـ.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٦٣-٨٦٤٩).

ولم ينبّه محققوا هاتين الطبعين على هذا التحريف!

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٦٤-٣٦٥-٨٦٥١).

١٧٧٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٩٩/٣) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن شماسة: أنه كان عند مسنمة بن مخلد، وعنده عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال عبد الله: (لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق ..) فبينما هم على ذلك أقبل عقبه بن عامر، فقال مسنمة: يا عقبه اسمع ما يقول عبد الله، فقال عقبه: هو أعلم، أما أنا فسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا تزال عصابة من أمتي يقتاتلون على أمر الله، قاهرين على العدو، لا يضربهم من خالفهم، حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك ..»:

"أخرجه مسلم (٥٤/٦) من طريق عبد الرحمن بن شماسة ... واستدركه الحاكم (٤٥٦/٤) - (٤٥٧) (١) على مسلم فوهم".

١٧٧١ - قال الألباني في "الضعيفة" (٨٧/٦-٨٨) عند حديث يرويه بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ﷺ مرفوعاً (إنَّ لله رجلاً يبعثها على رأس مائة سنة، تقبضُ رُوحَ كلِّ مؤمنٍ):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (١٠١/٢/١)، والبزار (١٢٢/١ - كشف)، والحاكم (٤٥٧/٤) (٢) ..

قلت: هذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال الشيخين غير بشير بن المهاجر فهو من رجال مسلم وحده، ولكن فيه ضعف قال الحافظ: "صدوق، لئِن الحديث".

وترجمه الذهبي في "الميزان"، ونقل عن أحمد أنه قال: "منكر الحديث، يجيء بالعجب". ثم ساق له من منكراته هذا الحديث (٣). ومنه تعلم ما في قول الحاكم: "صحيح الإسناد! وإن وافقه الذهبي! ولا سيما وقد اضطرب في متنه، فرواه البزار أيضا (رقم ٢٢٨) بسنده الصحيح عنه بسنده المذكور بلفظ: (لا ينقضي مئة سنة وعين تطرف). يعني: ممن هو على الأرض يومئذ، كما يأتي، ليس فيه ذكر الريح.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٣٦٦/٩-٣٦٧/٤٦٥٤).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٣٦٨/٩-٣٦٥٦).

(٣) وأورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (٤٦٥/٣) وقال: "هذا حديث باطل يكذبه الوجود، وفيه بشير بن المهاجر".

وأنا أظن أنه دخل على (بشير) في هذا الحديث حديث الرّيح التي تُرسل في آخر الزمان فتقبض روح كلّ مؤمن، فلا يبقى على وجه الأرض إلا شرار الخلق، وعليهم تقوم الساعة. كما في حديث النّوأس الطويل عند مسلم (١٩٧/٨ - ١٩٨) وغيره".

١٧٧٢ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٩١/٨) عند حديث يرويه درّاج عن ابن حُجيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (سَيَأْتِي عَلَى أُمَّتِي زَمَانٌ، تَكْثُرُ فِيهِ الْقُرَاءُ، وَتَقِلُّ الْفُقَهَاءُ، وَيُقْبَضُ الْعِلْمُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ ..):

"أخرجه الحاكم (٤/٤٥٧) (١) .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وهذا منه عَجَبٌ؛ فقد أورد درّاجاً هذا في "الضعفاء والمتروكين"، وقال:

"ضعفه أبو حاتم، وقال أحمد: أحاديثه مناكير" (٢).

١٧٧٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩٧٥-٩٧٦) عند حديث يرويه عبد الله بن رجاء العُداني عن همام عن قتادة عن المهَلَّب بن أبي صُفرة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (تُبْعَتْ نَارٌ تَسُوقُ النَّاسَ مِنْ مَشَارِقِ الْأَرْضِ إِلَى مَغَارِبِهَا، كَمَا يُسَاقُ الْجَمَلُ

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٦٨/٨٦٥٧).

(٢) علّق الناشر هنا بقوله: "هذا اجتهاد الشيخ - رحمه الله - قديماً، وآخر الأمرين منه تمشية رواية دراج إلا عن أبي الهيثم، فانظر في "الصحيحة" تحت رقم (٣٣٥٠، ٣٤٧٠، ٣٤٧٩)".

قلت: ومما قاله الشيخ فيه قديماً قوله في "أصل صفة الصلاة" (٢/٧٥٧): "أبو السّمح المصري: متكلم فيه، وقد ساق له ابن عدي أحاديث، وقال: "عامتها لا يتابع عليها". وقد أوردته الذهبي في "الميزان" وحكى تضعيفه عن الأكثرين. والحاكم يصحح له كثيراً في "مستدرکه"، والذهبي يوافقه في بعض ذلك، وأحياناً يتعقبه بقوله: "دراج كثير المناكير". وانظر: "الضعيفة" (١١/٥٣١-٥٣٢). ثم استقر رأي الشيخ - كما قال الناشر - على توثيقه إلا في أبي الهيثم، متبئياً في ذلك قول أبي داود فيه ومن بعده ابن حجر في "التقريب" حيث قال هذا: "صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف". وهذا الحديث من روايته عنه، فهو ضعيف.

لكن الذي يظهر أنّ قول الشيخ الأوّل هو الصواب [يعني: تضعيف درّاج مطلقاً]، وهو مذهب الجمهور كما قال الشيخ في "الضعيفة" (١١/٥٣١ - ٥٣٢)، فقد "ضعفه أحمد بن حنبل، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، والدارقطني، وقال في موضع آخر: متروك. وقال ابن عدي بعد أن سبّر حديثه: وعامة الأحاديث التي أمليتها مما لا يتابع درّاج عليه. ولم يُحسّن الرأي فيه سوى يحيى بن معين، وقد قال فضلك الرازي - وذكر له قول يحيى بن معين في درّاج: إنه ثقة - ما هو بثقة ولا كرامة له. وإنما اقتصر المصنف [يعني: ابن حجر] في قوله هذا على قول أبي داود: "أحاديثه مستقيمة إلا ما كان عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد". وأضرب صفحاً عن أقوال الأئمة الآخرين، والنتيجة التي توصل إليها ابن عدي في "الكامل". انتهى من "تحرير تقريب التهذيب". وانظر ما سبق تحت حديثي (٤١٥) و(٩٥٦) من هذا البحث.

الكسيري، لها ما تحلّف منهم، إذا قالوا قالت، وإذا باثوا باتت) بعد أن خرّجه من معجم الطبراني من طريق الحجاج بن الحجاج عن قتادة عن عمر بن سيف عن المهلب بن أبي صفرة به مرفوعاً:

"قلت: وهذا [يعني: إسناده الطبراني] إسناده ضعيف، رجاله كلهم ثقات؛ غير (عمر بن سيف) هذا، فإنه لا يعرف إلا بهذه الرواية؛ فقال البخاري في "التاريخ" (١٦١/٢/٣): "روى عنه قتادة، منقطع". وقال ابن أبي حاتم (١١٣/١/٣): "روى عن المهلب بن أبي صفرة، روى عنه قتادة حديثاً منقطعاً. سمعت أبي يقول ذلك". وأما ابن حبان فذكره في "الثقات" (١٧٦/٧)!!..

قلت: فهو علة الحديث. وقول البخاري وأبي حاتم: "منقطع" الظاهر أنه يعني: أنه لم يثبت عنده لقاءه للمهلب. وهذا أمر ملازم لمن كان مثله في الجهالة. والله أعلم.

وقد أسقطه بعضهم من الإسناد؛ فظهر بمظهر الصّحة، فقال عبد الله بن رجاء الغداني: ثنا همام عن قتادة عن المهلب بن أبي صفرة عن عبد الله بن عمرو قال: ... فذكره موقوفاً عليه بنحوه. وقد ذكرت لفظه تحت الحديث الذي قبله. وأنّ الحاكم<sup>(١)</sup> صحّحه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، ووعدت ببيان علته ههنا؛ فأقول: ..

ابن رجاء الغداني، وهو مع كونه من شيوخ البخاري؛ فقد تكلم في حفظه، فقال الذهبي في "المغني": "صدوق. قال أبو حاتم: ثقة رضيي. وقال أبو حفص الفلاس: كثير الغلط والتصحيح؛ ليس بحجة". ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يهمل قليلاً".

قلت: فلذلك فإني أخشى أن يكون الإسقاط المشار إليه من أوهامه؛ لمخالفته لطريق الحجاج بن الحجاج - وهو: الباهلي - التي لا علة فيها إلى قتادة، وقد زاد فيه: (عمر بن سيف)؛ فهي زيادة مقبولة، وهي تستلزم رفض حديثه وعدم قبوله. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

١٧٧٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٢٦/١٣-٣٢٧) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه غيلان بن يزيد الدقاق بإسناده عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (تخرّج

(١) في طبعة دار المنهاج (٣٦٩/٩-٣٧٠/٩-٨٦٥٩).

(٢) قال أبو الحسن الدارقطني في "الغرائب والأفراد/الأطراف" (٣٦٢٦): "غريب من حديث المهلب عنه، تفرّد به عمر بن سيف عنه، ولم يروه عنه غير قتادة. وهو غريب من حديث الحجاج بن الحجاج، تفرّد به إبراهيم بن طهمان عنه". قلت: ولم يخرّج الشيخان للمهلب بن أبي صفرة شيئاً، وهو من ثقات الأمراء.

مَعَادِنٌ مُخْتَلِفَةٌ: مَعْدِنٌ مِنْهَا قَرِيبٌ مِنَ الْحِجَازِ، يَأْتِيهِ شِرَارُ النَّاسِ، يُقَالُ لَهُ: فِرْعَوْنٌ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَعْمَلُونَ فِيهِ، إِذْ حَسَرَ عَنِ الذَّهَبِ، فَأَعْجَبَهُمْ مُعْتَمَلُهُ إِذْ حُسِفَ بِهِ وَبِهِمْ):

"أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤/٤٥٨) (١) .. وَقَالَ: "صَحِيحُ الْإِسْنَادِ". وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

وَأَقُولُ: رَجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ مَعْرُوفُونَ؛ غَيْرُ غَيْلَانَ بْنِ يَزِيدِ الدَّقَّاقِ، فَلَمْ أَعْرِفْهُ (٢)، فَإِنْ ثَبَتَتْ عَدَالَتُهُ وَحَفَظَهُ لِمَا يَرُويهِ، أَوْ تَوَبَّعَ مِنْ ثِقَةٍ؛ فَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ (٣) ...

وَيَبْقَى النَّظَرُ فِي مَتْنِهِ الْمَوْقُوفِ، هَلْ هُوَ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ أَمْ لَا؟ وَرَأْيِي أَنَّ الْأَمْرَ مُحْتَمَلٌ، وَلَكِنْ فِيهِ نِكَارَةٌ مِنْ نَاحِيَتَيْنِ:

الْأُولَى: أَنَّهُ قَدْ صَحَّ مُخْتَصِرًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مَخْرُجٌ فِي "الصَّحِيحَةِ" (٤/٥٠٦ / ١٨٨٥).

وَالْآخَرُ: أَنَّ الْحُسْفَ الْمَذْكُورَ فِيهِ يَخَالِفُ قَوْلَهُ ﷺ:

(لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَحْسُرَ الْفُرَاتُ عَنِ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ، يَقْتَتِلُ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَيُقْتَلُ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَيَقُولُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ: لَعَلِّي أَكُونُ أَنَا الَّذِي أُجْبُو).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨/١٧٤) .. وَأَحْمَدُ (٢/٣٠٦ و ٣٣٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالْبُخَارِيُّ (٧١١٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣١٣ و ٤٣١٤) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ... مُخْتَصِرًا نَحْوَهُ؛ دُونَ جُمْلَةِ الْاِقْتِتَالِ، وَزَادَا - وَهُوَ رِوَايَةٌ لِمُسْلِمٍ -: (فَمِنْ حَضْرَتِهِ؛ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ

شَيْئًا) .. فَفِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ الصَّحِيحَيْنِ: ذِكْرُ الْاِقْتِتَالِ دُونَ الْحُسْفِ، فَهُوَ مَنْكَرٌ.

وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ".

(١) وَفِي طَبْعَةِ دَارِ الْمَنْهَاجِ (٩/٣٧٠/٨٦٦٠).

(٢) قُلْتُ: لَمْ يَعْرِفْهُ الشَّيْخُ، لِأَنَّهُ وَقَعَ اسْمُهُ مُخَرَّفًا عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْمُسْتَدْرَكِ، وَكَذَا وَقَعَ فِي "الْإِتْحَافِ"، وَصَوَابُهُ (عَبْدَانُ بْنُ يَزِيدَ)، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ كَثِيرًا، وَفِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ يَصْرَحُ بِأَنَّهُ (عَبْدَانُ بْنُ يَزِيدِ الدَّقَّاقِ)، وَاسْمُهُ الْحَسَنُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدِ الدَّقَّاقِ، وَلَقَبَهُ عَبْدَانُ. رَوَى عَنْهُ جَمْعٌ وَحَدَّثَ مِنْ أَسْأَلِ كِتَابِهِ، قَالَ أَبُو مَنْصُورِ ابْنِ شَيْرُوبِيهِ فِي "طَبَقَاتِهِ": كَانَ صَدُوقًا. وَعَزَاهُ إِلَيْهِ الذَّهَبِيُّ فِي "تَارِيخِهِ" وَأَقْرَبَهُ.

انظُر: "الرُّوضُ الْبَاسِمُ فِي تَرَاجِمِ شَيْخِ الْحَاكِمِ" (٣١٠).

(٣) وَقَدْ أَخْرَجَهُ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ فِي "الْفِتَنِ" (١٦٩٤) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ بِهِ، وَلَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٧٧٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (١/١٩٥-١٩٧) عند حديث يرويه سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً (يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةَ، كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ، ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّيَاثُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ فَيُقَاتِلُونَكُمْ قِتَالًا لَمْ يُقَاتِلْهُ قَوْمٌ. إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَبَايِعُوهُ، وَلَوْ حَبَّوْا عَلَى الثَّلْجِ، فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمُهْدِيُّ):

"أخرجه ابن ماجه (٥١٨-٥١٩)، والحاكم (٤/٤٦٣-٤٦٤)<sup>(١)</sup> .. والحاكم أيضا (٤/٥٠٢) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي! مع أنه يقول في "الميزان": "أراه منكراً" كما تقدم. وهذا هو الصواب، وقد ذَهَلَ مَنْ صَحَّحَهُ عَنْ عِلَّتِهِ، وَهِيَ عِنْعِنَةُ أَبِي قَلَابَةَ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُدْلِسِينَ كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنِ الذَّهَبِيِّ وَغَيْرِهِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَلَعَلَّهُ لِدَلِّكَ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ ابْنُ عَلِيَّةٍ مِنْ طَرِيقِ خَالِدٍ كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَحْمَدُ فِي "العلل" (١/٣٥٦) وأقره<sup>(٢)</sup>.

لكن الحديث صحيح المعنى، دون قوله: (فإنَّ فيها خليفة الله المهدي) .. وهذه الزيادة خليفة الله ليس لها طريق ثابت، ولا ما يصلح أن يكون شاهدا لها، فهي منكرة كما يفيد كلام الذهبي السابق، ومن نكارتها أنه لا يجوز في الشرع أن يقال: فلان خليفة الله، لما فيه من إبهام ما لا يليق بالله تعالى من النقص والعجز، وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في "الفتاوى" (٢/٤٦١) ..

١٧٧٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٣٤١-٣٤٢) عند حديث يرويه عمرو بن قيس الملائي عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة بن قيس وعبيدة السلماني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصة «إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ اخْتَارَ اللَّهُ لَنَا الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا، وَإِنَّهُ سَيَلْقَى أَهْلَ بَيْتِي مِنْ بَعْدِي تَطْرِيدًا وَتَشْرِيدًا فِي الْبِلَادِ، حَتَّى تَرْتَفِعَ رَايَاتُ سُودٍ مِنَ الْمَشْرِقِ...»:

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٨٢/٨٦٧٧).

(٢) قلت: وأبو أسماء الرُّحْبِيُّ لم يخرج له البخاري.

"الحديث عند الحاكم (٤/٤٦٤)<sup>(١)</sup> من طريق محمد بن عثمان بن سعيد القرشي: حدثنا يزيد بن محمد الثقفي: حدثنا حنان (الأصل: حبان) بن سدير عن عمرو بن قيس الملائي به .. وقد تصحّف اسمه في "المستدرک" إلى (حبان)<sup>(٢)</sup>؛ كما سبقت الإشارة إليه".

١٧٧٧ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٥٠٨-٥٠٩) عند حديث يرويه عبد الملك ابن قدامة الجُمحي عن إسحاق بن بكر بن الفُرات عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (تأتي على الناس سنوات خداعات؛ يُصدّق فيها الكاذب، ويُكذّب فيها الصادق ..):

"أخرجه ابن ماجه .. والحاكم (٤/٤٦٥)<sup>(٣)</sup>، (٥١٢) وأحمد .. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. كذا قالوا، وهو عَجَبٌ، سَيِّمًا من الذهبي؛ فإنه أورد ابن قدامة هذا في "الميزان"، ونقل تضعيفه عن جمع، وقال في "الضعفاء": "قال أبو حاتم وغيره: ليس بالقوي".

وإسحاق بن أبي الفرات قال الحافظ: "مجهول". لكن للحديث طريق أخرى يتقوى بها ..".

١٧٧٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٥٨٠-٥٨١) عند حديث يرويه مالك بن ظالم قال: سمعتُ أبا هريرة يقول لمروان بن الحكم: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إِنَّ فَسَادَ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ سَفَهَاءَ قَرِيْشٍ):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" .. والحاكم (٤/٤٧٠)<sup>(٤)</sup> و(٥٢٧) .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

قلت: ومالك بن ظالم من رجال "الميزان"، وقال: "قال الأزددي: لا يتابع عليه".

وكذا في "اللسان"، وذُكِرَ له هذا الحديث، وفاقهما توثيق ابن حبان إِيَّاه، لكن لم يذكروا له راوياً غير سماك بن حرب؛ فهو مجهول. لكن أخرجه ابن حبان (٦٦٧٧) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .. وإسناده صحيح. وله طريق أخرى يرويه سعيد بن عمرو بن سعيد قال: كنت جالساً مع أبي هريرة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، ومعنا مروان،

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٨٣-٣٨٤/٢٨٤) (٨٦٧٩).

(٢) وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، وهو كذلك في بعض نسخ المستدرک كما أفاده محققوا طبعة دار التأصيل، ووقع على الصواب في النسخ الأخرى، وفي "الإتحاف"، وفي طبعتي دار التأصيل ودار المنهاج.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٨٧/٨٦٨٤).

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٩٦-٣٩٧/٨٦٩٥).

قال أبو هريرة: سمعت الصادق المصدوق يقول: (هلكة أمتي على يدي غلمة من قريش) ..  
أخرجه البخاري (٦/٦١٢/٣٦٠٥ و ٩/١٣) .."

١٧٧٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٧٨/٦) عند حديث يرويه أبو عوانة عن الأعمش عن عبد الرحمن بن ثروان عن عمرو بن حنظلة عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصة (والله لا تدع ظلمة مضر عبداً لله مؤمناً إلا قتلوه أو فتنوه حتى يضربهم الله، والمؤمنون حتى لا يمنعوا ذنب تلعة) بعد أن خرجه من طريق قتادة عن أبي الطفيل عن حذيفة به، وصححه على شرط الشيخين، وذكر أنّ له ثلاثة طرق عن حذيفة:  
"الأول: عن عبد الرحمن بن ثروان عن عمرو بن حنظلة .."

أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤/٤٧٠) (١) .. وقال الحاكم: "حديث صحيح على شرط الشيخين!" ووافقه الذهبي! وهو وهم ظاهر؛ لأن عمرو بن حنظلة ليس من رجالهما على ما فيه من الجهالة التي أشار إليها الحافظ في "التعجيل" (٢).

١٧٨٠ - قال الألباني في "نقد نصوص حديثية" (ص ٤١) عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «لا تقوم الساعة حتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً» بعد أن خرجه من "مسند أحمد" بلفظ أتم:

"وليس للحاكم منه إلا الجملة الأولى، وقال (٤/٤٧٧) (٣): «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي. ولقد وهم الحاكم ثم الذهبي في استدراكه على مسلم ..  
فقد أخرج مسلم الشطر الأول منه في «الزكاة» (٣/٨٤) .."

١٧٨١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٣٦٩) عند حديث يرويه شريك بن عبد الله عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن حلام بن جزل الغفاري عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٣٩٧/٨٦٩٦).

(٢) وعبد الرحمن بن ثروان لم يخرج له مسلم.

قلت: والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله من الطريق الأول عن حذيفة في "الصحيح المسند" (٣٠٠) وقال: "هذا حديث صحيح".

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤١٣/٨٧٢١).

مرفوعاً (إِذَا بَلَغَ بَنُو أَبِي الْعَاصِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا؛ اتَّخَذُوا مَالَ اللَّهِ دُولًا، وَعِبَادَ اللَّهِ خَوْلًا،  
وَدِينَ اللَّهِ دَعْلًا..)<sup>(١)</sup>:

"أخرجه الحاكم (٤/٤٧٩-٤٨٠)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

وأقول: شريك سيء الحفظ، ولم يحتج به مسلم<sup>(٣)</sup>.

وحلّام بن جندل، وفي "الجرح والتعديل" (٣٠٨/٢/١): "جزل" بالزاي، ولعله الصواب،  
وقال: "روى عنه أبو الطفيل". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قلت: فالرجل مجهول، وليس من رجال مسلم.

١٧٨٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٦٤٥/٧-١٦٤٦) عند حديث يرويه مسلم ابن  
خالد الزنجي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إِنِّي رَأَيْتُ فِي  
مَنَامِي كَأَنَّ بَنِي الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ يَنْزُونَ عَلَيَّ مِنْبَرِي، كَمَا تَنْزُو الْقِرْدَةُ):

"أخرجه الحاكم (٤/٤٨٠)<sup>(٤)</sup>، وقال: "صحيح على شرط الشيخين!!"

كذا قال! ونحوه قول الذهبي: "على شرط مسلم! وكلاهما مخطئ؛ فإنّ الزنجي ليس من  
رجال البخاري ولا مسلم! ثم هو ضعيف لسوء حفظه، قال الحافظ في "التقريب": "فقيه،  
صدوق، كثير الأوهام". ونحوه قول الذهبي في "المغني": "صدوق يهمل، وثقه ابن معين وغيره،  
وضعه النسائي وجماعة، وقال البخاري وأبو زرعة: منكر الحديث.."

وقد تُوبع الزنجي، فقال أبو يعلى في "مسنده" (١١/٣٤٨/٦٤٦١): حدثنا مصعب بن عبد  
الله قال: حدثني ابن أبي حازم عن العلاء به.

قلت: وهذا إسناد جيّد، مصعب بن عبد الله - وهو الزبيدي - صدوق.

ومن فوقه ثقات من رجال "الصحيح"؛ ولذا قال الهيثمي في "المجمع" (٥/٢٤٤):

---

(١) قال الشيخ في مطلع تخرجه: "ورد من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأبي ذر الغفاري، ومعاوية بن أبي  
سفيان".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤١٨/٨٧٢٨).

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة". وذكر الحاكم نفسه  
في "المدخل إلى الصحيح" (٢/٣٧٣) أنّ مسلماً أخرج له في الشواهد.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤١٩-٤٢٠/٨٧٣١).

"رواه أبو يعلى، ورجاله رجال "الصحيح"؛ غير مصعب بن عبد الله بن الزبير؛ وهو ثقة"<sup>(١)</sup>.  
 ١٧٨٣ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ١٠٣) عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
 مرفوعاً «لا تقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق، فيخرج إليهم جلب من المدينة من  
 خيار أهل الأرض يومئذ، فإذا تصافوا قالت الروم: خلوا بيننا وبين الذين سبوا منا  
 نقاتلهم، فيقول المسلمون: لا والله لا نخلي بينكم وبين إخواننا ..»:  
 "أخرجه مسلم (١٧٥/٨-١٧٦) .. والحاكم (٤/٤٨٢)<sup>(٢)</sup> .. وقال:  
 "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". فوهم في استدراكه على مسلم".  
 ١٧٨٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٧٣/٨-٧٤):

"قال الحاكم في "المستدرک" (٤/٤٨٦)<sup>(٣)</sup>: أخبرنا أبو عبد الله الصفار: حدثنا محمد بن  
 إبراهيم بن أرومة: حدثنا الحسن بن الوليد: حدثنا سفيان عن أبي الزعراء عن ابن مسعود رضي الله عنه  
 قال: (يأتي على الناس زمانٌ يُعْبَطُ فيه الرجلُ لِحِقَّةِ حاله، كما يُعْبَطُ الرجلُ اليومَ بالمالِ  
 والوَلَدِ) .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه!" وكذا قال الذهبي في  
 "تلخيصه"! وفيه نظر، بل هو إسناد ضعيف مظلم، وبيان ذلك من وجوه:  
 الأول: أنّ أبا الزعراء اثنان؛ متقدم، واسمه عبد الله بن هاني الكندي الأسدي، أبو الزعراء  
 الكبير، له رواية عند الترمذي وغيره، عن ابن مسعود وهو صدوق؛ كما قال أبو حاتم<sup>(٤)</sup>.  
 وأما المتأخر فاسمه: عمرو بن عمرو، ويقال: ابن عامر بن مالك بن نضلة الجشمي أبو الزعراء  
 الكوفي الأصغر، وهو مجهول لا يعرف، وإن ذكره ابن حبان في "الثقات" هو والذي قبله،  
 على أنه قد ذكرهما في الطبقة الثالثة، مشيراً بذلك إلى انقطاعه، وقد ذكروا في ترجمته أنه لم  
 يرو عنه غير ابن أخته سلمة ابن كهيل<sup>(٥)</sup>.

(١) وتابعهما أيضاً: يعقوب بن حميد بن كاسب عن ابن أبي حازم عن العلاء به عند ابن أبي خيثمة في "التاريخ  
 الكبير" (١٨٠٢).

والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله من الطريق الثاني في "الصحيح المسند" (١٤٣٥) وقال: "هذا حديث حسن".

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤٢٣-٤٢٤/٨٧٣٦).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤٣٠-٤٣١/٨٧٤٥).

(٤) إنما قال أبو حاتم هذا في ترجمة أبي الزعراء الأصغر المتأخر.

(٥) هذا إنما قالوه في ترجمة أبي الأزعر الأكبر، كما سينقل ذلك الشيخ عن المزني.

لكن الحديث هنا من رواية سفيان عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود، وهذا مما لا يعرف؛ لأنه على ذلك يكون الراوي عنه إنما هو عمرو بن عمرو المتأخر طبقة؛ فقد ذكروهما في الرواة عن أبي الزعراء المتأخر طبقة، وقد قال الحافظ المزي (٢٤٢/١٦): "وأما أبو الزعراء الأكبر هذا؛ فلا تعرف له رواية إلا عن ابن مسعود وعمر بن الخطاب، ولا يعرف له راوٍ إلا سلمة بن كهيل، ولم يدركه سفيان بن عيينة، ولا أحد من أقرانه".

قلت: ولعل العلة في هذا الخلط<sup>(١)</sup> من الآتي ذكره، وهو:

**الوجه الثاني:** (محمد بن إبراهيم بن أرومة [كذا، وصوابه: أرومة])؛ فقد جَهِدْتُ في البحث عن ترجمة له، دون الوقوف عليها، مع أنهم قد ترجموا لأبيه (إبراهيم بن أرومة)، وهو الأصبهاني الحافظ، كما ترجموا للراوي عنه شيخ الحاكم (أبي عبد الله الصفار)، انظر "تاريخ الإسلام" (١٧٩ / ٢٥)، و"تذكرة الحفاظ" (٦٢٨/٢)<sup>(٢)</sup>.

---

(١) سبب هذا الخلط كله هو وقوع تحريف وسقط في طبعة المستدرك الهندية التي يعتمدها الشيخ رحمه الله، وقد تنبّه الشيخ إلى شيء من ذلك حينما تكلم في الأخير عن (الحسن بن الوليد) فقال: كذا وقع في "المستدرك". ثم ذكر أنه جاء في "تهذيب الكمال": (الحسين بن الوليد القرشي ..).

قلت: وصوابه: (الحسين بن حفص) ابن الفضل بن يحيى الأصبهاني، صدوق من رجال مسلم، وهكذا وقع في "إتحاف المهرة" (٥١٧/١٠)، وقد أكثر الحاكم من التخريج له في "المستدرك" عن سفيان بهذا الإسناد، ذكره في جميع المواضع باسم (الحسين بن حفص). وأما السَّقَطُ الواقع في الإسناد، فهو سقوط رجلين بين سفيان وأبي الزعراء، وهما الأعمش وسلمة بن كهيل، وقد أثبتهما الحافظ في "الإتحاف"، فوقع عنده: (سفيان عن الأعمش حدثنا سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء ..). وخرّج الحاكم قبل (٨٦٤٧) حديثاً بهذا الإسناد جميعه، فقال: (أخبرنا أبو عبد الله الصفار، ثنا محمد بن إبراهيم بن أرومة، ثنا الحسين بن حفص، ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم، وسلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: (يأتي على الناس زمان يأتي الرجل القبر فيضطجع عليه، فيقول: يا ليتني مكان صاحبه، ما به حب لقاء الله إلا لما يرى من شدة البلاء).

وبهذا يتضح أنّ أبا الزعراء الوارد هنا هو الأكبر، عبد الله بن هاني الكندي، وهو الذي يروي عن ابن مسعود وعنه ابن أخته سلمة بن كهيل فقط. وثقه العجلي وابن سعد وابن حبان، ولكن قال البخاري في "تاريخه الكبير": "لا يتابع في حديثه". وقال ابن عدي: "إن كان قد سمع من عبد الله بن مسعود!". وذكره العقيلي في "الضعفاء"، وقال: "سمع ابن مسعود، وفيه كلام ليس في حديث الناس"، ثم ساق كلام البخاري فيه، وساق له حديث الشفاعة بطوله.

(٢) قلت: واستظهر الشيخ مقبل رحمه الله في "رجال الحاكم" (١٢٠١) أنه محمد بن إبراهيم بن أبان الجيراني، - وقد روى عن الحسين بن حفص -، فقال: "الظاهر أنه محمد بن إبراهيم بن أبان. ترجمه أبو نعيم في «أخبار أصفهان» (٢١٠/٢) فقال: محمد بن إبراهيم بن أبان أبو عبد الله الجيراني المكتب أحد الثقات توفي سنة ثمان وسبعين ومائتين، حدّث عن الحسين بن حفص". اهـ

ثم إنَّ (الحسن بن الوليد)، كذا وقع في "المستدرک"، وله ترجمة قصيرة في "أخبار أصبهان" لم  
أتمكن منها من الحكم عليه بأنه هو؛ بينما جاء في "تهذيب الكمال" (٦/٤٩٥-٤٩٦):  
الحسين بن الوليد القرشي مولاهم، أبو علي، ويقال: أبو عبد الله الفقيه النيسابوري. ثم ذكر  
في شيوخه سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة".

١٧٨٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧/٦١٢) عند حديث يرويه قتادة عن شهر بن  
حوشب عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصّة «إِنَّمَا سَتَكُونُ هَجْرَةٌ بَعْدَ  
هَجْرَةٍ، يَجْتَازُ النَّاسُ إِلَى مُهَاجِرِ إِبْرَاهِيمَ، لَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ إِلَّا شِرَارُ أَهْلِهَا ..»:  
"قلت: وهذا إسناد ضعيف، سكت عنه الحاكم<sup>(١)</sup> والذهبي، وعلته شهر هذا؛ فإنه ضعيف  
لسوء حفظه<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك؛ فقد قال الحافظ في "الفتح" (١١/٣٨٠): "أخرجه أحمد،  
وسنده لا بأس به!"

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى، وشاهدًا، يتقوى الحديث بهما ولا بدّ ..".  
- وانظر: "الصحيحة" (٥/٥٨٣).

١٧٨٦ - قال الألباني في حاشية "مختصر صحيح البخاري" (٤/١٧٤/٢٥٣٩) عند  
حديث يرويه الأعمش عن شقيق عن حذيفة رضي الله عنه قال: «قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا تَرَكَ  
شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثَنَا بِهِ، حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ وَنَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ  
:«..»

---

لكنهم لم يذكروا أنه من شيوخ أبي عبد الله الصقّار، ولم يذكروا في ترجمته أنه روى عنه الصقّار، ولم يصرّح الحاكم باسمه  
هذا في جميع ما رواه الصقّار عن محمد بن إبراهيم في المستدرک، بل في جميعها يصرّح بأنه محمد بن إبراهيم بن أورمة!  
(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤٣١-٤٣٢/٨٧٤٧).

(٢) قال الحافظ في "التقريب": "صدوق كثير الإرسال والأوهام".  
وأخرج حديثه هذا ابن عدي في «الكامل» (٦/١٧٥-١٧٦) في مناكيره، وقال: "ولشهر بن حوشب هذا غير ما  
ذكرت من الحديث، ويروي عنه عبد الحميد بن بمر أحاديث غيرها، وعامة ما يرويه هو وغيره من الحديث فيه من  
الإنكار ما فيه، وشهر هذا ليس بالقويّ في الحديث، وهو ممن لا يحتجّ بحديثه، ولا يتدين به".  
وقال صالح بن محمد البغدادي: "روى عنه عبد الحميد بن بمر أحاديث طوالا عجائب".

"قلت: هذا الحديث مما استدركه الحاكم (٤/٤٨٧) (١) على المصنّف [يعني: البخاري]، فَوَهُم" (٢).

١٧٨٧ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣٠٧/٩-٣٠٨) عند حديث يرويه جبلة بن سحيم عن مؤثر بن عفازة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (لَمَّا كَانَ لَيْلَةَ أُسْرِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقِيَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَتَذَاكَرُوا السَّاعَةَ مَتَى هِيَ، فَبَدَأُوا بِإِبْرَاهِيمَ فَسَأَلُوهُ عَنْهَا، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْهَا عِلْمٌ، فَسَأَلُوا مُوسَى فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْهَا عِلْمٌ، فَزَادُوا الْحَدِيثَ إِلَى عِيسَى .. فَذَكَرَ خُرُوجَ الدَّجَالِ، فَأَهْبَطُ فَأَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَرْجِعُ النَّاسُ إِلَى بِلَادِهِمْ، فَيَسْتَقْبِلُهُمْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، لَا يَمُرُّونَ بِمَاءٍ إِلَّا شَرِبُوهُ، وَلَا بِشَيْءٍ إِلَّا أَفْسَدُوهُ، فَيَجَارُونَ إِلَيَّ فَأَدْعُو اللَّهَ فَيَمِيتُهُمْ، فَتَجْوِي الْأَرْضُ مِنْ رِيحِهِمْ، فَيَجَارُونَ إِلَيَّ، فَأَدْعُو اللَّهَ، فَيُرْسِلُ السَّمَاءَ بِالمَاءِ، فَتَحْمِلُهُمْ، فَتَقْدِفُ بِأَجْسَامِهِمْ فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ تُنْسَفُ الْجِبَالُ، وَتُمَدُّ الْأَرْضُ مَدَّ الْأَدِيمِ ..):

"ضعيف بهذا السياق. أخرجه ابن ماجه رقم (٤٠٨١)، والحاكم في "المستدرک" (٤/٤٨٨ - ٤٨٩) (٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (٣٧٥/١) ..

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي، ثم البوصيري.

قلت: وفيه نظر؛ لأن مؤثر بن عفازة؛ لم يوثقه غير ابن حبان، ولذلك قال الحافظ: "مقبول". يعني عند المتابعة، ولم أجد له متابعاً، فالحديث ضعيف غير مقبول بهذا السياق، وبعضه في "مسلم" (٤). وانظر: "الإسراء والمعراج" (ص ٩٥).

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤٣٣-٨٧٤٩).

(٢) قلت: ووهم على مسلم أيضاً، فاستدركه عليه، وقد أخرجه مسلم (٢٨٩١) من طريق جرير وسفيان عن الأعمش به.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤٣٤-٨٧٥٢).

(٤) قال البوصيري في "مصباح الزجاجة" (٤/٢٠٢): "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، مؤثر بن عفازة ذكره ابن حبان في "الثقات"، وباقي رجال الإسناد ثقات".

قلت: مؤثر ذكره العجلي أيضاً في "الثقات" وقال: "من أصحاب عبد الله، ثقة". وقال الحاكم عقب حديث (٣٤٨٧): "مؤثر ليس بمجهول، قد روى عن عبد الله بن مسعود والبراء بن عازب، وروى عنه جماعة من التابعين".

١٧٨٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤/٢٠٤) عند حديث يرويه يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق قال: حدثني عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري عن محمود بن لبيد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً في حديثٍ طويلٍ (تُفْتَحُ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، يَخْرُجُونَ عَلَى النَّاسِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ) فَيَعِيثُونَ الْأَرْضَ، وَيَنْحَازُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى مَدَائِنِهِمْ وَحُصُونِهِمْ ..):

"أخرجه ابن ماجة .. والحاكم (٢/٢٤٥ و ٤/٤٨٩-٤٩٠<sup>(١)</sup>)، وأحمد .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي.

قلت: وهو من أوْهامِهما أو تساهلِهما؛ فإنَّ ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتجَّ به<sup>(٢)</sup>، وفي حفظه ضعف، فالحديث حسن فقط<sup>(٣)</sup>. لكن له شاهد من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح عنه، وقد مضى تخريجه برقم (١٧٣٥)، فهو به صحيح".

١٧٨٩ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩/١٦٠-١٦١) عند حديث يرويه شعبة عن أبي إسحاق قال: سمعت وهب بن جابر يحدث عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ يَمْرُؤَانِ بَنَاهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَبَيْنَهُمَا بَابُ بَابِ دَجْلَةَ، وَبَيْنَهُمَا آخِرُهُمْ يَقُولُ: قَدْ كَانَ فِي هَذَا النَّهْرِ مَرَّةً مَاءٌ، وَلَا يَمُوتُ رَجُلٌ إِلَّا تَرَكَ أَلْفًا مِنْ دُرِّيَّتِهِ فَصَاعِدًا ..) بعد أن خرَّجه من طريقين عن أبي إسحاق به مرفوعاً، وأعلَّه بجهالة وهب بن جابر، واختلاط أبي إسحاق واضطرابه فيه:

---

وجه مخالفته لسباق مسلم، هو ما جاء فيه من أنَّ الله بعد إهلاك يأجوج ومأجوج يُرْسِلُ السَّمَاءَ بِالْمَاءِ، فَتَحْمِلُهُمْ، فَتَقْدِفُ بِأَجْسَامِهِمْ فِي الْبَحْرِ. والذي عند مسلم (٢٩٣٧) من حديث سمع النواس بن سمعان: أنَّ الله يرسل على يأجوج ومأجوج طيراً كأعناق البخت، فتحملهم، فتطرحهم حيث شاء الله. وقوله بعد ذلك: (ثم تنسف الجبال وتمد الأرض مدَّ الأديم) يخالف ما هو معروف أنَّ ذلك يكون حين قيام الساعة لا قبلها. والله أعلم.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤٣٦-٤٣٧/٤٣٧٥٤).

(٢) صحَّ بذلك الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠١-١٠٢).

قلت: وكذا يونس بن بكير لم يحتجَّ به مسلم، وإنما خرَّج له في المتابعات والشواهد.

(٣) قلت: والحديث أورده الشيخ مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٤٠٧) وقال: "هذا حديث حسن". وقد تقدَّم في بحثنا هذا تحت رقم (٨٨٥).

"ثم تكشفت لي علةٌ ثالثة؛ وهي الوقف والاختصار في المتن، فقال شعبة: عن أبي إسحاق، عن وهب بن جابر عن عبد الله بن عمرو قال: .. ولعل هذه الرواية أصحّ مما تقدم؛ لما هو معروف أنّ شعبة روى عن أبي إسحاق قبل اختلاطه<sup>(١)</sup> ..

وبالجملّة؛ فمدار الحديث على أبي إسحاق، والأكثر على أنّ شيخه فيه وهب بن جابر؛ وهو مجهول، فهو علة هذا الحديث. وقد سكت عنها الحافظ في "تخريج الكشاف" (٤/١٠٤/٣٢٩)؛ وقد عزاه أيضاً لـ "المستدرک" عن عبد الله بن عمرو رفعه .. وهو فيه (٤/٤٩٠/٢) (٥٠٠-٥٠١) مختصراً ومطوّلاً .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي، وقد ذهل عن جهالة وهب بن جابر التي نقلتها عنه آنفاً<sup>(٣)</sup>، مع أنه ليس من رجال الشيخين<sup>(٤)</sup>.

١٧٩٠ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ١٠٥) عند حديث يرويه حلف ابن خليفة الأشجعي عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم الأشجعي عن ربيّ بن جراح عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه مرفوعاً «أنا أعلم بما مع الدجال منه، معه قرآن: أحدهما نارٌ تأجج في عين من رآه، والآخر ماء أبيض، فإن أدركه منكم أحد فليغمض، وليشرب من الذي يراه ناراً، فإنه ماء بارد، وإياكم والآخر فإنه الفتنه، واعلموا أنه مكتوب بين عينيه كافر، يقرأه من يكتب ومن لا يكتب، وأن إحدى عينيه ممسوحة عليها ظفرة ..»: "أخرجه ابن منده (٢/٩٥) والحاكم (٤/٤٩٠-٤٩١)<sup>(٥)</sup> وقال: "صحيح على شرط مسلم". وأقره الذهبي.

(١) قلت: لكن رواه جماعة آخرون مرفوعاً - غير من سبق - منهم الثوري، وقد سبقت روايته هنا تحت رقم (٤٣٧)

ومعمر فيما سيأتي عند الحاكم وهنا قريباً (١٧٩٥).

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤٣٨/٨٧٥٥).

(٣) حيث قال الشيخ قبل صفحتين: "وهب بن جابر، ولم يوثقه غير ابن حبان (٥/٤٨٩)، ولم يذكر له راوياً غير أبي إسحاق هذا؛ وهو السبعي، ولذا قال الذهبي فيه: "قال ابن المديني: مجهول. قلت: لا يكاد يعرف، تفرد عنه أبو إسحاق" .. ولذلك أشار في "الكشاف" إلى تليين توثيق ابن حبان إياه - وهو عمدة الهيثمي! - بقوله: "وثيق". اهـ قلت: وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

(٤) قلت: في الموضوع الأول - وهو المقصود بالتعقب هنا - ذكره موقوفاً على ابن عمرو كما ترى.

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٤٣٩-٤٤١/٨٧٥٧).

وأقول: فيه خلف بن خليفة الأشجعي - وهو وإن كان صدوقاً من رجال مسلم - فقد كان اختلط في الآخر<sup>(١)</sup>، فحديثه جيد في الشواهد<sup>(٢)</sup>. وأما قول الحافظ في (٤٧٨/٦) بعد ما عناه لابن منده: "إسناد صحيح" فهو سهو أو تساهل".

١٧٩١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٨٦٩/١) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر عن يحيى بن جابر الحمصي عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي عن أبيه عن النّوّاس بن سمعان الكلابي رضي الله عنه قال: ذكّر رسول الله صلى الله عليه وآله الدّجال ذات غداة، فحفّض فيه ورفع، حتّى ظنّناه في طائفة النّحل .. قال: «إِن يُخْرَجُ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ، وَإِن يُخْرَجُ وَلَسْتُ فِيكُمْ فامرؤٌ حجيجٌ نفسه ..»:

"أخرجه أحمد (١٨٢-١٨١/٤)، ومسلم (١٩٧/٨-١٩٨)، والحاكم (٤٩٢/٤-٤٩٤) (٣)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه". ووافقه الذهبي! فَوَهْمَا فِي اسْتِدْرَاكِهِ عَلَى مُسْلِمٍ."

- وقال في "تخريج أحاديث فضائل الشام" (ص ٦٠) عند الحديث السابق:

"أخرجه مسلم (١٩٧/٨)، وأبو داود (٢١٣/٢) .. والحاكم (٤٩٢/٤-٤٩٤) .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

وقد وهما؛ وإنما هو على شرط مسلم وحده؛ لأنه من رواية يحيى بن جابر الطائي، ولم يخرج له البخاري في "صحيحه"، وإنما أخرج له في "الأدب المفرد" فاشتبه عليهما الأمر<sup>(٤)</sup>.

١٧٩٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٠-٣٩/٧) عند حديث يرويه محمد بن أبي صفوان التّقفى عن بهز بن أسد عن شعبة عن عليّ بن الأقرم عن أبي الأحوص عن عبد الله رضي الله عنه مرفوعاً (لا تقوم الساعة، حتى لا يقال في الأرض: الله الله) بعد أن خرّجه من صحيح مسلم من من طريق معمر وحماد بن سلمة عن أنس رضي الله عنه:

(١) كما في "التقريب".

(٢) انظر شواهد في تنمة تخريج الشيخ رحمه الله.

قلت: وقد أخرجه مسلم (٢٩٣٤) مختصراً من طريق يزيد بن هارون عن أبي مالك الأشجعي عن رعي بن حراش عن حذيفة به.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٤٤١/٩-٤٤٤/٨٧٥٨).

(٤) وكذلك عبد الرحمن بن جبير وأبوه لم يخرج لهما البخاري في صحيحه.

"أخرجه الحاكم<sup>(١)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.  
وأقول: التَّقْفِي ليس على شرطهما، وبهز بن أسد ليس من شيوخهما<sup>(٢)</sup>، فهو صحيح فقط  
إن سَلِمَ مِنَ الشَّدُوذِ أو المخالفة"<sup>(٣)</sup>.

١٧٩٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨/٧-٣٩) عند حديث يرويه حميد عن أنس  
ابن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (لا تقوم الساعة، حتى لا يُقال في الأرض: لا إله إلا الله) بعد أن  
خرّجه من صحيح مسلم من طريق معمر وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به:  
"أخرجه الترمذي (٢٢٠٧)، والحاكم (٤٩٤/٤)<sup>(٤)</sup> .. وقال الحاكم:  
"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!"<sup>(٥)</sup>.

١٧٩٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٩/٧) عند حديث يرويه عمرو بن الحارث وابن  
لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (والذي  
نَفْسِي بِيَدِهِ، لا تُقُومُ السَّاعَةُ على رَجُلٍ يَقُولُ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ  
الْمُنْكَرِ) بعد أن خرّجه من صحيح مسلم من طريق معمر وحماد بن سلمة عن ثابت عن أنس  
به بدون جملة الأمر بالمعروف ..:

"أخرجه الحاكم<sup>(٦)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط مسلم". وتعقبه الذهبي بقوله:  
"قلت: سنان لم يرو له مسلم".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٨٧٦١/٤٤٦/٩).

(٢) بهز بن أسد من رجال الشيخين والجماعة، قال فيه الحافظ في "التقريب": "ثقة ثبت" ورمز له ب (ع).  
نعم، أبو الأحوص عوف بن مالك لم يخرّج له البخاري.

(٣) قلت: لعلّ الشيخ يشير إلى مخالفة لفظ التَّقْفِي هذا للفظ الإمام الحجّة أحمد بن حنبل، فقد روى الحديث في  
مسنده (٣٧٣٥) عن بهز بن أسد عن شعبة به، بلفظ (لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس)، وكذا رواه الحافظ الحجّة  
عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة به عند مسلم (٢٩٤٩). وإن كان لا يظهر لي مخالفة بين اللفظين.

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٨٧٦٢/٤٤٧/٩).

(٥) قال الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦٦٧/١) متعقباً الحاكم: "قلت: أخرجه مسلم من حديث حماد عن  
ثابت عن أنس".

(٦) وفي طبعة دار المنهاج (٨٧٦٤/٤٤٨-٤٤٧/٩).

وأقول: هذا نقد قاصر؛ فإنَّ الرجل مختلفٌ فيه، فقد قال في "الكاشف": "ليس بحجة، وعن ابن معين: ثقة". وقال في "المغني": "ضعّفوه، ولم يترك". وقال الحافظ: "صدوق له أفراد"<sup>(١)</sup>.. "٢".

١٧٩٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٦١/٩) عند حديث يرويه معمر عن أبي إسحاق الهمداني عن وهب بن جابر الحَيَوَانِي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً مُطَوَّلًا، وفيه قصّة (كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ ..):  
"وقد عزاه - الحافظ - أيضا لـ "المستدرک" عن عبد الله بن عمرو رفعه .. وهو فيه (٤/٤٩٠ و ٥٠٠-٥٠١)<sup>(٣)</sup> مختصرا ومُطَوَّلًا .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي، وقد ذَهَل عن جهالة وهب بن جابر التي نقلتها عنه آنفأ<sup>(٤)</sup>، مع أنه ليس من رجال الشيخين".

(١) وتعبّنه صاحباً "تحرير التقريب" فقالوا: "بل: ضعيفٌ، ضعّفه أحمد بن حنبل، والنسائي، والدارقطني، والجوزجاني. وقال الذهبي: ليس بحجة. وقال أحمد: روى خمسة عشر حديثاً منكراً كلها، ما أعرفُ منها واحداً. ولم يوثّقه سوى يحيى بن معين والعجلي وابن حبان".

(٢) قلت: شطر الحديث الأول صحيح أخرجته مسلم كما سبق، وغيره من طرق أخرى. وأما شطره الثاني: (ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر). فقد ذكر له الشيخ شاهداً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (لا تقوم الساعة على رجل يقول: لا إله إلا الله، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر). وقال: "أخرجه الخطيب (٢٦٢/٨) من طريق حكيم بن نافع الرقي عن عطاء الخراساني عنه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ عطاء - هو ابن أبي مسلم الخراساني - قال الحافظ: "صدوق يهمل كثيرا، ويرسل ويدلس". والرقي ضعيف مترجم في "الميزان" و"اللسان".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٩/٤٥٨-٤٥٩-٨٧٧٦).

قلت: وقد أخرجته الحاكم مختصراً في الإحالة الأولى التي ذكرها الشيخ من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق به، وهو تحت رقم (٤٣٥) من هذا البحث.

(٤) حيث قال قبل صفحتين: "وهب بن جابر، ولم يوثقه غير ابن حبان (٥/٤٨٩)، ولم يذكر له راوياً غير أبي إسحاق هذا؛ وهو السبّيعي، ولذا قال الذهبي فيه: "قال ابن المديني: مجهول. قلت: لا يكاد يعرف، تفرد عنه أبو إسحاق". قلت: ولذلك أشار في "الكاشف" إلى تلبين توثيق ابن حبان إياه - وهو عمدة الهيثمي! - بقوله: "وثق". اهـ. قلت: وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

- وقال في "الإرواء" (٤٠٧/٣) عند الحديث السابق بعد أن خرّجه من "صحيح مسلم" من طريق طلحة بن مصرف عن خيثمة عن عبد الله بن عمرو به بلفظ (كفى بالمرء إثماً أن يحبس عمن يملك قوته):

"قلت: ورجاله ثقات غير وهب بن جابر فهو مجهول, كما قال النسائي, ولم يرو عنه غير أبي إسحاق - وهو الهمداني - , وقال الذهبي: "لا يكاد يعرف, تفرد عنه أبو إسحاق". قلت: ومن طريقه أخرجه الحاكم (١٥٠/١) (١) و (٤٠٠/٤) وقال: "صحيح الإسناد. ووهب من كبار تابعي الكوفة"<sup>(٢)</sup>! ووافقه الذهبي في "تلخيصه"! ثم وجدت له شاهداً ..".

١٧٩٦ - قال الألباني في "الإرواء" (٢٩٩/٢) عند حديث يرويه الصّعق بن حزن عن علي بن الحكم البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (الأمراء من قريش ما عملوا فيكم بثلاث: ما رحموا إذا استرحموا، وأقسطوا إذا قسموا، وعدلوا إذا حكموا)<sup>(٣)</sup>:

"أخرجه الحاكم (٥٠١/٤)<sup>(٤)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وإنما هو على شرط مسلم وحده؛ فإن الصّعق هذا إنما أخرج له البخاري خارج الصحيح<sup>(٥)</sup>. والحديث عزاه الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" (٩١/٤) للنسائي، والحاكم بإسناد صحيح. فلعله يعني "السنن الكبرى" للنسائي".

١٧٩٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٩٥/١-١٩٧) عند حديث يرويه عبد الوهاب بن عطاء عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رضي الله عنه قال: «إذا رأيتم الريات السود خرجت من قبال خراسان، فأثوها ولو حبوا، فإن فيها خليفة الله المهدي»:

(١) أخرجه الحاكم في هذا الموضع مختصراً من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق به، وقد مضى تحت رقم (٤٣٧) من هذا البحث.

(٢) هذا قاله الحاكم في الموضع الأول، وأما في هذا الموضع فقد صححه على شرط الشيخين كما سبق.

(٣) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. ورد من حديث جماعة من الصحابة، منهم أنس بن مالك، وعلي بن أبي طالب، وأبو برزة الأسلمي.. أما حديث أنس فله عنه طرق ... ثم قال الشيخ بعد كلام: قلت: وذكر العلامة القاري في شرحه لـ "شرح النخبة" أن الحافظ قال في هذا الحديث إنه متواتر. ولا يشك في ذلك من وقف على بعض الطرق التي جمعها الحافظ رحمه الله كالتالي نسوقها هنا".

قلت: انظر الجزء الحديثي في هذا للحافظ ابن حجر "لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش" (ص ٩٥-١١١).

(٤) في طبعة دار المنهاج (٨٧٧٨/٤٦٠/٩).

(٥) وعلي بن الحكم لم يخرج له مسلم، فالحديث ليس على شرط واحدٍ منهما.

"أخرجه ابن ماجه (٥١٨-٥١٩)، والحاكم (٤٦٣/٤-٤٦٤) .. والحاكم أيضا (٤/٥٠٢)<sup>(١)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي! مع أنه يقول في "الميزان": "أراه منكراً" كما تقدم. وهذا هو الصواب، وقد ذهل من صححه عن علته، وهي عننة أبي قلابة؛ فإنه من المدلسين كما تقدم نقله عن الذهبي وغيره في الحديث السابق، ولعله لذلك ضعّف الحديث ابن علية من طريق خالد كما حكاه عنه أحمد في "العلل" (٣٥٦/١) وأقرّه<sup>(٢)</sup>.

١٧٩٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤٧٨/٦-٤٧٩) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن عليّ بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: صلّى بنا رسول الله صلّى الله عليه وآله صلاة العصر، ثم قام خطيباً بعد العصر إلى مغربان الشمس، حفظها من حفظها، ونسيها من نسيها، وأخبر فيها بما هو كائن إلى يوم القيامة، فحمد الله تعالى، وأثنى عليه، ثم قال - في حديث طويل -: (أما بعد، فإن الدنيا حُلوة خضرة، وإن الله تعالى مُستخلفكم فيها، فناظرٌ كيف تعملون، ألا فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء ..):

"أخرجه الترمذي (٢١٨/٣ - ٢١٩ - تحفة)، والحاكم (٤/٥٠٥-٥٠٦)<sup>(٣)</sup> .. وقال الترمذي: "حديث حسن".

قلت: وكأنه يعني لشواهدة كما نصّ عليه في آخر كتابه، وإلا فإنّ عليّ بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف كما في "التقريب". وقال الذهبي في "الضعفاء": "حسن الحديث، صاحب غرائب، احتجّ به بعضهم، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أحمد: ليس بشيء". وأقول: الجمهور على تضعيفه، وقال ابن خزيمة: "لا يحتج به لسوء حفظه". ورواه شعبة وغيره بالاختلاط. فمن الغريب قول الذهبي فيه: "حسن الحديث"، وكذلك قوله في "تلخيص المستدرک": "صالح الحديث"، والعجيب أنّ الحاكم مع تساهله لم يجرؤ على تقوية حديثه؛

(١) في طبعة دار المنهاج (٤٦١/٩-٤٦٢-٤٦٣/٩).

(٢) قلت: وعبد الوهاب بن عطاء - وهو صدوق ربما أخطأ - وأبو أسماء الرّحبي لم يخرج لهما البخاري. وقد تقدّم الحديث قريباً تحت رقم (١٧٧٥) من حديث سفيان عن خالد الحذاء به مرفوعاً، وبسياق أتم.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٤٧٠/٩-٤٧١-٤٧٢/٩).

فقال عقبه: "هذا حديث تفرد بهذه السياقة عليّ بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة، والشيخان لم يحتجّا بعلي بن زيد<sup>(١)</sup>."

قلت: وقد أخرج مسلم الطّرف الأوّل من دون سائره من طريق أخرى عن أبي نضرة به وزاد: (فإنّ أوّل فتنة بني إسرائيل كانت في النّساء)؛ وهو مخرّج في "الصحيحة" (٩١١).

١٧٩٩ - قال الألباني في "تخريج أحاديث فضائل الشام" (ص ١٢-١٣) عند حديث يرويه سعيد بن عبد العزيز عن يونس بن ميسرة بن حلبس عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً «إني رأيت كأن عمود الكتاب انزع من تحت وصادتي، فأتبعته بصري فإذا هو نور ساطع عمده به إلى الشام، ألا وإن الإيمان إذا وقعت الفتنة بالشام»:

"أخرجه الفسوي .. والحاكم (٥٠٩/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي. وقد وهما في قولهما: "إنه على شرطهما"، وإنما هو صحيح فقط؛ لأن في السند يونس بن ميسرة بن حلبس، ولم يخرّج له الشيخان شيئاً، وهو ثقة<sup>(٣)</sup> ..

وله عند ابن عساکر طريق أخرى، وحسنه. وله شواهد من حديث عمرو بن العاص وأبي الدرداء. رواهما أحمد (١٩٨/٤ و ١٩٨/٥ و ١٩٩)، وإسناده الثاني صحيح. ومن حديث عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن حوالة عند المصنّف. وسيأتي الكلام عليهما، فانظر الحديث التاسع والعاشر."

١٨٠٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦١٢/٧-٦١٣) عند حديث يرويه عثمان بن سعيد الدارمي عن عبد الله بن صالح عن موسى بن علقم بن رباح عن أبيه عن أبي هريرة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم مرفوعاً، وفيه قصّة (إنّما تكون هجرة بعد هجرة، لخيار الأرض إلى مهاجر إبراهيم، ويبقى في الأرض شرار أهلها ..) بعد أن خرّجه من طريق شهر بن حوشب عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً<sup>(٤)</sup>:

---

(١) قلت: والحديث خرّجه الحافظ ابن حجر في "الأمالي المطلقة" (ص ١٧٠) ثم قال: "هذا حديث حسن .. وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن حماد بن سلمة مطولاً أيضاً .. وعليّ بن زيد وإن كان فيه ضعف لاختلاطه، لكن سياقه لهذا الحديث بطوله يدلّ على أنه ضبطه. وقد رواه غيره مفترقاً وسأذكر شواهد إن شاء الله تعالى".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٧٨/٩/٨٨٠٦).

(٣) ولم يخرّج البخاري لسعيد بن عبد العزيز، وهو التّوخي.

(٤) وقد تقدّم هنا قريباً تحت رقم (١٧٨٥).

"ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى، وشاهداً، يتقوى الحديثُ بهما ولا بدّ.  
أما الطريق الأخرى؛ فقال الحاكم (٤/٥١٠)<sup>(١)</sup>: أخبرني أحمد بن محمد بن سلمة العنزي: ثنا  
عثمان بن سعيد الدارمي: ثنا عبد الله بن صالح ...

**وقال الحاكم:** "حديث صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي!

وأقول: عبد الله بن صالح - وهو أبو صالح كاتب الليث - ليس من رجال مسلم، ثم إنّ  
فيه كلاماً من قبل حفظه، وقد توسّط فيه الحافظ في "مقدمة الفتح"، فقال بعد أن ساق  
أقوال أئمة الجرح فيه: "قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أنّ حديثه في الأوّل كان مستقيماً، ثم  
طراً عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك أنّ ما يجيء من روايته عن أهل الحدق، كيحيى بن معين  
والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم؛ فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه  
فيتوقف فيه ...".

قلت: ولعلّ من هؤلاء الحدّاق عثمان بن سعيد الدارمي؛ فقد ذكر الذهبي في ترجمته من  
"السير" (٣٢٠/١٣) أنه أخذ علم الحديث وعلمه عن عليّ ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه،  
ووصفه في مطلع ترجمته بـ: "الإمام العلامة الحافظ الناقد ...".

لكن يبقى النظر في حال شيخ الحاكم أحمد بن محمد بن سلمة العنزي؛ فإنّي لم أجد له  
ترجمة، لكن يظهر من تصحيح الحاكم لحديثه هذا أنه ثقة عنده.

وقد ذكره الذهبي في الرواة عن الدارمي، لكنه لم يُسمَّ جدّه، وقال في نسبه (العنبري) مكان  
(العنزي)، فهو ممن يستشهد به على الأقلّ. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب والترهيب" (٣/١٩٤)، و"تخريج مناقب الشّام وأهله  
لابن تيمية" (ص ٨٢-٨٣).

(١) في طبعة دار المنهاج (٩/٤٨٠-٤٨١/٤٨١١).

(٢) قلت: أحمد بن محمد هذا هو ابن عبدوس بن سلمة العنزي، من شيوخ الحاكم المشهورين، ترجم له الحاكم في  
"تاريخه" فقال: "كان من أهل الصدق، والمحدثين المشهورين ..". وقال الذهبي في "السيّر" (٥١٩/١٥): "الشيخ المسند  
الأمين، قال الحاكم: كان صدوقاً". وقال في "التذكرة" (٣/٨٦٣): "مسند نيسابور".

وانظر: "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" (١/٣١٩-٣١١).

قلت: وموسى بن عليّ وأبيه لم يحتجّ بهما البخاري في "الصحيح".

١٨٠١ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٠٨/٤-٥٠٩) عند حديث يرويه حجاج بن محمد عن عبد الملك بن قدامة الجُمحي عن إسحاق بن بكر عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سِنُونَ؛ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ ..):

"أخرجه ابن ماجه .. والحاكم (٤/٤٦٥، ٥١٢<sup>(١)</sup>)، وأحمد .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. كذا قالوا، وهو عَجَبٌ، سَيِّمًا مِنَ الذَّهَبِيِّ؛ فَإِنَّهُ أورد ابن قدامة هذا في "الميزان"، ونقل تضعيفه عن جمع، وقال في "الضعفاء": "قال أبو حاتم وغيره: ليس بالقوي". وإسحاق بن أبي الفرات [هو ابن بكر] قال الحافظ: "مجهول"<sup>(٢)</sup>.

١٨٠٢ - قال الألباني في "الإرواء" (٧/٢١٠) عند حديث يرويه همام عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن أبي سبرة الهذلي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصة (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاحِشَ وَلَا الْمُتَفَحِّشَ ...)<sup>(٣)</sup>:

"أخرجه أحمد (٢/١٦٢) .. ورجاله ثقات أيضاً غير أبي سبرة، والظاهر أنه النخعي الكوفي، قال ابن معين: "لا أعرفه". ثم رأيت في "المستدرک" (١/٧٥ و ٤/٥١٣<sup>(٤)</sup>) من طريق أحمد

(١) في طبعة دار المنهاج (٩/٤٨٤-٨٨١٧).

(٢) ثم قال الشيخ: "لكن للحديث طريق أخرى يتقوى بها، يرويه فليح عن سعيد بن عبيد بن السَّبَّاق عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: (قبل الساعة سنون خداعة ...). الحديث دون قوله: (وما الرويضة ...). أخرجه أحمد (٢/٣٣٨). قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير ابن السباق، وهو ثقة. لكن فليح وهو ابن سليمان الخزاعي فيه كلام من قبل حفظه، حتى قال الحافظ: "صدوق يخطئ كثيراً". فالحديث بمجموع الطريقين حسن. وله شاهد يزداد به قوة، يرويه محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ: (إِنَّ أُمَّام الدَّجَالِ سَنِينَ خِدَاعَةَ ...) الحديث مثله إلا أنه قال: (الفويسق يتكلم في أمر العامة). أخرجه أحمد (٣/٢٢٠). ورجاله ثقات لولا عنعنة ابن إسحاق".

(٣) قال الشيخ في مطلع تخريجه: "صحيح. وقد ورد من حديث عائشة، وسهل بن الخنظلية، وأسامة بن زيد، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة".

قلت: وقد تقدّم في بحثنا هذا تحت رقم (٥٢) من طريق حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة به.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٩/٤٨٦-٤٨٧-٨٨٢٠).

وغيره فقال: "أبي سبرة بن سلمة الهذلي"، ولم أجد له ترجمة<sup>(١)</sup>، ثم قال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي. "وانظر: "الصحيحة" (٣٦١/٥).

١٨٠٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٥٥٢/١) عند حديث يرويه كثير بن زيد عن داود ابن أبي صالح عن أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (لا تَبْكُوا عَلَى الدِّينِ إِذَا وَلِيَهُ أَهْلُهُ، وَلَكِنْ ابْكُوا عَلَيْهِ إِذَا وَلِيَهُ غَيْرُ أَهْلِهِ):

"أخرجه أحمد (٤٢٢/٥)، والحاكم (٥١٥/٤)<sup>(٢)</sup>.. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي! وهو من أوهامهما؛ فقد قال الذهبي نفسه في ترجمة داود هذا: "حجازي لا يُعرف". ووافقه الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" فأني له الصّحة؟!<sup>(٣)</sup>.

١٨٠٤ - قال الألباني في "تحريم آلات الطرب" (ص ٦٧) عند حديث يرويه فرقد السبّخي عن عاصم بن عمرو عن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً «بَيْتُ قَوْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَهَوٍّ، فَيُصْبِحُونَ قَدْ مُسْخُوا خَنَازِيرَ ..»:

"أخرجه الحاكم (٥١٥/٤)<sup>(٤)</sup>.. وأحمد (٣٢٩/٥) .. وصحّحه الحاكم والذهبي، وفيه نظرٌ بيّنته في "الصحيحة" (١٦٠٤)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) قلت: هو سالم بن سلمة أبو سبرة الهذلي. يروي عن عليّ وابن عباس وعبد الله بن عمرو، روى عنه ابن بريده وأهل الكوفة. ذكره البخاري في "التاريخ" (١١٣/٤) ولم يذكر فيه شيئاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" (٣٠٨/٤). وقال الذهبي في "الميزان" (١٠٥/٢): "سالم بن سلمة أبو سبرة الهذلي. روى عنه ابن بريده. مجهول". وجعله ابن أبي حاتم في "الجرح" (١٨٢/٤) اثنين، فقال في الترجمة رقم (٧٨٨): "سالم بن سبرة، أبو سبرة الهذلي". وقال في الترجمة (٧٨٩): "سالم بن سلمة الهذلي، أبو سبرة". وقال في الأول عن أبيه: "مجهول". ولم يذكر في الثاني شيئاً. وعلّق المعلمي على الأولى بقوله: "جعل البخاري هذا والذي يليه واحداً". وانظر: "لسان الميزان" (٨/٤).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٤٨٩/٩-٤٩٠/٩-٨٨٢٥).

(٣) قلت: وفي كثير بن زيد وهو الأسلمي ضعف، قال فيه الذهبي في "الكاشف": "صدوق فيه لين"، وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوقٌ يخطئ".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٨٨٢٦/٩-٤٩٠/٩).

(٥) وقد أعلّه الشيخ هناك بضعف فرقد السبّخي، واضطرابه فيه على وجوه، ثم قال في ختام التّخريج:

"وقال الحافظ: "صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ".

قلت: ولذلك لا يتحمل منه تفرده بهذه الطرق العدة، دون كلّ الثقات الأثبات.

لكن للحديث شواهد يتقوى بها إن شاء الله تعالى، وقد مضى ذكر بعضها برقم (٩٠ و ٩١)، فهو بما حسن. اهـ

نعم هذا القدر منه صحيح بلا ريب لهذه الشواهد، وقد روي عن فرقد على وجوه أخرى تراها هناك".

١٨٠٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٧/٢) عند حديث يرويه عمران القطان عن قتادة عن الحسن عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (بادروا بالأعمال ستاً قبل طلوع الشمس من مغربها، والدخان، والدجال، ودابة الأرض، وخويصة أحدكم، وأمر العامة) بعد أن خرجه من صحيح مسلم ومسند أحمد من طريق شعبة وهمام عن قتادة عن الحسن عن زياد بن رباح عن أبي هريرة به:

"وخالفهما [يعني: شعبة وهمام] عمران القطان فقال: عن قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة. أخرجه الطيالسي .. والحاكم (٥١٦/٤)<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي! وأقول: كلاً؛ فإن القطان هذا في حفظه ضعف، وهو حسن الحديث إذا لم يخالف<sup>(٢)</sup>، وقد خالف هنا في الإسناد، وإن كان حفظ المتن؛ فإنه قال: (عبد الله بن رباح) مكان (زياد بن رباح) وأسقط منه الحسن وهو البصري!<sup>(٣)</sup>

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة به. أخرجه مسلم، وأحمد (٣٣٧/٢، ٣٧٢)."

١٨٠٦ - قال الألباني في "الضعيفة" (١٠٢-٩٩/١٣) عند حديث يرويه نعيم بن حماد عن بقية بن الوليد عن يزيد بن عبد الله الجهني عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: دخلت على عائشة رضي الله عنها ورجل معها، فقال الرجل: يا أم المؤمنين حدّثينا عن الزلزلة، فأعرضت عنه بوجهها. قال أنس: فقلت لها: حدّثينا يا أم المؤمنين عن الزلزلة. فقالت: .. (إن المرأة إذا خلعت ثيابها في غير بيت زوجها، هتكت ما بينها وبين الله عز وجل من حجاب. وإن تطيبت لغير زوجها، كان عليها ناراً وشناراً. فإذا استحلوا الزنا، وشربوا الخمر بعد هذا، وضربوا المعازف؛ غار الله في سمائه، فقال: تزلّلي بهم ..):

(١) في طبعة دار المنهاج (٨٨٢٨/٤٩١/٩).

(٢) وفي "التقريب": "صدوق بهم".

(٣) قال الدارقطني في «العلل» (٢٠٤٠): "يرويه قتادة، واختلف عنه: فرواه شعبة، وهمام عن قتادة عن الحسن عن زياد بن رباح عن أبي هريرة. وخالفهما عمران القطان، فرواه عن قتادة عن عبد الله بن رباح عن أبي هريرة ولم يذكر الحسن. والأول أصح".

"أخرجه الحاكم (٥١٦/٤)<sup>(١)</sup> وقال: "صحيح على شرط مسلم"! وتعقبه الذهبي بقوله: "قلت: بل أحسبه موضوعاً على أنس، ونعيم منكر الحديث إلى الغاية، مع أن البخاري روى عنه".

قلت: هذا الإطلاق يُوهّم أن البخاريّ روى له محتجاً به، وليس كذلك؛ فإنه إنما روى له مقروناً بغيره؛ كما قال الذهبي في "الميزان"، والحافظ في "التهذيب"، وغيرها ممن تقدم أو تأخر، مع قلة ما روى عنه، فقد قال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص ٤٤٧):

"لقية البخاري، ولكنه لم يخرج عنه في "الصحيح" سوى موضع أو موضعين، وعلق له أشياء آخر، وروى له مسلم في المقدمة موضعاً واحداً...". ثم حكى اختلاف العلماء فيه: ما بين مؤثّق، ومضعّف، وناسب له إلى الوضع، وبسط أقوالهم في "التهذيب"، ويتلخص منها ما قاله في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيراً"...

والأمر الآخر: أننا لو سلّمنا جدلاً بالتبرئة المذكورة [يعني: تبرئة نعيم بن حماد من عهدة هذا الحديث] فإنه يرد على الشيخ [التوحيدي] مؤاخذتان هامتان:

**الأولى:** أنّ في الإسنادين علتين فوق نعيم بن حماد:

١ - بقية بن الوليد: فإنه مدلس وقد عنعنه من طريق نعيم كما رأيت، ومن طريق محمد بن ناصح كما سترى. ومن المعروف في علم المصطلح أنّ العنعنة من المدلس علة تقدح في ثبوت الحديث، وبخاصة إذا كان من مثل بقية الذي قال فيه أبو مسهر: "أحاديث بقية ليست نقية؛ فكن منها على تقية".

٢ - يزيد بن عبد الله الجهني: الظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين، فإنه لا يعرف إلا بروايته عنه، ولم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال القديمة الأصول؛ مثل: "تاريخ البخاري" و"الجرح والتعديل" وغيرها، وإنما ذكره الذهبي في "الميزان"، وساق له برواية بقية عنه عن هاشم الأوقص عن ابن عمر مرفوعاً: (من اشترى ثوباً بعشرة دراهم، وفي ثمنه درهم حرام...)

(١) في طبعة دار المنهاج (٩/٤٩٢/٨٨٢٩).

الحديث .. والمقصود: أن الذهبي لم يذكر في ترجمة الجهني هذا غير هذا الحديث، وقال فيه: "لا يصح". ووافقه العسقلاني<sup>(١)</sup>.

قلت: فهو مجهول العين؛ فلا أدري أعلم الشيخ التوحيدي بهاتين العلتين أم تجاهلهما؟!  
ومما سبق تعلم أن تصحيح الحاكم لهذا الإسناد على شرط مسلم هو من أفحش أخطائه  
الكثيرة في "مستدرکه"!.

١٨٠٧ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/١١١٠-١١١١) عند حديث يرويه الحاكم  
من طريق عبد الله بن بكر السهمي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي عبيدة  
عن عدي بن حاتم مرفوعاً، وفيه قصة (يا عدي بن حاتم أسلم تسلم) .. وقال رسول الله  
ﷺ: (فَلَعَلَّه إِنَّمَا يَمْنَعُكَ عَنِ الْإِسْلَامِ أَنَّكَ تَرَى بَيْنَ حَوْلِي خِصَاصَةً .. هل رأيت الحيرة؟)  
قلت: لم أرها، وقد عرفت مكانها. قال: (فَلْيُوشِكَنَّ أَنَّ الظَّعِينَةَ تَرَحَّلُ مِنَ الْحِيرَةِ بِغَيْرِ جِوَارٍ  
حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ ..) بعد أن خرجه من طرق عن ابن سيرين، ويبيّن اختلاف الرواة فيه  
عمن رواه عن ابن سيرين، ورجح أنّ الصواب في هذا الاختلاف زيادة رجل مبهم بين أبي  
عبيدة وعدي بن حاتم:

".. وتخلص مما سبق من التخريج والتحقيق أنّ مدار إسناد هذه القصة على محمد بن سيرين  
عن أبي عبيدة عن رجل عن عدي. وبذلك يتبين لنا بعض الأخطاء والتي لا بد لي من بيانها:  
...

الخطأ الثاني: قول الحاكم<sup>(٢)</sup>: "حديث صحيح على شرط الشيخين" وإن وافقه الذهبي؛ فإنّ  
أبا عبيدة بن حذيفة ليس من رجال الشيخين أولاً.

ثم هو ليس بالمشهور بالثقة والعدالة ثانياً، ولم يوثقه غير ابن حبان، وهو عندي وسط؛ كما  
بينت في "تيسير الانتفاع" يسر الله لي إتمامه بمنه وكرمه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ولم يعرفه الإمام أحمد رحمه الله، قال الحافظ ابن رجب في "الفتح" (٤٣٤/٢): "وقال أحمد - في رواية مهنا -: لا  
أعرف يزيد بن عبد الله، ولا هاشماً الأوقص".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩/٤٩٧-٤٩٨-٨٨٣٦).

(٣) وقال في «الصحيحة» (١/٢٧٥) بعد أن أورد حديثاً من طريق أبي عبيدة هذا: "وإسناده حسن، رجاله كلهم  
ثقات غير أبي عبيدة هذا، فلم يوثقه غير ابن حبان (١/٢٧٥)، لكن روى عنه جماعة من الثقات". وانظر:  
«الصحيحة» (٧/٧٩٦)، وكتابي "مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني" (٧١٠).

وهذا بالنسبة لإسناد الحاكم نفسه. وأما بالنسبة للأسانيد الأخرى فقد عرفت مما سبق أنّ بينه وبين عدي ذاك الرجل المجهول .." (١).

- وانظر: "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" (٣٦٧/٩).

١٨٠٨ - قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/٥١-٥٤) عند حديث يرويه محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة عن الوليد بن مسلم: ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (يَخْرُجُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: السُّفْيَانِيُّ فِي عُمُقِ دِمَشْقَ، وَعَامَّةٌ مَن يَتَّبَعُهُ مِنْ كَلْبٍ، فَيَقْتُلُ، حَتَّى يَبْقَرَ بَطُونَ النِّسَاءِ، وَيَقْتُلُ الصِّبْيَانَ ..):  
"منكر. أخرجه الحاكم في "المستدرک" (٤/٥٢٠) (٢) .. وقال:  
"صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظرٌ من ناحيتين:

الأولى: أنّ ابن أبي سمينة لم يخرج له مسلم.

والأخرى: عنعنة الوليد بن مسلم؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية، وهو أن يسقط شيخ شيخه، أي: شيخ الأوزاعي، فقد جاء في ترجمته: عن الهيثم بن خارجة قال: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي! قال: وكيف؟ قلت: تروي عنه عن نافع، وعنه عن الزهري، وعنه عن يحيى - يعني: ابن كثير - وغيرك يُدخِلُ بين الأوزاعي ونافع (عبد الله بن عامر الأسلمي)، وبينه وبين الزهري (قرّة)، فما يملك على هذا؟ فقال: أنبئ الأوزاعي أنّ يروي عن مثل هؤلاء! قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء المناكير - وهم ضعفاء - فأسقطتهم أنت، وصيّرتّها من رواية الأوزاعي عن الأثبات، ضَعَّفَ الأوزاعي! فلم يلتفت إلى

---

(١) قلت: وخرّج البخاري آخره في "صحيحه" (٣٥٩٥) بسياق أتمّ من طريق سعد الطائي عن محمّد بن خليفة عن عدي بن حاتم مرفوعاً بلفظ: (بيننا أنا عند النبي صلى الله عليه وآله إذ أتاه رجل، فشكا إليه الفاقة، ثم أتاه آخر، فشكا إليه قطع السبيل، فقال: (يا عدي، هل رأيت الحيرة؟). قلت: لم أرها، وقد أنبت عنها. قال: (فإن طالت بك حياة لترين الظعينة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة، لا تخاف أحداً إلا الله). قلت فيما بيني وبين نفسي: فأين دُعَاؤُ طيِّبٍ الذين قد سَعَرُوا البلاد؟! (ولئن طالت بك حياة لتفتحن كنوز كسرى). قلت: كسرى بن هرمز؟! قال: (كسرى بن هرمز، ولئن طالت بك حياة لترين الرجل يخرج ملء كفه من ذهب أو فضة، يطلب من يقبله منه، فلا يجد أحداً يقبله منه ..). وجاء في آخره نحو قول عدي في هذه الرواية.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٠٠-٥٠١/٨٨٤٠).

قولي! ذكره العلائي في "المراسيل" (ص ١١٨)، والحافظ في "التهذيب" ومن قبله الذهبي في "السير" (٢١٥/٩)، ومن قبله المزي في "تهذيبه" (٩٧/٣١)، ومن قبلهم ابن عساكر في "التاريخ" (٩٠٦/١٧). وذكروا نحوه عن الإمام الدارقطني ...

قال الذهبي عقب رواية الهيثم المتقدمة وغيرها: "قلت: البخاري ومسلم قد احتجّا به، ولكنهما ينتقيان حديثه، ويتجنبان ما يُنكر له".

قلت: ولعلّ حديثنا هذا من قبيل ما تجنّباه، لنكارتته، ولما فيه من العنينة، ولذلك فقد وَهَمَ الذهبي - فضلاً عن الحاكم - في تصحيحه على شرطهما، لما علمت من ترجمة ابن أبي سمينة، ولأنه ليس فيه تحديث الأوزاعي فَمَن فوقه.

يضاف إلى ذلك: أنّ يحيى بن أبي كثير مدلس أيضاً عن شيوخه معروف بذلك، كما في "مراسيل العلائي" وغيره".

١٨٠٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٤٨/٢) عند حديث يرويه الحاكم من طريق عبد الله بن وهب عن سعيد بن أبي أيوب عن سُرحبيل بن يزيد عن أبي علقمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إنّ الله يبعثُ إلى هذه الأمة على رأس كلِّ مائة سنةٍ منْ يُجدِّد لها دينها): "أخرجه أبو داود (٤٢٩١) .. والحاكم (٥٢٢/٤) (١) ..

قلت: وسكت عليه الحاكم والذهبي، وأما المناوي فنقل عنه أنه صححه، فلعله سقط ذلك من النسخة المطبوعة من "المستدرک"، والسند صحيح؛ رجاله ثقات رجال مسلم. ووقع عند الحاكم والهروي مكان (شراحيل) (٢): (شرحبيل)؛ ولا أراه محفوظاً، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في ترجمة "شرحبيل بن شريك" من "التهذيب". والله أعلم.

١٨١٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٦٠/٣) عند حديث يرويه الحاكم عن شيخه الحسن بن حليم المروزي عن أبي المَوْجّه بإسناده عن الحسن بن محمد بن عليّ عن مَوْلَاةٍ لرسول الله صلّى الله عليه وآله قالت: دخل النبي صلّى الله عليه وآله على عائشة - أو على بعض أزواج النبي صلّى الله عليه وآله - وأنا عنده، فقال: «إِذَا ظَهَرَ السُّوءُ فَلَمْ يَنْهَوْا عَنْهُ، أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمُ بَأْسَهُ». فقال إنسان: يا نبيّ

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٠٥/٩-٥٠٦/٩-٨٨٤٦).

(٢) وبهذا ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والمزي، ومن تبعه.

الله، وإن كان فيهم الصّالحون؟ قال: «نعم، يُصِيبُهُم ما أصابهم، ثم يَصِيرُونَ إلى مغفرة الله ورحمته»:

"أخرجه الحاكم (٥٢٣/٤)<sup>(١)</sup> .. سكت عليه الحاكم والذهبي، وليس بجيد؛ فإنّ المولاة وإن لم تُسَمَّ، فهي صحابية مولاة رسول الله ﷺ، والصحابة كلّهم عدول، فالسند صحيح سواء كان عنها عن رسول الله ﷺ، أو عنها عن عائشة أو غيرها كما يأتي عنه ﷺ"<sup>(٢)</sup>.

- وقال في "الصحيحة" (٤٤٣/٧) عند الحديث السابق:

"أخرجه الحاكم (٥٢٣/٤): أخبرني الحسن بن حكيم<sup>(٣)</sup> المروزي: ثنا أبو الموجّه: أنبأ عبدان: أنبأ عبد الله ... وسكت عنه هو والذهبي.

قلت: ورجاله ثقات معروفون؛ غير المروزي هذا، وقد سماه الذهبي: "الحسن بن محمد بن حلیم"، ذكره في الرواة عن أبي الموجّه، واسمه محمد بن عمرو الفزاري، ووصفه في "السير" (٣٤٧/١٣) بـ "الشيخ الإمام، محدّث مرو، الحافظ". وأما ابن حلیم فلم أجد له ترجمة الآن"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في طبعة دار المنهاج (٨٨٤٨/٥٠٨/٩).

(٢) يشير الشيخ إلى الاختلاف الذي وقع في إسناده على ابن عيينة، وعلى جامع بن أبي راشد، وقد حكى شيئاً منه في الموضوع الثاني، وذكر بعض الشواهد، فراجعته في تنمة تحريجه. وقد أعلّه بهذا الاختلاف والاضطراب محققوا "مسند أحمد/ط الرسالة" (١٦٢-١٦١/٤٠).

قلت: ويشهد للحديث في الجملة ما رواه الشيخان وأحمد في "مسنده" من حديث ابن عمر بلفظ: (إذا أراد الله تعالى بقوم عذاباً، أصاب العذاب من كان فيهم، ثم بُعِثُوا على أعمالهم).

(٣) كذا وقع في جميع نسخ "المستدرک"، وصوابه (حلیم) كما في تلخيص الذهبي، واعتمده محققوا طبعتي دار المنهاج ودار التأسيس. ولذلك لم يعرفه الشيخ فيما بعد.

(٤) قلت: ترجم له صاحب "الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم" (رقم ٢٩٩) فقال: "حدّث عن: أبي الموجه محمّد بن عمرو الفزاري المروزي بالمسند، وسيف بن ریحان، ومحمد بن حاتم بن المظفر، ويوسف بن يعقوب القاضي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وغيرهم. وعنه: أبو عبد الله الحاكم في "مستدرکه"، وذكر أنه حدثه بمرو من أصل كتابه كتاب الصلاة لعبد الله بن المبارك - ووصفه بالثقة، ونسبه مرّة فقال: الحسن بن محمّد بن حلیم بن أحمد بن إبراهيم بن ميمون الصائغ-، وأبو نصر أحمد بن الحسين بن أبي ذر الكلاباذي، وأبو عبد الله محمّد بن مندة الحافظ.

قال الحاكم أبو عبد الله: ثقة. توفي آخر المحرم سنة سبع وخمسين وثلاثمائة.

١٨١١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١/٤١٤-٤١٥) عند حديث يرويه الحاكم من طريق يونس بن أبي إسحاق عن هلال بن خباب عن عكرمة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: كنتُ جالساً عند النبي ﷺ، فذكرَ الفِتنَةَ - أو ذكرتَ له - فقال: (إِذَا النَّاسُ قَدِ مَرَجَتْ عُهُودُهُمْ، وَخَفَّتْ أَمَانَتُهُمْ، وَصَارُوا هَكَذَا). وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ عِنْدَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ؟ قَالَ: «أَمَلِكُ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَاجْلِسْ فِي بَيْتِكَ، وَخُذْ مَا تَعْرِفُ، وَدَعْ مَا تُنْكِرُ، وَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ، وَدَعْ عَنكَ أَمْرَ الْعَامَّةِ»:

"أخرجه أبو داود (٤٣٨/٢)، والحاكم (٥٢٥/٤)<sup>(١)</sup>، وأحمد (٢١٢/٢) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي. وقال المنذري والعراقي: "سنده حسن". نقله المناوي في "الفيض"، وأقرَّهما، وهو كما قال<sup>(٢)</sup>؛ فإنَّ هلالاً هذا فيه كلام يسير لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن إلا إذا خولف<sup>(٣)</sup>، وقد توبع على أصل الحديث كما يأتي ..

---

وقال الشيخ الألباني: وأما حلیم فلم أجد له ترجمة الآن، وكذا قال محقق كتاب "فضائل الأوقات" للبيهقي: لم أجد له ترجمة، وكذا محقق "الشعب" قال في موضع منه: لم أعرفه. وقال في موضع آخر: هو أبو الحلیمي -الحسين- صاحب "المنهاج" كما جاء في "التوضيح".

قال مقیده -عفا الله عنه-: وهو كذلك حسب ما في "التوضيح" وحاشية "الإكمال" وأما الذهبي -رحمه الله تعالى- فقد جعل والد الحلیمي هو: محمَّد بن حلیم بن محمَّد المروزي والد صاحب الترجمة، وقد بين وهمه في ذلك الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي ووضح أن والد الحلیمي هو الحسن، وأن الحلیمي حفيد محمَّد لابنه والله أعلم. قلت: [ثقة] "أه".

(١) في طبعة دار المنهاج (٥١١/٩-٥١٢/٥١٤/٨٨٥٤).

(٢) قلت: فالشيخ يرى أنَّ إسناده الحديث حسنٌ فقط، لا يرقى إلى الصحة كما صرح الحاكم والذهبي. لكن قد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنَّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٥٢٤).

(٣) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوقٌ تعيَّرَ بأخْرَةَ"، فتعقَّبه صاحباً "تحرير التقريب" بقولهما:

"بل: ثقةٌ، وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وابن عمار، والمفضل بن غسان الغلابي، وابن شاهين، والذهبي. أما تغييره فقد ذكره أبو نعيم ويحيى بن سعيد القطان، وأنكره ابن معين كما في "سؤالات" ابن الجنيدي (٢٨٨)، والظاهر أنَّ أحداً لم يرو عنه في كبر السن".

قلت: ويونس بن أبي إسحاق السبَّعي فيه بعض الكلام كما يدلُّ عليه قول الحافظ: "صدوقٌ يهْمُ قليلاً".

وللحديث عن ابن عمرو ثلاث طرق آخر<sup>(١)</sup> ...

ومما يلاحظ أنّ هذه الطرق الثلاث، ليس فيها الزيادة التي في الطريق التي قبل هذه<sup>(٢)</sup> (إلزم بيتك وأملك عليك لسانك). فالقلب يميل إلى أنها زيادة شاذة، لأنّ الذي تفرّد بها - وهو هلال بن خباب - فيه كلام كما سبق، فلا يحتجّ به إذا خالف الثقات .. وإنّ مما يؤيد شذوذها أنني وجدت لحديث ابن عمرو هذا شاهدا من حديث أبي هريرة مثله ليس فيه الزيادة .."<sup>(٣)</sup>.

١٨١٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٨٠/٧-٥٨١) عند حديث يرويه سفيان عن سماك عن عبد الله بن ظالم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ فَسَادَ أُمَّتِي عَلَى يَدَيَّ أُعْطِلِمَةٌ سُفْهَاءَ مِنْ قَرِيشٍ):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" .. والحاكم (٤/٤٧٠ و ٥٢٧<sup>(٤)</sup>) ..

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"<sup>(٥)</sup>. ووافقه الذهبي!

قلت: ومالك بن ظالم من رجال "الميزان"، وقال: "قال الأزدي: لا يتابع عليه". وكذا في "اللسان"، ودكّرا له هذا الحديث، وفاتهما توثيق ابن حبان إياه، لكن لم يذكروا له راوياً غير سماك بن حرب؛ فهو مجهول. لكن أخرجه ابن حبان (٦٦٧٧) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .. وإسناده صحيح. وله طريق أخرى يرويه سعيد بن

---

وقد وثّقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي. وذكره ابن شاهين وابن حبان في "الثقات"، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن مهدي: لم يكن به بأس. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً إلا أنه لا يُحتجّ به. وضعّفه أحمد، وقال الذهبي: صدوق ما به بأس، ما هو في قوّة مسعر ولا شعبة. انظر: "تحرير التقريب".

(١) قال أبو داود (٤٣٤٢) عقب الطريق الأولى التي ساقها الشيخ: "هكذا زُوي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ من غير وجه".

(٢) وهي طريق أحمد والحاكم التي عليها مدار التعقب.

(٣) قلت: والحديث قد أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٧١/٦) في ترجمة هلال بن خباب، وقال: "وهذا يروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وغيره، بإسناد أصلح من هذا".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٩/٥١٦/٨٨٦٠).

قلت: وقد تقدم في بحثنا هذا تحت رقم (١٧٧٨).

(٥) وقال عقبه: فسمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب، يقول: سمعت الحسين بن محمد القَبّاني، يقول: سمعت عمرو بن علي، يقول: الصحيح: مالك بن ظالم.

عمرو بن سعيد قال: كنت جالساً مع أبي هريرة في مسجد النبي ﷺ بالمدينة، ومعنا مروان، قال أبو هريرة: سمعت الصادق المصدوق يقول: (هلكت أمتي على يدي غلظة من قريش) .. أخرجه البخاري (٦/٦١٢/٣٦٠٥ و ٩/١٣) ..

١٨١٣ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ٤٩) عند حديث يرويه هشام بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصة «ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة، فتنة أكبر عند الله من الدجال»: «

"أخرجه مسلم (٨/٢٠٧)، والحاكم (٤/٥٢٨)<sup>(١)</sup>، وأحمد (٤/٢٠ و ٢١)، والرواية الأخرى إحدى روايته، وهي رواية الحاكم وزاد: (عند الله) وقال: "صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه". كذا قال، ولعله يعني بلفظه المشار إليه، وإلا فمُسَلِّمٌ قد أخرجه كما ذكرته".

١٨١٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (٤/٤٣٩-٤٤٠) عند حديث يرويه إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً (يخرج الدجال في خفة من الدين، وإدبار من العلم، وله أربعون يوماً يسيحها، اليوم منها كالسنة، واليوم كالشهر، واليوم كالجمعة، ثم سائر أيامه مثل أيامكم، وله حمار يركبه عرض ما بين أذنيه أربعون ذراعاً، يأتي الناس فيقول: أنا ربكم، وإن ربكم ليس بأعور، مكتوب بين عينيه ك ف ر يقرأه كل مؤمن، كاتب وغير كاتب، يمر بكل ماء ومنهّل، إلا المدينة ومكة، حرهما الله عليه، وقامت الملائكة بأبوابهما):

"أخرجه أحمد (٣/٣٦٧) .. والحاكم (٤/٥٣٠)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: أبو الزبير مدلس، وقد عنعنه، فهي علة الحديث.

وقد سكت عنها في "المجمع" (٧/٣٤٤) وادعى أنه رواه أحمد بإسنادين! وإنما روى منه قوله: (مكتوب بين عينيه كافر، يقرأه كل مؤمن). أخرجه (٣/٣٢٧) من طريق حسين بن واقد: حدثني أبو الزبير حدثنا جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ: فذكره. وإسناده جيد.

(١) في طبعة دار المنهاج (٩/٥١٨-٥١٩/٨٨٦٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٢٢-٥٢٣/٨٨٦٨).

وهذا القدر منه صحيح، بل متواتر، جاء عن جمع من الصحابة، منهم: أنس، وبعض أصحاب النبي ﷺ. رواها مسلم (١٩٣/٨)، وابن عمر عند ابن حبان (١٨٩٦ - موارد) .. وقوله: (يأتي الناس ..) إلخ، ثابت في أحاديث صحيحة مشهورة<sup>(١)</sup>.

- وانظر: "قصة المسيح الدجال" (ص ٧٣).

١٨١٥ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ٥٩) عند حديث يرويه معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن جدّه: أنّ رسول الله ﷺ ذكر الدجال فقال: «إِنْ يَخْرُجُ وَأَنَا فِيكُمْ، فَأَنَا حَاجِبُكُمْ، وَإِنْ يَخْرُجُ وَلَسْتُ فِيكُمْ، فَكُلُّ أَمْرٍ حَاجِبٍ نَفْسِهِ، وَاللَّهِ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ...»:

"أخرجه الحاكم (٤/٥٣٠-٥٣١)<sup>(٢)</sup> وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

وأقول: بل هو صحيح على شرط مسلم، رجاله كلهم ثقات من رجاله<sup>(٣)</sup>.

١٨١٦ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ٤٨-٤٩) عند حديث يرويه عطاء الخرساني عن يحيى بن أبي عمرو السيباني عن عمرو الحضرمي (السيباني) عن أبي أمامة الباهلي قال: حَظَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، فَكَانَ أَكْثَرَ حُطْبَتِهِ ذَكَرَ الدَّجَالَ، يُحَدِّثُنَا عَنْهُ حَتَّى فَرَعْنَا مِنْ حُطْبَتِهِ فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَنَا يَوْمَئِذٍ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا إِلَّا حَذَرَ أُمَّتَهُ

---

(١) قال الشيخ عبد الله الدويش رحمه الله في "تنبيه القارئ على تقوية ما ضعفه الألباني" (رقم ٢٨٩) بعد أن ساق تخريج الألباني لهذا الحديث: "أقول: هذا يوهم أنّ أوله غير صحيح، وليس كذلك؛ فإنه ثابت في صحيح مسلم وغيره الحديث الطويل عن النّوّاس بن سَمْعَانَ وغيره إلا قصّة الحمار .. وروى ابن أبي شيبة ج ١٥، ١٦١، ١٦٢) عن ابن مسعود قال: إنّ أذن حمار الدجال لتظل سبعين ألفًا. وإسناده صحيح. وعن أبي الطفيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: يخرج الدجال على حمار، رجس على رجس. وهذا إسناد صحيح. وقوله: (في خفة من الدين وإدبار من العلم). يشهد له ما رواه البزار بإسناد صحيح بلفظ (في زمن اختلاف من الناس وفرقه). انتهى".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٢٣/٨٨٦٩).

(٣) قلت: كذا قال معاوية بن صالح هنا (عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن جدّه)، وقد تقدم عند الحاكم (٨٧٥٧)، وفي بحثنا هذا (١٧٩١) من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن يحيى بن جابر الحمصي عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير الحضرمي عن أبيه عن النّوّاس بن سَمْعَانَ الكلابي، وتعقب الشيخ هناك الحاكم في استدراكه على مسلم، وهو فيه برقم (٢٩٣٧). قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (١١/١١٩): "وأخرج الطبراني والحاكم من طريق معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن جدّه في الدجال .. الحديث. وهو عند مسلم من رواية جبير بن نفير عن النّوّاس بن سَمْعَانَ. فإن كان محفوظاً فيكون عند جبير بن نفير عن شيخين".

الدَّجَالُ ...) بعد أن خرَّجه من طريقين عن يحيى بن أبي عمرو السَّيباني به، وأعلَّه بجهالة هذا:

"أخرجه الحاكم (٤/٥٣٦ - ٥٣٧) (١) وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. قلت: وهذا من أوهامهما؛ فإنَّ عمرًا الحضرمي لم يخرج له مسلم شيئاً (٢)، وعطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - وإن أخرج له مسلم فهو يهَم كثيرا ويدلّس وقد عنعنه، فأنت لإسناده الصَّحَّة؟ .. لكن الحديث غالبه صحيح قد جاء مفرقاً في أحاديث إلا قليلاً منه فلم أجد ما يشهد له أو يقويه كما سيأتي بيانه ولتسهيل توضيح ذلك على القارئ وتخريجه علي جعلته فقرات بأرقام متسلسلة ... (٣).

- وقال في "الصحيحة" (٧/٢١٢-٢١٣) عند الحديث السابق:

"روى الحاكم (٤/٥٣٦ - ٥٣٧) طرفه الأول، وقال: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي! وفيه عمرو بن عبد الله السَّيباني؛ أشار في "الميزان" إلى جهالته بقوله: "ما علمتُ روى عنه سوى يحيى بن أبي عمرو السَّيباني". وفي "الكاشف" (٢/٣٣٥) بقوله: "وثق" (٤). يشير إلى تليين توثيق ابن حبان إياه؛ لأنه يوثق المجهولين".

١٨١٧ - قال الألباني في "الضعيفة" (١١/١٥-١٨) عند حديث يرويه أبو بكر بن عياش عن محمد بن عبد الله مولى المغيرة بن شعبة عن كعب بن علقمة عن ابن حُجيرة عن عقبة بن عامر رضي الله عنه مرفوعاً (تَطْلُعُ عَلَيْكُمْ قَبْلَ السَّاعَةِ سَحَابَةٌ سَوْدَاءٌ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ مِثْلُ التُّرْسِ، فَمَا تَرَأَى تَرْتَفِعُ فِي السَّمَاءِ، حَتَّى تَمَلَأَ السَّمَاءَ، ثُمَّ يُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ. فَيُقْبَلُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: هَلْ سَمِعْتُمْ؟ .. ثُمَّ يُنَادِي: أَيُّهَا النَّاسُ: { أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ }. قال رسولُ الله ﷺ: «فَو الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ الرَّجُلَيْنِ لَيَنْشُرَانِ الثُّوبَ،

(١) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٣٣-٥٣٥/٨٨٧٥).

(٢) وكذا الراوي عنه: يحيى بن أبي عمرو السَّيباني.

(٣) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢/٤٦١) بعد أن ساقه من طريق إسماعيل بن رافع [وهو ضعيف] عن يحيى بن أبي عمرو السَّيباني به: "هذا حديث غريب جدا من هذا الوجه، ولبعضه شواهد من أحاديث آخر. ولنذكر حديث النواس بن سمران هاهنا لشبهه بسياقه هذا الحديث. قال مسلم بن الحجاج في صحيحه: ..".

(٤) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول".

فَمَا يَطْوِيَانِهِ أَوْ يَتْبَاعِيَانِهِ أَبَدًا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَمْدُرُ حَوْضَهُ، فَمَا يَسْقِي فِيهِ شَيْئًا، وَإِنَّ الرَّجُلَ  
لَيَحْلِبُ نَاقَتَهُ، فَمَا يَشْرِبُهُ أَبَدًا، وَشُغِلَ النَّاسُ»:

"ضعيف. أخرجه الحاكم (٥٣٩/٤)<sup>(١)</sup>، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/٣٢٥/٨٩٩) من طريق أبي بكر بن عياش .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد على شرط مسلم". ووافقه الذهبي!! وأقول: كلاً، وذلك لأمرين:

الأول: أنّ ابن عياش لم يحتجّ به مسلم؛ على ضعفه في حفظه<sup>(٢)</sup>.

والآخر: أنّ محمد بن عبد الله مولى المغيرة بن شعبة لم يخرج له مسلم أصلاً؛ على جهالته، وهو محمد بن يزيد بن أبي زياد، هكذا ساق نسبه الحافظ المزي في ترجمة شيخه كعب بن علقمة التنوخي المصري، و ترجمة الراوي عنه أبي بكر بن عياش .. وذكر أنّ أبا حاتم قال فيه (١٢٦/١/٤): "مجهول". وصحّح له الترمذي حديث: (كفارة النذر كفارة اليمين). وزاد الحافظ في "تهذيبه" عن الدارقطني أنه قال فيه أيضاً: "مجهول"؛ واعتمده الذهبي في "المغني"! قلت: ومن هذا التحقيق تعرف خطأ موافقته للحاكم في قوله: "صحيح على شرط مسلم"! .. ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن حجرية؛ فقال ابن أبي الدنيا في "كتاب الأهوال" (ق ٢/٢): حدثنا هارون بن سفيان: حدثنا محمد بن عمر: حدثنا معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ. وهشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن ابن حجرية به.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات، وكذلك الإسناد الأول عن فضالة بن عبيد؛ لكن مدارهما على محمد بن عمر، وهو الواقدي، وهو متروك شديد الضعف؛ فلا يصلح للاستشهاد به. لكن الشطر الثاني من الحديث له شاهد قوي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. أخرجه الشيخان وغيرهما..".

١٨١٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢١٨/١) عند حديث يرويه أبو مُعَيْدٍ حفص ابن غيلان عن عطاء بن أبي رباح قال: كنت مع عبد الله بن عمر، فأتاه فَنِيَّ يسأله عن إسدال العمامة، فقال ابن عمر: سأخبرك عن ذلك بعلمٍ إن شاء الله: كنتُ عاشِرَ عشرةٍ في مسجد

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٣٨/٩-٥٣٩/٨٨٧٧).

(٢) قال الحافظ في "التقريب": "ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح".

رسول الله ﷺ .. فجاء فتى من الأنصار فسَلَّم على رسول الله ﷺ ثم جلس، فقال: يا رسول الله أيّ المؤمنين أفضل؟ قال: (أحسنهم خلقاً). قال: فأَيّ المؤمنين أكْبَس؟ قال: (أكثرهم للموت ذِكْراً، وأحسنهم له استعداداً قبل أن ينزل بهم. أولئك من الأكياس). ثم سكت الفتى، وأقبل عليه عليه النبي ﷺ، فقال: (يا معشر المهاجرين، خمس إن ابتليتم بهنّ، ونزل فيكم، أعوذ بالله أن تُدركوهن: لم تظهري الفاحشة في قوم قط حتى يعملوها، إلا ظهر فيهم الطّاعون والأوجاع التي لم يكن مضت في أسلافهم ..) بعد أن خرّجه من طريق ابن أبي مالك عن أبيه عن عطاء به، وأعلّه بابن أبي مالك<sup>(١)</sup>:

"ورواه الحاكم (٤/٥٤٠)<sup>(٢)</sup> من طريق أبي معيد حفص بن غيلان عن عطاء .. وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: بل هو حسن الإسناد؛ فإنّ ابن غيلان هذا قد ضعّفه بعضهم، لكن وثقه الجمهور، وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق فقيه، رمي بالقدر"<sup>(٣)</sup>.

١٨١٩ - قال الألباني في "قصة المسيح الدّجال" (ص ٨٦) عند حديث يرويه إبراهيم ابن سعد عن أبيه عن جدّه عن أبي بكرة رضي الله عنه مرفوعاً «لا يدخل المدينة رعب المسيح الدّجال، لها يومئذ سبعة أبواب، لكل باب منها ملكان»:

"أخرجه البخاري (٤/٧٦)، وأحمد (٥/٤٣ و ٤٧)، واستدركه الحاكم (٤/٥٤٢)<sup>(٤)</sup> فوهم".  
١٨٢٠ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصايح والمشكاة" للحافظ ابن حجر (٥/١٣٧-١٣٨) عند حديث يرويه شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله

(١) ثم قال الشيخ بعد ذلك: "جاء من طرق أخرى عن عطاء وغيره ..".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٣٩-٥٤١/٨٨٧٨).

(٣) لكن سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التفريق بين الصحيح والحسن، قال ابن الصلاح في "المقدمة" (ص ٤٠): "من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندرجه في أنواع ما يحتج به، وهو الظاهر من كلام الحاكم أي عبد الله الحافظ في تصرفاته .. ثم إنّ من سمى الحسن صحيحاً لا ينكر أنه دون الصحيح .. فهذا إذا اختلف في العبارة دون المعنى، والله أعلم". وانظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (١/٤٧٩-٤٨٠)، و"نتائج الأفكار" (٤/١٦١-١٦٢) (٢/١٢٥) له أيضاً.

(٤) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٤٣/٨٨٨٢).

بن شقيق عن عبد الله بن سُرَاقَة عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ ذَكَرَ الدَّجَالَ فَخَلَّاهُ بِحِلْيَةٍ لَا أَحْفَظُهَا. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلُونَا يَوْمَئِذٍ كَالْيَوْمِ؟ قَالَ: (أَوْ خَيْرٌ):»  
 "قلت: فيه عبد الله بن سُرَاقَة؛ قال الذهبي: "لا يُعرف له سماعٌ من أبي عبيدة، قال البخاري: ولا روى عنه سوى عبد الله بن شقيق العُقيلي".

ومن طريقه: رواه أحمد (١/١٩٥) .. والحاكم (٤/٥٤٢) (١) وقال: "صحيح الإسناد".  
 ووافقه الذهبي! وذلك من تناقضه؛ فإن ترجمته المتقدمة لابن سُرَاقَة تدلّ على أنه مجهول عنده، وقد صرح بذلك في "الضعفاء"، فقال: "لا يُعرف"، فكيف يصحّ حديثه؟! (٢).

١٨٢١ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ٨٩) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن سعيد الجُريري عن عبد الله بن شقيق العُقيلي عن مُحَمَّد بن الأَدْرَعِ ﷺ: أن رسول الله ﷺ حَتَبَ النَّاسَ، فقال: «يَوْمُ الْخَلَّاصِ وَمَا يَوْمُ الْخَلَّاصِ» ثلاثَ مَرَّاتٍ، فقيل: يا رسول الله ما يَوْمُ الْخَلَّاصِ؟ فقال: «يَجِيءُ الدَّجَالُ فَيَصْعَدُ أُحُدًا، فَيَطْلُعُ فَيَنْظُرُ إِلَى الْمَدِينَةِ، فيقولُ لِأَصْحَابِهِ: أَلَا تَرَوْنَ إِلَى هَذَا الْقَصْرِ الْأَبْيَضِ، هَذَا مَسْجِدُ أَحْمَدَ...»:

"أخرجه أحمد (٤/٣٣٨) .. والحاكم (٤/٤٢٧ و ٥٤٣) (٣) وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي. وهو كما قالوا إن سَلِمَ مِنَ الْانْقِطَاعِ بين عبد الله بن شقيق ومُحَمَّد بن رجاء؛ فقد أُدْخِلَ بينهما رجاء بن أبي رجاء الباهلي (٤) في رواية لأحمد بن حنبل (١/٤٦) وإسنادها أصحّ من إسناد الرواية الأولى؛ لكنها على كلّ حال لا بأس بها في الشواهد" (٥).

(١) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٤٤-٥٤٥/٨٨٨٤).

(٢) وأخرجه العُقيلي في «الضعفاء» (٣/٢٤٥) في مناقب عبد الله بن سُرَاقَة، وقال: "وفي الدجال أحاديث ثابتة من غير هذا الوجه، بخلاف هذا اللفظ". وقال ابن كثير في "البداية والنهاية" (١٩/١٩٩): "في إسناده غرابة".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٤٥-٥٤٦/٨٨٨٦).

(٤) قال الشيخ في "الصحيحة" (٤/١٧٩): "ورجاء هذا لا يعرف .. ولم يوثقه غير العجلي وابن حبان".

قلت: وذكره الذهبي في "الميزان" (٢/٤٦) وقال: "وما روى عنه سوى عبد الله بن شقيق. وثقه ابن حبان". وقال ابن حجر في "التقريب": "مقبول".

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٣٣٩٠): "يرويه عبد الله بن شقيق عن رجاء بن أبي رجاء الباهلي عن مُحَمَّد بن الأَدْرَعِ. حدّث به كذلك عنه أبو عوانة، وشعبة. ورواه الأعمش عن أبي بشر عن عبد الله بن شقيق، فلم يقل: عن رجاء بن أبي رجاء. ورواه كههمس عن عبد الله بن شقيق عن مُحَمَّد بن رجاء، فلم يذكر فيه: رجاء بن أبي رجاء. والصحيح حديث شعبة، وأبي عوانة عن أبي بشر".

١٨٢٢ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ١١٢) عند حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصة: «يَخْرُجُ الدَّجَالُ فَيَلْبَثُ فِي أُمَّتِي مَا شَاءَ اللَّهُ يَلْبَثُ أَرْبَعِينَ». ولا أدري ليلةً أو شهراً أو سنة. قال: «ثم يبعث الله عيسى ابن مريم عليه السلام، كأنه عروة بن مسعود الثقفي». قال: «فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُهْلِكَه...»:  
 "أخرجه أحمد (١٦٦/٢)، ومسلم (٢٠١/٨)، واستدركه عليه الحاكم (٥٤٣/٤-٥٤٤) (١) و (٥٥٠ - ٥٥١) فَوَهُمَّ".

١٨٢٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٨٩/٥-٣٩٠) عند حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً (مَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَلْيُقْرِنْهُ مِنِّي السَّلَامُ):  
 "أخرجه الحاكم (٥٤٥/٤) (٢) عن عبد الله بن سليمان، حدثنا محمد (الأصل محمود) بن مُصَفَّى الحمصي، حدثنا إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس مرفوعاً. وقال: "إسماعيل هذا أظنه ابن عياش، ولم يحتجاً به". ووافقه الذهبي، بل إنه جزم بذلك، فإنه لَمَّا ساق إسناد الحديث من عند إسماعيل قال: "إسماعيل بن عياش عن أيوب...".  
 فأضاف من عنده في صلب الإسناد: (ابن عياش). وذلك وَهُمْ مِنْهُ وَمِنْ الْحَاكِمِ أَيْضاً؛ فإنه ليس هو ابن عياش، وإنما إسماعيل ابن عليّة، وهو ثقة من رجال الشيخين، وقد ذكروا في شيوخه أيوب هذا، وهو السّختياني.  
 ومحمد بن مصفّى الحمصي، قال الحافظ: "صدوق، له أوهام، وكان يدلس".  
 قلت: وقد صرّح هنا بالتحديث، فأما شبهة تدليسه.  
 وعبد الله بن سليمان هو الحافظ ابن الحافظ أبي داود السجستاني صاحب "السنن"، وهو ثقة، تكلم فيه والده بما لم يقبلوه منه. والمعصوم من عصمه الله، فالإسناد جيّد" (٣).

---

قلت: وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ذكره الشيخ هنا بعد حديث محجن، وفيه ضعف محتمل بينه الشيخ، فانظره في تنمة تخريجه. وانظر: "أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري" (٦٦٧٤-٦٦٧٦).

(١) في طبعة دار المنهاج (٥٤٦/٩-٥٤٧/٩-٨٨٨٧).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٤٩/٩-٨٨٩٠).

(٣) قلت: ثم ذكر الشيخ له شاهداً ضعيفاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي آخره: (يقول أبو هريرة: أي بني أخي: إن رأيتموه فقولوا: أبو هريرة يقرئك السلام) وقد مضى في بحثنا هذا تحت رقم (١٠٤٤) فانظره غير مأمور. وطلب أبو

١٨٢٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٣٩/٧-٦٤٠) عند حديث يرويه إسماعيل بن أبي أويس عن زُفر بن عبد الرحمن بن أزدك عن محمد بن سليمان بن والبة عن سعيد بن جبير عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (والذي نفس محمد بيده، لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والبخل، ويخون الأمين، ويؤتمن الخائن ..):

"أخرجه البخاري في "التاريخ" (٢٧٥/٩٨/١)، ومن طريقه: ابن حبان رقم (١٨٨٦- موارد)، والحاكم (٥٤٧/٤)<sup>(١)</sup> .. أوردته البخاري في ترجمة ابن والبة هذا، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وكذلك فعل ابن أبي حاتم. وأما ابن حبان؛ فذكره على قاعدته في "الثقات" (٤١٦/٧)، وخرّج له هذا الحديث في "صحيحه" كما ترى! وأما قول الحاكم عقبه: "رواته كلهم مدنيون؛ ممن لم ينسبوا إلى نوع من الجرح!" فهو لا يفيد توثيقاً؛ لأن كل من كان مجهولاً كهذا يصدق عليه أنه لم ينسب إلى جرح، فتنبه<sup>(٢)</sup>.

وقال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن سعيد بن جبير إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن أبي أويس".

قلت: هو مع كونه من رجال الشيخين؛ فقد تكلم فيه من قبل حفظه، قال الحافظ في "التقريب": "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه".

قلت: وفي الحديث علة أخرى، وهي الانقطاع بين سعيد بن جبير وأبي هريرة؛ فقد قال ابن معين: "لم يصح أنه سمع منه"<sup>(٣)</sup>. وخالف ابن حبان؛ فقال عقب الحديث - كما في "الإحسان" (٢٩٨/٨) -: "سمع سعيد بن جبير أبا هريرة، وهو ابن عشر سنين إذ ذاك". ولا أدري ما مستنده في هذا؟ وعلى أية حال؛ فقد وجدت له متابعا قوياً ..<sup>(٤)</sup>.

---

هريرة وإبصاءه بإبلاغ سلامه وإقراءه لعيسى عليه السلام مشهور عنه، مروى عنه من طرق، انظرها في "الضعيفة" (١٢٧-١٢٥/١٢).

(١) في طبعة دار المنهاج (٨٨٩٩/٥٥٤/٩).

(٢) وقال الهيثمي في "المجمع" (٣٢٥/٧): "وفيه محمد بن سليمان بن والبة، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات".

(٣) انظر: «تاريخ الدّوري» (٣٢٠٨).

(٤) ثم قال الشيخ في ختام التخرّيج: "وجملة القول؛ أنّ الحديث صحيح بمجموع الطريقين، إن لم يكن صحيحاً أو على الأقل حسناً من الطريق الأخرى. وقد أشار الحافظ إلى ذلك بسكوته عليه، وقد ساقه بطريقه في "الفتح" (١٥/١٣). ثم إنّ لبعضه شاهداً من حديث ابن عمرو بلفظ: (من أشرط الساعة: أن يظهر القول، ويخزن العمل،

١٨٢٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٤٦/٦-٦٤٧) عند حديث يرويه عثمان بن أبي العاتكة عن سليمان بن حبيب المحاربي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (إِذَا وَقَعَتِ الْمَلَاحِمُ، خَرَجَ بَعْتُ مِنَ الْمَوَالِي مِنْ دِمَشْقَ، هُمْ أَكْرَمُ الْعَرَبِ فَرَساً، وَأَجْوَدُهُ سِلَاحاً، يُؤَيِّدُ اللَّهُ بِهِمُ الدِّينَ):

"أخرجه ابن ماجه (٤٠٩٠) والحاكم (٥٤٨/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح على شرط البخاري".

قلت: ووافقه الذهبي، لكن وقع في "تلخيصه" (م) يعني: على شرط مسلم! والأول أقرب إلى الصواب؛ لأن مسلماً لم يخرج لعثمان هذا، والبخاري إنما أخرج له في "الأدب المفرد". ثم إن إسناده غير قابل للصحة، وأما الحسن فمحتمل لأنه - أعني عثمان - مختلف فيه كما قال البوصيري في "الزوائد" (٢/٢٧٤ - مصورة المكتب) وحسن إسناده! وقال الذهبي في "الضعفاء": "صويلح، ضعفه النسائي وغيره". وفي "الكاشف": "ضعفه النسائي، ووثقه غيره". وقال الحافظ في "التقريب": "ضعفه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني"<sup>(٢)</sup>. قلت: فهو حسن الحديث في غير روايته عن الألهاني. والله أعلم.

- وقال في "تخريج أحاديث فضائل الشام" (ص ٦٣-٦٤) عند الحديث السابق:

"قلت: حديث حسن، وأخرجه ابن ماجه .. والحاكم (٥٤٨/٤)، وقال: "صحيح على شرط البخاري". وفي "التلخيص" للذهبي أنه على شرط (م) أي: مسلم، ولعله محرف من (خ) أي: البخاري، وأياً ما كان؛ فالحديث ليس على شرط أحد الشيخين؛ لأنه من طريق عثمان بن أبي العاتكة، ولم يخرج له الشيخان شيئاً، وإنما أخرج له البخاري في "الأدب

---

ويرفع الأشرار، ويوضع الأختيار (...). وقد سبق تخريجه برقم (٢٨٢١). ومثله حديث الروبيضة المتقدم (٢٢٥٣)، والفحش والتفحش (٢٢٣٨)".

(١) في طبعة دار المنهاج (٨٩٠١/٥٥٦/٩).

(٢) وتعقبه صاحباً "تحرير التقريب" بقولهما: "بل: ضعيف يُعتبر به من غير روايته عن علي بن يزيد الألهاني، فهو فيها ضعيف، ضعفه يحيى بن معين، وأبو مسهر في رواية، ويعقوب بن سفيان، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم. ووثقه خليفة بن خياط، وابن سعد، وقال العجلي: لا بأس به، وكذلك قال أبو مسهر في رواية. وقال أبو حاتم: لا بأس به، بَلَيْتُهُ من كثرة روايته عن علي بن يزيد، فأما ما روي عن غير علي بن يزيد فهو مقارب، يُكتب حديثه. وقال ابن عدي: "مع ضعفه يكتب حديثه". وقال أبو داود: صالح".

قلت: وبه أعلم الحديثُ الشيخُ شعيب رحمه الله ومن معه في حاشيتهم على "سنن ابن ماجه".

المفرد"، وفيه كلام لا ينزل حديثه من رتبة الحسن، ولذا قال البوصيري في "الزوائد": "هذا إسناد حسن"<sup>(١)</sup>.

١٨٢٦ - قال الألباني في حاشية "تحذير الساجد" (ص ١٥٩-١٦٠) عند حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً «لا يذهب الليل والنهار، حتى تُعبد اللات والعزى<sup>(١)</sup>، ويبعث الله رجلاً طيباً، فيتوفى من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من خير، ويبقى من لا خير فيه، فيرجعون إلى دين آبائهم»:

"رواه مسلم (١٨٢/٨) .. والحاكم (٤/٤٤٦-٤٤٧ و ٥٤٩<sup>(٢)</sup>) مُستدرِكاً له على مسلم فَوَهُم".

١٨٢٧ - قال الألباني في "قصة المسيح الدجال" (ص ١١٢) عند حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه قصة: «يُخْرَجُ الدَّجَالُ فِي أُمَّتِي، فَيَمُكُّ فِيهِمْ أَرْبَعِينَ». لا أدري يوماً، أو أربعين عاماً، أو أربعين ليلةً، أو أربعين شهراً. «فَيَبْعَثُ اللَّهُ إِلَيْهِ عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَأَنَّهُ عُرْوَةٌ بَنَ مَسْعُودَ الثَّقَفِيِّ، فَيَطْلُبُهُ فَيُهْلِكُهُ...»:

"أخرجه أحمد (١٦٦/٢)، ومسلم (٢٠١/٨)، واستدركه عليه الحاكم (٤/٥٤٣-٥٤٤ و ٥٥٠ - ٥٥١<sup>(٣)</sup>) فَوَهُم"<sup>(٤)</sup>.

١٨٢٨ - قال الألباني في "الصحيححة" (٣٢٨/٢) عند حديث يرويه سعيد بن مسعود عن النضر بن شميل عن سليمان بن عبيد عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (يُخْرَجُ فِي آخِرِ أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ؛ يَسْقِيهِ اللَّهُ الْغَيْثَ، وَتُخْرَجُ الْأَرْضُ نَبَاتَهَا، وَيُعْطَى الْمَالَ صِحاحاً ..):

"أخرجه الحاكم (٤/٥٥٧-٥٥٨)<sup>(٥)</sup> من طريق سعيد بن مسعود ..

(١) علّق هنا محققوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "قال الذهبي في "التلخيص": "قلت: إلى هنا في مسلم، وهنا زيادة، قال: ويبعث الله ...". كذا قال، وهو في مسلم بتمامه".

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٥٩-٥٦٠/٤/٨٩٠).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٦٢-٥٦٤/٤/٨٩٠).

(٤) وقد مضى هنا قريباً تحت رقم (١٨٢٢).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٧٨/٤/٨٩٢٧).

قلت: وهذا سند صحيح .. وسعيد بن مسعود، كذا وقع في "المستدرک" (سعيد)،  
والصواب: (سعد)، وهو ابن مسعود المروزي، قال ابن حاتم (٩٥/١/٢): "روى عن  
إسحاق بن منصور السلولي وروح بن عبادة وخلف بن تميم ومحمد بن مصعب القرقيساني،  
كُتِبَ إلى أبي وأبي زرعة وإليَّ ببعض حديثه، وهو صدوق".  
ثم رأيت في "ثقات ابن حبان" (٢٧١): (سعيد) .. كما في "المستدرک". والله أعلم<sup>(١)</sup>.

## كِتَابُ الْأَهْوَالِ

١٨٢٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٦-٦٥/٣) عند حديث يرويه محمد بن هشام  
بن مَلاس عن مروان بن معاوية الفزاري عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم عن يزيد بن  
الأصم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ طَرْفَ صَاحِبِ الصُّورِ مُدَّةٌ وَكَلَّ بِهِ مُسْتَعِدُّ، يَنْظُرُ نَحْوَ  
الْعَرْشِ، مَخَافَةَ أَنْ يُؤَمَّرَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْهِ طَرْفُهُ، كَأَنَّ عَيْنَيْهِ كَوْكَبَانِ دُرِّيَّانِ):  
"أخرجه الحاكم (٥٥٩-٥٥٨/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي وزاد:  
"على شرط مسلم"! قلت: أصاب الحاكم وأخطأ الذهبي؛ فإنَّ الفزاريَّ من رجال مسلم لا  
من شيوخه، وابن مَلاس لم يخرِّج له مسلم أصلاً، وهو صدوق كما قال ابن أبي حاتم  
(١١٦/٤/١)<sup>(٣)</sup>، فليس على شرط مسلم إذن. وحسنه في "الفتح" (٣٦٨/١١) ..

(١) وكذا ترجم له الخليلي في "الإرشاد" (٨٩٧/٣) باسم (سعيد) وقال: "ثقة، سمع النضر بن شميل". وترجم له الذهبي  
في "السير" (٥٠٤/١٢) وقال: "سعيد بن مسعود بن عبد الرحمن المروزي. المحدث، المسند، أبو عثمان المروزي، أحد  
الثقات. حدَّث عن النضر بن شميل .."، وسمَّاه (سعيداً) أيضاً في ترجمة المحبوبي في (٥٣٧/١٥) ووصفه بأنه صاحب  
النضر بن شميل. وروى عنه أبو عوانة في "المستخرج" فأكثر عنه جداً، وسمَّاه في جميع المواضع (سعيداً). والحاكم روى  
عنه أربعة أحاديث كلُّها عن شيخه المحبوبي، وكلُّها عن (سعيد بن مسعود عن النضر بن شميل). وكذا خرَّج له البيهقي  
كثيراً من طريق الحاكم عن المحبوبي عنه، وفيها كلُّها (سعيد بن مسعود عن النضر بن شميل).

فالظاهر أنَّ ما في "الجرح والتعديل" تصحيف، والله أعلم.

(٢) في طبعة دار المنهاج (٥٨٣/٩/٨٩٣٠).

(٣) وتابع ابن مَلاس: الإمام يحيى بن معين في "حديثه/ رواية الشيباني عنه" (١٣) عن مروان الفزاري به. وتابعهما  
غير واحد عن مروان كذلك. انظر: "الأهوال" (٤٦ و ٥٢) لابن أبي الدنيا، و"الحلية" (٩٩/٤) لأبي نعيم، و"العظمة"  
(٣٩١) لأبي الشيخ.

وللحديث شاهد من حديث أنس مرفوعاً بلفظ: ( كيف أنعم وصاحبُ الصُّورِ قد التَّمَّ القَرْنَ، وحنَى ظهره، ينظر تجاه العرش، كأنَّ عينيه كوكبان دريان، لم يَطْرِفَ قَطَّ مخافةً أن يؤمر قبل ذلك). أخرجه الضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" وغيره. وروي عن جمع آخر من الصحابة بزيادة فيه نحوه وهو الآتي بعده<sup>(١)</sup>.

١٨٣٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦٧/٣) عند حديث يرويه إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (كيف أنعم وصاحبُ القَرْنَ قد التَّمَّ القَرْنَ، وحنَى جَبْهَتَهُ، وأصغى بِسَمْعِهِ يَنْتَظِرُ متى يُؤْمَرُ، فيَنْفُخُ ..)<sup>(٢)</sup> بعد أن خرَّجه من طريق عطية العوفي عن أبي سعيد به:

"وتابعه أبو صالح عن أبي سعيد به. أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١/٧١) .. والحاكم (٥٥٩/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال الحاكم: "ولولا أنَّ أبا يحيى التيمي<sup>(٤)</sup> على الطريق لحكمتُ للحديث بالصِّحَّة على شرط الشيخين".

قلت: قد تابعه جرير عن الأعمش عند أبي يعلى وابن حبان، فالسند صحيح على شرطهما".

١٨٣١ - قال الألباني في تعليقه على "هداية الرُّوَاة إلى تخرِيج أحاديث المصاييح والمشكاة" لل حافظ ابن حجر (١٦٨/٥-١٦٩) عند حديث يرويه الوليد بن جُمَيْع القُرشي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن أسيد الغفاري عن أبي ذرِّ الغفاري رضي الله عنه مرفوعاً «إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ ثَلَاثَةَ أَفْوَاجٍ: فَوْجاً طَاعِمِينَ كَاسِينَ رَاكِبِينَ، وَفَوْجٌ يَمْشُونَ وَيَسْعُونَ، وَفَوْجٌ تَسْحَبُهُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى وُجُوهِهِمْ إِلَى النَّارِ»:

.. أحمد (١٦٤/٥)، والحاكم (٣٦٧/٢) و(٥٦٤/٤)<sup>(٥)</sup> وقال: "صحيح الإسناد".

(١) وانظر الحديث الآتي هنا أيضاً.

(٢) قال الشيخ في مطلع تخرِيجه: "روي من حديث أبي سعيد الخدري، وابن عباس، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، والبراء بن عازب".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٨٩٣٣/٥٨٥/٩).

(٤) وهو ضعيف كما في "التقريب".

(٥) في طبعة دار المنهاج (٥٩٥/٩-٥٩٦-٨٩٤٠).

وتعقبه الذهبي في الموضوع الأول، فقال: "على شرط مسلم، ولكنه منكر، وقد قال ابن حبان في الوليد - يعني: ابن عبد الله بن جميع - : فَحُشَّ تَفَرُّدُهُ حَتَّى بَطَلَ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ".

وقال في الموضوع الآخر: "قلت: الوليد قد روى له مسلم متابعة، واحتجَّ به النسائي".

قلت: ولم أر مَنْ ذَكَرَ أَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَ لَهُ مُتَابَعَةً سِوَى الذَّهَبِيِّ هُنَا، فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ؛ فَلَا يَكُونُ الْحَدِيثُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أُولَى النَّهْيِ! وَقَدْ أوردته الذهبي في "الضعفاء" وقال - عن الحاكم - : "لو لم يذكره مسلم في "صحيحه" لكان أولى". وهذا يُشْعِرُ أَنَّ مُسْلِمًا احْتَجَّ بِهِ؛ وَإِلَّا فَمَا عَلَيْهِ لَوْ أَنَّهُ أَخْرَجَ لَهُ مُتَابَعَةً؟! (١)؟! - والله أعلم.

وقد أفاد ابن أبي حاتم في "العلل" (٢/٢٢٤-٢٢٥) - عن أبيه - أن ابن جميع وهم في إسناده، وأن الصحيح فيه: أنه من رواية أبي الطفيل عن حلام بن جزل عن أبي ذرٍّ (٢).

١٨٣٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١٣٨٠) عند حديث يرويه سعيد بن أبي هلال أنه سمع عثمان بن عبد الرحمن القرظي (٣) قال: قَرَأْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ

(١) كلام الحاكم الذي ساقه الذهبي هو بعض كلام الحاكم، وله تنمة يفهم منها المقصود، فقد ترجم لابن جميع هذا في كتابه "المدخل إلى الصحيح" (٤/١٠٦-١٠٧) في فصل: (من عيب على مسلم إخراج حديثهم في المسند الصحيح)، وقال: "روى [يعني: مسلم في صحيحه] عنه عن أبي الطفيل عن حذيفة حديث أبيه في كتاب الجهاد. وقد روى عنه في موضع آخر من الكتاب، مستشهداً ولو لم يذكره لكان أولى ..

غير أن مسلماً على شرطه في الاستشهاد في اللين من المحدثين إذا قَدَّمَ الأَصْلَ عن الثقة الثبت".

ثم ترجم له مرةً أخرى في (٤/١٥٨) وقال: "قد استشهد به مسلم في حديثه". وهذا عمدة الذهبي فيما أظن.

قلت: لكن حديثه الأول عن أبي الطفيل هو حديث الباب عند مسلم، ولم يرو فيه ما يشهد له. فهذا يدل على أن مسلماً اعتمده. والله أعلم. نعم له متابعات ذكرها المحقق شيخنا الدكتور ربيع المدخلي خارج الصحيح.

(٢) قلت: وحلام بن جزل شبه مجهول، ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير"، وابن أبي حاتم في "الجرح" برواية أبي الطفيل عنه فقط، ولم يذكر فيه شيئاً. ويشهد للحديث ما خرجه الحاكم بعد هذا مباشرة من حديث المعتمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ رِجَالًا، وَرُكْبَانًا، وَتُجْرُونَ عَلَى وُجُوهِكُمْ ههنا». وخرجه أحمد (٢٠٠٣١) والترمذي عن يزيد بن هارون عن بهز به. وحسنه الترمذي، وصححه الشيخ في "تخريج فضائل الشام" (ص٣٦) وفي "صحيح سنن الترمذي".

(٣) علّق هنا مُحَقِّقُوا طَبْعَةَ دَارِ الْمَنَهَاجِ بِقَوْلِهِمْ: كَذَا، وَفِي "الإتحاف": (عثمان بن عبد الله القرظي)، وقوله: (عثمان بن عبد الرحمن) زيادة تفسيرية من المصنف أو من بعض شيوخه، وهي خطأ لا محالة، وليس في الرواة من يُسَمَّى: (عثمان بن عبد الرحمن القرظي)، وقد روى هذا الحديث الطبري (٩/٤١٥)، وابن أبي حاتم في "التفسير" (٤/١٣٤٩) عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث: أن ابن أبي هلال حدّثه أنه سمع (القرظي) بدون تسمية،

وجلّ: {ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة}، فقالت: يا رسول الله، واسوأناؤه، إنّ الرّجال والنساء يُحشرون جميعاً، ينظر بعضهم إلى سوء بعض؟! فقال رسول الله: {لكل امرئ منهم يومئذ شأن يُغنيه}. لا ينظر الرّجال إلى النساء، ولا النساء إلى الرّجال، شغل بعضهم عن بعض) بعد أن خرّجه من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن محمد بن أبي عياش عن عطاء بن يسار عن سودة زوج النبي ﷺ به نحوه:

"أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (٢/٩٨-٢/٩٩)، والحاكم (٤/٥٦٥) (١) - والسياق

له - .. وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». وردّه الذهبي بقوله: «قلت: فيه انقطاع»!

قلت: لم يظهر لي موضعه! والمتبادر أنه يعني: بين عثمان بن عبد الرحمن القرظي وعائشة رضي الله عنها، ولكني لم أعرف ابن عبد الرحمن هذا، ولم يسمّه ابن أبي حاتم، وإنما ذكره بنسبته (القرظي) فقط، وحينئذٍ فيحتمل أن يكون هو (محمد بن كعب القرظي) (٢)، فقد ذكروا في ترجمته - وهو ثقة - أنه روى عن عائشة رضي الله عنها، فإن ثبت أنه هو فلا انقطاع. والله سبحانه وتعالى أعلم .. وحديثها عند البخاري (٦٥٢٧)، ومسلم (٨/١٥٩) .. من طريق أخرى عن عائشة دون جملة الشغل".

١٨٣٣ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢/٢٩٥) عند حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (إنّ آخر من يُحشّر راعيان من مزيّنة، يُريدان المدينة، ينعقان بغنمهما، فيجدانها وحوشاً، حتى إذا بلغا ثنية الوداع خراً على وجوههما) بعد أن خرّجه من الصحيحين بزيادة في أوله (يتركون المدينة على خير ما كانت؛ لا يعشاهما إلا العوافي، وآخر من يُحشّر ..):

"أخرجه البخاري (٤/٧٢ - فتح)، ومسلم (٤/١٢٣)، وأحمد (٢/٢٣٤) ..

وهذا سند مطروق متكرّر في كتب السنّة .. وقد سُمّي في بعض الأسانيد كما في "المعجم الأوسط" للطبراني (٣/٢٦٦)، و"الأحاديث الطوال له" (ص ٣٠٠)، فإذا هو: (محمد بن كعب القرظي)، وهو الصواب إن شاء الله.

قلت: وخرّج الطبراني أيضاً في "الأوسط" (٨/٣٢٨) حديثاً من هذا الطريق، فقال: (عن سعيد بن أبي هلال عن القرظي عن أنس بن مالك) فلم يسمّ القرظي في الإسناد، ثم سماه ونسبته عقب الحديث فقال: "لم يرو هذا الحديث عن محمد بن كعب القرظي إلا سعيد بن أبي هلال ..". ثم رأيت خرّج هذا الحديث في "المعجم الكبير" (١٠٦/٢٥)، فقال: (عن سعيد بن أبي هلال عن القرظي، يعني: محمد بن كعب). وهذا صريح كافٍ، والحمد لله.

(١) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٩٨-٥٩٩-٨٩٤٤).

(٢) صدق ظنّ الشيخ رحمه الله، فقد تبين أنه هو، فانظر التعليقة السابقة.

وأخرج الحاكم (٤/٥٦٥)<sup>(١)</sup> الشَّطْرَ الثاني منه، واستَدْرَكُهُ على الشيخين، ووافقه الذهبي؛ فلم يُصِيباً.

١٨٣٤ - قال الألباني في "الضعيفة" (١١/٥١٢) عند حديث يرويه علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ: (ويوم تشقق السماء بالغمام ونزل الملائكة تنزيلاً). قال: (تشقق سماء الدنيا، وتنزل الملائكة على كلِّ سماء - وهم أكثر ممن في الأرض من الجنِّ والإنس -، فيقول أهل الأرض: أفيكم ربُّنا؟ فيقولون: لا. ثم ينزل أهل السماء الثانية - وهم أكثر من أهل السماء الدنيا، وأهل الأرض - فيقولون: أفيكم ربُّنا؟ فيقولون: لا. ثم ينزل أهل السماء الثالثة...):

"أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في "الرَّد على الجهمية" (ص ٤٣) .. وابن جرير (١٩/٥)، والحاكم (٤/٥٦٩-٥٧٠)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "رواة هذا الحديث - عن آخرهم - مُتَحْتَجُّ بهم؛ غير علي بن زيد بن جدعان القرشي، وهو - وإن كان موقوفاً على ابن عباس -؛ فإنه عجيب بمرة". وأما الذهبي؛ فعلى خلاف عاداته قال: "قلت: إسناده قوي"<sup>(٣)</sup>!

١٨٣٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (٧/١١٢١-١١٢٢) عند حديث يرويه أبو داود عن شعبة عن خالد الحذاء عن أبي عثمان التَّهْدِي عن سلمان الفارسي وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم مرفوعاً (يُرْفَعُ لِلرَّجُلِ الصَّحِيفَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَرَى أَنَّهُ نَاجٍ، فَمَا تَزَالُ مَظَالِمُ بَنِي آدَمَ تَتَّبَعُهُ، حَتَّى مَا تُبْقِي حَسَنَةً، وَيَزَادُ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ):

"أخرجه الحاكم (٤/٥٧٤)<sup>(٤)</sup>، وقال: "صحيح على شرط الشيخين". ووافقه الذهبي!

وأقول: إنما هو على شرط مسلم؛ لأنَّ أبا داود الراوي عن شعبة لم يخرج له البخاري إلا تعليقا، وهو الطيالسي .. وللحديث شواهد كثيرة في "مجمع الزوائد" ...

(١) في طبعة دار المنهاج (٩/٥٩٩/٨٩٤٥).

(٢) في طبعة دار المنهاج (٩/٦٠٦-٦٠٨/٨٩٥٤).

(٣) علَّق الناشر هنا بقوله: "سكت الشيخ - رحمه الله - عن ذكر علته لظهورها، وهي ضعف ابن جدعان".

قلت: وساقه الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (٦/١٠٧) بطوله من تفسير ابن أبي حاتم وتفسير الطبري، ثم قال:

"مداره على علي بن زيد بن جدعان، وفيه ضعف، وفي سياقاته غالباً نكارة شديدة".

(٤) في طبعة دار المنهاج (٩/٦١٧-٦١٨/٨٩٧٠).

١٨٣٦ - قال الألباني في "ظلال الجنة في تخريج السنة" (ص ٢٢٥-٢٢٦/٥١٤) عند حديث يرويه همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس رضي الله عنهم مرفوعاً، وفيه قصة رحلة جابر إلى عبد الله بن أنيس ليسمع منه هذا الحديث: «يُحْشَرُ الْعِبَادُ - أو قال: النَّاسُ - عُرَاةً غُرْلًا جُمًّا، لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدِّيَانُ...»:

"حديث صحيح، وإسناده حسن أو قريب منه؛ فإن ابن عقيل حسن الحديث<sup>(١)</sup>، لكن القاسم بن عبد الواحد - وهو أيمن المكي - لم يوثقه غير ابن حبان، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه. قيل: يُخْتَجُّ به؟ قال: يُخْتَجُّ بحديث سفيان وشعبة". وقال الذهبي في "الميزان": "وُثِّق"<sup>(٢)</sup> .. والحديث أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (٩٧٠) .. والحاكم (٥٧٤/٤)<sup>(٣)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!!! كذا قالوا، وأحسن أحواله أن يكون حسناً كما ذكرنا، وقد علّقه البخاري بصيغة الجزم. قال الحافظ (١٥٩/١): "لأن الإسناد حسن، وقد اعتضد". قال: "وله طريق أخرى أخرجه الطبراني في "مسند الشاميين"، وتما في "فوائده" من طريق الحجاج ابن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر .. فذكر نحوه. وإسناده صالح. وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في الرّحلة من طريق أبي الجارود العنسي عن جابر ... نحوه. وفي إسناده ضعف" ..

ومن هذا التخريج يتبين للبصير أنّ الحديث صحيح بمجموع طرقه الثلاثة".

١٨٣٧ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣٤٥/٩) عند حديث يرويه يونس بن خباب عن مجاهد عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: (لو تَعَلَّمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَصَحَّحْتُمْ قَلِيلاً، وَلَمَا سَاعَ لَكُمْ الطَّعَامُ وَلَا الشَّرَابُ، وَلَمَا نُمَّتْ عَلَى الْفُرْشِ وَهَجَرْتُمُ النِّسَاءَ ..):

(١) قال فيه الحافظ في "التقريب": "صدوق في حديثه لين، ويقال: تَغَيَّرَ بِأَخْرَجَهُ". وقال الذهبي في "الكاشف": "قال أبو حاتم وعدة: لَيِّنَ الحديث، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به".

(٢) وقال الحافظ في "التقريب": "مقبول". وقد روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" (١١٦٩) وقال: "من خيار أهل مكة، وكان يهيم في الشيء بعد الشيء".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦١٨/٩-٦١٩-١٨٩٧١).

"أخرجه الحاكم (٥٧٩/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين". وردّه الذهبي بقوله: "قلت: منقطع، ثم يونس رافضي لم يخرّج له".

قلت: وهو إلى رفضه مُتَكَلِّمٌ فيه، ولذلك أورده الذهبي في "المغني" وقال: "رافضي بغيض، كذّبه القطنان، وضعّفه النسائي وغيره، وزعم أن عثمان قتل ابنتي النبي ﷺ، وقال ابن حبان: لا تحلّ الرواية عنه". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ، ورمي بالرفض"<sup>(٢)</sup>.

١٨٣٨ - قال الألباني في "الصحيحة" (٥٩٠/٧-٥٩١) عند حديث يرويه خالد بن عبد الله الزيّادي عن أبي عثمان الأصبحي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لو تَعْلَمُونَ ما أَعْلَمُ، لَبَكَيْتُمْ كثيراً، وَلَضَحِكْتُمْ قليلاً، يَظْهَرُ النِّفَاقُ، وَتُرْفَعُ الأمانَةُ، وَتُقْبَضُ الرَّحْمَةُ ..):

"أخرجه الحاكم (٥٧٩/٤)<sup>(٣)</sup>، وقال: "صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي!

كذا قالوا! وخالد بن عبد الله الزيّادي - وقيل: الزبّادي - لم يذكره عنه راوياً غير اثنين أحدهما: جعفر بن ربيعة، والآخر: عمرو بن الحارث، وهو راويه هنا، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٢٥٩/٦)، فمثله يحتمل حديثه التحسين، أما الصّحّة فلا.

ومثله - أو خيرٌ منه - شيخه أبو عثمان - وهو الأصبحي -، كما وقع مُصرّحاً به في إسناد الحاكم، وكذلك في ترجمته من "التهذيب"، وسماه عبيد بن عمير، وذكر أنه روى عنه جمعٌ غير الزيّادي، ولم يحدّ فيه جرحاً ولا توثيقاً<sup>(٤)</sup>. وفي "ثقات ابن حبان" (٥٦٨/٥ و٥٧٦) من طبقتهم اثنان بكنيته هذه "أبي عثمان" رَوَى عن أبي هريرة، روى عن أحدهما معاوية بن صالح، وعن الآخر ثابت البناني؛ فمن المحتمل أن يكون هو هذا. والله أعلم.

ومهما يكن حال هذا وحال الذي قبله؛ فإنني أرى أنّ حديثه هذا لا ينزل عن مرتبة الحسن؛ لما له من الشواهد المبنوثة في مختلف الأحاديث. والله أعلم.

(١) في طبعة دار المنهاج (٦٢٦/٩/٨٩٨٠).

(٢) قلت: ومع ضعفه، فقد خولف في إسناده، فرواه إبراهيم بن مهاجر البجلي عن مجاهد عن مَوْزِقِ العجلي عن أبي ذرّ به. رواه الحاكم أيضاً (٣٩٢٥ و٨٨٨٨). وإبراهيم صدوقٌ لَيْنُ الحِفْظِ كما في "التقريب".

ثم هو منقطع كما قال الذهبي، مجاهد وموزق كلاهما لم يسمع من أبي ذرّ. انظر "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص ٢٠٥ و٢١٦).

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦٢٦/٩-٦٢٧/٩/٨٩٨١).

(٤) وقال في "التقريب": "مقبول".

وللشَّطْر الأوَّل من حديث الترجمة<sup>(١)</sup> شواهد كثيرة، أصحَّها حديث أنس بن مالك مرفوعاً به. أخرجه البخاري (٦٤٨٦)، ومسلم (٩٢/٧) ..".

- وانظر: «الضعيفة» (٣٤٤/٩).

١٨٣٩ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٣٠/٧) عند حديث يرويه محمد بن إسحاق، حدثني عبد الله بن المغيرة بن مُعَيْقِب<sup>(٢)</sup> عن سليمان بن عمرو بن عبد العنَّواري - أحد بني ليث، وكان في حجر أبي سعيد - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (يُوضَع الصِّرَاطُ بين ظَهْرَيْنِ جَهَنَّمَ، عليه حَسَكٌ كَحَسَكِ السَّعْدَانِ، ثمَّ يَسْتَجِيزُ النَّاسُ، فَنَاجِ مُسَلِّمٌ، وَمَجْرُوحٌ به ...). بعد أن خرَّجه بنحوه من طرق عن أبي سعيد من الصحيحين وغيرهما:

"أخرجه أحمد (١١/٣ - ١٢) .. والحاكم (٥٨٥/٤)<sup>(٣)</sup> وقال: "صحيح الإسناد على شرط مسلم"! ويبيض له الذهبي، وإنما هو حسنٌ فقط؛ لأنَّ فيه محمد بن إسحاق، وقد صرَّح بالتَّحديث"<sup>(٤)</sup>.

١٨٤٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٦١٩/٢) عند حديث يرويه المسيَّب بن زهير عن هُدَبة بن خالد عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي عثمان عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً (يُوضَع المِيزَانُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ فلو وُزِنَ فِيهِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ لَوَسِعَتْ، فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: يَا رَبِّ، لِمَنْ يَرِنُ هَذَا؟ فيقولُ اللهُ تَعَالَى: لِمَنْ شِئْتُ مِنْ خَلْقِي ..):

"رواه الحاكم (٥٨٦/٤)<sup>(٥)</sup> .. وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي.

(١) وهي جملة (لو تَعَلَّمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا، وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا).

(٢) علَّق هنا محققوا طبعة دار المنهاج بقولهم: "كذا في جميع النسخ و"التلخيص"، والصواب: (عبيد الله) مُصَغَّرًا .. وحديثه هذا عند أحمد .. وابن أبي شيبه ..".

قلت: وهو كذلك - بالتصغير - في جميع كتب التراجم التي ترجمت له.

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦٣٨/٩ - ٦٤٠/٩ - ٨٩٩٤).

(٤) ولم يخرج له مسلم احتجاجاً.

قلت: وكذا عبيد الله بن المغيرة وسليمان بن عمرو العنَّواري أبو الهيثم لم يخرج لهما مسلم.

وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنَّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التَّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم قريباً تحت حديث (١٨١٨).

(٥) في طبعة دار المنهاج (٦٤٠/٩ - ٦٤١/٩ - ٨٩٩٥).

قلت: وفيه نظر؛ فإن هُدبة بن خالد وإن كان من شيوخ مسلم؛ فإن الراوي عنه المسيب بن زهير لم أرَ مَنْ وثَّقه، وقد ترجم له الخطيب (١٤٩/١٣) وكناه أبا مسلم التاجر، وذكر أنه روى عنه جماعة، وأنه توفي سنة (٢٨٥)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقد رواه الآجري في "الشرية" (٣٨٢) عن عبيد الله بن معاذ قال: حدثنا أبي قال: حدثنا حماد بن سلمة به موقوفاً على سلمان<sup>(١)</sup>.

وإسناده صحيح، وله حكم المرفوع، لأنه لا يقال من قبل الرأي ..

- وانظر: حاشية "صحيح الترغيب" (٤٤٦/٣).

١٨٤١ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣٠٥/١٠) عند حديث يرويه كثير بن زياد أبي سهل عن مُسَّة الأزدية عن عبد الرحمن بن شيبه، قال: اختلفنا هاهنا في الورود، فقال قوم: لا يدخلها مؤمن. وقال آخرون: يدخلونها جميعاً، ثم يُنَجِّي الله الذين اتَّقوا. [فَلَقِيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: يَدْخُلُونَهَا جَمِيعاً، ثُمَّ يُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا]<sup>(٢)</sup> .. فقال: صُمَّتَا، إِنَّ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (الْوُرُودُ الدُّخُولُ، لَا يَبْقَى بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ إِلَّا دَخَلَهَا، فَتَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بَرْدًا وَسَلَامًا ..) بعد أن خرَّجه من "شعب البيهقي" من طريق أبي صالح غالب بن سليمان عن كثير بن زياد البُرْسَانِي عن أبي سمية عن جابر ﷺ: "ومن هذا الوجه: رواه عبد بن حميد في "المنتخب من المسند" (١١٩/١-٢)، وأحمد (٣٢٨-٣٢٩/٣) ..

(١) وتابعه عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة به موقوفاً على سلمان. رواه علي بن المديني في حديثه (١١٦)، والآجري أيضاً في "الشرية" (٨٩٥/٣٢٩/٣).

(٢) علَّق هنا محققوا طبعة دار المنهاج بقولهم: ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، والمثبت من "التلخيص"، وحاشية (س).

قلت: وهو كذلك - مثبت - عند ابن حجر في "الإتحاف" (٢٢٦/٣)، وقال ثمت بعد أن ساق رواية الحاكم: "قلت: هذا الحديث رواه أحمد بن حنبل في مسنده: عن سليمان بن حرب، بهذا الإسناد، ليس فيه سمية [مُسَّة] ولا عبد الرحمن بن شيبه، وإنما هو عنده: عن سليمان بن حرب. وكذا أورده الحاكم أبو أحمد في الكنى في ترجمة أبي سمية. وكذا أخرجه ابن ماجه في تفسيره من هذا الوجه".

ورواه الحاكم (٥٨٧/٤)<sup>(١)</sup>؛ لكنه قال - بدل (أبي سمية) - : (منية<sup>(٢)</sup> الأزديّة عن عبد الرحمن بن شبّية)، ولم يذكر جابراً، مع أنّ عبد الرحمن هذا تابعي ك (منية)؛ وهي مجهولة. ومع ذلك قال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!! **فلعلّ في إسناده زيادةً ونقصاً.**

ورجال إسناده الحديث ثقات معروفون؛ غير أبي سمية؛ فأورده ابن أبي حاتم (٣٨٨/٢/٤) بهذه الرواية؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الذهبي في "الميزان": "مجهول".  
وأما ابن حبان فأورده في "الثقات" (٣٠٢/١) من هذه الرواية أيضاً. وقال الحافظ ابن كثير في "تفسيره" (١٣٢/٣) - بعدما عزاه لأحمد -: "غريب".  
- وانظر: تحقيق "كلمة الإخلاص" لابن رجب (ص ٤١).

**١٨٤٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٣٤٧/٧-٣٤٩)** عند حديث يرويه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني عن المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً في حديثٍ طويل جداً **(يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَمْ تَرْضَوْا مِنْ رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ، وَصَوَّرَكُمْ، وَرَزَقَكُمْ، أَنْ يُؤَيِّيَ كُلَّ إِنْسَانٍ مَا كَانَ يَعْبُدُ فِي الدُّنْيَا وَيَتَوَلَّى. أَلَيْسَ ذَلِكَ عَدْلٌ مِنْ رَبِّكُمْ؟ قالوا: بلى ...)** بعد أن خرّجه من صحيح مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن ابن مسعود:  
"ثم تابعتُ البحثَ والتحقيقَ، فوجدتُ للحديث طريقاً أخرى عن ابن مسعود، يرويه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني: ثنا المنهال بن عمرو عن أبي عبيدة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً مطولاً جداً ... أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤١٦/٩-٤٢١)، والحاكم (٣٧٦/٢-٣٧٧ و ٥٨٩/٤-٥٩٢)<sup>(٣)</sup>، وقال في الموضع الأول:  
"صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي!

(١) في طبعة دار المنهاج (٦٤٣/٩-٦٤٤-٦٤٥/٩٠٠٠).

(٢) وقع ذلك في الطبعة الهندية التي يعتمدها الشيخ، وصوابه: (مُسْتة) كما في "الإتحاف"، واعتمده محققوا طبعات (دار المنهاج، ودار التّأصيل، ودار الميمان)، وبذلك ذكرها أصحاب التراجم. وهي مجهولة الحال، روى عنها اثنان فقط، وذكرها ابن حبان وحده في "الثقات"، وقال الدارقطني: لا يحتجّ بها، وذكرها الذهبي في المجهولات من "الميزان"، وقال ابن حجر: "مقبولة".

(٣) في طبعة دار المنهاج (٦٤٨/٩-٦٥٣-٦٥٤/٩٠٠٧).

وقال في الموضوع الآخر: "رواة هذا الحديث - عن آخرهم - ثقات؛ غير أنهما لم يُخْرِجَا أبا خالد الدَّالاني في "الصحيحين"؛ لِمَا دُكِرَ من انحرافه عن السُّنَّةِ في ذِكْرِ الصحابة، فأما الأئمة المستقدمون؛ فكلُّهم شَهِدُوا لأبي خالد بالصدِّق والإتقان، والحديث صحيح ولم يخرجاه، وأبو خالد الدَّالاني ممن يُجمع حديثه في أئمة أهل الكوفة". كذا قال! وما عرفتُ مَنْ شَهِدَ له بالإتقان، أما الصِّدِّق؛ فنعم، وفي حفظه ضعف كما يأتي، وأما الذهبي؛ فتعقُّبه هنا بقوله: "ما أنكره حديثاً على جودة إسناده، وأبو خالد شيعي منحرف!"

وأقول: لم أرَ مَنْ رماه بالتشيع، فلعله التَّبس عليه بغيره، ثم هو مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في "الكاشف": "وثقة أبو حاتم، وقال ابن عدي: في حديثه لين". وقال في "المغني": "مشهور، حسن الحديث، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن حبان: فاحش الوهم، لا يجوز الاحتجاج به". ولذلك قال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس"...<sup>(١)</sup>.

١٨٤٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٦٨/١٠ - ٣٧١) عند حديث يرويه داود بن أبي هند عن عبد الله بن قيس عن الحارث بن أقيش رضي الله عنه مرفوعاً «ما من مسلمين يموت لهما أربعة، إلا أدخلهم الله الجنة بفضل رحمته إياهما) ... ثم قال: (إن من أممي لمن يعظم للنار، حتى يكون أحد زواياها. وإن من أممي لمن يدخل بشفاعته الجنة أكثر من مضر»:

(١) ثم ذكر له الشيخ متابِعاً، فقال في تنمّة كلامه وتخرجه:

"فُتِّقَى من حديثه [يعني: أبا خالد الدَّالاني] ما يُخشى أن يكون وهم فيه، أو يُتَّقَى من حديثه ما سلّم من خطئه، كما هو الواقع هنا؛ فقد توبع عليه، فقال زيد بن أبي أنيسة: عن المنهال بن عمرو به مطولاً أيضاً، وباللفظ المذكور في رواية الدالاني. أخرجه عبد الله بن أحمد في "السنة" (٥٢٠/٢ - ٥٢٤ - دار ابن القيم)، والطبراني أيضاً عنه وعن حافظين آخرين ثلاثتهم، والبيهقي في "البعث" (٤٧٩/٢٣٩)، كلُّهم عن إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة الحراني: ثنا محمد بن سلمة الحراني عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة به.

قلت: وهذا إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير إسماعيل بن عبيد الحراني، وهو ثقة كما قال الذهبي في "الكاشف"، والحافظ في "التقريب"؛ وزاد: "يعرب". وقال المنذري في "الترغيب" (١٩٨/٤ و ٢٤٨): "رواه ابن أبي الدنيا والطبراني من طرق أحدها صحيح، والحاكم وقال: صحيح الإسناد". وقال ابن القيم في "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح" (٩٤/٢ - طبعة الكردي): "هذا حديث كبير حسن ..".

قلت: والمنهال بن عمرو لم يخرج له مسلم شيئاً.

"أخرجه الحاكم (٧١/١ و ٥٩٣/٤<sup>(١)</sup>)، وأحمد (٢١٢/٤)، وابن خزيمة في "التوحيد" (ص ٢٠٤) .. وأبو يعلى (١٥٣/٣-١٥٨١/١٥٤) .. من طرق أخرى عن داود به.

**وقال الحاكم:** "صحيح على شرط مسلم!" ووافقه الذهبي!

وصحّحه أيضاً ابن حجر في ترجمة الحارث من "الإصابة"! ..

قال [الحافظ في "التهذيب"]:" وقد قال علي بن المديني: عبد الله بن قيس الذي روى عنه

داود بن أبي هند؛ مجهول لم يرو عنه غير داود، ليس إسناده بالصّافي" ..

ثم إنّ تصريح ابن المديني بجهالة ابن قيس هذا: هو الذي تبناه الحافظ في "التقريب" بقوله:

"مجهول". وأشار إليه الذهبي بقوله في "الميزان": "تفرّد عنه داود بن أبي هند، ولعله الذي

قبله". يعني: الذي تقدم في كلام ابن حبان، فقال الذهبي: "عبد الله بن قيس عن ابن عباس،

لا يُدرى من هو؟ تفرّد عنه أبو إسحاق".

قلت: وقال الحافظ فيه أيضاً: "مجهول؛ ولعله الذي قبله".

قلت: **فالعجبُ منهما؛** كيف غَفَلَا عن هذه الجهالة هما وغيرهما ممن سبق ذكره؛ فصحّحوا

الحديث؟! وبخاصة منهم الذهبي الذي وافق الحاكم على تصحيحه على شرط مسلم،

وابن قيس هذا ليس من رجاله، وإنما هو من رجال ابن ماجه؛ كما رمزوا له<sup>(٢)</sup>!

هذا؛ ولعله مما يُوهن من شأن هذا الراوي، ويبين أنه ليس في موضع الثقة؛ أنه روى

الزيادة الأخرى بلفظ: (يموت لهما أربعة...)!

فإنه منكر بهذا اللفظ؛ فإن الأحاديث التي في معناه ليس فيها ذكر: (أربعة)؛ وإنما لفظ:

(ثلاثة)؛ مثل حديث أنس: (ما من مسلم يموت له ثلاثة لم يبلغوا الحنث...) الحديث.

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩/٦٥٤/٩٠٠٨).

(٢) وكذا الحارث بن أقيش ليس من رجال مسلم، وأخرج له ابن ماجه فقط.

قال الشيخ مقبل رحمه الله في "الشفاعة" (ص ١٩٧-١٩٨): "الحديث من جميع طرقه، سواء أكان من مسند أبي برزة

أم من مسند الحارث بن أقيش، يدور على عبد الله بن قيس النخعي وهو مجهول كما في "التقريب". وقال علي بن

المديني كما في "تهذيب التهذيب": "عبد الله بن قيس الذي روى عنه داود بن أبي هند سمع الحارث بن وقيش، وعنه

داود بن أبي هند مجهول لم يرو عنه غير داود ليس إسناده بالصّافي". فعلى هذا فقول الحاكم: "صحيح على شرط

مسلم" في الموضوعين، وقول الحافظ في "الإصابة": "إن سنده صحيح" ليس بصحيح، بل هو حديث ضعيف والله

أعلم". قلت: وخرّجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/٢٦١) من طريق حماد بن سلمة عن داود به، وقال: "إسناده

ليس بذلك المشهور".

رواه البخاري وسواه .. وأما الزيادة الأولى التي ذكر فيها (الشفاعة)؛ فهي صحيحة بغير هذه الرواية، وقد خرّجتها من حديث أبي أمامة وعبد الله بن أبي الجدعاء وغيرهما في الكتاب الآخر: "الصحيحة" برقم (٢١٧٨)<sup>(١)</sup>.

- وانظر: "الضعيفة" (١٤٠/٥)، حاشية "ضعيف الترغيب" (٤٥٨/٢).

١٨٤٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٩٤-٩٥/٣) عند حديث يرويه عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً «ضرس الكافر يوم القيامة مثل أحد، وعرض جلد سبعون ذراعاً، وعضده مثل البيضاء، وفخذه مثل ورقان، ومقعدته من النار ما يبني وبين الربدة»:

"أخرجه الحاكم (٥٩٥/٤)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٣٢٨/٢) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي. وهو كما قال علي ضعف في ابن إسحاق"<sup>(٣)</sup>.

١٨٤٥ - قال الألباني في "الضعيفة" (٩٢-٩٣/٣) عند حديث يرويه الحاكم من طريق أبي قلابة عن أبي عاصم عن عبد الله بن أبي أمية عن صفوان بن يعلى عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً «إن البحر هو جهنم»:

"أخرجه أحمد (٢٢٣/٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧١/١/١ و ٤١٤/٢/٤)، والحاكم (٥٩٦/٤)<sup>(٤)</sup>، والبيهقي (٣٣٤/٤) .. من طريق أبي عاصم قال: حدثنا عبد الله بن أمية قال: حدثني محمد بن حُيي قال: حدثني صفوان بن يعلى عن أبيه مرفوعاً به<sup>(٥)</sup> ...

(١) والحديث تقدّم في بحثنا هذا تحت رقم (٥١)، فانظره غير مأمور.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠١٥/٦٥٩/٩).

(٣) ابن إسحاق هو عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، قال الحافظ: "صدوقٌ رُمي بالقدر". قلت: وقد ذكر الشيخ في تنمة تحريجه شاهداً من حديث ثوبان، وطرفاً أخرى عن أبي هريرة، منها ما خرّجه مسلم في "صحيحه" (٢٨٥١) مختصراً (بذكر الضرس والجلد) من طريق الحسن بن صالح عن هارون بن سعد عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً: «ضرس الكافر، أو ناب الكافر، مثل أحد، وغلظ جلد مسيرة ثلاث».

(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠١٨/٦٦٢-٦٦١/٩).

(٥) قلت: يظهر من خلال إسناد أحمد والبخاري وغيرهما أنّ في إسناد الحاكم سقطاً وتحريفٌ في اسم أحد روايته، ولعلّ ذلك من قبيل أبي قلابة عبد الملك الرقاشي، فإنّ في حفظه كلام، وفي "التقريب": "صدوقٌ يُخطئُ تغَيَّرَ حفظه لما سَكَنَ بغداداً". وقال الذهبي في "الكاشف": "صدوقٌ يُخطئُ". فقد خالف في ذلك جبلي الحفظ والإتقان أحمد بن حنبل

وقال الحاكم: "صحيح الإسناد، ومعناه أنّ البحر صعبٌ كأنه جهنم". ووافقه الذهبي.  
وليس كذلك؛ فإنّ محمد بن حُبيّ هذا أورده البخاري وابن أبي حاتم (٢٣٩/٢/٣) برواية  
ابن أمية هذا فقط عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول العين، ونقل المناوي عن  
الذهبي أنه قال في "المهذب": "لا أعرفه".  
قلت: فكان حقّه أن يورده في "الميزان" ولم يفعل، ولم يستدركه عليه ابن حجر في "اللّسان"،  
وإنما أورده في "التعجيل" كما أورده ابن أبي حاتم وقال: "وذكره ابن حبان في الثقات".  
قلت: وابن حبان متساهل في التوثيق كما هو معروف<sup>(١)</sup>.

١٨٤٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣٣٥-٣٣٦/٩) عند حديث يرويه درّاج عن أبي  
الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً (لو أنّ مَقَمَعاً مِنْ حَدِيدٍ وُضِعَ فِي الْأَرْضِ، فَاجْتَمَعَ لَهُ  
الثَّقَلَانِ، مَا أَقْلُوهُ مِنَ الْأَرْضِ):

"أخرجه الحاكم (٦٠٠/٤)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٢٩/٣) .. وقال الحاكم:  
"صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!

قلت: درّاج صاحب مناكير، وقد تعقبه الذهبي بهذا في غير ما حديث كما تقدّم مراراً<sup>(٣)</sup>.  
١٨٤٧ - قال الألباني في حاشية "ضعيف الترغيب" (٤٤٥/٢) عند حديث يرويه عبد  
الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً  
«لِسُرَادِقِ النَّارِ أَرْبَعَةُ جُدُرٍ، كُلُّ جِدَارٍ مِنْهَا مَسِيرَةٌ أَرْبَعِينَ سَنَةً» تعليقياً على تصحيح  
الحاكم<sup>(٤)</sup> لإسناده:

---

ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهما، فرووه عن أبي عاصم عن عبد الله بن أمية وليس (ابن أبي أمية) كما في رواية  
الحاكم، وزادوا دَكْرَ محمد بن حبيي (الذي سقط من رواية الحاكم) بين ابن أمية وصفوان بن يعلى.  
(١) قلت: والحديث ساقه ابن كثير في "تفسيره" (٢٨٩/٦) من مسند أحمد، ثم قال: "هذا حديث غريب جداً، والله  
أعلم". وساقه ابن رجب أيضاً من مسند أحمد في "التخويف من النار" (ص ٦٤) وقال: "إسناد فيه نظر".  
(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠٢٨/٦٧٠/٩).  
(٣) خاصة في روايته عن أبي الهيثم، وهذه منها، فقد قال الذهبي في "الكاشف": "وثقه بن معين بس، وقال أبو داود  
وغيره: حديثه مستقيم إلا ما كان عن أبي الهيثم". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم  
ضعف". وضعفه الجمهور مطلقاً، سواء في روايته عن أبي الهيثم أو عن غيره - ومنهم الشيخ الألباني في قوله القديم -.  
انظر تعليقي حول ذلك تحت أحاديث (٤١٥) و(٩٥٦) و(١٧٧٢) من هذا البحث.  
(٤) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠٣٠/٦٧٢/٩).

"فيه (دَرَج) عن أبي الهيثم. وهو عنه ضعيفٌ كما ذكرنا مراراً"<sup>(١)</sup>.

١٨٤٨ - قال الألباني في "الضعيفة" (٣٧٧/١٢) عند حديث يرويه سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس عن أبي العوام مُؤدّن بيت المقدس عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (إنَّ السُّورَ الذي ذَكَرَهُ اللهُ في القرآن: {فَضْرَبَ بَيْنَهُم بِسُورَ لَه بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ}. وهو السُّورُ الشَّرْقِيُّ: [يعني: مسجد بيت المقدس]؛ باطنه المسجد وما يَلِيهِ، وظاهره وادي جهنم):

"موقوف باطل .. أخرجه ابن جرير في "التفسير" (١٣٠/٢٧)، والحاكم (٦٠١/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال الحاكم: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!

وأقول: سعيد بن عبد العزيز هو التنوخي؛ مع ثقته وإمامته كان قد اختلط في آخر عمره؛ كما في "التقريب"، فإنَّ سَلِمَ من اختلاطه؛ ففوقه أبو العوام؛ ولم أعرفه<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر الذهبي في "المقتنى في الكنى": "أبو العوام. عن معاذ بن جبل، وعنه روح بن عائد. أبو العوام. عن عبادة بن الصامت. كأنه الذي قبله، روى عنه زياد بن أبي سودة"<sup>(٤)</sup>.

١٨٤٩ - قال الألباني في «الضعيفة» (٣٣٧-٣٣٦/٩) عند حديث يرويه دَرَج أبو السَّمح عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً «لَوْ ضَرَبَ مِقْمَعٌ مِنْ حَدِيدٍ جَهَنَّمَ الْجَبَلُ،

---

(١) انظر التعليقة على السابقة. وأورده ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١٥٦٠) وقال: "هذا حديث لا يصح، ابن لهيعة ذاهب الحديث. قال أحمد: وأحاديث دراج مناكير".

قلت: وابن لهيعة متابع عند الحاكم كما ترى، ولهذا لم يعلِّه به الشيخ.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٧٢/٩-٦٧٣/٩) (٩٠٣١).

(٣) أبو العوام مُؤدّن بيت المقدس وسادته، من رجال "التعجيل"، روى عن بعض الصحابة ومنهم عبادة بن الصامت، وترجم له ابن أبي حاتم (٤١٥/٩) ولم يذكر فيه شيئاً غير ما حكاه عن الإمام أحمد أنه لا يعرف اسمه، وذكره ابن حبان في "الثقات" (٥٦٤/٥) وقال: "روى عنه أهل الشام ومصر".

(٤) والحديث ذكره ابن كثير في "البداية والنهاية" (٨٧-٨٨/٢٠) بصيغة التمریض، وضعف منته جداً، وجزم بأنه من الإسرائيليات فقال: "وقال الحسن وقتادة، في قوله تعالى: {فَضْرَبَ بَيْنَهُم بِسُورَ لَه بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ}. قالوا: هو حائط بين الجنة والنار .. وهذا هو الصحيح. وما روي عن عبد الله بن عمرو، وكعب الأحمبار، عن كتب الإسرائيليين، أنه سور بيت المقدس. فضعيف جداً، فإن كان أراد المتكلم بهذا ضرب مثال، وتقريب المعنى بالمشاهد، فقريب، ولعله مرادهما. والله أعلم".

لَتَفْتَتَ كَمَا يُضْرَبُ بِهِ أَهْلُ النَّارِ، لَصَارَ رَمَادًا» بعد أن خرّجه بالإسناد نفسه ولفظ مغاير وأعله بدرّاج وتعقب فيه الحاكم والذهبي<sup>(١)</sup>:

"ضعيف. أخرجه الحاكم (٦٠١/٤)<sup>(٢)</sup>، وأحمد (٨٣/٣) ..

والحديثان جمعهما السيوطي في سياق واحد في "الجامع"، وفرق بينهما المنذري في "الترغيب" (٢٣٢/٤) فأصاب، لكنه أقرّ الحاكم على تصحيحه إياهما!!".

- وانظر: حاشية "ضعيف الترغيب" (٤٤٧/٢).

١٨٥٠ - قال الألباني في "الصحيحة" (٤٦٦/٤) عند حديث يرويه حماد بن سلمة عن أبي جعفر الحطمي عن عُمارة بن خزيمة بن ثابت عن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه قصّة (لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فِي هَذِهِ الْغُرَبَانِ):

"رواه أحمد (١٩٧/٤ و ٢٠٥)، وأبو يعلى (١/٣٤٩) .. والحاكم (٦٠٢/٤)<sup>(٣)</sup> ..

قلت: وهذا سند صحيح، وقول الحاكم: "صحيح على شرط مسلم". خطأ وافقه الذهبي عليه؛ فإنّ أبا جعفر هذا اسمه عمير بن يزيد لم يخرج له مسلم شيئاً<sup>(٤)</sup>.

١٨٥١ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٥٨/٧) عند حديث يرويه مسلم بن إبراهيم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبّل رضي الله عنه مرفوعاً (إنّ الفسّاق هم أهل النار). قالوا: يا رسول الله وما الفسّاق؟ قال: (النساء). قال رجل: يا رسول الله، أليس أمّهاتنا وأخواتنا وأزواجنا؟ قال: (بلى)، ولكنهنّ إذا أُعطينَ لم يشكرن، وإذا ابتلنَ لم يصبرن):

"أخرجه أحمد بإسناد الحديث الذي قبله<sup>(٥)</sup>.

(١) وهو ما تقدّم قريباً قبل ثلاثة أحاديث تحت رقم (١٨٤٦)، فانظره وانظر التعليق عليه.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠٣٢/٦٧٣/٩).

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠٣٦/٦٧٥/٩).

(٤) وكذا عُمارة بن خزيمة بن ثابت لم يخرج له مسلم شيئاً.

(٥) وقال الشيخ في تحريجه: "أخرجه أحمد (٤٢٨/٣): ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن هشام - يعني: الدستوائي - قال:

حدثني يحيى بن أبي كثير (الأصل: نمير!) عن أبي راشد الحبراني قال: قال عبد الرحمن بن شبّل: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ... فذكره.

وكذلك أخرجه الحاكم (٦٠٤/٤)<sup>(١)</sup> .. وقال: "صحيح على شرط الشيخين"! ووافقه الذهبي! قلت: وهو من أوهمهما؛ فإنّ أبا راشد الحبراني - الراوي له عن عبد الرحمن بن شبل - ليس من رجالهما، وإن كان ثقة ..

ثم إنّ فيه عنعنة يحيى بن أبي كثير؛ لكن قد تبين في تخريج الحديث الذي قبله أنه سمعه من زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي راشد. وكذلك وقع له في هذا الحديث ..

١٨٥٢ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٤٤/٤) عند حديث يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (عُرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ، فَرَأَيْتُ فِيهَا عَمْرَو بْنَ لُحْيٍ .. وهو يَجْرُ قُصْبُهُ فِي النَّارِ، وهو أول من سبّ السّوّاب ..) بعد أن خرّجه من الصحيحين من طريق آخر عن أبي هريرة مختصراً بالشّطر المذكور هنا فقط<sup>(٢)</sup>:

"أخرجه ابن أبي عاصم .. والحاكم (٦٠٥/٤)<sup>(٣)</sup> وقال: "صحيح على شرط مسلم". ووافقه الذهبي، وإنما هو حسن فقط. وذلك؛ لأنّ محمد بن عمرو، فيه كلام، ولم يحتجّ به مسلم، وإنما روى له متابعة، وهو حسن الحديث"<sup>(٤)</sup>.

١٨٥٣ - قال الألباني في "الضعيفة" (٢٣٢/٦) عند حديث يرويه درّاج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً (إذا كان يوم القيامة عُرف الكافر بعمله، فجحد وخاصم، فيقول له: جيرانك يشهدون عليك ..):

"أخرجه .. والحاكم (٦٠٥/٤)<sup>(٥)</sup> .. وقال: "صحيح الإسناد"! ووافقه الذهبي!

---

قلت: وهذا إسناد صحيح إن كان يحيى سمعه من أبي راشد الحبراني؛ فإنه موصوف بشيء من التدليس؛ لكن قد صح في بعض الروايات عنه أنه تلقاه عن زيد بن سلام بن أبي سلام (مطور الحبشي) عن أبي سلام عن أبي راشد الحبراني كما يأتي ..

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠٤٤/٦٨٠/٩).

(٢) وذكر له شواهد أخرى تُنظر في تمة تخريجه.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠٤٦/٦٨٢-٦٨١/٩).

(٤) قلت: ذكر الحاكم نفسه في "المدخل إلى الصحيح" (٩٩/٤-١٠٠) أنّ مسلماً أخرج لمحمد بن عمرو ثمانية أحاديث كلّها في الشّواهد والمتابعات ثم ساقها رحمه الله.

وقد سبق التنبيه في مقدمة هذا البحث وفي ثناياه إلى أنّ مذهب الحاكم وغيره من المتقدمين رحمهم الله عدم التّفريق بين الصحيح والحسن. فانظر - على سبيل المثال - ما تقدم تحت حديث (١٨١٨).

(٥) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠٤٧/٦٨٢/٩).

وقال الهيثمي في "المجمع" (٦٠٥/١٠): "رواه أبو يعلى بإسناد حسن، على ضعفٍ فيه". قلت: يشير إلى تضعيف درّاج - وهو أبو السّمح -؛ أوردته الذهبي في "الضعفاء" وقال: "ضعّفه أبو حاتم، وقال أحمد: أحاديثه مناكير".

فالعجبُ منه كيف أنه مع هذا يوافق الحاكم على تصحيحه لهذا الحديث، مع أنّ العهد به أنه يخالفه في غير هذا الحديث، ويعلّله بدرّاج هذا، انظر مثلاً حديث: (أكثرُوا ذِكْرَ اللَّهِ ... المتقدم رقم (٥١٧))<sup>(١)</sup>.

١٨٥٤ - قال الألباني في "الصحيحة" (٢٤٥/٤-٢٤٦) عند حديث يرويه أبو النعمان محمد بن الفضل عن سلّام بن مسكين قال: حدّث أبو بردة عن عبد الله بن قيس رضي الله عنه مرفوعاً (إِنَّ أَهْلَ النَّارِ لَيَبْكُونَ، حَتَّى لَوْ أُجْرِيَتِ السُّنُنُ فِي دُمُوعِهِمْ لَجَرَّتْ، وَإِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ الدَّمَ. يَعْنِي: مَكَانَ الدَّمْعِ):

"أخرجه الحاكم (٦٠٥/٤)<sup>(٢)</sup> .. وقال: "حديث صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: وحقّه أن يزيد قوله: "على شرط الشيخين"؛ فإنّ رجاله كلهم من رجالهما، لكن أبا النعمان هذا - ويُلَقَّبُ بـ (عارم) - كان اختلط، ولا أدري أحمّث به قبل الاختلاط أم بعده<sup>(٣)</sup>؟ لكن يشهد للحديث ما رواه يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً .. أخرج ابن ماجة (٤٣٢٤) .. ويزيد الرقاشي ضعيف، وسائر رجاله رجال الشيخين".

(١) انظر ما تقدّم قريباً تحت رقم (١٨٤٦) في بيان حال درّاج.

(٢) وفي طبعة دار المنهاج (٦٨٢/٩-٦٨٣-٩٠٤٨).

(٣) قلت: لكن اختلاطه لا يضّرّ، فقد قال الدارقطني: "عارم أبو النعمان ثقة، وتغير بأخرة، وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديث منكر". "سؤالات السلمي" (٣٤٩). غير أنه قد خولف في إسناده، فرواه ابن أبي شيبة (٣٥٢٦٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢٦١/١) من طريق يزيد بن هارون عن سلّام بن مسكين فقال: عن قتادة عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه به موقوفاً عليه. قلت: وقتادة لم يسمع من أبي بردة فيما قاله ابن معين. انظر: "المراسيل" لابن أبي حاتم (٦٢١). وهذا يدلّ على أنّ إسناد الحاكم منقطع ومعضل، فقد سقط منه قتادة وشيخه، فتصحيحه على شرط الشيخين ليس بجيد. ثم وجدّ الشيخ رحمه الله قد خرّج حديث أنس في "الضعيفة" (٦٨٨٩)، وأعلّله بالرقاشي وبوقفه على أنس تبعاً للبيهقي، ثم قال: "ولعل الصواب في الحديث الوقف؛ فقد قال قسامة بن زهير: خطبنا أبو موسى الأشعري فقال: (يا أيها الناس! ابكوا ...) الحديث. أخرجه أحمد في "الزهد" (ص ١٩٩) بسند صحيح، وهو يُعلّل حديث أبي النعمان محمد بن الفضل بإسناده عن عبد الله بن قيس - وهو: أبو موسى الأشعري -: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ... فذكره مختصراً. رواه الحاكم. وأبو النعمان هذا يلقب بـ (عارم)، وقد كنت خرجت حديثه هذا في "الصحيحة" برقم (١٦٧٩) قبل أن أقف على هذا الموقوف على أبي موسى؛ فهو يدلّ على أنّ (عارماً) أخطأ في رفعه. والله أعلم".

١٨٥٥ - قال الألباني في "الصحيحة" (١٩٧/٥-١٩٨) عند حديث يرويه عقبة بن أبي الحُسَين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (لَوْ أُخِذَ سَبْعُ خَلْفَاتٍ بِشُحُومِهِنَّ، فَأُلْقِيْنَ مِنْ شَفِيرِ جَهَنَّمَ، مَا انْتَهَيْنَ إِلَى آخِرِهَا سَبْعِينَ عَاماً):

"أخرجه الحاكم (٦٠٦/٤)<sup>(١)</sup> .. وسكت عليه. وقال الذهبي: "قلت: سنده صالح!"  
كذا قال، وعقبة مجهول كما في "الميزان!"<sup>(٢)</sup>.

١٨٥٦ - قال الألباني في «الضعيفة» (٤٧٩/١٠-٤٨٠) عند حديث يرويه موسى سهل بن كثير عن إسماعيل ابن علي عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال:  
نَزَلْنَا مِنَ الْمَدَائِنِ عَلَى فَرْسَخٍ، فَلَمَّا جَاءَتِ الْجُمُعَةُ حَضَرَ [يعني: أباه] وَحَضَرْتُ مَعَهُ، فَحَطَبْنَا حَذِيفَةً، فَقَالَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: {اقتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ}. أَلَا وَإِنَّ السَّاعَةَ قَدْ اقْتَرَبَتْ، أَلَا وَإِنَّ الْقَمَرَ قَدْ انْشَقَّ، أَلَا وَإِنَّ الدُّنْيَا قَدْ آذَنْتَ بِفِرَاقٍ ..):  
"أخرجه ابن جرير الطبري في "التفسير" (٥١/٢٧)، والحاكم (٦٠٩/٤)<sup>(٣)</sup>.  
وقال: "صحيح الإسناد!" ووافقه الذهبي!

قلت: فيه عنده موسى بن سهل بن كثير؛ وهو آخر من روى عن ابن علي؛ قال الذهبي نفسه في "الميزان": "ضعفه الدارقطني. وقال البرقاني: ضعيف جدا". ولذلك جزم الحافظ في "التقريب" بأنه: "ضعيف". فلا وَجْهَ لتصحيحه من طريقه. لكنه لم يتفرد به؛ فهو مُتَابِعٌ من ثقة عند ابن جرير. لكن (إسماعيل ابن علي) روى عن عطاء بعد الاختلاط. إلا أنه قد تابعه عنده شعبة، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط. وتابعه أيضا سفيان: عند ابن عساكر في "التاريخ" (٢٨٧/١٢)، وهو سفيان الثوري؛ سمع منه قبل الاختلاط أيضاً، فصَحَّ الإسناد؛ والحمد لله. وقد أشار إلى ذلك أبو نعيم بقوله -عقب الحديث<sup>(٤)</sup> في "الحلية" (٢٨١/١) -:  
"رواه جماعة عن عطاء مثله".

(١) وفي طبعة دار المنهاج (٩٠٤٩/٦٨٣/٩).

(٢) وللحديث شواهد ذكرها الشيخ في تمة تخرجه، وبعضها في صحيح مسلم لكن بلفظ (الحجر) بدل (الخلفات السبع)، وأما بلفظ (الخلفات السبع) فهي من حديث أنس عند أبي يعلى، ومن حديث معاذ بن جبل عند الطبراني.

(٣) وفي طبعة دار المنهاج (٦٨٩/٩-٦٩٠/٩٠٥٧).

(٤) من طريق همام عن عطاء بن السائب به.

## فهرست المحتويات

١	.....	دِكْرُ الصَّحَابِيَّاتِ مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْرِهِنَّ
١	.....	الصِّدِّيقَةُ بِنْتُ الصِّدِّيقِ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ
٢	.....	دِكْرُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ بِنْتِ أَبِي أُمَيَّةَ
٣	.....	دِكْرُ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ
٤	.....	دِكْرُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيِّ
٤	.....	دِكْرُ الْكِلَابِيَّةِ أَوْ الْكِنْدِيَّةِ
٥	.....	دِكْرُ سَرَارِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٥	.....	مَارِيَةُ الْقِبْطِيَّةُ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٦	.....	دِكْرُ بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ
٦	.....	دِكْرُ زَيْنَبِ بِنْتِ خَدِيجَةَ وَهِيَ أَكْبَرُ بَنَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٧	.....	دِكْرُ رُقِيَّةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٩	.....	دِكْرُ بَنَاتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَمَّاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَنَاتِ عَمِّهِ وَأَقَارِبِهِ
٩	.....	دِكْرُ أُمِّ هَانِيٍّ فَاحْتَةَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ
٩	.....	وَمِنْ نِسَاءِ فُرَيْشِ اللَّاتِي رَوَيْنَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسِ بْنِ وَهَبِ بْنِ تَعْلَبَةَ
١٠	.....	دِكْرُ أُمِّ حَبِيبَةَ واسمها حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ
١١	.....	دِكْرُ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَيْسَتْ بِأُخْتِ زَيْنَبِ
١٢	.....	دِكْرُ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَةَ
١٣	.....	دِكْرُ فَضَائِلِ الْقَبَائِلِ
١٣	.....	دِكْرُ فَضَائِلِ فُرَيْشٍ
١٤	.....	دِكْرُ أَهْلِ بَدْرٍ
١٥	.....	دِكْرُ فَضَائِلِ الْأَنْصَارِ
١٧	.....	دِكْرُ فَضَيْلَةَ أَسْلَمَ وَغِفَارٍ وَمُزَيْنَةَ وَغَيْرِهِمْ
١٩	.....	فِي دِكْرِ فَضَائِلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ
١٩	.....	بَابُ: فِي دِكْرِ فَضَائِلِ التَّابِعِينَ
٢١	.....	كِتَابُ الْأَحْكَامِ

٤٢	كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ
٧١	كِتَابُ الْأَشْرِيَةِ
٨٠	كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَاةِ
٩٨	كِتَابُ اللَّبَاسِ
١٠٨	كِتَابُ الطِّبِّ
١٢٤	كِتَابُ الْأَضَاحِيِّ
١٣٤	كِتَابُ الذَّبَائِحِ
١٤٣	كِتَابُ التَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ
١٦٠	كِتَابُ الْأَدَبِ
١٨٢	كِتَابُ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ
١٨٧	كِتَابُ النُّذُورِ
١٨٨	كِتَابُ الرِّقَاقِ
٢١٦	كِتَابُ الْفَرَائِضِ
٢٣٤	كِتَابُ الْحُدُودِ
٢٥٥	كِتَابُ تَعْبِيرِ الرُّؤْيَا
٢٦٠	كِتَابُ الطِّبِّ
٢٧٠	كِتَابُ الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ
٢٧٤	كِتَابُ الْفِتَنِ
٣٣٦	كِتَابُ الْأَهْوَالِ

## ثبت المصادر والمراجع

- ١ - الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحافظ الحسين بن إبراهيم الهمداني الجورقاني، دار الصميعي - الرياض -، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ١٤٢٢ هـ، ط- الرابعة.
- ٢ - الإبانة الكبرى لابن بطة، لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي المعروف بابن بطة، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراجعية للنشر والتوزيع - الرياض -.
- ٣ - إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر ابن إبراهيم، دار الوطن - الرياض -، ١٤٢٠ هـ، ط- الأولى.
- ٤ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي/الشاملة.
- ٥ - إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، ط- الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٦ - آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، اعتنى به: مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ١٤٣٤ هـ، ط- الأولى.
- ٧ - الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراجعية للنشر والتوزيع، ١٤١٨ هـ، ط- الأولى.
- ٨ - الأحاديث المختارة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠ هـ، ط- الأولى.

- ٩ - أحاديث معلة ظاهرها الصحة، للعلامة المحدّث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار، ١٤٢١هـ.
- ١٠ - أحاديث ومرويات في الميزان ٢ - حديث الفينة/ للمحدّث محمد عمرو بن عبد اللطيف، نشر ملتقى أهل الحديث - مكة المكرمة -.
- ١١ - الآحاد والمثاني، للإمام أبي بكر الشّيباني أحمد بن عمرو بن الضحّاك، دار الراجعية - الرياض -، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، ١٤١١هـ، ط- الأولى.
- ١٢ - أحكام الجنائز، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض -.
- ١٣ - الأحكام الشّرعيّة الكبرى، للعلامة عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الأشبيلي، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد - الرياض -، ١٤٢٢هـ، ط- الأولى.
- ١٤ - أحكام العيدين، للحافظ أبي بكر جعفر بن محمد الفريّابي، تحقيق: مساعد سليمان راشد، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤٠٦هـ، ط- الأولى.
- ١٥ - الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، للعلامة عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الأشبيلي، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤١٦هـ.
- ١٦ - أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البديري السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، ط- الأولى.
- ١٧ - أخبار أصبهان، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن موسى الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت -، ١٤١٠هـ، ط- الأولى.
- ١٨ - أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق المكي الفاكهي، تحقيق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت -، ١٤١٤هـ، ط- الثانية.
- ١٩ - الأدب المفرد، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار البشائر الإسلامية - بيروت -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط- الثالثة، ١٤٠٩هـ.
- ٢٠ - آداب الزفاف، دار السلام، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، ط ١٤٢٣هـ.

- ٢١ - إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، - مصر -، ١٣٢٣ هـ، ط- السابعة.
- ٢٢ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، للعلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، - المملكة العربية السعودية-، ١٤٠٨ هـ، ط- الأولى.
- ٢٣ - إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: بهجة يوسف حمد أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ، ط- الأولى.
- ٢٤ - إرشاد القاضي والدايني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار الكيان - الرياض -، مكتبة ابن تيمية - الإمارات -.
- ٢٥ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩ هـ، ط- الأولى.
- ٢٦ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط- الثانية، عام ١٤٠٥ هـ.
- ٢٧ - الأسامي والكنى، للحافظ أبي أحمد محمد بن محمد النيسابوري، الحاكم الكبير، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى دار الفاروق - القاهرة -، ١٤٣٦ هـ.
- ٢٨ - الاستذكار، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر التّمري القرطبي، دار الكتب العلمية - بيروت -، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، ١٤٢١ هـ، ط- الأولى.
- ٢٩ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: عليّ محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢، ط- الأولى.
- ٣٠ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري، المعروف بـ (ابن الأثير)، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، ١٤١٧ هـ، ط- الأولى.

- ٣١ - الإسراء والمعراج، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية - عمان/ الأردن -، ط- الخامسة، ١٤٢١هـ.
- ٣٢ - الأسماء والصفات، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي - جدة - ١٤١٣هـ، ط- الأولى.
- ٣٣ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، للمحدث محمد بن محمد درويش أبي عبد الرحمن الحوت تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت -، ١٤١٨هـ، ط- الأولى.
- ٣٤ - الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، ١٤٣٤، ط- الأولى.
- ٣٥ - أطراف الغرائب والأفراد للإمام الدارقطني، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر بن عبد الله السريّع، دار التدمرية، ٢٠٠٧هـ، ط- الأولى.
- ٣٦ - إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار ابن كثير - دمشق -، دار الكلم الطيب - بيروت -.
- ٣٧ - إغاثة اللهفان في مصاديد الشيطان، للعلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة -، ١٤٣٢هـ، ط- الأولى.
- ٣٨ - إكمال تهذيب الكمال، للحافظ علاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، طبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - مصر -، ١٤٢٢هـ، ط- الأولى.
- ٣٩ - الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان -.
- ٤٠ - الإكمال في رفع الارياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للحافظ أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماکولا، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى

المعلمي، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة -، ١٩٩٣م، مُصَوِّرة دار الفاروق الحديثة - القاهرة -.

٤١ - الإمام بأحاديث الأحكام (ومعه حاشية شمس الدين بن عبد الهادي)، للإمام أبي الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد، حَقَّق نصوصه وشرح غريبه: محمد خلوف العبد الله، دار النوادر - سوريا -، ١٤٣٤هـ، ط- الأولى.

٤٢ - الأمالي المطلقة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي - بيروت -، ١٤١٦هـ، ط- الأولى.

٤٣ - الأم للشافعي، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الفكر - بيروت -، ١٤٠٣هـ، ط الثانية. وأعادوا تصويرها ١٤١٠هـ.

٤٤ - الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، للعلامة تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي وهب المشهور بابن دقيق العيد، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد، دار المحقق للنشر والتوزيع.

٤٥ - الأمثال في الحديث النبوي، للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية - بومباي الهند - ١٩٨٧م، ط- الثانية.

٤٦ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان وهشام السَّقا، المكتب الإسلامي مع دار عمار - بيروت، عمان -، ١٤١٠هـ، ط- الأولى.

٤٧ - الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم السَّمعاني، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي (الأجزاء الأولى)، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد - ١٣٨٢هـ، ط- الأولى.

٤٨ - الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، أضواء السلف - السعودية -، ١٤١٧هـ، ط- الأولى.

- ٤٩ - أنيس السّاري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، صنع: أبي حذيفة، نبيل بن منصور الكويتي، مؤسّسة السّماحة، مؤسّسة الريّان - بيروت - ١٤٢٦هـ، ط- الأولى.
- ٥٠ - الأهوال، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا/ طبع ضمن الجزء الأوّل من موسوعة ابن أبي الدنيا، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، دار أطلس الخضراء - الرياض -، ١٤٣٣هـ، ط- الأولى.
- ٥١ - الإيضاح الجليّ في نقد مقولة صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي، للدكتور خالد الدّريس، دار المحدث.
- ٥٢ - الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ، للحافظ أبي العباس أحمد بن طاهر الدّاني، تحقيق: أبي عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، - الرياض -، ١٤٢٤هـ، ط- الأولى.
- ٥٣ - البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسّسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة - ١٤٠٩، ط- الأولى.
- ٥٤ - البحر المحيط الشّجاع في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، للشّيخ العلامة محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي، دار ابن الجوزي، ط- الأولى، (١٤٢٦ - ١٤٣٦ هـ)
- ٥٥ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، للحافظ أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملّقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤٢٥هـ، ط- الأولى.
- ٥٦ - البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الدمشقي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ١٤١٨هـ، ط- الأولى.
- ٥٧ - بذل الماعون في فضل الطّاعون، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أحمد عصام عبد القادر الكاتب، دار العاصمة - الرياض -، ١٤١١هـ، ط- الأولى.

- ٥٨ - بذل المجهود في حل سنن أبي داود، للعلامة خليل أحمد السهارنفوري، اعتني به وعلق عليه: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، - الهند -، ١٤٢٧ هـ، ط- الأولى.
- ٥٩ - البعث والنشور، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أبي عاصم الشوامي الأثري، مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، - الرياض - ١٤٣٦ هـ، ط- الأولى.
- ٦٠ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار القبس للنشر والتوزيع - الرياض -، ١٤٣٥ هـ، ط- الأولى.
- ٦١ - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لإبراهيم بن محمد بن محمد كمال الدين، برهان الدين ابن حمزة الحسيني تحقيق: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي - بيروت -.
- ٦٢ - بيان الوهم والإيهام، لأبي الحسن علي ابن القطان الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض - ١٤١٨ هـ، ط- الأولى.
- ٦٣ - تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٦٤ - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة -، ١٤٣٠ هـ، ط- الأولى.
- ٦٥ - تاريخ الإسلام، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.
- ٦٦ - تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت -، ١٤٢٢ هـ، ط- الأولى.
- ٦٧ - تاريخ جرجان، للحافظ أبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، عالم الكتب - بيروت -، ١٤٠٧ هـ، ط- الرابعة.

٦٨ - التاريخ الصغير (الأوسط)، للحافظ الإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة - ١٣٩٧هـ، ط- الأولى.

٦٩ - التاريخ الكبير، للحافظ الإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري الجعفي، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن -، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٧٠ - التاريخ الكبير، للحافظ أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة، تحقيق: عادل بن سعد وأيمن بن شعبان، شركة غراس للنشر والتوزيع - الكويت - ١٤٢٥هـ، ط- الأولى.

٧١ - تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥م.

٧٢ - تاريخ يحيى بن معين (رواية عثمان بن سعيد الدارمي)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق -، ١٤٠٠هـ.

٧٣ - تاريخ يحيى بن معين (رواية الدوري)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة -، ١٣٩٩، ط- الأولى.

٧٤ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق -.

٧٥ - تاريخ ابن يونس المصري، للحافظ أبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، دار الكتب العلمية، - بيروت -، ط- الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٦ - تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراف، ط- الثانية، ١٤١٩هـ.

٧٧ - التحاكم إلى موافقة الذهبي للحاكم، للباحث عادل سليمان القطاوي، منشور في الشبكة.

- ٧٨ - تحرير تقريب التهذيب، د. بشار عواد، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ هـ، ط- الأولى.
- ٧٩ - تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، للعلامة أبي العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، - بيروت - .
- ٨٠ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - تونس - ٢٠١٢م، ط- الثالثة.
- ٨١ - تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، مكتبة الرشد - الرياض -، تحقيق: عبد الله نؤارة، ١٤١٩ هـ، ط- الأولى.
- ٨٢ - تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، للعلامة محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، دار القلم - بيروت -، ١٩٨٤م، ط- الأولى.
- ٨٣ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق: عبد الله محمود عمر محمد، دار الكتب العلمية - بيروت -/الشاملة.
- ٨٤ - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة - الرياض - ١٤١٤ هـ، ط- الأولى.
- ٨٥ - التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد - الطائف - مع مكتبة دار البيان - دمشق -، ١٤٠٩ هـ، ط- الثانية.
- ٨٦ - تذكرة الحُفَّاظ، للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق: العلامة عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي، صُحِّح عن النسخة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي، تحت إعاونة وزارة المعارف الهندية، نشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة - .
- ٨٧ - تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض -، ١٤١٥ هـ، ط- الأولى.

- ٨٨ - تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفُتني، إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٣ هـ، ط- الأولى.
- ٨٩ - التذييل على كتب الجرح والتعديل، للباحث طارق بن محمد آل بن ناجي، مكتبة المثني الإسلامية - حولي شارع المثني -، ١٤٢٥ هـ، ط- الثانية.
- ٩٠ - الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، - بيروت - ١٤٢٤ هـ، ط- الأولى.
- ٩١ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للحافظ أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، زكي الدين المنذري، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر -، (تصوير/ دار إحياء التراث العربي - بيروت -)، ١٣٨٨ هـ، ط- الثالثة.
- ٩٢ - تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة -، ط- الأولى ١٤٢٣ هـ.
- ٩٣ - تصحيح أحاديث المستدرک بين الحاكم النيسابوري والحافظ الذهبي، للدكتور عزيز رشيد الدائني، راجعه ودققه الدكتور بشار عواد معروف، دار الكتب العلمية.
- ٩٤ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت - ١٩٩٦ م، ط- الأولى.
- ٩٥ - تعقبات السيوطي على موضوعات ابن الجوزي أو النكت البديعات على الموضوعات، للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الله شعبان، دار مكة المكرمة للنشر والتوزيع، المنصورة - مصر -، ١٤٢٥ هـ، ط- الأولى.
- ٩٦ - التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، للعلامة المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، دار باوزير - جدة -، سنة النشر ١٤٢٤ هـ، ط- الأولى.
- ٩٧ - تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة -، ط- الأولى، ١٤١٤ هـ.

- ٩٨ - تعليق التعليق على صحيح البخاري، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار - عمان، الأردن -، ١٤٠٥هـ، ط- الأولى.
- ٩٩ - تفسير القرآن العظيم، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، دار طيبة للنشر والتوزيع، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ١٤٢٠هـ، ط- الثانية.
- ١٠٠ - تفسير القرآن العظيم، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية - ١٤١٩هـ.
- ١٠١ - تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوّامة، دار اليسر للنشر ودار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٣هـ، ط- الثالثة.
- ١٠٢ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٩هـ، ط- الأولى.
- ١٠٣ - التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، لفضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤١٧هـ، ط- الأولى.
- ١٠٤ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف - الرياض - ١٤٢٨هـ، ط- الأولى.
- ١٠٥ - التلخيص لفهم قارئ الصحيح (التلخيص على الجامع الصحيح)، للحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الشهير بسبط ابن العجمي/الشاملة.
- ١٠٦ - تمام المنة في التعليق على فقه السنة، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية للنشر، ط- الرابعة، ١٤١٧هـ.
- ١٠٧ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، مؤسسة قرطبة.

- ١٠٨ - تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، المؤلف : للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المأمون للتراث - دمشق / سوريا - تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، ط- الأولى، ١٤١٦هـ.
- ١٠٩ - تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند - / مصورة دار الفاروق الحديثة، ١٤١٤، ط- الأولى.
- ١١٠ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠هـ، ط- الأولى.
- ١١١ - تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للحافظ نور الدين علي بن محمد بن علي ابن عراق الكناني تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف مع عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت - ، ١٣٩٩ هـ، ط- الأولى.
- ١١٢ - تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحباني، أضواء السلف - الرياض - ، ط- الأولى، ١٤٢٨هـ.
- ١١٣ - التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، للعلامة محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام - الرياض - ، ١٤٣٢ هـ، ط- الأولى.
- ١١٤ - توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنابهم، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد شمس الدين الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ، ١٩٩٣م، ط- الأولى.
- ١١٥ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، للعلامة سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: أسامة بن عطايا العتيبي، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض - ، ١٤٢٩هـ، ط- الثانية.

١١٦ - الثقات، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، طبع دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، مُصَوِّرة دار الفاروق الحديثة للنشر - القاهرة - ١٣٩٣هـ، ط- الأولى.

١١٧ - الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط- الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١٨ - جامع البيان في تأويل القرآن، للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبي جعفر الطبري، مؤسسة الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط- الأولى: ١٤٢٠هـ.

١١٩ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ أبي سعيد بن خليل بن كيكلي العلاتي تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار عالم الكتب - بيروت -، ١٤٠٧هـ، ط- الثانية.

١٢٠ - جامع الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصِدِّيق للنشر والتوزيع - الجليل -، ط- الأولى، ١٤٣٣هـ.

١٢١ - الجامع الصحيح، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ١٤٢٢هـ، ط- الأولى.

١٢٢ - جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط- السابعة، ١٤٢٢هـ.

١٢٣ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض -، ١٤٠٣هـ.

١٢٤ - الجامع لعلوم الإمام أحمد، جمع: خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث - جمهورية مصر العربية -، ١٤٣٠هـ، ط- الأولى.

- ١٢٥ - الجرح والتعديل، للحافظ الإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن -، مُصَوَّرَة دار الفاروق الحديثة - القاهرة - تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ١٣٧١هـ، ط- الأولى.
- ١٢٦ - الجزء الأول من حديث سفيان بن عيينة/ رواية علي بن حرب الطائي، تحقيق: مفلح بن سليمان بن فلاح، الميمان للنشر والتوزيع، ١٤٣٠هـ، ط- الأولى.
- ١٢٧ - جلاباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة، للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار السلام.
- ١٢٨ - جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة -، ١٤٣٧هـ، ط- الرابعة.
- ١٢٩ - الجهاد، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤٠٩هـ، ط- الأولى.
- ١٣٠ - جهود المحدثين في بيان علل الحديث، للباحث الدكتور علي بن عبد الله الصيَّاح/ الشاملة.
- ١٣١ - الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان -، ١٤١٩هـ، ط- الأولى.
- ١٣٢ - حاشية السندي على سنن ابن ماجه، للعلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي، نور الدين السندي، دار الجيل.
- ١٣٣ - الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرک، رسالة دكتوراه للشيخ الدكتور محمود ميرة الحلبي، نوقشت سنة: (١٣٩١هـ) في ٤٩٨ صفحة، مرقونة على الآلة الكاتبة، وبعد عمل على تحقيقه وضبطه لسنوات طويلة، وتوفي ولم يطبع.
- ١٣٤ - الحاكم ومستدرکه للدكتور سعد آل الحميد، وأصله محاضرة مسموعة، نسخها واعتنى بها أبو عبيدة ماهر صالح آل مبارك.

- ١٣٥ - حديث علي بن حجر السّعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، تحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، - الرياض -، ١٤١٨ هـ، ط- الأولى.
- ١٣٦ - خلق أفعال العباد والرّد على الجهمية، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: فهد بن سليمان الفهيد، دار أطلس الخضراء، ٢٠٠٥ هـ، ط- الأولى.
- ١٣٧ - خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، للعلامة للعلامة أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٨ هـ، ط- الأولى.
- ١٣٨ - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال في أسماء الرجال، لصفي الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت -، ١٤١٦ هـ، ط- الخامسة.
- ١٣٩ - الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا التّحّال، الروضة للنشر والتوزيع، - القاهرة -، ١٤٣٦ هـ، ط- الأولى.
- ١٤٠ - الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور، للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار هجر - مصر -، تحقيق: مركز هجر للبحوث، ١٤٢٤ هـ.
- ١٤١ - الدُّرُّ في مسائل المصطلح والأثر، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار الخرز - المملكة العربية السعودية - مع دار ابن حزم - بيروت - ١٤٢٢ هـ، ط- الأولى.
- ١٤٢ - الدعاء، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣ هـ، ط- الأولى.
- ١٤٣ - الدعوات الكبير، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع - الكويت -، ٢٠٠٩ م، ط- الأولى.
- ٩٢ - دلائل النبوة، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، ط- الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ١٤٤ - ديوان الضعفاء والمتروكين، للحافظ الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة - ١٣٨٧ هـ.

- ١٤٥ - ذخيرة الحفاظ، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف - الرياض -، ١٤١٦هـ، ط- الأولى.
- ١٤٦ - ذيل القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لقاضي الملك محمد صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين المدارسى الهندي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة -، ١٤٠١هـ، ط- الأولى.
- ١٤٧ - ذيل ميزان الاعتدال، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية - بيروت -، تحقيق: عليّ محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ١٤١٦هـ، ط- الأولى.
- ١٤٨ - الرد على الجهمية، للإمام عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير - الكويت -، ١٩٩٥م، ط- الثانية.
- ١٤٩ - الرد على الجهمية، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، تحقيق: علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية - باكستان -.
- ١٥٠ - الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، للباحث أبي الطيب المنصوري، دار العاصمة للنشر والتوزيع/ الرياض، ١٤٣٢ هـ، ط- الأولى.
- ١٥١ - الرّوض البسام بترتيب وتخرّيج فوائد تمام، لأبي سليمان جاسم بن سليمان حمد الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلاميّة - بيروت -، ١٤٠٨ هـ، ط- الأولى.
- ١٥٢ - زاد المعاد في هدي خير العباد، للإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرنبوطيين، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٥هـ، ط- السابعة والعشرون.
- ١٥٣ - الزهد، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، - بيروت -، ١٤٢٠ هـ، ط- الأولى.
- ١٥٤ - الزهد لابن المبارك، للإمام أبي عبد الله عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت -.
- ١٥٥ - الزهد، للحافظ أبي السّري هناد بن السّري بن مصعب الكوفي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت - ١٤٠٦هـ، ط- الأولى.

- ١٥٦ - الزهد لو كيع، للإمام أبي سفيان وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، - المدينة المنورة -، ١٤٠٤ هـ، ط- الأولى.
- ١٥٧ - الزهد لأبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: أبي تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد، مع أبي بلال غنيم بن عباس، تقديم: محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة للنشر والتوزيع، - حلوان -، ١٤١٤ هـ، ط- الأولى.
- ١٥٨ - سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للعلامة محمد بن يوسف الصالحى الشامي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود مع علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، - بيروت -، ١٤١٤ هـ، ط- الأولى.
- ١٥٩ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض -، ١٤١٥ هـ.
- ١٦٠ - سلسلة الأحاديث الضعيفة، للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض -، ١٤٢٠ هـ، ط- الثانية.
- ١٦١ - السنّة، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية - الرياض -، ١٩٩٤ م، ط- الثانية.
- ١٦٢ - سنن الدارقطني، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٢٤ هـ، ط- الأولى.
- ١٦٣ - سنن سعيد بن منصور، للإمام أبي عثمان سعيد بن منصور، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصمعي للنشر والتوزيع، ١٤٣٣ هـ، ط- الرابعة.
- ١٦٤ - سنن سعيد بن منصور، للإمام أبي عثمان سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية - الهند -، ١٤٠٣ هـ، ط- الأولى.
- ١٦٥ - السنن الكبرى وبذيله الجوهر النقي، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، نشر مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ١٣٤٤ هـ، ط- الأولى.
- ١٦٦ - السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط- الأولى، ١٤٢١ هـ.

- ١٦٧ - سنن النسائي (المجتبى)، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، عناية وطبع بيت الأفكار الدولية.
- ١٦٨ - سنن أبي بكر الأثرم، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية/ ضمن سلسلة الأجزاء والكتب الحديثية (٣٢)، ٢٠٠٤ م، ط- الأولى.
- ١٦٩ - سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ، ط- الأولى.
- ١٧٠ - سنن ابن ماجه، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠ هـ، ط- الأولى.
- ١٧١ - سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى - القاهرة -، ١٤٣٠ هـ، ط- الأولى.
- ١٧٢ - سؤالات الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤، ط- الأولى.
- ١٧٣ - سؤالات السلمي للدارقطني، للحافظ أبي عبد الرحمن السلمي، محمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط- الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- ١٧٤ - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٤٢٧ هـ، ط- الأولى.
- ١٧٥ - سؤالات مسعود بن علي السجزي لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت -، ١٤٠٨ هـ، ط- الأولى.
- ١٧٦ - سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٤٢٨ هـ، ط- الأولى.

- ١٧٧ - سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة -، ١٤٢٨هـ، ط- الأولى.
- ١٧٨ - سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانه جميلي - باكستان - ١٤٠٤هـ، ط- الأولى.
- ١٧٩ - سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني، للحافظ أبي عبيد محمد بن علي الآجري، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٤٢٧هـ، ط- الأولى.
- ١٨٠ - سير أعلام النبلاء، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣هـ، ط- التاسعة.
- ١٨١ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية -، ط- الثامنة، ١٤٢٣هـ.
- ١٨٢ - شرح الزرقاني على مختصر خليل، للعلامة محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان -، ١٤٢٢هـ، ط- الأولى.
- ١٨٣ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، للعلامة محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة -، ١٤٢٤هـ، ط- الأولى.
- ١٨٤ - شرح السنة، للعلامة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ، ط- الثانية.

١٨٥ - شرح سنن النسائي المسمى بـ (ذخيرة العقبي في شرح المجتبى)، للعلامة محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي، دار المعراج الدولية للنشر مع دار آل بروم للنشر والتوزيع، ط- الأولى.

١٨٦ - شرح سنن أبي داود، للحافظ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية -، ١٤٣٧هـ، ط- الأولى.

١٨٧ - شرح علل الترمذي، للحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ، ط- الرابعة.

١٨٨ - شرح العمدة، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة - ١٤٣٦هـ، ط- الأولى.

١٨٩ - شرح مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت - ١٤٠٨هـ -، ط- الأولى.

١٩٠ - شرح معاني الآثار، للإمام أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ، ط- الأولى.

١٩١ - الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرسي، تحقيق: عبد الله بن عمر ابن سليمان الدميحي، دار الوطن - الرياض - ١٤٢٠هـ، ط- الثانية.

١٩٢ - شعب الإيمان، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي، ١٤٢٣هـ.

١٩٣ - الشفاعة، للعلامة المحدّث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، اليمن - صنعاء -، ١٤٢٠هـ، ط- الثالثة.

١٩٤ - شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي ابن بشكوال، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٨هـ، ط- الأولى.

- ١٩٥ - صحيح الترغيب والترهيب وضعيفه، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٢١هـ، ط- الأولى.
- ١٩٦ - صحيح سنن أبي داود وضعيفه (الكبير)، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، ١٤٢٣هـ، ط- الأولى.
- ١٩٧ - صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت - .
- ١٩٨ - الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار - صنعاء، اليمن -، ١٤٢٨هـ، ط- الرابعة.
- ١٩٩ - الصحيح المسند من أسباب النزول، للعلامة المحدث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة -، ١٤٠٨هـ، ط- الرابعة.
- ٢٠٠ - صحيح موارد الظمان، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار الصمعي - ١٤٢٢هـ - ، ط- الأولى.
- ٢٠١ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٤هـ، ط- الثانية.
- ٢٠٢ - صحيح ابن خزيمة، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت - .
- ٢٠٣ - صفة صلاة النبي ﷺ (الأصل)، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض -، ط- الأولى، ١٤٢٧هـ.
- ٢٠٤ - الصمت وآداب اللسان، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا/ طبع ضمن الجزء الثالث من موسوعة ابن أبي الدنيا، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، دار أطلس الخضراء - الرياض -، ١٤٣٣هـ، ط- الأولى.
- ٢٠٥ - الضعفاء الصغير، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، ط- الأولى.
- ٢٠٦ - الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، مكتبة دار ابن عباس - مصر - ١٤٢٩هـ، ط- الثانية.

- ٢٠٧ - الضعفاء والمتروكين، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب -، ١٣٩٦هـ، ط- الأولى.
- ٢٠٨ - الطب النبوي، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، ٢٠٠٦م، ط- الأولى.
- ٢٠٩ - الطبقات الكبرى، للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر - بيروت -، ١٩٦٨م، ط- الأولى.
- ٢١٠ - طرح التثريب في شرح التقريب، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، وتكملة ابنه أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، ط- الأولى.
- ٢١١ - طريق المهجرتين وباب السعادتين، للإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة - ١٤٢٩هـ، ط- الأولى.
- ٢١٢ - ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤١٣هـ، ط- الثالثة.
- ٢١٣ - العظمة، للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض - ، ١٤٠٨هـ، ط- الأولى.
- ٢١٤ - علل الترمذي الكبير، للحافظ أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت - ، ١٤٠٩هـ، ط- الأولى.
- ٢١٥ - علل الحديث، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهرا ن الرازي، مطابع الحميضي، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد، و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط- الأولى ، ١٤٢٧هـ.

- ٢١٦ - العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، للحافظ جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، - باكستان - ١٤٠١هـ، ط- الثانية.
- ٢١٧ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض -، ١٤٠٥هـ، ط- الأولى.
- ٢١٨ - العلل ومعرفة الرجال، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي - بيروت، الرياض -، ١٤٠٨هـ، ط- الأولى.
- ٢١٩ - العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل، رواية المرّودي وغيره، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية - بومباي، الهند - ١٤٠٨هـ، ط- الأولى.
- ٢٢٠ - علوم الحديث، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المشهور بابن الصّلاح، تحقيق: نور الدّين عتر، دار الفكر - دمشق -، ١٤٢٧هـ، ط- الثالثة.
- ٢٢١ - عمل اليوم والليل، للحافظ أحمد بن محمد بن إسحاق الشافعي المعروف بابن السني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة/بيروت -، تحقيق كوثر البرني.
- ٢٢٢ - عمل اليوم والليل، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت -، ١٤٠٦هـ، ط- الثانية.
- ٢٢٣ - عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم (تهذيب السنن)، للعلامة أبي عبد الرحمن محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت -، ١٤١٥هـ، ط- الثانية.
- ٢٢٤ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني، دار المعرفة - بيروت -، ١٣٧٩هـ.
- ٢٢٥ - فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الشهير بابن رجب، تحقيق: جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية - ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ط- الأولى.

- ٢٢٦ - فتح البيان في مقاصد القرآن، للعلامة أبي الطيب محمد صديق خان بن حسن البخاري القنوجي، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت -، ١٤١٢ هـ.
- ٢٢٧ - فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، للمحدث الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد الرباعي الصنعاني، تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، ١٤٢٧ هـ، ط- الأولى.
- ٢٢٨ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للعلامة عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة -، ١٣٧٧ هـ، ط- السابعة.
- ٢٢٩ - الفتن، للإمام أبي عبد الله نعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير أمين الزهيرى، مكتبة التوحيد - القاهرة - ١٤١٢ هـ، ط- الأولى.
- ٢٣٠ - فتوح مصر والمغرب، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٥ هـ
- ٢٣١ - الفروسية المحمدية، للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة - ١٤٢٨ هـ، ط- الأولى.
- ٢٣٢ - فضائل الأوقات، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة - مكة المكرمة -، ١٤١٠ هـ، ط- الأولى.
- ٢٣٣ - فضائل الصحابة، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت -، ١٤٠٣ هـ، ط- الأولى.
- ٢٣٤ - فضائل القرآن، للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ١٤١٥ هـ، ط- الأولى.
- ٢٣٥ - فضائل القرآن، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٦ هـ، ط- الأولى.

- ٢٣٦ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية - بيروت - .
- ٢٣٧ - فوائد أبي علي الصّوّاف، للحافظ أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن ابن الصّوّاف، تحقيق: محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة - الرياض -، ١٤٠٨هـ، ط- الأولى.
- ٢٣٨ - فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٥٦هـ، ط- الأولى.
- ٢٣٩ - قصّة المسيح الدّجال ونزول عيسى عليه الصّلاة والسّلام، للعلامة المحدّث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية - عمّان/ الأردن - ١٤٢١هـ، ط- الأولى.
- ٢٤٠ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن - جدة - ١٤١٣هـ، ط- الأولى.
- ٢٤١ - الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن بن محمد السّرساوي، مكتبة الرشد - الرياض -، ط- الأولى، ١٤٣٤هـ.
- ٢٤٢ - كتاب الأموال، للإمام أبي عبّيد القاسم بن سلام، تحقيق: أبو أنس سيد بن رجب، تقديم: أبي إسحاق الحويني، دار الهدى النبوي (المنصورة) - دار الفضيلة (الرياض)، ١٤٢٨هـ، ط- الأولى.
- ٢٤٣ - كتاب السّماع، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: أبي الوفا المراغي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة -، ١٤٢٤هـ، ط- الأولى.
- ٢٤٤ - كتاب الصلاة على النبي ﷺ للحافظ أبي بكر أحمد بن عمر ابن أبي عاصم تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار المأمون للتراث - دمشق -، ١٤١٥هـ، ط- الأولى.
- ٢٤٥ - كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، للعلامة أبي عبد الله محمد بن مفلح بن محمد شمس الدين المقدسي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، ط- الأولى.

- ٢٤٦ - كتاب الفوائد (الغيلانيات)، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزاز، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، تقديم: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي - الرياض -، ١٤١٧هـ، ط- الأولى.
- ٢٤٧ - كشف الأستار عن زوائد البزار، للحافظ أبي الحسن عليّ بن أبي بكر نور الدين الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة - بيروت -، ١٣٩٩هـ، ط- الأولى.
- ٢٤٨ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، مكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي - القاهرة -، ١٣٥١هـ.
- ٢٤٩ - كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم السّقاريني، تحقيق: نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت - دار النوادر - سوريا -، ١٤٢٨هـ، ط- الأولى.
- ٢٥٠ - كشف المناهج والتناقيح في تخرّيج أحاديث المصاييح، للعلامة المحدّث صدر الدين محمد بن إبراهيم بن إسحاق السّلمي المناوي، تحقيق: د. محمّد إسحاق محمّد إبراهيم، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان -، ١٤٢٥هـ، ط- الأولى.
- ٢٥١ - الكلم الطيّب، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلّيم ابن تيمية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض -، ١٤٢٢هـ، ط- الثانية.
- ٢٥٢ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين عليّ بن حسام الدين المتقي الهندي، مؤسسة الرسالة، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، ط- الخامسة، ١٤٠١هـ.
- ٢٥٣ - الكنى والأسماء، للحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدوّلابي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفارياي، دار ابن حزم - بيروت/ لبنان - ١٤٢١هـ، ط- الأولى.
- ٢٥٤ - اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت -، ١٤١٧هـ، ط- الأولى.

- ٢٥٥ - لذة العيش في طرق حديث الأئمة من قريش، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية - بيروت -، ١٤٣٣ هـ، ط- الأولى.
- ٢٥٦ - لسان الميزان، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢ م.
- ٢٥٧ - المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح، للحافظ أبي محمد شرف الدين عبد المؤمن خلف الدمياطي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة دار البيان، - دمشق -.
- ٢٥٨ - المتفق والمفترق، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق محمد صادق الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر - دمشق -، ١٤١٧ هـ، ط- الأولى.
- ٢٥٩ - المجالس العشرة، للحافظ أبي محمد الحسن بن محمد الخلال، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث - طنطا -، ١٤١١ هـ، ط- الأولى.
- ٢٦٠ - المجروحين، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦ هـ، ط- الأولى.
- ٢٦١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ أبي الحسن علي بن أبي بكر نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، كتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ.
- ٢٦٢ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط- ١٤١٦ هـ.
- ٢٦٣ - مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر، موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
- ٢٦٤ - مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني، جمع فواز بن محمد رشيد الجزائري، دار الميراث النبوي، ١٤٣٦ هـ، ط- الأولى.
- ٢٦٥ - المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، جمع ابنه: عبد الأول بن حماد الأنصاري، دار الإمام مسلم مع الدار الأثرية، ط- الأولى.

- ٢٦٦ - المجموع شرح المذهب، للعلامة أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد - جدة -.
- ٢٦٧ - المحتضرين، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم - بيروت -، ١٤١٧هـ، ط- الأولى.
- ٢٦٨ - المحرر في الحديث، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة - بيروت -، ١٤٢١هـ -، ط الثالثة.
- ٢٦٩ - المحلى، للعلامة أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق: العلامة أحمد محمد شاكر، مصورة دار النوادر، ١٤٣٤هـ، ط- الأولى.
- ٢٧٠ - مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مُستدرك أبي عبد الله الحاكم، للحافظ أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن الملتن، تحقيق: عبد الله بن حمد اللحيديان مع سعد بن عبد الله آل حميد، دار العاصمة - الرياض - ١٤١١هـ، ط- الأولى.
- ٢٧١ - مختصر زوائد مسند البزار، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: صبري عبد الخالق أبو ذر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ١٤١٢هـ، ط- الأولى.
- ٢٧٢ - مختصر سنن أبي داود، للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، - الرياض - الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ، ط- الأولى.
- ٢٧٣ - مختصر قيام الليل لأبي عبد الله محمد بن نصر المروزي، اختصره: أحمد بن علي المقرئ، حديث أكاديمي، فيصل اباد - باكستان - / مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ، ط- الثانية.
- ٢٧٤ - مدارج السالكين في منازل السائرين، للإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران وجماعة، دار عالم الفوائد - الرياض - ١٤٤٠هـ، ط- الأولى.

- ٢٧٥ - المدخل إلى الصحيح، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري، دار الإمام أحمد، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط - ١٤٣٠هـ.
- ٢٧٦ - المدخل إلى علم السنن، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، - القاهرة - مع دار المنهاج للنشر والتوزيع، - بيروت -، ١٤٣٧هـ، ط - الأولى.
- ٢٧٧ - المراسيل، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون - دمشق - ١٤٣٠هـ، ط - الثالثة.
- ٢٧٨ - المراسيل، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، مؤسسة الرسالة - بيروت -، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، ١٣٩٧هـ، ط - الأولى.
- ٢٧٩ - مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للعلامة أبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، ١٤٠٤هـ، ط - الثالثة.
- ٢٨٠ - مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للعلامة علي بن سلطان محمد أبي الحسن نور الدين القاري، دار الفكر، بيروت - لبنان -، ١٤٢٢هـ، ط - الأولى.
- ٢٨١ - مرويات أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه، جمعاً ودراسة، تأليف: عبد الله ابن عبد الرحيم البخاري، دار أضواء السلف المصرية - القاهرة - ١٤٢٨هـ، ط - الأولى.
- ٢٨٢ - مساوئ الأخلاق ومذمومها، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر بن بن شاکر الخرائطي، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي للتوزيع، - جدة -، ١٤١٣هـ، ط - الأولى.
- ٢٨٣ - مسائل الإمام أحمد/ رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهری، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة -، ١٤٣٤هـ، ط - الأولى.
- ٢٨٤ - مسائل الإمام أحمد/ رواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية - القاهرة -، ١٤٢٠هـ، ط - الأولى.

- ٢٨٥ - مسائل الإمام أحمد بن حنبل / رواية ابنه أبي الفضل صالح، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، الدار العلمية - دلهي، الهند -، ١٤٠٨ هـ، ط- الأولى.
- ٢٨٦ - المستدرک علی الصحیحین، وبذیلہ التلخیص للذہبی، للحافظ أبی عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري، نشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (مصورة الهندية).
- ٢٨٧ - المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، للحافظ أبی زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراق، تحقيق: عبد الرحمن عبد الحميد البر، دار الوفاء مع دار الأندلس الخضراء، ١٤١٤ هـ، ط- الأولى.
- ٢٨٨ - مسند إسحاق بن راهويه، للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة -، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، ط- الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٢٨٩ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة -، ١٤١٦ هـ، ط- الأولى.
- ٢٩٠ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط- الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٢٩١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: مكتب البحوث بجمعية المكنز الإسلامي، طبعة خاصة بدار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة -، ١٤٣٢ هـ، ط- الأولى.
- ٢٩٢ - مسند الإمام الشافعي، للإمام أبی عبد الله محمد بن إدريس، شركة غراس للنشر والتوزيع، - الكويت -، رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي أبو سعيد، علم الدين، تحقيق: ماهر ياسين فحل، ط- الأولى: ١٤٢٥ هـ.
- ٢٩٣ - مسند الحميدي، للإمام أبی بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، - دمشق - ١٩٩٦ م، ط- الأولى.
- ٢٩٤ - مسند الدارمي، للإمام أبی محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، - الرياض - ١٤١٢ هـ، ط- الأولى.

- ٢٩٥ - مسند الروياني، للحافظ أبي بكر محمد بن هارون الروياني، مؤسسة قرطبة - القاهرة - تحقيق: أيمن علي أبو يماني، ١٤١٦هـ، ط- الأولى.
- ٢٩٦ - المسند الصّحيح المخرّج على صحيح مسلم، للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرايني، تحقيق: فريق من الباحثين بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية، نشرة الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية -، ١٤٣٥هـ، ط- الأولى.
- ٢٩٧ - مسند الشاميين، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، مؤسسة الرسالة - بيروت -، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ١٤٠٥هـ، ط- الأولى.
- ٢٩٨ - مسند الشهاب، للحافظ أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت -، ١٤٠٧هـ، ط- الثانية.
- ٢٩٩ - مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح - الفيوم، مصر-، ١٤٣٠هـ، ط- الأولى.
- ٣٠٠ - مسند أبي يعلى، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثني الموصللي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٥هـ، ط- الأولى.
- ٣٠١ - مسند ابن الجعد، للحافظ عليّ بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت - ١٤١٠هـ، ط- الأولى.
- ٣٠٢ - مشاهير علماء الأمصار، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة - ١٤١١هـ، ط- الأولى.
- ٣٠٣ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكنايني، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت - ١٤٠٣هـ، ط- الثانية.
- ٣٠٤ - المصنف في الأحاديث والآثار، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة.
- ٣٠٥ - مصنف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٣هـ، ط- الثانية.

- ٣٠٦ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة / دار الغيث - السعودية -، ١٤١٩هـ، ط- الأولى.
- ٣٠٧ - معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطّابي البستي، المطبعة العلمية - حلب -، ١٣٥١هـ، ط- الأولى.
- ٣٠٨ - المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥هـ.
- ٣٠٩ - معجم الصحابة، للحافظ أبي الحسين عبد الباقي بن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة -، ١٤١٨هـ، ط- الأولى.
- معجم الصحابة، للحافظ أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان - الكويت -، ١٤٢١هـ، ط- الأولى.
- ٣١٠ - المعجم الصغير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت - ١٤٠٥هـ، ط- الأولى.
- ٣١١ - المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ، ط- الثانية.
- ٣١٢ - المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة -، ١٤١٠م، ط- الأولى.
- ٣١٣ - معجم ابن الأعرابي، للحافظ أبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد البصري، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، - السعودية - ١٤١٨هـ، ط- الأولى.
- ٣١٤ - المعجم لابن المقرئ، للحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم، المشهور بابن المقرئ، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد - الرياض -، شركة الرياض للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ، ط- الأولى.

- ٣١٥ - معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان) وآخرون، ١٤١٢هـ.
- ٣١٦ - معرفة الصحابة، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن موسى الأصبهاني، دار الوطن للنشر - الرياض -، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ١٤١٩هـ، ط- الأولى.
- ٣١٧ - معرفة الصحابة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الأصبهاني تحقيق: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات، ط- الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- ٣١٨ - المعرفة والتاريخ، للحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٩هـ.
- ٣١٩ - المغني عن حمل الأسفار، للحافظ أبي الفضل العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية - الرياض - ١٤١٥هـ -، ط- الأولى.
- ٣٢٠ - المغني في الضعفاء، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، طبع على نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.
- ٣٢١ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٥ هـ، ط- الأولى.
- ٣٢٢ - مقالات الألباني، جمعها: نور الدين طالب، دار أطلس للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤٢١هـ، ط- الأولى.
- ٣٢٣ - المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، للعلامة المحدّث أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الآثار للنشر والتوزيع، اليمن - صنعاء -، ١٤٢١ هـ، ط- الثانية.
- ٣٢٤ - مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، للحافظ أبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل الخرائطي، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية - القاهرة -، ١٤١٩هـ، ط- الأولى.
- ٣٢٥ - مناهج المحدثين، للدكتور سعد بن عبد الله آل حميد/ الشاملة.

٣٢٦ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف، للإمام محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: يحيى بن عبد الله الثمالي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة - ١٤٣٢هـ، ط- الثانية.

٣٢٧ - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، للإمام أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، عالم الكتب - الرياض -، ١٤١٧هـ، ط- الثالثة.

٣٢٨ - المنتخب من العلل للخلال، للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الشهير بابن قدامة المقدسي، دار الراجية - الرياض -، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط- الأولى: ١٩٩٨م.

٣٢٩ - المنتخب من مسند عبد بن حميد، للحافظ أبي محمد عبد الحميد بن حميد، تحقيق: مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ، ط- الثانية.

٣٣٠ - المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، للحافظ أبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، دار التأصيل - القاهرة -، ١٤٣٥هـ، ط- الأولى.

٣٣١ - من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ١٤٢٦هـ، ط- الأولى.

٣٣٢ - منحة العلام شرح بلوغ المرام، للعلامة عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - الرياض -، ١٤٣١هـ، ط- الأولى.

٣٣٣ - من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠هـ.

٣٣٤ - منهاج السنة النبوية، لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، مؤسسة قرطبة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط- الأولى.

٣٣٥ - منهج الذهبي في تلخيص المستدرک للحاکم ومنزلة موافقاته، للباحث ياسر الشمالي/ دراسات علوم الشريعة والقانون (أردن) السنة ٢٦ - العدد ١ - ١٩٩٩ م.

٣٣٦ - المهذب في اختصار السنن الكبير، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، ١٤٢٢ هـ، ط- الأولى.

٣٣٧ - موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤١٤ هـ، ط الثانية.

٣٣٨ - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلمه، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، عالم الكتب - بيروت - ط- الأولى، ١٤١٧ هـ.

٣٣٩ - موسوعة أقوال يحيى بن معين في الجرح والتعديل، جمع وتحقيق: بشار عواد معروف/ جهاد محمود خليل / محمود محمد خليل، دار الغرب الإسلامي - بيروت -، ١٤٣٠ هـ، ط- الأولى.

٣٤٠ - موضح أوهام الجمع والتفريق، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، طبع دائرة المعارف العثمانية - الهند - ١٣٧٨ هـ.

٣٤١ - الموضوعات، للحافظ جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٦ هـ، ط- الأولى.

٣٤٢ - موطأ الإمام مالك بن أنس/ رواية يحيى بن يحيى الليثي، دار إحياء التراث العربي - مصر -، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٤٣ - المؤلف والمختلف، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط- الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٣٤٤ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - ١٣٨٢ هـ، ط- الأولى.

- ٣٤٥ - نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير - دمشق - ١٤٢٩هـ، ط الثانية.
- ٣٤٦ - نُحْب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، للعلامة أبي محمد بدر الدين العيني، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر - ١٤٢٩هـ، ط- الأولى.
- ٣٤٧ - نزهة الألباب في الألقاب، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد - الرياض -، ١٤٠٩هـ، ط- الأولى.
- ٣٤٨ - نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدّة - السعودية، ١٤١٨هـ، ط- الأولى.
- ٣٤٩ - النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن عفان، ط- الأولى.
- ٣٥٠ - نقد «نصوص حديثة في الثقافة العامة» لمحمد المنتصر الكتاني، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مطبعة الترقى - دمشق -.
- ٣٥١ - النكت الظراف/ بهامش تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ١٤٠٣هـ، ط- الثانية.
- ٣٥٢ - النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة النبوية -، ١٤٠٤هـ، ط- الأولى.
- ٣٥٣ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، للعلامة محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصّبّاطي، دار الحديث - مصر - ١٤١٣هـ، ط- الأولى.

٣٥٤ - هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصاييح والمشكاة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تخريج العلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن عفان.

٣٥٥ - الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، للشيخ محمد بن محمد أبي شُهبة، دار الفكر العربي.

## فهرس الأحادس

رقم الحدس	طرف الحدس
٢٠١	أبو هريرة
٣	معاذ
٤	أبو هريرة
٥	عليّ
٦	أبو أامة
٧	جابر
٨	ابن عمرو
٩	ابن مسعود
١٠	أبو أامة
١١	عائشة
١٢	أبو هريرة
١٣	ابن عمرو
١٤	ابن عمرو
١٥	عقبة بن مالك
١٦	أبو هريرة
١٧	أبو هريرة
١٨	أبو هريرة

١٩	أبو الدرداء	ثلاثة يُجِبُّهم الله عز وجل ويضحك إليهم
٢٠	ابن مسعود	لا يدخل الجنة من كان في قلبه حبة من كبر
٢١	مسلم بن يسار	أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية (وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم) من شرب الخمر شربة؛ لم تُقبل توبته
٢٢	ابن عمرو	أربعين صباحاً
٢٣	علي	لا يؤمن العبد حتى يؤمن بأربع
٢٤	فضالة بن عبيد	طبي لمن هدي إلى الإسلام
٢٥	أبو هريرة	يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة
١٣٤٦، ١٠٣٢، ٢٦	عائشة	سنة لعنتهم لعنهم الله
		جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد
٢٧	أبو هريرة	أرأيت جنة عرّضها السماوات والأرض
٢٨	أبو هريرة	ما أدري تبع ألعينا كان أم لا؟
٢٩	مطر بن عكاس	إذا قضى الله لرجل موتاً ببلدة
٣٠	أبو بكرة	من قتل نفساً مُعاهدةً بغير حقها
٣٢، ٣١	ابن عمر	لا ينبغي للمؤمن أن يكون لعاناً
٣٣	سمرة	لا تلاعنوا بلعنة الله
٣٤	عبد الله بن يزيد	إن عذاب هذه الأمة جعل في دنياها
٣٥	أبو موسى	الطاعون وخر إخوانكم من الجحيم
٣٦	أبو موسى	من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله
٣٧	ابن أبي أوفى	إن خيار عباد الله الذين يُراعون الشمس
٣٨	أبو هريرة	الحياء من الإيمان
		قالت قريش للنبي ﷺ: ادع ربك أن يجعل
٣٩	ابن عباس	لنا الصفا ذهباً
١٥٥١، ٤٠	ابن أبي وقاص	المؤمن مكرم

إِنَّ اللَّهَ لِيُبْلِغَ الْعَبْدَ بِمُحْسِنِ خُلُقِهِ دَرَجَةً

- ٤١ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ أبو هريرة
- ٤٢ مَا مِنْ رَجُلٍ يَتَعَاظَمُ فِي نَفْسِهِ ابن عمر
- ٤٣ أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ؟ سُراقَة
- ٤٤ مَنْ تَرَكَ اللَّبَّاسَ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ تَوَاضَعًا لِلَّهِ معاذ بن أنس
- خَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى الشَّامِ
- ٤٥ وَمَعَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ طارق بن شهاب
- ٤٦ إِنِّي أُخْرِجُ عَلَيْكُمْ حَقَّ الضَّعِيفَيْنِ أبو هريرة
- يَا أَبَا ذَرٍّ، ذُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلَ الْعَبْدُ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ يزيد بن عبد الله
- ٤٧ التُّؤَدَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ خَيْرٌ ابن أبي وقاص
- ٤٨ أُرَيْتُ مَا تَلَقَى أُمَّتِي بَعْدِي أُمُّ حَبِيبَةَ
- ٤٩ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أنس
- ٥٠ مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يُقَدِّمَانِ ثَلَاثَةً لم يبلعوا الحنث
- ١٨٤٣، ٥١ الْحَارِثُ بْنُ أَقْبِيَشَ
- ٥٢ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاحِشَ وَلَا الْمَتَفَحِّشَ ابن عمرو
- ٥٣ الْجَنَّةُ مِائَةٌ دَرَجَةٌ أبو هريرة
- ٥٤ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَقَدْرِ مَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أبو هريرة
- ٥٥ يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبْلِ أبو هريرة
- ٥٦ مَنْ جَاءَ مَسْجِدَنَا هَذَا يَتَعَلَّمُ خَيْرًا أبو هريرة
- ٥٧ مَنْ دَخَلَ مَسْجِدَنَا هَذَا لِيَتَعَلَّمَ خَيْرًا أبو هريرة
- ٥٨ مَنْهُومَانِ لَا يَشْبَعَانِ أنس
- ٥٩ إِنَّ اللَّهَ إِذَا ذَكَرَ شَيْئًا تَعَاظَمَ ذِكْرُهُ معاوية
- ٦٠، ٦١ تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ ابن عباس

		كنتُ أكتبُ كلَّ شيءٍ أسمعُه
٦٢	ابن عمرو	من رسول الله ﷺ فنَهتني قريش
٦٣	أنس بن مالك	قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ
٦٤	أبو هريرة	ثَلَاثَةٌ يَهْلِكُونَ عِنْدَ الْحِسَابِ
٦٥	أبو موسى الغافقي	عَلَيْكُمْ بَكْتَابِ اللَّهِ
٦٦	سعد بن أبي وقاص	وَقَفَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالْجَابِيَةِ
٦٩، ٦٨، ٦٧	ابن عمر	لَا يَجْمَعُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا
٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠		
٧٤	فضالة بن عُبيد	ثَلَاثَةٌ لَا تَسْأَلُ عَنْهُمْ
٧٥	أبو هريرة	مَنْ كَانَ هَيِّنًا لَيْثًا قَرِيبًا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ
أبو سعيد		لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا سِوَى الْقُرْآنِ
		٧٦
		افترقت اليهودُ على إحدى
٧٧	أبو هريرة	أو اثنتين وسبعين فرقةً
٨٠، ٧٩، ٧٨	ثوبان	اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا
٨١	أبو سعيد	مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ
		يا رسول الله ما تقول في رجلٍ
٨٢	معاذ	أصابَ من امرأةٍ لا تَحِلُّ لَهُ
		كان رسولُ الله ﷺ إذا ذهبَ
٨٣	المغيرة	الْمِذْهَبَ أَبْعَدَ
٨٤	عائشة	صَبُّوا عَلَيَّ مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ
٨٥	عائشة	فَضْلُ الصَّلَاةِ الَّتِي يُسْتَأْكَهَا
		لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَفَرَضْتُ
٨٦	أبو هريرة	عَلَيْهِمُ السِّوَاكُ
		أَتُحِبُّونَ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ

٨٧	ابن عباس	رسول الله ﷺ يتوضأ
٨٨	شقيق بن سلمة	رأيتُ عثمانَ تَوَضَّأَ؛ فَغَسَلَ وَجْهَهُ
٨٩	أبو هريرة	أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ
٩٠	بلال	دخلتُ الأَسْوَافَ مع رسولِ اللهِ ﷺ رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يتوضأُ،
٩١	عبد الله بن زيد	فَأَخَذَ مَاءً لِأُذُنَيْهِ أنَّ النبيَّ ﷺ مَسَحَ أُذُنَيْهِ بِاطْنَهُمَا
٩٢	الرَّبِيع	وظاهِرُهُمَا كان رسول الله ﷺ يَقْضِي الْحَاجَةَ
٩٣	علي	وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَسْتَدْفِي بِهَا
٩٤	عائشة	بعد العُسْجَلِ أنَّ النبيَّ ﷺ كان له حِرْقَةٌ يُنْشَفُ
٩٥	عائشة	بِهَا بعد الوُضوءِ رأيتُ ابنَ عمرَ أَنَاخَ راحِلَتَهُ
٩٦	مروان الأصغر	مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ كان رسول الله ﷺ قد نَهانا أَنْ
٩٧	جابر	نَسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان أَمَرَ بِالْوُضوءِ
٩٨	ابن حنظلة	عند كلِّ صَلَاةٍ خَرَجْنَا مع رسولِ اللهِ ﷺ في
٩٩	جابر	غزوةِ ذاتِ الرِّقَاعِ هَمَى رسولُ اللهِ ﷺ المَتَعَوِّطَيْنِ
١٠٠، ١٠١، ١٠٢	أبو سعيد	أَنَّ يَتَحَدَّثَا
١٠٣	أبو هريرة	إِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوتِرْ

		أنه قيل لعمر بن الخطاب:
١٠٤	ابن عباس	حدَّثنا عن شأن ساعة العُسرة أن رسول الله ﷺ قال في الهرة:
١٠٥	عائشة	إنها ليست بنجسٍ
١٠٦	أبو هريرة	طهورُ إناءٍ أحدكم إذا ولغ فيه الكلبُ
١٠٧	ابن عباس	أراد النبي ﷺ أن يتوضأ من سقاءٍ
١٠٨	جابر	يُجزى من الوضوء المِدُّ
١٠٩	عبد الله بن زيد	أن النبي ﷺ أتى بثُثي مدِّ فتوضأً إنه سيكون في هذه الأمة قومٌ
١١٠	ابن مُعقلٍ	يعتدون في الطهور والدعاء أن النبي ﷺ نهي أن يُدخَلَ الماءَ
١١١	جابر	إلا بمِزْرٍ
١١٢	عائشة	يُغتسل من أربعٍ أن رجلاً أجنب في شتاءٍ فسألَ
١١٣	ابن عباس	فأمَرَ بالغُسلِ
١١٤	عليّ	يُنضح بولُ الغلامِ
١١٥	أبو هريرة	إذا وطئ أحدكم بنعلَيْهِ في الأذى
١١٦	المهاجر بن قنفذ	أنه أتى النبي ﷺ وهو يبُولُ فسَلَّمَ عليه
١١٧	رُقَيْقَةَ	كان للنبي ﷺ قدحٌ من عيدانٍ
١١٨	معاذ	اتَّقوا الملاعنَ الثلاثَ
١١٩	ابن مُعقلٍ	لا يبُولَنَّ أحدكم في مُستَحَمِّهِ
١٢٠	أبو هريرة	لا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بالله واليوم الآخرِ
١٢١	عبد الله بن زيد	جاءنا رسولُ الله ﷺ فأخرجنا له ماءً بعَثَ رسولُ الله ﷺ سرِّيَّةً
١٢٢	ثوبان	فأصابهمُ البردُ

		أَنَّ جَرِيرًا بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ
١٢٣	أبو زرعة بن عمرو	على الحُقَيْنِ كان يَخْرُجُ يَفْضِي حَاجَتَهُ
١٢٤	بلال	فَأَتِيَهُ بِالْمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ
١٢٥	المغيرة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْحُقَيْنِ
١٢٦	علي	لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ
١٢٧	ابن عباس	يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ
١٢٨	ابن عباس	إِذَا أَصَابَهَا فِي الدَّمِ فِدِينَارٌ
١٢٩	فاطمة بنت أبي حُبَيْش	إِذَا كَانَ دَمُ الْحَيْضَةِ فَإِنَّهُ دَمٌ أَسْوَدٌ يُعْرَفُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ سَمْرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ يَأْمُرُ النِّسَاءَ يَفْضِينَ صَلَاةَ الْحَيْضِ
١٣٠	أم سلمة	إِذَا مَضَى لِلنَّفْسَاءِ سَبْعٌ
١٣١	معاذ	أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ كَانَ عَلَى سَرِيَّةٍ وَأَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ بَرْدٌ شَدِيدٌ
١٣٢	أبو قيس	خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَتَيَمَّمَا صَعِيدًا
١٣٣	أبو سعيد	التَّيَمُّمُ ضَرْبَتَانِ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَيَمَّمُ بِمَوْضِعٍ
١٣٤	ابن عمر	يُقَالُ لَهُ: مَرَبِدُ النَّعَمِ
١٣٥	ابن عمر	إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُفَّيْهِ
١٣٦	أنس	مَا بَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا
١٣٧	عائشة	مَنْذُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْفُرْقَانُ إِذَا تَوَضَّأَتْ فَحَلَّلْ أَصَابِعَ
١٣٨	ابن عباس	يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ
١٣٩	ابن عباس	عَامَّةُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ

١٤٠	أبو هريرة	مَنْ سَلَ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقِ
١٤١	ابن سرجس	لَا يُبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْجُحْرِ
		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ
١٤٢	أنس	الْحَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ
		مَا هَذَا الطُّهُورُ الَّذِي أَثْنَى
١٤٣	ابن عباس	اللَّهُ عَلَيْكُمْ بِهِ
		لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِحَيْرٍ أَوْ عَلَى الْفِطْرَةِ
١٤٤	أبو أيوب	مَا لَمْ يُؤْرَحُوا الْمَغْرِبَ
١٤٥	ابن عباس	الْفَجْرُ فَجْرَانِ
١٤٦	ابن عباس	أَنَّ جَبْرِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَصَلَّى بِهِ
١٤٧	أبو هريرة	أَنَّ جِبْرَائِيلَ أَتَاهُ فَصَلَّى بِهِ الصَّلَوَاتِ
١٤٨	أبو هريرة	هَذَا جَبْرِيلُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ
١٤٩	جابر	كُنْتُ أَصَلِّي الطُّهْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
		كَانَ رَجُلَانِ أَخْوَانٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١٥٠	ابن أبي وقاص	وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ مِنَ الْآخَرِ
١٥١	أبو هريرة	مَا مِنْ عَبْدٍ يَأْتِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ
١٥٢	سيرة بن معبد	إِذَا بَلَغَ أَوْلَادَكُمْ سَبْعَ سِنِينَ
		كَانَ الْأَذَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١٥٣	ابن عمر	مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ
١٥٤	أنس	الدُّعَاءُ مُسْتَجَابٌ مَا بَيْنَ النَّدَاءِ
		عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُولَ
١٥٥	أم سلمة	عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ
١٥٦	ابن أبي وقاص	مَنْ قَالَ حِينَ سَمِعَ الْمُؤَدِّنَ
		إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ النَّدَاءَ
١٥٧	أبو هريرة	وَالْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ

١٥٨	جابر	إذا أذنتَ فترسَلْ في أذانِك
١٥٩	أمّ حبيبة	أنّ رسول الله ﷺ كان إذا سمع المؤذّن
١٦٠	عائشة	أنّ النبي ﷺ كان إذا سمع المؤذّن
١٦١	ابن عمر	من أذن اثنَي عشرة سنةً إذا سمعَ أحدكم النداءَ
١٦٢	أبو هريرة	والإناءُ على يدهِ
١٦٣، ١٦٤	ابن عمر	ما بين المشرقِ والمغربِ قبلةُ
١٦٥	أبو هريرة	إذا توضّأَ أحدكم في بيتهِ إذا توضّأتَ ثمّ دخلتَ المسجدَ
١٦٦	أبو هريرة	فلا تُشَبِّكَنَّ بين أصابعِك إذا دخلَ أحدكم المسجدَ
١٦٧	أبو هريرة	فليُسلِّمَ على النبي ﷺ أنّ رجلاً جاء إلى الصّلاةِ
١٦٨	ابن أبي وقاص	والنبيُّ ﷺ يُصَلِّي بنا كان رسول الله ﷺ إذا دخل
١٦٩	ابن مسعود	في الصّلاة يقول
١٧٠	أنس	صَلَّى معاويةُ بالمدينة صلاةً فجَهَرَ فيها
١٧١	أنس	ما ألو أن أقتدي بصلاة رسول الله ﷺ
١٧٢	جبير بن مطعم	أنّ النبي ﷺ كان إذا افتتح الصّلاة قال
١٧٣	عائشة	كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصّلاة قال
١٧٤	أبو هريرة	صَلَّى بنا رسول الله ﷺ الظُّهرَ
١٧٥	أبو ذر	لا يزالُ الله مُقبِلاً على العبدِ ما لم يَلْتَفِتْ سألتُ رسولَ الله ﷺ عن
١٧٦	عائشة	الالتفاتِ في الصّلاةِ
١٧٧	زيد بن ثابت	أنّ رسول الله ﷺ كان يقرأُ في المغربِ

١٧٨	عبادة	أُمُّ الْقُرْآنِ عَوْضٌ مِنْ غَيْرِهَا
١٧٩	أبو هريرة	لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَعْوَدَتَيْنِ
١٨٠	عقبة	أَمِنَ الْقُرْآنُ هُمَا
١٨١	أبو ذر	قَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِآيَةٍ حَتَّى أَصْبَحَ يُرَدِّدُهَا
١٨٢	ابن أبي أوفى	يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي شَيْئًا يُجْزِيُنِي مِنَ الْقُرْآنِ
١٨٣، ١٨٤	رفاعة بن رافع	ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ
١٨٥	المغيرة بن شعبة	لَمْ يَمُتْ نَبِيٌّ حَتَّى يَوْمَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَنَى
١٨٦	يزيد بن الأسود	فَلَمَّا سَلَّمَ أَبْصَرَ رَجُلَيْنِ
١٨٧	أبو هريرة	لَا صَلَاةَ لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ
١٨٨	ابن أم مكتوم	يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْمَدِينَةَ كَثِيرَةُ الْهُوَامِ وَالسِّبَاعِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آتِيَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ
١٨٩	ابن أم مكتوم	يَنْخَلِفُونَ عَنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ أَثْقَلِ
١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣	أبي بن كعب	الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ أَكُونُ فِي الصَّيْدِ وَلَيْسَ عَلَيَّ إِلَّا
١٩٤	سلمة بن الأكوع	قَمِيصٌ وَاحِدٌ هَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ
١٩٥	بريدة	فِي لِحَافٍ لَا يُتَوَشَّحُ بِهِ أَنْهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: أَنْصَلِّي
١٩٦	أم سلمة	الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ
١٩٧	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّيَ فِي شِعْرِنَا
١٩٨	أبو هريرة	يُجْزِيُ مِنَ السُّتْرَةِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ
١٩٩	أبو هريرة	الْأَبْعَدُ فَالْأَبْعَدُ مِنَ الْمَسْجِدِ أَعْظَمُ أَجْرًا

		الصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ تَعْدِلُ
٢٠٠	أبو سعيد	خَمْسًا وَعِشْرِينَ صَلَاةً
٢٠١	أبو هريرة	مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ
٢٠٢	ابن عمر	لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ صَلَاةَ الْمَرْأَةِ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهَا فِي حُجْرَتِهَا
٢٠٣	ابن مسعود	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ رَجُلًا يُصَلِّي وَحْدَهُ
٢٠٤	أبو سعيد	مَنْ أَمَّ قَوْمًا فَأَصَابَ الْوَقْتَ فَلَهُ وَهُمْ
٢٠٥	عقبة بن عامر	بَشِيرِ الْمِشَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ
٢٠٦	سهل بن سعد	مَنْ أَمَّ قَوْمًا فَأَصَابَ الْوَقْتَ فَلَهُ وَهُمْ
٢٠٧	عقبة بن عامر	إِذَا جِئْتُمْ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا
٢٠٨	أبو هريرة	إِنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ
٢٠٩	سهل بن سعد	تَرَاوَعُوا فِي الصَّفِّ
٢١٠	البراء بن عازب	إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ
٢١١	ابن عمر	مِنَ السُّنَّةِ إِذَا دَخَلْتَ الْمَسْجِدَ
٢١٢	أنس بن مالك	أَنْ تَبْدَأَ بِرِجْلِكَ الْيُمْنَى
٢١٣	قُرَّةُ بن إياس	كُنَّا نُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّوَارِي
٢١٤	ابن عمر	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ عَامَ الْفَتْحِ سَجْدَةً يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فِيمَا
٢١٥	ابن عباس	يَرَى النَّائِمَ كَأَنِّي أُصَلِّي خَلْفَ شَجَرَةٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ
٢١٦	عائشة	الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ
٢١٧	ابن عمر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ فَسَجَدَ
٢١٨	عائشة	بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً عِنْدِي
٢١٩	ابن عمر	كُنَّا نَجْلِسُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ

- كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من  
قراءة أم القرآن
- ٢٢٠ أبو هريرة
- أتينا عتبة بن عمرو أبا مسعود فقلنا:  
حدّثنا عن صلاة رسول الله ﷺ
- ٢٢١ سالم البرّاد
- ٢٢٢ عقبة بن عامر
- لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم  
كنا يوماً نصلّي مع رسول الله ﷺ
- ٢٢٣ رفاعة بن رافع
- فلما رفع رأسه من الرّكعة  
فنت رسول الله ﷺ شهراً
- ٢٢٤ ابن عباس
- رأيت رسول ﷺ كبر فحاذى  
بإبهاميه أذنيه
- ٢٢٥ أنس
- كان النبي ﷺ إذا سجد  
تفع ركبناه قبل يديه
- ٢٢٦ وائل بن حجر
- إذا سجد العبد سجد معه  
سبعة آراب
- ٢٢٧ العباس بن عبد المطلب
- كان النبي ﷺ يسجد على  
أليتي الكف
- ٢٢٨ البراء بن عازب
- أن النبي ﷺ كان إذا سجد  
ضم أصابعه
- ٢٢٩ وائل بن حجر
- ٢٣٠ ابن عمر
- لا تبسط ذراعيك  
كان رسول الله ﷺ إذا سجد
- ٢٣١ أبو هريرة
- رؤي وضح إبطيه  
فقدت رسول الله ﷺ وكان
- ٢٣٢ عائشة
- ٢٣٣ عبد الرحمن بن شبل
- معي على فراشي  
نهي رسول الله ﷺ عن نقرة العراب  
شكا أصحاب رسول الله ﷺ

٢٣٤	أبو هريرة	مَشَقَّةُ السُّجُودِ
٢٣٥	أبو قتادة	أَسْوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً
٢٣٦	أبو هريرة	إِنَّ أَسْوَأَ النَّاسِ سَرِقَةً
٢٣٧	ابن مسعود	مِنْ سُنَّةِ الصَّلَاةِ أَنْ يُخْفَى التَّشَهُدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا
٢٣٨	فضالة بن عبيد	صَلَّى لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ
٢٣٩	أبو هريرة	حَذَفَ السَّلَامَ سُنَّةً
٢٤٠	أبو هريرة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَمَى عَنِ السَّنَدِ سَرَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ
٢٤١	جابر	فَقَامَ يُصَلِّي وَكَانَتْ عَلَيَّ بُرْدَةٌ
٢٤٢	أبو هريرة	الْهَرَّةُ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ
٢٤٣	عائشة	سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ: اللَّهُمَّ حَاسِبْنِي حِسَابًا يَسِيرًا
٢٤٤	أنس	عَلِمَنِي كَلِمَاتٍ أَدْعُو بِهِنَّ فِي صَلَاتِي
٢٤٥	أبو سعيد	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ الْعَرَاجِينُ لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي
٢٤٦	ابن عمرو	فَتُقْبَلُ لَهُ صَلَاةٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي
٢٤٧	المغيرة بن شعبة	عَلَى الْحَصِيرِ
٢٤٨	عبد الله بن السائب	حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعُ
٢٤٩	أبو هريرة	نَعْلَيْهِ عَنِ يَمِينِهِ
٢٥٠	أبو سعيد المقبري	أَنَّهُ رَأَى أَبَا رَافِعٍ مَرَّ بِالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَهُوَ يُصَلِّي قَائِمًا
٢٥١	أبو هريرة	أَوَّلُ مَا يُحَاسِبُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٢٥٢	أبو هريرة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سَجُودِهِ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وهو ساجدٌ
٢٥٣	أبو هريرة	
٢٥٤	ابن عباس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ سَبَّحَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَسَنَّ وَحَمَلَ اللَّحْمَ
٢٥٥	أمّ قيس	سَأَلْتُ عَائِشَةَ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْرَأُ السُّورَةَ فِي رُكْعَةٍ؟
٢٥٦	عبد الله بن شقيق	كُنَّا لَا نَدْرِي مَا نَقُولُ إِذَا جَلَسْنَا فِي الصَّلَاةِ
٢٥٧	ابن مسعود	
٢٥٨، ٢٥٩	جابر	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ
٢٦٠	مُحَجَّنِ بْنِ الْأَدْرِعِ	دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ
٢٦١	ابن مسعود	مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تُخْفِيَ التَّشَهُدَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا السَّلَامُ عَلَيْكَ فَقَدْ عَرَفْنَاكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا صَلَّى لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ كَانَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى الرَّضْفِ
٢٦٢	أبو مسعود	
٢٦٣	فضالة بن عبيد	
٢٦٤	ابن مسعود	
٢٦٥، ٢٦٦	ابن مسعود	
٢٦٧	سمرة	أَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نُرَدَّ عَلَى الْإِمَامِ
٢٦٨	ابن أبي وقاص	أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ هَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَسْتَوْفِرَ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ
٢٦٩	سمرة	

٢٧٠	حذيفة	إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ هَيَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِقْعَاءِ
٢٧١	سمرة	فِي الصَّلَاةِ
٢٧٢	طاوس	قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ؟ قَالَ: هِيَ سُنَّةٌ
٢٧٣	معاذ	حُطَّوَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ
٢٧٤	أبو هريرة	إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ أَنَّهُ جَاءَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي
٢٧٥	قيس جدّ يحيى	صَلَاةَ الْفَجْرِ
٢٧٦	عائشة	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَيْلًا
٢٧٧	عائشة	طَوِيلًا قَائِمًا
٢٧٨	أنس	كُنَّا نَفْتَحُ عَلَى الْأَيْمَةِ
٢٧٩	أبو موسى	إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ الْأَيَّامَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٢٨٠	أوس بن أوس	إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
٢٨١	أبو سعيد	إِنِّي كُنْتُ أَعْلَمُهَا ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا
٢٨٢	أبو الجعد	مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ تَهَاوُنًا
٢٨٣	سمرة	مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ أَتِيَاهُ
٢٨٤	ابن عباس	فَسَأَلَاهُ عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَنْتُ قَائِدَ أَبِي حِينَ ذَهَبَ بَصْرَهُ
٢٨٥	عبد الرحمن بن كعب	إِذَا خَرَجْتُ بِهِ إِلَى الْجُمُعَةِ
٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦	أوس بن أوس	مَنْ غَسَلَ وَاعْتَسَلَ مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ فِي
٢٨٩	أبو قتادة	طَهَارَةٍ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى
٢٩٠	أبو هريرة وأبو سعيد	مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاسْتَاكَ

٢٩١	ابن عباس	استوى النبي ﷺ على المنبر يوم الجمعة
٢٩٢	جابر	لما استوى رسول الله ﷺ على المنبر
٢٩٣	أبو موسى	الجمعة حق واجب على كل مسلم
٢٩٤	إياس بن أبي رملة	هل شهدت مع رسول الله ﷺ عيدين
٢٩٥	أبو هريرة	اجتمعوا في يوم قد اجتمع في يومكم هذا عيدان
٢٩٦	جابر بن سمرة	كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة
٢٩٧	معاذ بن أنس	نهي عن الحبوّة يوم الجمعة
٢٩٨	ابن عمر	إذا نعت أحدكم في المسجد
٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩	أبو هريرة	يوم الجمعة
٣٠٢	أسامة أبو المريح	من أدرك من صلاة الجمعة ركعة
٣٠٣	بريدة	أنه شهد النبي ﷺ زمن الحديبية
٣٠٤	أنس	وأصابتهم مطر في يوم جمعة
٣٠٥	يزيد بن خمير	كان رسول الله ﷺ لا يخرج
٣٠٦	أبو هريرة	يوم الفطر حتى يطعم
٣٠٧	وهب بن كيسان	ما خرج رسول الله ﷺ يوم
٣٠٨	بكر بن مبيشر	فطر حتى يأكل تمرات
		خرج عبد الله بن بسر مع الناس في
		يوم عيد فطر فأنكر إبطاء الإمام
		أنهم أصابهم مطر في يوم عيد
		شهدت ابن الزبير بمكة وهو أمير
		كنت أعدو مع أصحاب رسول الله
		ﷺ إلى المصلى يوم الفطر
		كان رسول الله ﷺ إذا رجع

٣٠٩	أبو سعيد	مِنَ الْمُصَلِّيِّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ:
٣١٠	ابن عمر	(مَتَى تُوتِرُ؟)
٣١١	أبو الدرداء	رَبَّمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُوتِرُ
٣١٢	أبو هريرة	إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ وَلَمْ يُوتِرْ فَلْيُوتِرْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُسَلِّمُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ
٣١٣، ٣١٤	عائشة	الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْوَتْرِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ
٣١٥	خارجة بن حذافة	خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا
٣١٦	عائشة	وَمَا فِيهَا أَكْثَرُ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
٣١٧	ابن عباس	يَقْرَأُ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَقَمْتُ أُصَلِّي الرَّكَعَتَيْنِ
٣١٨	ابن عباس	فَجَدَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
٣١٩	أبو أمامة	عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ
٣٢٠	أنس	وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ شَيْئاً
٣٢١	أبو هريرة	مَنْ صَلَّى فِي لَيْلَةٍ بِمِائَةِ آيَةٍ
٣٢٢	أبو هريرة	رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلْمَةَ عَنْ قِرَاءَةِ
٣٢٣	أم سلمة	رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَتَوَيَّأُ أَنْ
٣٢٤	أبو الدرداء	يُقِيمَ بِاللَّيْلِ
٣٢٥	حذيفة	أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْمَغْرِبَ
٣٢٦	أبو هريرة	لَا يُحَافِظُ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى إِلَّا أَوَّابٌ

		رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ صَلَّى سُبْحَةَ الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ
٣٢٧	أنس	
٣٢٨	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَائِمًا وَقَاعِدًا
٣٢٩	عمران	صَلَّى قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَجَالِسًا
٣٣٠	أبو هريرة	مَنْ اسْتَيْقِظَ مِنَ اللَّيْلِ وَأَيْقِظَ أَهْلَهُ يَا أَبَا الْحَسَنِ أَفَلَا أَعَلِمْتُكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِنَّ
٣٣١	ابن عباس	
٣٣٢	أنس	عَلِّمْنِي كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي صَلَاتِي وَجَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ إِلَى بِلَادِ الْحَبَشَةِ
٣٣٣	ابن عمر	
٣٣٤	ابن عمرو	إِنَّ فِي الْجَنَّةِ غُرْفًا يُرَى ظَاهِرُهَا مِنْ بَاطِنِهَا صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنْ رَمَضَانَ فِي حُجْرَةٍ إِذَا شِئْتَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُلِقِ الشَّكَّ صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةً مِنْ الصَّلَوَاتِ
٣٣٥	حذيفة	
٣٣٦	أبو سعيد	
٣٣٧	عبد الله ابن بجينة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَشَهَّدَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَى سَجْدَتِي السَّهْوِ الْمَرْغَمَتَيْنِ
٣٣٨	عمران	
٣٣٩	ابن عباس	
٣٤٠	ابن عوف	مَنْ سَهَا فِي صَلَاتِهِ فِي ثَلَاثٍ وَأَرْبَعٍ صَلَّى بِنَا عَقْبَةَ بْنَ عَامِرِ الْجُهَنِيِّ فَقَامَ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ
٣٤١	ابن شماسة	
٣٤٢	أبو هريرة	خَرَجَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَسْتَسْقِي أَرْسَلَنِي مِرْوَانَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ

- ٣٤٣ عن سُنَّةِ الْاِسْتِسْقَاءِ  
أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِوَاكِ فَقَالَ:
- ٣٤٤ جَابِرٌ  
اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا  
أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَحْجَارِ  
الرَّيْتِ يَسْتَسْقِي
- ٣٤٥ عَمِيرُ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ  
شَكَا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ٣٤٦ عَائِشَةُ  
فُحُوطِ الْمَطْرِ  
بَيْنَمَا أَنَا أَرْمِي أَسْهُمَا إِذِ انْكَسَفَتْ  
الشَّمْسُ فَنَبَذْتُهَا
- ٣٤٧ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمْرَةَ  
انْكَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ٣٤٨ ابْنُ عَمْرٍو  
أَنَّهُ شَهِدَ خُطْبَةً يَوْمًا لِسَمْرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ  
أَنَّ الشَّمْسَ كَسَفَتْ يَوْمَ مَاتَ
- ٣٤٩ ثَعْلَبَةُ بْنُ عَبَادٍ  
إِبْرَاهِيمُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْعَتَاقَةِ
- ٣٥٠ ابْنُ عَمْرٍو  
فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ  
انْكَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ
- ٣٥١ فَاطِمَةُ عَنْ أَسْمَاءَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
كَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ
- ٣٥٢ أَبِي بِنِ كَعْبٍ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
كَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ
- ٣٥٣ قَبِيصَةَ الْهَلَالِيِّ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
كَسَفَتْ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ
- ٣٥٤ عَائِشَةُ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ٣٥٥ النُّضْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
كَانَتْ ظُلْمَةٌ عَلَى عَهْدِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ بِمِثْلِ
- ٣٥٦ أَبُو بَكْرٍ  
صَلَاتِكُمْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

		صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ
٣٥٧	ابن عباس	بِذِي قَرَدٍ
٣٥٨	عائشة	صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ
		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْقَوْمِ فِي
٣٥٩	أبو بكر	صَلَاةِ الْخَوْفِ
		أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِمْ
٣٦٠	أمّ الفضل	وَعَبَّاسٌ يَشْتَكِي
٣٦١	جابر	أَلَا أُتْبِعُكُمْ بِخِيَارِكُمْ مِنْ شِرَارِكُمْ؟
٣٦٢	عمرو بن الحمق	إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا عَسَلَهُ
		خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُ عَبْدَ اللَّهِ
٣٦٣	أسامة بن زيد	ابن أَبِي فِي مَرَضِهِ
		عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجَعٍ
٣٦٤	زيد بن أرقم	كَانَ بَعْثِيَّ
٣٦٥	ابن عباس	مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَخْضُرْ أَجَلُهُ
٣٦٦	ابن عمرو	إِذَا عَادَ أَحَدُكُمْ مَرِيضًا فَلْيُقِلُّ
٣٦٧	أبو هريرة	إِنَّ الرَّجُلَ تَكُونُ لَهُ الْمُنْزِلَةُ عِنْدَ اللَّهِ
٣٦٨	أبو هريرة	لَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ فِي نَفْسِهِ
٣٦٩	أبو هريرة	وَصَبُّ الْمُؤْمِنِ كَقَارَةِ لِحْطَايَاهُ
		قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَعْرَابِيٍّ:
٣٧٠	أبو هريرة	هَلْ أَخَذْتِكَ أُمَّ مِلْدَمٍ قَطُّ؟
		مَا ضَرَبَ مِنْ مُؤْمِنٍ عِرْقٌ إِلَّا
٣٧١	عائشة	حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةً
٣٧٢	معاوية	مَا مِنْ شَيْءٍ يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ فِي جَسَدِهِ
٣٧٣	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ لَيَبْتَلِي عَبْدَهُ بِالسَّقَمِ
٣٧٤	ابن عمرو	مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَابُ بِبَلَاءٍ فِي جَسَدِهِ

		إِنَّ اللَّهَ قَالَ: يَا عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ بَاعِثْ مَنْ بَعْدَكَ أُمَّةً
٣٧٥	أبو الدرداء	
٣٧٦	أبو مسعود	لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَرْبَعٌ خِلَالٍ لَا تُكْرَهُهَا مَرْضَاكُم عَلَى الطَّعَامِ
٣٧٧	عقبة بن عامر	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ يَعُودُ
٣٧٨	جابر بن عتيك	عَبَدَ اللَّهُ بِنِ ثَابِتٍ
٣٧٩	شداد بن أوس	إِذَا حَضَرْتُمْ الْمَيِّتَ فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ
٣٨٠	أبو قتادة	سَأَلَ عَنِ الْبِرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ كُنَّا مَقْدَمَ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا حُضِرَ مِنَّا
٣٨٨ ، ٣٨١	أبو سعيد	الْمَيِّتُ آذَنًا النَّبِيِّ ﷺ فَحَضَرَهُ صَلَّى ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ
٣٨٢	سعيد بن أبي سعيد	فَجَهَرَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى
٣٨٣	أبو هريرة	جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ عَلَيْهَا أَرْبَعًا
٣٨٤	بريدة	الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ
٣٨٥	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ عِثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ
٣٨٦	علي	عَسَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ مَا صَفَّ صُفُوفٌ ثَلَاثَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ
٣٨٧	مالك بن هُبَيْرَةَ	عَلَى جَنَازَةٍ إِلَّا أَوْجَبْتُهُ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى
٣٨٩	عبد الله بن أبي طلحة	عُمَيْرِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ حِينَ تُؤَيَّى
٣٩٠	أنس	أَنَّ شُهَدَاءَ أَحَدٍ لَمْ يُعَسَّلُوا
٣٩١	جابر	رَأَيْتُ نَارًا فِي الْمَقَابِرِ فَأَتَيْتُهُمْ
٣٩٢	حبيب بن أبي ثابت	أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِأَبِي هَيَّاجٍ

		يا أمّاه، أكشفي لي عن النبي ﷺ
٣٩٣	القاسم بن محمد	وصاحبه
٣٩٥ ، ٣٩٤	جابر	نهى رسول الله ﷺ أن يُبني على القبر لما نُعي جعفر قال النبي ﷺ:
٣٩٦	عبد الله بن جعفر	اصنعوا لآل جعفر طعاماً أن رسول الله ﷺ أبصر امرأة
٣٩٧	ابن عمرو	منصرفاً من جنازة
٣٩٨	حسان بن ثابت	لعن رسول الله ﷺ زوارات القبور قال لي رسول الله ﷺ:
٣٩٩	أبو ذر	زُر القبور تذكُر بها الآخرة
٤٠٠	أنس	ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة إن الميت ليسمع حَقق نعالهم
٤٠٢ ، ٤٠١	أبو هريرة	إذا ولّوا مُدبرين خرج النبي ﷺ على جنازة ومعه
٤٠٣	أبو هريرة	عمر بن الخطاب
٤٠٤	ابن أبي أوفى	كان رسول الله ﷺ ينهى عن المراثي
٤٠٥	أبو مالك	إن في أمّتي أربعاً من أمر الجاهلية
٤٠٦	أبو هريرة	ثلاثة من الكفر بالله
٤٠٧	بريدة	ما من امرئ يموت لها ثلاثة أولاد
٤٠٨	أبو هريرة	أولاد المؤمنين في جبل في الجنة
٤٠٩	ابن عباس	لا تُنجسوا موتاكم صلى ابن عباس على جنازة
٤١٠	طلحة بن عبد الله	فقرأ بفاتحة الكتاب
٤١١	ابن عباس	ليس عليكم في غسل ميتكم غسل
٤١٢	ابن مسعود	أكل الربا وموكله

- ٤١٣ أبو ذر في الإبل صدقتها  
إذا أدت زكاة مالك فقد أذهبت
- ٤١٤ جابر عنك شره
- ٤١٥ أبو هريرة إذا أدت الزكاة فقد قضيت ما عليك  
أنه كتب إلى أهل اليمن بكتاب  
فيه الفرائض
- ٤١٦ عمرو بن حزم في كل إبل سائمة في كل أربعين  
ابنة لبون
- ٤١٧ معاوية بن حيدة بعثني النبي ﷺ مُصَدِّقًا
- ٤١٨ أبي بن كعب إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث  
أن رسول الله ﷺ أخذ في المعادين
- ٤١٩ سهل بن أبي حثمة القبليَّة الصدقة
- ٤٢٠ بلال بن الحارث لا يدخل صاحب مكس الجنة  
أن النبي ﷺ بينما هو في بيتها
- ٤٢١ عقبة بن عامر وعنده رجال
- ٤٢٢ أم سلمة من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة
- ٤٢٣ المستورد بن شداد العامل على الصدقة بالحق
- ٤٢٤ رافع بن خديج إن الصدقة على المسكين صدقة
- ٤٢٥ سلمان بن عامر إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب
- ٤٢٦ ابن عباس فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر  
طهرة للصيام
- ٤٢٧ ابن عباس لا أخرج إلا ما كنت أخرج على
- ٤٢٨ أبو سعيد عهد رسول الله ﷺ
- ٤٢٩ ثوبان من تكفل لي أن لا يسأل الناس شيئاً
- ٤٣٠ عبد الرحمن بن أبي بكر هل منكم أحد أطمع اليوم مسكيناً؟

٤٣١	أبو هريرة	مَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ
٤٣٢	جابر	رَجُلٌ يَمِثِلُ بَيِّضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ
٤٣٣	أبو سعيد	أَنْ يَطْرَحُوا لَهُ ثِيَابًا
٤٣٤	أبو هريرة	يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟
٤٣٥	عمر	أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا أَنْ نَتَّصِدَّقَ
٤٣٦	أبو هريرة	أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّدَقَةِ
٤٣٧	ابن عمرو	كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَمُوتُ
٤٣٨	عمر	دُكِرَ لِي أَنَّ الْأَعْمَالَ تَبَاهَى
٤٣٩	أبو هريرة	سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ
٤٤٠	بريدة	مَا يُخْرِجُ رَجُلٌ شَيْئًا مِنَ الصَّدَقَةِ
٤٤١	جابر	رَحَّصَ فِي الْعَرَايَا الْوَسَقَ
٤٤٢	عقبة بن عامر	غَيَّرَتَانِ إِحْدَاهُمَا يُحِبُّهَا اللَّهُ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: اسْتَفْرَضْتُ
١٠١٦، ٤٤٣	أبو هريرة	عَبْدِي فَلَمْ يُفْرِضْنِي
٤٤٤	أبو أمامة	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ذُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ
٤٤٥	ابن عمرو	إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً مَا تُرَدُّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ:
٤٤٦	ابن عمر	ذَهَبَ الظَّمُّ ..
٤٤٧	أبو هريرة	الطَّاعِمُ الشَّاكِرُ مِثْلُ الصَّائِمِ الصَّابِرِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ
٤٤٨	عائشة	هِلَالِ شَعْبَانَ
٤٤٩	عمّار بن ياسر	مَنْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:

٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣	ابن عباس	إِنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ
٤٥٤	أبو هريرة	أَحْصُوا هِلَالَ شَعْبَانَ لِرَمْضَانَ اسْتَعِينُوا بِطَعَامِ السَّحْرِ عَلَى
٤٥٥	ابن عباس	صِيَامِ النَّهَارِ إِذَا سَمِعَ أَحَدَكُمْ النَّدَاءَ وَالْإِنَاءَ
٤٥٦	أبو هريرة	عَلَى يَدِهِ
٤٥٧	أبو الدرداء	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ
٤٥٨	ثوبان	أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ
٤٥٩	أبو هريرة	مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمْضَانَ نَاسِيًا
٤٦٠	أبو هريرة	لَا يَزَالُ الدِّينُ ظَاهِرًا
٤٦١	أنس بن مالك	مَنْ وَجَدَ تَمْرًا فَلْيُفْطِرْ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلْيُفْطِرْ
٤٦٢	سلمان بن عامر	عَلَى التَّمْرِ
٤٦٣	أنس	كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتِ
٤٦٤	أبو هريرة	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَرَجِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي صَاحِبُ
٤٦٥	حمزة بن عمرو	ظَهْرٍ أَعَالِجِهِ
٤٦٦	أبو هريرة	كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى سُنَّتِي مَا لَمْ تَنْتَظِرْ
٤٦٧	سهل بن سعد	بِفِطْرِهَا النُّجُومَ كَانَ أَحَبَّ الشُّهُورِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
٤٦٨	عائشة	ﷺ أَنَّ يَصُومَهُ شَعْبَانُ هَمَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ صَوْمِ
٤٦٩	أبو هريرة	يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ
٤٧٠	علي	إِنَّهَا لَيْسَتْ أَيَّامَ صِيَامٍ

		أَكْثَرَ مَا كَانَ يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ
٤٧١	أمّ سلمة	يَوْمَ السَّبْتِ الْأَحَدِ
		يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْبَبْتَنِي عَنْ لَيْلَةِ
٤٧٢	أبو ذر	الْقَدْرِ أَمِي رَمَضَانَ
٤٧٤ ، ٤٧٣	أمّ هانئ	الصَّائِمِ الْمَتَطَوِّعِ أَمِيرُ نَفْسِهِ
٤٧٥	ابن عباس	لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ
		يَا رَسُولَ اللَّهِ الْحَجُّ فِي كُلِّ سَنَةٍ
٤٧٦	ابن عباس	أَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟
٤٧٧	ابن عمر	اسْتَمْتَعُوا مِنْ هَذَا الْبَيْتِ
		عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
٤٧٩ ، ٤٧٨	أنس	{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ}
٤٨٠	أبو هريرة	لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ بَرِيدًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَخْرَمٍ
		حِجَّ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مُشَاءَةً مِنْ
٤٨١	أبو سعيد	الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ
٤٨٢	أبو لاس	مَا مِنْ بَعِيرٍ إِلَّا عَلَى ذُرْوَتِهِ شَيْطَانٌ
٤٨٣	أنس	عَلَيْكُمْ بِالذُّجَّةِ
٤٨٤	جابر	أَقْلُوا الْخُرُوجَ إِذَا هَدَّاتِ الرَّجُلُ
		أَوْصِيكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالتَّكْبِيرِ
٤٨٥	أبو هريرة	عَلَى كُلِّ شَرْفٍ
		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرَ قَرْيَةً يُرِيدُ دُحُوبَهَا
٤٨٦	صهيب	إِلَّا قَالَ حِينَ يَرَاهَا
		كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ
٤٨٧	أبو هريرة	فَبَدَأَ لَهُ الْفَجْرُ قَالَ
٤٨٨	ابن عباس	اغتسل رسول الله ﷺ ثم لبس ثيابه
		إِنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَغْتَسَلَ إِذَا

٤٨٩	ابن عمر	أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ
٤٩٠	ابن عباس	لَا صُرُورَةَ فِي الْإِسْلَامِ
ابن عباس		مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ
		٤٩١
٤٩٢	ابن عمر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّدَ رَأْسَهُ بِالْعَسَلِ
		أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: مُرْ أَصْحَابَكَ أَنْ
٤٩٣	السَّائِبِ	يَرْفَعُوا أَصْوَاهُمْ بِالْإِهْلَالِ
		جَاءَنِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مُرْ أَصْحَابَكَ
٤٩٤	زيد بن خالد	فَلْيَرْفَعُوا صِيَاهَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ
		عَجِبْتُ لِاخْتِلَافِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ
٤٩٥	سعيد بن جبير	ﷺ فِي إِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
		كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ
٤٩٦	ابن أبي وقاص	طَرِيقَ الْفُرْعِ أَهْلًا
٤٩٧	جابر	لَحْمِ صَيْدِ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ
		لَقِيتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
٤٩٨	عبد الرحمن بن عبد الله	فَسَأَلْتُهُ عَنِ الضَّبْعِ
٤٩٩	أنس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ
٥٠٠	أسماء	خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا
٥٠١	أسماء	كُنَّا نُعْطِي وَجُوهَنَا مِنَ الرِّجَالِ
٥٠٢	ابن عمر	اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَرَ وَاسْتَلَمَهُ
		دَخَلْنَا مَكَّةَ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الضُّحَى
٥٠٣	جابر	فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بَابَ الْمَسْجِدِ
		رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرِ
٥٠٤	جعفر بن عبد الله	قَبَلَ الْحَجَرَ وَسَجَدَ عَلَيْهِ
٥٠٥	ابن عباس	رَبِّ فَنَعِنِي بِمَا رَزَقْتَنِي وَبَارِكْ لِي فِيهِ

- ٥٠٦ ابن عباس أن رسول الله ﷺ قَبَلَ الرُّكْنَ الِیْمَانِیَّ  
أنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ
- ٥٠٧ ابن عمر بِالْبَيْتِ مَسَحَ
- ٥٠٨ عائشة إِتْمَا جُعِلَ رَمِي الْجِمَارِ وَالطَّوَّافُ
- ٥٠٩ جابر كُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ  
مِنْ سُنَّةِ الْحَجِّ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ الظَّهَرَ  
وَالعَصْرَ .. بِمِئِي
- ٥١٠ عبد الله بن الزبير قال: كُنَّا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِعَرَفَةَ
- ٥١١ سعيد بن جبیر قال لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَدَاةَ الْعَقَبَةِ
- ٥١٢ ابن عباس رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ
- ٥١٣ قدامة بن عبد الله أَلَا نَبِيَّ لَكَ بِمِئِي بِنَاءٌ يُظَلُّكَ؟
- ٥١٤ عائشة أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ
- ٥١٥ ابن عباس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ يَوْمَ الْعِيدِ كَبْشَيْنِ
- ٥١٦ جابر ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَمَّنِ اعْتَمَرَ مِنْ نِسَائِهِ
- ٥١٧ أبو هريرة إِنَّ لَكَ مِنْ الْأَجْرِ عَلَى قَدْرِ  
نَصَبِكَ وَنَفَقَتِكَ
- ٥١٨ عائشة جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ:  
مَنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ زَمْرَمَ
- ٥١٩ ابن عباس مَاءٌ زَمْرَمَ لِمَا شَرِبَ لَهُ
- ٥٢٠ ابن عباس أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزْمَلْ فِي السَّبْعِ  
الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ
- ٥٢١ ابن عباس إِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ حَجَّهٖ فَلْيُعَجِّلِ الرِّحْلَةَ
- ٥٢٢ عائشة أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ
- ٥٢٣ عائشة حِينَ صَلَّى الظُّهَرَ  
إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ

٥٢٤	عائشة	أَكُنْ فَعَلْتُهُ يا رسول الله إنَّ أبي شيخٌ كبيرٌ
٥٢٥	أبو رزين	لا يستطيع الحَجَّ والعمرة
٥٢٦	أمّ معقل	إنَّ الحَجَّ والعمرة لمن سبيل الله
٥٢٧	جابر	سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: ما بُرِّ الحَجِّ؟
٥٢٨	عائشة	خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ على أنواعٍ ثلاثةٍ إنَّ رسول الله ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ
٥٢٩	ابن عباس	يُبَدِّلُوا الهَدْيَ أنه سمع رسول الله ﷺ يَنْهَى النِّسَاءَ
٥٣٠	ابن عمر	في إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْفُقَارَيْنِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بني عمرو بن عوف ورجلاً مِنْ بني حُدْرَةَ اخْتَلَفَا في المسجد الذي
٥٣١	أبو سعيد	أُسِّسَ على التَّقْوَى إنَّ هذا قَدْ رَخَّصَ لَكُمْ إِذَا رَمَيْتُمْ
٥٣٢	أمّ سلمة	الْجُمْرَةَ أَنْ تَحِلُّوا
٥٣٣	ابن عباس	أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ الدُّعَاءُ
٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦	أبو هريرة	مَنْ لَا يَسْأَلِ اللَّهَ يَعْضَبُ عَلَيْهِ
٥٣٧	علي	الدُّعَاءُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ
٥٣٨	عائشة	لَا يُغْنِي حَدْرٌ مِنْ قَدْرِ
٥٣٩	ثوبان	لَا يَرُدُّ الْقَضَاءُ إِلَّا الدُّعَاءُ
٥٤٠	أنس بن مالك	لَا تَعْجِزُوا في الدُّعَاءِ يَدْعُو اللَّهُ بِالْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٥٤١	جابر	حَتَّى يُوقِفَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ إنَّ لله تبارك وتعالى ملائكةً
٥٤٢	أبو هريرة	سَيَّارَةً وَفُضَّلَاءَ

- ٥٤٣ أبو هريرة سَبَقَ الْمُفَرِّدُونَ
- ٥٤٤ أبو هريرة أَيُّمَا قَوْمٍ جَلَسُوا فَأُطَالُوا الْجُلُوسَ
- قال الله عز وجل: عَبْدِي
- ٥٤٥ أنس أنا عند ظنِّكَ بي
- ما مِنْ عَبْدٍ يَنْصِبُ وَجْهَهُ
- ٥٤٦ أبو هريرة إلى الله
- ما سمعتُ النبي ﷺ يَسْتَفْتِحُ
- ٥٤٧ سلمة بن الأكوع دُعَاءَ إِلَّا اسْتَفْتَحَهُ
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُمْ: أَلْحَبِّبُونَ
- ٥٤٨ أبو هريرة أَيُّهَا النَّاسُ أَنْ تَجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ؟
- ٥٤٩ أبو سعيد أَكْثَرُوا ذَكَرَ اللَّهُ حَتَّى يَقُولُوا: مَجْنُونٌ
- كان النبي ﷺ إذا أتاه الأمرُ
- ٥٥٠ عائشة يَسْرُهُ قَالَ ..
- الَّذِينَ يَذْكُرُونَ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ
- ٥٥١ النعمان بن بشير التَّحْمِيدَ
- ٥٥٢ ابن عمرو مَنْ قَالَ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ
- ٥٥٣ جابر مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ
- ٥٥٤ أبو هريرة مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
- ٥٥٥ ابن عباس أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى إِلَى الْجَنَّةِ
- ٥٥٦ النعمان بن بشير إِنَّ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ مِمَّا تَذْكُرُونَ
- كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَلْفَةِ
- ٥٥٧ أنس وَرَجُلٍ قَائِمٌ يُصَلِّي
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ:
- ٥٥٨ أنس اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ:

٥٥٩	بريدة	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَحَدٌ
٥٦٠	سعد بن مالك	هل أدلُّكم على اسمِ اللهِ الأعظمِ
٥٦١	رِفاعَة	لما كان يومُ أحدٍ انكفأ المشركون
٥٦٢	معاذ بن أنس	مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ يا شَدَّادُ إِذَا رَأَيْتَ النَّاسَ يَكْزِبُونَ
٥٦٣	شَدَّاد بن أوس	الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ
٥٦٤	أبو هريرة	ما كَرَّبَنِي أَمْرٌ إِلَّا تَمَثَّلَ لِي جِبْرِيلُ
٥٦٥	ابن مسعود	ما أَصَابَ مُسْلِمًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ كان النبي ﷺ يَدْعُو يَقُولُ:
٥٦٦	ابن عباس	اللَّهُمَّ قَنِّعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ:
٥٦٧	أنس	اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي إِنْ كُنَّا لَنَعُدُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي
٥٦٨	ابن عمر	الْمَجْلِسِ يَقُولُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي ..
٥٦٩	أبو سعيد	اسْتَكْثَرُوا مِنَ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ كُلُّ شَيْءٍ يَتَكَلَّمُ بِهِ ابْنُ آدَمَ
٥٧٠	أبو الدرداء	فإنه مكتوبٌ عليه يا أبا هريرة! أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى كَنْزٍ
٥٧١	أبو هريرة	مِن كَنْزِ الْجَنَّةِ؟
٥٧٢	ابن أبي وقاص	مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ اسْتِخَارَتُهُ ما مِنْ عَبْدٍ يَقُولُ حِينَ يُمْسِي
٥٧٣	خادم النبي ﷺ	وَيُصْبِحُ كان رسول الله ﷺ إِذَا خَرَجَ
٥٧٤	أبو هريرة	مِنْ بَيْتِهِ يَقُولُ ..
٥٧٥	عائشة	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

		كان من دُعاء رسول الله ﷺ:
٥٧٦	أبو هريرة	اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِسَمْعِي وَبَصَرِي
٥٧٧	أبو هريرة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَّى سَلْمَانَ
٥٧٨	سلمان	مَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُشْهِدُكَ
٥٧٩	ابن مسعود	مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أُصَلِّي
		أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو: اللَّهُمَّ احْفَظْنِي
٥٨٠	ابن مسعود	بِالإِسْلَامِ قَائِمًا
		كان من دُعاء رسول الله ﷺ:
٥٨١	ابن مسعود	اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ
		سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٥٨٢	أبو عبيدة	عَنِ الدُّعَاءِ الَّذِي دَعَا بِهِ
		كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
٥٨٣	علي	اللَّهُمَّ أَمْتِعْنِي بِسَمْعِي وَبَصَرِي
		اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ
٥٨٤	ابن عمر	وَمَا أَخَّرْتُ
		قال موسى عليه السلام:
٥٨٥	أبو سعيد	يَا رَبِّ عَلَّمْنِي شَيْئًا أَذْكُرُكَ بِهِ
		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَمِّهِ:
٥٨٦	ابن عباس	أَكْثَرَ الدُّعَاءِ بِالعَافِيَةِ
		كان رسول الله ﷺ يقول:
٥٨٧	عائشة	اللَّهُمَّ عَافِنِي فِي جَسَدِي
		كان رسول الله ﷺ يقول في دُعَائِهِ:
٥٨٨	أنس	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ العَجْزِ
		أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو
٥٨٩	ابن عمرو	بِهَؤُلَاءِ الكَلِمَاتِ

٥٩٠	أبو هريرة	تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنَ الْفَقْرِ
٥٩١	قطبة بن مالك	اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ
٥٩٢	أبو سعيد	أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْكُفْرِ وَالذَّيْنِ
٥٩٣	أبو هريرة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دَعَائِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَارِ السُّوءِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْهَمِّ
٥٩٤	أبو بكرة	وَالْكَسْلِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ مِنْ طَمَعٍ يَهْدِي
٥٩٥	معاذ بن جبل	إِلَى طَبَعٍ
٥٩٦	أنس	مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الْجَنَّةَ ثَلَاثًا كَانَ إِذَا أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
٥٩٧	عمر	الْوَحْيِ
٥٩٨	سهل بن سعد	مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ شَاهِرًا يَدِيهِ يَدْعُو
٥٩٩	أبو هريرة	أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَدْعُو بِأَصْبَعِيهِ
٦٠٠	ابن عباس	إِذَا سَأَلْتُمْ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِطُورِ أَكْفِكُمْ
٦٠١	علي	اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِحِلَالِكَ عَنْ حَرَامِكَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ
٦٠٢	بريدة	السُّوقَ قَالَ .. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ
٦٠٣	عائشة	الْجَوَامِعُ مِنَ الدُّعَاءِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَضَوَّرَ
٦٠٤	عائشة	مِنَ اللَّيْلِ قَالَ .. كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَيْقَظَ
٦٠٥	عائشة	مِنَ اللَّيْلِ قَالَ .. كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ

٦٠٦	عائشة	إني أعودُ بك من فتنة النارِ
٦٠٧	أبو هريرة	حُدُوا جُنَّتَكُمْ جاء رجل إلى رسول الله ﷺ
٦٠٨	جابر	فقال: وأذُنُوباه
٦٠٩	أبو هريرة	مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسْتَجَابَ ما يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ إِذَا عَرَفَ
٦١٠	عائشة	الإجابة مِنْ نَفْسِهِ قال رسول ﷺ لفاطمة: ما يَمْنَعُكَ
٦١١	أنس	أَنْ تَسْمَعِي ما أُوصِيكَ بِهِ؟ دخل عليّ رسولُ الله ﷺ وبين يدي
٦١٢	صفية	أربعة آلاف نِوَاةٍ أُسَبِّحُ بِهِنَّ أنه دخل مع النبي ﷺ على امرأةٍ وبين
٦١٣	ابن أبي وقاص	يديها نَوَى أو حَصَى تُسَبِّحُ إِذَا أَوَى أَحَدَكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ ابْتَدَرَهُ
٦١٤	جابر	مَلَكٌ وَشَيْطَانٌ
٦١٥	ابن عمرو	إِذَا جَاءَ الرَّجُلُ يَعُودُ مَرِيضاً فَلْيُقْلِنِ إِنَّ الْبَحِيلَ مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ
٦١٦	الحسين بن عليّ	فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ
٦١٧	أبو هريرة	ما جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِساً
٦١٨	ابن عوف	إِنِّي لَقَيْتُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَشَّرَنِي
٦١٩	ابن عمرو	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَقَدْ اسْتَدْرَجَ النُّبُوَّةَ
٦٢٠	ابن عمرو	يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٦٢١	ابن مسعود	نَزَلَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ
٦٢٢	ابن عمرو	الصِّيَامُ وَالْقُرْآنُ يَشْفَعَانِ لِلْعَبْدِ
٦٢٣	معاذ	الْجَاهِرُ بِالْقُرْآنِ كَالْجَاهِرِ بِالصَّدَقَةِ

		إِنكُمْ لَا تَرْجِعُونَ إِلَى اللَّهِ بِشَيْءٍ
٦٢٤	أبو ذر	أَفْضَلَ مِمَّا حَرَجَ مِنْهُ
٦٢٥	ابن مسعود	إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْذُوبُهُ اللَّهُ
٦٢٦	أبو هريرة	مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ فِي لَيْلَةٍ
٦٢٧	بريدة	يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْقُرْآنُ
٦٢٨	أنس	إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ
		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَادَى أَبِي بَنِ كَعْبٍ
٦٢٩	أبو هريرة	وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي
٦٣٠	أنس	أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَفْضَلِ الْقُرْآنِ؟
٦٣٢ ، ٦٣١	أبو هريرة	إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامًا
٦٣٤ ، ٦٣٣	ابن مسعود	إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ سَنَامًا
٦٣٥	عائشة	مَنْ أَخَذَ السَّبْعَ فَهُوَ حَبْرٌ
٦٣٦	أبو سعيد	مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أَنْزَلَتْ
٦٣٧	معقل بن يسار	سُورَةُ (يس) اقْرَأْهَا عِنْدَ مَوْتِكُمْ
٦٣٨	أبو هريرة	سُورَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ ثَلَاثُونَ آيَةً
		إِنَّ أَصْفَرَ الْبُيُوتِ بَيْتٌ لَيْسَ فِيهِ
٦٤٠ ، ٦٣٩	ابن مسعود	مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ
		أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ
٦٣٣	عقبة بن عامر	الْمَعْوَدَتَيْنِ
		لِلَّهِ أَشَدُّ أَدْنَاهُ إِلَى الرَّجُلِ الْحَسَنِ
٦٤٢	فضالة بن عبيد	الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ
٦٤٣	البراء بن عازب	رَبُّنَا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ
٦٤٤	أبو حميد	أَجْمَلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا
٦٤٥	جابر	لَا تَسْتَبْطِئُوا الرِّزْقَ
		إِنَّ أَحَدَكُمْ لَنْ يَمُوتَ حَتَّى

٦٤٦	جابر	يَسْتَكْمِلَ رِزْقَهُ
٦٤٧	رفاعة	إِنَّ التُّجَّارَ يُبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ
٦٤٨	عمرو بن تغلب	يَفِيضَ الْمَالُ
٦٤٩	جُبَيْرِ بْنِ مَطْعَمٍ	أَيُّ الْبُلْدَانِ شَرُّ؟
٦٥٠	ابن عمر	أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟
٦٥١	ابن مسعود	لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنُّهَى
٦٥٢	عقبة بن عامر	الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ
٦٥٣	أبو هريرة	مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ يَبِيعُ طَعَامًا اشْتَرَيْتُ نَاقَةً مِنْ دَارِ وَائِلَةَ
٦٥٤	أبو هريرة	بِالْأَسْقَعِ
٦٥٥	ابن عمر	مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً
٦٥٦، ٦٥٧	عائشة	الْحَرَاجُ بِالضَّمَانِ
٦٥٨	سلمان	أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ اشْتَرَاهُ مَنْ شَهِدَ لَهُ حُزَيْمَةُ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَهُوَ حَسْبُهُ
٦٥٩	خزيمة بن ثابت	كُنَّا نَبِيعُ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ عَلَى
٦٦٠	أبو سعيد	عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَفَى بِالْمَرْءِ مِنَ الْكُذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ
٦٦١	أبو أمامة	بِكُلِّ مَا سَمِعَ
٦٦٢	ابن جعفر	إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ
٦٦٣	ابن عباس	لَا أَشْتَرِي مَا لَيْسَ عِنْدِي ثَمَنُهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا حَيْثُ
٦٦٤	محمد بن جحش	تَوَضَّعَ الْجَنَائِزُ مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدِّ مِنْ

٦٦٥	ابن عمرو	حُدُودِ اللَّهِ
٦٦٦	أبو اليسر	مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ
٦٦٧	بريدة	صَدَقَةٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كَسْرِ
٦٦٨	عبد الله المزني	سِكِّةِ الْمُسْلِمِينَ
٦٦٩	أبو هريرة	لَا يَحِلُّ مَهْرُ الزَّانِيَةِ
٦٧٠	سمرة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشَّاةِ بِاللَّحْمِ كَتَبَ مَعَاوِيَةُ إِلَى مِرْوَانَ إِذَا سَرَقَ
٦٧١	أسيد بن خضير	الرَّجُلُ فَوَجَدَ سَرِقَتَهُ نَهَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُشْتَرَى
٦٧٢	ابن عباس	الثَّمَرَةُ حَتَّى تُطْعَمَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ
٦٧٣	ابن أبي وقاص	بِالثَّمْرِ نَسِيئَةً أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٦٧٤	أبو سعيد	فِي ثَمَارٍ ابْتِاعَهَا عَلَّمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابَةَ
٦٧٥	عبادة	وَالْقُرْآنَ فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا
٦٧٦	رافع بن خديج	كَسَبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ كَنتُ أبيعُ الإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأبيعُ
٦٧٧	ابن عمر	بِالدَّنَانِيرِ وَأَحُدُ الدَّرَاهِمِ
٦٧٨	أبو هريرة	مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ
٦٧٩	ابن مسعود	إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَدُ الرَّجُلِ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ
٦٨٠، ٦٨١	عائشة	أَطْيَبِ كَسْبِهِ

٦٨٢	أبو هريرة	أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ
٦٨٣	ابن عمرو	لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ أَمْرٌ فِي مَالِهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْ
٦٨٤	ابن عباس	صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ أَدْرَعًا
٦٨٥	سمرة	عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ فَقَضَى أَنَّ حِفْظَ الْحَوَائِطِ بِالنَّهَارِ
٦٨٦	البراء بن عازب	عَلَى أَهْلِهَا حَضَرْتُ أَبَا عبيدة بن عبد الله
٦٨٧	عبد الملك بن عمير	بن مسعود وأتاه رَجُلَانِ تَبَايَعَا
٦٨٨	أبو سعيد	الْأَخِذُ وَالْمَعْطَى سِوَاءٌ فِي الرَّبِّ
٦٨٩	أبو هريرة	أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ
٦٩٠	أبو هريرة	يَقُولُ اللَّهُ: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكِينَ
٦٩١	ابن عمر	مَنْ وَهَبَ هِبَةً إِذَا كَانَتِ الْهِبَةُ لِيَدِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ
٦٩٢	سمرة	لَمْ يُرْجَعْ فِيهَا رَأَيْتُ شَيْخًا بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ
٦٩٣	زيد بن أسلم	يُقَالُ لَهُ سَرَقٌ
٦٩٤	عمران	مَلْعُونٌ مَنْ فَرَّقَ
٦٩٥	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ سَمْحَ الْبَيْعِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ
٦٩٦	ابن عمرو	جَيْشًا فَتَفَدَّتِ الْإِبِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ
٦٩٧	ابن عمر	الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ
٦٩٨	أبو سعيد	لَا ضَرَرَ وَلَا إِضْرَارَ
٦٩٩	جابر	مَاتَ رَجُلٌ فَعَسَلْنَاهُ وَكَفَّنَاهُ وَحَنَطْنَاهُ

٧٠٠	كعب بن مالك	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ
٧٠١	الصَّعْبُ بن جَثَامَةَ	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ
٧٠٢	عائشة	لَا يُمْنَعُ نَفْعُ الْبِئْرِ
٧٠٣	بريدة	إِنَّ صَاحِبَ الدَّابَّةِ أَحَقُّ بِصَدْرٍ دَابَّتِهِ
٧٠٤	زيد بن خالد	مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ
٧٠٥	أبو هريرة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ
		أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي كَنْزٍ
٧٠٦	ابن عمرو	وَجَدَهُ رَجُلٌ
٧٠٧	أبو سعيد	أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ وَشَرِّ النَّاسِ
		لَا تَفْعَلْ فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
٧٠٨	أبو هريرة	أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي أَهْلِهِ سِتِّينَ عَامًا
		مَقَامُ الرَّجُلِ فِي الصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
٧٠٩	عمران	أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ رَجُلٍ سِتِّينَ سَنَةً
٧١٠	أبو موسى	إِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ
		أَتَعْلَمُ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ
٧١١	ابن عمرو	مِنْ أُمَّتِي؟
٧١٢	أبو سعيد	أَنَّهُ سُئِلَ أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَكْمَلُ إِيمَانًا؟
٧١٣	أبو هريرة	لَا يَجْتَمِعَانِ فِي النَّارِ اجْتِمَاعًا
		أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
٧١٤	أبو أمامة	أَتَذُنُّ لِي فِي السِّيَاحَةِ
٧١٥	ابن عمرو	فَقُلْتُ كَعُمْرَةَ
٧١٦	معاذ بن جبل	أَمَّا رَأْسُ الْأَمْرِ فَالْإِسْلَامُ
		مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ
٧١٧	معاذ بن جبل	مُسْلِمٍ فُوقَ نَاقَةٍ
٧١٨	سهل بن حنيف	مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ

٧١٩	ابن أبي أوفى	يا أيها الناس لا تَتَمَتُّوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ
٧٢٠	ابن عمرو	مَا مِنْ غَازِيَةٍ تَعَزُّوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَالذِّكْرَ يُضَاعَفُ
٧٢١	معاذ بن أنس	عَلَى النَّفَقَةِ
٧٢٢	أبو مالك الأشعري	مَنْ فَصَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
٧٢٣	ابن الخصاصية	أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَبَايَعِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ
٧٢٤	سلمان	مَنْ رَابَطَ يَوْمًا وَلَيْلَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِلَيْلَةٍ أَفْضَلَ مِنْ
٧٢٥	ابن عمر	لَيْلَةِ الْقَدْرِ؟ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ إِلَى
٧٢٦	أبو سعيد	بَنِي حِثْيَانَ
٧٢٧	أبو هريرة	حُرِّمَ عَلَى عَيْنَيْنِ أَنْ تَنَاهُمَا النَّارُ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ
٧٢٨	شمعون بن زيد	فَأَوْفَى بِنَا عَلَى شَرَفٍ أَنَّهُمْ سَارُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ
٧٢٩	سهل بن الحنظلية	فَأَطَبْنَا السَّيْرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنِ الْجِهَادِ
٧٣٠، ٧٥٩	ابن عمرو	وَالْعَزْوِ
٧٣١	عقبة بن عامر	رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الْحَرَسِ مَا مِنْ عَبْدٍ يُنْفِقُ مِنْ كُلِّ مَالٍ
٧٣٢	أبو ذر	لَهُ زَوْجَيْنِ
٧٣٣	حُرَيْمِ بْنِ فَاتِكِ	النَّاسُ أَرْبَعَةٌ وَالْأَعْمَالُ سِتَّةٌ
٧٣٤	معاذ بن أنس	مَنْ قَرَأَ آيَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
٧٣٥	ابن عباس	لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأُحُدٍ
٧٣٦	أبو مسعود	جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَةٍ مَحْطُومَةٍ

٧٣٧	معاذ بن جبل	مَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
٧٣٨	ابن مسعود	كُنَّا يَوْمَ بَدْرٍ نَتَعَاقِبُ ثَلَاثَةَ عَلَى بَعِيرٍ
٧٣٩	عقبة بن عامر	إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعُزَّوْ فَاشْتَرِ فَرَسًا أَذْهَمَ
٧٤٠	أبو هريرة	خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَوْمٌ مِنْ أَسْلَمَ يَزْمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى
٧٤١	إياس بن سلمة	نَاسٍ يَنْتَضِلُونَ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ
٧٤٢	عقبة بن عامر	ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ
٧٤٣	عمرو بن عبسة	مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمَّا التَّقَيْنَا نَحْنُ وَالْقَوْمُ يَوْمَ بَدْرٍ
٧٤٤	سهل بن سعد وأبو أسيد	قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
٧٤٥	معاذ بن أنس	لَأَنْ أُشَيِّعَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قِصَّةَ النَّفَرِ الَّذِينَ وَجَّهَهُمْ رَسُولُ
٧٤٦	ابن عباس	اللَّهِ ﷺ إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ
٧٤٧	أبو هريرة	سَفَرًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي إِنَّ اللَّهَ لَيَعْجَبُ إِلَى الْعَبْدِ إِذَا قَالَ:
٧٤٨	علي	لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
٧٤٩	ابن جعفر	أَرْدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا أَوْ
٧٥٠	ابن عمر	سَافِرًا فَأَدْرَكَهُ اللَّيْلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرَ قَرْيَةً يُرِيدُ
٧٥١	صهيب	دُخُولَهَا إِلَّا قَالَ ..
٧٥٢	ابن عمرو	الرَّكْبُ شَيْطَانٌ
٧٥٣	أبو هريرة	الْوَاحِدُ شَيْطَانٌ

		أَنَّ جَاهِمَةَ <small>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</small> أَتَى النَّبِيَّ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> فَقَالَ:
٧٥٤	معاوية بن جاهمة	إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَعْزُوَ أَنَّ النَّبِيَّ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> كَانَ لِوَأْوُهُ يَوْمَ
٧٥٥	جابر	دَخَلَ مَكَّةَ أبيضَ إِنْ بُيِّتُمْ فَلْيَكُنْ شِعَارَكُمْ:
٧٥٦	مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small>	حَمَ لَا يُنْصَرُونَ عَزَوْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ <small>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</small>
٧٥٧	سلمة بن الأكوع	رَمَنَ رَسُولَ اللَّهِ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي
٧٥٨	ابن عباس	أَفِئَةُ الْمُؤَقَّفِ أُرِيدُ وَجْهَ اللَّهِ أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> بِالْعَزْوِ وَأَنَا
٧٦٠	يعلى بن أمية	شَيْخٌ كَبِيرٌ
٧٦١	ابن مسعود	عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلٍ عَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
٧٦٢	أبو ذر	ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمْ اللَّهُ أَنَّ عَمْرَوَ بْنَ أَقَيْشٍ كَانَ لَهُ
٧٦٣	أبو هريرة	رَبًّا فِي الْجَاهِلِيَّةِ
٧٦٤	سهل بن سعد	ثِنْتَانِ لَا تُرَدَّانِ
٧٦٥	أنس	عَلَيْكُمْ بِالذُّجَّةِ بَعَثَ النَّبِيُّ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> سَرِيَّةً فَسَلَّحْتُ
٧٦٦	عقبة بن مالك	رَجُلًا مِنْهُمْ سَيْفًا
٧٦٧	فُرات بن حَيَّان	إِنَّ مِنْكُمْ رِجَالًا نَكَلُهُمْ إِلَى إِيْمَانِهِمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> كَانَ يَكْرَهُ الصَّوْتِ
٧٦٨	أبو موسى	عِنْدَ الْقِتَالِ
٧٦٩	البراء	لَمَّا لَقِيَ النَّبِيُّ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ حُنَيْنٍ شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ <small>صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ</small> إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ

٧٧٠	الثَّعْمَانُ بنُ مُقَرَّرِ	مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَخْرَجَ الْقِتَالَ
٧٧١	سهل بن حنيف	إِنَّ أَوَّلَ مَا يُهْرَاقُ مِنْ دَمِ الشَّهِيدِ
٧٧٢	جابر	يَا جَابِرُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
٧٧٣	خبيب بن إساف	أَحْيَا أَبَاكَ وَكَلَّمَهُ
٧٧٤	رباح بن الربيع	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ
٧٧٥	جُنْدُبُ بنِ مَكِيثٍ	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا غَزْوَةً كَانَ عَلِيٌّ
٧٧٦	علي	مُقَدِّمَتَهُ فِيهَا خَالِدُ بنُ الْوَلِيدِ
٧٧٧	علي	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ
٧٧٨	ابن أبي أوفى	بنِ غَالِبِ اللَّيْثِيِّ فِي سَرِيَّةٍ
٧٧٩	أبو بكر	أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَوَلَدِهَا
٧٨٠	أبو هريرة	فَنَهَاها النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ
٧٨١	زيد بن خالد	خَرَجَ عَبْدَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٧٨٢	ابن عمرو	يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ
٧٨٣	عمر بن الخطاب	هَلْ كُنْتُمْ تُحْمِسُونَ الطَّعَامَ فِي
٧٨٤	علي	عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟
٧٨٥	ابن عباس	رِيحُ الْجَنَّةِ لِيُوجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ مِائَةِ عَامٍ
		أَلَا مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ
		أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ
		تُوفِّيَ يَوْمَ حُنَيْنٍ
		كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصَابَ غَنِيمَةً
		إِذَا وَجَدْتُمْ الرَّجُلَ قَدْ عَلَّ
		فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ
		وَلَا يَنْبَغِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْسَ الْخُمْسِ
		تَنْقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَيْفَهُ
		ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ

		أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمْرَ
٧٨٦	ابن عمرو	حَرَّفُوا مَتَاعَ الْغَالِ
		شَهِدْتُ حُنَيْنًا مَعَ سَادَتِي فَكَلَّمُوا
٧٨٧	عُمَيْرُ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ	فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٧٨٨	مُجَمِّعُ بْنُ جَارِيَةَ	شَهِدْنَا الْحُدَيْبِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
		قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ: مَنْ فَعَلَ
٧٨٩	ابن عباس	كَذَا وَكَذَا فَلَهُ مِنَ النَّفْلِ كَذَا وَكَذَا
		أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ بَدْرٍ
٨٠٥، ٧٩٠	ابن عمرو	فِي ثَلَاثِمِائَةٍ وَخَمْسَةِ عَشَرَ
		أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضُ
٧٩١	ابن عمر	مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا
٧٩٢	ابن عباس	لَيْسَ مِنَّا مَنْ انْتَهَبَ أَوْ سَلَبَ
٧٩٣	العرباض بن سارية	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ هَمَى عَنِ الْخُلْسَةِ
		أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لِمِائَتِي فَرَسٍ
٧٩٤	ابن عباس	يَوْمَ حَيْبَرَ
٧٩٥	أبو عامر الأشعري	نِعْمَ الْحَيُّ الْأَسَدُ وَالْأَشْعَرِيُّونَ
٧٩٦	أبو هريرة	إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَاتَلَ أَهْلَ مَدِينَةٍ
		جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي فِدَاءِ أُسَارَى
٧٩٧	ابن عباس	أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ أَرْبَعِمِائَةٍ
٧٩٨	عائشة	ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ
٧٩٩	سمرة	لَا تُسَاكِنُوا الْمُشْرِكِينَ
		أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فَيَقُولُ:
٨٠٠	أبو هريرة	اللَّهُمَّ أَمْنِعْنِي بِسْمِعِي وَبَصْرِي
		غَزْوَةً فِي الْبَحْرِ حَيْثُ مِنْ عَشْرِ
٨٠١	ابن عمرو	غَزَوَاتٍ فِي الْبَرِّ

٨٠٢	فضالة بن عبيد	كُلُّ مَيِّتٍ يُجْتَمَعُ عَلَى عَمَلِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَمِّي الْأُنْثَى
٨٠٣	أبو هريرة	مِنَ الْخَيْلِ فَرَساً
٨٠٤	سعد بن أبي وقاص	سَعَادَةُ لَابِنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ
٨٠٦	ثوبان	إِنَّا مُدْجِلُونَ اللَّيْلَةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
٨٠٧	أبو ברزة	أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدَنَانِيرٍ مِنْ أَرْضِ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ حَدَّثَنِي عَنْ هَؤُلَاءِ
٨٠٨	عبد الله بن شداد	الْقَوْمِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ
٨٠٩	ابن عباس	لَمْ يُرَ لِلْمُتَحَابِّينَ مِثْلُ التَّرْوِجِ
٨١٠	أبو هريرة	ثَلَاثَةٌ حَقُّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعِينَهُمْ
٨١١	عائشة	تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ فَإِنَّهُنَّ يَأْتِيَنَّكُمْ بِالْمَالِ
٨١٢	أبو سعيد	تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ عَلَى إِحْدَى خِصَالٍ ثَلَاثَةٍ مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ امْرَأَةً صَالِحَةً فَقَدْ أَعَانَهُ
٨١٣	أنس	عَلَى شَطْرِ دِينِهِ
٨١٥ ، ٨١٤	أبو هريرة	سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيُّ النِّسَاءِ خَيْرٌ؟
٨١٦	علي	ثَلَاثٌ يَا عَلِيُّ لَا تُؤَخِّرُهُنَّ إِنَّ أَحْسَابَ أَهْلِ الدُّنْيَا الَّذِي
٨١٧	بريدة	يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ لِهَذَا الْمَالِ
٨١٨	سمرة	الْحَسَبُ: الْمَالُ وَالكَرْمُ: التَّقْوَى
٨١٩	أبو هريرة	يَا بَنِي بَيَاضَةَ أَنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ
٨٢٠	أبو هريرة	إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ وَدِينَهُ
٨٢١	جابر	إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً
٨٢٢	أبو أيوب	اَكْتُمِ الْخِطْبَةَ ثُمَّ تَوَضَّأْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً
٨٢٣	أنس	فَبَعَثَتْ امْرَأَةً لِيَنْظُرَ إِلَيْهَا

٨٢٤	ابن عمر	أنه تزوّج ابنة خاله عثمان بن مظعون
٨٢٥	عائشة	أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها أيما امرأة زوّجها وليان فهي للأول منهما
٨٢٦، ٨٢٧	سمرة	
٨٢٨، ٨٢٩		
٨٣٠	أنس	سُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن قول الله عزّ وجلّ: (والقناطيرِ المقيّنطرة)
٨٣١	عائشة	أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ صَدَاقًا
٨٣٢	عائشة	مَنْ يُؤْمِنُ الْمَرْأَةَ أَنْ يَتَيَسَّرَ فِي خِطْبَتِهَا أَنَّمَا كَانَتْ تَحْتَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ فَمَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ
٨٣٣	أمّ حبيبة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: أَتَرْضَى أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلَانَةً؟
٨٣٤	عقبة بن عامر	إِنَّ أَعْظَمَ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ هَلْ كَانَ مَعَكُمْ هَهُؤُا؟
٨٣٥	ابن عمر	فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُحِبُّونَ اللَّهَ فَصَلُّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ بِالذُّفِّ
٨٣٦	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ فَيَعْدِلُ فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي أَتَيْتُ الْحَيْرَةَ فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ
٨٣٧	محمد بن حاطب	لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى امْرَأَةٍ لَا تَشْكُرُ لِرِزْوَجِهَا يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ
٨٣٨	عائشة	
٨٣٩	قيس بن سعد	
٨٤٠	إياس بن عبد الله	
٨٤١	ابن عمرو	
٨٤٢	ابن مسعود	

٨٤٣	أم كلثوم	كان الرَّجَالُ مُهْوًا عَنْ ضَرْبِ النِّسَاءِ إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ
٨٤٤	جابر	كان عَاهِرًا
٨٤٥	بريدة	يا عَلِيُّ لَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ
٨٤٦	أبو سعيد	لَا تُوْطَأُ حَامِلَةٌ حَتَّى تَضَعَ كَانَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَأْتُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ
٨٤٧	ابن عباس	كان الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَحَلَّ اللَّهُ شَيْئًا أَبْعَضَ إِلَيْهِ مِنَ الطَّلَاقِ
٨٤٩	ابن عمر	ليس مِنَّا مَنْ حَبَّبَ امْرَأَةً كَانَتْ تَحْتِي امْرَأَةً أُحِبُّهَا وَكَانَ عَمْرٌ يَكْرَهُهَا
٨٥٠	أبو هريرة	أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟ أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ أَسَلَّمْتُ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
٨٥١	ابن عمر	ﷺ فَتَزَوَّجَتْ
٨٥٢، ٨٥٣	عقبة بن عامر	رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا
٨٥٤	ثوبان	أَبِي الْعَاصِ أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ
٨٥٥	ابن عباس	كُنْتُ امْرَأَةً قَدْ أُوتَيْتُ مِنْ جَمَاعِ النِّسَاءِ أَنَّ سَلْمَةَ بْنَ صَخْرٍ الْبِيَّاضِيَّ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كظَهْرِ أُمِّهِ
٨٥٦	ابن عباس	مَا قَالَهَا ابْنُ مَسْعُودٍ وَإِنْ يَكُنْ قَالَهَا
٨٥٧	أبو هريرة	
٨٥٨	سلمة بن صخر	
٨٥٩	أبو سلمة	

٨٦٠	ابن عباس	فَرَلَّةٌ مِنْ عَالِمٍ
٨٦١	عائشة	طَلَّاقُ الْأَمَّةِ تَطْلِيقَتَانِ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ (أَمْرُكَ بِيَدِكَ)
٨٦٢	أبو هريرة	أَنَّهُ ثَلَاثٌ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنِي هَذَا
٨٦٣	ابن عمرو	كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ لَا تُكَلِّسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ
٨٦٤	عمرو بن العاص	فِي أُمِّ الْوَلَدِ
٨٦٥	عقبة بن عامر	مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً فَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَاحِبِ
٨٦٦، ٨٦٧	واثلة بن الأسقع	لَنَا قَدْ أَوْجَبَ قَالَتْ لِي أُمُّ سَلْمَةَ: أَعْتَقَكَ
٨٦٨	سفينة	وَأَشْتَرْتُ عَلَيْكَ
٨٦٩	سمرة	مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ فَهُوَ حُرٌّ
٨٧٠	أبو هريرة	لَأَنَّ أُمَّتَ بَسُوطٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
٨٧١	ابن معقل	كَانَ عَلَى عَائِشَةَ مُحَرَّرٌ مِنْ وَدِدِ إِسْمَاعِيلِ
٨٧٢	سهل بن حنيف	مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِذَا كَانَ عِنْدَ الْمَكَاتِبِ مَا يُؤَدِّي
٨٧٣	أم سلمة	فَاخْتَجِي مِنْهُ قُلْتُ لِعُثْمَانَ: مَا حَمَلَكُمْ عَلَيَّ أَنْ عَمَدْتُمْ
٨٧٤، ٩٢٠	ابن عباس	إِلَى الْأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي
٨٧٥	أبو هريرة	مِرَاءٌ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ
٨٧٦	سمرة	أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ كَمَا أُنزِلَ
٨٧٧	عمر	فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ

- ٨٧٨ أبو ذر لَسْتُ نَبِيَّ اللهُ وَلَكِنِّي نَبِيُّ اللهِ  
مَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ عَلَى نَقْرِ مِنْ
- ٨٧٩ ابن عباس أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ وَمَعَهُ غَنَمٌ لَهُ فَسَلَّمَ  
يَلْقَى إِبْرَاهِيمَ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
- ٨٨٠ أبو هريرة لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ:
- ٨٨١ أسامة بن زيد (قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وَبِرَحْمَتِهِ ..)  
كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ:
- ٨٨٢ أبي بن كعب (إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ)  
عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:
- ٨٨٣ عائشة (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ)  
تُفْتَحُ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ
- ٨٨٤ أبو هريرة (وَهُمْ فِيهَا كَالْحُوتِ) قَالَ: تَشْوِيهِ النَّارُ  
فَتَقْلَصُ شَفْتُهُ الْعُلْيَا
- ٨٨٥ أبو سعيد أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ أُحُدٍ  
مَرَّ عَلَى مِصْعَبِ بْنِ عَمِيرٍ وَهُوَ مَقْتُولٌ
- ٨٨٦ أبو سعيد خَلَقَ اللهُ آدَمَ مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ كُلِّهَا  
كَيْفَ تَسْأَلُونَ عَنْ شَيْءٍ وَعِنْدَكُمْ
- ٨٨٧ أبو هريرة كِتَابُ اللهِ أَحَدْتُ الْأَخْبَارَ بِاللَّهِ  
وَزَيْرَايَ مِنَ السَّمَاءِ: جِبْرِيْلُ وَمِيكَائِيْلُ
- ٨٨٨ أبو موسى قَالَ اللهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ: (طَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ)  
أَمَّا أَحْوَالُ الصِّيَامِ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ
- ٨٨٩ ابن عباس قَدِمَ الْمَدِينَةَ  
كَتْنَا بِالْقِسْطَنِطِينِيَّةِ وَعَلَى أَهْلِ مِصْرَ
- ٨٩٠ أبو سعيد عَقَبَةُ بْنُ عَامِرٍ
- ٨٩١ ابن عباس
- ٨٩٢ معاذ بن جبل
- ٨٩٣ أسلم أبو عمران

- عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه كان يقرأها:  
 (.. فصيام ثلاثة أيام مُتتَابِعَاتٍ)
- ٨٩٤ أبو العالية
- ٨٩٥ المِسْوَرُ بنِ مُحَمَّدَةَ رضي الله عنه بِعَرَفَةَ
- ٨٩٦ ابن عباس (ولا تُقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ ..)
- كان هذا الْحَيُّ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ يَشْرَحُونَ
- ٨٩٧ ابن عباس النِّسَاءَ شَرَحًا مُنْكَرًا
- كان الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ
- ٨٩٨ عائشة أَنْ يُطَلِّقَهَا
- ٨٩٩ عائشة إِنَّ أَوْلَادَكُمْ هِبَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ
- ٩٠٠ ابن عباس كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَرْضَحُوا لِأَنْسَابِهِمْ
- أَشْهَدُ أَنَّ السَّلْفَ الْمَضْمُونِ إِلَى أَجْلِ
- ٩٠١ ابن عباس مُسَمَّى قَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ
- إِنَّ مِمَّا اتَّخَوْفُ عَلَى أُمَّتِي أَنْ يَكْثُرَ
- ٩٠٢ أبو هريرة فِيهِمُ الْمَالُ
- كان رسول الله ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ:
- ٩٠٣ جابر يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا ..
- ٩٠٤ المقداد لَقَلْبُ ابْنِ آدَمَ أَشَدُّ انْقِلَابًا مِنَ الْقَدْرِ
- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ:
- ٩٠٥ ابن عباس (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ..)
- مَا نُصِرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَوْطِنٍ كَمَا
- ٩٠٦ ابن عباس نُصِرَ يَوْمَ أُحُدٍ
- آخِرُ كَلَامِ إِبْرَاهِيمَ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ
- ٩٠٧ ابن عباس (حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ)
- إِنَّ مَوْضِعَ سَوْطٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ
- ٩٠٨ أبو هريرة الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا

- لم يكن في زمانِ النبي ﷺ غَزْوُ يُرَابِطُ  
فيه ولكن اِنْتِظَارُ الصَّلَاةِ
- ٩٠٩ أبو هريرة
- الرَّحِمُ شُعْبَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ
- ٩١٠ ابن عباس
- ثَلَاثَةٌ يَدْعُونَ اللَّهَ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ
- ٩١١ أبو موسى
- لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ: (وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ ..)
- ٩١٢ ابن عباس
- عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله  
(والذين عاقدت أيمانكم ..)
- ٩١٣ ابن جبير
- إنه ليس بالكُفْرِ الذي يذهبون إليه
- ٩١٤ ابن عباس
- كان رسول الله ﷺ يُجْرَسُ حَتَّى نَزَلَتْ
- ٩١٥ عائشة
- قال أبو جهلٍ للنبي ﷺ: قَدْ نَعَلَمُ  
يا مُحَمَّدُ أَنَّكَ تَصِلُ الرَّحِمَ
- ٩١٦ علي
- قلت لجابر: إنهم يزعمون أنّ رسولَ الله  
ﷺ نَهَى عَنْ حُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ..
- ٩١٧ عمرو بن دينار
- سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَنْفَالِ قَالَ: فِينَا يَوْمَ بَدْرٍ نَزَلَتْ
- ٩١٨ عبادة
- اسْتَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَسَارَى أَبَا بَكْرٍ
- ٩١٩ ابن عمر
- مَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا عَلَى الْإِحْلَاصِ لِلَّهِ  
وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ
- ٩٢١ أنس
- إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَلْزِمُ الْمَسْجِدَ فَلَا تَخْرُجُوا
- ٩٢٢ أبو سعيد
- أَنْ تَشْهَدُوا أَنَّهُ مُؤْمِنٌ
- ٩٢٣ ابن عباس
- لَمَّا نَزَلَتْ (الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ)
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَسْجِدِ الَّذِي
- ٩٢٤ أبي بن كعب
- أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟  
يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَتَنَى
- ٩٢٥ أبو أيوب وجابر وأنس
- عليكم في الطُّهُورِ
- ٩٢٦ أبو هريرة
- سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ السَّائِحِينَ

٩٢٧	ابن عباس	جَعَلَ جَبْرِيلُ يَدُسُّ الطَّيْنَ فِي فِي فِرْعَوْنَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا نَزَلَ الْحِجْرَ
٩٢٨	جابر	فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ
٩٢٩	ابن عباس	مَا مِنْ أَحَدٍ يَسْمَعُ بِي مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ
٩٣٠	ابن عباس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى وَادِي الْأَزْرَقِ أُهِمَّ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
٩٣١	جابر	هَذَا اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ إِهْلَامًا
٩٣٢	أبو هريرة	إِنَّ الْكَرِيمَ ابْنَ الْكَرِيمِ
٩٣٣	أنس	كَانَ لِيَعْقُوبَ النَّبِيِّ أَخٌ مُؤَاخِيًا لَهُ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَيُسْقَى مِنْ
٩٩٦، ٩٤٦، ٩٣٤	أبو أمامة	مَاءٍ صَدِيدٍ..}
٩٣٥	ابن عباس	مَا يَزَالُ اللَّهُ يَشْفَعُ
٩٣٦	ابن عباس	فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا ..)
٩٣٧	ابن عباس	{فَلنَحْيِيهِ حَيَاةَ طَيِّبَةٍ}. قَالَ: الْقُنُوعُ
٩٣٨	عمار	أَخَذَ الْمُشْرِكُونَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ فَلَمْ يَتْرَكُوهُ
٩٣٩	زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ	كَنْتُ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ حَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ
٩٤٠	أنس	أَذَّ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ طُهْرَةً تُطَهِّرُكَ
٩٤١	أسماء	لَمَّا نَزَلَتْ {تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ} سَأَلَ أَهْلَ مَكَّةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ
٩٤٢	ابن عباس	يَجْعَلَ لَهُمُ الصِّفَا ذَهَبًا
٩٤٣	ابن عباس	فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا..} جَاءَ ابْنَا مُلَيْكَةَ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ..
٩٤٤	ابن مسعود	فَأَيْنَ أُمَّنَا؟
١٨٣١، ٩٤٥	أبو ذر	إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَفْوَاجٍ
٩٤٧	ابن عباس	لَمَّا لَقِيَ مُوسَى الْخَضِرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَاءَ طَيْرٌ

٩٤٨	أبو هريرة	إِنَّ ذَرَارِي الْمُؤْمِنِينَ فِي الْجَنَّةِ
٩٤٩	أبو الدرداء	مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ شِعَارُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ:
٩٥٠	المغيرة	اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ
٩٥١	ابن مسعود	يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ فَمَرَّتْ سَحَابَةٌ
٩٥٢	العباس	
٩٥٣	ابن مسعود	يَوْمَ كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى كَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفِيَّةٌ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحَدِّثُنَا عَامَّةً لَيْلِهِ عَنِ
٩٥٤	عمران	بَنِي إِسْرَائِيلَ
٩٥٥	عائشة	فِئْتَةُ الْقَبْرِ فِي إِذَا سُئِلْتُمْ عَنِّي فَلَا تَشْكُوا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ
٩٥٦	أبو هريرة	لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ}
٩٥٧	ابن مسعود	لَوْ أَنَّ رَجُلًا هَمَّ فِيهِ بِالْحَادِ إِنَّمَا سَمَّى اللَّهُ الْبَيْتَ الْعَتِيقَ لَأَنَّهُ أَعْتَقَهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ
٩٥٨	ابن الزبير	
٩٥٩	زيد بن أرقم	يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذِهِ الْأَضَاحِي؟ مَنْ وَجَدَ سَعَةً لِأَنَّ يُضْحِي فَلَمْ يُضْحِ فَلَا يَحْضُرْ مُصَلًّا نَا
٩٦٠	أبو هريرة	فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: {لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا
٩٦١	علي بن الحسين	مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ} أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:
٩٦٢	علي	{الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا صَلَّى
٩٦٣	أبو هريرة	رَفَعَ بَصْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ

٩٦٤	عائشة	قلت: يا رسول الله قول الله عز وجل: (والذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة) { تَلْفَحُ وُجُوهُهُمُ النَّارُ.. } قال:
٩٦٥	أبو سعيد	تَشْوِيهِ النَّارِ فَتَقْلَصُ شَفْتُهُ الْعُلْيَا
٩٦٦	أبو موسى	أَيُّ امْرَأَةٍ اسْتَعْطَرَتْ
٩٦٧	جرير	سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ نَظَرَةِ الْفَجَاءَةِ
٩٦٨	أبو أسيد	كُلُوا الرِّبِّيَّتِ وَأَدْهِنُوا بِهِ
٩٦٩	عبد الله بن سلام	إِنَّ لِلْمَسَاجِدِ أَوْلَادًا
٩٧٠	عقبة بن عامر	مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسْبِغُ الْوُضُوءَ سُئِلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ يُحْتَشِرُ أَهْلُ النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ؟
٩٧١، ٩٧٢	أنس	نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَعْرَابِيٍّ فَأَكْرَمَهُ
٩٧٣، ١٠٤٨	أبو موسى	يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْبِئْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ
٩٧٤	معاذ	وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ
٩٧٥	أبو طلحة	يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ: أَمَا تَرْضَى مَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ صَلَّى عَلَيْكَ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا ذَهَبَ
٩٧٦، ١٠٢٥	أبي بن كعب	رُبْعَ اللَّيْلِ قَامَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:
٩٧٧	أبو سعيد	{ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا .. }
٩٧٨	أبو هريرة	أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ السِّتِّينِ إِلَى السَّبْعِينَ كَانَ بَنُو سَلَمَةَ فِي نَاحِيَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ
٩٧٩	أبو سعيد	فَأَرَادُوا أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ
٩٨٠	أبو سعيد	قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ { ص } وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ كَأَنِّي افْتَتَحْتُ

٩٨١	أبو سعيد	سُورَةُ (ص)
٩٨٢	ابن عباس	مَرَضَ أَبُو طَالِبٍ فَجَاءَتْ قَرِيشٌ
٩٨٣	أبو الدرداء	قال داود: وَأَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ
٩٨٤، ٩٨٥	الزبير بن العوام	{إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ..}
٩٨٦	أبو هريرة	كُلُّ أَهْلِ النَّارِ يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ
٩٨٧	أبو الدرداء	سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا قَرَأَ فَلَحَنَ
٩٨٨	سليمان بن صرد	اسْتَبَّ رَجُلَانِ قُرْبَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: تَلَا
٩٨٩	عقبة بن عامر	{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ..}
٩٩٠	أبو أمامة	مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ
٩٩١	ابن عباس	فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَإِنَّهُ لَعَلَّمَ لِّلسَّاعَةِ} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ
٩٩٢	ابن عباس	{اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ..}
٩٩٣	أبو هريرة	قال الله عزَّ وجلَّ: اسْتَفْرَضْتُ مِنْ عَبْدِي
٩٩٤	أبو هريرة	قال الله عزَّ وجلَّ: يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ اسْتَأْذَنَ سَعْدُ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ وَتَحْتَهُ
٩٩٥	صفوان	مَرَأْفِقُ مِنْ حَرِيرٍ
٩٩٧	شداد بن أوس	سَيِّدُ الاسْتِغْفَارِ
٩٩٨	عبد الله بن مَعْقِل	كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدَيْبِيَّةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ مَا نَعْمَلُهُ أَشْيَاءُ
٩٩٩	أبو الدرداء	قَدْ فُرِغَ مِنْهُ أَوْ شَيْءٌ نَسْتَأْنِفُهُ؟ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ:
١٠٠٠	أبو هريرة	أَمَرْتُكُمْ فَضَيَعْتُمْ أَنَّهُ تَلَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

- ١٠٠١ أبو هريرة { إِنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم }
- ١٠٠٢ قُطْبَةُ بن مالك سمعتُ النبي ﷺ « يقرأ في صلاة الصُّبح (ق)
- ١٠٠٣ أنس كان رسول الله ﷺ يعودُ المريضَ
- ١٠٠٤ سهل بن حنيف كان رسول الله ﷺ يأتي ضُعفاءَ المسلمينَ
- ١٠٠٥ أنس البيتُ المعمورُ في السماءِ السابعةِ
- ١٠٠٦ أبو موسى إِنَّ الميِّتَ ليُعذَّبُ بِبُكاءِ الحيِّ
- ١٠٠٧ أبو هريرة أُحِرَّ الكلامُ في القَدَرِ لِشَرارِ هذه الأُمَّةِ
- لما قرأ رسولُ الله ﷺ سورةَ الرحمن
- ١٠٠٨ جابر على أصحابه
- ١٠٠٩ ابن مسعود في قوله عزَّ وجلَّ: { بطائنها من إستبرق }
- لما نزلت { فسبح باسم ربِّك العظيم } قال لنا
- ١٠١٠ عقبة بن عامر رسول الله ﷺ: « اجعلوها في زُجوعِكُمْ »
- كان أهلُ الجاهلية يقولون:
- ١٠١١ عائشة إِنَّمَا الطَّيْرَةُ في المرأةِ والدَّابَّةِ والدارِ
- ١٠١٢ عائشة أَنَّ جَميلةَ كانتِ امرأةَ أوسِ بنِ الصَّامتِ
- كانت غزوةَ بني النَّضيرِ على رأسِ
- ١٠١٣ عائشة سِتَّةِ أشهرٍ مِنْ وَفَعَةِ بَدْرٍ
- قَدِمَتْ قُتَيْلَةُ بنتُ عبدِ العُزَّى
- ١٠١٤ عبد الله بن الزبير على ابنتِها أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ
- أَنَّ أبا حذيفة بن عتبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أتى بها وبهند
- ١٠١٥ فاطمة بنت عتبة بنت عتبة رسولَ الله ﷺ تُبايعُهُ
- جَعَلَ رسولُ الله ﷺ يَتْلُو هذه الآيةَ
- ١٠١٧ أبو ذر { وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا.. }
- ١٠١٨ سهل أَنَّ فَتْحَ من الأنصارِ دَخَلَتْهُ خَشْيَةٌ مِنَ النَّارِ
- ١٠١٩ ابن عباس لَمَّا أُسْرِيَ بي مرَّت بي رائحةٌ طَيِّبَةٌ

- ١٠٢٠ ابن عباس ما قرأ رسول الله ﷺ على الجن ولا رآهم سمعت رسول الله ﷺ قرأ:
- ١٠٢١ أنس {وما تشاءون إلا أن يشاء الله..} أن النبي ﷺ كان إذا قرأ {أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى} قرأ رسول الله ﷺ {هل أتى على الإنسان حين من الدهر..}
- ١٠٢٢ أبو هريرة بقدر رسول الله ﷺ {هل أتى على الإنسان حين من الدهر..}
- ١٠٢٣ أبو ذر الحقب: ثمانون سنة
- ١٠٢٤ ابن مسعود يُبعث الناس خفاة غراً غزلاً
- ١٠٢٦ سودة ثلاث من كن فيه حاسبه الله حساباً يسيراً
- ١٠٢٧ أبو هريرة بأي شيء كان يقرأ رسول الله ﷺ في الوتر؟
- ١٠٢٨ عائشة أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله
- ١٠٢٩ جابر {والفجر} قال: قسم
- ١٠٣٠ ابن مسعود من موجبات المغفرة إطعام المسلم
- ١٠٣١ جابر أري رسول الله ﷺ ما يفتح على أمته من بعده
- ١٠٣٣ ابن عباس إذا مات العبد تلقى روحه أرواح المؤمنين
- ١٠٣٤ الحسن البصري فضل الله قريناً بسبع خلال
- ١٠٣٥ أم هانئ سئل رسول الله ﷺ عن الكوثر؟
- ١٠٣٦ أنس الكوثر الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه
- ١٠٣٧ ابن عباس أن المشركين قالوا: يا محمد أنسب لنا ربك
- ١٠٣٨ أبي بن كعب جاء النبي ﷺ يعوذني فقال: ألا أزيك
- ١٠٣٩ أبو هريرة ما من مؤلود إلا على قلبه الوسواس
- ١٠٤٠ ابن عباس خير يوم طلعت الشمس فيه يوم الجمعة
- ١٠٤١ أبو هريرة

١٠٤٢	ابن عباس	أَخَذَ اللَّهُ المِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ
١٠٤٣	سمرة	كَانَتْ حَوَاءُ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ
١٠٤٤	سمرة	وَلَدَ نُوحٍ ثَلَاثَةٌ: سَامٌ وَحَامٌ وَيَافِثٌ
١٠٤٥	جندب	إِنَّ اللَّهَ قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا
١٠٤٦	العباس	قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ دَاوُدَ: يَا رَبِّ ..
١٠٤٧	أبو هريرة	رَحِمَ اللَّهُ لُوطًا كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ
١٠٤٩	أبي بن كعب	رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسَى
١٠٥٠	ابن عباس	إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى مُوسَى بِالكَلَامِ
١٠٥١	أنس	مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ صَفِيُّ اللَّهِ
١٠٥٢	ابن عباس	مَا مِنْ آدَمِيٍّ إِلَّا وَقَدْ أَخْطَأَ أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ
١٠٥٣	أبو هريرة	لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي المَهْدِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ
١٠٥٤	أبو هريرة	لَيْهَيْبَطَنَّ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا
١٠٥٥	أبو ذر	يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّ لِلْمَسْجِدِ تَحِيَّةً
		عَنْ أَصْحَابِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ قَالُوا:
١٠٥٦	خالد بن معدان	يَا رَسولَ اللَّهِ أَخْبِرْنَا عَنْ نَفْسِكَ
١٠٥٨ ، ١٠٥٧	ابن عباس	وُلِدَ النَبِيُّ ﷺ عَامَ الفِيلِ
١٠٥٩	أبو هريرة	أَنَا أَبُو القَاسِمِ، اللَّهُ يُعْطِي وَأَنَا أَقْسِمُ
		لَمَّا سَلَّمْتُ عَلَى رَسولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ
١٠٦٠	كعب بن مالك	يَبْرُقُ وَجْهُهُ
		مَا كَانَ فِي رَأْسِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا
١٠٦١	جابر بن سمرة	شَعْرَاتٌ بِيضٌ فِي مَفْرَقِ رَأْسِهِ
١٠٦٢	أبو بردة	أَخْرَجَتْ إِلَيْنَا عَائِشَةُ كِسَاءً مُلَبَّدًا
١٠٦٣	ابن عباس	كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَرَسٌ يُدْعَى المَرْبُوجُ
١٠٦٤	علي	كَانَ لِرَسولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ المَرْبُوجُ
١٠٦٥	أبو هريرة	بُعِثْتُ لِإِتِّمِّ صَالِحِ الأَخْلَاقِ

- ١٠٦٦ عائشة أن رسول الله ﷺ مَكْتُوبٌ فِي الْإِنْجِيلِ  
خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه
- ١٠٦٧ أبو موسى رسول الله ﷺ في أشياخٍ من قريش  
أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: كيف
- ١٠٦٨ عتبة بن عبدٍ أولُ شأنِكَ يا رسول الله؟  
انطلق إلى هاتين الشجرتين فقل: إن
- ١٠٦٩ مرة رسول الله ﷺ يقول لكما أن تجتمعا  
جاء أعرابيُّ إلى النبي ﷺ فقال:
- ١٠٧٠ ابن عباسٍ بِمَ أَعْرَفُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؟  
أنَّ يَهُودِيًّا كَانَ لَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ١٠٧١ علي دَنَانِيرٌ فَتَقَاضَى النَّبِيُّ ﷺ  
ما زالت قُرَيْشٌ كَاعَةً عَنِّي حَتَّى
- ١٠٧٢ عائشة تُؤَيِّئُ أَبُو طَالِبٍ  
أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِثَ عَشْرَ سِنِينَ يَتَّبِعُ النَّاسَ
- ١٠٧٣ جابر فِي مَنَازِلِهِمْ فِي الْمَوْسِمِ
- ١٠٧٤ ابن عباسٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ فَأَمَرَ بِالْهَجْرَةِ
- ١٠٧٥ أبو هريرة اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَخْرَجْتَنِي مِنْ أَحَبِّ الْبِلَادِ إِلَيَّ
- ١٠٧٦ عائشة قَدْ أُرِيتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ  
جاءتنا رُسُلٌ كُفَّارِ قُرَيْشٍ يَجْعَلُونَ فِي
- ١٠٧٧ سُرَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ دِيَةً  
أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ
- ١٠٧٨ هشام بن حُبَيْشٍ مُهَاجِرًا إِلَى الْمَدِينَةِ
- ١٠٧٩ أبو أُسَيْدٍ إِذَا أَكْتُبُوكُمْ فَارْمُوهُمْ بِالنَّبْلِ  
لَمَّا كَانَ يَوْمٌ بَدَرَ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
- ١٠٨٠ ابن مسعودٍ مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى

- ١٠٨١ أسعد بن زرارة قُدِمَ بِالْأَسَارَى حِينَ قُدِمَ بِهِمَ الْمَدِينَةَ  
لَمَّا بَعَثَ أَهْلُ مَكَّةَ فِي فِدَاءِ أُسَارَاهُمْ
- ١٠٨٢ عائشة بَعَثَتْ زَيْنَبُ فِي فِدَاءِ أَبِي الْعَاصِ بِمَالٍ
- ١٠٨٣ رِفَاعَةَ لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ انْكَفَأَ الْمُشْرِكُونَ
- ١٠٨٤ الزبير أَوْجَبَ طَلْحَةُ
- ١٠٨٥ أبو هريرة أَنَّ عَمْرَوَ بْنَ أَفَيْشٍ كَانَ لَهُ رِبَاٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ  
فَكَانَ يَمْنَعُهُ ذَلِكَ الرَّبَا مِنْ الْإِسْلَامِ
- ١٠٨٦ عبد الله بن أبي فروة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَارَ قُبُورَ الشَّهَدَاءِ بِأُحُدٍ  
مَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ
- ١٠٨٧ عائشة بَنِي قُرَيْظَةَ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً  
أَمَرَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ ﷺ
- ١٠٨٨ سلمة بن الأكوع فَعَزَّوْنَا نَاسًا مِنْ بَنِي فِرَازَةَ  
فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا بَكْرٍ إِلَى حَيْبَرَ
- ١٠٨٩ أبو ليلى فَسَارَ بِالنَّاسِ وَاهْتَزَمَ حَتَّى رَجَعَ
- ١٠٩٠ بُرَيْدَةَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُبَّمَا أَحَدَتْهُ الشَّقِيقَةُ  
سَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى حَيْبَرَ فَلَمَّا أَتَاهَا
- ١٠٩١ علي بَعَثَ عُمَرَ
- ١٠٩٢ علي وَوَلَّيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خُمْسَ الْخُمْسِ  
لَمَّا اشْتَدَّ جَزَعُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ١٠٩٣ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ عَلَى مَنْ قُتِلَ يَوْمَ مُؤْتَةَ
- ١٠٩٤ ابن عباسِ قِصَّةَ فَتْحِ مَكَّةَ وَإِسْلَامِ أَبِي سَفْيَانَ  
لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ احْتَبَأَ عَبْدُ اللَّهِ
- ١٠٩٥ ابن عباسِ ابْنَ أَبِي سَرِّحٍ عِنْدَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ  
دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ
- ١٠٩٦ أنسَ وَدَفَنَهُ عَلَى رَحْلِهِ مُتَحَشِّعًا

		أَنَّ رَجُلًا كَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فَأَخَذَتْهُ الرَّعْدَةُ
١٠٩٧	أبو مسعود	
١٠٩٨	جابر	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَارَ إِلَى حُنَيْنٍ
١٠٩٩	ابن عباس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ
١١٠٠	ابن مسعود	لَمَّا سَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى تَبُوكَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ جَاءَهُ رَسُولُ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ
١١٠١	نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ	يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ هَا هُنَا قَوْمًا يَقْرَأُونَ مِنْ قِرَاءَةِ مُسَيْلِمَةَ
١١٠٢	ابن مسعود	بَعَثْتُ بَنُو سَعْدِ بْنِ بَكْرِ ضِمَامَ بَنِ ثَعْلَبَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١١٠٣	ابن عباس	يَا أَبَا مُؤَيْهَبَةَ انْطَلِقْ فَإِنِّي قَدْ أَمَرْتُ أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأَهْلِ هَذَا الْبَقِيعِ
١١٠٤	أبو مؤيَّبه	كَانَ آخِرُ وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ: الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ
١١٠٥	أنس	لَمَّا تُؤَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَّوَجَلَّ الْمَلَائِكَةُ لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْدَقَ بِهِ
١١٠٦	جابر	أَصْحَابُهُ فَبَكَوْا حَوْلَهُ وَاجْتَمَعُوا
١١٠٧	أنس	أَرَدْنَا غُسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَلَفَ الْقَوْمُ فِيهِ
١١٠٨	عائشة	لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: مَنْ يُصَلِّي عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
١١٠٩	ابن مسعود	لَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى اسْمَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ
١١١٠	علي	مِنَ السَّمَاءِ صِدِّيقًا
١١١١	عائشة	لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتِ الْأَنْصَارُ:

- ١١١٢      ابن مسعود      مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ  
كنت مع رسول الله ﷺ فنظر إلى أبي بكر
- ١١١٣      ابن حنطب      وعمرَ فقال: هذانِ السَّمْعُ والبَصْرُ  
أُرِي اللَّيْلَةَ رَجُلٌ صَالِحٌ أَنْ أبا بكر
- ١١١٤      جابر      نِيَطَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
- ١١١٥      أبو هريرة      أَخَذَ جَبْرِيلُ بِيَدِي فَأَرَانِي بَابَ الْجَنَّةِ
- ١١١٦      أبو بكر      يا رسول الله كيف الصَّلَاحُ بعد هذه الآية
- ١١١٧      أبو وائل      قِيلَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا تَسْتَحْلِفُ عَلَيْنَا؟
- ١١١٨      أبي ابن كعب      أَوَّلُ مَنْ يُعَانِقُهُ الْحَقُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُمَرُ
- ١١١٩      ابن عباس      لَمَّا أَسْلَمَ عُمَرُ أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
- ١١٢٠      ابن عمر      قَاتَلَ عُمَرُ الْمُشْرِكِينَ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ
- ١١٢١      أبو ذر      إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ  
بَيْنَمَا نَحْنُ فِي بَيْتِ ابْنِ حَشْفَةَ فِي نَفَرٍ
- ١١٢٢      جابر      مِنَ الْمُهَاجِرِينَ  
جاء رجلٌ إلى ابن عمر فقال:
- ١١٢٣      ابن أبي مُلَيْكَةَ      أَشْهَدَ عَثْمَانُ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ؟  
لَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَجَّةِ
- ١١٢٤، ١١٢٥      زيد بن أرقم      الْوَدَاعِ وَنَزَلَ غَدِيرِ حُمٍّ
- ١١٢٦      بُرَيْدَةَ      مِنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ الرَّايَةَ إِلَى
- ١١٢٧      ابن عباس      عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ يَوْمَ بَدْرٍ  
عَبَدْتُ اللَّهَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ سِنِينَ
- ١١٢٨      علي      قَبْلَ أَنْ يَعْْبُدَهُ أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ
- ١١٢٩      علي      إِنَّكَ سَتُضْرَبُ ضَرْبَةً هَهُنَا وَضَرْبَةً هَاهُنَا  
ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ خُرُوجَ بَعْضِ أُمَّهَاتِ

١١٣٠	أم سلمة	المؤمنين فضحكت عائشة
١١٣١	علي	قصة اختصام علي وجعفر وزيد في ابنة حمزة
١١٣٢	أم سلمة	مَنْ سَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ سَبَّنِي
١١٣٣	أبو ذر	مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ
١١٣٤	عمرو بن شاس	مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي
١١٣٥	أبو سعيد	إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلِيَّ تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ يا عليُّ إِنَّ فِيكَ مِنْ عَيْسَى عَلَيْهِ
١١٣٦	علي	الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِثْلًا
١١٣٧	علي	يا عليُّ إِنَّ لَكَ كَنْزًا فِي الْجَنَّةِ
١١٣٨	علي	كُنْتُ إِذَا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَانِي
١١٣٩	زيد بن أرقم	سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ سَأَلْتُ فَتَّمَّ بِنَ الْعَبَّاسِ: كَيْفَ وَرِثَ
١١٤٠	أبو إسحاق السبّعي	عليُّ رسولُ اللهِ ﷺ دونكم؟
١١٤١	زيد بن أرقم	مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَحْيَا حَيَاتِي وَيَمُوتَ مَوْتِي
١١٤٢	علي	رسولُ اللهِ ﷺ المُنْذِرُ وَأَنَا الْهَادِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَضِبَ لَمْ يَجْتَرِئُ
١١٤٣	أم سلمة	أَحَدٌ مِنَّا يُكَلِّمُهُ غَيْرَ عَلِيٍّ
١١٤٤	سلمان	مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحَبَّنِي
١١٤٥	بريدة	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي بِحُبِّ أَرْبَعَةٍ مِنْ أَصْحَابِي اللَّهُمَّ اثْنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ
١١٤٦	أنس	يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّيْرِ قال ﷺ لِبَنِي عَمِّهِ: أَيُّكُمْ يُؤَالِينِي
١١٤٧	ابن عباس	فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟
١١٤٨	علي	بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ
١١٤٩	سلمان	أَوْلَكُمْ وَارِدًا عَلَيَّ الْحَوْضَ

- ١١٥٠ زيد بن أرقم أول من أسلم مع رسول الله ﷺ علي
- ١١٥١ أنس اشتاقت الجنة إلى ثلاثة علي وعمار وسلمان  
سألت ربي عز وجل أن لا أزوج
- ١١٥٢ ابن أبي أوفى أحداً من أمتي  
والذي أحلف به إن كان علي لأقرب
- ١١٥٣ أم سلمة الناس عهداً برسول الله ﷺ  
بينما رسول الله ﷺ أخذ بيدي
- ١١٥٤ علي ونحن في سبك المدينة
- ١١٥٥ أبو أيوب أمر رسول الله ﷺ علياً بقتال الناكثين
- ١١٥٦ أبو أيوب تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين  
إن مما عهد إلي النبي ﷺ أن الأمة
- ١١٥٧ علي ستعذر بي بعده  
قال النبي ﷺ لعلي: أما إنك ستلقى
- ١١٥٨ ابن عباس بعدي جهداً
- ١١٥٩ عمار ألا أحدثكما بأشقى الناس رجلين؟
- ١١٦٠ عمران النظر إلى علي عبادة
- ١١٦١ ابن مسعود النظر إلى علي عبادة  
قال لي رسول الله ﷺ: عهد معهود
- ١١٦٢ علي أن الأمة ستعذر بك بعدي  
نادى رجل من الغالين علياً وهو
- ١١٦٣ أبو تحي في الصلاة صلاة الفجر  
نظر النبي ﷺ إلى علي وفاطمة
- ١١٦٤ أبو هريرة والحسن والحسين
- ١١٦٥ ابن عباس أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه
- ١١٦٦ ثوبان دخل رسول الله ﷺ على فاطمة وأنا معه

- جاءت ابنة هُبَيْرَةَ إلى رسولِ الله ﷺ  
 ١١٦٧ ثوبان وفي يديها فَتَخُّ مِنْ دَهَبٍ  
 ١١٦٨ بريدة كان أَحَبَّ النَّاسِ إلى رسولِ الله ﷺ فاطمةُ  
 يا فاطمةُ والله ما رأيتُ أحداً أَحَبَّ  
 ١١٦٩ عمر إلى رسولِ الله ﷺ مِنْكَ  
 ١١٧٠ عائشة يا فاطمةُ أَلَا تَرْضَيْنَ أَنَّكِ سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ  
 ١١٧١ المِسْوَرُ أَنَّهُ بَعَثَ إِلَيْهِ حَسَنَ بْنَ حَسَنِ يَخْطُبُ ابْنَتَهُ  
 ما رأيتُ أحداً كان أَشْبَهَ كَلَاماً وَحَدِيثاً  
 ١١٧٢ عائشة برسولِ الله ﷺ مِنْ فاطمةُ  
 جاء الحسن والحسين يَسْتَبِقَانِ إلى  
 ١١٧٣ يعلى بن مُنِيَةَ رسولِ الله ﷺ فَضَمَّهُمَا إِلَيْهِ  
 لما وَوَلَدَتْ فاطمةُ الحسنَ جاء رسولُ  
 ١١٨٢ ، ١١٧٧ ، ١١٧٤ علي الله ﷺ أَرُونِي ابْنِي مَا سَمَّيْتُمُوهُ  
 ١١٧٥ ابن مسعود الحسنُ والحسين سَيِّدا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ  
 ١١٧٦ أبو هريرة كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ  
 أَنَّهُ لَقِيَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَقَالَ:  
 ١١٧٨ أبو هريرة رأيتُ رسولَ الله ﷺ قَبْلَ بَطْنِكَ  
 عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَثْرِي إِذَا رَفَعْتُ  
 ١١٧٩ الحسن بن عليٍّ رَأْسِي وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّجُودُ  
 ١١٨٠ يعلى العامريُّ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى طَعَامِ دُعَاؤِ لَهُ  
 ما رأيتُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ إِلَّا  
 ١١٨١ أبو هريرة فَاصْتِ عَيْنِي دُمُوعاً  
 ١١٨٣ جابر اسْتَأْجَرْتُ خَدِيجَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 ١١٨٤ الزهري الحمدُ لله الذي أَطْعَمَنِي الْحَمِيرَ  
 أُمِرْتُ أَنْ أُبَشِّرَ خَدِيجَةَ بَيْتِ مَنْ

١١٨٥ ، ١١٨٦	ابن جعفر	قَصَبٍ فِي الْجَنَّةِ أَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ خَدِيجَةٌ قَدْ أَتَتْكَ
١١٨٧	أبو هريرة	مَا حَسَدْتُ امْرَأَةً مَا حَسَدْتُ خَدِيجَةَ
١١٨٨	عائشة	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَى أُمِّهَا وَخَالَتَهَا
١١٨٩	زَيْنَبُ بِنْتُ نُبَيْطٍ	خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي
١١٩٠	جَعْدَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ	قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَادِ حَمْرَةَ
١١٩١	علي	سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
١١٩٢	جابر	وُلِدَ لِرَجُلٍ مِمَّنَا غُلَامٌ فَقَالُوا: مَا نُسَمِّيهِ؟
١١٩٣ ، ١١٩٤	جابر	بَعَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ لِطَلَبِ
١١٩٥	زيد بن ثابت	سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ مَا مَنَعْنَا أَنْ نَشْهَدَ بَدْرًا إِلَّا أَبِي وَأَبِي أَقْبَلْنَا
١١٩٦	حذيفة	نُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذْتَنَا كُفَّارٌ فُرَيْشٍ
١١٩٧	عائشة	قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَجَابِرٍ: يَا جَابِرُ أَلَا أُبَشِّرُكَ؟
١١٩٨	ابن الزبير	إِنَّ صَاحِبِكُمْ تُغَسِّلُهُ الْمَلَائِكَةُ
١١٩٩	ابن عمر	ضُمَّ سَعْدٌ فِي الْقَبْرِ ضَمَّةً لَمَّا أَتَى نَعْيِي جَعَفَرٌ عَرَفْنَا فِي وَجْهِهِ
١٢٠٠	عائشة	رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَزَنَ
١٢٠١	علي	أَمَّا أَنْتَ يَا جَعْفَرُ فَأَشْبَهْتِ خَلْقِي وَخُلُقِي
١٢٠٢	جبير بن مطعم	خَيْرُ أُمَّرَاءِ السَّرَايَا زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ
١٢٠٣	أسامة بن زيد	أَمَّا أَنْتَ يَا جَعْفَرُ فَيُشْبِهُ خَلْقَكَ خَلْقِي هَذَا سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ الْحَمْدُ لِلَّهِ
١٢٠٤	عائشة	الَّذِي جَعَلَ فِي أُمَّتِي مِثْلَ هَذَا
١٢٠٥	ثابت بن قيس	يَا ثَابِتُ أَلَا تَرْضَى أَنْ تَعِيشَ حَمِيداً
١٢٠٦	ابن عباس	رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ

١٢٠٧	ضرار بن الأزور	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِلُفُوحٍ مِنْ أَهْلِي
١٢٠٨	ابن الزبير	يَأْتِيكُمْ عِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ مُؤْمِنًا مُهَاجِرًا أَنَّ نَوْفَلَ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
١٢٠٩	سعيد بن الحارث	اسْتَعَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي التَّرْوِيجِ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ خَلْقَهُ
١٢١٠	ربيعة	فَجَعَلَهُمْ فِرْقَتَيْنِ
١٢١١	نُعَيْمِ النَّحَامِ	أَذَّنَ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً فِيهَا بَرْدٌ مَا مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ
١٢١٢	الحسن	عَلَيْهِ فِي بَعْضِ خُلُقِهِ غَيْرَ أَبِي عُبَيْدَةَ جَاءَ الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ صَاحِبَا نَجْرَانَ
١٢١٣	ابن مسعود	إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُرِيدَانِ أَنْ يُبْلَغَا كَانَ مَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ﷺ شَابًا حَلِيمًا
١٢١٤	كعب بن مالك	سَمَحًا مِنْ أَفْضَلِ شَبَابِ قَوْمِهِ وَاللَّهِ إِنَّكَ لَحَيْرُ الْأَرْضِ وَأَحَبُّ
١٢١٥	الحارث بن هشام	الْأَرْضِ إِلَى اللَّهِ
١٢١٦	خالد بن عَرْفُطَةَ	سَتَكُونُ أَحْدَاثٌ وَفِتْنَةٌ وَفُرْقَةٌ وَاجْتِلَافٌ مَقَامٌ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ سَاعَةً خَيْرٌ
١٢١٧	سهيل بن عمرو	لَهُ مِنْ عَمَلِهِ عُمُرُهُ فِي أَهْلِهِ
١٢١٨	واثلة	خَيْرُ السُّودَانِ ثَلَاثَةٌ لَقَمَانٌ وَبِلَالٌ وَمُهْجَعٌ
١٢١٩	بريدة	يَا بِلَالُ بِمِ سَبَقْتَنِي إِلَى الْجَنَّةِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَسِيدًا إِمَامَنَا وَإِنَّهُ
١٢٢٠	أسيد بن حضير	مَرِيضٌ وَإِنَّهُ صَلَّى بِنَا قَاعِدًا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ نَصِيحَةٌ لِذِي سُلْطَانٍ
١٢٢١	عياض بن غنم	فَلَا يُكَلِّمُهُ بِهَا عِلَانِيَةً
١٢٢٢	أنس	كَانَ الْبِرَاءُ بْنُ مَالِكٍ رَجُلًا حَسَنَ الصَّوْتِ

		أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَجَّهَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ فِي قِتَالِ أَهْلِ الرِّدَّةِ
١٢٢٣	وحشي بن حرب	أَبَا الْمُنْذِرِ أَيُّ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَعَكُمْ أَعْظَمُ؟
١٢٢٤	أبي بن كعب	لَا يَخْتُو عَلَيْكُمْ بَعْدِي إِلَّا الصَّابِرُونَ
١٢٢٥	عائشة	سَمِعْتُ اللَّهَ ابْنَ عَوْفٍ مِنْ سُلَيْبِ الْجَنَّةِ
١٢٢٦	أبو هريرة	خَيْرَكُمْ خَيْرَكُمْ لِأَهْلِي مِنْ بَعْدِي
١٢٢٧	ابن مسعود	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَنَاهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَبْلَ أَنْ يُوَلَّدَ لَهُ
١٢٢٨	ابن عباس	آخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
١٢٢٩	قُورَة	كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَلَى شَجَرَةٍ يَجْتَنِي لَهُمْ مِنْهَا فَهَبَّتِ الرِّيحُ وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهِ
١٢٣٠	ابن مسعود	رَضِيْتُ لِأُمَّتِي مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ لَوْ كُنْتُ مُسْتَخْلِفًا أَحَدًا مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ
١٢٣١	علي	لَا سَتَخْلِفْتُ عَلَيْهِمْ ابْنَ أُمِّ عَبْدِ
١٢٣٢	عمر	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا { وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ .. }
١٢٣٣	ابن أبي وقاص	نَزَلَتْ فِي خَمْسٍ مِنْ قَرِيشٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِلُّ الْعَبَّاسَ
١٢٣٤	ابن عباس	إِجْلَالَ الْوَالِدِ وَالِدِهِ
١٢٣٥، ١٢٣٦	ابن عباس	الْعَبَّاسُ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ
١٢٣٧، ١٢٣٨	ابن أبي وقاص	هَذَا الْعَبَّاسُ عَمُّ نَبِيِّكُمْ
١٢٣٩	عمر	أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلْعَبَّاسِ دَارُكَ قَرِيبَةٌ مِنْ الْمَسْجِدِ فَأَعْطَاهَا نَزْدَهَا فِي الْمَسْجِدِ

- قلتُ للعباس: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَسْتَعْمَلَكَ  
على الصَّدَقَةِ  
١٢٤٠ علي
- أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَأَلَ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ عَنْ تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ  
١٢٤١ علي  
جاء العباس إلى رسول الله ﷺ  
وهو مُعْضَبٌ  
١٢٤٢ الْمُطَّلِبُ بْنُ رَبِيعَةَ  
أَوْصَانِي اللَّهُ بِذِي الْقُرْبَى وَأَمْرِي  
أَنْ أَبْدَأَ بِالْعَبَّاسِ  
١٢٤٣ عبد الله بن ثعلبة  
أَتَى النَّبِيَّ ﷺ كِتَابُ رَجُلٍ فَقَالَ  
لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ: أَحَبُّ عَنِّي  
١٢٤٤ ابن عمر  
لَقَدْ رَأَيْتُنِي رُبْعَ الْإِسْلَامِ  
١٢٤٥، ١٢٤٦ أبو ذر  
يَا أَبَا ذَرٍّ كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كُنْتَ فِي حُثَالَةٍ؟  
١٢٤٧ أبو ذر  
قَالَتْ أُمُّ ذَرٍّ: وَاللَّهِ مَا سَيَّرَ عَثْمَانُ أَبَا ذَرٍّ  
١٢٤٨ عبد الله بن الصَّامِتِ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ  
١٢٤٩ عبادة بن الصَّامِتِ
- سَيَلِّي أُمُورَكُمْ مِنْ بَعْدِي رِجَالٌ  
يُعَرِّفُونَكُمْ مَا تُنْكِرُونَ  
١٢٥٠ عبادة بن الصَّامِتِ  
إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ حَدِيثًا فَقُولُوا:  
آمَنَّا بِاللَّهِ  
١٢٥١ عامر بن ربِيعَةَ  
مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا  
مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ  
١٢٥٢ الزبير  
إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزَّبِيرِ  
أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَدَاةٍ بَارِدَةٍ  
١٢٥٣ الزبير  
فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ مَعَ بَعْضِ نِسَائِهِ  
١٢٥٤ الزبير  
حَضَرْتُ سُوقَ بُصْرَى فِإِذَا رَاهِبٌ فِي

١٢٥٥	طلحة	صَوَّمَعْتَهُ يَقُولُ: سَلُوا أَهْلَ هَذَا الْمَوْسِمِ
١٢٥٧، ١٢٥٦	ابن الزبير	أَوْجَبَ طَلْحَةُ
١٢٥٨	عائشة	أَنْتِ يَا طَلْحَةُ مِمَّنْ قَضَى نَحْبَهُ
١٢٥٩	علي	اسْتَأْذَنَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا عِنْدَهُ
١٢٦٠	حارثة بن مُضَرَّبٍ	كَتَبَ إِلَيْنَا عَمْرٌ: إِنِّي قَدْ بَعَثْتُ إِلَيْكُمْ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ أَمِيرًا
١٢٦١	ابن مسعود	ابْنُ سُمَيَّةَ مَا عُرِضَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ قَطُّ إِلَّا أَحَدًا بِالْأَرْشِدِ مِنْهُمَا
١٢٦٢	عمار	عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّ آخِرَ زَادِكَ مِنَ الدُّنْيَا ضَيْحٌ مِنْ لَبَنِ
١٢٦٣	أبو البَحْتَرِيِّ	أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ أُتِيَ بِشَرْبَةٍ مِنْ لَبَنِ فَضَحِكَ
١٢٦٤	حذيفة	لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَقْتُلَكَ الْفِئَةُ الْبَاطِنَةُ رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ يَوْمَ صِفِّينَ
١٢٦٥	عبد الله بن سَلِمة	شَيْخًا آدَمَ طَوَالًا
١٢٦٦	ابن مسعود	مُلِئَ عَمَّارٌ إِيمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ إِنَّ طُولَ الصَّلَاةِ وَقِصَرَ الْخُطْبَةِ مِئْنَةٌ
١٢٦٧	عمار	مِنْ فِقْهِ الرَّجُلِ
١٢٦٨	صهيب	أُرَيْتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ سَبِيحَةً
١٢٦٩	خَوَاتُ بْنُ جَبْرِ	مَرَضْتُ فَعَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ
١٢٧٠	ابن أبي وَقَّاصٍ	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِقِضْعَةٍ فَأَكَلَ مِنْهَا فَفَضَّلَتْ مِنْهَا فَضْلَةً
١٢٧١	عروة	إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ فِرَاسَةً
١٢٧٢	زيد بن ثابت	قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحْسِنِ السُّرِّيَّاتِ؟

		بينما أنا واقفٌ في الصَّفِّ يومِ بَدْرِ
١٢٧٣	ابن عوف	فإذا أنا بين غُلامَيْنِ مِنَ الأنصارِ
١٢٧٤	أنس	فُوموا إلى جَنَّةٍ عَرَضُهَا السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ
١٢٧٥	جابر	أَنَّ مُحَمَّدَ بنِ مَسْلَمَةَ وأبا عَبَسِ بنِ جَبْرِ وعَبَّادِ بنِ بِشْرٍ قَتَلُوا كَعْبَ بنَ الأَشْرَفِ
١٢٧٦	عمران	أَمَّا تَذَكُّرُ أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَلَغَهُ الَّذِي قالَ لَهُ أَمِيرُهُ: قُمْ فَفَقَّعَ فِي النَّارِ
١٢٧٧	الحسن	قالَ الحَكَمُ بنَ عَمرو الغِفاري: (يا طاعونُ خُذني إِيك)
١٢٧٨	ابن أبي بكرة	كُنَّا جُلوسًا عِنْدَ بابِ الصَّغِيرِ الَّذِي فِي المَسجِدِ فجاءَ المَغِيرَةُ يَمْشِي فِي ظِلالِ المَسجِدِ
١٢٧٩	زُكَّانَةَ	أَنَّ رُكَّانَةَ بنَ عَبْدِ يَزِيدِ صَارَعَ رَسولَ اللَّهِ ﷺ فَصَرَعهُ النَّبِيُّ ﷺ
١٢٨٠	أبو هريرة	ابنُ العاصِ مُؤمِنانِ: هِشامُ وَعَمرو أَنَّه ﷺ خَرَجَ ذاتَ لَيْلَةٍ وَقَدِ أَحْرَ صِلاةَ
١٢٨١	المنكدر	العِشاءِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ هُنَيْهَةً مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِأبي مُوسى وَمَعَهُ عائِشَةُ
١٢٨٢	أبو موسى	وَأبو مُوسى يَقْرَأُ فقاما فَاسْتَمَعَا لِقِراءَتِهِ
١٢٨٣	عمران	خَيْرُ النَّاسِ قَرِني
١٢٨٤	ثوبان	إِذا حَلَقْتَ عَلى مَعْصِيَةٍ فَدَعِّها
١٢٨٥	ثوبان	كُنْتَ واقِفاً بَينَ يَدَي رَسولِ اللَّهِ ﷺ
١٢٨٦	حكيم بن حزام	فجاءَهُ حَبْرٌ مِنَ أَحْبارِ اليَهُودِ لَا تَمَسَّ القُرْآنَ إِلا وَأَنْتَ طاهِرٌ
١٢٨٧	البراء	قامَ حَسانُ فَقالَ: يا رَسولَ اللَّهِ أُتِدُّنَ لي فِيهِ وَأُخْرَجَ لِسانًا لَهُ أَسودَ

١٢٨٨	ابن أبي وقاص	قال لي رسول الله ﷺ: اللَّهُمَّ سَدِّدْ رَمِيَّتَهُ
١٢٨٩	الأرقم	صلاةً ها هنا حَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ ثُمَّ
١٢٩٠	الأرقم	قال رسول الله ﷺ يومَ بَدْرٍ: ضَعُوا ما كان معكم مِنَ الْأَنْفَالِ إِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَدَعْ الصَّلَاةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ
١٢٩١	صفوان	حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ
١٢٩٢	المِسْوَر	حَطَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَاتٍ
١٢٩٣	الضَّحَّاك	أَخْفِضِي وَلَا تَنْهَكِي
١٢٩٤	أبو واقد	إِنَّ قَوَائِمَ مِنْبَرِي رَوَاتِبُ فِي الْجَنَّةِ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى غَدِيرِ حُجِّمٍ
١٢٩٥	زيد بن أرقم	إِلَى غَدِيرِ حُجِّمٍ
١٢٩٦	أبو بكر	مَنْ يَعْمَلْ سَوْئاً يُجْزَ بِهِ فِي الدُّنْيَا
١٢٩٧	جابر	كُنْتُ أَمْتَحُ لِأَصْحَابِي يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْقَلْبِ
١٢٩٨	واثلة	مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ قَرَأَ { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَدْعُو: اللَّهُمَّ أَحْسِنْ عَاقِبَتَنَا فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا
١٢٩٩	بُسْر	عَاقِبَتَنَا فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا
١٣٠٠	أسامة	إِذَا مُدِحَ الْمُؤْمِنُ فِي وَجْهِهِ رَبَا الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ
١٣٠١	عمرو بن عوف	سَلْمَانُ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ يَا سَلْمَانُ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْخُلُ عَلَيَّ
١٣٠٢	سلمان	أَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَيُلْقِي لَهُ وَسَادَةً .. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَمَرَ بِإِلَاءِ أَنْ يُدْخَلَ إِصْبَعُهُ فِي أُذُنِهِ
١٣٠٣	سعد القرظ	يُدْخَلَ إِصْبَعُهُ فِي أُذُنِهِ دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْرِ
١٣٠٤	جُنَادَةَ	مِنَ الْأَزْدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَلَسَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَسُّ بِنِ عَاصِمٍ

- ١٣٠٥ ابن عباس والرَّبْرِقَانُ بن بَدْرِ وعَمْرُو بنُ الْأَهْتَمِ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَسْجِدَ
- ١٣٠٦ عثمان بن أبي العاصِ الطَّائِفِ حَيْثُ كَانَتْ طَاغِيَتُهُمْ
- ١٣٠٧ أبو الطَّفِيلِ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لَحْمًا بِالْجِعْرَانَةِ
- ١٣٠٨ سُرَاقَةُ يَا سُرَاقَةُ أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ  
أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ
- ١٣٠٩ أسامة بن عمير فَصَلَّى قَرِيبًا مِنْهُ
- ١٣١٠ الزبير كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا بِقُبَاءَ  
وَمَعَهُ نَفَرٌ فَقَامَ مَصْعَبُ بنُ عُمَيْرٍ ..  
إِذَا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ مُصِيبَةٌ فَلْيُقِلْ:
- ١٣١١ أبو سلمة إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ
- ١٣١٢ عُيُومُ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى اخْتَارَنِي
- ١٣١٣ عبد الله بن الحارث سَيَكُونُ بَعْدِي سَلَاطِينُ  
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْرَجَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ
- ١٣١٤ السائبِ حَطَلٍ مِنْ بَيْنِ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَقَتَلَهُ صَبْرًا  
جَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى عَائِشَةَ
- ١٣١٥ ابن أبي مليكة فِي مَرَضِهَا
- ١٣١٦ عائشة خَلَالَ لِي تِسْعٌ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ مِنْ أَزْوَاجِكَ فِي الْجَنَّةِ؟
- ١٣١٧ عائشة قَالَ: أَمَا إِنَّكَ مِنْهُنَّ  
إِذَا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ مُصِيبَةٌ فَلْيُقِلْ:
- ١٣١٨ أم سلمة إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ
- ١٣١٩ عائشة أَسْرَعُكُمْ لِحُوقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا
- ١٣٢٠ أنس لَمَّا افْتَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْبَرَ اصْطَفَى صَفِيَّةَ
- ١٣٢١ أبو أسيد تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَاءَ بِنْتَ النُّعْمَانَ الْجَوْثِيَّةَ

		لما تُوفِّيَ إبراهيمُ بنُ النبيِّ ﷺ قال ﷺ:
١٣٢٢	البراء	إنَّ له مُرضِعاً في الجنَّةِ أنَّ رجلاً كان يُتَّهَمُ بأَمِّ إبراهيمَ
١٣٢٣	أنس	وَلَدِ رسولِ الله ﷺ قصة طويلة في هجرة زينب وما لحقها
١٣٢٤	عائشة	من أذى في ذلك لما ماتت رُقِيَّةُ قال النبيُّ ﷺ: لا يَدْخُلِ
١٣٢٥	أنس	القَبْرَ رَجُلٌ قَارَفَ أَهْلَهُ اللَّيْلَةَ دخلتُ على رُقِيَّةَ بنتِ رسولِ الله ﷺ
١٣٢٦	أبو هريرة	امرأةِ عثمانٍ رضي الله عنه وبِيدِها مُشَطٌّ يا رسولَ الله يَزْعُمُ ابنُ أُمِّي عَلِيٌّ
١٣٢٧	أمَّ هانئ	أنه قَاتِلٌ مَنْ أَجْرَتْ أَمَرْتَنَا فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ وَأَخْبَرْتَنَا أَنَّ رسولَ الله
١٣٢٨	فاطمة بنتُ قَيْسٍ	ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ حِينَ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا أنَّ حَمْنَةَ بنتِ جحشٍ قيل لها: قُتِلَ أَخُوكِ
١٣٢٩	محمد بن عبد الله	قالت: رحمه الله إنا لله وإنا إليه راجعون ألا إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوءَةٌ حَضِرَةٌ
١٣٣٠	حَمْنَةَ	اسْعَوْا فَإِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ لِلرَّجُلِ مِنْ قُرَيْشٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَا لِلرَّجُلَيْنِ
١٣٣١	حبيبة بنت أبي بَجْرَةَ	مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ يا عمر اجمَع لي قَوْمَكَ
١٣٣٢	جبير بن مطعم	إِنَّ اللهَ تعالى اطلَع على أَهْلِ بَدْرٍ فقال:
١٣٣٣	رِفاعَةَ	اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ فقد عَفَرْتُ لَكُمْ لولا الهِجْرَةُ كُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصارِ
١٣٣٤	أبو هريرة	يا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ إِنَّكُمْ قد أَصَبَحْتُمْ
١٣٣٥	أبي بن كعب	

١٣٣٦	كعب بن مالك	تَزِيدُونَ وَإِنَّ الْأَنْصَارَ قَدْ انْتَهَوْا أَقْرَبُ قَوْمِكَ السَّلَامَ فَإِنَّهُمْ مَا عَلِمْتُ
١٣٣٧	أبو طلحة	أَعِفَّةٌ صَبْرٌ إِنَّ الْأَنْصَارَ اشْتَدَّتْ عَلَيْهِمُ السَّوَانِي
١٣٣٨	أنس	فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ لِيَدْعُوَهُمْ أَسْلَمُوا وَغَفَارًا وَأَشْجَعًا وَمُزِينَةً وَجُهَيْنَةَ
١٣٣٩	أبو أيوب	وَمَنْ كَانَ مِنْ بَنِي كَعْبٍ مَوَالِيٍّ دُونَ النَّاسِ
١٣٤٠	أبو هريرة	غِفَارًا غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمُوا سَأَلَهَا اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الصَّلَاةِ
١٣٤١	سلمة بن الأكوع	فَيَدْعُو عَلَى قِبَائِلٍ مِنَ الْعَرَبِ
١٣٤٢	معاوية بن حيدة	أَنْتُمْ تُتَمُونُ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا
١٣٤٣	أبو هريرة	إِنَّ أَنَسًا مِنْ أُمَّتِي يَأْتُونَ بَعْدِي إِنَّ الْمُفْسِطِينَ فِي الدُّنْيَا عَلَى مَنَابِرٍ
١٣٤٤	ابن عمرو	مِنْ لَوْلَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٣٤٥	أبو هريرة	مَا مِنْ أَحَدٍ يُؤَمِّرُ عَلَى عَشْرَةِ فِصَاعِدًا
١٣٤٨ ، ١٣٤٧	بُرَيْدَةَ	الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ مَا مِنْ أَحَدٍ يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ
١٣٤٩	معقل	مِنْ أُمُورِ هَذِهِ الْأُمَّةِ لِيُوشِكُ رَجُلٌ أَنْ يَتَمَنَّى أَنَّهُ حَرٌّ مِنَ الثُّرَيَّا
١٣٥٠	أبو هريرة	وَلَمْ يَلِ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا
١٣٥١	أبو هريرة	وَيَلِ لِلْأَمْرَاءِ وَيَلِ لِلْعُرَفَاءِ يَا أَبَا ذَرٍّ إِيَّيَّيْ أَرَاكَ ضَعِيفًا
١٣٥٢	أبو ذر	فَلَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ
١٣٥٣	أنس	مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ وَكَلَّ إِلَيْهِ
١٣٥٤	أبو أمامة	لَتَنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُزُورًا عُزُورًا

١٣٥٥	ابن عباس	مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ عِصَابَةٍ .. إِذَا جَلَسَ إِلَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِ لِأَحَدِهِمَا حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخَرِ
١٣٥٦	علي	مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ دُونَ دَوِي الْحَاجَةِ كُنْتَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي مِيرَاثٍ بَيْنَهُمَا
١٣٥٧	عمرو بن مُرّة	أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عِنْدَ رَجُلٍ حَقًّا فَاخْتَصَمَا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ
١٣٥٨	أمّ سلمة	إِذَا رَأَيْتَ أُمَّتِي تَهَابُ فَلَا تَقُولِ لِلظَّالِمِ يَا ظَالِمُ حَرِيمُ الْبَيْتِ الْعَادِيَّةِ خَمْسُونَ ذِرَاعًا شَاهِدُ الزُّورِ لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى يُوجِبَ اللَّهُ لَهَا النَّارَ
١٣٥٩	ابن عباس	لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ بَغَيْرِ حَقٍّ
١٣٦٠	ابن عمرو	كَانَ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ لَيْسَ عَلَى وَلَدِ الزَّيْنِ مِنْ وَرَرِ أَبِيهِ شَيْءٌ
١٣٦١	أبو هريرة	إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ لِي الْوَاحِدِ يُجْلُ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ
١٣٦٢	ابن عمر	لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ مَنْ وُلِيَ عَلَى عَشْرَةٍ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَحَبُّوا أَوْ كَرَهُوا
١٣٦٣	أبو هريرة	مَنْ سَعَى بِالنَّاسِ فَهُوَ لِعَيْرٍ رِشْدَةٌ مَنْ أَرْضَى سُلْطَانًا بِسَخَطِ رَبِّهِ
١٣٦٤	ابن عمر	يَا عُمَرُ إِنَّ أَوْلَكَ قَدْ عَجَلْتَ لَهُمْ طَبِّبَاهُمْ مَنْ أَكَلَ طَبِّبًا وَعَمِلَ فِي سُنَّةِ
١٣٦٥	عائشة	
١٣٦٦	معاوية بن حيدة	
١٣٦٧	الشَّريد	
١٣٦٨	أبو هريرة	
١٣٦٩	ابن عباس	
١٣٧٠	أبو موسى	
١٣٧١	جابر	
١٣٧٢	عمر	
١٣٧٣	أبو سعيد	

١٣٧٤	عائشة	كان النبي ﷺ يُسَمِّي التَّمْرَ وَاللَّبَنَ الْأَطْيَانَ
١٣٧٥	سلمان	الوضوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَ الطَّعَامِ بَرَكَتُ الطَّعَامِ كان رسول الله ﷺ يَأْتِي الخِلاءَ
١٣٧٦	علي	فَيَقْضِي الحَاجَةَ
١٣٧٧	عائشة	إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ كان رسول الله ﷺ جالِسًا ورجلًا
١٣٧٨	أُمَيَّةُ بْنُ مُحْشَبٍ	يَأْكُلُ فَلَمْ يُسَمِّ
١٣٧٩	حفصة	أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْعَلُ يَمِينَهُ لِطَعَامِهِ
١٣٨٠، ١٣٨١	ابن جعفر	أَطْيَبُ اللَّحْمِ لَحْمُ الظَّهْرِ رَأَى رَسولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا آخِذُ اللَّحْمِ
١٣٨٢	صفوان	عَنِ العَظْمِ بِيَدِي
١٣٨٣	أبو هريرة وابن عباس	لَا تَأْكُلِ الشَّرِيطَةَ فَإِنَّهَا ذَبِيحَةُ الشَّيْطَانِ
١٣٨٤	ابن عباس	إِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيائِهِمْ أَنَّ ذَنْبًا نَيْبٌ فِي شَاةٍ فَذَبَّحُوهَا بِمَرَّةٍ
١٣٨٥	زيد بن ثابت	فَرَحَّصَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَكْلِهَا
١٣٨٦، ١٣٨٧	جابر	ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ
١٣٨٨	ابن عباس	كَانَ أَحَبُّ الطَّعَامِ إِلَى رَسولِ اللَّهِ ﷺ الشَّرِيدُ
١٣٨٩	ابن عباس	إِنَّ البَرَكَاةَ تَنزِلُ فِي وَسْطِ الطَّعَامِ أَنَّهَا كَانَتْ إِذَا ثَرَدَتْ عَطَّتْهُ شَيْئًا
١٣٩٠	أسماء	حَتَّى يَذْهَبَ فَوْرُهُ
١٣٩١	جابر	أَبْرِدُوا الطَّعَامَ الحَارَّ
١٣٩٢	علي	نَهَانِي رَسولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ صَلَاتَيْنِ قَرَّبْتُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ تَمْرًا فَجَعَلُوا
١٣٩٣	سعد مولى أبي بكر	يَقْرَنُونَ فَنَهَى رَسولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الإِقْرانِ كَنتُ فِي الصُّقَّةِ فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ

١٣٩٤	أبو هريرة	إلينا بتمر عَجْوَة
١٣٩٥	أنس	كان يأكل الرُّطْبَ ويُلقِي النَّوى على القِنَعِ ورأى رجلاً سَمِيناً فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ
١٣٩٦	جعدة	يُومئُ بِيَدِهِ إلى بَطْنِهِ
١٣٩٧	عمر	اِتَّدِمُوا بِالزَّيْتِ وَاذْهَبُوا بِهِ
١٣٩٨	أنس	أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِقَعْبٍ فِيهِ لَبَنٌ وَعَسَلٌ
١٣٩٩	عائشة	أَكْرَمُوا الْخُبْزَ لَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَمَّانَا عَنْ
١٤٠٠	سلمان	التَّكَلُّفِ لَتَكَلَّفْتُ لَكُمْ
١٤٠١	ابن عباس	ذَكَاهُ كُلِّ مَسْنِكٍ دِبَاعُهُ
١٤٠٢	سمرة	إِذَا رَوَيْتَ أَهْلَكَ مِنَ اللَّبَنِ غَبُوقاً
١٤٠٣	أبو هريرة	إِذَا دَخَلْتَ عَلَى أَخِيكَ الْمُسْلِمِ
١٤٠٤	المستورد	مَنْ أَكَلَ بِمُسْلِمٍ أَكَلَهُ
١٤٠٥	أبو هريرة	أُخْرِجْ مَالَ الضَّعِيفِينَ: الْيَتِيمَ وَالْمَرْأَةَ
١٤٠٦	ابن عمر	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مَطْعَمَيْنِ
١٤٠٧	ابن عمرو	مَنْ أَطْعَمَ أَخَاهُ حُبْزاً حَتَّى أَشْبَعَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْبِئْنِي عَنْ أَمْرِ إِذَا
١٤٠٨	أبو هريرة	أَخَذْتُ بِهِ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ؟
١٤٠٩	المقدام	أَيُّمَا مُسْلِمٍ أَضَافَ قَوْماً فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَحْرُوماً أَقْبَلْتُ مَعَ سَادَاتِي نَزِيدَ الْهَجْرَةِ حَتَّى دَنَوْنَا
١٤١٠	مولى أبي اللحم	مِنَ الْمَدِينَةِ تَرَكُونِي فِي ظُهُورِهِمْ أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ فَدَخَلْتُ
١٤١١	عباد بن شُرْحَبِيل	حَائِطاً مِنْ حَيْطَانِهَا أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي عَمْرٍو بِنِ عَوْفِ
١٤١٢	جابر	يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ

١٤١٣	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لِيُدْخِلَ بِلُقْمَةَ الْخُبْزِ
١٤١٤	جابر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَحَذَ بِيَدِ مَجْدُومٍ
١٤١٥	أبو هريرة	مَنْ أَكَلَ فَمَا لَكَ بِلسَانِهِ فليَبْلُغْ
		كَانَ أَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١٤١٦	عائشة	الْحُلُوُّ الْبَارِدُ
١٤١٧	أبو هريرة	لَا يَتَنَقَّسُ أَحَدُكُمْ فِي الْإِنَاءِ
١٤١٨	ابن عباس	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اخْتِنَاثِ الْأَسْقِيَةِ
		أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكٍ دَعَا
١٤١٩	سلمة بن المِحْبِقِ	بِمَاءٍ عِنْدَ امْرَأَةٍ
		لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ
١٤٢٠	ابن عباس	كَيْفَ إِخْوَانُنَا الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يَشْرَبُونَهَا؟
		لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ قَالَتِ الْيَهُودُ: أَلَيْسَ
١٤٢١	ابن مسعود	إِخْوَانَكُمْ الَّذِينَ مَاتُوا كَانُوا يَشْرَبُونَهَا؟!
		فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ
١٤٢٢	ثابت بن يزيد	فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْخَمْرِ وَمَنْعِهَا؟
١٤٢٣	ابن عباس	اجْتَنَبُوا الْخَمْرَ فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ كُلِّ شَرٍّ
١٤٢٤	ابن عمرو	مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ سُكْرًا مَرَّةً وَاحِدَةً
١٤٢٥	أبو موسى	ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ
		إِنَّ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَحَذَ رَجُلًا
١٤٢٦	ابن عمرو	فَخَيَّرَهُ بَيْنَ أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ ..
		إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ
١٤٢٧	عائشة	يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا
١٤٢٨	معاوية بن حيدة	يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرُ؟ قَالَ: أُمَّكَ
		يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ أَعْظَمُ حَقًّا
١٤٥٢ ، ١٤٢٩	عائشة	عَلَى الْمَرْأَةِ؟

١٤٣٠	المقدم	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُوصِيكُمْ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ أَنَّ جَاهِمَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَعْزُوَ
١٤٣١	معاوية بن جاهمة	رِضَا الرَّبِّ فِي رِضَا الْوَالِدِ
١٤٣٢	ابن عمرو	احْضَرُوا الْمُنْبَرَّ
١٤٣٣	كعب بن عجرة	مَنْ بَرَّ وَالِدَيْهِ طُوبَى لَهُ
١٤٣٤	معاذ بن أنس	أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأَدِّ الرِّكَاتَةَ وَصُمْ رَمَضَانَ
١٤٣٥	ابن عباس	مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ ..
١٤٣٦	ابن عباس	اعْرِفُوا أَنْسَابَكُمْ تَصِلُوا أَرْحَامَكُمْ
١٤٣٧	ابن عباس	إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ
١٤٣٨	أبو هريرة	خَيْرُ الْأَصْحَابِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرُهُمْ لِصَحَابِهِ
١٤٣٩	ابن عمرو	إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ
١٤٤٠	ابن مسعود	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَشْكُو جَارَهُ
١٤٤١	أبو جحيفة	لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَبِيتُ وَجَارَهُ إِلَى جَنْبِهِ جَائِعٌ
١٤٤٢	ابن عباس	يَا يَزِيدُ بْنُ أَسَدٍ أَحَبُّ الْجَنَّةِ؟
١٤٤٣	يزيد بن أسد	الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ يُظَلُّهُمْ اللَّهُ
١٤٤٤	معاذ	الْمَرْءُ عَلَى دِينِ حَلِيلِهِ
١٤٤٥	أبو هريرة	مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ رَجُلٌ: إِنِّي لِأَحِبُّهُ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
١٤٤٦	أنس	مَا تَحَابَّ رَجُلَانِ فِي اللَّهِ تَعَالَى
١٤٤٧	أنس	أَتَى الشَّامَ فَرَأَى النَّصَارَى يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَقَسِيْسِيهِمْ
١٤٤٨	معاذ	خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِلنِّسَاءِ
١٤٤٩	ابن عباس	أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَرَوَّجَهَا عَنْهَا رَاضٍ
١٤٥٠	أم سلمة	دَخَلَتْ الْجَنَّةَ

١٤٥١	أبو هريرة	لا تَصُومُ الْمَرْأَةُ يَوْمًا وَرَوَّجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِالشَّيْءِ
١٤٥٣	أنس	يقول: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى فَلَانَةَ
١٤٥٤	عائشة	كَانَ يَذْبَحُ الشَّاةَ فَيَتَّبِعُ بِهَا صَدَائِقَ خَدِيجَةَ
١٤٥٥	عمر	لَا تَسْأَلِ الرَّجُلَ فِيمَ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ
١٤٥٦	أبو هريرة	مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ
١٤٥٧	أنس	مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ حَتَّى تُدْرِكََا
١٤٥٨	معاوية بن حيدة	احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ ..
١٤٥٩	جرهد	إِنَّ الْفَخْدَ مِنَ الْعَوْرَةِ
١٤٦٠	ابن الحنظلية	إِنَّكُمْ قَادِمُونَ عَلَى إِخْوَانِكُمْ فَأَحْسِنُوا لِيَابِسِكُمْ
١٤٦١	معاذ بن أنس	مَنْ تَرَكَ اللَّيَّاسَ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ
١٤٦٢	ثوبان	حَوْضِي مَا بَيْنَ عَدَنِ إِلَى عَمَانَ الْبَلْقَاءِ
١٤٦٣	دحية	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى هِرْقَلَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ فَأَقْبَلَ الْحَسَنُ
١٤٦٤	بريدة	وَالْحُسَيْنُ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ
١٤٦٥	ابن عمرو	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
١٤٦٦	أبو أمامة	فَلَا يَلْبَسُ حَرِيرًا وَلَا ذَهَبًا
١٤٦٧	أبو سعيد	مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ
١٤٦٨	ابن عباس	إِنَّمَا هَمَّى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُصَمَّتِ إِذَا كَانَ حَرِيرًا
١٤٦٩	معاذ بن أنس	مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ ..
١٤٧٠	عائشة	أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَلَى بَرْدَوْنٍ
١٤٧١	عائشة	لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ {وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ ..}
١٤٧٢	أم سلمة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَخْتَمِرُ
١٤٧٣	ابن مسعود	أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ عَشْرَةَ خِصَالٍ

١٤٧٤	ابن مسعود	ما نَزَلَ اللهُ مِنْ دَاءٍ، إِلَّا وَقَدْ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً تَعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُنْزَلِ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً
١٤٧٥	صفوان بن عسال	كان سليمان بن داود إذا قام في رمضان يا رسول الله أَرَأَيْتَ دَوَاءً نَتَدَاوَى بِهِ عليكم بالشفاءين: العسل والقرآن
١٧١٩ ، ١٤٧٦	ابن عباس	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهَا: بِمَاذَا تَسْتَمِشِينَ؟ خَيْرُ تَمْرِكُمُ الْبَرْبِي عَلَيْكُمْ بِالْبَغِضِ النَّافِعِ
١٤٧٧	يعمر	ما سمعتُ أحداً يَشْكُو إلى رسول الله ﷺ وَجَعَا فِي رَأْسِهِ إِلَّا قَالَ: احْتَجِمْ عليكم بالإثمد
١٧٢٠ ، ١٤٧٨	ابن مسعود	إِنَّ فِيهِ شِفَاءً (يعني: الحجامة) هذا الحَجْمُ وهو خَيْرُ ما تَدَاوَيْتُمْ بِهِ أَنَّ جَبْرِيلَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْحَجْمَ أَفْضَلُ ما تَدَاوَى بِهِ النَّاسُ
١٤٧٩	أسماء بنت عميس	خَيْرُ ما تَدَاوَيْتُمْ بِهِ السَّعُوطُ ما مَرَرْتُ بِمَلَأٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي إِلَّا قَالُوا: عَلَيْكَ بِالْحِجَامَةِ
١٤٨٠	أبو سعيد	خَيْرُ يَوْمٍ تَحْتَجِمُونَ فِيهِ يَوْمَ سَبْعَةِ عَشَرَ كان رسول الله ﷺ يَحْتَجِمُ عَلَى الْأُحْدَعَيْنِ الحِجَامَةَ عَلَى الرَّبِيقِ أَمْثَلُ
١٤٨١	عائشة	إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَاسْتَعِينُوا بِالْحِجَامَةِ نِعْمَ الْعَبْدُ الْحَجَّامُ
١٤٨٢	سلمى	مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يُعْرِفْ مِنْهُ طِبُّهُ فَهُوَ ضَامِنٌ
١٤٨٣	ابن عمر	
١٧٢٩ ، ١٤٨٤	جابر	
١٤٨٥	سمرة	
١٤٨٦	أبو هريرة	
١٤٨٧	ابن عباس	
١٤٨٨	ابن عباس	
١٤٨٩	ابن عباس	
١٤٩٠	أنس	
١٤٩١	ابن عمر	
١٤٩٢	أنس	
١٤٩٣	ابن عباس	
١٤٩٤	ابن عمرو	

١٤٩٥	عمران	هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَيْ
١٤٩٦	ابن عباس	الْعَيْنُ حَقٌّ تَسْتَنْزِلُ الْحَالِقَ
		إِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ
١٤٩٧	عامر بن ربيعة	أَوْ أَخِيهِ مَا يُحِبُّ فَلْيُبْرِكْ
١٤٩٨	عقبة	مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أُمَّ لِلَّهِ لَهُ
١٤٩٩	عمران	دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَفِي عَضُدِي حَلَقَةٌ صُفْرٌ
١٥٠٠	عبد الله بن عكيم	مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا وَكَلَّ إِلَيْهِ
١٥٠١	ابن مسعود	هَمَى عَنِ الرُّقَى وَالتَّمَائِمِ وَالتَّوَلَّةِ
١٥٠٢	أم سلمة	مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ فَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ
١٥٠٣	البراء	أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الصَّاحَايَا
١٥٠٤	علي	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَى أَنْ يُضْحِيَ بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ
١٥٠٦، ١٥٠٥	علي	هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضْحِيَ بِمُقَابِلَةِ
١٥٠٩، ١٥٠٨، ١٥٠٧	علي	أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَلِيًّا ﷺ عَنِ الْبَقْرَةِ
١٥١٠	عتبة بن عبد	هَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَصْفَرَّةِ
١٥١١	أبو هريرة	دَمٌ عَفْرَاءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ دَمِ سَوْدَاوَيْنِ
١٥١٢	أبو سعيد	ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ
١٥١٣	أبو سعيد	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ كَبْشًا أَقْرَنًا بِالْمِصْلَى
١٥١٤	عبادة	خَيْرُ الضَّحِيَّةِ الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ
		كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضْحِي بِالشَّاةِ
١٥١٥	عبد الله بن هشام	الْوَاهِدَةِ عَنِ جَمِيعِ أَهْلِهِ
١٥١٦	علي	أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُضْحِيَ عَنْهُ
ثوبان		ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُضْحِيَّتَهُ فِي السَّفَرِ
		١٥١٧
١٥١٨	جدُّ أبي الأشدِّ	إِنَّ أَفْضَلَ الضَّحَايَا أَغْلَاهَا وَأَسْمَاهَا
١٥١٩	ابن عباس	فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ ..}

١٥٢٠	ابن عمرو	ما مِنْ إِنْسَانٍ يَفْتُلُ عُصْفُورًا يا رسولَ اللهِ إِنِّي اصْطَدْتُ أَرْبَعِينَ
١٥٢١	محمد بن صفوان	فَلَمْ أَجِدْ حَدِيدَةً أَذْكِيهِمَا يا رسولَ اللهِ إِنَّا كُنَّا نَعْتِزُّ عَتِيرَةً
١٥٢٢	ثُبَيْشَةَ	في الجاهليَّةِ في رَجَبٍ
١٥٢٣	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ في الفَرَعِ في كُلِّ خَمْسَةِ واحِدَةٍ
١٥٢٤	ابن عمرو	سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن الفَرَعِ
١٥٢٥	الحارث بن عمرو	رَأَيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرْ لي
١٥٢٦	عائشة	عَقَّ رسولُ اللهِ ﷺ عن الحَسَنِ والحُسَيْنِ
١٥٢٧	علي	عَقَّ رسولُ اللهِ ﷺ عن الحُسَيْنِ بِشَاةٍ
١٥٢٨	أُمُّ كُرْزٍ	أَفْرُوا الطَّيْرَ على مَكَانِهَا سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عن العَقِيقةِ فقال:
١٥٢٩	ابن عمرو	لَا أَحِبُّ العُقُوقَ
١٥٣٠	أبو هريرة	إِنَّ معَ العُلامِ عَقِيقةً
١٥٣١	بريدة	كُنَّا في الجاهليَّةِ إذا وُلِدَ لنا عُلامٌ دَبَّخْنَا عنه شاةً أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عن جِبابِ
١٥٣٢	أبو سعيد	أَسْنَمَةِ الإِبِلِ يا رسولَ اللهِ إِنَّا نَصِيدُ الصَّيْدَ فلا
١٥٣٣	عدي بن حاتم	نَحْدُ سِكِّينًا إِلا الظَّرَارَ قالت قريشٌ للنبيِّ ﷺ: ادْعُ رَبَّكَ أَنْ
١٥٣٤	ابن عباس	يَجْعَلَ لنا الصِّفَا دَهَبًا
١٥٣٥	جابر	إِنَّ مِنْ سَعَادَةِ المَرْءِ أَنْ يَطُولَ عُمرُهُ قال الله: أَنَا عندَ ظَنِّ عِبْدِي بي
١٥٣٦	واثلة	فَلْيُظَنَّ بي ما شاء إِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ باللهِ تعالى

١٥٣٧	أبو هريرة	مِنْ حُسْنِ عِبَادَةِ اللَّهِ
١٥٣٨	أبو ذر	قال الله: الحسنَةُ بَعَشْرُ أمثالها أو أزيدُ قال الله: يا عبادي إنكم الذين تُخْطِئُونَ
١٥٣٩	أبو ذر	بالليل والنهار
١٥٤٠	أبو هريرة	إنَّ عبداً أصابَ ذنباً فقال: يا ربِّ
١٥٤١	ابن مسعود	النَّدْمُ توبةٌ أنَّ معاذ بن جبل أراد سَفَرًا فقال:
١٥٤٢	ابن عمرو	يا رسول الله أوصني
١٥٤٣	أنس	كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ
١٥٤٤	علي	ما هَمَمْتُ بما كان أهلُ الجاهليَّةِ يَهْمُونَ به لو أنكم لا تُخْطِئُونَ لَأَتَى اللهُ بِقَوْمٍ
١٥٤٥	أبو هريرة	يُخْطِئُونَ يَعْفِرُ لَهُمْ
١٥٤٦	أبو هريرة	لَتَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى وَشَرَدَ
١٥٤٧	أبو أمامة	كُلُّكُمْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ شَرَدَ سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول في بعض
١٥٤٨	عائشة	صلاته: اللهم حاسبني حساباً يسيراً
١٥٤٩	جابر	خَرَجَ مِنْ عِنْدِي خَلِيلِي جَبْرِيلُ أَنْفًا
١٥٥٠	أبو طلحة	مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ
١٥٥٢	أبو موسى	إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ
١٥٥٣	عبد الله بن يزيد	إنَّ عذابَ هذه الأُمَّةِ جُعِلَ في دُنْيائها كان الكِفْلُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا يَتَوَرَّعُ
١٥٥٤	ابن عمر	عَنْ ذَنْبِ عَمَلِهِ قال ربِّكم عزَّ وجلَّ: لو أنَّ عِبَادِي
١٥٥٥	أبو هريرة	أَطَاعُونِي لَأَسْقِيَهُمُ الْمَطَرَ بِاللَّيْلِ
١٥٥٦	ابن عمر	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْفِرُ لِعَبْدِهِ ما لَمْ يُعْرِغِرْ

١٥٥٧	أبو ذر	إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِعَبْدِهِ مَا لَمْ يَفْعَ الْحِجَابُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ:
١٥٥٨	عمير	أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ الْمُصَلُّونَ
١٥٥٩	أنس	مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ ففَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ حَشْيَةٍ إِنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ: وَعِزَّتِكَ يَا رَبِّ
١٥٦٠	أبو سعيد	لَا أَبْرَحُ أُعْوِي عِبَادَكَ
١٥٦١	أبو الدرداء	كُلُّ شَيْءٍ تَكَلَّمَ بِهِ ابْنُ آدَمَ فَإِنَّهُ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعْمَلُ ذَنْبًا إِلَّا وَقَفَ الْمَلِكُ
١٥٦٢	أمّ عَصَمَةَ	الْمَوْكَلُ بِإِخْصَاءِ ذُنُوبِهِ ثَلَاثَ سَاعَاتٍ
١٥٦٣	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ الْعَطَسَ
١٥٦٤	أبو هريرة	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ كَفِّهِ عَلَى وَجْهِهِ
١٥٦٥	أبو مسعود	لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَرْبَعٌ خِلَالٍ
١٥٦٦	أبو موسى	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتُوهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ مُتَكَيِّئٌ
١٥٦٧	الشَّريِد	عَلَى أَلْيَةِ يَدِهِ خَلَفَ ظَهْرَهُ
١٥٦٨	أنس	خَيْرُ الْمَجَالِسِ أَوْسَعُهَا هِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ
١٥٦٩	أبو هريرة	بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظَّلِّ
١٥٧٠	أبو بكر	لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَقْعُدُ فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ
١٥٧١	أنس	بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا
١٥٧٢	عمر	لَعْنُ عِشْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِأَهْيَيْنَ أَنْ يُسَمَّى رِيَاخُ أَنَّ جَدَّهُ سَمَّى أَبَاهُ عُزَيْرًا فَذَكَرَ ذَلِكَ
١٥٧٣	خَيْثَمَةَ	لِلنَّبِيِّ ﷺ فَسَمَّاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
١٥٧٤	أبو حدر	مَنْ يَسُوقُ إِبِلَنَا هَذِهِ؟

١٥٧٥	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: مَا اسْمُكَ؟ أَنَّهُ سَمَّى ابْنَهُ الْأَكْبَرَ بِاسْمِ عَمِّهِ حَمْزَةَ
١٥٧٦	علي	وَسَمَّى حُسَيْنًا بِعَمِّهِ جَعْفَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ وُلِدَ لِي بَعْدَكَ وَلَدٌ أُسَمِّيهِ بِاسْمِكَ وَأُكْتَبِيهِ بِكُنْيَتِكَ؟
١٥٧٧	علي	قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ وَلَدِكَ أَكْبَرُ؟
١٥٧٨	أبو شريح	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يَطَأَ أَحَدٌ عَقِبَهُ
١٥٧٩، ١٥٨٠	ابن عمرو	هَيَّ أَنْ يُقَدَّ السَّيْرُ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ
١٥٨١	سمرة	لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ قَعَدَ وَسَطَ حَلْقَةٍ
١٥٨٢	أبو مجلز	لَقَدْ أُعْطِيَ هَذَا مِنْ مَرَامِيرِ آلِ دَاوُدَ
١٥٨٣	بريدة	إِذَا سَمِعْتُمْ نُبَاحَ الْكِلَابِ وَهَيِّقَ الْحَمِيرِ
١٥٨٤	جابر	إِيَّاكَ وَالسَّمَرَ بَعْدَ هَذَا لَيْلِ
١٥٨٥	جابر	جَاءَتْ فَأْرَةٌ فَأَخَذَتْ تَجْرُ الْفَتِيلَةَ
١٥٨٦	ابن عباس	كَانَ إِذَا اشْتَدَّتِ الرِّيحُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَفْحًا لَا عَقِيمًا
١٥٨٧	سلمة بن الأكوع	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَمِعَ صَوْتَ الرَّعْدِ وَالصَّوَاعِقِ قَالَ ..
١٥٨٨	ابن عمر	يَا مَعَادُ ثَكَلْتِكَ أُمَّكَ وَهَلْ يَكْبُ النَّاسَ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ
١٥٨٩	عبادة	اتَّقُوا بَيْتَنَا يُقَالُ لَهُ الْحَمَامُ
١٥٩٠	ابن عباس	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
١٥٩١	جابر	فَلَا يُدْخِلُ حَلِيلَتَهُ الْحَمَامَ
١٥٩٢	أم سلمة	أَيُّ امْرَأَةٍ نَزَعَتْ ثِيَابَهَا فِي غَيْرِ بَيْتِهَا
١٥٩٣	أبو أيوب	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمِ صَيْفَهُ

١٥٩٤	سعد بن عبادة	أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ؟
١٥٩٥	أبو بكر	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ بِبَشِيرٍ يُبَشِّرُهُ بِظَفَرِ حَيْلٍ لَهُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
١٥٩٦	جابر	فَإِذَا أَتَاهُ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرَمُوهُ
١٥٩٧	أبو سعيد	لَا حَلِيمَ إِلَّا ذُو عَثْرَةٍ
١٥٩٨	ثعلبة	مَنْ أَقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ كَاذِبَةٍ
١٥٩٩	جابر	مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنْبَرِي هَذَا عَلَى يَمِينٍ آثِمَةٍ
١٦٠٠	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ دِيكَ إِنَّ حَبْرًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:
١٦٠١	قُتَيْلَةَ	إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ
١٦٠٢	بريدة	مَنْ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ .. كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا حَلَفَ
١٦٠٣	عائشة	عَلَى يَمِينٍ لَا يَجْنُثُ
١٦٠٥ ، ١٦٠٤	أبو هريرة	مَنْ اسْتَلَجَّ فِي أَهْلِهِ بِيَمِينٍ فَهُوَ أَعْظَمُ إِثْمًا
١٦٠٦	ابن عمر	مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمَّ قَالَ ..
١٦٠٧	ابن عمر	إِنَّ النَّذْرَ لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا مَا حَظَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حُطْبَةً إِلَّا
١٦٠٨	عمران	أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ وَهَانَا عَنِ الْمُثَلَّةِ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَعَثَهُ
١٦٠٩	معاذ	إِلَى الْيَمَنِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي
١٦١٠	ابن عباس	نِعْمَتَانِ مَعْبُودٌ فِيهِمَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ
١٦١١	أبو سعيد	دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْمُومٌ
١٦٤٤ ، ١٦١٢	أبو عبيدة	إِنَّ قَلْبَ ابْنِ آدَمَ مِثْلُ الْعُصْفُورِ
١٦١٣	أبو هريرة	مَنْ خَافَ أَدْلَجَ دَخَلَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

١٦١٤	ابن عباس	وهو على حَصِيرٍ قد أَثَّرَ في جَنَبِهِ
١٦١٥	ابن مسعود	تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ { فَمَنْ يرد الله أن يهديه .. }
١٦١٦	عثمان	ليس لابنِ آدَمَ حَقٌّ فيما سِوى هذه الخِصالِ
١٦١٧	عائشة	يا عائِشَةُ إِنَّ أَرَدْتَ اللُّحُوقَ بي ..
١٦١٨	طارق المحاربي	يا طارقُ اسْتَعِدَّ للموتِ
١٦١٩	ابن الشَّخِيرِ	أَقْلُوا الدُّخُولَ على الأَغْنِياءِ
١٦٢٠	جابر	مَنْ مات على شَيْءٍ بَعَثَهُ اللهُ عليه لو أَنَّ رَجُلًا عَمِلَ عَمَلًا في صَحْرَةٍ لا بابَ لها ..
١٦٢١	أبو سعيد	ما يَزَالُ البلاءُ بالمُؤْمِنِ والمُؤْمِنَةِ
١٦٢٢	أبو هريرة	الدُّنيا سِجْنُ المُؤْمِنِ وَسُنَّتُهُ
١٦٢٣	ابن عمرو	لَتُنْتَفِئَنَّ كما يُنْتَفَى التَّمْرُ مِنَ الجُفْنَةِ
١٦٢٤	أبو هريرة	١٧٥٠
١٦٢٥	عمر	لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ على اللهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ
١٦٢٦	كعب بن عياض	إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةً وَفِتْنَةُ أُمَّتِي المَالُ
١٦٢٧	عطية بن سعد	إِنَّ الرَّجُلَ لا يَكُونُ مِنَ المِتَّقِينَ
١٦٢٨	ابن مسعود	إِنَّ اللهَ تَعَالَى جَعَلَ الدُّنْيَا كُلَّهَا قَلِيلًا
١٦٢٩	أبو الدرداء	لو تَعَلَّمُونَ ما أَعَلَّمَ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا
١٦٣٠	أبو هريرة	ما يَنْتَظِرُ أَحَدُكُمْ إِلاَّ غِنَى مُطْغِيًا
١٦٣١	النَّوَّاسِ	ما مِنْ قَلْبٍ إِلاَّ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ
١٦٣٢	علي	يا عَلِيُّ اطْلُبُوا المَعْرُوفَ مِنْ رُحَمَاءِ أُمَّتِي
١٦٣٣	أبو هريرة	أَكْثَرُوا ذِكْرَ هاذِمِ اللَّذاتِ المَوْتِ
١٦٣٤	أبو سعيد	اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا
١٦٣٥	ابن مسعود	اسْتَحْيُوا مِنَ اللهِ حَقَّ الحِياءِ
١٦٣٦	أنس	يَأْتِي على النَّاسِ زَمَانٌ يَتَحَلَّقُونَ في مَساجِدِهِم

١٦٣٧	ابن مسعود	اَقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ كان رسول الله ﷺ لا يجد ما يملأ بطنه
١٦٣٨	التَّعْمَان	مِنَ الدَّقْلِ وهو جائع
١٦٣٩	سهل بن سعد	يا محمد عِشْ ما شئتَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ
١٦٤٠	سمرة	الحَسْبُ المَالُ وَالكَرْمُ التَّقْوَى
١٦٤١	ابن أبي وقاص	عليك بالإيَّاسِ مما في أيدي النَّاسِ
١٦٤٢	أبو هريرة	قَلْبُ الشَّيْخِ شابٌّ على حُبِّ اثْنَتَيْنِ
١٦٤٣	أبو هريرة	رُبَّ أَشْعَثَ أَعْبَرَ ذِي طِمْرَيْنِ
١٦٤٥	شداد	مَنْ صَلَّى وهو يُرَائِي فقد أَشْرَكَ
١٦٤٦	أبو ذر	الْقُبُورُ تُدَكِّرُ زَائِرِهَا الآخِرَةَ
١٦٤٧	أبو ذر	أنه أتى النبي ﷺ فقال: إني أُحِبُّكم أهلَ البيتِ
١٦٤٨	أبو موسى	في جَهَنَّمَ وادٍ وفي الوادي بئرٌ
١٦٤٩	أبو هريرة	أَحْبُوا الفقراءَ وجالسوهم
١٦٥٠، ١٦٥١	ابن مسعود	تَعَلَّمُوا القرآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ كَتَبَ عمر بن الخطاب إلى أبي موسى:
١٦٥٢	سعيد بن المسيب	إذا هَوُّتُمْ فاهووا بالرَّميِّ
١٦٥٣	ابن مسعود	مَنْ قرأ منكم القرآنَ فَلْيَتَعَلَّمِ الفرائضَ جاءت امرأة سعد ابن الربيع فقالت:
١٦٥٤، ١٦٦٦	جابر	يا رسول الله هاتانِ ابنتا سعدِ بنِ الرَّبيعِ أَتَيْتُ أبا موسى وسلمانَ بنِ ربيعةِ في
١٦٥٥	هَزْرَيْلُ بنِ شُرْحَيْيل	ابنةٍ وابنةِ ابنِ وأختٍ لأبٍ وأمٍّ أنه دَخَلَ على عثمان بن عفان ﷺ فقال:
١٦٥٦	ابن عباس	إِنَّ الأَحْوَيْنِ لا يَرُدَّانِ الأُمَّ عَنِ الثُّلثِ
١٦٥٧	زيد بن ثابت	الإخوة في كلام العرب أخوان فصاعداً عن زيد بن ثابت في المِشْتَرَكَةِ قال:

١٦٥٨	زيد	هَبُوا أَنْ أَبَاهُمْ كَانَ جِمَارًا
١٦٥٩	ابن عباس	أَلْحِقُوا الْمَالَ بِالْفَرَائِضِ فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ جاءتِ الجَدَّةُ إلى أبي بكر <small>رضي الله عنه</small>
١٦٦٠	قبيصة بن ذؤيب	بعد رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> قال عمر: مَنْ عنده في الجدِّ عن
١٦٦١	مَعْقِلِ بن يسار	رسول الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> ؟ إِنَّ مِنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> لِلْجَدَّتَيْنِ
١٦٦٢	عبادة	مِنَ الْمِيرَاثِ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ
١٦٦٣	ابن عباس	أَوَّلُ مَنْ أَعَالَ الْفَرَائِضَ عُمَرُ <small>رضي الله عنه</small>
١٦٦٤، ١٦٧٣	ابن عباس	اِحْتُصِمَ إلى عليٍّ فِي وَالدِ الْمِلاعِنَةِ
١٦٦٥	ابن عباس	لا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ
١٦٦٧	المُقْدَام	أَنَا مَوْلى مَنْ لا مَوْلى له
١٦٦٨	علي	دَعُوا الْجَارِيَةَ مع خالَتِها فَإِنَّ الخالَةَ أُمُّ
١٦٦٩	معاذ	الْإِسْلَامِ يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ
١٦٧٠	جابر	لا يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ
١٦٧١	ابن عباس	في قوله تعالى: {والذين عَقَدتْ أَيْمَانُكُمْ ..} أنه سمع معاذ بن جبل <small>رضي الله عنه</small> يقول:
١٦٧٢	الأسود بن هلال	وُورِثَ مالُ رَجُلٍ تَرَكَ ابْنَتَهُ وَأُخْتَهُ أَتَتْ النَّبِيَّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ
١٦٧٤	بريدة	على أُمِّي بِصَدَقَةٍ فماتتْ
١٦٧٥	جابر	إِذَا اسْتَهَلَ الصَّبِيُّ وَرِثَ وَصَلِّيَ عَلَيْهِ
١٦٧٦	معاوية	كُلُّ ذَنْبٍ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَهُ
١٦٧٧	أبو هريرة	لا يَفْتِكُ الْمُؤْمِنُ
١٦٧٨	أبو هريرة	لَعَنَ اللَّهُ سَبْعَةً مِنْ خَلْقِهِ مَنْ حَفِظَ ما بين لِحْيَيْهِ وما بين رِجْلَيْهِ

١٦٧٩	أبو هريرة	دَخَلَ الْجَنَّةَ
١٦٨٠	ابن عباس	يا شَبَابَ قَرِيشٍ احْفَظُوا فُرُوجَكُمْ لقد أَقْرَأَنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ آيةَ الرَّجْمِ:
١٦٨١	العجماء	{ الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ .. }
١٦٨٢	جندب	حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ كان رجلٌ يدخلُ على النبيِّ ﷺ
١٦٨٣	زيد بن أرقم	فأَحَذَهُ رَجُلٌ فَعَقَدَ لَهُ قيل للنبيِّ ﷺ: إِنَّ مَاعِزًا حِينَ وَجَدَ مَسَّ الحِجَارَةِ وَالْمَوْتِ فَرَّ
١٦٨٤	أبو هريرة	جاء ماعز بن مالك إلى النبيِّ ﷺ فقال:
١٦٨٥	نعيم بن هزّال	يا رسولَ اللَّهِ إني زانيتُ
١٦٨٦	ابن عباس	أُتِيَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بِيَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ زَنِيَا
١٦٨٧	سمرة	مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ
١٦٨٨	سمرة	مَنْ أَحْصَى عَبْدَهُ أَحْصَيْنَاهُ جاءت جاريةٌ إلى عمر فقالت: إِنَّ سَيِّدِي
١٦٨٩	ابن عباس	أَهْمَنِي فَأَقْعَدَنِي عَلَى النَّارِ
١٦٩٠	ابن عباس	لا يُقَادُ وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ أَيُّمَا عَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ قَالَ أَوْ قَالَتْ
١٦٩١	عمرو بن العاص	لَوْلِيدَتِهَا: يا زانيةُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ
١٦٩٢	سهل بن سعد	فقال: إِنَّهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ سَمَّاهَا
١٦٩٣	معاوية	إِنْ شَرِبُوا الْحَمْرَ فَاجْلِدُوهُمْ
١٦٩٤	وَبَرَّةُ الْكَلْبِيِّ	أُرْسَلَنِي خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّ الشُّرَابَ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ
١٦٩٥	ابن عباس	رسولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ وَالْعَصَا

١٦٩٦	أبو هريرة	لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يا أَيُّهَا النَّاسُ ما إِكْثَارُكُمْ في حَدِّ مَنْ
١٦٩٧	مسعود بن الأسود	حُدُودِ اللَّهِ وَقَعَ على أَمَةٍ مِنْ إِمَاءِ اللَّهِ أَنَّ صَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ
١٦٩٨	ابن عباس	بِرَجُلٍ قَدْ سَرَقَ حُلَّةً لَهُ
١٦٩٩	أبو هريرة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِسَارِقٍ قَدْ سَرَقَ شِمْلَةً أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ:
١٧٠٠	ابن عمرو	يا رسول الله كيف ترى في حَرِيسَةَ الْجَبَلِ؟ أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ على عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١٧٠١	الحارث بن حاطب	فَأُتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ
١٧٠٢	ابن مسعود	إِنِّي لَأَذْكَرُ أَوَّلَ رَجُلٍ قَطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
١٧٠٣	ابن عمرو	تَعَاَفُوا الحُدُودَ بَيْنَكُمْ مَنْ سَتَرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ في الدُّنْيَا
١٧٠٤	أبو هريرة	سَتَرَهُ اللَّهُ في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَا يَسْتُرُ عَبْدٌ عَبْدًا في الدُّنْيَا
١٧٠٥	أبو هريرة	إِلَّا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٧٠٦	عقبة بن عامر	مَنْ رَأَى عَوْرَةَ فَسَتَرَهَا ..
١٧٠٧	خزيمة	أَيُّمَا عَبْدٍ أَصَابَ شَيْئًا مِمَّا هَيَّ اللَّهُ عَنْهُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ
١٧٠٨	أبو رزين	جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ
١٧٠٩	أنس	إِنَّ الرُّؤْيَا تَقَعُ على ما تُعَبَّرُ يا رسول الله إِنِّي حَلَمْتُ أَنَّ
١٧١٠	جابر	رَأْسِي قُطِعَ فَأَنَا أَتَّبَعُهُ
١٧١١	جابر	إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الرُّؤْيَا يَكْرَهُهَا ..
١٧١٢	أبو سعيد	أَصْدَقُ الرُّؤْيَا بِالْأَسْحَارِ

١٧١٣	جابر	إني رأيتُ في المنام كأنَّ جبريلَ عند رأسي
١٧١٤	ابن عمر	رأيتُ غنماً كثيرةً سوداً
١٧١٥	واثلة	إنَّ أعظمَ الفرية أنَّ يفتري الرَّجلُ على عينيهِ
١٧١٦	جابر	لِكُلِّ داءٍ دواءٌ
١٧١٧	أبو سعيد	إنَّ اللهَ لم يُنزلْ داءً إلا أنزلَ له دواءً أنَّ رجلاً جاء إلى رسولِ الله ﷺ فقال:
١٧١٨	أبو سعيد	إنَّ أخي يشتكي بطنهُ
١٧٢١	سمرة	إنَّ الحمى قطعَةٌ مِنَ النَّارِ
١٧٢٢	أبو هريرة	عليكم بالهليلجِ الأسودِ
١٧٢٣	زيد بن أرقم	تداووا من ذاتِ الجنبِ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال حين قالوا: حشينا
١٧٢٤	عائشة	أنَّ الذي برسولِ الله ذاتِ الجنبِ
١٧٢٥	عائشة	إنَّ الخاصرةَ عرقُ الكُليةِ
١٧٢٦	رافع بن عمرو	الشَّجرةُ والعجوةُ مِنَ الجنةِ
١٧٢٧	مَزيدة	هذا البرنيُّ وهو خيرُ مُموركُم
١٧٢٨	أمّ المنذر	دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ ومعه عليٌّ وهو ناقةٌ
١٧٣٠	أبو هريرة	أنَّ أبا هندٍ حَجَمَ النَّبيَّ ﷺ بوجٍّ من وجعٍ
١٧٣١	ابن عوف	لا تُكروهوا مَرْضاكم على الطَّعامِ والشَّرابِ
١٧٣٢	ابن مسعود	إنَّ اللهَ تعالى لم يجعلْ شفاءكم فيما حرَّم عليكم
١٧٣٣	عائشة	أمرني رسولُ الله ﷺ أنَّ أسترقِيَ مِنَ العَيْنِ مَرَرْنَا بِسَيْلٍ فَدَخَلْتُ فَاعْتَسَلْتُ فِيهِ
١٧٣٤	سهل بن حنيف	فخرجتُ محموماً
١٧٣٥	أنس	لا رُقِيَةَ إلا من عَيْنٍ أو حُمَةٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا أصابه رَمَدٌ
١٧٣٦	أنس	دعا بهؤلاءِ الكلماتِ

١٧٣٧	ابن مسعود	إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتَّوَلَةَ شِرْكَ
١٧٣٨	بِشْرُ العَنَوِي	لَتُفْتَحَنَّ القُسْطَنْطِينِيَّةُ وَلِنُعَمَ الأَمِيرُ أَمِيرُهَا
١٧٣٩	جابر	أَعَاذَكَ اللهُ يَا كَعْبُ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ
١٧٤٠	أبو ذر	يَا أَبَا ذَرٍّ كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا جَاعَ النَّاسُ
١٧٤١	أبو ثعلبة	لَنْ يُعْجِزَ اللهُ هَذِهِ الأُمَّةَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ بَعَثْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ حَوْلَ المَدِينَةِ عَلَى
١٧٤٢	ابن حوالة	أَقْدَامِنَا لِنُعْنَمَ فَرَجَعْنَا وَلَمْ نَعْنَمَ
١٧٤٣	أبو هريرة	لَتُتْرَكَنَّ المَدِينَةُ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ
١٧٤٤	نافع بن عتبة	تُقَاتِلُونَ جَزِيرَةَ العَرَبِ فَيَفْتَحُهُمُ اللهُ وَيَلْ أُمَّكَ قَرْيَةً يَدْعُهَا أَهْلُهَا أَيْنَعُ مَا تَكُونُ
١٧٤٥	مُحَجِّنُ بن الأَدْرَعِ	تَأْكُلُهَا عَافِيَةُ الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ
١٧٤٦	أم سلمة	يَعُودُ عَائِدٌ بِالحَرَمِ فَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بِجَيْشٍ
١٧٤٧	تميم	لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الأَمْرُ مَبْلَغَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ كَانُوا يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ
١٧٤٨	حذيفة	وَكَنتُ أَسأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ
١٧٤٩	رُوَيْفِعُ	تَدْرُونَ مَا هَذَا؟ تَذَهَبُونَ الخَيْرَ فَالخَيْرُ إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ يُوشِكُ أَنْ تَرَى قَوْمًا
١٧٥١	أبو هريرة	يَعْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ سَيَكُونُ فِي آخِرِ هَذِهِ الأُمَّةِ رِجَالٌ
١٧٥٢	ابن عمرو	يَرْكَبُونَ عَلَى المِيَاثِرِ سِيَّاتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُخَيَّرُ فِيهِ الرَّجُلُ
١٧٥٤ ، ١٧٥٣	أبو هريرة	بَيْنَ العَجْزِ وَالفُجُورِ لَا تَزَالُ الأُمَّةُ عَلَى شَرِيعَةٍ
١٧٥٥	معاذ بن أنس	مَا لَمْ تَظْهَرَ فِيهِمْ ثَلَاثٌ
١٧٥٦	أبو موسى	أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ لَا عَذَابَ عَلَيْهَا فِي الآخِرَةِ

١٧٥٧	حذيفة	يا أبا عبد الله ما تأمُرنا إذا اقتتل المصلون؟
١٧٥٨	ابن مسعود	إِنَّهُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُتَّخَذَ الْمَسَاجِدُ طُرُقًا لَا يَذْهَبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى تُعْبَدَ
١٨٢٦، ١٧٥٩	عائشة	اللَّاتُ وَالْعُزَّى
١٧٦٠	حذيفة	إِيَّاكَ وَالْفِتْنَ لَا يَشْخَصُ لَهَا أَحَدٌ
١٧٦١	جابر بن سمرة	لَا يَزَالُ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا
١٧٦٢	عمر	لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ
١٧٦٣	ثوبان	إِنَّ رَبِّي زَوَى لِي الْأَرْضَ
١٧٦٤	أبو هريرة	يُبَايِعُ رَجُلٌ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ
١٧٦٥	ابن عمرو	اتَّزَكُوا الْحَبَشَةَ مَا تَرَكُوكُمْ يُوشِكُ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنْ لَا يُجِبِي
١٧٦٦، ١٧٦٧	جابر	إِلَيْهِمْ دَرَهُمْ وَلَا قَفِيرٌ
١٧٦٨	ابن عباس	لَتَرَكِبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَرًّا بِشَرِّ
١٧٦٩	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ رِجَالًا مِنَ الْيَمَنِ
١٧٧٠	عقبة	لَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللَّهِ
١٧٧١	بريدة	إِنَّ لِلَّهِ رِجَالًا يَبْعَثُهَا عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ
١٧٧٢	أبو هريرة	سَيَأْتِي عَلَى أُمَّتِي زَمَانٌ تَكْثُرُ فِيهِ الْقُرَاءُ تُبْعَثُ نَارٌ تَسُوقُ النَّاسَ مِنْ مَشَارِقِ
١٧٧٣	ابن عمرو	الْأَرْضِ إِلَى مَغَارِبِهَا
١٧٧٤	ابن عمرو	تَخْرُجُ مَعَادِنُ مُخْتَلِفَةٌ
١٧٧٥	ثوبان	يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ
١٧٧٦	ابن مسعود	إِنَّا أَهْلُ بَيْتِ احْتَارَ اللَّهُ لَنَا الْآخِرَةَ عَلَى الدُّنْيَا
١٨٠١، ١٧٧٧	أبو هريرة	تَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَاعَاتٌ
١٧٧٨	أبو هريرة	إِنَّ فُسَادَ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ سَفَهَاءَ قَرِيشٍ وَاللَّهِ لَا تَدْعُ ظَلَمَةٌ مُضَرَّ عَبْدًا لِلَّهِ

١٧٧٩	حذيفة	مُؤْمِنًا إِلَّا قَتَلُوهُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ
١٧٨٠	ابن عباس	مُرُوجًا وَأَهَارًا
١٧٨١	أبو ذر	إِذَا بَلَغَ بَنُو أَبِي الْعَاصِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا إِنِّي رَأَيْتُ فِي مَنَامِي كَأَنَّ بَنِي الْحَكَمِ
١٧٨٢	أبو هريرة	بَنِ أَبِي الْعَاصِ يَنْزُونَ عَلَى مَنَبْرِي
١٧٨٣	أبو هريرة	لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزِلَ الرُّومُ بِالْأَعْمَاقِ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُعْبَطُ فِيهِ
١٧٨٤	ابن مسعود	الرَّجُلُ لِحِفَّةِ حَالِهِ
١٨٠٠ ، ١٧٨٥	ابن عمرو	إِنَّمَا سَتَكُونُ هِجْرَةٌ بَعْدَ هِجْرَةٍ قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَمَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ
١٧٨٦	حذيفة	فِي مَقَامِهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثْنَا بِهِ لَمَّا كَانَ لَيْلَةَ أُسْرِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ
١٧٨٧	ابن مسعود	لَقِيَّ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى
١٧٨٨	أبو سعيد	تُفْتَحُ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ
١٧٨٩	ابن عمرو	يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ يَمُرُّ أَوْهَمُ بِنَهْرٍ مِثْلِ دِجْلَةَ
١٧٩٠	حذيفة	أَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَالِ مِنْهُ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّجَالَ ذَاتَ عَدَاةٍ
١٧٩١	النَّوَّاسِ	فَحَقَّقَ فِيهِ وَرَفَعَ
١٧٩٢	ابن مسعود	لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ اللَّهُ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ:
١٧٩٤ ، ١٧٩٣	أنس	لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
١٧٩٥	ابن عمرو	كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَثُوتُ
١٧٩٦	أنس	الْأَمْرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ مَا عَمِلُوا فِيكُمْ بِثَلَاثِ
١٧٩٧	ثوبان	إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّاياتِ السُّودَ حَرَجْتُمْ مِنْ قِبَلِ حُرَّاسَانَ

- صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة العصر ثم قام  
خطيباً بعد العصر إلى مغربان الشمس  
إني رأيت كأن عمود الكتاب انزع  
من تحت وصادتي  
إن الله لا يحب الفاحش ولا المتفحش  
لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله  
يبعث قوم من هذه الأمة على طعام  
وشراب فيصبحون قد مسحوا خنازير  
بادروا بالأعمال ستاً قبل طلوع الشمس  
من مغربها  
حدثنا يا أم المؤمنين عن الزلزلة  
يا عدي بن حاتم أسلم تسلم  
يخرج رجل يقال له: السفياي  
إن الله يبعث إلى هذه الأمة على  
رأس كل مائة سنة  
إذا ظهر السوء فلم ينهوا عنه  
أنزل الله بهم بأسه  
إذا الناس قد مرجت عهدهم  
إن فساد أمتي على يدي أغلimate  
سفهاء من قريش  
ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة ..  
يخرج الدجال في خفة من الدين  
أن رسول الله ﷺ ذكر الدجال فقال:  
إن يخرج وأنا فيكم ..  
إن الله تعالى لم يبعث نبياً إلا حذر
- ١٧٩٨ أبو سعيد
- ١٧٩٩ ابن عمرو
- ١٨٠٢ ابن عمرو
- ١٨٠٣ أبو أيوب
- ١٨٠٤ أبو أمامة
- ١٨٠٥ أبو هريرة
- ١٨٠٦ أنس
- ١٨٠٧ عدي بن حاتم
- ١٨٠٨ أبو هريرة
- ١٨٠٩ أبو هريرة
- ١٨١٠ مولاة لرسول الله ﷺ
- ١٨١١ ابن عمرو
- ١٨١٢ أبو هريرة
- ١٨١٣ هشام بن عامر
- ١٨١٤ جابر
- ١٨١٥ جبير بن نفير

١٨١٦	أبو أمامة	أُمَّتُهُ الدَّجَالُ
١٨١٧	عقبة	تَطْلُعُ عَلَيْكُمْ قَبْلَ السَّاعَةِ سَحَابَةٌ سَوْدَاءُ يا رسول الله أيّ المؤمنين أفضل؟ قال:
١٨١٨	ابن عمر	أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا
١٨١٩	أبو بكره	لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ رُغْبُ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ
١٨٢٠	أبو عبيدة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ الدَّجَالَ فَحَلَّاهُ بِحِلْيَةٍ
١٨٢١	مُحَجِّنٍ	يَوْمُ الْخَلَاصِ وَمَا يَوْمُ الْخَلَاصِ
١٨٢٢	ابن عمرو	يَخْرُجُ الدَّجَالُ فَيَلْبَثُ فِي أُمَّتِي مَا شَاءَ اللَّهُ مَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ عَيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ فَلْيُقْرِئْهُ مِنِّي السَّلَامَ
١٨٢٣	أنس	وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَظْهَرَ الْفُحْشُ
١٨٢٤	أبو هريرة	إِذَا وَقَعَتِ الْمَلَا حِمُّ حَرَجٌ بَعَثُ
١٨٢٥	أبو هريرة	يَخْرُجُ الدَّجَالُ فِي أُمَّتِي فَيَمَكْتُ فِيهِمْ أَرْبَعِينَ
١٨٢٧	ابن عمرو	يَخْرُجُ فِي آخِرِ أُمَّتِي الْمَهْدِيُّ
١٨٢٨	أبو سعيد	إِنَّ طَرْفَ صَاحِبِ الصُّورِ مُدَّةٌ وَكَلَّ بِهِ مُسْتَعِدُّ
١٨٢٩	أبو هريرة	كَيْفَ أَنْعَمُ وَصَاحِبُ الْقَرْنِ قَدْ التَّقَمَ الْقَرْنَ
١٨٣٠	أبو سعيد	قَرَأَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَوْلَ اللَّهِ: (وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى ..)
١٨٣٢	عثمان بن عبد الرحمن القرظي	إِنَّ آخِرَ مَنْ يُخْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةَ
١٨٣٣	أبو هريرة	أَنَّهُ قَرَأَ: (وَيَوْمَ تَشَقُّقِ السَّمَاءِ ..). قال:
١٨٣٤	ابن عباس	تَشَقُّقِ سَمَاءِ الدُّنْيَا وَتَنْزِلِ الْمَلَائِكَةِ ..
١٨٣٥	سلمان	يُزْفَعُ لِلرَّجُلِ الصَّحِيفَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٨٣٦	عبد الله بن أنيس	يُخْشَرُ الْعِبَادُ عُرَاءَ غُرْلًا بُهْمًا
١٨٣٧	أبو ذر	لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَصَحِحْتُمْ قَلِيلًا

١٨٣٨	أبو هريرة	لو تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا
١٨٣٩	أبو سعيد	يُوضَعُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْنِي جَهَنَّمَ
١٨٤٠	سلمان	يُوضَعُ المِيزَانُ يَوْمَ القِيَامَةِ
١٨٤١	جابر	الْوُرُودُ الدُّخُولُ لَا يَبْقَى بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ إِلَّا دَخَلَهَا
١٨٤٢	ابن مسعود	يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ
١٨٤٣	أبو هريرة	ضُرْسُ الكَافِرِ يَوْمَ القِيَامَةِ مِثْلُ أُحُدٍ
١٨٤٥	يعلى بن أمية	إِنَّ البَحْرَ هُوَ جَهَنَّمَ
١٨٤٦	أبو سعيد	لَوْ أَنَّ مِثْمَعًا مِنْ حديدٍ وُضِعَ فِي الأَرْضِ
١٨٤٧	أبو سعيد	لِسُرَادِقِ النَّارِ أَرْبَعَةُ جُدُرٍ
١٨٤٨	ابن عمرو	إِنَّ السُّورَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ فِي القُرْآنِ ..
١٨٤٩	أبو سعيد	لَوْ ضَرَبَ مِثْمَعٌ مِنْ حديدٍ جَهَنَّمَ الجَبَلِ
١٨٥٠	عمرو بن العاص	لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنَ النَّسَاءِ
١٨٥١	عبد الرحمن بن شبيل	إِنَّ الفُسَّاقَ هُمْ أَهْلُ النَّارِ
١٨٥٢	أبو هريرة	عُرِضَتْ عَلَيَّ النَّارُ
١٨٥٣	أبو سعيد	إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ عُرِفَ الكَافِرُ بِعَمَلِهِ
أبو موسى		إِنَّ أَهْلَ النَّارِ لَيَبْكُونَ
		١٨٥٤
١٨٥٥	أبو هريرة	لَوْ أُخِذَ سَبْعُ خَلْفَاتٍ بِشُحُومِهِنَّ حَطَبْنَا حذيفة فقال: إِنَّ الله يقول:
١٨٥٦	أبو عبد الرحمن السلمي	{ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ .. }

